بناء مجتمع من المواطنين

المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين

تحرير:
دون إي. إيبرلي

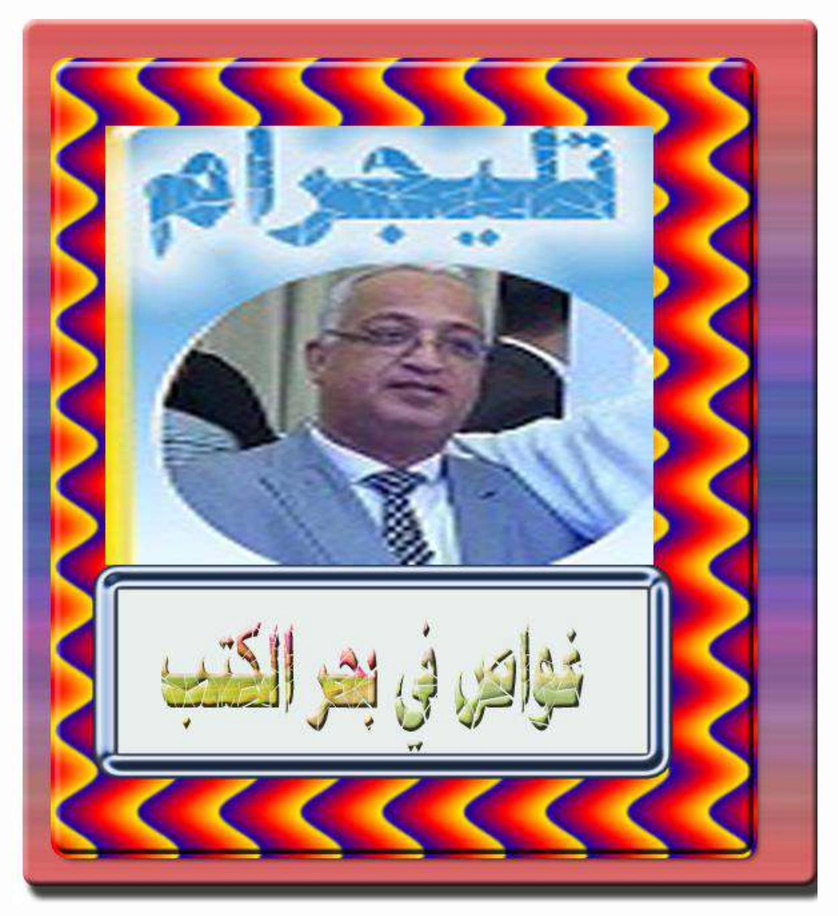


ترجمة: هشام عبد الله
مراجعة: فؤاد سروجي



بنــاء مجتمــع مــن المواطنيــن

المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين



تصميم الغلاف : **زهير أبو شايب** / الأردن

®

الصفّ الضوئي :**الوسام للخدمات المطبعيّة ، عمّان ، هاتف ٤٦٥٧٨٦٩**

بناء مجتمع من المواطنين

المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين

تحرير: دون إي. إيبرلي

ترجمة: هشام عبد الله

مراجعة: فؤاد سروجي



٩٤ - ٢٢٦٨٧

بنا بناء مجتمع من المواطنين في القرن الحادي والعشرين

ايبرلي ؛ ترجمة هشام عبد الله

مراجعة فؤاد سروجي - عمان : دار الأهلية ، ٢٠٠٣

٤٧٨ ص

١ . مواطنة - الولايات المتحدة ٢ . المجتمع المدني - الولايات المتحدة

٣ . المجتمع ٤ . المشاركة السياسية - الولايات المتحدة

٥ . الولايات المتحدة - السياسة والحكم

أ . ايبرلي ، دون ب . هـ . عبد الله ، مترجم

جـ . ف . سروجي ، مراجع

اهــــداء

اهـدي هـذا الـكتــاب لأولادي ، بريســـتــــون ، وكــارولين ومــارغـريت ، ثلاث مــصــادر رائعــة للسعـادة والتفاؤل ، كـمـا هـم كـل شبان اميركا ... عـلى أمـل ان تجعل الافكـار المطروحـة في هـذا الكتاب والاعمال التي تـوحـي بها عـالمهم وعـالـم أولادهـم اكـثـر انـسانية ووعـداً بالخير

المحتـــويات

مقدمـــة

يواجه الأميركيون اليوم زخماً من التحديات والتغيرات تجري بسرعة تسبب الدوار. وقد وصف جورج غالوب المختص في اجراء استطلاعات الرأي التبدل العميق في المجتمع الأميركي على أنه «موجة مدّ تاريخية عظيمة - مجموعة من النبضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة، تحملنا دون كل أو ملل نحو مواعيد مع المستقبل».

فجأة ينقلب الأميركيون على أنفسهم ويسألون أسئلة جديدة: ما هي حالة قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية؟ هل يمكن للدولة التي هي مسقط رأس الحرية المعاصرة ان تبقى زعيمة للعالم اذا ما استمرت التوجهات الحالية؟ وكما انهارت المعتقدات القديمة. تسعى انماط واولويات جديدة انبثقت مؤخراً إلى تحديد الخطوط السياسية والاجتماعية للقرن الحادي والعشرين.

في أيلول ١٨٦٣، اشاد ابراهام لينكولن مقبرة خاصة للجنود الشبان الذين كرسوا انفسهم كلية للحرب. والسؤال الذي طرحه لينكولن في تلك المناسبة المهيبة هو السؤال نفسه الذي يجب على المواطنين والقادة المخلصين ان يعيدوا طرحه اليوم: «هل يمكن لهذه الأمة، أو أي أمة أخرى لها هذا التصور وهذا التفاني أن تدوم طويلاً؟»

يلقي الكثيرون نظرة مختلفة على مضمون ما تتصف به دولتنا ويستشعرون أن اميركا تواجه التهديد مرة أخرى - هذه المرة من الداخل. فلم تفرز المادية الدياليكتيكية التي سيطرت في القرن العشرين تجربة شمولية فاشلة وحسب، بل أفرزت أيضا فتوراً ولامبالاة اخلاقية في الغرب الديمقراطي العلماني أفقد المجتمع هدفه والبوصلة التي توجهه.

يكمن الضعف الأكبر الأميركي في المجالات المدنية، والثقافية، والاخلاقية حيث تظهر عيوب الحلول الحكومية وعدم صلاحيتها. وقد تحدث دافيد بلانكنهورن من «معهد القيم الاميركي» عن «ركود اجتماعي» و «ركود ثقافي» أميركي كان له عواقب خطيرة على مستقبل اميركا. قال، «ثمة تراجع في الشعور بالالتزامات المدنية، وانخفاض في الثقة

بالمؤسسات الاجتماعية، وتدن في الاهتمام ببعضنا في المجتمع، مع زيادة في تشكيلة الأمراض الشخصية"، ومن بين ما ذكره منها الصحة العقلية، والجريمة، وانتحار المراهقين، وأنواع أخرى من الأمراض الشخصية.

هذا الكتاب هو دعوة لنهضة ثقافية ومدنية في اميركا ستكون معركة استعادة القيم والأفكار الأساسية للتجربة الأميركية مختلفة جداً عن الصراعات والتحديات السابقة التي واجهها الأميركيون . ويبدأ وضع مخطط المهمة بطرح اسئلة صعبة. ما هي الأسس القائمة للأعداد لاصلاح المؤسسات العامة والمجتمع المدني والتي أُضعفت بشدة ؟ وكيف يمكن للاصلاحات الضرورية الملحة ان تُدفع قدما في عملية سياسية تحكمها مصالح تقاوم الاصلاح بقوة؟ وكيف يمكن تقوية المبادىء الفلسفية الأميركية من دون دفع الأيديولوجيات التي تتنافس على السلطة؟ وكيف يمكن للمرء احياء ثقافة، مع مؤسساتها وما تؤمن به، دون احياء الدولانية (Statism)والديماغوجية ؟

أن حياتنا السياسية وحوارنا العام في أزمة. فالناس يتصورون ان الحكومة غير مؤهلة في الكثير مما تفعله، وان فشلها مكلف، ويعتبرون ان السياسة معزولة وغير مترابطة. لقد تطورت السياسة لتصبح عملاً ذا شأن عظيم بحيث اصبح لدينا طبقة حاكمة شبه دائمة هي المنتج والمستهلك لكل ما يجري . لذلك لا غرابة ان يرى الناس ان السياسيين لا يخدمون سوى اغراضهم الخاصة، وانهم أميل الى خلق المشاكل من حلها، ومن المستبعد ان يقدموا حلولاً حقيقية لتحسين نوعية الحياة.

على الرجال والنساء ذوي المبادىء ان يتحركوا لاستعادة الاستقامة المفقودة في مؤسسات دولتنا السياسية والحكومية، وان يقروا بنزاهة بمحدودية قدرة السياسة على تجديد الحياة الاميركية. وتنبع سخرية الناس من حقيقة انه في الوقت الذي تضاءل فيه انجاز الحكومة، ازداد سوق السياسة رواجاً. الاجندات السياسية لليسار واليمين بولغ كثيرا في اعتبارها مصدراً للتجديد القومي. اقامة المجتمع ا لجيد ليس أمراً سهلاً أو بسيطاً: فهو يتطلب تحسين حياتنا العامة – تقوية الفضائل المدنية والشخصية – وليس تنظيف مؤسساتنا السياسية وحسب .

الاستخدام الأكثر حكمة للبرامج العامة هو أن نستنهض في الناس اصراراً جديداً على تقوية المجتمع المدني، خاصة مؤسسات الأسرة، والمجتمع الذي تقوم عليه . ويجب على القادة السياسيين ان يُفهموا الناس بصراحة انهم ليسوا الجواب، لا هم ولا مبادراتهم: وأننا إذ أردنا انقاذ الأسر، وجعل احيائنا أكثر دوراً وأمناً، وأن نستعيد الفضائل المفقودة مثل النزاهة واللطف، فإن علينا نحن الناس، أن نفعل ذلك . لا يستطيع السياسيون اعادة بناء المجتمعات المنهارة. المواطنون فقط يقدرون على ذلك، لكن يمكن لكلماتهم الصادقة ونفوذهم أن يقود المجتمع في هذا الاتجاه. فإذا عادت السياسة إلى مكانها الصحيح المتواضع في المجتمع فقد يعود الأمل إلى الأميركيين الذين يسعون للعيش في مجتمع أقل تمزقاً بسبب العرق أو الطبقة، أو الانقسامات السياسية.

السياسة، كما نعلم، تجرح أكثر مما تجدد المجتمع أو تشفيه. الأمر الأساسي لتجديد التوازن هو استعادة المفهوم القديم الأشمل والأوسع للمواطنة. ويقول هاري بويت مؤلف كتاب «الكومنويلث: عودة إلى سياسة المواطن»، والمشارك في هذا الكتاب، لقد حان الوقت للكف عن الشكوى من المشاكل العامة والبدء في اعادة بناء نوعية حياتنا العامة. ويضيف، لقد حان الوقت لاعادة اختراع المواطنة: ليس كمنوذج شاعري، بل كعقد اجتماعي يشتمل على العمل الجاد والتضحيات. ومهما كان ما تفعله الحكومة أو لا تفعله، فإن مهمة الاصلاح والتجديد ستقع على كاهل المواطنين.

سوف يتقبل الجادون في احياء المواطنة حقيقة وجود مشاكل للأفراد تتطلب أحياناً مساعدة عامة. ويوجد الكثير من العوائق أمام المواطنة والاكتفاء الذاتي، علاوة على أن افتقار الكثيرين من الأميركيين الفقراء إلى فرصة ذات قيمة هو حقيقة واقعة. ومع ذلك، فإن التجديد القائم على إحياء المواطنة سيدرك ان العوائق أمام الحصول على فرصة هي داخلية بقدر ما هي خارجية بالنسبة للفرد. فلم يسبق في التاريخ الأميركي كله ان كان هناك وفرة من الفرص تضمن لأغلبية المواطنين الاكتفاء الذاتي كما هو الحال الآن.

في النهاية، يتطلب احياء مفهوم المواطنة القديم والكامل، أن ينظر إلى الأفراد على أنهم قادرين على حكم الذات، بواسطة انفسهم وقادتهم. ويجب جعل المسؤولية حجر الزاوية في

العقد الاجتماعي الاميركي الاساسي. فتمة أمل ضئيل في التغيير الذي يعتمد على استراتيجيات تأتي من فوق، أو على النظريات المجردة، أو ببساطة على دورة جديدة من الاصلاحات المبرمجة . على المواطنين ان يتولوا مسؤولية انعاش المؤسسات، والصفات التي يقتدى بها، واعادة اكتشاف الحكمة الصالحة لكل زمان لاتباعها في حياتنا اليومية. لقد فرضت طبقة الخبراء في اميركا هيمنة عظيمة على حياة الأميركيين، وسلبت منهم مكانتهم كمواطنين حقيقين.

يتم النهوض بواجبات المواطنة ضمن بيئة من الحياة المشتركة، وليس من خلال المشاركة في السياسة فقط . وهذا هو المجتمع المدني، المجال الذي يدير فيه معظم الأميركيين حياتهم والذي يقدم شكلا مرضياً له معنى من المشاركة. لقد أضعفت سلطة مؤسسات مثل الأسرة، والكنيسة، والكنس، والأحياء ، والجمعيات التطوعية باضطراد في اميركا عن طريق دفع الناس نحو الفردانية (individualism) في الثقافة ومن ضغوط السياسات العامة حسنة النية والمتطفلة في الوقت نفسه.

لا يمكن الحفاظ على هذا القطاع التطوعي الحيوي وتنشيطه إلا من خلال التزام ملايين الاميركيين . ويجب على الأميركيين أنفسهم مقاومة الخسارة المضطردة في استقلالهم المدني عن طريق تعزيز الجمعيات والمؤسسات المحلية ضد هجمات الثقافة والدولة. وليس هناك أمل كبير في خلق مجتمع محلي أصيل من دون كبح الفردانية والتوجهات البيروقراطية.

الأسرة بشكل خاص، يجب اعتبارها الأساس الوحيد الأصيل لاقامة مجتمع محلي حقيقي، وروابط انسانية ذات مغزى، وتعاطف وتواصل اجتماعي. هنا أيضاً يقع على كاهل الفرد الاميركي مواجهة تفكك الأسرة. وقد أصبح النقاش حول الأسرة مسيساً مثل الكثير من القضايا. لكن الأسرة ليست فكرة ليبرالية أو محافظة ؛ انها كلاهما. فهي تحافظ على عادات ايجابية وعلى القدرة على تنظيم الذات، وتضمن التقدم الانساني الحقيقي في مجتمع حر. لذلك يجب على الليبراليين والمحافظين المسؤولين التخلي عن محاولات ربط الأسرة بالاجندات الحزبية، والقيام بعمل اجتماعي مشترك لاعادة احياء الأسرة في بيئة

مجتمع مدني، وأياً كان ما يتضمنه النقاش حول الأسرة، فيجب أن يكون هدفه الرئيسي حياة الوحدة الأساسية وكل ما عدا ذلك فهو ثانوي.

ليس أمام أميركا من خيار سوى التعامل مع التنافس ما بين الاختلاف والثقافة العامة، ثمة فرضية سائدة منذ زمن بأن ما يوحد أميركا هو الحفاظ على عقيدة أميركية فريدة. فالفلسفة الأميركية العامة هي فلسفة تتقبل الاختلافات الجنسية والعرقية، وتسعى في الوقت نفسه إلى دمج الجميع في إحساس بالمصير المشترك القائم على مثل التقدم، والمساواة، والتفاؤل، والفرصة. وتشمل هذه الفلسفة العامة رؤية مشتركة للصالح العام. إنها ليست المجموع من دون الفرد. وهي تدعو جميع الأميركيين إلى احترام التنوع العرقي الأميركي من خلال تعددية جرى تحديثها بشكل حسن، وتدعو أيضاً إلى التسامي فوق خصوصيات الجنس، والطبقة، والدين، للبحث عن القوة في القيم المدنية والديمقراطية المشتركة.

إن إيجاد استمرارية للتقدم الأميركي في مجتمع متعدد الثقافات سيتطلب مراجعة المبادىء التي قام عليها وقد صرح أبراهام لينكولن أن المشاعر السياسية التي كان يمتلكها انبثقت عن مصدر غني وحيد هو إعلان الاستقلال الذي ينص، نعتقد أن تلك الحقائق لا تحتاج إلى توضيح، إن جميع الناس خلقوا متساوين، وقد منحهم الخالق حقوقاً لا يمكن التنازل عنها، منها حق الحياة، والحرية، والسعي للسعادة. فإذا كانت هذه العقيدة الأساسية كافية لقيادة الأمة خلال أخطر نزاعاتنا وأكثرها دموية، فهي بالتأكيد كافية لإصلاح النظام المدني الممزق لأمة تعيش بسلام في وطنها وفي الخارج.

إذن، كيف يمكننا بناء الثقة في المدارس، واستعادة التلاحم في الأحياء وحشد المواطنين لإعادة بناء المجتمع المحلي المفقود؟ ما الذي نحتاجه لإعادة بناء المجتمع المدني، والتقليل من الفردانية واستعادة ضبط النفس واللطف والكياسة؟ تلك هي الأسئلة التي نظر فيه المشاركون في هذا الكتاب وبحثوها بجدية. وانضموا إلى المحرر في مناشدة القارىء أن يسعى لتطبيق رؤيته المدنية الخاصة التي تنادي بها فصول هذا الكتاب، مهما كان مستوى نفوذه، وفي كل مجتمع محلي في أميركا.

تنـــويه

انا في غاية الامتنان للمساهمة غير العادية التي قدمها كليف فريك، مدير الاتصالات في مؤسسة الكومنويلث، الذي ساعد في اخراج هذا الكتاب؛ وسكوت بيشوب الذي كان لمهاراته التنظيمية واهتمامه بالجودة فضل كبير في تحسين هذا الكتاب: ودب ستروبل، التي كان لمساعدتها التقنية في تحرير الكتاب أثر في جعله كتاباً ممتعاً سهلاً.

أنا ايضاً مدين لكل واحد من المساهمين من هذا الكتاب. الكثيرون منهم أصدقاء واعتقد انهم يمثلون جانبا من الفكر الأميركي المبدع في المجالات التي تناولها هذا الكتاب. وقد ساهم كل كاتب بصوته الفريد في مشروع تعزيز المواطنة وتجديد حياتنا الديمقراطية، واصلاح مؤسسات المجتمع المدني.

وأدين بشكل خاص للمفكرين على المسرح الأميركي الحالي، الذين تتوحد رؤيتهم بالنسبة لتجديد المجتمع المدني رغم اختلاف سياساتهم. وهم تحديداً، اميتاي اتزيوني من الحركة المجتمعية ؟ وبيل بينت وزير التعليم السابق ومؤلف «كتاب الفضائل»، وديفيد بلانكنهورن من معهد القيم الاميركية، وبيل جالستون، مستشار الرئيس لشؤون السياسة المحلية، ومايكل نوفاك من معهد المشروع الاميركي. وهم من طليعة الرواد الذين يشقون الطريق نحو ايجاد اطار عمل جديد للنظر في مشاكل اميركا الاجتماعية، وهم مصدر الهام للمحرر والكثيرين ممن ساهموا في هذا الكتاب.

اخيراً، أود أن أشكر مطبعة الجامعة الأميركية لايمانها بأن هذا المشروع سيتمخض عن كتاب يستحق أن يتم تداوله على نطاق واسع .

تمهيـد

البحث عن مجتمع مدني

دون ئي ايبرلي

ندرك جميعا أن جميع الردود التنظيمية العقلانية، والعلمية، والتقنية على الحاجات البشرية في القرون الأخيرة لم تكن كافية للرد على أعمق ما يتوق إليه الناس، رغباتهم الروحية، والطريقة التي يعاملون بها بعضهم البعض.

« السيدة الأولي هيلاري رودهام كلينتون » (١)

لا بد من وجود قدر معين من القيم المشتركة. وهذا هو الشيء الأكثر أهمية من بين جميع مكونات المجتمع المحلي. وقد تنعكس هذه القيم في قوانين أو قواعد مكتوبة، في إطار مشترك من المعاني، وقد العادات المكتوبة، أو في الرؤية المشتركة لما يعتقد انه يشكل الصالح العام والمستقبل.

« مؤسسس القضية المشتركة، جون غاردنر» (٢)

البديل عن الساحة العامة الهزيلة هو اعادة بناء المجتمع المدني في اميركا. فما هو «المجتمع المدني» ؟ المجتمع المدني هو تحقيق تعددية اصيلة تتصارع فيه المعتقدات بشكل واضح جلي.

« رئيس خزان الافكار المحافظ جورج ويغل »(٣)

تدرك الرؤية المجتمعية ان الحفاظ على الحرية الفردية يعتمد على صيانة مؤسسات المجتمع المدني التي يتعلم فيها المواطنون احترام بعضهم علاوة على احترام انفسهم؛ حيث نكتسب احساساً قويا بمسؤولياتنا المدنية والشخصية، مع تقدير لحقوقنا وحقوق الآخرين؛ وحيث نطور مهارات حكم الذات علاوة على عادة حكم انفسنا، ونتعلم خدمة الآخرين وليس انفسنا نفط...

« من خطة العمل المجتمعية »(٤)

بتزايد اعتمادنا على العيش في مجتمع سياسي على حساب المجتمع المدني. التحدي ... هو التمسك بمبادىء المجتمع المدين – القائمة على التطوع – في اثناء مواجهة لهيب الدولانية (Statist) ... ان مستوى الضرائب هو مقياس فشلنا في تمدين مجتمعنا.

«المدافع على الليبرتارية، ادوارد اتش. كراين، رئيس معهد كاتو »[٥]

الحزب السياسي الأميركي الأقدر على إعطاء المجتمع المدني حياة، ونفساً، وتوسعا لن يزدهر في القرن الحادي والعشرين وحسب، بل سيفوز برضا الناس وسيحكم.

« عالم الدين الكاثوليكي، مايكل نوفاك »[٦]

يبدو ن هناك الكثير من الاتفاق حول ضرورة تحسين المجتمع المدني سواء لدى المحافظين أو الليبراليين. لكن، رغم هذا الاجماع الظاهر وسط مختلف فئات الطيف السياسي، فإن البحث عن مجتمع مدني انساني، حسن التنظيم يبقى خادعاً مع اقتراب بداية القرن الحادي والعشرين. وكما يشير العنوان فإن هذا الكتاب يستطلع اوضاع الحياة المدنية والديمقراطية في اميركا ويسعى لايجاد أساس للتقدم في القرن الحادي والعشرين.

تعيش اميركا اليوم وسط اضطرابات اجتماعية في الداخل وتغيرات عالمية ذات حجم وسرعة وعدم وضوح بحيث يقول مستطلعو المستقبل أنه قد لا يكون لها مثيل فيما عرفه الانسان. فوسط هذا التصاعد الاقتصادي تخشى قطاعات كبيرة من مختلف فئات المجتمع من وجود خطأ أساسي للغاية في جوهر المجتمع ذاته، شيء لا يمكن قياسه بالتعابير التقليدية لمعدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي أو ارقام البطالة. فقلق الناس يتعلق بشكل متزايد بالمؤشرات الثقافية، مثل زيادة معدلات الحمل لدى المراهقات، والعنف. وتراجع العلامات في الاختبارات المدرسية، وهي عوامل مهمة بالنسبة للتقدم القومي بقدر أهمية النمو الاقتصادي.

لكن، حتى هذه البيانات الاجتماعية لا تكشف سوى مؤشرات التراجع الاجتماعي الممكن قياسها، في وقت صارت نوعية الحياة تتشكل اكثر بإشياء اصابها الضعف وهي غير قابلة للقياس، مثل عناصر اللطف وآداب السلوك الاساسية. الكثيرون يقولون انهم

وجدوا الحياة أشد قسوة، والثقافة أكثر سطحية، والمناقشات العامة أكثر حدّة وغضبا، والتعامل بين الأفراد أقل احتراماً مما كان عليه الحال وهم صغار. ثمة شعور بأن الأميركيين قد اصبحوا قصيري النظر وانانيون، تستحوذ عليهم فكرة الحقوق والمكتسبات، وأن النوعية، والتميز، والألتزام في العمل قد ذوت جميعا.

ويبدو هذا المزاج غريباً في ضوء نجاح الأمة . فمن جهة، تقف اميركا اليوم في مكانة ربما أعلى من أية أمة عرفها التاريخ. وبعد أن هزمت قوى الأنظمة الشمولية، تحتل الولايات المتحدة مركزاً لا ينازعها فيه أحد: القوة العظمى الوحيدة عسكرياً واقتصادياً. وما زالت اميركا الوجهة الأولى التي يرغب الناس في الهجرة إليها، وتصدر سلعاً وخدمات أكثر من أي دولة عرفها التاريخ؛ وتوظف اعداداً من سكانها اكثر من أي وقت مضى: وليس لعبقريتها التكنولوجية ما يضاهيها في العالم كله . بإختصار، هي الدولة الاغنى والأقوى، والأكثر جذباً على وجه الأرض.

طيلة عقود الحرب الباردة، تعززت الحاجة لهوية واضحة المعالم وهدف اخلاقي حين قادت اميركا جبهة ديمقراطية موحدة ضد الشيوعية. واحتاجت مبادئها الجوهرية إلى القليل من الايضاح. فلا يمكن انكار ان الصراع بين الشرق والغرب وما نتج عنه من تصميم قد وازن بين الأمور. ومع نهاية الصراع بين الشرق والغرب، لم تعد اميركا مضطرة للقيادة. فإذا كان عليها ان تقود الأمم الأخرى، فإنها تقودها بدافع من القدوة الأخلاقية أكثر مما هو بدافع من الضرورة الاخلاقية.

فالعالم كله حر في تقرير النظام السياسي الاجتماعي الذي سيتبعه . ويزداد الحكم على اميركا في العالم ليس بتفوقها العسكري، بل باوضاعها الاجتماعية في الداخل. وانه لمن المخجل لأغنى دولة صناعية في العالم ان يكون معدل الفقر فيها ضعف ما لدى الدول الصناعية الأخرى وان توصمها الوكالات الدولية بإنها زعيمة العالم في مستويات فقر الاطفال وانتحار الشبان .

وفي حين يبدو أن ليس هناك من ايديولوجية تنافس اليوم سيطرة وشعبية الرأسمالية الديمقراطية بوصفها النظام الأفضل لتلبية التطلعات الانسانية، فإن الصورة ليست بهذه

البساطة بأي حال من الأحوال. فالعوامل التي تقود إلى النزاعات البشرية التي عادت إلى الظهور في مختلف انحاء العالم، وحتى داخل اميركا في السنوات الأخيرة، هي قوى العرق، والجنس، والدين، والقومية، القديمة. والتي تمثل بعض اكثر الانشقاقات المحيرة التي طبعت التاريخ البشري منذ بدء الخليفة وهي من النوع الذي عجزت الديمقراطيات عن معالجته.

لقد بررت الرأسمالية الديمقراطية نفسها بخروجها منتصرة من العديد من التحديات خلال القرن العشرين، سواء كان ذلك تغلبها على الركود الاقتصادي في اميركا نفسها أو التحدي الايديولوجي في الخارج. لكن يتساءل الكثيرون هل يكفي تحقيق التقدم الاقتصادي، إذا كانت مدارسنا لا تقوم بواجبها، واذا كانت الجريمة تتحدى السيطرة، وإذا فقد الاطفال براءتهم في ثقافة مضادة من العنف والابتذال ؟ وحين يصبح المجتمع غير مكترث اطلاقاً لضرورة حماية اطفاله من الأذى ويترك واحداً من كل اربعة اطفال يعاني من الفقر، فإنه يخاطر بفقدان مكانته كزعيم للعالم.

لكن الجهر بالحديث عن مكانة المجتمع الأميركي يحمل في طياته خطراً. فيمكن للمرء أن يوصف بسهولة انه متشائم، أو انهزامي، او حالم. لكن، ليس لهذا الحديث مكان في اميركا لسبب بسيط لاننا كنا على الدوام أمة متفائلة؛ وليس للتشاؤم مكان، تقريبا في اميركا. وقد وصف المؤرخون الاجتماعيون اميركا بإنها بلد يفتقر بشكل أساسي إلى الحس المأساوي.

لقد تجاوزت الولايات المتحدة التحولات الصعبة بعزيمة لا تلين، موقنة بأن حضارتنا تقف فوق قوانين التاريخ الثابتة التي يبدو أنها تؤكد بأن الدول تذوي وتضمحل كما تكبر وتتعاظم. ولقد ذكّر القادة الاميركيون مواطنيهم، مراراً وتكراراً، انه مهما حدث، فإنهم شعب القدر: الازدهار الاقتصادي في الداخل والمكانة المميزة في العالم مضمونان وكأنهما حق مكتسب منذ الولادة. لكن عدداً متزايداً من القادة الاميركيين بات يستبعد هذه «الاستثنائية» الاميركية. الحقيقة ان بعضهم يخشى انه اذا بقيت نواحي الضعف والهشاشة الداخلية لدينا دون معالجة، فقد تجري علينا قوانين التاريخ تلك والتي تحدتها

اميركا لفترة تزيد على قرنين. فالولايات المتحدة، خلافاً لنظيراتها من الدول الاوروبية التي يجمعها التماثل العرقي والجنسي، أو التاريخ، أو المحتد القوي، تجمعها مجموعة من الافكار والقيم. وهذه اللُحمة هي من نوع قد يضعف ويتفتت اذا ما أهملت.

مع اقترابنا من نهاية القرن والالفية، تبدأ اميركا بحثا جماعياً عن روحها الوطنية. فالبلد يخوض تغيرات عميقة في النواحي الديمغرافية، والتكنولوجية، وبنية المجتمع. فالمشاريع العظيمة التي حركت الروح الوطنية في الماضي - سواء لترسيخ الحدود، أو هزيمة الشيوعية الدولية، أو اطلاق «المجتمعات العظيمة» - اما انها قد انجزت او جربت وفشلت.

وسوف يتركز النقاش حول موازنة هذا العقد، وربما بداية القرن المقبل ايضاً، على مفارقة معاصرة: كيف يمكن لمجتمع اعطى المزيد من الحرية والازدهار اكثر من أي مجتمع آخر في التاريخ، وكان سخياً في توزيعهما، ان يقود العالم في مجالات عديدة من المعالجات الاجتماعية؟ يدرك الكثيرون أن السياسة وحدها لم تؤثر فيما يقدره الاميركيون اكثر من أي شيء آخر - مجتمع انساني متمدن. فلا دولة الرفاه أو انبعاث الرأسمالية تمكنا من حل الكثير من مشاكل المجتمع الملحة؛ الحقيقة، ان كل واحدة منهما قد ساهمت بطريقتها في افساد المجتمع المدني ومؤسساته . فحين ضعفت بنى المجتمع الوسيطة - الأسر، والكنائس، والمجتمعات المحلية، والجمعيات التطوعية - وشارفت على الانهيار، بقي الأفراد أكثر عزلة وقابلية للانهيار داخل دولة تزداد سيطرتها اتساعاً. فلا الشعار المحافظ المطالب «بالمزيد من الأسواق»، ولا الأغنية الليبرالية المطالبة «بشبكات أمان» أقوى في دولة أوسع سلطة، اثبتت انها مناسبة.

لقد أفرزت قوى الحداثة من تشظي المجتمع وانقطاع جذوره اكثر مما افرزت السياسة. ولطالما أدرك المفكرون الاجتماعيون تقلب المجتمع. وانه يمكن لقوى الجذب، من تعاون وتضامن، ان تنقلب بسرعة ليحل محلها الميل الى التخلي عن الارتباط والالتزام. وقد كانت هذه الضغوط قوية بشكل خاص في حقبتنا هذه ، وهي حقبة وصفها عالم الاجتماع دانيال بيل بإنها «غضب ضد النظام»، بسبب تقويضها المضطرد والمتواصل للمؤسسات التطوعية والكوابح .

البحث عن قيم معيارية

تبدي اميركا، زعيمة العالم عسكريا واقتصاديا بلا منازع، كل علامات تعرضها لضغط اجتماعي هائل، ويتبدى ذلك في مدنها، وفي مدارسها، وأسرها، وشبانها، ومشاكلها التي يبدو انها لا تتأثر بالتغيرات السياسية أو الاقتصاد الوطني.

ويقول الكثيرون من المراقبين ان الازمات التي تعرضت لها الدول ذات الانظمة الشمولية في السابق قد تصل إلى الغرب الليبرالي ايضاً. ويعزو المفكر المستقبلي ريتشارد ايكرسلي التفكك الاجتماعي في الغرب إلى الفشل في اعطاء «معنى وانتماء، وهدفا لحياتنا وعدم وجود اطار عمل لقيمنا. وبتجريدنا من معنى اوسع لحياتنا. فقد دخلنا في حقبة يتزايد فيها انشغالنا بذاتنا بشكل مَرَضي»(٧).

ماذا حدث للمجتمع الذي كانت تخدمه اعمدته، وكيف اصبحت السياسة، والثقافة، والإيمان فيه مشتتة وخالية من أي معنى، وفقد المواطنون القواعد المشتركة لعيش حياة مشتركة معاً ؟ النتيجة هي مجتمع محلي ضائع، ونظام اجتماعي متدهور، وتأكل الثقة في السلطة، وازدياد التأكيد على الاهواء البشرية في السلطة بدلاً من الاحكام المتروية.

وكما قال عالم الاجتماع بيتر بيرغر، فان الاخلاقية النسبية* المبالغ فيها قد أفرزت احساساً مؤلما بعدم اليقين وان كل شيء زائل. وحين تصل الاخلاقية النسبية حداً معينا من الحدة، يعود الاستبداد (absolutism) ليصبح أمراً جذاباً للغاية» حين يسعى الناس «للتحرر من الاخلاقية النسبية»(٨). وبالنسبة لاعداد متزايد من الناس في مختلف انحاء العالم الغربي، فإن السعي اليائس بحثاً عن معنى وانتماء ينتهي بالخضوع التام للذات ليتخذ شكل قومية متعصبة أو أصولية متطرفة.

ويشدد المفكر الليبرالي جون غاردنر على انه: «من دون استمرار القيم المشتركة التي يوفرها المجتمع المحلي، لن تتمكن الحرية من البقاء. والجماهير اللامبالية لم تحافظ قط ولن تحافظ على الحرية ضد القوى المغتصبة». الجواب وفقا لغاردنر، هو تقوية البنى الوسيطة

(*) relativism ، القول بان الحقائق الاخلاقية تختلف تبعاً للفرد والزمان والمكان، (المترجم).

في المجتمع بهدف اغلاق الفجوة بين الفرد والدولة وتحصين الأسر والمجتمعات المحلية والتي هي القاعدة الاساسية المولدة والحافظة للقيم والنظم الاخلاقية[٩].

التحدي هو استعادة الحرية المنظمة ومقاومة اساءة استخدام الحرية او النظام. لقد استخدم البعض الحرية لدفع فردانية راديكالية صريحة لا تهتم اطلاقا بالبيئة الاخلاقية للمجتمع. وبعكس ذلك، فإن اساءة استخدام النظام قد ظهرت في تناحي حالات التفتيش دون اذن قانوني، وقيام المدنيين بتحقيق العدالة بايديهم، واستدعاء الحرسة الوطني لحراسة مشاريع الاسكان المدنية.

يتطلب مشروع استعادة الحرية المنظمة هذا دعم القيم الشخصية والمدنية ومعالجة الضغوط المحطمة لمؤسسات المجتمع المدني. فإذا كانت اميركا تعاني من فقر الروح فإنها تعاني اكثر من عدم وجود لغة تواجه التردي في الحياة العامة والقيم المشتركة. فاللغة التي تضم مفاهيم الفضائل الشخصية والجماعية قد اجتثت. وقد وثق المفكر الدارس للتقاليد جون هوارد الشريحة العريضة من المفردات وما تشتمل عليه من مفاهيم والتي اختفت من على التراب الاميركي. فقد اختفت كلمات مثل التواضع، والاحتشام، والأمانة، والاستقامة، والتأدب، والفضيلة، والنخوة – وعكسها مثل العار، والعيب – من الاستخدام الحالي. «وهي لا تدخل حتى في حساب المناقشات العامة وصنع القرارات»[١٠].

ربما كانت كلمات مثل الامانة (probity) والاستقامة (rectitude) تدل على عقلية حقبة انتهت الى الأبد ولا يرجو عودتها سوى قلة من الناس لو اتيح لهم الخيار. لكنها كلمات كانت تدل على الموافقة او عدم الموافقة على سلوك يعتقد بإنه جيد او سيء لمجتمع معافى. وهي كلمات تشتمل على احترام للآخرين.

وبعكس ذلك، تعامل لغة أواخر القرن العشرين الفضائل الشخصية والمدنية وكأنها مسائل شخصية صرفة. لغة الحياة العامة هي لغة الأشياء القابلة للقياس، والمنطق، والعلم، والتقنية – لغة الحسابات والضبط وليست لغة القيم والمعاني. وهي العامية التي تناسب مصممي ومديري نمط عصرنا الحالي.

ويعرقل جهود الاميركيين ذوي النوايا الحسنة الذين يسعون للهروب من عقم المجتمع

العلماني المعاصر عدم وجود اطار عمل مشترك لمناقشة القيم الاميركية الجوهرية. وفي حين ان العلمانية لم تزود الحياة العامة في اميركا بالاحساس بالمعنى والهدف، فقد صاغ التشيع الطائفي اطار التجديد الروحي في مجالات السياسة والسلطة. وفهم العلمانيون والطائفيون الواقع الاجتماعي وغرده ضمن اطار السلطة. وقاوموا بالتالي، التسامي بالسياسة وايجاد ارض مشتركة لبناء مجتمع افضل أقل تسيّساً.

ولا يشير ظهور الحروب الدينية والايديولوجية في اميركا إلا إلى انهيار الفلسفة العامة الاميركية. في الواقع، الاميركانية (Americanism) هي مسألة تتعلق بالعقل والقلب. وقد قال جي. ك. تشسترتون ان اميركا بنيت على «عقيدة» (Creed) فريدة، عقيدة بلغت من السيطرة حداً انها انطلقت «بوضوح دوغماتي أو حتى ديني لا يحتاج إلى بينة» في الوثائق المؤسسة لنظامنا.

يقال بأن الأمم تعيش باساطيرها. وما يجمع الاميركيين هو الافكار التي ما زالت حية -اساطيرهم، وتاريخهم، وحكايتهم التي لم تتكشف بعد. هل توجد عقيدة اميركية يمكن للاميركيين ان يلتفوا حولها في أواخر القرن العشرين، أم هل ستواصل قوى الطرد المركزي اكتساب زخم لها ؟ ما هي اساطير وحكايا اميركا بوصفها بلد الهجرة والفرص؟ وما هي المعلومات التي تشكل مواقفنا ومشاعرنا السياسية ؟ وهل ثمة ذاكرة اميركية تمتد، كما قال ابراهام لينكولن، وكأنها «وتر روحي» من «قبر كل وطني وكل ميدان معركة إلى كل قلب وحول كل موقد في اميركا ؟» ام هل اصبح الاميركيون، كما يزعم دائما، منهمكين في شؤونهم الخاصة لا يحركهم سوى الوعد بالمزيد من الحقوق والمكتسبات أكثر مما تحركهم الدعوة للواجب المدني ؟

القلق من الاندفاعة الحالية لفضح الاساطير التي تغذي الأمة يأتي عبر مختلف الوان الطيف السياسي. فكاتبة خطابات الرئيس ريغان المحافظة بيجي نونان تشجب بشدة «التشكك الطاغي» للعقل المعاصر الذي لا يغذي سوى الانتقاد. ويقلق المفكر الليبرالي ارثر شلسنجر الابن من أن "الفكرة التاريخية التي توحد الهوية الاميركية تتعرض الآن للخطر في مجالات عدة – في سياساتنا، وفي منظماتنا التطوعية، وكنائسنا، ولغتنا» . ويعتقد ان

النتيجة النهائية ستكون «تشظي، الحياة الاميركية وتحولها إلى الطائفية والقبلية»[١١]. المجتمعات الحرة يجب تزويدها بأشياء يصفها الفلاسفة الكلاسيكيون بإنها «سابقة للسياسة»، وهي أشياء أكثر أهمية من السياسة والاقتصاد وتأتي في مرتبة سابقة لهما. وبالنظر لطبيعة معضلتنا، يبدو ان اميركا تدخل احدى هذه المراحل مرة أخرى.

ومع ان العلامات الظاهرة تشير إلى حدوث «بلقنة» اجتماعية، فإن نمطاً جديداً يجمع الناس من مختلف الوان الطيف السياسي اخذ في التشكل ببطء. كلمة نمط (Paradigm) اليونانية القديمة تعني نموذجاً جديداً، أو اطار عمل للطريقة التي «نرى» فيها مشاكل المجتمع. والحال كذلك في النمط الجديد الآخذ في الظهور: فهو قائم بشكل كلي تقريباً على مسألة كيف سينظر الاميركيون وقادتهم إلى المسببات الاساسية لمشاكل اميركا الاجتماعية والمحلية وفهمها. الناس لا ينتقلون الى اليمين أو اليسار كثيرا كما كانوا ينتقلون حسب التقسيمات والطرق القديمة والنظر إلى المشاكل. فالتجديد المدني مسألة أهم من فوز وجهة نظر ايديولوجية أو حزبية في الانتخابات.

قد نفترض ان قوى الجمع والتوحيد ستكتسب قوة في القرن الجديد وتنافس باضطراد قوى الاستقطاب. وسوف تبتعد اعداد متزايدة من الناس عن الخيارات الزائفة المتمثلة في السياسة التي تحركها الايديولوجيا وتتسبب في تشظيها: الاخلاقية المتطرفة ضد العلمانية المتطرفة، الحركة النسائية ضد الحركة التقليدية، والفردانية ضد المجتمعية، وإلى آخر القائمة.

حين نتوصل إلى أدراك ان ما تحتاجه اميركا قبل كل شيء هو الاحياء المدني، فإن اعداد متزايدة من الناس ستبدأ في تقبل ان ما تحتاجه اميركا ليس اعطائها المزيد مما يقدم لها حاليا في المناقشات العامة – المزيد من الرأسمالية أو معارضة الرأسمالية، المزيد من اليسار السياسي أو اليمين السياسي، المزيد من سلطة الحكومة أو التقليل من السلطة. يمكن للاميركيين تحمل الانحياز إلى واحدة من كل هذه النقاط، كما هو حال من ساهموا في هذا الكتاب، وان يتوصلوا في النهاية إلى أن ما تحتاجه اميركا حقيقة هو حشد الافراد على جميع الجبهات لتحسين البنية التحتية الاخلاقية والاجتماعية في اميركا.

من بين الأهداف الرئيسية لهذه الحركة صياغة وفاق جديد يقوم على القيم الاساسية التي يقوم عليها المجتمع الحر. وثمة حاجة للقادة من جميع قطاعات المجتمع لاعادة بناء العظمة الاميركية حول الثلاثي: الشخصية، والمجتمع المحلي، والثقافة.

وسوف تكون مهمة صعبة. وستشمل بالضرورة على حوار حول القيم: حوار قد يفرق الناس أو يجمعهم، يقرب فيما بينهم أو يباعدهم، ويعتمد ذلك عليَ ما إذا كان المؤيدون لذلك الحوار يفكرون في صياغة فلسفة اميركية عامة جيدة ام انهم يريدون فقط الفوز في منازعات حزبية.

لا يتعلق الحوار حول القيم بقضية واحدة وحسب، أو حتى بنزاعات تشريعية مسيطرة. فتراجع القيم اما ان يتسبب في حدوث بعض أشد مشاكل المجتمع الحاحاً وضغطاً أو يفاقمها – مثل الميل إلى الخصام والمنازعات، والحقوق المكتسبة السهلة، وسياسة المصالح الخاصة، والمطالب التي لا تنقطع بحقوق جديدة. لكن الاصلاحات التشريعية وحدها لن تفعل الكثير لتغيير الجذور الثقافية الأعمق غوراً.

بصريح العبارة، لا يمكن الخلط بين التأكيد على القيم والدعوة لمجرد التأكيد على السلطة. ففي اغلب الاحيان كانت محاولات معالجة تردي القيم الثقافية والنظام من خلال السلطة تقود الى اثارة النزاعات ومفاقمتها . وحركة التجديد الاميركية المقبلة لن تركز على الايديولوجيا السياسية السائدة او التحزب، لسبب بسيط هو أن أي منهما غير قادر على تجديد المجتمع. وغالباً ما يعملا كلاهما على تقويضه.

هدف التجديد الاخلاقي هو تجديد الناس ومؤسساتهم الاجتماعية، وليس الحكومة وحسب. وسوف يتطلب ذلك التأكيد على قيم جوهرية معينة، ويكون لزاماً عليها الابتعاد عن التعددية الاخلاقية والراديكالية، التي تنص على انه لا توجد أية عقيدة أسمى من الاخرى وأن بناء المجتمع الجيد ممكن من دون أي اتفاق مبدئي على الاحكام الاساسية. ولا يمكن انجاز هذا المشروع من خلال السلطة العليا للدولة، بل من خلال المؤسسات التطوعية الاميركية التي تعمل على صياغة وتشكيل القيم.

اميركا بحاجة إلى مسرح جديد لمناقشة القيم، مسرحاً يسيطر عليه السياسيون

المتحزبون بقدر أقل، ويستخدم لغة جديدة، ويكون اكثر وطنية وأقل طائفية، وأكثر مدنية وأقل ميلاً للنزاع. فالقلق حول الاخلاقيات العامة والخاصة يمر عبر ألوان الطيف السياسي، وثمة أشياء كثيرة معرضة للخطر بالنسبة للجميع بغض النظر عن دينهم أو ايديولوجيتهم. فالحوار يتعلق بنوع المجتمع الذي يعيش فيه جميع الاميركيين، سواء منهم المحافظون أو الليبراليون.

وحيث أن هذا الكتاب يدور حول المجتمع المحلي، والمواطنة، والمجتمع المدني، فلا بد من تعريف بعض المفاهيم.

ما هو المجتمع المحلي ؟

الانسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يعتمد على المجتمع لتلبية حاجاته الاساسية. والمواطن في المجتمع الحر هو الشخصي الذي يستطيع ان يسمو على الحسابات الشخصية البحتة المصاحبة للتنافس الفرداني ويمكنه العيش بشكل متعاون في المجتمع المحلي.

لم تفعل السياسة الكثير لحض الاميركيين على اتباع الغايات الأسمى من السعي للأشياء المادية أو متابعة الحقوق. ولا تطرح أي من الفلسفات السياسية المتنافسة لليبرالية المساواتية او الليبرالية المحافظة أطار عمل للتقدم البشري خارج اطار الانسان بوصفه مستهلك مستقل حامل للحقوق. وتتصور احدى هذه الفلسفات الانسان كحامل لحقوق قانونية تتضاعف باستمرار؛ وتصور الاخرى الانسانه وكأنه مستهلك في سوق بلا قيود. ولا يطرح أي من اطاري العمل الانسان كفرد يتحمل عبء خدمة شيء يمكن للمرء ان يدعوه المجتمع. لقد اخترع المجتمع الاميركي من الحقوق ووفر من الخيارات للمستهلك اكثر مما قدمه أي مجتمع عبر التاريخ الانساني كله. لكن لا الحقوق القانونية ولا الفرص الاستهلاكية تكفي بحد ذاتها، لاقامة مجتمع متضامن .

البديل عن الفردانية القائمة على الحقوق هو ما وصفه مايكل ساندل بعبارة «التقليد الجمهوري الكلاسيكي» والذي تخضع فيه المصالح الخاصة «للصالح العام ويكون لحياة المجتمع الأولوية على المساعي الفردية»[١٢]. ويعرض التقليد الجمهوري الكلاسيكي تصوراً

للفرد يعمل مرتبطاً بالمجتمع المحلي، وليس مجرد منافس للآخرين او في صراع مع الدولة.

يتحول المدّ الاميركي، بين الحين والآخر، لمعارضة التجاوزات الفردانية وقد وعى الاوصياء على التجربة الاميركية. منذ بداية التأسيس حتى اليوم، ضرورة موازنة المصالح الشخصية التي لا يكبحها شيء مع اغراء الفضيلة. فنحن لا نحصل على عشائنا بفضل من اللحام او الساقي او الخباز، كما قال آدم سميث، بل نحصل عليه نتيجة اهتمامهم بمصلحتهم الخاصة. لكن السعي للمصلحة الخاصة وحدها لا يفعل الكثير لضمان استمتاع المرء بعشائه في مجتمع يعمه اللطف والأمان.

ينظر الكثيرون إلى اليكسيس دي توكافيل، الفرنسي الذي جاب انحاء الولايات المتحدة عام ١٨٣٣، على انه احد أذكى الأشخاص الذين درسوا الثقافة السياسية والاجتماعية الاميركية الفريدة عن كثب. ويقدم هذا الكتاب دليلاً واسعاً على ان تحليلات توكافيل لمشاكل اميركا المتعلقة بالديمقراطية قد عادت للصدارة مرة أخرى، حيث جرت الإشارة إلى كتاباته مراراً وتكراراً في مختلف فصول هذا الكتاب. واقتصر الحديث في الفصل السادس، والذي كتبه ادوارد شوارتز، على تطبيق تحليلات توكافيل لفهم المجتمع الاميركي.

إشار توكافيل إلى التوتر الخلاق في المجتمع الاميركي الموجود فيما بين قوة المصلحة الشخصية وشد المصلحة العامة. وقال ان الاميركيين يميلون الى تفسير كل عمل في حياتهم تقريباً «بمبدأ المصلحة الشخصية حسب مفهومها الصحيح». ويدفعهم احترام واع لانفسهم، كما يقول توكافيل «إلى مساعدة بعضهم البعض» ، الاستعداد للتضحية بجزء من وقتهم ومالهم من أجل رفاهية الدولة» .

كانت تلك لمصلحة الشخصية الاميركية، مستنيرة وبرغماتية، كما عرضت بالكامل وبشكل فريد. المصلحة الشخصية طورت قارات وغذت طاقات هائلة للتجديد الصناعي والتكنولوجي. وحافز السمو فوق ملاحقة المصالح الشخصية الضيقة مهم بقدر أهمية الحفاظ على مجتمع انساني حسن التنظيم يمكن للمرء ان يستمتع بنتاج عمله فيه. لقد جرت محاولات جديدة اليوم، كما كان الحال على الدوام، لوضع فلسفة اجتماعية تخاطب المجتمع المحلي.

فالمجتمعيون، على سبيل المثال، الذين يقودهم عالم الاجتماعي روبرت بيلا وأميتاي اتزيوني يسعون لاقامة اطار عمل سياسي اجتماعي جديد سيكون حسب كلمات بيلا «أقل تقيداً بكليشيهات الفردانية الفظة» و «أكثر انفتاحاً على المسؤولية الاجتماعية التي تعطي شعوراً بالقوة وتحقيق الذات»[١٢] . وهي حركة تسعى لايجاد توازن اجتماعي جديد مثل الحركات التي جاءت قبلها. وتحاول ايجاد توازن ما بين الحقوق المسؤوليات، ووضع ضوابط على الميول العميقة للتسيب الاخلاقي، وفرض كوابح على الانفلات الفرداني.

مفتاح المجتمع المحلي هو فهم طبيعته التطوعية . فليس في الامكان فرض هذا المجتمع من خلال التشريعات أو الدعوة اليه بالنصائح اللفظية، فهو ينبع مما تعود الناس عليه. وقد تنحط الدعوة إليه إلى هدف أبعد ما يكون عن التراث الاميركي المستمد من المبدأ الجمهوري المدني، بدل أن تتصل جذورة إليها. والرد على تجاوزات الفردانية الليبرالية ليس المجتمعية (Communitarianism) القسرية.

فإذا انصب الاهتمام على اصلاح النظام الاجتماعي والتواصل الاخلاقي، عندها لا يكون المجتمع المحلي من اختصاص الحكومة الوطنية او حتى الحركات الاجتماعية الكبرى. الواقع، ان فكرة خلق مجتمع قومي كما يقترح البعض، قد تتعارض، وبشكل خاص، مع التربية الاميركية المفرطة في تنوعها.

ولا يمكن اعادة بناء المجتمع المحلي بحشر فكرته في البنى التنظيمية للمجتمع الحديث. فالمجمتعات المحلية الصغيرة تواجه تهديدات مستمرة من قوى المنظمات الحديثة الأكبر التي تفرض عليها التجانس معها . الواقع، ان البنى الكبرى القائمة - مثل الدولة المركزية، أو الحركات الفكرية، أو الثقافة التي ينشرها الاعلام الوطني - اضافة إلى تأثيرها الذي يستبد في سيطرته على المجتمع، قد تكون الأشد تدميراً للمجتمع المحلي. فكل بنية تقدم الفردانية المعاصرة بطريقتها الخاصة: واحدة تمجد الفرد وترفعه، وأخرى تضعه في الظل وتبعده.

التوجه لدى أمة تُدفع نحو المزيد من التشظي والانقسام بسبب جماعات المصالح السياسية، والتجمعات العرقية والجنسية هو مقاومة تشكل الجماعات بأسم التأكيد على

الحياة المدنية المشتركة. ومع ان الفهم الصحيح لهذه التجمعات قد يمثل جهداً لاعادة ربط الافراد المشتتين ببعضهم فإن المجتمعات المحلية الفرعية قد تُخضع الفرد لمجتمع محلي تطوعي دون أن ينغمس بالكامل في المجتمع المحلي القومي، مما يزيد في عزلته.

فإذا اراد الاميركيون بناء «مجتمع من المواطنين» كما يوصي الاسم، فإن عليهم فعل ذلك ضمن التقاليد الفلسفية الاميركية وليس خارجها. وسوف تساعد اعادة اكتشاف الفلسفة العامة الاميركية في بيان التعريفات الجديدة للمصلحة العامة دون حجب هوية الفرد او الجماعة او دمج المجال الشخصي في المجال العام المثقل بالأعباء.

كما يمكن للدعوة إلى المجتمع المحلي والى تضامن اجتماعي اكبر رداً على التغيرات الاجتماعية السريعة، والطائشة في أغلب الاحيان، ان تتحول الى حنين الى الماضي وتوق رجعي الى عصر ذهبي غابر، عصر ربما كان اكثر بهجة، وانسجاماً وفضيلة، الا انه مجتمع يقسمه العرق، والجنس، والطبقات.

قلة من الناس قد تكون جادة في مبادلة كل ما أحرز من تقدم – سواء كان اقتصادياً او تكنولوجيا او اجتماعيا – في العقود الاخيرة مقابل العودة إلى عقد الخمسينات. الحاجة إلى الهوية المشتركة والانتماء الذي يحس معظم الاميركيين اليوم يجب تحقيقه بالتأقلم مع التقدم الاجتماعي للعقود الاخيرة، وليس الرجوع عنه. وسوف تشتمل حدود عقد التسعينات على السعي لادخال تحسينات على حياتنا الاجتماعية عن طريق تلطيف تجاوزات حركاتنا الاجتماعية.

ما هي المواطنة ؟

يمكن حصر الصفة المميزة للتجربة الاميركية الفريدة في الديمقراطية في مبدأ جوهري واحد: حكم الذات. في بواكير اميركا الأولى، كان الناس يعتبرون سادة وليس رعايا، لانهم كانوا ينظمون انفسهم بشكل فردي. وحين تحدث تشسترتون عن العقيدة التي تمثل الحياة الاميركية وصف عنصرها الأساسي على انه فكرة كلاسيكية محضة تقول، «لا يجوز لأي شخص ان يطمح في ان يكون أكثر من مواطن، وألا يفرض على أي شخص ان يكون أقل من ذلك».

كـان ثمـة شـعـور واضح لدى الاباء المؤسسين بإن حـجم أو هدف، وتكلفـة الحكم الخارجي يرتبط مباشرة وبشكل يتناسب عكسيا مع وجود تنظيم ذاتي داخلي لدى الناس . فـقـد كان ينظر إلى امتلاك القدرة على حكم الذاتي القـائم على كم وافر من الصـفـات الشخصية، والمعرفة، والالتزام بالمشاركة الديمقراطية على انه اكثر مشاريع حماة الديمقراطية الحاحاً. وقد يقود أي شيء أقل من وجود مواطنين نشطين ومطلعين الى سوء استخدام سلطات الحكم. لذلك كانت الدعوة الى العمل المدني، التي قامت في ذلك الحين وفي فترات لاحقة بمثابة تحد لافتتان الاميركيين بالأنوية (egosim) والفردية، والخصوصية.

فـهم المواطنة اليوم، يكاد ينحصر بالكامل تقريباً في النشاط السياسي، خاصة التصويت، حسبما اشار مايكل جويس وكتّاب آخرين في الجزء الأول من الكتاب. وحين يناشد السياسيون الناس أن يمارسوا مواطنتهم، فإنهم يعنون عادة «هيا اخرجوا وصوتوا لنا فإن في وسعنا عمل شيء لأجلكم».

التفويض، وهو التعبير الرائج حاليا، هو تعبير سياسي في مجمله. وحين يستخدم في السياسة، فإنه يستخدم غالبا لحشد الدعم لعمل تشريعي يقوم به السياسيون، والمختصون بوضع السياسات ومقدمو الخدمات الاجتماعية . وهو يعني تسليم السيطرة في قضايا الحياة العامة الى خبراء مؤهلين يقومون بعدها بتصميم البرامج العامة واطلاقها لصالح المجموعة صاحبة المصلحة. هنا تتوقف الديمقراطية عن ان يكون لها علاقة بالمشاركة ويصير لها علاقة بالبرامج.

ان تكون مواطناً يعني ان تكون مرتبطاً اجتماعيا. ويقول ديفيد جرين مؤلف كتاب «اعادة اكتشاف المجتمع المدني»، إلى انه بالنظر إلى انتهاء الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، فإن على المدافعين عن الحرية العمل على بناء اطار جديد اسماه «الليبرالية الكوميونية» (communal liberalism)، والتي تهدف إلى بناء «شعور جماعي أو تضامني ينسجم مع الحرية»(١٤). ومجتمع قوي في تضامنه الجماعي هو مجتمع غني بالمواطنة، يتعهد فيه الناس رعاية المؤسسات، والعادات، والاخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشري. وتتضمن الاخلاقيات المدنية تلبية الحاجات البشرية بشكل مباشر وطوعي. وتعني ايضاً

تحويل أعمال الخير الى فرص لمعاملة الناس كلهم عن طريق تعزيز مُثل تحسين الذات وتطوير الصفات الشخصية.

هذه الرؤية للحيوية والعافية هي أحد الأشياء التي تعتمد عليها المجتمعات الحرة للتقدم. ومع ذلك فهي غائبة بشكل واضح عن الكثير من المؤسسات التي يديرها ويمولها القطاع العام. ويدير راعون مختصون الآن موارد واسعة في القطاعين العام والخاص، ويبدون اهتماماً مبالغاً فيه بالمرض، واساءة المعاملة، وضحايا الآخرين.

لقد انتشر الآن مفهوم الفرد كزبون (client) وليس كمواطن. وغالباً ما يصاحب تقديم المساعدة العامة لعشرات الملايين من الاميركيين، رسالة ماكرة بان متلقي تلك المساعدة قد علقوا في ظروف تتطلب، وبشكل لا أمل في التخلص منه، عون الدافعين، ومجموعات المصالح، والموظفين الحكوميين. كما انها تولد حالة عقلية تقزم المواطنة للفقراء وغير الفقراء على حد سواء. وتجعل الفقراء يشعرون بأن لديهم المبرر في عدم فعل الكثير لاستعادة السيطرة على حياتهم، ويشعر الاغنياء انهم غير ملزمين بالتدخل وتقديم المساعدة بحق الجيرة.

لغة العمل الاجتماعي اليوم ليست اللغة المشتركة لمواطنين حريصين ومهتمين بل ثرثرة تقنية لدولة معالجة مختصة. انها لغة البرامج، والسياسات، والمعالجة من خلال خبراء يحملون شهادات علمية. وتخلق لغتنا العامة الحالية صورة لمجتمع تعاني معظم مؤسساته، باستثناء مؤسسات الدولة، من الخلل الوظيفي، حيث العلاقات الانسانية فاسدة في الغالب، وهي لذلك، بحاجة مستمرة لوسطاء مدربين. حين يكون حافز المجتمع التعرف على أشكال جديدة من الفوضى اكثر من تطلعه للعافية والتقدم، عندها تتحول السياسة الى ما اسماه روبرت ودسون، الناشط في مجال «تفويض الاحياء السكنية»، السياسة «القائمة على التظلم». ويتحول المواطنون إلى زبائن، والسياسيون الى مرددين للمطالب القائمة على التظلم. والنتيجة كما يقول ودسون، "علاقة مقلوبة بين القائد والشعب؛ يعتمد فيها نجاحه على فشلهم المستمر».

لدى الكثيرين من القادة والناشطين، ومقدمي الرعاية المختصين مصلحة حقيقية في

استمرار المشاكل البشرية بدلاً من حلها. وقد يواجه الكثير من المنظمات السياسية والأجتماعية من مختلف اشكال الطيف السياسي تراجعاً حاداً في موازناتها لو أن الأفراد، والأسر، والأطباء التي يدعون تمثيلها استعادت قوتها فجأة.

ان سياسات التظلم وتحويل الناس الى ضحايا لم تجعل الاميركيين اكثر تسامحا، او اكثر تعاطفا، او اكثر تحسساً للقضايا المتفجرة التي سرعان ما تحولت الى اتهامات مضادة قذرة حين اصبحت القضايا الاجتماعية بكاملها موضع اهتمام الطبقة السياسية.

العنصر الرئيسي في المواطنة هو تغذية التعاطف الاجتماعي الصادق بين الناس. والهدف الحقيقي لتجديد المواطنة هو استعادة الفرد ورفض تفويض شؤون الحياة العامة والمساعدة العامة بكاملها الى اختصاصيي الحكومة. وان تسعى البرامج الى تعزيز البنى الوسيطة وان تنظر إلى المواطنة على انها قوام حياة المجتمع. وان تسعى البرامج الى جمع الفقراء وغير الفقراء معاً كجيران، ومتطوعين، وشركاء في تجديد المجتمع المحلي.

يجب أن يستعيد الافراد مشاركتهم الكاملة في مجمل الحياة العامة. وايا كان ما تفعله ا لحكومة، او لا تفعله، فإن مهمة احياء المجتمع وتجديده تقع على كاهل المواطنين. وسوف تستعاد المواطنة حين يدرك الناس ان الوصول إلى السلطة السياسية لحل اعمق المشاكل الاجتماعية هو صفقة فاوستية*. فإذا كان التفويض يعني شيئاً فهو ان الافراد، بما في ذلك بنى الأسر والأحياء التي تشكل بيئة المرء الاجتماعية، قد منحت استقلالاً أعظم عن مقدمي الرعاية البيروقراطيين المستنيرين، وعن الطبقة السياسية الدائمة التي تدعي التكلم باسمها.

ما هو المجتمع المدني ؟

تستتبع المواطنة تشكيلة من الواجبات الاجتماعية يتم النهوض بها من خلال الحياة المشتركة للمجتمع المحلي. والمجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الافراد الكثير من شؤون حياتهم.

(*) Faustian bargain، صفقة تعقد لتحقيق مكاسب آنية دون النظر إلى التكاليف أو العواقب المستقبلية (المترجم).

ويتكون المجتمع ا لذي يعمل بشكل جيد مما دعاه ادموند بيرك «الفضائل الصغيرة»[١٥]؛ وما دعاه اميل دوركهايم «التجمعات الصغيرة»[١٦]؛ ودعاه كريستوفر داوسن «الانظمة المتداخلة - السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية»[١٧]. ويجب ان يمتلك كل نظام قدراً كبيراً من الاستقلال.

الكثير من هذه المؤسسات الحيوية ضعف وتقلص، وقد أشار روبرت بيلا مؤلف كتاب «المجتمع الطيب» الذي تعرض للكثير من النقد إلى انهيار المؤسسات، خاصة الأسرة، التي تغذي الحس الاجتماعي لدى الاطفال. وفي السنوات الاخيرة جردت «المجتمعات المحلية، وروابط القربى الممتدة، والمنظمات الدينية، علاوة على الكثير من الوظائف الاقتصادية، والقانونية والسياسية» التي تدعم الاسرة، من قوتها وحيويتها.

وضع بيتر بيرغر وجون نيوهاوس جوهر المجتمع المدني بأكثر الأشكال فعالية في جيلنا هذا من خلال كتابهما الكلاسيكي «من أجل تفويض الناس»، الذي ادخل تعبير «البنى الوسيطة» الى لغتنا العامية. وكانا يقصدان بتعبير البنى الوسيطة مؤسسات مثل الأسر، والكنائس، والمعابد، والجمعيات التطوعية، والأحياء السكنية، التي تقع بين الفرد والدولة. وقد جادلا بأن «البنى الوسيطة» ضرورية جداً في المجتمع الديمقراطي».

ويقول بيرغر ونيوهاوس ان على السياسة العامة حماية البنى الوسيطة ورعايتها، وان تعمل حيثما امكان على «الاستفادة من هذه البنى لتحقيق أغراض اجتماعية»[١٨] وسوف ينجم عن ذلك تفويض حقيقي، ليس للافراد وحسب، بل للمؤسسات وشبكات العمل المشتركة الضرورية لمؤازرة الافراد في المجتمع المحلي.

لقد اكتشف السياسيون، وخزانات الافكار (think tank) ومجموعات المصالح السياسية مجدداً، فكرة المجتمع المدني، واهتمامهم هذا يحظى بالترحيب. لكن من المشكوك فيه للغاية ان تتم اعادة بناء النظام المدني على ايدي السياسيين. ويقول المفكر روبرت رويال، «ما لم تكن هناك روح عظيمة حقاً في البيت الابيض - شخص مثل لينكولن، الذي قد يفهم شكل وحدود ما يمكن للدولة ان تفعله لتشجيع قيام مجتمع مدني معافى - فإن علينا ان نبحث في مكان أخر من أجل اعادة البناء المدنية والاخلاقية»[١٩].

فالمجتمع المدني لا يتعلق بالسياسة كما يقول رويال، ولا علاقة له «بالآلة الديمقراطية أو الدولة البيروقراطية حسنة الادارة. فهو تحديداً نظام بشري اكبر واكثر ثراء من الدولة»[٢٠]. فالمؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني وتزدهر في غياب التدخلات السياسية، غالباً ما تتداعى حين تحتل الدولة مكانها.

في الفصلين الرابع والخامس يبحث خبيراً الاجيال وليم شتراوس ونيل هوي، وخبير التوجهات العالمية فان دوسن ويشارد القوى الطاغية – الديموغرافية والفكرية والعالمية – المؤثرة في صحة المجتمع المدني.

ما هي الثقافة ؟

الثقافة في أعمق مستوياتها هي القيم، والمعتقدات، والعادات التي ينظم الافراد بموجبها حياتهم، ثم تظهر وتنعكس على حياتهم العامة بمئات الاشكال، بدءاً من اوضاع جامعاتنا الى نوعية برامجنا التلفزيونية المسائية، وصحة مؤسساتنا المقامة في الأحياء، وانتهاء بتأدبنا في الحوارات العامة . وكي تكون الثقافة ثقافة حقة يجب أن يكون لها تأثير في تمدين البشرية . ويقدم معجم ويبستر الثقافة كمفهوم يشير إلى التقدم، وليس التراجع. وهو تعبير من غير المناسب استخدامه لوصف اناس متوحشين، وبرابرة، وفوضويين.

الثقافة هي التربة التي تزرع فيها بذور مجتمع انساني معافى . ويتم تحقيق النواحي المتمدنة للثقافة من خلال رعاية الشخصية والفكر، وتهذيب الاذواق الجمالية. ولها علاقة بتصرفاتنا واخلاقنا.

في الفصل الثاني، تحاول هيذر هيجنز الاجابة على السؤال الاساسي، حول ماهية الثقافة الاميركية بالضبط. وما هي الالتزامات الجوهرية التي لا يمكن التغاضي عنها والتي يجب ان يطبع بها الافراد هويتهم المشتركة التي تميزهم كاميركيين ؟ وما هي العناصر المطلوبة للثقافة والمجتمع التي تجعلهما عاملين، وما هي تلك المُثل في اميركا ؟ ويحاول جيفري ايزيناش في الفصل الثالث استعادة مفهوم لفكرة جوهرية حول التقدم بوصفة القوة المحركة في المجتمع.

قد يكون للثقافة دور اكبر في نوعية حياتنا المشتركة. اكبر من نجاحنا القومي طويل الأمد، ومن سياساتنا العامة، ونظامنا القضائي المتقدم، او اقتصادنا المزدهر، كما ان حياة الثقافة أعمق وأهم من الحكم لانها تعكس ما يقدره الافراد. وكما قال افلاطون، «اعطني اغاني أمة ما ولا أهمية لمن يكتب قوانينها». وقال بيرك: «السلوكيات أهم من القوانين، فعليها تعتمد القوانين الى حد بعيد».

عند تناول موضوع الثقافة في القارة الاميركية، على المرء توخي الحذر بشكل خاص. فخلافا للثقافات التي لها جذور موغلة في القدم مثل الثقافة في القارة الاوروبية، يجد الكثيرون ان مجرد التفكير في ثقافة اميركية أمر ثقيل الوطأة، أو قديم الطراز، أو أنه ببساطة غير ذي بال. واي محاولة لاعادة التأكيد على قيم مشتركة يصطدم بالميل القوي نحو الفردوانية، والتي قد تكون أبرز العلامات المميزة للثقافة الاميركية المعاصرة.

ان تقبّل اميركا للتعددية المنتشرة يعمل ضد محاولات خلق ثقافة ذات أساس متين أو تعزيز القيم المشتركة. ويبدو ان هناك مقاومة فطرية متأصلة ضد كل ما هو أحادي الجانب أو متماثل. فالفردانية والتعددية الاميركية عميقتا الجذور، وتجاوزتا كل الحدود في العقود الاخيرة. ويبدي الاميركيون تسامحاً ملحوظاً تجاه النزاعات والفوضى الناتجة عن عدم الالتزام بالصالح العام. وقد وصف رالف والدو ايمرسون فكرة ان المجتمع قد يفرض مطالب على الفرد بإنها مؤامرة ضد «رجولة كل فرد من افراده».

لذا، فإن لدينا ثقافة لديها ولع بانكار الثقافة. في اميركا، وربما مثل أي مكان أخر، يعني تعريف الحرية، حريتك في ان تكون مختلفا. ان تكون حراً في العيش وفق مصلحتك الخاصة، وان تجد السعادة في هويتك العرقية الخاصة وخبرتك الثقافية – بكلمة أخرى، ان تفر من القيود التي غالبا ما تمارس ضد الافراد في الثقافات الأقل ديناميكية. ولم تكن الفردانية الفظة والتعددية الثقافية من دون فوائد. فطيلة قرون عدة . كان المهاجرون يأتون إلى اميركا بحثاً عن مهرب من الثقافات التي تخنق التعبير الفردي والانجاز من خلال تصنيفات طبقية اجتماعية صارمة. وكانت روح المغامرة والابداع التي حركت الاميركيين طيلة قرون عدة تستمد قوتها من التخلص من قيود الطبقية الاجتماعية والترتيبات

السياسية الاجتماعية، سواء كانت الميركانتيلية او الدين الذي ترعاه الدولة، وليس من التوافق مع الثقافة السائدة.

فهل الثقافة المشتركة ضرورية للحفاظ على مجتمع مدني ليبرالي ؟ من المستبعد ان تنجح دعوات العودة الى القيم الاميركية التقليدية اذا كان القصد منها انكار حرية الافراد والمجموعات العرقية في تأكيد تفردها والتخلص من الحدود القائمة في البلدان التي هاجروا منها. وهذه الاجندة لن تكون واقعية ولا منسجمة مع التجربة الاميركية التي امتدت طيلة ٢٠٠ عام.

ومع ذلك، يمكن لهذا المفهوم الاجتماعي شديد الخصوصية ان يكون مدمراً جداً للحياة العامة. فقد حذر علماء الاجتماع ومنذ أيام اميل دوركهايم من عدم الترابط الاجتماعي الناجم عن تآكل المعتقدات المشتركة والاهداف العامة. وعبر توكافيل عن قلقة من الفردانية والمادية المفرطة التي تفرز مجتمعاً متنافر الاجزاء. ولم يكن ما وصفه توكافيل مجتمعاً على الاطلاق، بل مجموعة من الافراد يعيشون معاً ويقاومون فكرة المصالح، أو المساعي او التقاليد، او المعتقدات العامة القائمة التي يتكون منها المجتمع. وقد تنبأ توكافيل بظهور «استبداد ديمقراطي» في مجتمع تضعف فيه المؤسسات المدنية، ويقف فيه الفرد وحيداً في مواجهة سطوة الدولة.

التعليم من أجل مجتمع مدني

التعليم هو وسيلة نقل الثقافة في المجتمع الحر، وربما فسر هذا الأمر السبب في تحول السياسة التعليمية الى ميدان معركة. التعليم يبث أعلى القيم لدى المجتمع الحر وينقل المعارف الضرورية للمشاركة الديمقراطية. والهدف النهائي للتعليم ليس مجرد اعداد الطلاب للمنافسة في عالم التكنولوجيا، فهو يغذي العادات الفاضلة والصفات الضرورية للتعاون في المجتمع الانساني.

وقد صيغ التعليم العام الاميركي من الرغبة في جمع العديد من الهويات المختلفة في بوتقة وطنية واحدة. وحسما يقول أرثر شلسنجر فقد أُقيم ليكون «أداة عظيمة لجعل الناس متماثلين» هدفها خلق «هوية اميركية موحدة». اما اليوم فقد شُل النظام التعليمي بفكرة التشبه بالصفات الاميركية.

ويؤكد شلسنجر أن «المدافعين عن العرقية» ينظرون الآن الى التعليم العام ليس كوسيلة للتماثل، بل كوسيلة «لحماية الهوية والاصول العرقية وتقويتها، وتمجيدها، وادامتها». لكن هذا الفصل، كما يقول، « يغذي التحامل، ويضخم الاختلافات، ويحرض على الخصومة»[٢١].

في الصراع من أجل بناء احترام الذات والانجاز للطالب في حدود الهوية العرقية، يمكن هزيمة المساعي الراقية الى ايجاد قيم مدنية ومصالح ديمقراطية مشتركة بسهولة. وقد قال كريستوفر لاش ان فقدان الاستمرارية التاريخية في اميركا قد خلق ثقافة من المنافسة الفردانية تردت لتصبح انشغالا نرجسياً بالذات.

• من الضروري تعلم احترام انجازات الأمة الماضية للحفاظ على هوية المجتمع وتراثه. وتفسح ادبيات الحقب المبكرة، التي تؤكد على الثبات والجلد، والمثابرة، والسيطرة على الذات، الطريق أمام متابعة النجاح واثبات الذات. ويقول لاش أن النرجسي يعيش «في الحاضر، ومن أجله فقط» .

التأثير الاجمالي لكل ذلك، حسب قول المعلم بيتر غيبون، هو أن اطفالنا «لا يتربون وفق حياة تكون قدوة لهم، او مدرسة يوثق بها؛ او وفق ثقافة سامية، ومجتمعات محلية، وأسر، وكنائس، ومعابد يقظة، بل وفق ثقافة معادية تحيط بهم همها الترفيه، ودغدغة الاحاسيس، والاستهلاك»[٢٢].

ولا يمكن لوم المدارس على انهيار المؤسسات الاخرى المشكّلة للقيم، مثل الأسرة، ولا على وباء الاخلاق النسبية التي تعم المجتمع. ومع ذلك، لن نجد حركة فاعلة هدفها تقوية الديمقراطية الاميركية، والمجتمع المدني، أو المعايير الاخلاقية ان لم تتمكن من مواجهة الافتتان الاميركي بالانعتاق من كل القيود.

قيام حياة اخلاقية يتطلب متابعة غايات ومُثل أكبر وأسمى من الذات. ومن الصعب تعليم فضائل الحياة حين ينظر إلى الانسان على انه متخذ قرارات مستقل كلية. وحين تكون الاخلاق مرهونة بأمور أخرى، لا ينظر إلى الانجازات البطولية، والاعمال الفاضلة

على انها خدمات للانسان لها قيمة عامة، بل مجرد رغبة في التعبير عن الذات. في الجزء الثاني من الكتاب، يناقش المؤلفون دنيس دويل، ودنيس دينتبرغ، وايريك ايبلنغ، وجون كوبر كيف يمكن العودة بالتعليم كي يقوم بتشكيل الشخصية، وتقوية المجتمع المحلي، وغرس عادات المواطنة الجيدة. قد لا يقترح الكثيرون عودة المدارس الى النصائح الاخلاقية أو تعليم المذاهب الدينية . مفتاح الأمر هو في فهم ما هو خاطيء في التطرف الزائف الذي يطرح نفسه وبناء اجماع حول القيم التي ما زال هناك قدر من التمسك العام بها.

يقول الفيلسوف السادير ماك انتاير ان الوسائل الرئيسية للتعليم الاخلاقي في المجتمعات الكلاسيكية كان رواية القصص. وفي العهود الكلاسيكية القديمة كان الطلاب يتعلمون من قصص الابطال في روما واليونان القديمتين.

رواية القصص هي احدى التقاليد التي فقدت في العصر الحديث. وغالبا ما تشتمل الدروس التي تهدف الى تشجيع استخلاص النتائج الاخلاقية على مفارقات محيرة تعصى على الحل. وحين تمتلىء الدروس الاخلاقية بالغموض، فإن ذلك يشير إلى ان جميع الاخلاق هي في حالة تقلب دائم. وبدلاً من تعزيز الوعي الاخلاقي، يتدرب الطلاب على مهارات اجرائية للفصل في اختلافات معينة في بيئة اخلاقية تتصف بالخلاف الدائم.

المجتمعات الملتزمة بالحفاظ على حس بالبطولة والتمسك بالفضيلة لا تعامل الاخلاق وكأنها تشتمل على نقاش لا ينتهي حول القواعد. وهي لا تعطي الاطفال انطباعاً بإن اتباع حياة اخلاقية هو أمر ذاتي، وخاص، وعقيم. والنتيجة الحتمية لتشجيع الانتقاد الذي لا نهاية له باسم تشجيع التعدد الثقافي هي اضعاف الولاء لاي تراث او قيم عامة مشتركة.

السياسة، والقانون، والحوار العام الاميركي.

تراجع السياسة

حالة الديمقراطية الاميركية، بشكل عام، غير جيدة. لقد مضى زمن عُزي فيه الفضل للسياسة، بشكل اساسي، لا بجعل حياة الاميركيين أفضل . وكان التأثير الاجمالي لتصاعد الدين القومي، والحقوق التي لا حدود لها، وتراجع النظام التعليمي، وعدم فعالية النظام القضائي الجنائي» هو جعل معظم الاميركيين يتهمون الحكومة بإنها متدنية الكفاءة بشكل مريع.

ان العلاقة التي تربط بين مشاركة المواطن وصنع القرار في الحكومة التمثيلية أمر لا غنى عنه للحفاظ على الحيوية الديمقراطية ومشروعيتها. إلا أن هذه الصلة المقدسة ما بين الانتخابات وما تفعله الحكومة في اميركا. تزداد ضعفاً كل يوم، بحيث تزداد صعوبة اقناع جمهور صار يهزأ بالانتخابات، بان «لكل صوت قيمة».

اولا: ثمة ادراك عميق بإن الحوار السياسي لم يعد متصلاً بتجارب الحياة الحقيقية، واهتمام المواطنين الاميركيين العاديين. فقد اصبح الحوار عقيماً، ومكرراً، وتافهاً بالنسبة للكثيرين.

ثانيا، المواطنون مبعدون عن أي دور مهم في تشكيل الحكومة التي يطلب منهم تمويلها. وينحصر دورهم في الانصياع للقرارات الرئيسية، وليس التأثير عليها. كما ان تلاعب مجموعات المصالح، وجماعات اللوبي، ومحترفي السياسة بالعملية الانتخابية جعلها تبدو بعيدة بالنسبة للافراد العاديين. كما قال الليبرالي توم هايدن:

> الازمة الحقيقية هي ظهور دولة المصلحة الخاصة، وهي دولة دائمة ومعزولة ضمن الدولة الديمقراطية. همها الوحيد الذي يميزها مصالحها المباشرة على حساب الرفاهية المستقبلية.

فما الذي يحدث للديمقراطية حين ينظر إلى مؤسساتها الاساسية على انها تفتقر الى المصداقية، أو حتى المشروعية ؟ ان جزءاً من المشكلة، كما يشير عدد متزايد من المراقبين، يكمن في ان مؤسساتنا الديمقراطية لم تقام لمعالجات المهمات والنزاعات الملقاة على عاتقها اليوم. فحسب التنظيم الحالي، لا يمكننا إلا أن نعتبر العملية السياسية الاميركية غير كفوءة، وغير فاعلة لأن ادارة شؤون الناس في مجتمع معقد كالمجتمع الاميركي، مشاكلة أصعب من أن تدار، تكاد تكون مستحيلة.

في الفصل الحادي عشر، تناولت الاسباب الكامنة خلف المخالفات التي يرتكبها المسؤولون المنتخبون، والسبب في ان السياسة لا توحي الا بهذا القدر القليل من الثقة. فليس في وسع السياسة تلبية التوقعات التي تغرسها في الناس، لانه ليس ثمة اجابات سياسة صحيحة على الكثير من المشاكل التي تؤرق الاميركيين. فاكثر المشاكل الاجتماعية

الاميركية اثارة للنقاش – الولادات غير الشرعية والأسر التي غاب عنها الأب، و الجريمة والعنف – تقع خارج صلاحيات جداول الاعمال السياسية ويصعب على اليمين او اليسار حلها. بالنسبة للمستقبل المنظور، سيطلب من الاكاديميين ومحترفي السياسة توثيق فشل البرامج العامة اكثر مما سيطلب منهم وضع خطط يمكن تقديمها لبرامج جديدة. وافضل ما يمكن للسياسة فعله هو معالجة المشاكل الصعبة التي لا يمكن لاحد معالجتها سوى الحكومة، والاعتراف صراحة بما لا تستطيع السياسة فعله.

السياسة كنشاط حكومي موسع *

تفترض معظم المناقشات السياسية ان هدف النشط «السياسي» هو على الدوام تنظيم شؤون الحكم. والسمة الرئيسية للسياسات الحديثة هي انشغالها الغريب بمجرد ادارة الحكم – الانشغال بالبيروقراطية، وتعديل القوانين الضريبية، وإحكام التشريعات الجنائية. وقد نظر الأقدمون إلى السياسة كوسيلة لزيادة قدرة الانسان على تحسين نفسه وممارسة حكم الذات. وان تعمل السياسة على رفعة الانسان من خلال المشاركة الاوسع في حياة الدولة. ونادراً ما فصلت السياسة عن المعايير الاعمق للاهداف التي يحيا المواطنون لاجلها، سواء منها الاهداف الفردية او الجماعية. وكانت ادارة شؤون الدولة تعني شيئاً اكثر من مجرد تعزيز مصالح الافراد داخل نطاق الحكومة؛ وكانت إلى حد بعيد حرفة روحانية (soulcraft)، حسب تعبير الكاتب الصحفي جورج ويل.

السياسة التي تمارس كحرفة روحانية تهتم باحوال المرء العقلية والروحية، وعاداته في الجد والعمل، واعتداله، وشجاعته، وحيويته، وقدرته على اعطاء الاحكام الديمقراطية الصحيحة – وهي الصفات التي كان يعتقد أن الأشكال الجمهورية في الحكم تقوم عليها. وقد سعت لأن لا تثقل على المديرين العامين بالمشاكل التي لا حل لها.

في الفصل الثاني عشر، تصف كولين كيف ان المؤسسات الديمقراطية بما فيها الاحزاب غالباً ما تقوض المشاركة المدنية. والنظام السياسي الذي يتخلى عن امكانية قيام الافراد بحكم انفسهم سينحط ، سواء اعترف بذلك أم لم يعترف، الى شكل من اشكال

(*) governmentalism، نظرية تدعو إلى توسيع نطاق النشاط الحكومي (المترجم)

الحكم السلطوي الابوي سواء كان حكما اوليغركيا أو ارستوقراطياً. أو مجرد حكم مركزي معتدل يعهد فيه إلى حكام عامين مستنيرين بمهمة حكم مواطنين متذمرين وطيّعين. اليوم ليس لدينا سوى القليل من السياسة التي تسعى إلى تعزيز مواطنة لها روح عامة. وتعزز السياسة النظرة إلى مجتمع يقوم على افراد لهم شؤونهم الخاصة مغمورون بالوعود المعززة بحقوق سياسية متشعبة، وتتلاعب بهم الخيارات الاستهلاكية، ومع ذلك فإنهم، ويا للمفارقة، رعايا أكثر مما هم مواطنون. وحل محل الحوارات السياسية التي كانت تعبر ذات يوم عن تفكير العامة في الغايات السامية للحياة في مجتمع عادل وصالح، تحدث السياسيون عن انجازاتهم في الانتفاع من المشاريع التي تعود على انصارهم ومحاسيبهم بالفائدة.

لقد أدت التأثيرات المادية والمفسرة للحداثة الى تآكل أعمق الروابط التي تربط المواطن بمسؤوليته تجاه المبادىء السامية. لقد انحطت السياسة لانها باتت لا تتعلق الا بشيء اكبر قليلاً من الحكم، خاصة الأمور المحيطة بالنفوذ الذي يتناول عملية توزيع المخصصات. كما شكى الكاتب جوناثان رواخ، فان سياسيي اليوم «قد حولوا كل نقاش اجتماعي الى نقاش حول الحكم والسياسة او القانون. ولا يتفق الليبرتاريون، والمحافظون المناهضين للحكومة واليسار الليبرالي على أمور كثيرة، إلا انهم جميعا يؤمنون بتوسيع سيطرة الحكومة»[٢٣].

هل يمكننا ايجاد منهج للتفكير بانفسنا، نطور فيه احكام السلوك، ونستعيد فيه القيم المعيارية من دون اذعان شعائري للحكومة والخليط العجيب من الحروف الاولى لأسماء البرامج المطروحة ؟ وهل يمكن دعوة الافراد والمجتمعات المحلية الى مناقشة مسألة حكم انفسهم بطريقة حافلة بالمعاني ؟

يوصي رواخ بتجربة متواضعة يمكن ان تضع المسألة موضع اختبار. وهو يقترح جمع اذكى العاملين في السياسة من اليسار واليمين والوسط السياسي في مؤتمر مدته ثلاثة ايام، وان يطلب منهم تناول المشاكل الاجتماعية الاميركية بشرط واحد: الا يسمح لأي منهم ان يعد بتغيير تشريع واحد من التشريعات الفدرالية او الخاصة بالولايات. في البداية سيشعرون بالاحباط والتشوش والضياع. لكنه يتنبأ انهم، بعد فترة، سيبدأون في التفكير

بالقطاع الكبير من اميركا الذي لا يشكل جزءاً من الحكومة. ثم يخرجون بافكار قد يكون بعضها جيداً. ويبدأوا بالتفكير بطريقة مختلفة قليلا». ويقول راوخ، تلك ستكون بداية ربع القرن المقبل – «مع ادراك ان توسيع سلطات الحكومة قد وصل حدوده القصوى منذ زمن»(٢٤).

وظيفة الديمقراطية هي تمكين الناس من التحكم بحياتهم الخاصة اضافة الى جر المواطنين للمشاركة في عملية تشكيل الحياة العامة من خلال مجموعة من الوظائف. فالمجتمع الصالح لا يمنح وكأنه حق مثل سائر الحقوق؛ ولا يمكن تجزئته من خلال البرامج، أو تحفيزه ودفعة للظهور باجراء المزيد من الاقتطاعات الضريبية. بل هو لا يتحقق الا من خلال الجهود التعاونية التي يبذلها الاميركيون الافراد من مختلف مشارب الحياة.

الطباع الشخصية والنقاش العام

لو طرحت الديمقراطية بطريقة ما على سرير الفحص، واخضعت محتوياتها لفحص سريري، فسوف تكشف كلماتها عن جسد تتفشى فيه الفيروسات المعطلة.

ليس ثمة مجال يتبدى فيه التطرف الفرداني للمجتمع أشد وضوحاً من النقاش العام. ونادراً ما نجد ادنى اشارة إلى أي مفهوم للصالح العام فيه . وقد تخيل وليم راسبري الكاتب في صحيفة «الواشنطن بوست» حواراً شاركت فيه مختلف القطاعات والايديولوجيات المتنافسة تجاوز الأخذ والرد ليتحول إلى «سقوط شبه كامل للمجتمع الاميركي في حرب بين مختلف اطرافه». ويتساءل راسبري ان كان قد بقي هناك من يتحدث بلغة المصلحة الوطنية.

يشتمل المجتمع المدني على عملية تبادل الافكار – وحتى المناقشات الساخنة حول الافكار والقيم المتنافسة. لكن الاختلاف في المجتمع المدني يتطلب وجود ما يكفي من الاشياء المشتركة كي يكون لدينا ما نختلف عليه. وحسبما قال الراحل جون كورتني موراي:

مجمل فرضية النقاش العام، اذا اريد له ان يكون حضارياً ومتمدناً، هو ان يكون الاجماع حقيقيا، وان يكون كل شيء بين الناس بعيداً عن الشك. وان يكون هناك اتفاقيات، وعقود، ووفاق، وقبول أساسي وجوهري. وان نتمسك بحقائق معنية، بحيث نستطيع ان نتناقش حولها!

ويقول موراي، من دون الاحساس والاعتراف بانسانية الآخرين فسوف ينحط الحوار الى همهمات صاخبة. وايا كان من يفوز، فإن المجتمع سيخسر، ويصبح «البرابرة على ابواب المدينة»[٢٥].

لقد اهتم الفلاسفة الكلاسيكيون بالبلاغ والمناقشات العامة. وقصة الامبراطورية الرومانية سجل حافل بالنجاحات التي تكدست فوق بعضها ليتبعها انهيار داخلي للحضارة وسقوطها في الفوضى. وقد تغذت الفوضى جزئياً بالخلافات التي لا نهاية لها والتي اندلعت بين الفئات المتصارعة في المراحل المتأخرة من الجمهورية مما افرز اتهامات مضادة مريرة تحولت في النهاية الى اتهامات عنيفة.

الجمهوريات القوية لا تهزها الخلافات المريرة والاتهامات المضادة، لكن ايا من هذه التكتيكات لا يكون ضرورياً اذا كان النظام السياسي والاجتماعي سليما معافى. البلاغة العامة هي مقياس على مدى صحة النظام السياسي وتعكس ما اذا كان المجتمع قد فتح الباب بصمت امام «حالة الطبيعة» (state of nature) حيث يمكن للإفراد والجماعات ان يختاروا طريقهم الخاص، وليكن ما يكون.

كان توماس هوبز، وهو فيلسوف كانت فكرة «حالة الطبيعة» مألوفة له، يعتقد ان المجتمع حسن التنظيم يتطلب قواعد مشتركة واسعة للحوار. وفي كتابه « اللوياثان » (Leviathan) وضع ١٩ قاعدة أو «قانوناً طبيعياً» للحفاظ على سلوك سلمي ولائق في الحوار: وتشكل «بنود السلام» تلك، كما أطلق عليها، «القاعدة الذهبية» للحياة العامة – «لا تفعل للغير لا ما تحب ان يفعله الغير لك». وبالنسبة لهوبز، كان المطلب الوحيد الذي لا يمكن التنازل عنه في حوار عام متمدن، هو الاحترام الاصيل والحقيقي لحقوق الند وكرامته. ويشدد البند العاشر على ان «يعترف كل شخص بالشخص الآخر على انه مساوي له بالطبيعة» . ويفرض البند الثامن على اي ممارس للديمقراطية «الا يصرح بالفعل، أو القول، او الصمت، او الاشارة بكراهيته او احتقاره للآخر»[٣٦].

الصح، والخطأ، والمسؤوليات

يعيش المجتمع المدني حسن التنظيم والمجتمع السياسي توتراً دياليكتيكيا. وحين

تصبح الحكومة حليفة للفردانية المتطرفة القائمة على المبادىء اليمينية والمنعزلة عن أي صلة بالاخلاق السامية، فإنها تضطر لمسايرة مطالبة الافراد بمكاسب قانونية اكبر. وهذا السعي الذي لا يكل لتحقيق التقدم البشري من خلال اصلاحات قانونية هو أساس المجتمع المسيّس. وحين يكون القانون وحده الوسيط في الشؤون الانسانية يصبح كل شيء سياسياً – حتى ابسط العلاقات البشرية. وما يتبع ذلك هو دولة تتسع راديكاليا حتى حين تنحسر قدراتها ومشروعيتها.

لقد طور النظام القضائي الاميركي التوجه لترجمة كل نزاع او خلاف الى لغة من الحقوق الفردية لا يحد منها شيء، حسب قول استاذة القانون في جامعة هارفرد ماري أن جليندون. والنتيجة هي استبدال المبادىء الدستورية الجوهرية بما يدعوه عالم السياسة مايكل ساندل «جمهورية الاجراءات» التي منح فيها الافراد حقوقاً ومكتسبات دون ادراك الكثير مما هو أبعد من ذلك.

وحين يُدمر أي مفهوم. أو قانون سام، أو فكرة عن الحقائق البديهية التي لا تحتاج إلى برهان، تنطفىء ايضاً الأسس الحقيقية لتأكيد القيمة الاخلاقية التي لا تقدر بثمن للحياة الانسانية. فمن دون الاستعانة بالمبادىء السامية، تصبح الاخلاق رهناً بخيارات الانسان، ويصبح الانسان نفسه خاضعاً للنوازع التعسفية للاغلبية الديمقراطية.

والنتيجة هو ما دعاه فليب جونسون «المأزق العصراني» (modernist impasse) فحين يتوصل الناس إلى فهم أن على كل شخص أن يقرر كل شيء بناء على الاغلبية الديمقراطية، فإن ذلك يخضعهم لاهواء من يسيطرون على آلية صنع القوانين»[٢٧]. وينحط القانون ليصبح اداة تعسفية في يد من هم منظمين سياسياً. ويصبح كل حق يمنح لاحدى المجموعات التزاماً يفرض على جماعة أخرى. ومكسب أحد الأفراد خسارة لشخص آخر. ويُجبر النظام القانوني على ايجاد موازين وحدود أفضل للفصل بين المطالبات والاطراف المتنازعة. ويتوقع الناس ان يوفر لهم القانون، في وقت واحد، الحق في الحرية الجنسية علاوة على حقهم في الحماية من الاعتداءات الجنسية؛ وان يضمن الامتيازات العرقية والجنسوية للبعض والحماية من التمييز المضاد للآخرين؛ وان يحمي حقوق مرتكبي

الجرائم وحقوق من اقترفت الجرائم بحقهم ؛ وان يحرص على حرية الكلمة وان يسن قوانين جديدة ضد احاديث الكراهية والاهانة؛ وان يدافع عن حقوق الافراد والمجتمعات، وما إلى ذلك.

كان التوقع دائماً أن يوازن القانون بدقة في هذه المجالات، لكن لم يطلب منه قط ان يجزيء المطالب المتنازعة بمثل هذه الدقة البالغة. فهذه الدرجة من التناسق والتوازن القانوني هي بالطبع، أكبر من ان يستطيع القانون والوكالات الحكومية تحقيقه. لقد بات القانون يبدو مثل حكم منهك اوكلت اليه مهمة السيطرة على مباراة تخضع لقواعد كثيرة وتجتاحها مخالفات تلك القواعد. وقد تحول لاعبو المجتمع الى التنازع حول تلك القواعد.

ما خلف اليسار واليمين

على الجبهة السياسية، تكاد السياسة تخضع لتحالفات ومقولات جديدة تؤكد على نوعية الحياة في بيئة الحي . وتشتمل تلك المقولات على نوع جديد من المواطنة ينظر إلى الافراد، وليس فقط من يتكلمون نيابة عنهم، بوصفهم عناصر التغيير والى «محلية» (localism) جديدة تهدف إلى توسيع قدرات المؤسسات العامة والخاصة الأقرب الى الناس لحل مشاكلهم.

معظم الحلول محلية، مما يعني انها أبعد من أن تتأثر بالحركات الايديولوجية الوطنية السائدة في قمة هرم النظام السياسي. عندها تصبح الشعارات مهمة بقدر أهمية الايديولوجيا السياسية فقط .

تتناقص فائدة انماط اليمين واليسار القديمة ويزداد تضاربها الداخلي. ويجادل لورنس شيكرنغ في الفصل الثالث عشر بأن كلمات مثل «محافظ» و «ليبرالي» صارت تعني الكثير من الاشياء المتضاربة «بحيث صار اجراء أي حديث مترابط منطقيا حول السياسة أمراً مستحيلاً فلدى كل من المذهبين الليبرالي والمحافظ جناحه المتحرر وجناحه المنضبط، ويشدد أحد هذين الجناحين على قيم الحداثة الفردانية، والحرية، والمنطق، ويؤكد الآخر على النظام، والمجتمع، والقيم.

وتزداد هذه الفوارق حين تتنازل الفرضيات والتوجهات العامة الحكومة. وحسب قول شيكرنغ ، «فان اليمين واليسار يتخذ مواقف متعارضة من المنطلق الاساسي ذاته: وهو ان الاصلاح المؤسساتي - تغيير سلطات وأعمال الحكومة المركزية -.ضروري لتصحيح جميع المشاكل الأساسية. وينشغل المذهبان الليبرالي والمحافظ على حد سواء بالدولة المركزية. الا ان أحداً ما تقريبا، كما يقول شيكرنغ، «لا يهتم ببناء صيغ ايجابية للافراد والمجتمعات المحلية ليحكموا انفسهم»[٢٨]. ويتعجب من عدم وجود نقاش أكبر حول طريقة تفويض الافراد في المجتمعات المحلية الصغيرة بحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية.

فإذا اردنا ان نعيد الافراد ليصبحوا مواطنين وليس رعايا في مجتمعات محلية صغيرة تحكم ذاتها، فلا بد من وضع ترتيبات مؤسساتية جديدة توفر مشاركة أكبر في الحكم.

تكثر السياسة الاميركية من الحديث عن شعار ان «جميع السياسات محلية». لكن القسط الاعظم من التفكير لا يُعطي لوحدات الحكومة الفرعية البالغ عددها ٨٢ الف وحدة، بل للرئاسة والكونجرس. وقد أصبحت حظيرة الرئاسة الاميركية شعاراً للديمقراطية أكثر مما هي اجتماعات المجالس البلدية. وجائزة الحزب السياسي او الحركة الايديولوجية الناجحة هي الرئاسة او السيطرة على الكونجرس

الفدرالية

صار الاتجاه في زمننا الحاضر هو افتراض انه كلما زادت صعوبة المشكلة كان من الأفضل الرجوع الى المختصين او السلطات الحكومية من أعلى المستويات وابعدها. وما زال التصميم الذي بنيت عليه الحكومة الفدرالية يعكس أعمال فردريك تايلور مهندس السيطرة المركزية للقرن العشرين. وما زال علم الادارة العامة يتجه نحو اقامة وكالات مركزية ضخمة يمكن لانظمة متخصصة في القيادة والسيطرة ان تطبق، انطلاقا منها، حلولاً للمشاكل عن طريق وضع قواعد معيارية. وحلت قيم الادارة العلمية محل قيم المشاركة الديمقراطية. وقد صمم كامل الجهاز الاداري للحكومة المركزية بناء على افتراض ان صناع القرارات المتخصصين أقدر على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من الترتيبات الاصغر في حكم الذات.

فإذا اريد لنا ان ندافع عن الديمقراطية فربما كان من الواجب وضع ترتيبات جديدة للحكم تمكن المواطنين من بيان اهتماماتهم وتطلعاتهم وتسوية مطالبهم المتعارضة بطريقة تقوي مشاركتهم وشعورهم بالانتماء لا أن تضعفهما . وكما يجادل اغوين هيكوك في الفصل الرابع عشر، فإن تعزيز الديمقراطية قد يتوقف على ايجاد أشكال جديدة من الفدرالية تخلق مراكز سلطة أصغر للمواطنين، وباعداد أكبر، وبمستويات أصغر من الحكم.

المجتمعات هي تركيبات معقدة من العلاقات، وكل مجتمع على درجة من التعقيد والاختلاف بحيث انه ليس من الممكن حكم اميركا من الأعلى بطريقة معقولة . وهذا صحيح خاصة ان الحكم الذاتي الوطني يضعف ببطء بسبب قوى أعلى وادنى من الحكومة الوطنية: الاقتصاد العالمي من جهة، والقوى الاقليمية والحركات الديمقراطية المحلية من جهة أخرى.

على الحكومات ان تضبط حركتها لتواكب القوى الاقتصادية والتكنولوجية التي تعطي المجتمع شكله، وبخلاف ذلك فإنها تعيق التقدم. فما هي تلك القوى اليوم ؟ هي وفقاً لما يقوله المختص بشؤون المستقبل (futurist) الفن توفلر، سحب السلطة بعيداً عن الوسط، و «تفكيك التكتلات» (demassification) السياسية، «والفسيفساء (mosaic) الديمقراطية» .

ورغم ان وسائل توسيع مشاركة المواطنين موجودة على شكل لامركزية التكنولوجيا الالكترونية وتطورها السريع، فإن الثقافة السياسية المسيطرة للأمة. سواء لدى اليمين أو اليسار، تجاهد كي يبقى الحوار مسلطاً على مراكز السلطة التي هي الأبعد عن الناس. فلماذا تستمر الحكومة القومية، او حتى حكومات الولايات في احتكار السلطة، في عالم التكنولوجيا الحالي، والاقتصادات الاقليمية، وتراجع سلطة ومشروعية الدولة المركزية ؟

يجب منح المواطنين سيطرة إكبر على القضايا والمناقشات، خاصة تلك المتعلقة بالمستوى المحلي. فقد يكون للسياسات التي تدفع من الاسفل على مستوى المجتمع المحلي مزايا عديدة للديمقراطية التي تسعى للتجديد، وتوفير حماية أساسية للاقليات السياسية. لسبب بسيط، هو أن صناعة القرار محليا قد تكون أكثر ميلا للسعي لتحقيق الاجماع من

سياسة قومية تقوم على نزاعات ايديولوجية ومجموعات مصالح تعرقل التقدم.

وثمة سبب أخر، وهو أن المشاركة الديمقراطية قد تقلل بقدر كبير من سخرية الناس تجاه العملية السياسية، والتي وصفها روس بيروت بإنها «عرض جانبي مكّلف». وأخيراً، قد يقلل المذهب الجمهوري اللامركزي من تكلفة الحكومة بقدر عظيم. فإذا لم تهدر الموارد بتمريرها عبر مستويات متعددة قبل وصولها الى الجهة المطلوبة، فإن الدعم الشعبي للاعمال العامة الضرورية سيحظى بمساندة أكبر.

المؤسسات المدنية الاميركية.

التشظي المجتمعي

يرسم روبرت بيللا عالم الاجتماع المختص بالمجتمع المحلي في كتابه «عادات القلب» خارطة تدمير الحياة المدنية في اميركا واضعاف المؤسسات الحيوية التي تحافظ على المجتمع البشري مثل الزواج، والأسرة، والدين. ويشير بيلا الى الفردانية بوصفها مصدر تفكك العلاقات الانسانية الى انماط اكثر ضعفا، وتشظيا، وريبة.

وقد شهد القرن العشرين ظهور الذات بوصفها الشكل الرئيسي للحقيقة، وانسحاب الافراد من المجالات العامة لمتابعة غايات خاصة محضة. وما كان بيللا يصفه هو التمزق الناجم عن الضغط في المجتمع المدني الاميركي؛ واضعاف أصغر خلايا المجتمع التي توفر معنى للوجود البشري. وكي يتم اصلاح المجتمع المدني، فلا بد من معالجة القضايا الصعبة: قضايا العرق والجنس، والطبقات الدنيا، والدين، والزواج والأسرة.

في هذا الجزء من الكتاب، يساهم بعض من كبار المفكرين الاميركيين في رسم استراتيجيات ايجاد ارضية عامة وأسس لحياة مدنية مشتركة بناء على بعض هذه القضايا المحيّرة. وفي الفصل الخامس عشر، تبحث باربرا دافو وايتهد مع دافيد بلانكنهورن عن اطار جديد للأسرة يوفر للرجل والمرأة امكانية ايجاد حياة مشتركة تجمعهما. وفي الفصل السادس عشر، يبحث غلين لوري عن حلول بعيدة عن النظريات الميكانيكية التي يبدو انها تتحكم في المناقشات العامة المتعلقة بالطبقات الدنيا في المدن.

ما زال الاميركيون شعبا متدينا بعمق وبشكل يصعب تغييره. ومع ذلك ما زالت الطريقة التي يجب على الدين أن يؤثر فيها على حياتنا المشتركة معاً عرضة للتشويش والانقسام - بين العلمانيين الذين يتحدثون بلغة منتقاة عن المكتسبات الاقتصادية والحقوق السياسية، والحركات الدينية التي ترفض التكيف، سواء باللغة أو الطرق، مع التعددية الديمقراطية.

للدين أهمية سامية بالنسبة لعشرات ملايين الاميركيين، ويهتم الدين «بالأمور الأولية» التي تشكل معظم نواحي الحياة . وقد اعترف الرئيس كلينتون بهذا الأمر علناً حين أكد «اننا شعب مؤمن» وان «الدين يساعد على اعطاء شعبنا صفات لا يمكن للديمقراطية ان تعيش من دونها»(٢٩).

ويتطلب العمل في المجال الروحي الاهتمام بضمائر الناس وارواحهم، اولاً، وامتداداً لذلك، الاهتمام بضمير المجتمع وروحه. فالمجتمع الذي يسعى للنظام سيغرق في فوضى أعمق اذا فقد هذا الانسجام. وقد قال عالم السياسة دافيد والش ان الحضارة تصبح في وضع حرج «ليس بسبب تحطم نظامها لسبب او لآخر، بل حين تكون محاولة استعادة السيطرة الحازمة على نظام المجتمع غير فعالة ولا تفعل شيئاً سوى مفاقمة المشكلة الاصلية»(٣٠)

في المجتمعات الحرة، يجب ان تكون الدولة متفرعة عن المجتمع - يجب ان تكون خادمة له، وليس سيده. ويخطيء العلمانيون واصحاب المعتقدات الدينية كلاهما حين يحاولا السيطرة على المجتمع من خلال الدولة، والمهمة الاكثر واقعية هي تقليل سلطات الدولة التي تتطفل على المجتمع، والعمل لاحياء مؤسسات المجتمع المدني.

الحل، كما طرحة وليم بوكس في الفصل السابع عشر، هو في اعادة اكتشاف مذهب المساعدة* الذي طوره جون كورتني موراي. وقد تسبب قيام الدولة بعلمنة الحياة وتهميش

(*) Subsidiarity، المذهب القائل بأن تتخذ القرارات على ادنى مستوى ممكن، او من الجهة الاقرب الى الجهة المتأثرة بتلك القرارات مثلاً اتخاذها محلياً بدلاً من اتخاذها على المستوى القومي (المترجم) .

العقيدة الدينية فيها في خلق عدم الانسجام في اميركا. لكن يمكن خلق عدم الانسجام هذا بالانشطة الدينية التي تشوش على الحاجة المشروعة لاحياء القيم بالمحاولات غير المشروعة لفرض السلطة الدينية على الحكومة، ومن ثم على الشعب.

يخدم الدين، كما يقول المؤرخ كريستوفر داوسون نظاماً اسمي، ويجب عدم التغطية على مهمته أو تصغير شأنه باستخدامه «كوسيلة للسياسة والسلطة العلمانية». والفكرة، وفقا لداوسون هي ان التحكم بحياة المجتمع الروحية «وتوجيهها عن طريق حزب سياسي كانت ستبدو أمراً في غاية السخافة في نظر اجدادنا»[٣١].

هذا الصراع ما بين العلمانيين والمتدينين كان يسوّى دائما لصالح الجهات النافذة المنظمة بشكل أنسب. في كتابه «الديمقراطية في اميركا» عبر اليكسيس دي توكافيل عن ذهولة لقوة الدين في المجتمع الاميركي علاوة على طبيعة تحريم المساس بالمكانة التي يشغلها.

وحسب قول توكافيل، فإن للدين «تأثير أكبر على أرواح» الناس في اميركا أكثر من أي بلد آخر. وكان دور الدين في مجتمع اوائل القرن التاسع عشر تغذية عادات كبح النفس، والمثابرة، والطمأنينة، والتي كان يعتقد انها ضرورية للحفاظ على المؤسسات الجمهورية. ورغم التأثير العظيم للدين على الطباع والاخلاق – أي «عادات القلب» – فقد حافظ الدين المنظم على مسافة مدروسة حين كان الأمر يتعلق بالاحزاب السياسية والشؤون العامة. وقد قال توكافيل، للدين في اميركا «تأثير طفيف على القوانين وعلى تفاصيل الرأي العام: لكنه يوجه عادات المجتمع المحلي، وبتنظيمه للحياة المحلية، فإنه ينظم الدولة» [٣٢]. وكان رجال الدين بشكل خاص، حريصون على الحفاظ على المكانة المهيبة التي يشغلونها في المجتمع. ويتجنبون جميع الأحزاب، «ولا يشغلون إي منصب عام»، كما كانوا «مستثنيين من قبل الرأي العام (وبموجب القانون في ولايات عدة) من العمل في الهيئات التشريعية»[٣٣].

تفيدنا ملاحظات توكافيل المدونة، التي يزيد عمرها الآن عن ١٥٠ سنة، في التذكير بما يتعرض للخطر من المعتقدات الدينية حين تتداخل الحدود وتشوش. فقد أشار توكافيل، «انه

ليس من وسع الكنيسة ان تقاسم الدولة سلطتها الزمنية دون ان تكون عرضة لقسط من العداء الذي تثيره الدولة»[٣٤].

يجب ان يكون هدف المتدينين ايجاد مجتمع صالح بوسائل طوعية وليس من خلال حركات سياسية تبحث عن حلول تشريعية لمسائل روحية واخلاقية. واحياء الثقافة، وليس مجرد تصحيح سياسات الدولة، وفهم ان الثقافة تؤثر على شكل السياسة اكثر مما تتشكل بها.

يأمل عالم الاجتماع الرائد أوس جينيز في نهضة اميركية جديدة، تعرّف الاميركيين مجدداً بفلسفة عامة تشتمل على الالتزام بحوار مدني عام جديد وتحقيق العدالة لجميع الناس من مختلف الاديان ولمن لا يؤمنون باي دين. هذه الفلسفة التي يشرحها جينيز في الفصل الثامن عشر، هي رؤية مشتركة للصالحة العام. وهي تطالب بالحرية للافراد، والتسامح مع التشكيلة العرقية الاميركية، وتعددية على قدر جيد من الاعتدال. وتستمد قوتها مما لدى الاميركيين من اشياء مشتركة. ويمكن للعودة الى فلسفة عامة قوية ان تشفي جراح بلد تمزقه العنصرية، والطبقية، والدين، والايديولوجيا.

ويمكن لفلسفة اميركية عامة اصيلة ان تحاول دفع رؤية مشتركة للصالح العام، يتمخض عنها هدنة من نوع ما بين من يحاولون فرض الدين ومن يسعون لابعاده. والذين يسقطون أهمية مُثلنا المشتركة من حسابهم لا يقيمون دورها في صهر هذه الأمة المكونة من شعوب شتى في أمة واحدة.

آراء حول المجتمع المدني

يختتم الجزء الأخير من هذا الكتاب بالطريقة ذاتها بدء به. حيث يتطلع مؤلفوه الى مشروع تقوية المجتمع المدني الاميركي انطلاقاً من تشكيلة من وجهات النظر الفلسفية: التقليدية – ألن كارلسون؛ والمجتمعية – روجر كونر؛ والليبرتارية – دوغ باندو؛ والشعبية – هاري بويت؛ وأخيراً فصل بقلم اليزابيث لوري التي دعت الى اقامة «مركز» ديمقراطي وثقافي جديد.

قد تحتاج الاسئلة التي يطرقها هذا الكتاب عقودا للاجابة عليها بالكامل: هل يمكن تجديد النظام المدني والسياسي دون اللجوء الى الديماغوجية، او ردود الفعل القوية، او ما هو اسوأ، النزاعات المرة أو حتى العنيفة ؟ وهل يمكن لروح التقدم الاميركية القائمة على التفاؤل، والأمل، والمثابرة ان تنقل الى جيل فرضت عليه العزلة والتشكك، ربما اكثر من أي جيل أخر ؟ وهل يمكن للايمان بالدين ان يفيد في تقوية مجتمع أُضعف دون اللجوء الى المعتقدات العامة العلمانية والمسيّسة ؟ وهل يمكن للمجتمع ان يكبح الشعور المفرط لدى البعض بانهم ضحايا دون أن ينسى ان ترك الكثيرين في الخلف في اكثر المجتمعات ازدهاراً في العالم، هو بالنسبة للكثيرين، أمر يزيد الاحساس بالمرارة ؟ وهل يمكن اطلاق نداء صادق للافراد للتمسك بالمعتقدات الاميركية، وهل يمكن استعادة الشعور بالهوية الاميركية الفريدة دون الغاء الاختلافات الدينية والعرقية ؟ ندعو ذوي النوايا الحسنة من الاميركيين جميعا الى المساهمة في حل هذه الاسئلة.

ENDNOTES

1. Eleanor Clift, "Interview: I Try to Be Who I Am," *Newsweek*, 28 December 1992, 24.

2. John W. Gardner, *Building Community*, published by the Independent Sector, September 1991, 16.

3. George Weigel, "Christian Conviction and Democratic Etiquette," *First Things* (March 1994): 34.

4. *The Responsive Communitarian Platform: Rights and Responsibilities*, published by The Communitarian Network, 1.

5. Edward H. Crane, "Civil Vs. Political Society," *The Cato Policy Report*, published by the Cato Institute, Spring, 1993.

6. Michael Novak, "The Conservative Momentum," published by the Center

for the American Experiment, June, 1993, 5.

7. Richard Eckersley, "The West's Deepening Cultural Crisis," *The Futurist*, (November-December 1993): 10.

8. Peter L. Berger, *A Far Glory: The Quest for Faith in an Age of Continuity* (New York: Free Press, 1992), 45.

9. Gardner, *Building Community*, 5.

10. John A. Howard, "A Sure Compass," published by the Rockford Institute, 1992, 6.

11. Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (New York: W.W. Norton and Company 1992), 17.

12. Michael Sandel, quoted from John O'Sullivan, *The Loss of Virtue: Moral Confusion and Social Disorder in Britain and America, A National Review Book*, 1992, 86.

13. Robert Bellah, et al., *The Good Society* (New York: Knopf, 1991), 15.

14. David G. Green, *Reinventing Civil Society: The Rediscovery of Welfare Without Politics* (London: Institute of Economic Affairs, 1993), 3.

15. Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, D.C.: AEI Press, 1977), 4.

16. Ibid.

17. Christopher Dawson, *Beyond Politics* (Freeport, N.Y.: Books For Libraries, 1971), 21.

18. Peter Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People*, 6.

19. Robert Royal, "Reinventing The American People," *The American Character*, published by the Ethics and Public Policy Center, No. 6, Fall 1993, 3.

20. Ibid., 26.

21. Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America*, 17.

22. Peter H. Gibbon, "In Search of Heroes," *Newsweek*, 18 January 1993, 9.

23. Jonathan Rauch, "Caesar's Ghost," *Reason Magazine* (May 1993): 55.

24. Ibid., 57.

25. John Courtney Murray, *We Hold These Truths: Catholic Reflections on the American Proposition* (New York: Sheed and Ward, 1960), 11-12.

26. Thomas Hobbes, *Leviathan*, 1651, chapters 14-15.

27. Philip E. Johnson, "Nihilism and the End of Law, *First Things* (March 1993): 19.

28. A. Lawrence Chickering, *Beyond Left and Right: Breaking the Political Stalemate* (San Francisco: ICS Press, 1993),159.

29. Quoted from George Weigel, "Christian Conviction and Democratic Etiquette," 30.

30. David Walsh, *After Ideology* (San Francisco: Harper, 1990), 18.

31. Dawson, *Beyond Politics*, 26.

32. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1 (New York: Vintage Books, 1945), 315.

33. Ibid., 320.

34. Ibid., 322.

الجزء الأول

التحــولات
في المجتمع المدني الأميركي

الفصل الاول

المواطنة في القرن الحادي والعشرين :
الحكم الذاتي الفردي

مايكل اس . جويس

مقـــدمة

أول ما يتبادر الى الذهن اليوم من كلمة « مواطنة» هو نشاط سياسي من نوع ما ، التصويت بشكل خاص.

وجوهر المواطنة هو التصويت بأمانة، او حتى بروية، بعد الاطلاع على جميع الوصفات السياسية لمختلف المرشحين للمنصب السياسي، او هذا ما يوحي به السيل الجارف لعملية توجيه الناخبين والدفع للمشاركة التي تنهمر علينا في كل سنة انتخابية. بكلمة أخرى، كي يكون المرء مواطناً جيداً فإن عليه أن يخوض في تلك النشرات المخدرة للعقل المتعلقة بالمواقف السياسية التي تنشر بانتظام في كل سنة انتخابية، والموضوعة لخفض العجز في خطة المرشح « س » المكونة من ١٧ نقطة الى جانب خطة المرشح « ص» المكونة من ٢١ نقطة والتي تهدف الى تحقيق الشيء ذاته.

المواطنة وفق هذا المفهوم هي بالضرورة شيء عرضي، غير متصل، إن لم نقل انها وظيفة ثقيلة. يبدو أن هدفها الرئيسي هو تسليم العمل الحقيقي، أي الحياة العامة، وتحديداً تصميم واطلاق البرامج العامة من مختلف الأنواع الى خبراء يفترض أنهم مؤهلين، يسبغوا على ضحايا الفقر أو الايدز أو التمييز العنصري، أو غير ذلك من ضحايا الغدر رحمات موظفي الحكومة وخبراء السياسة والاخصائيين الاجتماعيين وغيرهم، الذين يدعون أنهم وحدهم القادرون على التعامل مع مثل هذه المشاكل بفضل تدريبهم المهني.

وبعد أن يدلي المواطن بصوته، يفترض فيه أن يتنحى عن الطريق، وأن يترك الخبراء

يتولون الأمر. فلا غرابة أذاً، أن يشعر الاميركيون اليوم بالابتعاد كثيراً عن مجال الحياة العامة، ولا تحظى المواطنة كمفهوم انتخابي إلا على قدر قليل من القبول.

منظور أوسع للمواطنة

المواطنة كفكرة انتخابية يمكن أن تشكل فهماً ضحلاً للغاية للنشاط الانتخابي. وثمة وجهة نظر أخرى اكثر شمولاً ورواجاً . . . وهي الفكرة التي تعتبر المواطنة مشاركة فردية فاعلة في المجال الفسيح للشؤون الانسانية المعروفة باسم « المجتمع المدني ».

فالمجتمع المدني هو مجال أوسع بكثير للنشاط الانساني من المجال السياسي. فهو يضم جيمع المؤسسات التي يعبر الافراد من خلالها عن مصالحهم وقيمهم، خارج مجال عمل الحكومة وبشكل مميز عنها. وهو بالتالي، يشمل انشطتنا في السوق، بما في ذلك شراء الملكيات الخاصة، والتمسك بالوظيفة، وكسب العيش. ويشمل أيضاً ما نفعله كافراد محبين لأسرنا، وكطلاب أو أهل داخل مدارسنا، وممارستنا للصلوات في كنائسنا، وكافراد مخلصين لجمعياتنا المحلية، والنوادي التي ننتسب اليها، ومحافل الأخوة والأخوات، والجميعات الاثنية التطوعية من مختلف الانواع.

ولا تتم ممارسة المواطنة كنشاط داخل المجتمع المدني بشكل عرضي، او مرحلي، كما هو الحال بالنسبة للانتخاب، بل بشكل منتظم ومتواصل، بطرق صغيرة لا تعد، هي جزء من نسيج حياتنا اليومية، لا نكاد نتنبه اليها في أغلب الاحيان. وفي كل مرة نحضر فيها قداسًا دينياً أو نذهب لاجتماع لأولياء أمور الطلبة ، أو نساعد في عمل خيري، أو ننجز عملاً أو مهمة بشكل جيد وبإخلاص نكون عندها مواطنين محترمين.

وفي مضاهاة أشمل لوجهة النظر هذه مع فكرة الانتخاب، يفترض أن تشمل بشكل رئيسي دوافعنا المجردة وحكمنا الموضوعي على المرشحين والسياسات فإن المواطنة تجتذب، وفق هذا المفهوم الواسع، الكائن البشري كله. أي ان مؤسسات المجتمع المدني تتخاطب وتساند أرواحنا وقلوبنا بقدر ما تخاطب عقولنا.

تتغذى الارواح والقلوب باغاني البيت وحكاياته، ودروس مدارس يوم الأحد،

والارشارات في المدرسة، ونصائح الجيران اللطيفة وربما أنتقاداتهم . هذه الامور تثرى حياتنا، وتخلق روابط والتزامات لدينا، وتفرض علينا، بالمقابل، تعلم الدروس، وترديد الاغنيات، وتقديم النصيحة الصادقة الحبة، والنقد، للآخرين.

من خلال هذه التفاعلات اليومية العديدة الدقيقة، تعطي مؤسساتنا المدنية شكلا ومضموناً لقيمنا وصفاتنا اليومية، والتي من دونها تصبح الحياة مستحيلة ، مثل: النزاهة ، والمواظبة ، وضبط النفس، والمسؤولية الشخصية، وخدمة الآخرين. وتعمل هذه المؤسسات على مكافأتنا حين تبرز هذه القيم، وتعاقبنا حين لا تظهر، وتؤازر برأفة وطواعية من يتخلفون رغم جهودهم المخلصة للعيش وفق قواعد المجتمع المدني . وتضمن مؤسسات المجتمع المدني الصحيحة تمرير هذه القيم الى الجيل التالي، بتطويق الطفل والشاب بارشادات متواصلة وهادئة من التأكيد والمؤازرة .

لقد كبرنا وتطورنا، من خلال شبكة واسعة ومعقدة من المؤسسات المدنية لنصبح مخلوقات بشرية كاملة حين تعلمنا كيف نكبت نزواتنا المشوشة والمدمرة، وأن نعبر عن ارتباطنا والتزاماتنا تجاه بعضنا البعض، وأن نتجاوز أنفسنا، بتطلعنا الى طموحات أعلى تعكس مشاعر أكثر نبلاً. هذه المؤسسات تدعمنا، لكن علينا، بالمقابل، أن ندعمها، لأنه من دون وقفة مشاركة ثابتة ومستمرة تعبر عن مواطنتنا الحقة، فان هذه المؤسسات ستذوي وتموت .

مجتمعنا الضخم السابق

فُهم القول بأن اميركا وهبت مجتمعاً مدنيا ضخماً ونشطاً، في السابق على أنه أمر حيوي لصحتها ونجاحها. وربما كان كتاب اليكسيس دي توكافيل « الديمقراطية في اميركا» التعبير الكلاسيكي عن الاعجاب بالطاقة الهائلة التي اوجدتها تلك التشكيلة الواسعة من المؤسسات المدنية المنتشرة في مختلف ارجاء دولتنا الفتية. فحينما نظر توكافيل في اميركا كان يرى أن مواطنينا قد شكلوا جمعيات، ولجان، ونواد لمعالجة هذه المشكلة أو تلك من المشاكل التي تواجههم في تكل البراري العذراء. وقد اعتقد توكافيل أن الامريكيين كانوا يعبرون عن حريتهم المدنية ويدعمونها من خلال تلك الانشطة، وكانوا

ينجزون تشكيلة هائلة من المهمات، والأهم من ذلك، تطوير علاقاتهم ككائنات بشرية وتعميقها.

الا أن أعجاب توكافيل بالمجتمع المدنى الذي يدعم الحرية ويؤكد طاقة الحياة، هو أمر لا يشاركه فيه مفكرونا ونخبة مثقفينا اليوم. فبدلاً من المواطنة بوصفها مشاركة نشطة متعددة الأشكال في المجتمع المدني، فاننا ندفع كي نقصر نظرتنا الى المواطنة على الأعمال الفردية المتفرقة للناخب الفرد.

ويتطلب تفسير كيفية وصولنا الى هذا الوضع حديثاً مطولاً حول المشاريع الحديثة . المبادرات الفلسفية العظيمة التي اطلقها ميكيافيلي، وهوبز، ولوك ، وما تفرع عنها من صيغ مشوهة اليوم. لذلك لن أخوض في تفاصيل ذلك التاريخ هنا.

لكن من المهم ملاحظة نقاط التعارض الرئيسية . فما يبدو بالنسبة لتوكافيل كمجموعات واسعة تعددية راقية تعبر عن طاقة مدنية بلا قيود، هو في نظر نخبتنا من المثقفين حشد من الناس المشوشين والمضللين الهواة يتخبطون متطفلين على السياسة الاجتماعية. وما يبدو لتوكافيل جميعات مدنية نشطة ومتماسكة ترسيخ القيم، يبدو لنخبتنا من المثقفين تجمعات استبدادية محبطة، ورجعية ومنتهكة للحقوق.

انهيار المجتمع المدني

بالنسبة لهذه النخبة، فإن فضائل المفهوم الضيق، أي مفهوم « المواطن كناخب » واضحة للعيان. فهي تخرج العمل العام بهدوء وبراعة من عالم المواطنة النشط والمؤسسات المدنية الفوضوية وتنقله، بدلاً من ذلك، الى عالم مرتب، وعقلاني، يضج بنشاط هادىء تديره جماعة مركزية من الموظفين المختصين، حيث تسيطر هذه النخبة ذاتها.

النتيجة لن تكون أقل من القضاء على المجتمع المدني. وأبلغ حديث عن أفول المجتمع المدني جاء على لسان عالم الاجتماع روبرت نيسبت في كتابه الكلاسيكي الرائع « الرغبة في المجتمع»

يقول نيسبت أن الحداثة تهاجم المجتمع المدني من فوق ومن تحت . من تحت، حيث

تتآكل سلطة الأسرة، والدين، والحي الذي يعيش فيه المرء، والمدرسة، بهدوء، بسبب انتشار حقوق الفرد من مختلف الانواع، خاصة حق التعبير عن الذات . . أي التعبير عن الذات دون أية مراعاة للمجتمع المدني ، أو حتى مع احتقار ذلك المجتمع . أما من فوق ، فإن المؤسسات المدنية تتعرض للضغوط لتتخلى عن سلطتها ووظيفتها للنخبة المختصة من موظفي الدولة والسلطة المركزية. وبسبب محاصرة مؤسسات المجتمع المدني الوسيطة بين فكي كماشة حقوق الفرد والدولة المركزية فقد فرض عليها خوض صراع اضعفها.

فماذا كانت نتيجة الهجوم المعاصر على المجتمع المدني؟ انظر حولك، على التشكيلة الواسعة من الامراض الاجتماعية التي تثقل كاهلنا : الزيادة الكبيرة في الولادات غير الشرعية في المدن الداخلية ، وانتشار الامراض الناجمة عن الاتصال الجنسي ، والزيادة المأساوية في جرائم العنف في الشوارع، وارتفاع نسبة متعاطي المخدرات، وانهيار الثقافة العامة، وتفشي السلوكيات الشخصية غير المسؤولية من مختلف الانواع.

ما الطابع العام لكل ذلك ؟ بسيط للغاية، انهيار المجتمع المدني .. وفساد مؤسساته وقيمه، وانعدام الرقابة التي كانت تمارس ذات يوم، على سلوك الانسان .

فهل كان ردنا محاولة تقوية المجتمع المدني ؟ لا بالطبع. فبدلاً من ذلك، تدعو نخبتنا الى المزيد من البرامج الحكومية .. المزيد من الخبراء البروقراطيين والاختصاصيين لمداواة جراح ضحايا التصنيع، والعنصرية ، والجنس وغيرهم من الابرياء .. يسلبوا خلالها المزيد من السلطة من المواطنين والمؤسسات المدنية.

بهذه الطريقة نسجت خيوط هذه الحلقة المفرغة التي وصفها ناثان غليزر ببراعة في مقالته الرائعة « حدود المجتمع المدني» . حيث أشار إلى أن توسيع السياسة الاجتماعية للحكومة لا يحل المشاكل، بل يجعلها أسوأ حالاً. فتدخل الحكومة يقوض ويضعف، في المقام الأول، سلطة المؤسسات المدينة التي تعمل على إبقاء السلوكيات المجوجة ضمن حدود معقولة . وهكذا ما أن تتدخل الحكومة في نوع معين من المشاكل، حتى تزداد المؤسسات ضعفاً، وتتفاقم المشكلة أكثر.

مع اقترابنا من نهاية القرن العشرين، يبدو أننا نقترب أيضاً من نهاية هذه الحلقة المفرغة -. فالناس باتوا يتحررون تدريجياً من الاوهام بسبب العجز الواضح للحكومة، وعدم قدرتها الواضحة على انجاز حتى أبسط المهمات الموكولة إليها، مثل ضمان مرورنا في شوارع مدينتنا دون أن يتحرش بنا أحد.

ثمة علامات مشجعة أخرى نراها في نتائج الانتخابات الاخيرة واستطلاعات الرأي، التي تعكس استياء واسعاً صريحاً تجاه جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية . خذ مثلاً النجاح الذي حققته قضايا تحديد فترة تولي المنصب وتحديد جمع الضرائب والانفاق في الاستفتاءات القومية. ولاحظ أيضاً الشعبية الهائلة التي حظيت بها دعوة روس بيروت اعادة الحكم إلى الشعب مباشرة ، الرسالة واضحة : لقد سئم الاميركيون وتعبوا من معاملتهم وكأنهم غير قادرين على اداره شؤونهم الخاصة.

لقد سئموا وتعبوا من معاملتهم وكأنهم ضحايا مثيره للشفقة عديمة الحيلة أمام قوى المجتمع التي هي أبعد مما يستطيعون فهمه أو السيطرة عليه .

لقد سئموا وتعبوا من معاملتهم وكأنهم زبائن مسلوبي الارادة لعلماء الاجتماع، والاطباء المعالجين ، والاختصاصيين ، والبيروقراطيين المتعجرفين والمتسلطين ، الذين يدعون امتلاكهم الحق المطلق في مداواة جراح المواطنين التي اوقعتها بهم القوى المعادية في المجتمع.

لقد سئموا من إعالة بيروقراطية مركزية متضخمة وفاسدة ينتظم فيها اخصائيونا الاجتماعيين لضمان أن تعود السلطة والمحاسبة اليهم ، بدل أن تعود لمواطني الولايات المتحدة .

لا شك أن الاميركيين يريدون ويرغبون في السيطرة على مقاليد حياتهم اليوميه مجدداً ... للقيام بالخيارات المهمة التي تتعلق بحياتهم بناء على حسن ادراكهم وحكمتهم ، واستعادة مكانتهم كمواطنين مستقلين، فخورين بأنفسهم، قادرين على حكم أنفسهم كما اراد لهم الأباء المؤسسون، وهو ما ينكره عليهم اليوم البيروقراطيون ومقدمو الخدمة العامة.

باختصار، الاميركيون مستعدون لما يمكن أن نسميه «مواطنة جديدة» ستحررهم وتقويهم.

التوق للمواطنة الجديدة ليس بالطبع سوى عودة الى القديم، لما هو أكثر من اعتناق فكرة المواطنة التي صورها توكافيل بشكل بارز في تعاليمه. واذا ما وجه هذا التوق بشكل مناسب، فقد يقودنا في الواقع نحو إحياء المجتمع المدني.. إلى إقامة تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات النابضة بالحياة، والداعمة للحرية، والمعززة للحياة التي كانت تغطي وجه هذه الأمة ذات يوم.

جدول أعمال لإحياء المجتمع المدني

ما نوع الإجراءات المطلوبة إذا أريد لنا إحياء المجتمع المدني من جديد ؟

أولاً ، علينا أن نعدّ أنفسنا لمعاملة الاميركيين كمواطنين قادرين على حكم أنفسهم، راغبين وقادرين على ادارة شؤون حياتهم اليومية والقيام بخيارات مهمة بأنفسهم. ويجب عدم اعتبارهم مجرد اشخاص سلبيين قليلي الحيلة.

ثانياً ، علينا أن نسعى لاستعادة المشروعية الفكرية والثقافية لحسن ادراكنا للمواطنة كطريقة لفهم المشاكل وحلها. وهذا يعني بذل الجهود لإعادة الاعتبار للحكمة الشعبية التقليدية وآداب السلوك المتبعة مع إعادة التأكيد على التعليم وتنمية الصفات الشخصية.. منطلقات الارشاد المعتادة الضرورية للحياة اليومية. وهذا يعني تحدي التشكيك الراديكالي المتعلق بهذه المناهج التي توصف بانها غير علمية والتي يتداولها علماء زائفون من المختصين الذي يسعون للحفاظ على هيمنتهم الفكرية، بطريقة علمية.

ثالثاً ، علينا تنشيط وتعزيز المؤسسات المحلية التقليدية.. الأسرة، والمدرسة، والكنيسة، والأحياء السكنية.. التي توفر التدريب والمجال لممارسة المواطنة الصحيحة، التي تنقل الحكمة الشعبية وآداب السلوك اليومية من جيل الى جيل، وهذا سيغرس في النفس الصفات الشخصية ويقويها. وهذا سيتطلب جهوداً لاصلاح تلك المؤسسات، حيث أن المدارس والكنائس «والبنى الوسيطة» ذات العلاقة، استسلمت، هذه الأيام، لوجهة النظر القائلة بأن الاميركيين هم مجرد مرتادين أو مستهلكين للخدمات الاجتماعية العلاجية.

رابعاً، علينا أن نشجع لا مركزية السلطة والمحاسبة والابتعاد عن مفهوم «الدولة الحاضنة» المركزية، والبيروقراطية في واشنطن، والعودة الى الولايات والمدن المحلية، واحياء «البنى الوسيطة». علينا أيضاً السعي للتركيز على السلطة الاخلاقية واعادتها الى تلك البنى، والابتعاد عن نخبة المثقفين والمفكرين الفاسدين في الجامعات، ووسائل الاعلام، وكل مكان، الذين ينظرون الى البنى الوسيطة التقليدية على أنها تغذي عن جهل التعصب الرجعي.

أخيراً، علينا أن نكون مستعدين لتحدي الهيمنة السياسية للمختصين والبيروقراطين «العطوفين» و «الخدومين»، الذين تدخلوا في العديد من مناحي حياتنا اليومية، والذين يستفيدون كثيراً من وجود «الدولة الحاضنة». علينا ابراز وضعهم كأصحاب مصالح خاصة فاسدين، ومتمترسين في مواقعهم، يهتمون بتقديم جداول اعمالهم الايديولوجية الضيقة وحماية امتيازاتهم السياسية أكثر من اهتمامهم بخدمة الناس. ولا يتطلب هذا الأمر مناهج مثل البحوث السياسية وحسب، بل مناهج أكثر ابداعاً أيضاً. مثلاً، يمكن لمشاريع الاعلام والتأليف متابعة القصص الانسانية الحية التي تفرض نفسها على الاحداث والمتعلقة بالذين يذوقون الأمرّين على أيدي المختصين والبيروقراطيين المتعجرفين، وحكايا الذين قاموا بمشاريع ناجحة تدعم المواطنين والبسطاء.

فما هي فرص النجاح في إحياء المجتمع المدني من خلال المواطنة الجديدة ؟ من السهل أن يكون المرد متشائماً. جيث يبدو أن ثقل مشروع الحداثة كله يقف خلف تدمير المجتمع المدني المستقل.

وقد ادرك توكافيل نفسه التأثيرات المدمرة للحداثة على المؤسسات المدنية. الواقع أن هدفه من وضع كتاب «الديمقراطية في اميركا» كان تحذير الجنس البشري من عاصفة الحداثة المرتقبة.. وكي يخبرنا أن مؤسسات المجتمع المدني القديمة والراسخة سرعان ما تطغى عليها رياح الفردية الحديثة العاتية والدولة المركزية.

إلا أنه شهد في اميركا ذلك المنظر الرائع لأفراد لا تربطهم أية صلة – غرباء تماماً عن بعضهم – يجتمعون لتشكيل صيغ جديدة من المؤسسات المدنية، في خضم عاصفة

الحداثة. فليس من السهل تحطيم دوافع الناس للتجمع مدنياً، أو الحنين للمواطنة الحقة ضمن مجتمع مدني، وهو ما يبدو أنه حاول الإشارة إليه.

ويبدو أن الأحداث التي سادت العالم خلال العقد الماضي تؤكد أمال توكافيل. فلم تقم قط حركة تعهدت باجتثاث المجتمع المدني بقدر الحماس أو التصميم الذي قامت به الماركسية، ذلك التحريف الشمولي الاستبدادي لمشروع الحادثة. ومع ذلك، بدأت بيروقراطيات الدولة في دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تتبرعم بذور المجتمع المدني من جديد، كنائس واتحادات مدنية، ونقابات، وجمعيات للمنشقين، وصحافة حرة. واضافة الى عزم العالم الحر على وقف انتشار الماركسية في العالم، فقد بدأت تنهار وتتهاوى من الداخل ايضاً، مع بدء انتشار وازدهار مؤسسات المجتمع المدني الوليدة هناك. ويثبت تحرير اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي أن «الهجوم الأخير» للحداثة ضد المجتمع المدني قد فشل فشلاً ذريعاً.

دعونا نستمد قدراً من الشجاعة سواء من تلك الأحداث أو من تعاليم توكافيل المبشرة، حين نقوم بإحياء المجتمع المدني هنا في الولايات المتحدة عن طريق المواطنة الجديدة. فليس ثمة مهمة أكثر الحاحاً من إحياء المجال المدني، الوحيد القادر على جعل المواطنة الحقة أمراً ممكناً.

الفصل الثاني

عناصر بناء ثقافتنا الاميركية

هيذر ريتشاردسون هيجنز

مقـــــدمة

الاميركيون مختلفون عن الآخرين. عند السفر خارج البلاد من السهل تمييز الاميركيين. وحين يُسأل الاميركيون عن سبب حبهم لبلدهم، فإن اجاباتهم تكون مختلفة عن اجابات الناس من الجنسيات الأخرى: فهم يحبون المكان، أو الطعام، أو الثقافة. نحن نحب طريقة عيشنا، ومن نكون، وماذا نمثل. اختلاف الاميركيين ينبع من حقيقة اننا أمة من المنزرعين والمترحلين، أمة من المهاجرين وورثتهم الذين لا يستقرون على حال. وكون المرء اميركياً لا علاقة له بمكان ولادته أو نسبه، بل مجموعة من الافكار التي تحدد «معنى أن تكون اميركياً»، أي الأفكار التي يمكن لأي شخص، بغض النظر عن عرقه، أو دينه، أو منبته الجغرافي، أن يتبناها وأن يكون اميركيا في الغد بقدر ما نحن اميركيون اليوم. ووفقاً لذلك، فإن الانتساب لما يناقض هذه الأفكار يجعل من الممكن اعتباره «غير أميركي» بالطريقة ذاتها التي يصعب فيها على الصيني أن يكون غير صيني والايطالي غير ايطالي.

فما هي المواقف التي يعتنقها الاميركيون وتحدد ثقافتهم ؟ ومن أين جاءت هذه الأفكار؟ وهل بقيت على حالها منذ تأسيسنا، أم تغيرت عبر السنين ؟ وهل لتلك المبادئ المحددة أهمية بالنسبة لنا، ولاقتصادنا، وسياسيتنا، ونسيج حياتنا؟ فاذا كان الأمر كذلك، أو ما هو أهم من ذلك، هل نضع لبنات بناء ثقافتنا الضرورية لبناء مستقبل مزدهر في مكانها ؟

التأسيس الاميركي

إن رغبة المرء في فعل ما يراه مناسباً، في نظام الحكم الملكي، مقيد بالخوف أو القوة. أما في النظام الجمهوري، فإن على المرء أن يدمج رغباته الشخصية في المصلحة العامة

ككل.. وكـان السـبب في أن الجمـهورية دولة ضـعيـفة البنيـة هو تحـديداً لأنها تطلب من الشعب صفات اخلاقية غير عادية [1].

بدأ الاميـركيون تجـربة هائلة، شيء أكبر بكثير مما حـاولت القيام به حتى الجمـهوريات اليونانية المبكرة. كانت تجربة على شكل حكومة اعتمدت على صفات الشعب، أكثر من أي جمهورية أخرى. تاريخياً، كانت الجمهوريات تتفسخ وتنهار بسبب التحزبات والصراعات الداخلية. لذلك كانت احتمالات النجاح غير واعدة.

وجدت الجـمـهوريـات، كمـا هو واضـح من اسـمـهـا، من أجل مـصلحـة الجمـاهيـر. أي بمعنى آخر، أن سلطة الحكم تعتمد على أوامر تأتي من أسفل، وهي أوامر تُستمد من احترام السلطة، وليس الخوف منها. باختصـار، تعتمد الجمـهوريات على الفضيلة، ليس الفضيلة الفردية بل الفضيلة العـامة بشكل خـاص (والتي هي امتداد للفضيلة الفردية) بوصفها العامل الحاسم الذي يدفع المواطنين الافراد الى كبح رغباتهم الشخصية من أجل الصـالح العام. ويعتقد الكثيرون أنه لا يوجد شعب يمتلك قدراً كافياً من الفضـائل لانجـاح الصيغة الجمهورية من أنظمة الحكم، وكان الجميع موقنون بفشل هذه التجربة.

وقد اصبحت الصفة الشخصية الاميركية، الى حدّ ما، هدف وقضية الثورة الاميركية. وكتب المؤرخ جوردون دور يقول:

كانت المسألة الأسـاسية التي أُثيرت في مناقشـات الاميركيين مع بعضـهم عام ١٧٧٦ حول الحكمة من الاستقلال، مسألة اجتماعية: هل الاميركيون مجبولين من طينة جمـهورية؟ وكانت بالتأكيد أهم القضـايا وأكثرها حسـاسية في جميع المناظرات الثورية، ولم تكن تتضمن أي مزايا اقتصادية معينة أو حقوق سياسية، بقدر ما كان الأمر نوعية الاميركيين وما يريدون أن يكونون [2].

توماس جيفرسون ورؤيته

كان تومـاس جيفرسون مـقتنعـاً أن الاميركيين كشـعب يمتلكون فعـلاً الصفـات اللازمة، وكـان يرى ذلك، مـثله مـثل أشـخـاص آخـرين، في ثقـتنا بأنفسـنا، وفـي طاقـتنا، وشـبـابنا، وبسـاطتنا. وأكـثـر من ذلك ربما، أن احـتمـالات النجـاح كـانت تُرى أيضـاً فـي اجتـهـاد الاميـركيين، ونزاهتهم، وحسن تدبيرهم الاقتصـادي وروحـهم العـامة. وذهب البـعض الى الادعاء بأن الاميركيين يبدون أكثر ذكاء.

إلا أن الأهم من كل ذلك، أن اميركا تكونت من «مجموعات خارجية»، مستعمرين وريفيين تنظر اليهم انجلترا بازدراء. ولم يكن جيفرسون استثناء لذلك.

كان جيفرسون في الواقع، ممثلاً للريفيين الانجليز، الذي كان يرى، حين ينظر الى انجلترا والانجليز، عجرفة لا تطاق.. وحين كتب إعلان الاستقلال، توسع في مبدأ المساواه ليجعل منه مبدأ عالمياً عظيماً، وهو تأكيد يمكن القول، بشكل عام، أن له جذوره في فلسفة التنوير التي كرس نفسه لها. وكان من الطبيعي أن تقوم الجماعات الخارجية بترجمة مطالبها سريعاً الى اعتراف بقيم معينة تدعي انها مقبولة عالمياً. وكان منها مبدأ المساواة بين البشر، الاكثر تداولاً، على أمل أنه كلما زاد تقبل هذا المبدأ فسوف يتراجع التعالي الذي تحمله مراكز السلطة والاغلبية المتعجرفة [3].

المساواة التي آمن بها جيفرسون ومعاصروه كانت المساواه في الفرص، وهي تختلف تماماً عن المساواة في الأوضاع، أو المحصلة النهائية، التي يفترضها الكثيرون اليوم. وهي تدرك أن البشر يولدون ولديهم قدرات متباينة – حتى جيفرسون كان يؤكد على وجود قدرات متباينة من الناحية الاخلاقية الفطرية[4] – ولا تزعم إمكانية أن يكون الأمر عكس ذلك، من دون المس بحريتهم (بفرض طبقات زائفة عليهم). وبدلاً من مناهضة حقيقة أن البعض سيرتفع الى مراتب اجتماعية أو سياسية متفوقة، سعى جيفرسون ومعاصروه الى تغيير مصدر التفوق، وابعاده عن مسار الامتيازات التاريخية، أو الثروة، أو الالقاب. ولجأ الى الارستقراطية «الطبيعية»، التي يمكن لجميع الناس الحصول عليها، والتي عمادها الفضيلة، والاعتدال، والاستقلال، وتكريس النفس للخير العام. «في النظام الجمهوري الموهبة فقط هي المهمة»[5]. وكان مقدراً لاميركا أن تكون، وقد أصبحت، أمة يمكن لأي شخص أن يصل ويفعل ما يريد، وبلداً للحالمين الأحرار والمجازفين الذين لا يعيقهم شيء سوى هدف طموحاتهم ومواهبهم.

ذهب جيفرسون في تشديده على هذه الارستقراطية الطبيعية الى أبعد مما ذهب لوك ونظرته الى الانسان كفرد مستقل تدفعه بشكل أساسي الرغبة في الحفاظ على الذات، والذي لا يحتاج الدولة إلا للحفاظ على حقوقه الفردية وتسوية المصالح المتضاربة. وفي حين اعتمد جيفرسون بشدة على تقليد لوك والليبرالية الكلاسيكية، فقد دمج فيها جوانب من الفكر الجمهوري الكلاسيكي والاخلاق الاجتماعية. وابتعد لوك عن الافكار سابقة الذكر

بتطوير فكرة الحقوق الطبيعية (الحياة، والحرية، والملكية) التي لا تعتمد على القانون الطبيعي وتستلهم الدين كمبشر ضروري، وهي وجهة نظر تطورت إلى توجه حقوقي في العلاقات البشرية. لذلك فإن اخلاقيات لوك «سلبية بشكل أساسي بفضل فروضها الاخلاقية بعدم ايذاء الآخرين والامتناع عن الاعتداء على حقوقهم وحريتهم، والسماح لهم بمتابعة مصالحهم الخاصة بالطريقة التي يرونها مناسبة». وبعكس ذلك، فإن الاخلاق الاجتماعية الكلاسيكية «ايجابية من ناحية تأكيدها على أن مجرد الامتناع على الحاق الضرر بمصالح الآخرين لا يكفي، فالعمل الاخلاقي يتطلب بذل جهد لتحسين وضع الآخرين، وتشجيع كمالهم الروحي»[7]. فالاخلاقيات الكلاسيكية تذهب لما هو أبعد من الحقوق فقط، مشددة على وجود معايير تحكم العلاقات المتعارف عليها وتحضنا على المشاركة في المجتمع، والتطوع، و«عمل الشيء الصحيح». وهي تأخذنا الى مجالات أبعد مما في انفسنا، وتنقلنا لما هو أبعد من السلبية والعالم الضيق لعدم التدخل في حقوق الآخرين الى عالم الأخلاق الايجابية ومساعدة الآخرين.

مزج جيفرسون وجهات النظر، التي تبدو متعارضة، بطرق عدة . أولاً، رأي جيفرسون أن طبيعة الإنسان تتفق مع المفهوم الجمهوري الكلاسيكي - أي إنه مخلوق إجتماعي يحتاج الى المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بهدف تحقيق طبيعته البشرية - لذلك وجد للحكومة دور إيجابي في نموذجه الجمهوري. وفي حين تحدث لوك عن الحكومة بشكل سلبي، بوصفها أداة ضرورية للحفاظ على حقوق الفرد، فقد توسع جيفرسون في مفهوم لوك هذا وأضاف اليه مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مدافعاً عن السياسة بوصفها وسيلة لغرس أسمى فضائل الإنسان . لكن جيفرسون يرى ضرورة أن تكون الحكومة صغيرة ومشتركة : أي، جمهورية كلاسيكية. أما وجود حكومة محلية فسوف يحمي بدوره حقوق الأفراد من استبداد الحكومة المركزية والنخبة التي قد تولدها. أو حسب قول ريتشارد هوفستادتر، خشي الفدراليون سلطة الاغلبية، في حين خشي جيفرسون السلطة في أي مكان آخر.

لم يعارض جيفرسون النخبة بحد ذاتها. فقد كان لديه إيمان مطلق بطاقة الفرد،

ومبادرة وقدرة الشعب الاميركي، واعتقد أنه ستظهر من هذا الشعب نخبة طبيعية «تحل محل المجتمع الطبقي التقليدي والارستقراطية الوراثية مع سلسلة من الانظمة الجمهورية وارستقراطية تقوم على الجدارة والفضيلة»[8]. بالنسبة له، كان الفارق «مابين الارستقراطية الطبيعية، وما لها من تأثير ايجابي على المجتمع، والارستقراطية المصطنعة أو (الزائفة) التي تقوم على الثروة والمولد من دون فضيلة أو موهبة، وما لها من تأثير مدمر على المجتمع»، مهماً للغاية[9].

إضافة الى دور الجمهوريات الصغيرة والتأكيد على دور الحكومات المحلية في غرس الفضيلة أولاً، وفكرة الارستقراطية الطبيعية ثانياً، اهتم جيفرسون بثلاثة أفكار كان لها صدًى كبيراً في الثقافة الاميركية: ضرورة رعاية قدراتنا الاخلاقية، وأهمية الملكية الخاصة والاستقلال الاقتصادي، والدور الضروري للدين في اخلاقيات المجتمع الحر. بالنسبة للفكرة الأولى، آمن جيفرسون أنه في حين أن الحس الاخلاقي هو شيء فطري فينا فإنه بحاجة لتعزيز وصقل، وهو إيمان جعله يشدد على القيم الاخلاقية في التعليم العام. وحسب قول المؤرخ روبرت كيلي «كان جيفرسون النبي الأول للأيمان بالتعليم العام. فالتعليم لا يضمن نجاح الحكومة الديمقراطية وحسب، بل يعد الناس للاستفادة من مواهبهم ويفتح امامهم طريق نشوء .. «ارستقراطية من الفضيلة والمواهب»[10]. ويعكس هذا الأمل وجهة نظر جيفسرون الثاقبة حول تطور السلوك الاخلاقي : وأن مثل هذا السلوك ليس فطرياً بالكامل أو متعلق بالفرد وحده، ولا هو مسؤولية المجتمع، بل هو مسؤولية الاثنين معاً.

ثانياً ، أدرك جيفرسون أن الملكية الخاصة والاستقلال الاقتصادي ضروريان لمواطني الجمهورية. وقد صرح في «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» بالقول: «التبعية تولد الخنوع والفساد وتخنق بذور الفضيلة وتوجد الادوات المناسبة لقتل مخططات الطموح». ورأى أن الاستقلال الاقتصادي أساسي الفضائل العامة وهو بالتالي في غاية الأهمية للمواصفات المطلوبة في المواطن الذي تطلب منه المشاركة السياسية. وكان الاستقلال الاقتصادي أيضاً منبع سلطة المواطن السياسية ودريئة ضد فساد أي حكومة مركزية قوية . وكانت تلك حجة

جيفرسون الرئيسية ضد هاملتون والفدراليين، وهي الحجة التي ترددت المرة تلو الأخرى في الحياة السياسية الاميركية: «بالنسبة لجيفرسون .. كان هناك صراع دائم بين حكومة مركزية فاسدة تريد ادارة كل الثروة والسلطة (وتقديمهما كفضل منها للسيطرة على الجماهير) وبين مواطنين أقوياء، ديمقراطيين، مستقلين، قادرين على حكم أنفسهم بحكمة، وفضيلة، واحترام للذات»[11]. اضافة الى ذلك، أدرك جيفرسون أن الملكية الفردية تساعد على دعم القانون والنظام، وهي صفة أساسية لابد من توفرها في أي جمهورية فاعلة.

ثالثاً ، دافع جيفرسون عن الحرية الدينية، ليس لأنه كان معارضاً للدين، بل تحديداً، لأنه أدرك اهميته وكان قلقاً من فساد مؤسساته حيث قال في «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» : «لو لم تسمح الحكومة الرومانية بحرية الاستعلام لما انتشرت المسيحية. ولو لم يتم التساهل مع حرية الاستعلام خلال حقبة الاصلاح لما أمكن تطهير المسيحية من الفساد. ولو كبح الاستعلام الآن، فسوف يحمي ذلك الفساد المستشري حالياً، ويشجع ظهور المزيد من الفساد. «كان جيفرسون اخلاقياً يرى في المسيحية، بشكل خاص، أمراً عظيم الأهمية. وبعكس الفلاسفة الاخلاقيين القدماء، الذين كانت اخلاقياتهم تدور في مجال خير الفرد ورفاهيته، فقد سعت الاخلاق المسيحية لتحقيق الخير العام ونشر تعاليم المحبة، والتوبة والتسامح، والأخوة الانسانية والإحسان، وبالنسبة لجيفرسون، «فإن أسمى وأكرم تشريع أخلاقي قدم للإنسان «هو العيش ضمن مجتمع»[12]. هذه النظرة الاخلاقية التي بينت التزامنا تجاه بعضنا البعض لم تكن ضرورية لتنظيم المجتمع الحر بالشكل الصحيح وحسب، بل اصبحت ايضاً احدى الصفات الرئيسية في تكوين الثقافة الاميركية – القدرة على حب الآخرين، والثقة بالآخرين، والشعور بالمسؤولية تجاه المواطنين الآخرين.

لم تحظ وجهة نظر جيفرسون بانتشار واسع خاصة في ظروف ما بعد الحقبة الثورية حين بدا أن الفضيلة تتراجع ويحل محلها ميل الى البذخ والانتساب الى علية القوم. وأخذت تظهر للعيان الانقسامات الفلسفية التي كانت تغطيها مصلحة الاميركيين المشتركة في هزيمة البريطانيين. حتى الذين حلموا باميركا «كاسبارطة مسيحية»، وشعروا أن نجاحنا في الثورة وانجازات الاستقلال كانت تعتمد على الاصلاح الاخلاقي للناس وما

تلي ذلك من رضى الله، أخذوا يتساءلون عما إذا كانت التعاليم الأخلاقية كافية، وما إذا كانت الإصلاحات المؤسساتية ضرورية للحفاظ على الصفة الضرورية لنجاح الجمهورية مستقبلاً. لقد اعتدنا على التفكير في الماضي من زاوية الأفكار واسعة الإنتشار التي تحدد حقباً مختلفة. الواقع أن الأفكار القومية في أول قرن اميركي لنا كانت جمهورية. لكن كانت هناك فروقات واسعة بين الاميركيين بالنسبة لتصورهم حول ما يجب أن يعنية ذلك، من نحن ، وكيف يجب أن نوجه أنفسنا.

الإنقسام العرقي - الثقافي

« الطاقات التي تشكل حياتنا العامة هي طاقات عاطفية وعقلانية ، وثقافية واقتصادية»[13]. تلك هي الطاقات التي يشير اليها روبرت كيلي لتأخذ بعداً جديداً بعد الثورة. فمن دون عداء شامل للبريطانيين يوحدهم، سيحصر الاميركيون ضمن معسكرين: الذين يرون اميركا بلداً أكثر نقاء، وأفضل من انجلترا (خاصة الانجليكانيين، والاسقفيين البروتستانت، والكويكرز) والذين يرون في اميركا نقيضاً لبريطانيا (وهم مكونون بشكل أساسي من الفئات الأقل ثراء من الاسكتلنديين، والاسكتلنديين – الايرلنديين، والدانماركيين، والألمان)[14]. المجموعة الأولى دعمت التمدن والتصنيع. واعتبرت نفسها راقية فكرياً، ومتفوقة ثقافياً، وأكثر تمسكاً بالفضيلة والاستقامة، وأقرب الى الله من معظم الناس. ومال افرادها الى الفدرالية وكانوا مكونين من الذين رأوا في اميركا اسبارطة مسيحية، وسعوا الى اتباع سياسات فاضلة؛ واعتقدوا انه كي تتمكن الجمهورية من البقاء فهي بحاجة لأن تتوحد طرق المعيشة فيها، والتي من خلالها يمكننا جميعاً أن نكون أكثر نقاء من الناحية الاخلاقية. وبشروا بفضائل العيش بورع، وضبط النفس، والمثابرة، وانكار الذات، والإخلاص في العمل، والفضائل العامة. ولم يسعوا لغرس تلك العادات من خلال الدعوة لها وحسب، بل من خلال التدخل المباشر معنوياً، وقانونياً، واقتصادياً، وتوجيههم لدعم حكومة مركزية قوية.

العامل الثاني لدى الفدراليين هو تحبيذهم للحكومة القوية، رغم أن دوافعهم تعود أصلاً لاسباب اقتصادية . وكانوا يريدون سياسات ميركانتيلية وحمائية، مثل التي لدى

انجلترا، لرعاية الصناعة المحلية، وكانوا من المدافعين من الحداثة والتطور، « وتصوروا اقامة اميركا منظمة مركزياً، ونشطة اقتصادياً وتجارياً يسودها النظام وتخضع لقيادة من النخبة»[15]

وبعكس معتقدات الفدراليين كانت معتقدات الجيفرسونيين الجمهوريين، الذين فضلوا الحياة الريفية واعتبروا انفسهم حماة فضائل الريف (بعكس فساد المدينة) والتقاليد، وطريقة الحياة المستقرة والبسيطة، و« الطبيعية». وقد تكوّن هؤلاء أيضاً من فئتين، حيث أكد الجنوبيون، بخلاف يانكيي نيوانجلند البيوريتانيين، على الحرية، وليس النقاء الاخلاقي، مؤكدين على أن الحياة يجب أن يعيشها المرء بالطريقة التي يراها مناسبة. وبوصفهم من أتباع آدم سميث ساورتهم الشكوك في المصرفيين والتجار (لشعورهم أن قطاعات الأعمال تميل الى التآمر مع الحكومة) وآمنوا أن دور الحكومة يجب أن يكون صغيراً وغير فاعل بقدر الامكان. ومع ذلك أُعجب هؤلاء الليبرليون الاوائل بالمهابة المتغطرسة للطبقة الراقية، بعكس النزعة المساواتية لدى الجمهوريين، الذين شغلتهم مسألة أن عدم كون المرء انجليزياً (وهو ما يعني الحصول على الجاه والسلطة والنفوذ) لا يعني أنه لا يتساوى مع الآخرين. ومع ذلك، كان هؤلاء أيضاً من اتباع آدم سميث وانتابهم القلق من قيام حكومة قوية للغاية لها روابط وثيقة مع قطاعات الأعمال. اما على المستوى الثقافي، فقد شاركوا الجنوبيين موقفهم من حرية العمل، وهدفهم الرئيسي من ذلك الحفاظ على عاداتهم الخاصة.

بمرور الوقت، أخذت اسماء الأحزاب تتغير، رغم أن الأفكار الرئيسية بقيت ذاتها تقريباً. فاصبح الجيفرسونيون الجمهوريون جاكسونيون ديمقراطيون، وأكد الحزب المكون بشكل عام من مفكرين دينيين أحرار على الفصل بين الكنيسة والدولة، وعلى حرية العمل الثقافي، ومناهضة الاعتدال في معاقرة الخمر (وكانوا مكونين من الاسكتلنديين – الايرلنديين والويسكي الخاص بهم والالمان وجعتهم). واصبح الفدراليون « هويغ» (WHIG) يؤمنون بالقانون والنظام، والعيش دون اسراف، والعادات الراسخة، والخلق القويم، والاعتدال، في حين القوا بمسؤولية الجريمة والمشاكل الاجتماعية على الأقليات.

ومع وصول أول دفعة كبيرة من الكاثوليك في خمسينات القرن التاسع عشر، حدثت

عملية إعادة تنظيم كبيرة للقوى. وحيث أن الكاثوليك مالوا للانضمام للديمقراطيين (حزب « الجماعات الخارجية») فقد تخلى الاسكتلنديون – الايرلنديون مع المعمدانيون والميثوديون (Methodists) عن الحزب، وانضموا أولاً للحزب المناهض للكاثوليك المعروف باسم « الجهولين» (Know - Nothing) ثم الحزب الجمهوري الذي أسس حديثا (بعد الانقسام الذي اصاب حزب الجهولين بسبب قضية الرق). على المدى الطويل، تسبب الموقف الذي تبناه الديمقراطيون بشأن الحرية الثقافية، والذي جعلهم يقبلون بالرق، في خسارتهم الكثير من مصداقيتم الاخلاقية. وجاء في تصريح لصامويل تيلدن زعيم الحزب الديمقراطي حول الرق « لايملك أي شخص حق او واجب فرض معتقداته على الآخرين» وأن القول بأن الرق خطأ دون النظر الى شروط الزمان والمكان والبيئة، « هو مجرد نظرية »[16]. ولم يكن موقف الجمهوريين المناهض للرق، بالطبع، قائماً كلية على الفضيلة والاخلاق. مثال ذلك، كان العديد من الجمهوريين، مناهضين للرق في المناطق الجديدة لاسباب اقتصادية وعنصرية : كانوا يهدفون الى ابقاء تلك المناطق خالصة للمستوطنين البيض والايدي العاملة الحرة . لكن ، مع مرور الوقت، سيطرت الحجة الاخلاقية التي حملها المنادين بالغاء الرق، ومع صعود الجمهوريين بعد الحرب الأهلية صعدت ثقافتهم اليانكية، التي أكدت على السعي نحو التقدم من خلال السلوكيات اللائقة والانضباط، والعمل الجاد، وروح المغامرة والمبادرة الاقتصادية. فكرة « التقدم » التي اشرنا اليها في هذا الفصل هي وجهة النظر الارسطوطاليسية عن الانجاز، والتحسن، وتحقيق الهدف، وليس وجهة النظر الليبرالية التي تعتبره شيئاً حتمياً يقود الى الكمال.

أصبحت هذه « التقدمية » الايديولوجية هي الفكرة المسيطرة خلال القرن الثاني للسياسات الامركية، واستمر ضمن هذا الاطار الانقسام القومي / الاخلاقي مقابل الليبرالي / المساواتي . ورغم هذه الاختلافات، أكدت الاحزاب فيما بينها على الصفات الأساسية في الحضارة الاميركية .. أهمية الصفات الشخصية والفضيلة العامة، والتأكيد على حرية الفرد ضمن محيط من الصدق المتسامي ، والايمان بالمبادرة الاقتصادية والقدرة على التقدم، والثقة في حكمة الشعب الاميركي على الحكم فيما هو أفضل له. وبمرور

الوقت، بدأ الجانبان يعتمدان بشدة وبشكل متزايد على حكومة قومية قوية، وحبذ الجمهوريون بشكل خاص تدخل الحكومة في إيجاد فرص عمل وتنشيط الاقتصاد (كما في الكساد الاقتصادي عام ١٨٩٠ مثلاً) وتشجيع الاصلاح الاخلاقي (وافضل مثال على ذلك تحريم بيع المسكرات).

بعد وضع « البرنامج الجديد» (New Deal) بدأ الديمقراطيون في تحديد مسار جديد يحبذ تدخل الحكومة؛ ومع بدء الحرب على الفقر والتركيز على « العدالة الاجتماعية» بدأ الديقراطيون في استخدام الحكومة للترويج لوجهات نظرهم الاخلاقية والثقافية. وخلال السنوات الثلاثين الماضية تخلت الثقافة والى حدّ بعيد، عن السلطة الاخلاقية وتنازلت عنها للدولة. وهو الحل الذي لم يتم التنبه لابعاده على ما يبدو، وهو سبب كل عللنا. وقد تأثر الانتقال من الاعتماد على فضائل الشعب الى الاعتماد على القوانين والبرامج التي تعلنها الحكومة، بشكل غير مباشر، بمضامين فكرة الحرية التي صاغها جون ستيوارت ميل في أواسط القرن التاسع عشر في كتابه الراديكالي « حول الحرية».

إعادة تعريف الحرية

نحن نكتشف الآن أن الحرية المطلقة تميل الى الافساد بشكل مطلق. فالحرية المعزولة عن التقاليد والاقتناع، عن الاخلاق والدين، والتي تجعل الفرد المصدر الوحيد لكل القيم وللحكم عليها، وتضعه في موقف معارض للمجتمع والدولة . . مثل هذه الحرية تشكل خطراً جسيماً على الحرية ذاتها(17).

قبل أن يكتب ميل كتابه « حول الحرية » كانت الحرية الحقيقية هي امتلاك خواص وصفات تمتد الى ما هو أبعد من الذات . ولم تكن الحرية مجرد طريقة يدرك الناس من خلالها امكاناتهم البشرية كلها عن طريق ممارسة الفضائل المدنية وممارسة المشاركة الوجدانية الاجتماعية والاخلاقية. ولقد كانت بحد ذاتها في مصلحة الخير العام، فالانسان الحر فقط هو الوحيد القادر على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة الطوعية في الحكومة القادرة على أيجاد المواطنة الفاضلة بالضرورة. وقد أشارت غيرترود هيملفارب ببلاغة الى ذلك بقولها :

لم تصل المبالغة بأى فيلسوف حّد اقتراح شيء مثل مبدأ في الحرية المطلقة أو شبه

المطلقة. فلكل حرية حدودها أو شروطها : هناك حرية الكلام، «لكن ليس من منطلق الغضب، أو الحقد، أو الرغبة في إحداث تغيير في الدولة التي يخضع لسلطتها» (سبينوزا) ؛ الحرية، ضمن القانون فقط وليس « لآراء مناهضة للمجتمع الانساني، أو القواعد الأخلاقية الضرورية للحفاظ على المجتمع المدني » (لوك) ؛ والحرية، لكن ليس الحرية « غير المحدودة»، بل « القدرة على فعل ما يجب علينا فعله برغبتنا، وألا نكون مجبرين على فعل ما لا يجب فعله رغماً عنا » (مونتيسكيو)؛ حرية الكلام ، لكن ليس العمل (مذهب كنت « جادل وأطع»)، وحرية الفرد ضد الحكومة، لكن ليس ضد « الرأي العام » أو « المجتمع» (جيفرسون وباين) ؛ والحرية ضمن شروط « الاعتدال والنظام » (ماكاولي) ؛ والحرية ، لكن ليس « من دون أخلاق، أو أخلاق من دون إيمان » (توكافيل)[18].

فكرة ميل عن الحرية بسيطة ومطلقة وهي بالتالي الأكثر اغراء : لا يملك أحد الحق في التدخل سواء بحرية الآخرين السياسية (من خلال الاستبداد السياسي) او بحريتهم الشخصية من خلال الاستبداد الاجتماعي، ما لم يكن ذلك لحماية نفسه.

يبدو الأمر جيداً، فمن ذا الذي لا يعتقد بضرورة انعتاقه شخصياً من أية قيود تفرض عليه، وأن يكون في وسعه تقرير ما هو أفضل بالنسبه له؟ لكن هذا الطرح يواجه مشاكل حقيقية في عالم الواقع.

يفترض ميل في تأكيده على هذا المبدأ المتحرر عن الحرية أمران : الأول بما أن الحقيقة مهمة ويمكن التعرف اليها، حتى في سوق حرّ للافكار حيث تعرض جميع الاراء والافكار على انها صحيحة وقيّمة بالقدر نفسه . فان الحقيقة بحد ذاتها ستكون واضحة للعيان. أما الفرضية الثانية، فتشمل وجهة نظر متفائلة (مع أنها غير علمانية) حول الطبيعة البشرية باستثناء أن « الحضارة . . . . قد تواصل فرض « انضباط فوقي مصطنع» على الافراد هو المصحح الاخلاقي للطبيعة البشرية. كما اعتبر ميل أن الفضائل التي تم اكتسابها عن طريق الدين، والتقاليد، والقانون، ومصادر الحضارة الأخرى، سيتواصل احترامها وممارستها دون ريب»[19]

لسوء الحظ، كان ميل على خطأ. فلو لم تصلنا الحداثة لكان من الأسهل التأكيد على وجود شيء اسمه الحقيقة، وتمييز ما هو صحيح عما هو خطأ. لكن الحداثة، وماحملته من وجه نظر علمانية الى الانسان، تستبعد ذلك. أما السبب فهو : وجود وجهتا نظر اثنتان

محتملتان للانسان. ويمكن استخدام تفسير تعمدنا تبسيطه لغايات هذا الفصل. لذلك لن نناقش الانقسام الكالفيني / التومسي (Calvinist / Thomist) حول مسألة الخير المتأصل في الانسان من جهة، ومشاكل العلاقة بين العلمانية والخير (خاصة قضايا الخطأ والنفعية) من جهة أخرى.

وجهة النظر التقليدية الاولى ، هي اننا معرضين لفعل الخير والشر .. للسقوط، وفق التعابير الدينية. ونظراً لأن الانسان ليس كاملاً، فان الخير ينبع بالضرورة من مصدر خارجي .. هو بشكل عام الله او القانون الطبيعي. أما من وجهة النظر العلمانية، فالانسان خيّر . والانسان لذلك هو الحكم على ما هو خير، ووجهة نظر كل شخص صحيحة بقدر صحة وجهة نظر الآخر. المشكلة في وجهة النظر هذه هي أنها لا تنجح إلا إذا تمسكت غالبية المجتمع بفكرتها الغريبة من أن هناك بالفعل مستويات من السلوك. وبعكس ذلك، وما أن تصبح النسبية هي القاعدة، حتى تفتح أبواب الجحيم على مصراعيها. فإذا كان لأفكار كل شخص الوزن ذاته، عندها تصبح أفكار العدميين أو المتغيين* ، أو النازيين مثلاً صحيحة و « جيدة» مثل سائر الأفكار، وتبدأ في تلوين التعاليم الثقافية للاجيال الصاعدة وفرض نفسها . وأشار جورج ويل الى ذلك بقوله :

الحفاظ على أمة ما يتطلب حداً أدني معيناً من التواصل الاخلاقي ، لأن الأمة ليست مجرد« أرض » أو« موقع مادي» . الأمة شعب « يرتبط باتفاق يتعلق بالعدالة » . . والشرط المسبق لاستمرارية هذه الامة بذل الجهود لإعداد الأجيال الصاعدة لحمل « وجهات النظر» والعادات ، والميول الكافية في الترتيبات المؤسساتية . . ومن الخطأ تجاهل امكانية أن يكون للتغيرات في انماط الخيارات الاخلاقية عواقب اجتماعية كبيرة ولا يمكن التسامح معها[20] .

قد لا تستتبع العدمية أو المتعية أو النازية ، من حيث تكوينها، بالضرورة « ضرراً» كما تبين رؤية ميل عن الحرية الكاملة. لكن عواقبها على المجتمع يمكن أن تكون حقيقية وقاسية.

أما ما حدث بالنسبة لحجة ميل حول الحرية غير المقيدة فهو التالي : أولا، دافعت بشدة عن الحقيقة بجعل الخطأ جديراً بالاهتمام بالقدر نفسه، مما مكن اتباع ما يسمى « ما بعد الحداثة» بأن يذهبوا الى مدى أبعد في انكارهم « ليس الحقيقة المطلقة وحسب، بل أيضاً الحقائق المشروطة، والجزئية، والتدريجية. والحرية المطلقة بالنسبه لهم ليست شرطاً

* hedonists القائلون بأن المتعة او اللذة هي الخير الأوحد والرئيسي في الحياة.

مسبقاً للحقيقة، كما كانت بالنسبة لميل، بل شرطاً مسبقاً للتحرر من الحقيقة نفسها»[21] .

ثانياً : بتقويض الحقيقة، نكون قد قوضنا القواعد الثقافية والاخلاقية، وما يتبع ذلك من عواقب وخيمة. وبخلق هذا الفراغ نكون قد دعونا القانون للتطفل على فراغ كان يجب أن يملأ باخلاق الناس الرصينة والوازع الاجتماعي (مثال ذلك، أصول الحديث، والاختلاف في تعريف الاغتصاب). أضف إلى ذلك أننا أتلفنا الكثير من الحس الاخلاقي، ومن اللغة ، وعادات التفكير التي تشكل قاعدة التشريع الجيد، كما في تلك الصيورة المثيرة للسخرية لوضع تشريع خاص بالمساعدة على الانتحار. اضف الى ذلك أننا جردنا المواطنين، خاصة الوالدين، من الدعم الثقافي الذي يعتمدون عليه في ارشاد اولادهم ومساعدتهم.

الثقافة كائن حي .. ازرعها في تربة خصبة فإنها تزدهر، أما اذا زرعتها حيث لا يوجد الا القليل من الغذاء، أو حتى لا يوجد سوى السم، فسوف تكون النتائج مختلفة تماماً. تربة الثقافة هي المواقف والقيم التي تغذيها. وللمواقف والقيم السائدة في المجتمع كل الأهمية في انجاحها.

ما هي القيم المطلوبة ؟

القوانين الصحيحة لا تحكم الناس ؛ القوانين الصحيحة تعمل على تغذية نسيج المسلمات والسلوكيات المنضبطة التي يحكم بها الناس أنفسهم . . . وتدمر الديمقراطية نفسها اذا دمرت عادات ضبط النفس، ونكران الذات ، والروح العامة . . تحذير، روح هذا المجتمع قد تكون مؤذية لصحتك الاخلاقية [22].

في العام ١٩٩٢ الف لورنس هاريسون كتاباً رائعاً عنوانه « من ازدهر» قيّم فيه ثروات الأمم في مختلف أنحاء العالم. واكتشف أن الازدهار يرتبط مباشرة بالتمسك بمجموعة معينة من القيم، ووجود نزعة مضادة يميل لأن يكون شيئاً مناقضاً للنجاح . الكثيرون من الفقراء ليسوا فقراء بسبب الاقتصاد ذاته، بل لانهم يحملون، مجموعة من القواعد الثقافية التي تعيقهم عن مساعدة أنفسهم . وفي اغلب الأحيان بسبب الثقافة العامة السائدة ، ووجد أن الثقافة تؤثر في « الجماعة أو السياسة القومية، والاقتصاد، والاداء الاجتماعي. الثقافة نظام متماسك من القيم، والاقتصاد، والمواقف، والمؤسسات التي تؤثر في الفرد وفي السلوك الاجتماعي وكل ابعاد التجربة الانسانية »[23].

واعتماداً على دراسة العالم الارجنتيني ماريانو غروندونا ورموزه الثقافية وعوامله الايديولوجية التي تبين أي الدول « يميل الى التطور» وأيها « يكبح التطور» ، وجد هاريسون عدداً من العناصر يتكرر بشكل مذهل. وقد قمت بتصنيف وتنظيم عدد من هذه العوامل في جدول منهجي هو في الجدول رقم ١ (24).

الجدول رقم ١

	ميالة للتطور	كابحة للتطور
الدين	– يفسر النجاح ويبرره	– يخفف المعاناة ويفسرها
الخلاص	– العالم الآخر، من خلال عمل الخير في هذا العالم	– الخلاص بالانسحاب من هذا العالم وتفادي المغامرات والاخطار
النظام الاخلاقي	– قائم على المصالح الشخصية المسؤولة والاحترام المتبادل.	– الاخلاقية تسعى الى الكمال (الايثار، وانكار الذات) ، التي تتجاوز الطبيعة البشرية وتصبح غاية في المثالية.
الفضائل الأقل*	– مهمة لتحمل المسؤولية، والانتماء الاجتماعي، والمساهمة في الكفاءة والعلاقات السلسة.	– غير مهمة ، وتمس ارادة الفرد.
بلوغ الكمال	– هدف يسعى اليه لكن دون تحقيق التوقعات. الاخطاء متوقعة ومقبولة.	– الاخطاء يستخدمها القادة الروحيون والسياسيون كمبرر لإشعار الناس بالذنب.
درجة الثقة	– الاحترام / والثقة بالفرد. محيط الثقة يذهب الى ما هو أبعد من العائلة. ويقود الى المساواة واللامركزية.	– الشك بالفرد. النظر خارج اطار العائلة بعدم الاكتراث/ والعداء . الميل نحو عدم الثقة، والتسلط، والمركزية.
احترام القانون	– أساس السلطة	– خاضع لأوامر السلطة، وما تفرضه.

←

* مثل الترتيب ، والكياسة ، ومراعاة المواعيد، واتقان العمل.

تابــع الجــدول رقــم ١

	ميــالة للتطــور	كابحة للتطــور
الديمقراطية	- حتمية، تعزز التعددية، وتقضي على التسلط.	- واجهة لانواع جديدة من التسلط والاستبداد.
الثــروة	- نتاج جهد ومبادرة انسانية وينظر الى الاقتصاد على أنه لعبه قيمة موجبة.	- موارد مادية او طبيعية موجودة ؛ المسألة هي الحصول على الثروة او اعادة توزيعها. الاقتصاد أشبه بلعبة الصفر.
المنافسة	- قوة موجبة، تشجع التميز وتغني المجتمع.	- نوع من التعدي، تغذي الحسد، وتهدد الاستقرار، والتضامن
العدالة الاقتصادية	- تتطلب الادخار والاستثمار لصالح الاجيال المستقبلية.	- التوزيع المنصف للثروة للاجيال الحالية.
العمــل	- اخلاق وواجب اجتماعي، وشيء اساسي للتعبير عن الذات، والشعور بالرضى.	- عبء ، وشــر لا بد منه، ولا يمكن الحصول على السرور والرضى الا خارج مكان العمل.
المعارضة	- ضرورية للتقدم ، والاصلاح والبحث عن الحقيقة ، وهي أمر مشجع.	- عمل هرطقي، واجرامي، يهدد الاستقرار والتضامن.
التعليم	- يغذي الابداع والفضول العلمي	- بث التعاليم المألوفة.
طريقة التفكير	- ينظر ايجابياً الى البرغماتيه، والعقلانية، والتجريبية، والنفعية.	- ينظر الى هذه الأمور الأربعة على انها تهديد، وينظر الى التقاليد، والعاطفة، والحظ كبديل العقلانية.
التركيز على الزمن	- المستقبل ، الذي يمكن التأثير فيه بسلوكنا.	- الماضي، وينظر الى المستقبل من وجهة نظر قدرية محتومة.
العــالم	- مكان للعمل، والانجاز، نتعامل معه بتفاؤل.	- تتحكم فيه قوى لا تقاوم (القدر والأمم الأخرى، والمؤامرات الدولية) يتم التقرب منه بتشاؤم. البقاء هو الهدف.
الحيــاة	مــاذا ســأفعل ؟	- ماذا يحدث لي ؟

من المؤكد أن الصفات «الميالة للتطور» يمكن تمييزها بوضوح كجزء من التجربة الاميركية المسيطرة، وكانت أساسية لنجاحنا كأمة. لكن القضية، في جزء كبير منها، هي مسألة ما اذا كنا مازلنا نتمسك، مع تقدمنا الى الامام، بخليط التوجهات والمسلمات التي ستجعل تحقيق المزيد من التقدم ممكناً.

ينظر البعض الى الأمام وله الحق في أن يشعر بالقلق. وقد قالت غيرترود هايملفارب، « تحولت وحوش الحداثة الى وحوش مابعد الحداثة ... والنسبية الى العدمية، والافتقار للاخلاق الى انعدامها، واللاعقلانية الى الجنون، والانحراف الجنسي الى فساد متعدد الاشكال[25].

وكتب ريتشارد نيكسون قبل وفاته بفترة وجيزة :

> منذ بداية عقد الستينات، سيقت قوانينا وعاداتنا بتصورات ثقافية ترسخت في أوج حقبة مناهضة الثقافة، بما في ذلك انكار المسؤولية الشخصية والتوهم بأن السلطة القسرية للحكومة كفيلة بإحداث نهضة روحية، تكافح الفقر، وتنهي التعصب، وتسرع النمو، وتخمد كل ما هو غير ملائم على صعيد الفرد او المجتمع .. لقد أوجدنا ثقافة تجاهل فيها أعداد كبيرة من الناس، وبقدر مرعب، الفرص التي يوفرها العمل، واختاروا، بدلاً من ذلك، الفرص التي تقدمها عوالم الرفاهية والجريمة التي تداخلت ببعضها البعض ... ما تحتاجه الولايات المتحدة هو ... تجديد تمسكها بقيام حكومة محدودة لكنها قوية، وبالحرية الاقتصادية...، ونظام اخلاقي ثقافي يقوي الروابط العائلية، والمسؤولية الشخصية، والميل للفضائل المدنية [26].

التحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الحر هو : انه كلما زادت الحرية، بات لزاما على مواطنيه أن يقرروا مصيرهم بانفسهم وأن يضبطوا انفسهم، اضافة الى ايجاد مجتمع متعاون يقدم نهجاً مسؤولاً لحكم الذات، ومجتمعاً يتحقق فيه التعايش السلمي. ومع ذلك، نسي الكثيرون من الاميركيين خلال الثلاثين سنة الأخيرة، كيف تعمل المجتمعات الحرة، أو اعتبروا ذلك أمراً مفروغاً منه. عدم الاحترام المفرط والمتكرر للحياة البشرية (كما يحدث حين يقتل اولاد صغار بعضهم البعض من أجل حذاء مطاطي خفيف)، وزيادة مظاهر الجشع والفساد، ومستويات الفقر والتبعية التي لا تتزحزح ، وتضاؤل قبول المسؤولية

الشخصية عن عواقب تصرفاتنا والاستعداد لايجاد الأعذار لها (كما في محاكمة ميننديز)، وتزايد انخفاض التحصيل العلمي ..كلها تشير الى أن المشاكل التي تواجه هذه الأمة ليست اقتصادية أو سياسية بحتة ، بل ثقافية وسلوكية.

سلوكنا يعكس خياراتنا وأي الفضائل الشخصية والمدنية نمارس أو نتجاهل . ورغم أن الفضائل غالباً ما تقدم على أنها نقيض للصفات «السيئة»، فان لكل واحدة منها، في الواقع، قيمة مكملة .. مثال ذلك، ضبط النفس والتعبير عن الذات، او تأجيل الاشباع او الانغماس الفوري به ... والتي ليست سيئة بحد ذاتها، الا أنها انعكاس لخير ملازم. واذا بولغ فيها، فإنها قد تشتمل على قدر من الضرر.... فالتأكيد المفرط على الاقتصاد في النفقة يصبح بخلاً، والتحمل المفرط للمسؤولية ونكران الذات يجعل المرء أشبه بايثان فروم*. التحدي هنا، هو الخلط، والتوازن، وضرورة الاعتدال. أما الخطر الذي يفاجئنا فهو التالي: الاخلال قليلاً بالتوازن، او التأكيد على فضيلة معينة او انكارها نسبة الى نتيجتها الطبيعية... بالقول أن الجد في العمل أمر مهم أو التقليل من أهمية هذه الفكرة ... هو في النهاية تدريس وجهة نظر فلسفية عالية كاملة لها مضامين اجتماعية هائلة.

مثال ذلك، اذا علّمت الناس قيمة العمل الجاد، وهي فضيلة تم التأكيد عليها كثيراً في الثقافة الاميركية، فما هو مضمون ذلك؟ المضمون هو أن الجد أمر جدير بالعناء وأن الجدارة والجهود المبذولة مهمة وسوف تكافأ ؟ وإنك كفرد تهتم بما تنتجه في حياتك، وأن ثمة تقدم واقتصاد يمكن أن ينمو، وأن العمل والمنافسة أمران جيدان. لكن، ماذا إذا أخبرنا اطفالنا أن لا أهمية للجد في العمل ؟ وأن الحظ (في الموقع، والعلاقات، والجنس، والثروة) هو المهم؛ وأن عليهم أن يحسدوا المتفوقين فلابد أنهم وصلوا الى هناك لسبب ما، يتجاوز مايستحقونه؛ وأن لا أهمية للجدارة وبذل الجهود لتحسين اوضاعهم؛ وأن الاقتصاد هو مجرد لعبة صفر في التوزيع، مايكسبه شخص يخسره شخص آخر؛ وأن العمل أمر يجب تجنبه.

---

* بطل قصة يترك مدرسته للعناية بوالدة المريض، ويتزوج ممرضة والده لهذا الغرض اضافة لتضحيات كثيرة اخرى (المترجم)

ما هو المضمون الذي توحي به حين تقول أن الادخار وتأجيل الاشباع مهمين؟ معنى ذلك أن الفرد مسؤول عن نفسه ومستقبله ، وعن اسرته ، والاجيال المقبلة ، وان الاستثمار سيكافأ ، وان هناك أمور اهم من المسرات . واذا لم تعلّم وجهة النظر هذه فانك تبعث برسالة مختلفة هي : ان هناك شخص أخر مسؤول عن رخائك ورخاء اسرتك، وأن لا فائدة من الاستثمار أو الانتظار، ومن الأفضل أن تستهلك الآن ما لديك؛ وأن لا مصلحة تعلو فوق مصلحتك.

ماذا عن الفضائل العامة والمسؤولية تجاه الآخرين؟ لقد علمونا أننا متساوين حتى خارج اطار الأسرة، وأن علينا التزامات أكبر من رغباتنا الشخصية؛ وأن علينا الاهتمام بجيراننا، واننا جزء من هذا المجتمع. فإن لم نتعلم وجهة النظر هذه، فلن نتعلم النظر الى ما هو أبعد من ذاتنا ، وأننا نحن المسؤولون عن اخوتنا وليس الدولة او أي شخص أخر، ولن نشعر أننا جزء من هذ الخيرالعام، الا بقدر ما يمكننا أن نستخلص منه.

باختصار، تعلمنا الفضائل كلها، أن نكون أكبر من ذاتنا، وأن نهتم أكثر بالآخرين، وأن نسعى لتحسين نصيبنا ونصيب الآخرين من هذه الدنيا. وفي هذا الكثير من مثالية اميركا.

الرؤيــة الاميركية

خلال التاريخ الاميركي كله، وضمن اطار عمل اعتقد بوجود فهم موضوعي للحقيقة، سيطرت فكرتان اثنتان، وشكلتا لبنات بناء ثقافتنا وهما: فكرة قدرتنا على التقدم، وفكرة أننا جميعاً متساوين، ولانمتاز عن بعضنا البعض الا بالموهبة، والجدارة، والفضائل ... بما نفعله بحياتنا.

تلك هي خلاصة الافكار الاميركية؛ والتي منها جاءت الحرية، والعدالة، والسعي للسعادة، وجميع الفضائل الاجتماعية التي ندعو الى تجديدها هنا. ونسمع الصرخة المطالبة بالعودة الى هذه الفضائل لأن فكرة التقدم وذلك الفهم للمساواة قد اختزلتهما وجهة النظر العالمية في «ما بعد الحداثة» ، التي تنص على أن المساواة هي في النتائج.

وهي وجهة نظر تقول أنه إذا اختلفت نتائجنا فان ذلك ليس خطأنا (لا شيء مما يحدث خطأنا، لأننا جميعاً طيبون)، بل خطأ «قوى المجتمع». إنها وجهة نظر تقلل من شأن المنافسة وتدعو الى اعادة توزيع الثروة، وبالتالي، تعاقب المبدعين وتجعل النمو الاقتصادي والتقدم مستحيلين. إنها وجهة تنص على أن الفرد ليس مسؤولاً عن أعماله، وبالتالي لا يجوز الحكم عليه (منكرة أن الشرط المسبق للعدالة هو المسؤولية الشخصية عن العمل)، بل التعاطف معه. إنها وجهة نظر ترفض الأمور الاخلاقية، والثقافية، والروحية باعتبارها اموراً موضوعية تترك لاهواء الفرد. وهي وجهة نظر خاطئة وقصيرة النظر.

لقد تأسست امريكا على الأخلاق والامكانات، أمة يمكن لكل شخص فيها أن «يفعل مايريد»، وفي مقابل حريتنا تلك، نسعى «لفعل الشيء الصحيح». وفي كلتا الحالتين هو عمل يقوم به الناس الافراد، وليس قوى المجتمع، يقومون به بوحي من ارادتهم الحرة. والخيارات التي نختارها ترتبط الى حدّ بعيد بالمبادىء التي تعلمناها، والعادات الفاضلة التي اكتسبناها أو لم نكتسبها. إنها أمر ضروري للغاية لموازنة الخير والتأكيد على الفضائل الاساسية، الا أنها ضرورية ايضاً لروحنا كأمة ونجاحنا كدولة. اميركا بحاجة للاعتراف مجدداً بأهمية الشرف، وتدريس تلك القيم والتوجهات التي تدعم وتشجع الخيارات الفاضلة. وبهذا فقط نوفر لبنات البناء الضرورية لاقامة مجتمع مدني مزدهر حقاً في القرن الحادي والعشرين.

ENDNOTES

1. Gordon S. Wood, *The Creation of the American Republic 1776-1787* (New York: Norton & Co., 1979), 68.

2. Ibid., 93.

3. Robert Kelly, *The Transatlantic Persuasion* (New York: Knopf, 1969), 104.

4. Garret Ward Sheldon, *The Political Philosophy of Thomas Jefferson* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991), 59. I am indebted to this work in particular for the section on Jefferson and this thought.

5. Wood, *Creation of the American Republic*, 71.

6. Sheldon, *Political Philosophy of Jefferson*, 13-14.

7. Ibid., 14.

8. Ibid., 17.

9. Ibid., 80.

10. Kelly, *Transatlantic Persuasion*, 133.

11. Sheldon, *Political Philosophy of Jefferson*, 78.

12. Ibid., 105.

13. Robert Kelly, *The Cultural Pattern in American Politics* (New York: Knopf, 1979), 7.

14. Ibid. For a complete discussion of the different ethnic groups and their political, policy, and cultural difference through time in American society, see particularly Chapter IX, "The First Century: The era of Bipolar Politics" to which this section is indebted.

15. Ibid., 273.

16. Kelly, *The Transatlantic Persuasion*, 270.

17. Gertrude Himmelfarb, *On Looking into the Abyss* (New York: Knopf, 1994), 106.

18. Ibid., 81. I have relied here for the discussion on Mill to Himmelfarb's essay, "Liberty: One Very Simple Principle," and recommend it highly.

19. Ibid., 86.

20. George Will, *Statecraft as Soulcraft* (New York: Simon & Schuster, 1983), 78, 79, and 83.

21. Himmelfarb, *Looking into the Abyss*, 82.

22. Will, *Statecraft as Soulcraft*, 77, 133, and 135.

23. Lawrence Harrison, *Who Prospers* (New York: Basic Books, 1992), 9.

24. Ibid., 11-19.

25. Himmelfarb, *Looking into the Abyss*, 6.

26. Richard Nixon in *Time Magazine* (May 2, 1994): 34-35.

الحضارة الاميركية وفكرة التقدم

جيفري أ. ايزيناش

مقدمـــة

التقدم كما عرّفه أعظم دارسيه المعاصرين، روبرت نيسبت، هو للاعتقاد «بأن الانسان قد تقدم في الماضي ... هو يتقدم الآن، وسوف يواصل التقدم في المستقبل المنظور».

وليس ثمة فكرة اميركية أكثر من هذه الفكرة. ولم تلعب أية فكرة دوراً مركزياً في تطور الحضارة الغربية، والاميركية مؤخراً، أكثر من هذه الفكرة. وليس هناك من فكرة تتعلق بمستقبلنا الجماعي تفوقها أهمية. ولم تعان أية فكرة من العدمية الثقافية بقدر ما عانت فكرة التقدم خلال السنوات الثلاثين الماضية.

في العام ١٩٨٠، كتب نيسبت مختتماً كتابه الرائع «تاريخ فكرة التقدم».

> رغم أن مبدأ التقدم قد احتل مكانة سامية طيلة معظم التاريخ الغربي، فمن الواضح أنه قد نزل الى مكانة متدنية للغاية في القرن العشرين. وأقل مايمكن أن يقال في مستقبله ... أنه غير واضح. النتيجة الوحيدة التي يمكن الاشارة اليها بثقة، هي: اذا كانت فكرة التقدم قد ماتت في الغرب، فان قدراً كبيراً من الاشياء الأخرى التي طالما تمسكنا بها في هذه الحضارة سيموت أيضاً.

استمر تدهور التقدم طيلة السنوات الثلاث عشرة التي تلت كتابة نيسبت هذه الكلمات. وتوصلت دراسة لاستطلاع الرأي العام جرت عام ١٩٩٠ «أن الاميركيين مستائين من الحاضر ويخشون المستقبل». وهو شعور يعكس رأي دانييل بانكيلوفيتش الذي كتب في عدد خريف ١٩٩٢من مجلة «فورين أفيرز» «إن الناجحين يتعايشون بشكل جيد، الى حدّ ما، مع الحاضر؛ لكن المستقبل هو ما يخشونه».

أو كما جاء على لسان بيجي نونان مؤخراً، «لم يعد لدى الناس ثقة بمستقبل اميركا».

فـإذا قـدر لامـيركـا أن تزدهـر كـحـضـارة، فـلابد من إحـيـاء فكرة الـتـقـدم .. أو الايمان بمسـتـقـبل أفـضـل؛ ونظراً لقـوة هذه الفـكرة طيلة آلاف السنين، فـالاغلب أن يـتم احـيـائهـا. الواقـع، وكما سنناقش بشكل مطول فيما يلي، أن ثمة دلائل في الطريق تشير الى بدء عملية احياء الفكرة، وأن مولدها من جديد سيكون الحدث الثقافي الأبرز في عصرنا الحالي.

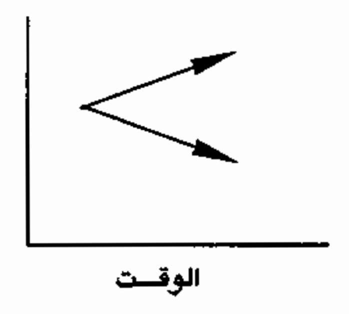
وربما نحاول عندها أن نفهمهما.

التقدم مقابل التغيير

ترتبط فكرة التقدم، ولأسبـاب واضـحة، بفكرة التغيير. لكن التقدم هو حالة خاصة من حالات التغيير: التقدم تحديداً ، «تغيير للأفضل».

خذ بعين الاعتبار الرسم البياني ادناه. كلا الخطين يمثلان التغيير. لكن واحداً منهما يمثل التقدم. والسؤال هنا: أيهما يمثل ذلك ؟

يكمن جـزء من الجـواب في معـرفة المقـيـاس الذي نخصـصـة للمـحـور العمـودي. هل نتـحـدث عن عدد السـيارات المنتجـة أم الولادات خارج اطار الزوجـية ؟ وهل يمثل المحور العمودي شيئاً « جيداً» أم «سيئاً» ؟



لكنك وقـعت في المصـيدة .... لأنك حين تقرأ الفـقرة أعلاه من الطبيـعي أن تفـترض أن انتاج ذلك العدد من السـيارات يمثل شيئاً «جيداً »، وأن الولاداتِ خارج اطار الزوجية هي أمر «سيء». لـكن الكثيـرين من الناس قد لا يوافقونك الرأى، ويجادلوا بأن لدينا فائضـاً من السـيارات، أو بأن الولادات خـارج اطار الزوجية هـي تعـبير ايجـابي عن حـقوق الفـرد (في بعض الحالات على الأقل وتحديداً حالة «ميرفي براون»).

ما نود قوله هنا، هو أن التقدم مفهوم مشحون بالقيم، ولايمكن قياسه الا من خلال فهمنا الواضح لما هو خير، وما هو شر، وللخطأ والصواب.

«التغيير الجيد» تقدم، «التغير السيء» اضمحلال. التغيير بحد ذاته لا يمكن أن يكون «صديقنا». فهو إما أن يكون خادماً أو عدواً لنا.

طيلة حقب التاريخ، كان للتقدم مضامين محددة ارتبطت، بقيم معينة. حيث قال نيسبت:

> هنالك خمس فرضيات، على الأقل، في تاريخ الفكرة منذ العصر الاغريقي حتى يومنا هذا: الايمان بقيم الماضي؛ والاقتناع بنبل الحضارة الغربية، او حتى تفوقها؛ وتقبل أهمية النمو الاقتصادي والتكنولوجي؛ والايمان بالمنطق والعلم والمعارف العلمية المستندة الى المنطق وحده؛ وأخيراً، الايمان المطلق بأهمية «وقيمة» الحياة على هذه الارض.

فاذا كانت هذه «الأعمدة» الخمسة قد شكلت أساس فكرة التقدم، كما يقول نيسبت، «من أيام الاغريق حتى يومنا هذا»، واذا كان لفكرة التقدم أن تولد من جديد، فإننا نتوقع أن تولد هذه الفرضيات معها. ويصح العكس أيضاً: فتجديد الحضارة الاميركية يرتبط دون ريب بولادة فكرة التقدم من جديد.

التقدم والفكرة الاميركية

يمكن عزو الكثير مما يزعج اميركا اليوم الى الضرر الذي لحق بأعمدة نيسبت الخمسة، وهو ماوصفه بيتر كولير ودافيد هوروفيتز «بالجيل المدمر» ... الفترة من خمسينات القرن العشرين وحتى السبعينات منه حين جرت مناهضة كل فرضية من فرضيات الحضارة.

لقد حلل الدارسون من اليمين واليسار أسباب التردي في القيم الاميركية بادق دقائقها. من كتاب زبغنيو بريجنبسكي «خارج السيطرة» (Out of Control) الى كتاب وليم بانت «تراجع قيم اميركا» (De-Valuing of America) ، ومن كتاب ارثر شلسنجر «تفكك اميركا» (Disuniting of America)، الى كتاب ماريون ماجنبت «الحلم والكابوس»» (The Dream and The Nightmare)، ولم تقصر جميعها في تحليل مصادر او عواقب ذلك التراجع.

إلا أن تلك التحليلات مالت الى طرح السؤال الخطأ: فقد سعت الى معرفة أسباب المرض، دون فهم اسباب صحته، في المقام الأول، ووصفوا الاعراض وعينوا اسباب «المرض الاميركي» ، لكنهم لم يركزوا كفاية على علاقته بمعاداة الحضارة الاميركية ... الاساطير المحفزة لهذا العداء.

تتبع معظم المناقشات الحديثة، بهذا الصدد، نهجاً فكرياً يتفق مع ما وصفه توماس سوويل «بالرؤية غير المقيدة» ... فكرة امكانية كمال الانسان. ويشرح ذلك في كتابة «صراع وجهات النظر» (Conflict of Visions)

ينظر أصحاب وجهات النظر المقيدة الى أعظم شرور هذا العالم – الحرب، والفقر، والجريمة، مثلاً – بطريقة مختلفة تماماً عن اصحاب وجهات النظر غير المقيدة. ولو لم تكن خيارات الانسان مقيدة بطبيعتها، لكان وجود مثل هذه الظاهرة البغيضة والمأساوية بحاجة لتفسير، وحل ايضاً. لكن اذا كانت رغبات الانسان نفسها ومحدوديته هي من صلب هذه الظواهر المؤلمة، عندها يكون ما يحتاج الى تفسير هو الطرق التي استخدمت لتجنبها أو التقليل من شأنها. وبينما يبحث أصحاب وجهة النظر غير المقيدة عن الأسباب الخاصة للحرب، والفقر، والجريمة، يسعى المؤمنون بوجهة النظر المقيدة لمعرفة الأسباب الخاصة للسلام، والثروة، او المجتمع الملتزم بالقانون.

« السبب الخاص» لنجاح اميركا، هو اسطورتها، الفكرة الاميركية ذاتها. فمن جون ادامز، الذي كتب يقول أن الثورة الاميركية قد حدثت أولا « في قلوب وعقول الناس»، الى كلمات جي. ك. تشسترتون الذي قال، «اميركا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تأسست على عقيدة»، وبيان مارغريت تاتشر، «لم تبن أية أمة أخرى على فكرة »؛ لقد كان واضحاً على الدوام أن هوية اميركا تتجاوز الجغرافيا والعرق. وكما كتب جورج سانتايانا، « أن تكون اميركياً هو بحد ذاته شرط اخلاقي، وثقافة، ومهنة»

وقد توسع مايكل فلاهوس (Micheal Vlahos) في شرح مفهوم الرسالة الوطنية السامية كعنصر أساسي في «الاسطورة الاميركية»، قال:

ما زال الاميركيون يتمسكون، ربما بشكل لا شعوري، بهويتهم «كعالم جديد» ولادتنا في عالم جديد من الأمل، فرض علينا مهمة تطوير مجتمع يتولى في النهاية النهوض بالبشرية كلها. اميركا في فكرنا القومي هي، بشكل حتمي، مصدر التقدم البشري كله ... ولا

يمكن التخلي عن اسطورة ان اميركا هي محرك التقدم البشري كله . فالتخلي عنها يعرض الهوية الاميركية ذاتها للخطر.

لكننا قطعنا شوطا أبعد هذه الايام، فلم نشكك في أن اميركا هي « محرك التقدم البشري» وحسب ، بل شككنا أيضاً في أن يكون للتقدم ذاته أية جدوى.

التقدم والنقاش المدني *

إذا كانت اميركا قد تأسست على فكرة، عندها يمكن النظر الى السياسات الاميركية كوسيلة نعيد بواسطتها تفسير هذه الفكرة على مرّ الزمن. او كما قال فلاهوس:

> الفكرة هي هدف سياساتنا، نظر لأن فكرة اميركا وحدها هي التي تحدد هويتنا وتقوينا. وتعني قوة الفكرة أن على المجموعات السياسية أن تسعى لاثبات مشروعيتها اولاً.وقد سبقت «ملكية» الفكرة الانتخابات للوصول الى المناصب في السياسة الاميركية ... والقدرة على اعادة تشكيل الفكرة، هي السلطة الحقيقية الوحيدة التي يمكن للمرء ان يمارسها في اميركا.

فهم هيرمان كاهن (Herman Kahn) وهو عالم بارز مهتم بالمستقبل. هذا الامر جيداً. وتنبأ في أخر عمل تنبؤي له، كتاب «الطفرة المقبلة» (The Coming Boom) الذي نشر عام ١٩٨٢، بالورطة التي نعيشها اليوم. حيث كتب يقول، «تبقى المسألة، ما اذا كان الرئيس ريغان – او من سيخلفه في النهاية – قادراً على الحفاظ على فرص المستقبل والبناء عليها». وقد يكون « مهماً» للطفرة المقبلة أن تعيد تشكيل ايديولوجيا خاصة بالتقدم» تعمل الكثير من أجل تسريع الطفرة المقبلة وتمنحها القدر ة على البقاء، مثلها مثل اي مناورة سياسية».

يتضح لنا الآن أن نجاح ريغان في « اعادة تشكيل ايديولوجيا خاصة بالتقدم» لم يدم أكثر من مدة رئاسته. واذا راجعنا الأمر يمكننا فهم السبب. وجهة نظر ريغان عن التقدم كانت في عقول الشعب الامريكي رؤية لماضي اميركا. فحين تكلم ريغان عن « مدينة مشرقة

* في المناقشات المعاصرة، صار تعبير «سياسة» (politics) يشير الى كل ماهو خاطيء في النظام السياسي الحالي وجرّد من أية علاقة بما هو صحيح في الديمقراطية البرلمانية. ويشير تعبير «النقاش المدني» المستخدم هنا الى الحوار الداخلي الاميركي حول طبيعة الاسطورة القومية، وهو نقاش غالباً مايرافق الحملات السياسية.

على تل» ، رأى الاميركيون صوراً لا تظهر الكثير من مستقبلنا، بقدر ما تظهر من ماضينا يوم كانت القيم واضحة، والحكومة فعالة، وكانت اميركا تسيطر على العالم عسكرياً، واخلاقياً، واقتصادياً. واذا طلبت من أي اميركي أن يصف « المدينة المشرقة» التي تحدث عنها ريغان، فإن الصورة التي سيصورها هي اميركا في اواخر الخمسينات.

المثير للسخرية، أن مدينة الخمسينات المشرقة» التي يراها الاميركيون في رؤية ريغان ليست سوى ذروة الرؤية التي وضعها فرانكلين روزفلت وليبراليو «البرنامج الجديد» وهي رؤية تم التعبير عنها في حدث مشهور، عام ١٩٣٩، في المعرض العالمي لمدينة نيويورك، حين قدمت القيادة الامريكية رؤيتها للمستقبل وقد غلفتها صراحة بلغة التقدم، تحت عنوان « عالم الغد».

وكانت، بالطبع، وجهة نظر قائمة على ايديولوجيا « البرنامج الجديد» ، تركيبة من التخطيط الصناعي الذي تديره الدولة، اضافة الى أمر آخر نغفل عنه احياناً، هو وجهة نظر ثقافية اميركية، يمكن أن تصنف بأنها « محافظة » وفق المعايير الحالية. وقد وصفت مجموعة من المفكرين الاميركيين في عدد خاص من صحيفة «نيويورك تايمز» ، توافق اصداره مع افتتاح المعرض، وضم ٢٣ من المع الكتّاب ، منهم اتش جي ويلز، وموروواي بتلر وارثر كومبتون، وشارلز كيترنغ، وهنري والاس، وفرانسيس بيركنز، وهنري فورد، بتفصيل كبير الأسس التاريخية، والمبادىء الاقتصادية، والأعراف الثقافية، والمضامين العملية لعالم يستحق أن نكدح لأجله . وقيل لنا أن اتباع تلك الرؤية سيخلق لدينا عالماً كاملاً من الروعة، طرقاً للسيارات تربط بين الولايات، وطائرات نقل نفاثة، واجهزة تلفزيون، و ..... رخاء عاماً.

وكتب جيفري هارت عن تصوره الشخصي للمعرض في كتابه « من هذه اللحظة وطالعاً» (From This Moment On) ، أنه دار حول فكرة « أن الحضارة الاميركية ستبقى مهمة بعد ٥ آلاف سنة من الآن ... الواقع ، أن الحضارة الاميريكية (وتلك هي الرسالة الضمنية) ستكون أساس عالم الغد» .

في ذلك لحين، وطيلة سنوات عدة، بدت هذه الفرضية صحيحة تماماً. وكما كتبت اليس غولدفراب ويليامز في دراستها لحقبة ثلاثينات القرن العشرين، « عالم الغد الذي شيد عملياً، على اكداس نفايات الماضي لم يكن مجرد مجاز لفظي فارغ، فكثيراً ما يتردد

صداه في أنحاء أخرى من العالم». واختتمت حديثها بالقول «بعد فترة امتدت لست سنوات من المذابح التي لم يسبق لها مثيل، بدأ عالم الغد يتكشف». وما تكشف عنه، بالطبع، كان حقبة الخمسينات، وتحقيق ... الطائرات النفاثة، وطرق السيارات التي تربط بين الولايات ، واجهزة التلفزيون ... والرخاء العام : المدينة المشرقة ذاتها التي تصورها الامريكيون وهم يستعمون الى رونالد ريغان. إن مدى الدقة التي عرّفت فيها حقبة الثلاثينات عقد الخمسينات، لم يكن مفاجئاً من احدى النواحي. فقادة الخمسينات هم ذاتهم الفتية الذين حضروا او قرأوا عن معرض ١٩٣٩ – ١٩٤٠ .

مهما كانت قوة تلك الرؤية، او الفترة التي استمرتها، فلا شك أن اندفاعتها قد توقفت. وهي بالنسبة لمئة وعشرة ملايين اميركي ولدوا بعد بعد العام ١٩٦٠ ، ليست حتى ذكرى بعيدة. وإن كان لتلك الرؤية من وجود على الإطلاق، بالنسبة لنا جميعاً، فانها موجودة بالابيض والاسود في استذكار أيام الكشافة « والاباء يعرفون أفضل» ، وفي الصور المصفّرة لاطفال صغار يقفون مع ابائهم قرب سيارات لها زعانف ذيل كبيرة. لقد عانت، كما قال ايفيرت كارل لاد مؤخراً من أسوأ مصير يمكن أن يصيب فكرة : لقد اصبحت طرفة»

المدينة المشرقة المقبلة

ليس هناك من طريقة للتأريخ لموت فكرة « البرنامج الجديد» بوصفها هدف رمزي محفز. لكن نهاية « كاميلوت»* كينيدي هو التاريخ الأقرب الى الصواب . ويبرز مفكرون من أمثال جيمس كيو . ويلسون، وشارلز موري معظم مقاييس علوم الامراض الاجتماعية التي تتحكم في « تراجع» حضارتنا ابتداء من عام ١٩٦٣ . وبخلاف تفاؤل « عالم الغد» وعدمية عنوان دارتماوث (Dartmouth) الوداعي في العام ١٩٧١ :« لم أضع أية خطط لاني وجدت انه لا توجد خطة تستحق الوضع».

وهكذا ، بقيت اميركا، لمدة لا تقل عن ثلاثين عاماً، تنتظر رؤية جديدة لمستقبلها، التفسير التالي للفكرة الاميركية. وقد اقترب رونالد ريغان من تقديم هذا التفسير، لكنه في النهاية، ورغم أنه غيّر العالم، لكنه لم يغير اميركا، بل ما تعنيه هذه الكلمة.

* Camelot المكان الذي يعتقد أن الملك ارثر كان يعقد فيه محكمته كما تقول الاسطورة (المترجم)

لكن لا يمكن تجاهل التاريخ . فقد بدأت رؤية اميركية جديدة عن التقدم في التبلور ، في خزانات الأفكار (think tanks) والجامعات الاميركية، والحركات الشعبية التي تنمو في مختلف أنحاء اميركا. فنحن على وشك أن نعرف لأنفسنا معالم المدينة المشرقة التالية، وأن نبدأ سعينا للقيام برحلة جديدة.

ستحدد مدينة اميركا المشرقة التالية بثلاث حقائق :

١ – أوضح كل من وليم شتراوس ونيل هوي في كتابهما « اجيال» (Generations) أن أطفال البومرز (boomers) * كانوا الجيل الاكثر روحانية وأخلاقية منذ حقبة « البرنامج الجديد» (New Deal) .

٢ – بيّن ايفرت كارل في كتابه « الايديولوجيا الاميركية» ، « أن روحانية البومرز تتفق والايديولوجيا الاميركية التاريخية، الحية والجيدة – والمسيطرة، في الواقع – في الثقافة الاميركية اليوم.

٣ – من الواضح أن صيغة « دولة الرفاه» البيروقراطية التي ابتدعها اصحاب « البرنامج الجديد»، قد عفى عليها الزمن وسقطت، ولابد من استبدالها .

مضامين هذه الحقائق الثلاث عميقة وشاملة. اولاً ، لأن البومرز يؤمنون بأن للقيم مكانة سامية، ويسعون لاعادة فحص المرتكزات الاخلاقية التي تقوم عليها الثقافة الاميركية، وهو ما نحن بأمسّ الحاجة اليه. المؤمرات الجانبية المشاركة في رسم الصورة كثيرة فقد هاجم اصحاب التعددية الثقافية، المؤيدون للقيمة القائلة بعدم وجود أية قيّم موضوعية، اليمين المسيحي. وحارب اتباع « العهد الجديد » (New Agers) اليمين المسيحي واصحاب التعددية الثقافية مشددين على أن الساحة العامة يجب الا تفتح إلا للمناقشات الروحية التي لا تشير صراحة الى الدين، هذا من جهة، أما اليسار-الايديولوجي فيسعى الى بيوريتانية جديدة ضد التدخين، والتلوث، والفن الخلاعي، في حين يقدم اليمين الايديولوجي نموذجه الخاص من معارضة الاجهاض ، والعلاقات الجنسية غير الشرعية، والفن الخلاعي.

يؤيد الأشخاص الأكبر سناً من « الجيل الصامت» والمراهقين الأصغر سناً، الذين

* هم الاطفال الذين ولدوا خلال فترة طفرة المواليد في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٦١ (المترجم) .

يجدون أن تركيز البومرز على القيم يتراوح بين عدم الاكتراث والعداء، اما السياسيين «البرغماتيين» من أمثال بيروت (Perot) فانهم يمجدون المناهضين للابطال من امثال بارت سيمبسون، ويحتقرون « السياسات الجديدة ذات المغزى » لهيلاري رودهام كلينتون، والرسالة الروحية الصريحة لبات روبرتسون ويسخرون منها. لكن هذه المؤامرات تقف عند هذا الحد. فالحقيقة الاساسية هي أن البومرز يصلون الى السلطة في جميع مجالات الحياة الاميركية، وحيث أنهم يحملون أعباء القيادة فمن المحتم أن يجلبوا روحانيتهم معهم.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو ما اذا كان البومرز سيتوصلون الى ايجاد اجماع في معتقداتهم. وما إذا كانوا سيتفقون قط على المقياس الذي يقاس به التقدم، أم أن عروض قضية دان كويل ضد ميرفي براون ستسيطر على العقدين المقبلين؟

الجواب على ذلك نجده في كتاب ايفرت كارل لاد « الايديولوجيا الاميركية» . ويعتبر لاد، وهو مدير مركز روبير لبحوث الرأي العام، المرجع الرئيسي في مجال الرأي العام وما يعتقده الناس، وفي مقالة له، توصل الى نتيجة مفادها، « رغم تركيز قوى اجتماعية عريضة على أن التعليم والاتصالات الالكترونية قد قلصت هذا الكوكب، فإن البحوث الاستطلاعية ما زالت تبين أن الاميركيين ما زالوا يتمسكون بشدة وبشكل مميز بالعناصر الرئيسية التي تأسست عليها ايديولوجيتهم».

تؤيد النقطة التي أشار اليها لاد مدى اتساع المعارضة (من شيلبي ستيل ومارت لوبير الى لين شيني وتوماس سوويل) للتعددية الثقافية، التحديد المباشر والرئيسي الوحيد، للايديولوجيا الاميركية على هذا الكوكب بعد سقوط الشيوعية . والايديولوجيا الامريكية أقوى مما يعتقد الناس بشكل عام، وهي رهان جيد على أن رغبة البومرز في «سياسة ذات معنى» ستكشف وجود أرضية مشتركة واسعة ضمن المبادئ التاريخية للفكر الاميركي.

الحقيقة الثالثة – اي الفشل الذي يزداد وضوحاً للحكومة البيروقراطية التي تركز عل « دولة الرفاه – خلق توجها نحو تعاون داخل الاجيال ، بين الجيلين اللذين سيسيطران خلال ربع القرن المقبل ، البومرز والبرغماتيون الاصغر سناً، جيل الثرتينرز (13 ers) *

* انظر الفصل التالي

قضية فشل دولة الرفاه بالنسبة للبومرز (Boomers) هي قضية قيم . بسبب الفقر، والجريمة، والانحطاط الذي افرزته هذه الدولة. اطفال يقتلون في تبادل اطلاق النار او يخطفون لاخضاعهم لعبودية جنسية، والاوضاع المقيتة للاسكان العام، ونبذ أي معنى للصح والخطأ من المدارس الحكومية، كل هذه العواقب غير المرغوب فيها، وغير المتوقعة لدولة الرفاه، هي، بكل بساطة، أمور لا يمكن لجيل يفاخر أنه يفعل الصواب، التسامح معها. واحساس البومرز أن عليهم التزام اخلاقي بفعل شيء حيال ذلك قوي للغاية، وهو ينمو ويسيطر بالتدريج على طرفي طيف اليسار - اليمين القديم.

دولة الرفاه بالنسبة للثرتينرز ، قضية أبسط بكثير، فهي غير ناجحة وتقضي على الوظائف بسبب الضرائب العالية واللوائح التنظيمية، ولا يمكنها الحفاظ على أمن شوارعنا (ولا حتى بيوتنا) من أعمال السلب والنهب، وتفرز حفراً في الطريق ، وازمات سير، ومدارس سيئة؛ وتكلف الكثير ولا تعطي الا القليل.

في الفصل الاخير من كتاب «أجيال» يشير شتراوس وهوى الى أن «الكوكبة» الجيلية الموجودة هذه الأيام ، تشبه الى حد بعيد تلك التي كانت موجودة في خمسينات القرن التاسع عشر، حين استبدل جيل «صامت» من اصحاب الحلول الوسط، فجأة، بجيل من « أشباه البومرز» من العقائديين المستعدين للموت في سبيل المبدأ. لكن مستقبلنا لا ينبىء بشيء مظلم او خطر كالحرب الأهلية الاميركية. لذلك، فان الاحتمال الأغلب، هو أن تحمل اجيال مستقبلنا القريب رؤية مشتركة للمدينة الاميركية المشرقة التالية، وأن نعمل معاً من أجل عهد جديد من التقدم الاميركي.

سيبدو الامر «مشوشاً» بالتأكيد. فلن يجلس مؤيدو الطريقة الاميركية مع مؤيدي الأئتلاف المسيحي. والتجمع القوي المتمترس في مراكزه والذي يغذي مذود دولة الرفاه لن ينسحب بسهولة لجيل جديد من الاصلاحيين ، سواء من اليمين او اليسار. لكن سيكون كل شيء مهيأ من أجل حقبة جديدة من الخيال والابداع الاميركي. إن للتقدم مستقبل مشرق.

الافاق الجيلية للمجتمع : جيل الالفية

وليم ا. شتراوس ونيل هوي

مقـــدمة

في ايلول ١٩٨٨ ارتدى اطفال تتراوح اعمارهم ما بين ٥ و ٦ سنوات معاطف وربطات وقمصان واثواب جديدة صفراء وخضراء اللون في اليوم الاول لالتحاقهم بروضة للاطفال هي مدرسة بوريفيل الابتدائية في واشنطن العاصمة. ودعا عضو مجلس المدرسة، عند طرحه لهذا الزي الموحد، الأهل «الى ممارسة سلطتهم وأن يقولوا نحن الأهل وانتم الاطفال، وأن هذه الفكرة جيدة» . وكان التباين بين هؤلاء الاطفال الذين يرتدون ملابس بلون النرجس الاصفر واوراقه الخضراء وبين « عصابات » المراهقين الأكبر سناً بستراتهم عديمة اللون وعلاماتها التجارية، وسراويلهم الفضفاضة، واحذيتهم المطاطية الخفيفة، مذهلاً. حظيت الفكرة باستحسان الكثيرين. وفي غضون ٣سنوات شجعت ٣١ مدرسة في ولاية ديلاور الازياء الموحدة؛ والاغلب أن يطلبها الكثيرون. وقد امتدحت صحيفة الواشنطن بوست تنامي إحساس البالغين بقضية أنه « اذا ارتدى الوطن ملابس متشابهة او اذعنوا لمستويات محددة من الملابس فإنهم قد يصبحوا مواطنين أكثر انتاجية، وانضباطاً، ومراعاة للقانون».

وسط مختلف الامزجة السوداوية والتوجهات التي تزداد سوءاً في عقد التسعينات ، ينشر هؤلاء الاطفال الصغار بازيائهم الخضراء والصفراء بقعة مضيئة. إنهم طليعة جيل اميركي جديد، جيل مقدر له أن يكون مختلفاً جداً عن أطفال اكسر» (Xer) (الاتاري) لعقد الستينات ، وعن الجيل الذي يطلق عليه البعض اسم « الجيل واي» (النينتاندو) جماعات السبعينات . اطفال عقد الثمانينات، نموا ليصبحوا لاعبو فريق مرحين يستحقون رعاية الكبار ومديحهم – وهم «جيدون» بقدر ما اعتبر ابناء العشرين ونيف (عن حق او باطل)

بانهم « سيئين» . ومنذ العقد الاول من القرن العشرين، يوم كان مواطنونا الطاعنون في السن يرتدون ملابس الكشافة البنية ، وحتى اليوم، لم ير مواطنونا البالغين ميزة في جعل الأطفال يبدون متشابهين ويعملون متعاونين. ولم تبدأ الاجيال الأكبر سناً بالتحرك سريعاً لتأكيد سيطرة البالغين على عالم الطفولة وغرس الفضائل المدنية في الصغار الا في بداية القرن العشرين.

ماذا يمكن أن نسميهم ؟ بخلاف الجيل الذي يلهيم، فإن هؤلاء الاطفال الجدد هم من صنع جيل « البومرز» وجيل ما بعد المهنيين الشباب من ابناء المدن (Post - yuppie)، والاسطوريون المؤمنون بالكمال المطلق. وقد ينظر الاباء التقليديون الذين بلغوا الخامسة والاربعين هذه الايام نظرة صارمة غاضبة لرجل في منتصف العمر، تجاه أي شخص يجرؤ على اقتراح وضعهم في مركز يأتي بعد الجيلين « س» و « ص» بوصفهم جيل نهاية التاريخ الأخير، « الجيل ي» . واذا اعطي هذا الجيل أحد الحروف كأسم، فليكن الحرف «أ» او « أ +» ، او (كما يقول الكبار في السن هذه الأيام) «أ - اوكيه». والافضل من ذلك، دعونا نطلق على اطفال اميركا من جيل الثمانينات والتسعينات اسم « جيل الالفية» تجسيداً لليقظة المدنية لآمال امتنا في الانجاز ونحن ننتقل الى الالفية الجديدة التي ستحدد سنوات عمرهم المقبلة ومعها موضع حياتهم في التاريخ.

كوكبة الاجيال

في حين لم يحن وقت رسم حدود الاجيال، فأن الدائرة المحيطة بصف العام ٢٠٠٠ في المدرسة الثانوية يشير الى أن الخط يجب أن يرسم، مؤقتاً، بين مجموعات مواليد العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ومع بزوغ فجر العام ١٩٩٥، فأن كوكبة الاجيال الاميركية ستبدو على الشكل التالي :

١ - ٢٥ مليوناً جيل جنود الحرب العالمية المسنين، ٧٠ سنة وأكثر.

٢ - ٣٧ مليوناً الجيل الصامت القريب من الشيخوخة من ٥٢ سنة الى ٦٩ سنة.

٣ - ٦٧ مليونا، البومرز الداخلون في متوسط العمر، من سن ٣٤ سنة وحتى ٥١ سنة.

٤ – ٨٢ مليوناً من جيل الثرتينرز (13 ers) (الجيلين « س» و « ص » معاً العمر من ١٣ الى ٢٣ سنة.

٥ – ٥٠ مليوناً اطفال جيل الالفية، المواليد الجدد، وحتى سن ١٢ سنة مع حوالي ٤,٥ مليون قادم جديد يولدون كل عام.

باجراء حسبة بسيطة ستجد أنه بحلول العام ٢٠٠١، سيصبح جيل الالفية هذ الأكبر عدداً في تاريخنا كله. ومع ذلك، فإن الأهم هو « نوع الجيل» الذي سيكونونه. فجميع عناصر نسبهم، وتنشئتهم، ووضعهم توحي بأن الألفية ستكون المثال التالي لما ندعوه الجيل «المدني» . وفيما عدا القرن التاسع عشر، كان كل جيل رابع في التاريخ الاميركي من هذا النوع. (أبرز الانواع المدنية من هذه الاجيال كان الجيل الجمهوري لكل من جيفرسون وماديسون وجيل جنود الحرب العالمية الثانية من الرئيس كنيدي وحتى الرئيس بوش). فاذا كان التاريخ يتبع نمطاً محدداً، فإن أطفال جيل الالفية، سيصبحون الجيل القادم من الاشخاص الذين يتمتعون بروح الفريق، والناهضون بجليل الاعمال، والابطال، ستتم حمايتهم وهم اطفال، وامتداحهم وهم مراهقين. ودفعهم وهم شباب ناضجين وبناة مبدعون في ذروة حياتهم ومسنون يحظون بالتقدير في اخر حياتهم. وهي دورة حياة تختلف عما رآه أبناء جيل الثرتينرز (وما سيرونه فيما بعد) في مراحل حياتهم تلك .. لكنها تشبه كثيراً ما يتذكره المواطنون المسنون من جيل جنود الحرب العالمية الثانية.

كيف يمكننا قول ذلك ؟ كل مجموعة جيلية جديدة تدخل في مجتمع يتوقع منها القيام بادوار محددة. فقد توقع الناس أن يكون ابناء الجيل الصامت تقنيين ومساعدين، وابناء جيل البومرز مثاليين، وجيل الثرتينرز برغماتيين قادرين على البقاء. في مراحل طفولة كل من الاجيال المذكورة، شعر البالغون (او حتى الصغار انفسهم، كما في حالة الثرتينرز) أن عناصر المجتمع الاميركي تلك «ناقصة» في مجتمع البالغين ... وانها بالتالي «ضرورية» في الاطفال. فما هو المفقود، والذي يعتقد أنه ضروري، مع وصول أبناء الألفية الجديدة ؟ هل هي الفضائل الاجتماعية ام روح الجماعة والعمل كفريق ام التفاؤل، ام ضغوط ايجابية من الأقران. ام ما تربى الاولاد على تقديمه ؟ الجواب هو جيمع ما سبق بالضبط .

اذا شق البيوريتانيون الجدد من البومرز طريقهم، فإن أفراد هذه المجموعة سيتخرجون من المدرسة الثانوية متخذين طريقاً محدداً بعيداً عن المخدرات، والسلاح، والعبارات البذيئة، والجريمة، وسيكونون قرة عين الأمة كلها، وليس ذويهم فقط. وقد كانت هذه الفئة موضوع أهداف تعليمية طموحة للغاية. ففي العام ١٩٩٠ وضع المسؤولون جدول أعمال جديد يطالب برفع معدل المتخرجين من المدارس الثانوية ليصل الى ٩٠ بالمئة في العام ٢٠٠٠، ووعد الرئيس بوش أنه بحلول ذلك العام « سيصبح طلاب الولايات المتحدة في طليعة طلاب العالم في مجالات الرياضيات والعلوم». وحدد الاصلاحيون المهتمون بعمل الاطفال العام ٢٠٠٠ كموعد لاخراج الاطفال العاملين من الاعمال الخطرة والاستغلالية، واطلقت الجماعات العاملة داخل المدن « المشروع ٢٠٠٠» لتوفر» للاولاد السود الصغار نماذج عن دور لهم، متماسك، وايجابي، ومتقن» بحلول الالفية الجديدة .

دخـول اطفال الالفيـة

كانت الطريقة التي اتبعها البالغون لبناء جيل مدني بمثابة خيبة أمل صارخة (خاصة للبومرز) حول ما آل اليه حال جيل الثرتينرز، والمطالبة باعادة النظر في الطريقة التي انشئوا عليها. فقد صرخت صحيفة لوس انجيلوس تايمز قائلة، بعد أحداث شغب رودني كنغ، «انقذوا الجيل المقبل» وقال القاضي الفدرالي فنسنت فيميا في العام ١٩٨٩ «لقد فقدنا جيلاً من الشباب في الحرب ضد المخدرات، وعلينا أن نبدأ بالمجموعات الأصغر سناً، وأن نركز على رياض الأطفال». ويعكس الانشغال بقضية «المخدرات» في التسعينات قلقاً واسعاً حول ما وقع من اضرار يجب ألا تتكرر. وفي مقالة رئيسية في صحيفة « اتلانتك» اقترح البومر كارل زنمستير « منع المجرمين الصغار من التأثير على الجيل التالي، بأن تضع الحماية الشعبية كل ثقلها الى جانب الاطفال وطلاب المدارس» . رغم أن « الوقت قد يكون متأخراً لانقاذ الجيل «مدعي الأولوية» من جنون الاقطاعية الجديدة »، كما المح محافظ نيويورك السابق ادوارد كوخ (في العام ١٩٩٠ ايضاً) . فيمكن تزيدو « الجيل الجديد بخبرة العمل بنجاح مع الاخرين» . كما رسم المخرجون وكتاب القصص السينمائية من البومرز التناقض المذهل بين المراهقين او من تعدوا سن العشرين ممن اشتد عودهم

وبين أطفال الألفية الاذكياء الذين نزلوا الساحة حديثاً.

بلغت هموم الحماية ذروتها عند الموجة الاولى من الالفيين والتي يعود تاريخها الى اوائل الثمانينات، والخاصة ببيئة الطفولة الاميركية. وفي العام ١٩٨١، العام الذي سبق ولادة «جيل الألفيين» ، هاجم وابل من الكتب سوء معاملة البالغين للاطفال خلال سنوات ولادة جيل الثرتينرز (كتب مثل، « اطفال من دون طفولة» و « اختفاء الطفولة» و « اطفالنا المعرضين للخطر» و «الجميع يكبرون ولا يجدون مكاناً يذهبون اليه») . وفي الاعوام القليلة التي تلت، بدأ كتّاب آخرون التفكير في العواقب الانسانية للطلاق، والأهل المنشغلين عن رعاية اطفالهم، والتعليم الخالي من القيم. وفي العام ١٩٨٤ ظهر فيلمان يصوران الاولاد كشياطين («اطفال الذرة» و «مشعل النيران») فشلا فشلاً ذريعاً في شباك التذاكر، كان ذلك بداية نهاية طريقة التعريف بطفولة جيل الثرتينرز وبداية نوع من الافلام يصور الاطفال بطريقة أكثر ايجابية. وفي منتصف الثمانينات أخرجت شركات الانتاج السينمائي عدة افلام تصور الاطفال كضحايا (مثل، « تنشئة أريزونا» و « ثلاثة رجال وطفل» ، «ومن أجل كيبس» و «أنها تنتظر مولوداً»). وصور الاطفال في تلك الافلام وهم يساعدون البالغين – بخلاف افلام الثرتينرز الذين كانوا يشاطرون ذويهم تحمل الاعباء – عن طريق تذكيرهم بضرورة مواجهة الحياة بقدر أكبر من المسؤولية . وخلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨، أظهرت استطلاعات الرأي زيادة شعبية «البقاء في المنزل مع العائلة» بمقدار ثلاثة اضعاف. ومن فيلم جين باولي «توائم» الى فيلم بروس ويلي «طبقة لاميز» وفيلم ميرفي براون «سيتكوم بيبي» (sitcom baby) عززت نخبة من وسائل الاعلام الجديدة الاهتمام بتنشئة الاطفال . وفي اواخر الثمانينات وصفت صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكال الاطفال بانهم «صرعة الموسم» ووصفتهم نيويورك تايمز بانهم « العشاق الجدد».

تزامن تغير نغمة الثقافة الشعبية مع انحسار ثروة الوعي في اوائل الثمانينات. ووصلت الموجة الاولى من الالفيين الى اميركا مفعمة بالثقة الاخلاقية لكن بحالة من التلف المؤسساتي. واصبحت بعض التغيرات الاجتماعية (مثل الزواج المؤجل، والأسر التي تعيش على دخلين صغيرين) من حقائق الحياة الامريكية التي لا يختلف عليها أحد ، في

حين رفضت اشكال أخرى (مثل الزواج « المفتوح» ، والمخدرات التي تذهب العقل). وفي حين انقسم الاباء «الثرتينرز» على أنفسهم أيام كانوا يشاهدون افلام تحقيق الذات مثل فيلم « بوب وكارول» ، وفيلم «تيد واليس» ، كان الاباء والامهات الالفيين يشاهدون أفلاماً مثل «الانجذاب القاتل» وبدأوا في تقليب الارقام الخاصة بمعدلات الطلاق (التي استقرت منذ اوائل الثمانينات)، والتعقيم الطوعي (الذي انخفض منذ اوائل الثمانينات) والاجهاض (الذي استقر منذ اوائل الثمانينات ثم انخفض بحدة في اوائل التسعينات). وبدأ عدد قليل من المشرعين في انتقاد الاجماع على سياسة مناهضة الاطفال بدءاً من انفلات السيطرة على الدّين الفدرالي الى تضاؤل المنافع الصحية للامهات الفقيرات.

هنا يتوقف كل شيء

مع الانتقال من عقد الثمانينات الى عقد التسعينات، واصلت السياسة المؤيدة للاطفال اكتساب زخم سنة بعد أخرى. وفي حين قامت « مؤسسة غريس » عام ١٩٨٥ برعاية حملة اعلانات تلفزيونية عامة ربطت بين الدّين القومي وطفل صغير يبكي، قضى عضو الكونجرس جون بورتر على عجز ضخم في الموازنة لان فيه «اساءة مالية للطفل» . وفي العام ١٩٨٨ نشرت مجلة «فوربس» موضوع غلاف عنوانه «ابك ، ايها الطفل : انتقال الثروة بين الاجيال»، وتم تشكيل لوبي جديد مساند للاطفال للاهتمام بمصالح الطفل، وتجاوزت قضية رعاية الاطفال قضايا السياسة الخارجية من حيث الأهمية لدى الناخبين . وفي العام ١٩٨٩، وبينما كان المدعي العام الفدرالي منهمكاً في أعداد أول قضية قانونية ضد الوحدات السكنية التي تمنع سكن الاطفال، اعترف الرئيس بوش بأن محنة اطفال المدن الداخلية « تشغل تفكيره» واشار الى مثال ساطع لطفل من بيت محطم : هو دوني وترز البالغ من العمر ٧ سنوات . وفي العام ١٩٩١ ، وافق الناخبون في سان فرانسيسكو على التصويت على مبادرة تضمن لبرامج الاطفال نسبة مئوية ثابتة من موازنة المدينة والتي كانت، في ذلك الحين، أعلى من حجم التمويل الجاري. وفي العام ١٩٩٢ اطلق اساقفة الأمة الكاثوليك مناشدة تدعو الى «وضع الاطفال في المرتبة الاولى، وشكلت ٣٢ مؤسسة اجتماعية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة تحالفاً للدفاع العام نيابة عنها، واقامت منظمة

«الطريق المتحد» مؤسسة لا تبغي الربح هدفها تكريس السنوات العشرين المقبلة (المدة الزمنية للجيل الواحد) لتغيير «التآكل الخطير في رفاهية الاطفال» وفي العام ١٩٩٣، تصاعد الغضب الشعبي لمقتل الاطفال الصغار في المدن الداخلية (من قبل رجال العصابات من الثرتينرز) في مختلف انحاء البلاد. وفي العام ١٩٩٤ دعا وليم راسبري، وهو أحد كتّاب الاعمدة في صحيفة الواشنطن بوست، والذي كان قد وصف افراد جيل الثرتينرز بانهم «جيل من الحيوانات» ، الى «حملة صليبية من أجل أطفال امريكا» تحمل كل طاقة حركة الحقوق المدنية القديمة واستقامتها الاخلاقية.

تبنت آخر حملتين انتخابيتين رئاسيتين اطروحة « الاطفال اولاً» خلافاً لأي حملة أخرى شهدتها الأمة منذ تحريم المسكرات. وبدأ جميع المرشحين الرئيسيين، من جمهوريين وديمقراطيين، او حتى المرشح بيروت، في الدعوة الى اتباع سياسات تنقد الاطفال، وتقوي نواة الأسرة، وتعيد اقامة نظام جديد من «القيم» (رغم بقاء الخلافات حول ماهية هذه القيم). وصدمت كتب مثل كتاب سيلفيا هيوليت «حين ينكسر الغضن» ضمير الأمة حول سوء معاملة الأطفال بالقدر الذي صدم فيه كتاب مايكل هارينجتون «اميركا الأخرى» في أوائل الستينات ضميرها حول سوء المعاملة المسنين. وركزت حركة اجتماعية جديدة بشدة على الاطفال على حساب حرية الأهل في الاختيار. وعاملت مقترحات اصلاح الرفاه الاجتماعي جيل الالفية بطريقة مختلفة للغاية عن جيل الثرتينرز . كما المح بول تايلور ودافيد برودر من صحيفة البوست «تنامت حركة امتدت من منازل الولايات الى مجالس ادارة الشركات الكبرى الى الكونجرس تدعو لمزيد من الانفاق على البرامج الخاصة بالاطفال الفقراء الصغار، وكان ذلك غالباً على حساب خفض مساعدات الرفاه لذويهم وغيرهم من البالغين الفقراء . وقال حاكم ولاية اوهايو جورة فويندوفيك «الطريقة الوحيدة» لوقف دورة الرفاه، « هي اختيار جيل من الاطفال ورسم خط على الرمال، والقول للجميع «هنا يتوقف الامر» وقد فعل الكونجرس ذلك مؤخراً حين عدل نظام المساعدة الطبية ليغطي جميع الاطفال الفقراء تحت سن ١٨ سنة بحلول العام ٢٠٠١. (وهذا يستثنى الثرتينرز).

ومع بداية عقد التسعينات، ملأ البومرز الاربعينيون مراتب القيادة في المؤسسات المحلية وسيطروا على عالم الطفولة. وبعد أن استبعدوا الجيل الصامت الخمسيني والستيني الأكثر تسامحاً (الذين ضبطوا الاتجاه السلوكي لجيل الثرتينرز) وضعوا اتجاهاً سلوكياً جديداً لا يعنى بالترهات . واشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» وهي تتحدث عن حشد لجيل المهنيين.الشباب (Yuppie) المصممين على حماية الاطفال الجدد من الرواسب الاجتماعية والكيماوية لليقظة النشطة التي اطلقوها هم أنفسهم قبل ربع قرن، «جيل الستينات الذي كان صريع المخدرات، يحذر اطفاله». وفي اجتماعات اولياء أمور الطلبة في المدارس، كان الأباء الاربعينيون من البومرز يؤنبون الصامتين الأكبر سناً على تساهلهم . وفي حين مال جيل الصامتين الى اعطاء الصغار معلومات كاملة ثم تركهم ليختاروا بأنفسهم، مال البومرز الى وضع قواعد ثابتة، معززة باشراف البالغين والتنبه لأية تجاوزات. وفي رد غاضب على اقتراحات بأن الاجابة على مشكلة المخدرات تكمن في اعطاء المزيد من المعلومات حولها، قال وليم بنت عن قضية الطفل دوني ابن بيت يتم تعاطي الكراك* فيه : «هذا الطفل لا يحتاج الى تثقيف حول المخدرات. انه يحتاج الى حماية، ونظام، وحب».

على مائدة العشاء في جميع أنحاء العالم، يطلب الآباء من اولادهم الصغار اليوم الابتعاد عن المخدرات، والكحول، والايدز، والحمل في سن المراهقة، والالفاظ النابية ، واعلانات التلفزيون، والتجمع في حفلات من دون رقيب، او العادات والملابس المجوجة اجتماعياً. وردد المرشحون السياسيون الاربعينيون هذه الطروحات محاولين تنشئة جيل من الاطفال يتلزم بما يقولون، وليس بما يفعلون . وتزايد تنبيه الاولاد الى توفير النقود (خلال العقد الماضي ارتفعت باضطراد نسبة الدخل الذي يحصل عليه الصغار مقابل حسن السلوك عما كانوا يحصلون عليه مقابل القيام باعمال بسيطة). وفي تلك الأثناء حاربت تيبر غور اغاني الروك المثيرة الصاخبة، وشنت تيري راكولتا من جمعية « مذر ليون» في ميتشيغان حملة ضد الجنس والعنف الذي يبث خلال الاوقات الرئيسية على شاشة

* الكراك نوع من المخدرات (المترجم).

التلفزيون، وغيرت شركة ماتيل التي يديرها البومرز مجموعة العاب باربي من «الروكرز» القديمة الى «السانسيشنز» النظيفة. وبدأ الراديكاليون من البومرز الناضجين، الذين كان يسرهم في الماضي صدم آبائهم وامهاتهم بسلوكياتهم باتخاذ منهج اخلاقي حازم في تنشئة اطفالهم. وتزايد عدد الآباء الذين يطالبون بمواعيد عمل تتيح لهم قضاء المزيد من الوقت في البيت لتربية اولادهم الصغار. ورسم جاري ترودو وهو والد لتوأمين صغيرين، في برنامجه الفكاهي «دونسبري» صورة لأب من البومرز يشرح بفخر كيف انه ربى ابنته «مثل فتاة أسيوية .. بأن علمها قيمة الانضباط، والعمل الجاد، واحترام الآخرين ».

بشكل عام ، كان الأباء البومرز مصممون على بناء بيئة صحية لأطفالهم الالفيين. في حين ربى الاباء من الجيل الصامت اطفالهم من الثرتينرز في السبعينات على مشاهدة الافلام المحظورة على من تقل اعمارهم عن ١٧ سنة والتي تتحدث عنهم، في حين بدأ بومرز التسعينات في أخذ اطفالهم لمشاهدة افلام مسموح بها للجميع والتي اخرجت خصيصاً لهم. وبينما ركزت افلام الثرتينر ويلي ونكا على الفردية والفروقات بين الاولاد، فقد شددت الافلام الجديدة التي اخرجها البومرز (مثل «ذيل اميركي» ، و« أوليفر وصحبه» ، و «ارض ما قبل الزمن» و «البطات الجبارات» ، و «البحث عن بوبي فيشر» ، و «الاسد الملك») على الفضائل الاجتماعية المدنية للمساواة، والتفاؤل، والتعاون، والمجتمع .. وبينما سرحت استوديوهات شركة ديزني العاملين في مجال الصور المتحركة خلال حقبة الثرتينرز، عادت وزادت العاملين لديها في الثمانينات. وهي توظف اليوم عدداً من الفنانين اكثر من أي وقت مضى منذ العام ١٩٣٧ حين انتجت الفيلم الكرتوني «بياض الثلج» ... وتخرج اليوم افلاماً سينمائية كرتونية بمعدلات لم يكن في الامكان تصورها في السبعينات. و خارج نطاق افلام الكرتون، أخذ كتاب النصوص السينمائية من البومرز يضعون حبكات روائية ذات مضمون أخلاقي أقوى ورسالة اكثر وضوحاً بالنسبة للمخدرات، والكحول، والجنس لدى المراهقين. وفي المسلسلات الكوميدية اصبح الآباء أقل ابتعاداً واكثر تحملاً للمسؤولية .. يلوحون بالعصا ويخبرون الصغار انهم أصغر من ان يفعلوا هذا او يعرفوا عن ذاك. واثبت بارني من هيئة الاذاعة العامة (PBS) وبتعارض حاد مع برامج شركتي اليكتريك (Electric)

وزوم (Zoom) شعبية العروض بطيئة الخطوة، والمحببة للاطفال حتى حين تصدم العديد من البالغين لشدة تفاهتها وتكلفها.

ويبذل البالغون من البومرز جهوداً مماثلة لابعاد الخطر عن حياة الاطفال اليومية. وفي العام ١٩٩٠، عبر اهالي نيويورك عن غضبهم لمقتل اطفال بتسع رصاصات طائشة بشدة أكبر مما شعروا لجرائم قتل طالت عدداً أكبر بكثير من الثرتينرز. وانتشرت في الضواحي الأمنة تشكيلة جديدة من الأدوات هدفها سلامة الطفل وعمت الاسواق وكان من ضمنها سقاطات «غيربر» للادراج، وغطاء لمقابض المواقد، ومساند لزوايا الاثاث، واقفال للحمامات، ومرايا خاصة للسيارات، وخوذات للدراجات الهوائية (كلها معروضة في كتالوجات « أمنة للغاية») . وفي حين بدأ عقد الثمانينات باقرار قوانين تفرض قيوداً على وضع الاطفال الرضع في السيارات . بدأ عقد السبعينات ببرنامج رعاية الاطفال الرضع في وزارة الصحة والخدمات الانسانية المسمى «بداية صحية» والحفاظ على حياة الاطفال في الطائرات التجارية، وسنّت أولى القوانين الخاصة بارتداء الخوذات لراكبي الدراجات الهوائية ، وبرنامج جديد للجمعية الاميركية للسيارات يتعلق «باللعب الآمن» الذي اعاد التذكير بحملات الشوارع الآمنة حين كان كبار هذه الايام اطفالاً. ولم يحدث شيء كهذا منذ الغضب الذي ساد في الحقبة التقدمية بسبب السيارات التي كانت تؤذي الصغار من جيل جنود الحرب العالمية الثانية وتفر هاربة (وطلب المنادين بتحريم المسكرات من الاباء الابتعاد عن المسكرات) أن كان الاميركيون البالغون على هذا القدر من التصميم لحماية الاطفال من الاذى.

ويتجلى هذا في اوضح صورة في تبدل المواقف لدى بعض الثرتينرز مما يدعونه « الكلمة ط» : الطلاق . فقد كان طلاق الابوين وباء اجتاح عالم طفولة الثرتينرز، خاصة خلال عقد السبعينات . فاذا اصاب بيوتهم، شعروا بالألم وكرهوا ما يخلفه من عواقب. واذا حدث ذلك لصديق راقبوا اثارة وخافوا على مصيره. اليوم انتهت حقبة اطفال الثرتينرز، وبدأت دراسة تلك الحقبة : اطفال الطلاق أقل تفوقاً في المدارس، ومشاكلهم السلوكية أكثر (تعاطي المخدرات، والانتحار، والعنف) ، كما عانوا من الانخفاض الكبير في دخل الأسرة،

خاصة من لم تتزوج أمهاتهم مرة أخـرى. اليوم، يتخيل بول تيري من صحيفة البوست قيام :

> حركة لنصره الزواج .... بين علماء النفس الذين يشعرون بالقلق من تاثير الطلاق على الاطفال، واساتذة القانون الذين يقولون بضرورة اضافة سياسة تقول الاطفال اولاً الى قانون الطلاق، ومستشاري الزواج الذي توصلوا الى قناعة بأن الطلاق علاج اسوأ من المرض.

واقترح كريستوفر لاش، مؤرخ احداث « عصر النرجسية» تعديلاً دستورياً يمنع بموجبه الأباء الذين لديهم اطفالاً صغاراً من الطلاق. مؤخرا، وبعد أن أدرك البالغون تلك العواقب انخفضت معدلات الطلاق الى مستويات ادنى بمقدار ١٠٪ بالمئة تقريباً عما كانت عليه في اوائل عقد الثمانينات.

كما كان لعصر الأسرة التي يعمل الابوين فيها نصيبها من مقاومة الوعي الجديد المؤيد للطفل. فخلال الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩١ ارتفعت نسبة البالغين الذين يوافقون على البيان القائل « باحتمال أن يعاني الاطفال الذين لم يبلغوا سن الذهاب الى المدرسة اذا كانت الام تعمل «من ٤٨ الى ٥٥ بالمئة . ونسبة النساء العاملات اللواتي قلن «انهن يفكرن في ترك العمل مؤقتاً، إن لم يكّن بحاجة للنقود» من ٣٨ الى ٥٦ بالمئة . كما قال أصحاب العمل أن انتاجية النساء العاملات تنخفض في اواخر النهار بسبب قلقهن على اوضاع اطفالهن بعد انتهاء الدوام المدرسي . وفي حين يبدو أن الامهات العاملات لن يتخلين عن عملهن، فإن اتجاهات جديدة (تقاسم الوظيفة، سهولة الاتصالات، والانتقال من مهنة الى اخرى) بات يعيد تشكيل تواجد البالغين في عالم الاطفال قبل المدرسة وبعدها.

دُفعت التوجهت الأخيرة بجهود الأهل الشباب من الثرتينرز بقد ما دُفعت بجهود البومرز الأكبر سناً الذين دعوا الى تشجيع مؤسسات المجتمع المحلي. وعمل الثرتينرز على تأخير فترات الرعاية الابوية أكثر مما فعل البومرز وهم في مثل سنهم ، لكنهم أبدوا التزاماً أكبر في جعل الزواج أطول عمراً . واظهر استطلاع ويرذلن (Wirthlin) «فجوة أسرية» كبيرة في المواقف بين العازبين من سن ١٨ الى ٢٩ سنة، والمتزوجين الذين رزقوا باطفال . وما أن يبدأ الثرتينرز في تكوين أسرة، فإن الكثيرين منهم يرفضون الخلط بين المهنة

والاطفال كما فعل اباءهم. وأصبح الأباء والامهات من الثرتينرز شديدو الاهتمام بحماية اطفالهم، وبحياتهم، وكرماء في الوقت المخصص لهم. وينظرون الى الحصول على دخلين للأسرة كضرورة اقتصادية وبقاء أحد الوالدين في المنزل (الأب أو الأم) كانجاز اساسي لتطلعاتهم بعيدة المدى. ومنذ العام ١٩٩٠، ورغم ثبات معدل مشاركة النساء المتزوجات في القوى العاملة، فقد انخفضت بحدة نسبة النساء العاملات المتزوجات اللواتي هن في العشرينات من العمر. وفي العام ١٩٩٣ فعل لاعبو الاتحاد الوطني لكرة القدم شيئاً لم يفعلوه من قبل : رفضوا المشاركة في مباريات كبرى في الايام التي كان من المتوقع أن تلد فيها نساءهم . وبالتوافق مع البومرز اكتفى الأباء الشباب من الثرتينرز بدخل معتدل، والعيش في اماكن شبه مدنية في «مدن جانبية» تشكل البيئة الصديقة الأفضل بالنسبة للاطفال.

حب لأطفال الآخرين

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، اكتشف البالغون من مختلف الاعمار نوعاً من الحب وشعوراً بالمسؤولية تجاه أطفال الآخرين. وكانت المؤرخة الاجتماعية باربرا وايتهد قد تصورت، والى عهد قريب، «وجود شعور بأن رغبة البالغين في تحقيق الذات تتفوق على رغبتهم في توفير احتياجات الاطفال. اما الآن فاعتقد أن القيمة الثقافية للإيثار الأبوي، والتضحية من أجل الاطفال، آخذة في العودة. والأمثلة كثيرة. فخلال التجمع الكبير للبومرز كانت جميع القضايا تتعلق بالبالغين. وخلال عقد الثمانينات بدأوا في شمول الرضع، ثم الاطفال الصغار، والآن الاولاد. وخلال عقد السبعينات كان الأب أو الأم الذي يدخل مطعماً ومعه طفل رضيع في عربة اطفال يتلقى نظرات الامتعاض التي يتلقاها المدخنون هذه الأيام؛ وفي عقد التسعينات صار يرحب بهم بحرارة. وفي اواسط السبعينات حين أصبحت فئة الاطفال الفئة الأفقر في البلاد، وذلك لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، بدا أن الناس لا يعيرون ذلك الأمر أي أهتمام. وفي أواخر الثمانينات أصبح فقر الأطفال قضية كبرى في الصحافة الوطنية . ووصل اشمئزاز الناس من «استغلال الاطفال» مستويات هستيرية في المئات من البلدان. في تلك الأيام تابعت الأمة بقلق مصير

عدد من الأطفال الصغار المكروبين، من «طفلة الجميع» جيسيكا ماكلور (التي انقذت بعد أن علقت لمدة يومين في بئر مهجور في لوبوك، تكساس)، الى تاباثا فوستر ابنة السنتين (التي أمكن زراعة ٥ أعضاء لها بفضل منح من عامة الناس بلغت ٣٥٠ الف دولار)، الى سيسليا شيشان ابنة الاربعة اعوام (الناجية الوحيدة من حادث تحطم طائرة في ديترويت).

وسط جيمع شرائح مجتمعنا، بدأ استقبال هذا الجيل الجديد من الاطفال ،ومعاملتهم على أنهم قادمون جدد أعزاء. وفي حين كان الحد الفاصل في قضايا الخصوبة خلال فترة طفولة الثرتينرز هو تناول الحبوب المانعة للحمل او اجراء العمليات الجراحية لتجنب الحمل، طبعت حقبة الالفية بالتقدم في مجال طب زيادة الخصوبة. وفي اواخر الثمانينات، اصبحت العناية بالعقم والاطفال الخدج من أسرع حقول الطب نمواً. ففي السبعينات، كان حظ المولود الجديد الذي وزنه ٩٠٠ غرام في العيش لا يزيد عن ٥ بالمئة ؛ وفي العام ١٩٩٠ كان في وسع ٩٠ بالمئة منهم العيش، بتكلفة تبلغ في متوسطها ١٥٠ الف دولار لكل طفل.

وفي حين كان يطلق على اطفال الثرتينرز تسميات وتعابير توحي برغبة البالغين في اختفائهم والتخلص منهم، بات ينظر للالفيين على أنهم أطفال يرغب البالغون في رعايتهم بعناية. وخلال أشهر معركتين للحصول على حق الحضانة في السنوات الأخيرة، ركزت مقالات الصحف على الاطفال الأكثر مما ركزت على الأهل .. وهما معركة « الطفل م » من نيوجيرسي وهيلاري مورغان من فيرجينيا. وكان يمكن لمثل هذه القصص قبل ربع قرن، أن تكون مجرد قصص تافهة بعيدة عن الفهم. أما اليوم فإنها تستقطب اهتماماً عظيماً في جميع أنحاء البلاد. خلال عقد السبعينات، لم يكن الطفل المهجور خبراً يستحق الاهتمام. لكن في عام ١٩٩٢ وغداة سلسلة الافلام الأخيرة مثل فيلم «وحيد في البيت» ، اعتقل والدين من شيكاغو من أعلى الطبقة المتوسطة لحبسهما طفليهما البالغين ٤ و ٩ سنوات في المنزل خلال اجازة قضياها في المكسيك استمرت ٩ أيام وأدينا وسجنا.

في حقبة الطفولة الالفية صارت المؤسسات العامة تنظر الى الاطفال على أن لهم اولوية قومية عالية للغاية لا يجوز تركها لاهواء الأباء الشباب غير الاكفاء (وخاصة من الثرتينرز). ففي مدينة واشنطن، حكم قاضي على امرأة حامل بالسجن لتعاطيها المخدرات لأول مرة

لسبب وحيد هو أن سلوكها يعرض طفلها الذي لم يولد بعد للخطر. وفي حين كانت وسائل الاعلام تخص الأباء من الثرتينرز على توفير مجال واسع لاطفالهم كي يكشتفوا أنفسهم، فان مجتمع البالغين (في وسائل الاعلام، والمشرعين، والمحاكم) صار يحض الاباء على مراقبة بيئة الطفل ويفرض ذلك بقوانين جديدة متشددة تجعل الاباء مسؤولون مدنياً وقانونياً عن سوء تصرف أطفالهم. وفي تعليق على قانون جديد لولاية كاليفورنيا يجرم الأباء عن الرذائل التي يرتكبها ابناءهم، اشارت الين غودمان الى أن المشرعين «قلبوا الكتاب المقدس رأساً على عقب .. وقرروا أن يحاسب الأباء على الخطايا التي يرتكبها الأبناء» ولأول مرة، على ما تعى الذاكرة، تتعالى الدعوات لاقامة مياتم خاصة «اكاديميات» للاطفال، و «قرى» للاطفال الصغار الذين اعتبر أهلهم غير صالحين اجتماعياً لرعايتهم. اماكن قال عنها وليم بينت «سينشأ فيها الاطفال ويتربون» في ظل « قواعد صارمة ومبادىء قوية».

الفضائل الاجتماعية

يقدم «كتاب الفضائل» لمؤلفه بينت، والذي امتلأ بالرسائل الاخلاقية دعوة واضحة لتعليم الاطفال الصغار «القيم» في المدارس وخارجها .. هنا أيضاً، كتصحيح للأخلاقيات الملحوظة في البالغين من البومرز ممن هم في سن العشرينات والذين نشأوا في ظل نظام محايد اكثر بالنسبة للقيم. ففي واشنطن العاصمة، وأماكن اخرى ، صارت «المناهج المشحونة بالقيم» تدرّس صراحة الصح والخطأ. وفي تكساس، أعلنت مدارس عدة عن «حكمة الشهر» التي طلب من قطاعات الأعمال والشرطة المحلية الاعلان عنها على لوحات وفي أجهات المحلات. واصدر الزوجان ليندا وريتشارد إير، كتاب «تعليم اطفالك القيم»، وهو «رد فعل مناهض للتفكير الذي ساد خلال السبعينات والثمانينات والقائل أن الأسر يمكن أن تتطور دون حاجة للقيم الإساسية». وفي حين تصدر كتابهما وكتاب بينت قائمة أكثر الكتب مبيعاً، فقد شهدت أواخر الثمانينات موجة من العناوين مثل «الطفل الأخلاقي»، و «تربية الاولاد الصالحين» ، «وتنشئة الولد الاخلاقي»، و « تعليم طفلك ان يكون لطيفاً، ومنصفاً ومسؤولاً» . وبعكس ذلك، كانت العناوين السائدة خلال حقبة طفولة الثرتينرز

تتحدث عن ارشادات لمساعدة الذات، وكراريس حول حتمية الطفولة المبكرة تنصح الأهل أن يعلموا اطفالهم فهم عواقب سلوكياتهم (وتوفير «مساعدة ذاتية» لهم، تقضي بالحجر عليهم) في سن مبكرة للغاية. وفي الكتب الموجهة للاطفال ذاتهم،ركزت الخطوط الجديدة (مثل «حكايات قيم» شجرة البلوط) على مشاكل الأسرة بنسبة أقل مما ركزت على فضائل الأسرة. وصار القراء الصغار يبتعدون عن نمط جودي بلم في «الواقعية الجديدة» الذي ساد في عقد السبعينات، والأقل تأكيداً على القيم.

عند وصول جيل الالفية سن الذهاب الى المدرسة، لم يتحرك التعليم العام في اتجاه تدريس القيم وحسب، بل أيضاً نحو «تقاليد جديدة، وتأكيدات أعظم على البالغين، ومنهج فريق يدعو الى تعليم تعاوني» واصبحت رياض الأطفال أكثر اكاديمية، وصارت المدارس الابتدائية تركزعلى «الاعمال الجيدة» .. التأكيد على مساعدة الأسرة والجيران في الاعمال الصغيرة. وتمحورت الثقافة الجنسية حول الدعوة الى كبح الشهوات وليس فقط تقديم المعلومات عن الأمور غير الاخلاقية. وفي سلسلة من أعمال الرقابة وقضايا التفتيش والمصادرة، غيرت المحكمة العليا الاميركية توجهاً استمر طيلة عقدين من الزمن حول حقوق الطلاب وقامت بتعزيز سلطة المدرسة في فرض الانضباط. ومع بداية تولي البومرز للتعليم العام، شهدت مجالس الاباء والامهات نهضة جديدة، وازدهرت باهدافها واعضائها الجدد. واستحوذ ما اطلق عليه شيستر فن اسم «الصدمة الزلزالية» على نظرة البالغين الى التعليم، مع زيادة كبيرة في تأييد اعطاء المزيد من الواجبات المنزلية، واطالة الدوام المدرسي، والتشدد في متطلبات التخرج، وزيادة مشاركة الأهل في الصفوف المدرسية، ووضع منهاج قياسي. وفي حين صار الاتجاه العام هو قطع الاموال عن البرامج الخاصة بالاطفال« الموهبين» والاطفال «المعاقين» فقد تحول الى التأكيد على تحسين التعليم للاطفال العاديين، والتأكيد على تلبية جيمع الاطفال لمستويات معينة. وجاء التحدي الرئيسي الجديد ضد المدارس العامة من المدارس المنزلية وليس من المؤسسات الاكاديمية الراقية، حيث قام الأهل القاعدون في منازلهم باستثمار الكثير من وقتهم في التعليم الابتدائي لاولادهم. ولم يكن الأهل المتطلعون للكمال من البومرز ليرضوا بأي حال من الاحوال أن

يصل أولادهم سن السابعة عشرة لتصنفهم بعض اللجان القومية على أنهم «متوسطي المستوى» ، كما كان يصنف الثرتينرز (عن حق او غير حق) في اوائل الثمانينات.

اهتم الأهل من البومرز بدعوة وزير التعليم ريتشارد رايلي لوقف «الدفع المتسرع» و «ابطاء خطوة حياتهم لمساعدة اطفالهم». وبالمثل أخذ الأهل والمعلمون، وبجهد مشترك يبطئون ساعة تطور الطفولة .. وذلك بخلاف جيل الصامتين، الذي كانوا يسرعونها. وخلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٨ ازدادت نسبة الطلاب الذين واصلوا دراستهم الابتدائية بنسبة الثلث وفي العام ١٩٨٩ كان واحداً من كل خمسة اطفال تقريباً، ممن هم في سن الذهاب الى رياض الاطفال يوضعون بشكل مدروس في برامج ما قبل المدرسة . وقفزت مبيعات مواد « اختبار جيسل» (Gesell Test) ، المستخدمة لتقرير مدى استعداد الطفل للالتحاق برياض الاطفال بمقدار ٦٧ بالمئة خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٧. وفي تلك الاثناء، عكس ناشرو أدب الأطفال التوجه الذي كانت تؤكد عليه حقبة الثرتينرز بدفع القراء لقراءة المواضيع الاكثر تعقيداً. ويقرأ الاهل الآن كتباً خاصة بالاطفال مطبوعة على القماش او الورق المقوى لاطفال الالفية .. وهي كتب كانت تستورد من اوروبا للثرتينرز الصغار، هذا اذا كان بالامكان العثور عليها. كما انخفضت اوقات مشاهدة الاطفال للتلفزيون (فقد اشار تقرير نيلسن انه خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٢ انخفضت نسبة مشاهدة افلام الكرتون صباح يوم السبت بمقدار ١٣ بالمئة)، في حين ازدهرت مبيعات الدوريات المخصصة للاطفال (حيث ظهرت ٨١ دورية جديدة خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩١). وتحسن تنظيم أنشطة نهاية الأسبوع وأنشطة ما بعد أوقات المدرسة اضافة الى الرياضة والنوادي الطبيعية، والاشراف عليها بشكل أفضل من أي وقت مضى.

وتميزت بداية السبعينات بما دعته مجلة تايم « أطفلة الافلام الاميركية» حيث كانت الافلام الممنوعة لاقل من ١٧ سنة هي الأكثر اثارة للاعجاب خلال حقبة طفولة الثرتينرز، أما الآن فان المخرجين ينبذون هذه الافلام لصالح الافلام التي يسمح بمشاهدتها بإشراف الأهل . كما اشارت مجلة تايم « هذا الصيف اختفت تقريباً افلام القتل المثيرة مع ما فيها من عنف صارخ، وجنس فاضح، ومفردات بذيئة ... والمصنفة محظورة لأقل من ١٧ سنة» . وواصلت التايم مقالها بالقول :

حل محلها افلام الاطفال التي يتلقى فيها الصغار والكبار دروساً عن الحياة . . هل كان هناك من طفل سيء في العالم .. مناكف وعنيد وخبير في الاستبداد بروح والديه ؟ نادراً ما تجد مثل هذا الطفل في افلام هوليود، خاصة هذا الصيف، خاصة مع أنواع الممثلين الاطفال العفويين والجذابين.

قبل فترة غير بعيدة ، في السبعينات ، كان كل طفل ممثل (من الثرتينرز) يصور على أنه طفل مزعج مثل «ويلي ونكا» او متشرد كما في فيلم «قمر من ورق» ، او شيطان كما في فيلم «طارد الارواح» او وصل سن البلوغ مبكراً في «باغي مالون» او في أفضل الأحوال كمصدر ازعاج للأهل المنشغلين عنه كما في «كرامر ضد كرامر» .

قد لا يكون هناك من صورة تمثل التباطؤ الجديد في الثقافة الالفية النظيفة افضل من تلك الممثلة في الديناصور القرمزي الضخم المعروف باسم بارني . وليس في وسع الأهل أن يتصوروا برنامجاً أكثر اختلافاً عن فيديو طفل الثرتينرز «شارع السمسم» العتيق . الذي مثّل انتقالاً من حياة المدن الى المراعي ، من نيويورك الى تكساس ، ومن الحركة النشطة الى العاطفة المفرطة، من الغلظة الى العذوبة، ومن الفردية الى المشاركة. ولم تعد الوحوش تخرج من علب النفايات. ولم يعد هناك نص فرعي للبالغين، حيث اعرب الكثيرون منهم (خاصة من ليسوا اباء) عن غضبهم من استعراض الاذاعة العامة الوطنية الذي اسمته «شيء صحي لكنه غير مريح» ، والذي قالت عنه صحيفة الواشنطن بوست انه «حلو جداً لدرجة أنه قد يصيب البالغين بصدمة سكري» . وربما كان بارني هو الاضخم والأقل براعة من موجة جديدة من عمليات تسويق وبرمجة الاولاد الصغار والتي تؤكد على التقليدي (لاحظ العودة الى لعبة «الجاك» والحجلة، و «الكلة» الزجاجية، وغيرها من الالعاب التي نتوق اليها)، والنظيف (مثل اغاني الاطفال التي غناها «شيء ألي»، و «أم. سي. لايت»، و «كرسي كروس»)

لم يسعد التوجه الجديد للطفولة الاميركية الجميع . فاذا كانت توجهات تنشئة الاطفال في حقبة التسعينات قد أسعدت البومرز، فقد كانت في الواقع ، تنكراً للطريقة التي أنشأت بها الاجيال الأخرى أولادها . أضف الى ذلك، انه كان لنموذج البومرز في الابوة الكثيرين من النقاد من ابناء جيلهم ذاته. وتساءل البعض إن كانت ذرية مثل تلك العائلات قادرة على

تطوير تفتح عقلي نعتبره الآن من المسلمات في الاطفال، وعلقت الكاتبة الصحيفة أنا كويندلين بقولها «ما يتعلمه هؤلاء الأطفال هو أن الحياة سوداء أو بيضاء»، دون الاستماع «الى النموذج الطويل من الاجابات على أسئلة الحياة»، ودون كسب « قدراً من التقمص العاطفي والفهم يلقي بظله على الالوان الاولية الاخرى المدانة». ورغم اعتراف كويندلين بأن ابناء الصف الثالث والرابع اليوم «يبدون مواطنين اكثر تطوراً مما كنا عليه» في ذلك السن، فانها تراهم يستوعبون التعليمات عما لا يجب فعله حول الجرائم، والمخدرات، والتلوث، والتعليم بحيوية واجماع مزعج. وسخر جون ليو في مجلة التايم من التوجه الجديد تجاه الرياضيين عن « انتهاء التنافس، وبدء التعاون » واصفاً اياه بأنه « منهج عصرجديد في الرياضة، خال من المتعة والمهارة». وبعد رؤية زيادة التأكيد على دور الأب (في افلام مثل «الاسد الملك» وبعض الحركات مثل حركة المبادرة القومية للاباء)، وعلى دور المدرسين، وعلى الصفوف الابتدائية المخصصة للذكور، انتاب الفزع حملة لواء الحركة النسائية على مكتسباتهن التي حصلن عليها بصعوبة. لكن النقاد بقوا أقلية. فالأغلب أن البالغين يحبون هؤلاء الاطفال الجدد.

بدأت الحقائق تدعم هذا الحب. ففي استطلاع دولي جرى مؤخراً، جاء طلاب المدارس الابتدائية الامريكيين في المرتبة الثانية على العالم (وجاءت الطالبات في المرتبة الاولى) في مهارات القراءة، وهو شيء لم نسمع عن مثله قط خلال حقبة طفولة الثرتينرز. ومع ولادة الجيل الاول لاصحاب ثقافة الحاسوب الشخصي فقد كان من الطبيعي تفاعلهم مع تكنولوجيا تعدد وسائل الاعلام. وخلافاً للثرتينرز، فان الالفيين يكتشفون عالم الحاسوب بمساعدة البالغين. وقبل أن يصبحوا قراصنة ومتلصصين على ملفات حواسيب الآخرين، يتعلمون خصوصية وأمن ، واداب الحاسوب (ويعود الفضل جزئياً لبرامجيات اخلاق الحاسوب والفيديو التي اعدتها مكتبة لورنس ليفمور الوطنية) . وصورة الطفل ذي التكنولوجيا العالية اليوم هي صورة طفل أقل انشغالاً بالزنازين والتنينات من انشغاله بصديق مراسلة يسأل أسئلة مدنية عن معجزة او خدمة حاسوبية.

وليس ثمة صورة اوضح للفضائل المدنية من صورة النهضة المذهلة في التوفير الخاص بالطفل. فوفقاً لمسوحات قومية بقيت معدلات الادخار – للفرد الواحد من الاطفال

من سن٤ الى ١٢ سنة بحدود ١٥ بالمئة طيلة العام ١٩٨٤، ثم قفزت الى ٣٠ بالمئة في اواخر عقد الثمانينات وتجاوزت الآن الاربعين بالمئة. وتؤكد الدراسات تصاعد التوجه العام للادخار، وتظهر أن اطفال الألفية أقل اهتماماً بالعلامات التجارية وأكثر اهتماماً بالقيم من مراهقي الثرتينرز. ويقومون باعمال مدنية جيدة بشكل لم يكن معروفاً في حقبة البومرز. وتقول سوزان لوجان مؤلفة كتاب «الاطفال يستطيعون المساعدة» أن الاطفال «يمشون وعمرهم سنة واحدة، ويتكلمون وعمرهم سنتان، ويتطوعون وعمرهم ٣ سنوات» . وبينما يطالب بعض الاطفال « المهتمين بالبيئة» من أبائهم التوقف عن تلويث البيئة او التدخين، يقوم أخرون بالتسلل خلسة حول جداول الانهار واكوام النفايات لكشف ملوثي البيئة.وتجوب «دوريات الطاقة» من طلاب المدارس الابتدائية بمعاطفهم البرتقالية الزاهية، ولوحات حمل الاوراق ذات المظهر الرسمي، بحثاً عن نوافذ مكسورة، أو صنابير ماء تسيل، او أبواب مفتوحة او مصابيح كهربائية محترقة. وبدأ مكتب التحقيقات الفدرالية برنامجاً اسماه «عملاء الوكالة الصغار» يعمل الاولاد من خلاله مع مشرف أكبر سناً للدراسة، وكشف الجرائم والحصول على نجوم ذهبية. في واشنطن العاصمة، يرأس صبي في الثانية عشرة من العمر وحدة الاستخبارات الاجنبية المضادة، في حين تشرف فتاة في الحادية عشرة من العمر على مجموعة مكافحة الارهاب. ويقول مسؤول في الرابطة المدنية المحلية « اكاد اسقط عن مقعدي كلما سمعت صبياً يقول « بارك الله في اميركا » و «بارك الله في وكالة التحقيقات الفدرالية». وقد مكنت جماعة « اولاد يصوتون لاميركا » التي انتشرت في بضع عشرة ولاية الاولاد من مناقشة القضايا، والتسجيل والقيام بحملات انتخابية، وابتكار الشعارات والهتافات، والتصويت في انتخابات-مقلدة. وبيّنت احدى الدراسات أن معدل مشاركة الناخبين عام ١٩٩٠ ارتفع بنسبة ٥ بالمئة في الدوائر الانتخابية التي لديها برامج تصويت الاولاد. ويقول مدير برنامج فونيكس « لقد خلق هذا البرنامج وحشاً سياسياً بين صبيان اريزونا، وليس في وسعنا وقفهم» .

بدأ البالغون ينظرون الى اطفال الالفية من امثال اليتيمة الصغيرة انيس في حقبة التسعينات كجيل من امثال اليسان بورترز في «كيرلي سو» : مبتهج، ومتفائل، ومتعاون، ومحبوب. ومثل آنّا باجوين المجنحة كملاك في فيلم «البيانو» فان اطفال الالفية هم المسببين، والمؤثرين، والفارضين حتى ليقظة القيم الابوية. ولا يكلفي لجيل الاطفال هذا أن

يكون جيداً، فقد تكون مهمته في الحياة جعل الاجيال الأخرى أفضل. وبالمناسبة، حين استخدمت شركة بيبسي طفلاً لتقديم شعارها المعلن الجديد «يجب أن أحصل عليها» عام ١٩٩٣، نجحت الحملة نجاحاً كبيراً. ولا يتوقع من الاولاد التصرف على ذلك النحو هذه الايام.

الالفيــة الجديدة

يبدي الاطفال هذه الايام كل العلامات التي تشير الى انهم جيل من « التوجهات»، كما كان اباؤهم البومرز ذات يوم. والفارق الكبير هو : ان سنوات بلوغ البومرز سن الرشد تميزت بالتوجهات السيئة في جميع المجالات التي يمكن تصورها بالنسبة لحياة الشباب (قابلية التعليم، والجريمة، والمواد المؤذية، والانتحار، وحمل المراهقات، والعادات المدنية). والاغلب ان تكون توجهات الالفية في اتجاه تحسن التعليم والرعاية الصحية ، وتقوية روابط الأسرة، والمزيد من حب البالغين وحمايتهم للاطفال، وتزايد الاحساس بأن الشباب بحاجة الى رسالة وطنية . أخر مرة كان فيها للجيل الشاب نزعات إيجابية متناقسة، هي يوم بلغ مواطنونا المسنون سن الرشد في عشرينات وثلاثينات واربعينات القرن العشرين. تذكروا كيف انهم حين بلغوا أواخر سن المراهقة، نعمت اميركا بما يذكره الجميع حتى الآن بأنه «العصر الذهبي للمدرسة الثانوية»، وهي فترة تمتع فيا الناس من جميع الأعمار بمباهج الموسيقى المفيدة وبدع الشباب.

قد لا يكون مستقبل هذا الجيل مشرقاً جداً، بالطبع، فما زالت الجوانب السلبية المقلقة موجودة. اسأل فقط الثرتينرز الذين يُدفعون نحو الاخفاق الاقتصادي، ويستشعرون اختفاء الحلم الاميركي، وهم يقتربون من عيد ميلادهم الثلاثين. لقد حكم علىّ الثرتينرز كمجموعة، أن يكونوا الجيل الامريكي الوحيد (باستثناء اقرانهم من جنود الكونفدرالية) صاحب أدنى مستوى للمعيشة من جميع الاجيال التي سبقته. واذا ما استمرت انماط السياسة التي اتبعت خلال ربع القرن الماضي، واستمرت المؤسسات العامة في محاباة كبار السن على حساب الشباب، فإن جيل الألفية سيكون في خطر أيضاً. قد تتمكن اميركا من العيش من دون حلمها لمدة جيل واحد ؛ لكن اذا ضرب التدهور الاقتصاد جيلي الثرتينرز والالفية كلاهما، فإن العواقب قد تكون خطيرة

إن عقدين من العداء تجاه الاطفال لا يمكن قلبهما بين ليلة وضحاها . فما زالت استطلاعات الرأي تبين أن البالغين ما زالوا يركزون في السلوك على أنفسهم أكثر من تركيزهم على الاطفال، رغم أن ذلك أقل من العقود السابقة. وما زالت معدلات الطلاق والاجهاض عالية، رغم علامات حدوث تراجع مهم فيها. وما زالت اعلانات الجنس، والعنف، والكحول، والسجائر في وسائل الاعلام متاحة للاطفال الصغار، رغم انخفاض الافلام التي يحظر مشاهدتها على من هم أقل من ١٧ سنة ، والتشدد في الافلام التي يسمح بمشاهدتها باشراف الاهل، ما زالت المدارس الابتدائية الامريكية تعاني من نقص التمويل والمواهب مقارنة مع مدارس الدول المتقدمة الأخرى. لكن الثورات ضد ضريبة التعليم أخذة في الهدوء، واحترام الناس لمهنة التدريس أخذ في الارتفاع. فقر الاطفال ما زال مرتفعاً وعصياً على الحل (ثمانية اضعاف المعدل لدى المسنين عند عدّ المنافع من ذات النوع)، ما حمل تي . بيري برازيلتون على القول أن اطفال اليوم هم من بين اكثر الناس «بؤساً .... ويأساً في العالم»، لكن معدل فقر الاطفال وصل ذروته في العام ١٩٨٣ وهو ينخفض الآن بالتدريج. وما زال العجز الكبير في الموازنة الفدرالية مستمراً، مع تزايد الأدلة على دور البالغين بالنسبة للاعباء التي سيلقى بها ذات يوم على كاهل اطفال اليوم. بالاجمال، تزداد قوة حجج الذي يشددون على ضرورة زيادة القيم، والبنى والحماية ، لعالم الاطفال، بين عام وآخر، بينما تتراجع حجج الذين يختلفون معهم. وبفضل الجهود الموازية التي بذلها ملايين الناس، تمكنت اميركا من إحداث تغيير أساسي في المواقف تجاه الاطفال، ورافق ذلك ، تغيراً في الموقف القومي تجاه المستقبل.

يكمن أفضل سبب للتفاؤل في طبيعة نبؤاتنا التي تحقق ذاتها حول فتية هذه الايام. فقد وصفت هيلاري رودهام كلينتون طلاب المدارس الابتدائية الاميركية بأنهم« الاذكى في العالم» ، وهو وصف لم يسمع جيل الثرتينزز أي قائد سياسي يقوله عنهم، مهما كان سنهم. وجاء في عنوان لاعلان نشر في عدد «الاتلانتك» لعام ١٩٩٠، «عمره ثماني سنوات فقط، ويعطيني دروساً في العلوم» . قبل عشر او عشرين سنة لم يكن في الامكان ظهور مثل هذا الاعلان، أو لو ظهر لما صدقه أحد. في هذا العقد، ومع وجود أطفال الألفية، فإن الناس يصدقونه. وتعمل الأمهات والأباء من البومرز على تنشئة أطفال أذكياء، وأقوياء،

لديهم احساس بالواجب ، أطفال يمتلكون عقولاً مفكرة، ويتبعون مواقف ايجابية، ويتمتعون بفضلية نكران الذات وروح الفريق. ويأمل البومرز، أن يبني الالفيون في يوم من الايام وفق المبادىء العظمية التي كان اقصى ما استطاع أبائهم فعله حيالها هو الحلم بها، والعمل في قضايا حيوية لم يكن في وسع ابائهم سوى التفكير بها. هؤلاء الاطفال لم ينشأوا لاكتشاف العالم الداخلي (البومرز تصوروا أن في وسعهم تولي هذا المجال بشكل جيد)، بل لينجزوا ويتفوقوا في العالم الخارجي.

في كل يوم، نرى الاحلام والعجب يترددان في أحاديث الكبار عن هؤلاء المواطنين الصغار الذين بدأوا للتو في تعلم القراءة، والتطوع، او مشاركة الكبار في الحوار . وقد تنبأ توماس بين وهو مسؤول في وكالة الفضاء الامريكية أن «اول رواد المريخ قد ولد بالفعل وهو يدرج بخطواته الاولى في مكان ما هنا على الارض». وتنبأ أخرون أن هؤلاء الصغار الذين لم يلتحقوا بالمدرسة بعد، قد يكبروا ليصبحوا علماء عظام يمكنهم أن يحلوا لغز مرض السرطان، ومهندسين عظام يمكنهم حماية البيئة، ومنتجين عظام يمكنهم وضع حدّ للجوع في العالم. مؤخراً سألت صحيفة « اريزونا ريببلك» طلاب المدارس الابتدائية كيف يتوقعون تحسين العالم. وكان موقفهم مبهجاً ومتماثلاً. حيث قال صبي في الحادية عشرة من عمره ، «علينا ان نبدأ الآن، يمكننا التقاط النفايات عن الارض، وزرع شجرة كل يوم، وتشكيل المجموعات». كيف يعرفون أن في وسعهم أن يكونوا مختلفين ؟ قال تريسي الصغير ، «أنا أعرف ذلك، وأشعر به، آنا أثق بنفسي لأن أهلي واساتذتي يثقون بي».

* * *

اعتمد هذا الفصل على مواد نشرت في كتاب « أجيال : تاريخ المستقبل الاميركي (اصدارات وليم مورو، ١٩٩١) للمؤلفين وليم شتراوس ونيل هاو .

التوجهات العالمية تعيد تشكيل المجتمع المدني

وليم فان دوسن ويشهارد

يبدو أن السلطة قد شبّت على يقينها وفرضت الاعتراف بحريتها . . فحسب معدل التقدم الذي حدث منذ العام ١٨٠٠، قد يعرف كل اميركي يعيش في العام ٢٠٠٠ كيفية السيطرة على سلطة غير محدودة. وأن يفكر في أمور معقدة لم يكن في وسع العقول الماضية مجرد تصورها.

هنري ادامز ، ١٩٠٥

مقـــدمة

المجتمع المدني عضو حيّ. هو التعبير الاجتماعي عن عوامل كامنة تاريخية وثقافية، وسيكولوجية، وروحية . وهو طيف الحياة غير المرئي الذي يجمع ارواح الناس في مواقف مشتركة تشكل المضمون الاساسي لحكم الذات والسعي السلمي لتحقيق أهداف مشتركة.

وحين يتغير نظام وتوازن العوامل الكامنة، يتأثر تبعاً لذلك شكل واستقرار المجتمع المدني . وتعجز المفاهيم والممارسات التقليدية عن القيام بالوظائف المنوطة بها. وتظهر للعيان الفوضي الاخلاقية والتفكك الاجتماعي. ويفقد المجتمع المدني قدرته على التمدن.

ولا يمكن استعادة تلك القدرة الا عن طريق اعادة تنظيم وتوازن العوامل الكامنة. وهذا هو الشرط المسبق لاعادة بناء أي مجتمع مدني.

سنبحث في هذا المقال البيئة التاريخية المتغيرة التي احاطت بالمجتمع المدني . وفي حين أن التركيز سينصب على اميركا، فسوف نشير الى عملية عالمية، لأن العوامل الفاعلة لا تقتصر على الولايات المتحدة؛ فهي عوامل عالمية تؤثر في المانيا، وفرنسا، والسويد، وبريطانيا، والى حدّ ما، في بعض الدول الآسيوية مثل اليابان. وليست التغيرات الحاصلة في المجتمع المدني سوى جانب واحد من تحولات أكبر تعيد تعريف بيئة الوجود الانساني ومعناه.

منعطف تاريخي

يعاد تشكيل المجتمع المدني في اميركا باندفاعة الاحداث. وقد لا تتميز الأهمية التاريخية للقرن العشرين لاحقاً بظهور حقبتي التكنولوجيا الحيوية والكمّية (quantum) وحسب، بل أيضاً بانتهاء «العصر الحديث» وولادة مرحلة جديدة من التطور البشري.

بدأ «العصر الحديث» حوالي العام ١٥٠٠م وتميز بالتوسع الاوروبي وخلق الامبرطوريات الاستعمارية؛ وقيام الدولة الأمة؛ وبوجهة نظر نيوتن في الكون والحقائق الفيزيائية؛ وبالصحافة المطبوعة وما تبع ذلك من انتشار المعرفة؛ وبالتقدم الذي تحدد بالتوسع في مجالات العلم والمواد؛ وبانتصار المنطق على الايمان بوصفه السلطة المسيطرة في الحياة؛ وبالفهم الأوسع للحرية. تلك هي النبضات التي شكلت « العصر الحديث» ، وقد أدت جيمعها دورها.

ثمة نبضات جديدة أخذت تشكل القرن الحادي والعشرين . فامريكا لا تجتاز ببساطة، رقعة وعرة ستنقلب الحياة بعدها الى شيء نحب أن نعتقد أنه طبيعي. فالشيء الطبيعي القديم قد مضى . ونحن نعيش عملية انتقالية تحملنا من نظام حياة الى نظام أخر، الى شيء ليس أقل من حالة من التغير المستمر .

في مقالة مع مجلة «فورشن» قال رئيس مجلس ادارة شركة جنرال اليكتريك ومديرها التنفيد جاك ويلش : «يسأل الناس دائماً، هل انتهى التغيير». عليهم ان يفهموا انه لا ينتهي أبداً. على القادة أن يخلقوا جواً للناس يمكنهم من فهم أن التغيير هوعملية مستمرة، وليس مجرد حدث» .

كان ويلش يتحدث عن جنرال اليكتريك، لكن ما قاله ينطبق على كل وجه من أوجه الحياة الاميركية. فليس ثمة ناحية من نواحي الشؤون الانسانية بمنأى عن التغير في السنوات المقبلة، وما في ذلك من اختفاء، او اعادة تصميم، او اعادة تشكيل .

وأي تبدل في هذه الناحية قد يوجد ما وصفه جاك بارزون ذات مرة «بأزمنة التفسخ». ولاحظ بارزون أنه كان لازمنة التفسخ صفات معينة. وقد عادت هذه الصفات مجدداً الى الظهور :

١ – الميل الى تشويه التميز في الهدف، والوظيفة، والشكل

٢ – الرغبة في التبسيط والعودة الى البدايات الساذجة للاشياء

٣ – انهيار الآمال العامة والهدف المشترك

٤ – تفتت السلطة، مع كل ما يستتبع ذلك من ناحية حكم الذات والنظام الاجتماعي

٥ – كره الماضي والتنكر له في بعض القطاعات

٦ – تكاثر الافكار التجريبية والامزجة الثقافية

٧ – شعور بالضياع، والتراجع

٨ – انهيار المؤسسات مع تلاشي القوى اللاحمة

٩ – تزايد انعدام اليقين في الحياة بشكل عام

يبدو ان هذا يصف جزءاً من مزاج اميركا الآن. فالشعور بالضياع هو ما يغذي العقلية « الانهزامية» لدى بعض القطاعات، والشعور بأن الاحداث قد خرجت عن السيطرة لدى قطاعات أخرى.

إن الانتقال من حقبة تاريخية الى أخرى هو عملية تستغرق أجيالاً على الأقل، إن لم يكن قروناً. لكن التحول الذي تعيشه اميركا والعالم اليوم يحدث خلال عقود، وحتى سنوات قليلة.

ويستحوذ الصراع قصير المدى ومصاعب التكيف مع هذا التحول على انتباهنا ويغطي على رؤيتنا للمدى البعيد. الا أن لالفرد نورث وايتهد رأى في تلك الرؤية، حيث المح الى ان «أعظم تقدم في الحضارة، هو تلك العمليات التي لا تدمر المجتمعات التي تحدث فيها». أي أن «اعظم تقدم في الحضارة» هو ذلك الشيء الظاهر للعيان، والذي يجلب معه امكانات بالكاد يمكننا أن نتصورها الآن . ومن الضروري أن تحافظ اميركا على ذلك المنظور ونحن نتعامل مع الحاضر ونتطلع الى المستقبل.

الاطار المرجعي في هذه العملية، والذي فهمنا من خلاله المجتمع المدني، ومسيرتنا كأمة آخذ في التغير، ويظهر للوجود الآن اطار مرجعي جديد.

تغيّر الفرضيات العملية

نعيش هذه الايام زيادة في المعارف العلمية تتضاعف بشكل هائل. ففي كل سنة، تنشر اكثر من ١٠٠ الف صحيفة علمية النتائج التي توصلت اليها مختبرات البحث العلمي في مختلف انحاء العالم. وخلال العقود الاربعة الماضية عرف العلم عن العالم والكون أكثر مما عرفته البشرية في ٥ آلاف عام خلت . وبحلول العام ٢٠٠٠ من المتّوقع أن تنمو قاعدة المعارف العلمية بمقدار ٢٠٠ بالمئة . قبل ٥٠ عاماً كان في وسعنا التعرف على مجرتين. اما اليوم فإن في وسعنا التعرف على بليوني مجرة. ويبدو أننا تمكننا من ايجاد اتصال مع الاشعاع الذي تخلف عما يسميه العلماء «الانفجار العظيم» والذي يحتمل أنه قد وقع قبل ١٥ بليون سنة. وبالتالي، يبدو أننا قد تمكنا من اقامة اتصال مباشر مع بداية الزمن والفضاء.

تقود الفرضيات الكامنة خلف ٥٠٠ سنة من العلوم الغربية الى فرضيات جديدة. فقد بنيت الاعمال العلمية الغربية على الاعتقاد بوجود كون موضوعي يمكن اكتشافه بمناهج التقصي العلمي (فرضية الموضوعيين)؛ وأن ما هو حقيقي علمياً يجب ان ترتكز معطياته على ما يمكن رؤيته وقياسه مادياً (فرضية اليقينيين) ؛ وأن الوصف العلمي يشتمل على تفسير الظواهر المعقدة بالرجوع الى احداثها الاولية (فرضية التبسيطيين).

الفرضيات الجديدة لعلم المستقبل ستبتعد بشكل مؤكد عن الكثير من فرضيات الماضي هذه . على سبيل المثال تشير الميكانيكا الكمية الى أنه ليس هناك من شيء اسمه «الاختبار الموضوعي» ؛ وأن المراقب يؤثر في النتيجة. وإن الوعي ليس المنتج النهائي للتطور المادي؛ بل أن الوعي جاء أولاً. وأن الوعي قد يكون عرضياً.

وهكذا، نرى حدوث تغير في فهمنا للطبيعة، نقلنا من العلاقات الكمية التي تفسر بالمعاملات الحسابية، الى طبيعة قد يكون جوهرها، في بعض حقول الواقع، أبعد من أن يكون مادياً، نوع من التعبير عن واقع يتدفق من خلال الروابط الكامنة التي تجمع بين الحياة والاحداث كلها.

خلال فترة حياتنا، افرز العلم التكنولوجيات التي خدرت العقل وخلقت بيئة جديدة

للعمل البشري. التكنولوجيا لا تزيد اشكال النشاط الحالية وحسب، فهي تغير تصورنا للواقع. والمثال البسيط على ذلك هو التغير في طريقة إشارتنا الى الوقت. فطيلة آلاف السنين مُثل الوقت بدائرة، في البداية بالساعة الشمسية، ثم بالساعة العادية، وكلتاهما تشيران الى شمولية كاملة. فالدائرة تمثل دورة الزمن، وتمثل الدائرة أيضاً، من الناحية الرمزية، النفس (psyche) علاوة على التمام (wholeness) والدائرة، وفق هذا المعنى، هي رمز أساسي نفسي او روحي.

أما الآن فإن لدينا الساعة الرقمية التي تفصل اللحظة عن أي علاقة لها بشمولية أكبر. الساعة الرقمية ببساطة هي وقت يمر منفصلاً عن اي محيط اكبر . ويؤثر هذا التغير على الاطفال بشكل خاص، وطريقة تعاملهم مع الوقت. انهم يستشعرون اللحظة لكنهم لا يستشعرون أي نطاق أوسع توجد فيه تلك اللحظة.

كما غيرت التكنولوجيا المعاني الكامنة لمفاهيمنا الاساسية. فقد اعادت تعريف العلاقات والمؤسسات.وغيرت الصيغ الاجتماعية والتنظمية الراسخة منذ زمن في طريقة تسيير أمور حياتنا.

لذلك فان البنية المؤسساتية القائمة خلال احدى مراحل التطور التكنولوجي قد لا تكفي حين تسيطر تكنولوجيات أخرى جديدة. الشركات الكبرى تدرك ذلك، وتهرع لتجديد كافة النواحي في بنيتها ذاتها وفي عملياتها. الا أن المؤسسات السياسية والتعليمية، والاجتماعية ، لا تواجه الدرجة نفسها من المحاسبة على اعمالها التي تواجهها الشركات الكبرى، لذلك كانت ابطأ في التكيف مع الوقائع الجديدة.

لذا فان تجديد المجتمع المدني الاميركي يجب أن يضمن تقييماً للطريقة التي تغير بها التكنولوجيات الجديدة المحيط الاجتماعي والانساني ضمن وظائف المجتمع المدني.

معنى المعلومات

أوجد تزايد المعارف العلمية سيلاً من المعلومات يغرق العقل الاميركي يومياً. فكرفي هذا مثلاً: اذا أُتيح لك أن تقرأ طبعة الاحد كاملة من صحيفة النيويورك تايمز فانك

ستحصل في ذلك اليوم وحده، على معلومات أكثر مما يمكن لاميركي عادي، عاش في عصر توماس جيفرسون ، ان يستوعبه طيلة حياته. (في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧ اصدرت صحيفة النيويورك تايمز طبعة عدد صفحاتها ١٦١٢ صفحة واشتملت على اكثر من ١٢ مليون كلمة).

ويتضاعف عدد الكتب في مكتباتنا الكبرى مرة كل ١٤ سنة. وتحمل رفوف مكتبة محلية في ريستون، فرجينيا، ١٠٠ الف مجلد، و ٥ آلاف صحيفة ومجلة او دورية. وصدر في اميركا اكثر من ١٢ الف مجلة عام ١٩٩٠، في حين صدر، وخلال الفترة نفسها، ٣٥٠ الف كتاب جديد في مختلف انحاء العالم.

النتائج الايجابية لكل هذه الاصدارات واضحة. فقد أثرت حياة الناس بطرق لا تحصى.

لكن، ما زال علينا ايجاد طريقة تعوضنا عن العواقب الأخرى الأقل وضوحاً. مثلاً، يقول علماء النفس أن « زيادة الحمل المعلوماتي» هو أحد الاسباب المهمة للمرض العقلي. لقد وصلنا نقطة ما يسمى « المعلومات السلبية» أي زيادة المعلومات لدرجة انها في بعض الحالات تسبب تدني نوعية القرارات المتخذة.

إن الحجم المجرد للمعلومات التي نواجهها يومياً يجبرنا عملياً على خفض نطاق تركيزنا على الاحداث. وليس في وسع أي عقل بشري أن يستوعب المجموع الكلي للكم الهائل من البيانات التي تتولد. لذلك فاننا نفقد الشعور بمحيطنا ورؤيتنا للامور، ومعه الاحساس الواضح بمعنى المعلومات التي نكدسها. نحن نعيش في عالمين، عالم المعطيات وعالم المعاني. فالمعاني تتطلب تفكيراً ووقتاً - الاستغراق في التفكير، بينما تواصل المعلومات الجديدة ملاحقتنا، ولا يكون لهذه المعلومات وقت. وتتمزق بالتالي الروابط بين المعلومات والهدف الانساني من ورائها.

في مثل هذه البيئة، يفقد مفهوم المجتمع المدني شكلة وتركيزه. لأن المجتمع المدني هو، جزئياً ثمرة للعلاقات الانسانية، فإن الكتلة الضخمة من المعلومات التي تجتاحنا كل يوم

تعني أننا نميل الى تطوير « اتصالاتنا » بدلاً من علاقاتنا الانسانية، ذات الطبيعة والنوعية الاعمق، والتي تحتاج الى وقت لكي تنمو.

البحث عن مواضيع فكرية جديدة

المواضيع الفكرية الرئيسيـة التي دفعت التطـور الغربي طيلة قرنين مـن الزمـان جفت الآن.

قلة من الناس تؤمن أن العقلانية (reason) هي المرجع الأخير في التحكم بحياتنا. كما سقط الايمان بامكانية تحقيق كمال الانسان - حجر الزاوية في فكر عصر التنوير - ضحية المذابح الجماعية التي حدثت في حربين عالميتين. ولم يعد علم الاجتماع، علم المجتمع لأوغست كنت، نظاماً ذا قوانين قادرة على التحكم في شؤون الانسان. وتلاشي الايمان بالطوباويين، بتكلفة يذكرنا بها زبريغنيو بريجنسكي هي ٧٧ مليون ضحية فقدوا في القرن العشرين في محاولة بناء المجتمعات « الطوباوية الفاضلة» الشيوعية والفاشية.

ويواصل العلم مسيرته بكل عنفوان، لكن لا نكاد نرى شخصاً يؤمن بقدرة العلم على ايصالنا الى الارض الموعودة. وبينما تستمر الرأسمالية كنظام اقتصادي، مع تحولات بارزة في اجزاء مختلفة من العالم، فإن قلة من الناس يعتقدون أن الرأسمالية قادرة على اعطاء معنى أكبر للحياة .

«الحداثة» تفككت . و «ما بعد الحداثة» اختفت وتحولت الى نمـاذج ومواقف فوضوية لا اسم لها . و «الشيـوعية» دفنت و «الماركسية» انهارت. و «الاشتراكية» فقدت مصداقيتها. و «الراديكالية» تحولت الى غضب متشجنج من دون اي برنامج. و «الليبرالية» وبعد أن حققت مكاسب تاريخية تلهث الآن منهكة. وفي حين أن لدى «المبدأ المحافظ (Conservatism) جدول اعمال سياسي، فما زال عليه ايجاد طريقة ينظر فيها الى ذلك الجدول على أنه رؤية لمستقبل غامض للغاية بدل أن يكون بقايا حنين للماضي.

«القومية» وفق مفهوم القرن التاسع عشر الذي يعني تشكيل الحدود الخارجية للوعي السياسي للشعب ، قد ذوت الآن. وما يطفو على السطح مكانها، كما في البوسنة

وجورجيا، وطاجكستان ليس القومية التاريخية، بل عرقية قديمة تبحث عن تعبير جديد.

حتى الثقة في « التقدم» والذي كان عملياً دين الغرب طيلة عقدين من الزمن، بهتت بشكل كبير. الحقيقة أن معظم جداول الاعمال الاجتماعية التي شكلت الثقة في التقدم، تحولت الآن وسنت كقوانين. لقد حقق التقدم اهدافه الاولى، ويحتاج اليوم لاعادة تعريف. المهمة الكبرى الآن هي انقاذ التقدم من التفسيرات (الوسائل) التكنولوجية البحتة، واعادة تعريفه من ناحية الحاجات الانسانية (الغايات). حاجات الانسان اليوم هي في القسط الاعظم منها ، حاجات نفسية وروحية، وليس مادية او تكنولوجية، وهذا هو السبب في أن تفسيرنا التاريخي للتقدم لا علاقة له كثيراً بوضعنا الحالي. لذلك لا غرابة أن لا يتكلم حزب الولايات المتحدة السياسي الرئيسي عن التقدم باي قناعة او رؤية. ولا يتحدث السياسيون إلا عن «التغيير» و «حل المشاكل» لكن فكرة حل المشاكل بالذات توحي بأننا نواجه بظواهر معزولة تفسح المجال للحلول الفردية ، الحقيقة، اننا ندفع في كل مجال من مجالات الحياة بعملية مستمرة من التغيير تتطلب تجديداً متواصلاً.

لقد حملت المواضيع الفكرية العظيمة الحضارة الغربية طيلة قرنين من أكثر قرون التاريخ تقدمية، رغم افتقادها للاستقرار. لكن نهاية «العصر الحديث» وبدء حقبة العالمية تتطلب مواضيع أوسع تحيط بهذه الفترة الجديدة من التطور الانساني . فمن الواضح اننا اذا حاولنا الرد على ظروف جديدة كلية وفق أنماط التفكير القديمة، مهما كان مدى صلاحية تلك الانماط في الماضي، فلن نتمكن حتى من مجرد فهم التحديات الجديدة ، ناهيك عن تقديم ردود خلاقة.

نحو تركيبات جديدة

اختفت المواضيع الرئيسية للقرنين الماضيين، جزئياً، لاننا وصلنا الى نهاية المنظور الديكارتي . ونحن ندخل حقبة التقسيمات المتباينة للحياة الى تركيبات أكبر.

لقد فعل المنهج الديكارتي أكثر من تقسيم البحث العلمي الى اجزاءه المتيمزة. كما فصّل الصورة الشاملة للوجود الى شرائح، يمكن التنبؤ بها والسيطرة عليها ، كما كان

يُعقتد، بالالتزام بقوانين ثابتة لا تتغير. وعوملت أوجه الواقع التي لا يمكن النزول بها الى مستوى اليقين الحسابي، او النظر اليها كنتيجة لعملية عمياء لقوى مادية، على انها تعبيرات موضوعية للعقل البشري. وبقدر ما كان ينظر الى الانسان نفسه على أنه منتج جانبي لنظام آلي هائل، أُنكر عليه الارتباط بأي شيء أهمية روحية محتملة. وفي النهاية امتدت الحتمية العلمية ، التي كانت تقتصر على العالم المادي، الى مجالات أخرى. وهكذا ولدت علوم المجتمع، والاقتصاد، وعلم النفس.

لقد وصلنا الآن الى نهاية هذه الفكرة التبسيطية بوصفها الرؤية الصحيحة للحياة. ونرى فجأة أن جميع الأشياء متشابكة، وهي وجهة نظر سادت في الغرب منذ أيام هرقليطس (Heraclitus) في يونان القرن السادس قبل الميلاد وحتى أيام ديكارت. وصار واضحاً أن في وسعنا فهم ظاهرة واحدة اذا نظرنا اليها من خلال علاقتها بالمجموع التي هي جزء منه. وجهة النظر هذه مفهومة تماماً في عالم العلم، اما تطبيقها في المجالات الاجتماعية والسياسة فلم يصبح موضع اهتمام الا في هذه الايام. وصار في الامكان فهمه، مثلاً، بوعي العلاقة ما بين العادات الشخصية والسياسة الاجتماعية والمالية . وهذا الفهم أساس لأي تطور في أي مجتمع مدني جديد .

الافكار الغربية تصبح عالمية

يجري الآن استيعاب المعتقدات والمؤسسات التي تطورت في الغرب عبر القرون في باقي أنحاء العالم. وأبرز مثال عليها الاسواق الاقتصادية الحرة والحكومة التمثيلية. لكن ثمة أمثلة أخرى مثل معنى الملكية الفردية، وقدسية الفرد، والمساواة أمام القانون، والتعليم العام، والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان وقوانين عمل الاطفال، ومساواة المرأة، والعلم كدافع للتنمية، والمساومة الجماعية، وهذا غيض من فيض.

وفي حين احتاجت الدول الغربية قروناً لاستيعاب تلك الافكار فقد فرضت قسراً في أسيا وافريقيا خلال زمن لا يزيد على بضعة عقود. وما زال علينا أن نرى إن كان تبني الافكار الغربية سيتمخض عن تأثيرات سلبية ام ايجابية، خاصة وانها لم تستمد جذورها من السيكولوجية الشرقية والافريقية الفريدة.

ومهما كانت النتيجة، فإن القدرة على خلق تغيير تكنولوجي، واقتصادي، واجتماعي، او حتى معرفة أن مثل هذا التغيير مرغوب فيه، صار اليوم شغل العالم الشاغل. كانت «الاستمرارية» في معظم الحضارات وطيلة حقب التاريخ، هي القاعدة، وليس التغيير. ولم تبدأ الشعوب الغربية في التفكير بطريقة للتأثير على تغيير مقصود ومسيطر عليه، الا في القرن السابع عشر. الآن نرى تغييراً شاملاً ومستمراً يجري، في الوقت نفسه، يمتد من الهند الى المكسيك، ومن مصر الي اندونيسيا. إنها احدى حقائق التاريخ الجديدة. وكذلك الحال بالنسبة لمتلازمة هذه الحقيقة، وهي أن ما يحدث في جانب من العالم يكون له تداعيات فورية في الجانب الآخر. لقد ضاعفت هذه التطورات من ديناميكية العالم بشكل هائل، ووصلت تداعياتها الى أعماق الحياة الاميركية. ومن الأمثلة الواضحة التحدي العالمي لبنيتنا الاقتصادية، والتي هي أساس مجتمعنا المدني.

عولمة البحوث والتكنولوجيا، والتمويل، والانتاج، والتوظيف، هي جزء من التأثير الذي احدثته الافكار الغربية. فجميع اقتصاديات العالم هي مجموعة فرعية عن نظام الانتاج العالمي. وقد تتكون المنتجات الالكترونية اليوم من أجزاء صنعت في دول عدة بحيث يصعب التعرف على بلد المنشأ. وتقوم شركات في جامايكا، والهند، وكوريا الجنوبية اليوم، بمعالجة البيانات الحاسوبية لشركات تمتد من كاليفورنيا الى نيويورك.

ونتيجة لهذه العولمة، تقلصت سيطرة كل دولة على مستقبلها الاقتصادي. كما أن أكثر من ٥٠ بالمئة من المتغيرات التي تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة اليوم خارجة عن سيطرة صناع السياسة في واشنطن. وقدرت الحكومة الصينية مؤخراً أن بكين لا تسيطر إلا على نصف العوامل المؤثرة في الاقتصاد الصيني، الذي هو أسرع اقتصادات العالم نمواً.

لقد أوجدة المعتقدات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي سيطرت عبر الزمن في الغرب طرازاً من المجتمع الإنساني أكثر اتساعاً.

تعريف إطار العمل السياسي والاقتصادي

رغم ظهور التجمعات الاقليمية، فإن الدولة القومية تتراجع اليوم لصالح المجتمع

الدولي بوصفة المحدد لإطار العمل السياسي والاقتصادي. في هذا المجتمع الدولي الجديد، تضاعفت اعداد المشاركين، وتنامت قدرتهم على التأثير تكنولوجياً على بعضهم البعض، كما اتسعت اهدافهم.

كجزء من اطار العمل الجديد هذا، نرى نـاية ٤٥٠ عاماً هي الفترة التي سيطرة فيها دول شعوب العرق الأبيض المحيطة بالمحيط الأطلسي على الشؤون الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية في العالم. ورأينا نهوض حوض المحيط الهادي كقوة اقتصادية عالمية. ولأول مرة في التاريخ المعاصر، صارت دولة اسيوية -اليابان- قوة اقتصادية أعظم من أية دولة اوروبية.

كما شهدنا هذا التغير، في نهاية كل واحدة من الدول الاوروبية كقوة عالمية. ولأول مرة منذ خمسة قرون لا تشكل اوروبا قوة عالمية. بل أن اوروبا انكفأت على وضعها الداخلي، محاولة خلق قدرات اقتصادية تمكنها من منافسة اميركا واليابان بشكل أفضل. ولانكفاء اوروبا على وضعها الداخلي هذا تأثير مباشر على فهم اميركا لمسؤوليتها ودورها.

وتسعى الدول، في الوقت نفسه، الى البحث عن شكل من اشكال السلطة التي تتجاوز حدودها الوطنية. ومن خلال الأمم المتحدة، تتدخل الدول اليوم مجتمعة في قضايا كانت تعتبر شأناً داخلياً للدول الأخرى. وقد حدث هذا التدخل خلال السنوآت القليلة الماضية في العراق، والصومال، والبوسنة.

ويعرض بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة القضية المركزية بقوله : «لا مجال للانكار أن المذهب القديم حول السيادة المطلقة والشاملة للدول لم يعد قائماً .. وأحد المطالب الفكرية الرئيسية في عصرنا الحالي، اعادة التفكير في مسألة السيادة». هذا كلام مسؤول مما يدعى العالم الثالث .

وضمن هذا السياق ، تجري اعادة تعريف فكرة الأمة ذاتها . وهو أمر يحدث في كل مكان ، في روسيا ، ووسط اووروبا ، والمانيا ، وجنوب افريقيا ، والهند ، وكندا ، علاوة على اميركا.

قبل العام ١٩٦٠ ، كان ٨٠ بالمئة من المهاجرين الى اميركا يأتون من اوروبا . وبعد العام ١٩٦٠ ، صار ٨٠ بالمئة من المهاجرين يأتون من أماكن أخرى غير اوروبا . وخلال عقد الثمانينات ، جاءت أعداد من المهاجرين الى اميركا تزيد عن أي عقد آخر في التاريخ . وكان ٩٠ بالمئة من هؤلاء المهاجرين تقريباً من الدول الأقل نمواً ، والدول النامية .

ميامي هي المدينة الواقعة في اقصى شمال اميركا اللاتينية . ونجد في النظام المدرسي لمقاطعة داد ، فلوريدا ، ١٢٣جنسية . ويزيد عد المسلمين في شيكاغو عن عدد الميثوديين (Methodist) *، وعدد الهندوس أكبر من عدد المشيخيين (presbyterians) ** وخلال عقد واحد سيزيد عدد المسلمين عن عدد اليهود في اميركا، وفي ذلك تحول تاريخي. ومع بداية القرن ، سيكون اكثر من ٥٠ بالمئة من الداخلين الجدد الى سوق العمل الاميركي من الفئات التي تصنفها الحكومة على أنها أقليات .

بحلول العام ٢٠٢٥ ستكون الاسبانية اللغة الدارجة لمعظم الناس العاديين في جنوب كاليفورنيا ، وستصبح الانجليزية لغة المختصين او الطبقة الأكثر ثراء . وحين يدخل اطفال ايامنا هذه سن التقاعد ، سيصبح الاميركيين البيض والانجلو – سكسون أقلية ، ويصبح الاميركيون الاسيويون ، والافارقة ، والهسبانو أغلبية . وستبرز اميركا كمجتمع وحيد متعدد الثقافات بين دول العالم الصناعية المتقدمة .

لكن ما هو أساسي أكثر من التركيبة العرقية هو التفكير بالفكرة التى تقوم عليها الأمة وهل تجاوزنا بالفعل النقطة التى يسيطر فيها مفهوم الدول القومية على عواطف وتصورات الناس ؟

ولدت فكرة الدولة القومية بعد معاهدة ويستفاليا في العا م ١٦٤٨، وربما بلغت ذروتها في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بظهور دول مثل المانيا وايطاليا. وفي حين ظهر العشرات من الدول الجديدة منذ العام ١٩٤٥ ، فإن تشكيلها لم ينجم عن التلاحم الثقافي

* اتبا ع الحركة الدينية الاصلاحية التي ظهرت في اكسفورد ، وهدفها احياء كنيسة انجلترا (المترجم)
** كنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون يتمتعون بمنزلة متساوية (المترجم) .

الذي أظهر دول القرن التاسع عشر الى الوجود . الواقع ان القبلية في افريقيا، حيث ظهرت في العقود الأخيرة دول أكثر مما ظهر في أي مكان أخر ، مازالت أقوى من أي رابط قومي .

لا نقول إن الدولة القومية على وشك الاختفاء . فسوف تبقى لفترة طويلة قادمة ، على الأقل لضرورات ادارية ، رغم احتمال ان يكون ذلك بوحدات أصغر .

ومع ازدياد وعي الناس وتجربتهم ، فقد ازداد احساسهم الجماعي بهويتهم . وقد كان لدى الاميركيين الأوائل تمسك شديد بولايتهم . وكان لولاية ماساشوسيتس أو فرجينيا معنى لدى سكانها أكبر بكثير من المفهوم الأوسع للولايات المتحدة . فقد رفض أبرز جنرال اميركي في القرن التاسع عشر ، وهو روبرت لي ، فرصة قيادة امته في الحرب كي يقود ولايته .

ربما برز أقوى أحساس بالهوية الاميركية ، خلال الفترة من ١٨٥٠ الى ١٩٥٠ . ومن ناحية الهوية ، والايمان ، «والروح الجماعية»، كانت فترة المئة عام هذه هي فترة «القرن الاميركي» الحقيقي بالفعل . الواقع ، ان هذا يدفعنا الى التساؤل عما اذا كانت الروابط التي تشد اميركا قائمة على المصالح المتبادلة أكثر مما هي قائمة على القناعات المشتركة .

منذ اواسط القرن العشرين ، حين حملت الرحلات بالطائرات النفاثة الاميركيين الى جميع أنحاء العالم ، واوجد التلفزيون نظاماً عصبياً عالمياً ، بدأنا ندرك أن مستقبلنا الاقتصادي ، والسياسي ، البيئي مرتبط بمستقبل الآخرين . ويصطدم الارتباط العاطفي بمفهوم الدول كشعب مميز له خصوصيته بهذه الحقيقة . وحين يتحدث المرء الى اشخاص في بواكير العشرينات او الثلاثينات من العمر، فانه يكتشف بان الكثيرين منهم، ورغم انهم سعداء لكونهم اميركيين لا يستمدون هويتهم من اي شيء له علاقة بالدولة . الهوية بالنسبة للكثيرين تأتي من كون المرء جزء من جيل كوني يرتبط ببعضه بالاذواق الثقافية العامة والمواقف الاجتماعية المشتركة .

في الوقت نفسه، بدأت تتشكل أنواع مختلفة من النزعات الاقليمية . مثل الاتحاد الاوروبي ، واتفاق التجارة الحرة لاميركا الشمالية ، والمجلس الاقتصادي للدول الاسيوية

المطلة على المحيط الهادي . المناطق الاصغر شملت منطقة كاسكاديا شمال غرب المحيط الهادئ وكولومبيا البريطانية ؛ وبرشيلونا، ومونبليه ، وتولوز التي تشكل منطقة كتالونيا؛ ومنطقة قوس الاطلسي التي تضم ايرلندا، وويلز، وبريتاني؛ ومنطقة الباسك والبرتغال، ومنطقة البلطيق – بحر الشمال التي تضم سكوتلندا، واسكندينافيا، وهامبورغ، وبولندا؛ المثلث الشرقي الذي يشمل براغ ، وفيينا ، وبودابست، ومنطقة كانساي في اليابان وتشمل اوساكا، وكيوتو، ونارا؛ ومنطقة غوانغدونغ في الصين .

ثم شهدنا ظهور اعداد لا حصر لها من المنظمات غير الحكومية تعمل على أساس غير اقليمي ، والتحالفات التكنولوجية التي تتخطى الحدود القومية، والشركات العملاقة التي هي عملياً مؤسسات عالمية .

بدأت الدولة القومية في التنازل عن سلطاتها تدريجياً في اتجاهين : الى تقسيمات أصغر في بعض الشؤون، وبنى أكبر في شؤون أخرى.

النبض الانثوي

ربما انبثق النبض الانثوي كتعبير عن فترة الصعود التاريخي. مثال ذلك، أصبح التعاون وليس المواجهة، ضرورياً لتحقيق المزيد من التطور، وهو-في الواقع، ضروري لبقائنا، علاوة على انتشار البحوث الروحانية، التي تعبر عن نفسها بطرق مختلفة، هي تعبير عن المبدأ الانثوي.

من ناحية التجربة الغربية، يمكن القول أننا ندخل الحقبة العظيمة الثالثة للنبض الانثوي. كانت الحقبة الاولى اليونان، وتأكيدها على الفلسفة، والشكل، والميثولوجيا، والجمال. ثم جاءت الحقبة الروحانية، وسيطرة الفترحات، والقانون، والنظام، والعمارة، والتي هي رموز ذكورية بشكل أساسي.

الفترة الإنثوية الثانية كانت العصور الوسطى، والتي تلخص بتوقير السيدة مريم العذراء، واضافة الابراج للكتدرائيات الغوطية، و «الكوميديا الالهية» لدانتي . تلتها حقبة ذكورية أخرى ممثلة في العصر الحديث الذي استمر قرابة ٥٠٠ عام. وكانت العلامة

المميزة لهذه الحقبة الاكتشافات، والفتوحات، والعقلانية، والمنهج العلمي، والثورة الصناعية.

الآن نحن ندخل الحقبة الانثوية الثالثة العظيمة وأكبر مثال علهيا انهيار البنى الطبقية والبحث عن صيغ تعاونية أكثر لتنظيم الحياة، وزيادة التأكيد على الحَدس، وتجديد التأكيد على «الوجود» اكثر من التأكيد على «الامتلاك» وظهور الحركة النسائية، ويشكل هذا منعطف آخر في التاريخ حيث سيكون للنبض الانثوى كما يعبر عنه لدى الرجال والنساء سيطرة قوية على شكل العقود المقبلة وربما ايضا على القرن المقبل.

شركاء مع الطبيعة

اصبحنا شركاء مع الطبيعة في تعريف ماهية الكائن البشري. قبل سنوات عدة سمع العالم قصة المرأة التي حملت بويضة ابنتها في رحمها، وحين ولدت ثلاثة توائم، كانت أما لهؤلاء الاطفال وجدة لهم في الوقت نفسه . ويمكننا الآن، بواسطة هندسة الجينات أن نحدد صفات الاطفال الذين لم يولدوا بعد، عمليا، تصميم الاطفال حسب الطلب. وقريبا سيكون لدينا حاسوبات متناهية الصغر تزرع في اجسادنا وتبرمج لمراقبة عمل اعضاء جسمنا. ويمكننا نقل الصفات البشرية الى الحيوانات، والصفات الحيوانية الى البشر. نحن نغير تعريف «الأنسنة».

وبواسطة «الجراحة الترقيعية لكامل الجسم» فاننا نعيد تعريف معنى الوجود. الاعضاء (Cyborgs) التي هي في جزء منها لحم بشري والجزء الآخر ميكانيكي متاحة الآن على شكل اجزاء صناعية للجسم البشري. وقرابة نهاية هذا العقد سيكون لكل عضو من اعضاء الجسم البشري بديل صناعي، باستثناء الدماغ والجهاز العصبي المركزي. وفي بدايات هذا القرن سنرى اول كائن بشري يتكون ٥٠ بالمئة من جسمه من قطع تكنولوجية مزروعة.

إن التكنولوجيا الحيوية تعيد صياغة كل معنى للحياة والموت. وهي تثير قضايا اخلاقية لم يثرها قط موسى ، او عيسى ، او محمد، او بوذا.

اعادة تصميم ادوار الجنسوية

نحن نعيد تفسير الادوار الخاصة بالرجل والمرأة ، وهي ادوار ظلت مقبولة في معظم الحضارات لآلاف السنين. ومع اعادة التعريف هذا يعاد التفكير في الأسرة. من الصعب تصور وجود تبدل أساسي في حياة أي أمة . فطيلة حقب التاريخ، وفي كل حضارة، كانت الأسرة العامل الاولي المغذي للحياة . لذلك فإن لتجاربنا مع الأسرة مضامين عميقة حول الطريقة التي ندرب بها اطفالنا على السلوك الاجتماعي، ولحمة وبنية اتحادنا كشعب، او المفهوم الذي يقوم عليه حكم الذات. فالأسرة هي، أو على الأقل كانت ، الوحدة الاساسية لحكم الجميع.

القضية الكبرى

١٨ بالمئة، الخُمس تقريباً، من عدد جيمع الناس الذي عاشوا خلال الالفي سنة الماضية، احياء اليوم. لقد استغرق العالم ملايين السنين ليصل عدد سكانه البليون الاول في العام ١٨٠٠. ووصل العالم الى البليون الثاني بعد ١٣٠ سنة . وبعد ٣٠ سنة وصل الرقم الى البليون الثالث. وبعد ١٤ سنة من ذلك التاريخ أصبح العدد ٤ بلايين. البليون الخامس اكتمل بعد ١٢ سنة؛ اما البليون السابع فمن المحتمل الوصول اليه في مدى ١١ سنة (في العام ١٩٩٨).

تعني عاقبة هذا الامر، أن عمدة مدينة مثل مكسيكو سيتي سيترأس عددًا من السكان يزيد عن عدد سكان النرويج، والسويد، والدنمارك مجتمعين وسيكون عمل عمدة لوس انجليوس اكثر تعقيداً من عمل هنري الثامن إبان حكمه لانجلترا. وسيكون لعمدة شيكاغو سلطة سياسية، من حيث عدد السكان ، اكبر من السلطة السياسية التي مارسها جورج واشنطن او توماس جيفرسون.

الا أن عدد سكان اوروبا آخذ في التراجع. ايرلندا فقط تحافظ على عدد سكانها. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، لن يكون في اوروبا مدينة واحدة من اكبر ٢٠ مدينة في العالم. وفي بدايات هذا القرن ستحل كوريا الجنوبية والمغرب محل فرنسا وبريطانيا في قائمة أكبر ٢٥ دولة في العالم.

التصاعد العمودي لعدد من سكان الكرة الأرضية يحرك كل ما نواجهه من قضايا : النمو الاقتصادي؛ وحماية البيئة، والهجرات الجماعية، وندرة المياه، وانهيار التقاليد الاخلاقية والدينية، والمجاعات والانهيار الاجتماعي في افريقيا. وتؤثر هذه الارقام ايضاً على قضية المجتمع المدني في اميركا. واستمرار الهجرة المشرو ـة وغير المشروعة من اميركا اللاتينية، والصين، وفيتنام ليست سوى تذكير شاخص لنا.

هل هناك رغبة في الحياة ؟

الاهتمام ببيئة الارض ليس جديداً. اقرأ انتقاد سقراط عن نزع اوراق اشجار التلال المحيطة باثينا لترى منذ متى كانت البيئة قضية عامة.

لقد وصلنا الى منعطف تاريخي حاسم. فطيلة آلاف السنين كانت، القضية الاساسية هي كيفية حماية الانسان من غضبة الطبيعة. وانقلبت القضية في حياتنا نحن، والمسألة الآن هي كيفية حماية البيئة من تجاوزات الناس. الكل يعرف الصور الكئيبة من الازمات التي حملها هذا الانقلاب.

اليكم ثلاثة امثلة : بسبب خسارة طبقة الاوزون، فرض على الاطفال في كوينزلاند، استراليا، بموجب القانون، ارتداء ملابس خاصة تحمي من الاشعاع عند الذهاب الى المدرسة. وفي كل يوم، يجرف ما يعادل ٢٠٠ فدان من التربة الجيدة من مزارع الغرب الاوسط تطفو مارة بممفيس وتينسي . ولم يبق على وجه الكرة الارضية سوى ٧٥٠٠ نمر واذا استمر معدل الابادة الحالي فلن يبقى في العالم سوى النمور الموجوة في حدائق الحيوان والسيركات.

الأمر الذي لا يحظى بتقدير كبير هو الصلة النفسية العميقة لعلاقتنا بالنظام البيئي. فالاهتمام بالبيئة، عند أعمق مستوياته، هو محاولة استعادة العلاقة العضوية التي تجمع بين الفرد والطبيعة، ،وهي علاقة وجدت منذ آلاف السنين، قبل العام ١٨٥٠، والثورة الصناعية الاميركية. وخسارة هذه العلاقة العضوية عامل مهم في تغير المحيط الذي يتطور فيه المجتمع المدني الاميركي.

رغم ردود فعل الاميركيين الذين يتحكم في نظرتهم للامور احصاءات النمو وهوامش الربح، فان الحركات المدافعة عن البيئة، رغم كل ما فيها من عيوب ظاهرة للعيان، هي مؤشرات واعدة ، لو أنهم فقط يتخلون عن حدتهم واعتقادهم المطلق بانهم على صواب، وهي الاشياء التي تميز جهودهم، لاصبحوا قوة لا يستهان بها لاستعادة التوازن الاجتماعي والسيكولوجي لاميركا القرن الحادي والعشرين. فنحن نواجه السؤال الجوهري، وهو ما اذا كان لدى الانسان الارادة والحكمة للسماح للطبيعة باستعادة اوضاع الحياة المثالية على هذا الكوكب، والحفاظ عليها. رغم التقدم في مجالات مثل السيطرة على التلوث في بعض المدن الاميركية، فإن الجواب بالنسبة لمختلف اجناس البشر، أبعد من أن يكون مؤكداً.

توسيع حدود الهوية

ظلت الحدود الوطنية، والثقافية، والعرقية، والسيكولوجية تحدد هوية الفرد او الجماعة وساعدت هذه الحدود على اعطائه الهوية .

اليوم، وبفضل محطات التلفزة العالمية، وسهولة الرحلات الجوية النفاثة، فإن هذه الحدود تتداعى، ولم تعد تشكل النطاق الخارجي، لهوية أي شعب. ورغم أ ن التجمعات القومية والثقافية ما زالت موجود فهي لم تعد تشكل حداً سيكولوجياً مناسباً. لذلك فإن السؤال المؤلم الذي يواجه كل شخص هو : «مع من تتماثل هويتي؟ من هم جماعتي؟ وهل عاد لمجموعتي من وجود حقاً ؟»

الجواب، بالطبع هو لا: فجميع الجماعات المنفصلة، والمعزولة، والمنغلقة كوحدة سيكولوجية كالتي كنا نعرفها في الماضي، اختلطت بمجتمع انساني أكبر. ويواجه كل شخص من اسكيمو الاسكا أو مثقفي نيويورك من الاصوليين المعمدانيين الجنوبيين، أو العدميين الباريسيين، من القرويين الافريقيين أو مصنعي الالكترونيات اليابانيين، من الأصوليين الاسلاميين او الفاشيين الجدد في اوروبا، ضرورة التكيف الدائم، مع واقع المجتمع العالمي المتطور. «الشرق شرق، والغرب غرب» الا انهما «يلتقيان» على الرغم من كيبلنغ، بطريقة تتسبب في اعادة التوجة الثقافي والسيكولوجي في مختلف انحاء العالم.

إحدى المهمات الجسيمة للقرن الحادي والعشرين هي التوفيق بين التوجه الغربي نحو الانفتاح والنزعة الشرقية نحو الانغلاق.

انهيار الحدود هذا هو إحدى النتائج الأولية لاكتشاف الفضاء. فرؤية الكرة الارضية من الفضاء الخارجي. في الستينات كانت حدثاً. يحمل في طياته تداعيات كثيرة للمستقبل، سواء من الناحية العلمية او السيكولوجية . فجأة رأينا انفسنا وحدة بشرية واحدة، من دون المعتقدات القومية، او الثقافية، او الدينية التي ميزتنا طيلة قرون عدة .

وكما وصف جورج لوكاس، مبتدع ثلاثية «حرب النجوم» الأمر : بدأنا نرى انفسنا كجنس بشري، كعام واحد، كرة صغيرة واحدة من البشرية. صار لدينا معلومات جديدة نستخدمها للسير قدماً. البعض ساوره الخوف، وانكمش على ذاته، وضاع في اللجة. والبعض الآخر اعتبر».

ابرز هذا التطور مسألة الهوية الشخصية، سواء تنبهنا لها على هذا النحو أم لا السؤال الكامن الذي يواجهنا جميعاً : «من أنا، واين هو موقعي من منظومة اوسع للحياة؟» وليس ثمة أمر أهم لتطوير مجتمع مدني جديد من الاجابة على مثل هذه الأسئلة.

تجديد الأسس

ربما أننا وصلنا الى نقطة تتطلب فيها تأثيرات الديمقراطية، والصناعة، والتكنولوجيا، التي دفعت الى حدودها القصوى، ارساء أسس جديدة يمكن اقامة مجتمع مدني عليها .

فكر مثلاً فيما قاله روبرت نيسبت في كتابه : «أفول السلطة»، وخذ بعين الاعتبار ما سبق :

> ما كان حاضراً بقدر واضح للغاية في الأعمال الأساسية لمؤسسي الديمقراطية السياسية كان احتراماً للمؤسسات الاجتماعية مثل الملكية، والاسرة، والمجتمع المحلي والدين ، والجمعيات التطوعية؛ واحتراما للقيم الثقافية والاجتماعية مثل التبرير الموضوعي، وضبط اللغة، وكبح الذات، واخلاق العمل، والأهم من ذلك الثقافة التي تجذرت في الحضارة الكلاسيكية ونمت دون انقطاع منذ ذلك الحين، الا فيما ندر .. فقد كان مهندسو الديمقراطية الغربية جميعاً تلامذة التاريخ، ولديهم كل المبررات الفكرية كي

يفترضوا أن القيم الأخلاقية والبنى الاجتماعية التي بقيت رغم كل التقلبات والتغيرات البيئية في المجتمع الغربي طيلة اكثر من الفين وخمسمئة سنة ستبقى لبضعة قرون أخرى مقبلة على الأقل.

[«لكنها في الواقع لم تبق» [تاكيد مضاف].

اذا كان تقييم نيسيبت صحيحاً، وثمة دليل متزايد يدعمه، فإن اميركا والغرب يواجهان تحدياً لا مثل له في تاريخ الحضارة الغربية. ويستحق بيان نيسيبت الكثير من التمعن. فهو يشير الى أن العناصر التي شكلت تاريخياً أساس ونسيج ليس المجتمع المدني وحسب، بل أيضاً «الحياة المدنية» لم يعد لها وجود، على الاقل ليس بالحدة الكافية للسيطرة على الاحداث وتشكيل اطار عمل الوجود المعاصر. فاذا صح ذلك، فانها نقطة انطلاق جديدة في القصة الطويلة للانسان الغربي.

الاسانيد التي يشير الهيا نيسيبت ليست مفاهيم فكرية بالأساس؛ انها ثمرة روحانية محددة، ونهج مميز في الحياة، لعلاقة الانسان بأخيه الانسان، بل أكثر من ذلك، علاقة الانسان بخالقه. ووفق هذا المعني ، فإن المجتمع المدني، كما اشرنا في بداية مقالنا، هو عملية عضوية، يجب أن تنمو من تربة الروح.

المضي بالحرية الى مرحلة جديدة

صار التكافل والاعتماد المتبادل المطلب السائد للتقدم المستقبلي. في علم الاحياء والعالم الطبيعي، ينتقل التقدم في الحياة من التبعية، الى الاستقلال، الى الاعتماد المتبادل (Interedependence) ويصح الأمر ذاته في المجالات الاجتماعية والسياسية.

وهكذا نجد انفسنا أمام ضرورة سياسية جديدة. في أواخر القرن الثامن عشر كان الحد الفاصل للخبرة السياسية تعبير جديد عن الحرية والاستقلال كما عرفهما كتّاب الحرية الاميركيين. ولم تكن الحرية فكرة جديدة؛ فقد كانت هناك حرية في المجتمعات الأخرى في أوقات أخرى. لكن الاميركيين الاوائل حملوا فهمهم للحرية ومتطلباتها الى أبعاد لم يفكر بها أحد من قبل. ووفق ذلك المعنى ، كان التعبير عن الحرية والاستقلال طليعة الفكر والتجربة السياسيتين في أواخر القرن الثامن عشر.

أما اليوم فقد خلقت التطورات الجديدة مثل تزايد النمو السكاني والمشاغل البيئية، والتكامل التكنولوجي العالمي، وضعاً مختلفاً لم يعد فيه الاستقلال هو الحد الفاصل للضرورة السياسية. فقد اصبحت الحتمية الجديدة هي الاعتماد المتبادل. وكما طبع اكتشاف الاستقلال المراحل الاولى من التجربة الاميركية، فسوف يطّبع الاعتماد المتبادل العقود الاولى من القرن الحادي والعشرين.

وربما كان الاعتراف بان اعتمادنا المتبادل ضرورة حتمية للعمل هو احدى المتطلبات الاساسية لأي تعبير جديد عن المجتمع المدني.

عكس دور الثقافة

للمرة الاولى في تاريخ الغرب نعكس الدور الأساسي للثقافة. تاريخياً، كان دور الثقافة هو غرس معاني الحياة السامية، وتشجيع كمال الشخصية، وربط الفرد بنوع من النشاط الراقي. اما اليوم، فينظر الى الثقافة على انها تعبير عن مقدرة بشرية دون الاهتمام إن كانت أساسية او سيكولوجية . وبغض النظر عن مضمونها او تاثيرها . وبالتالي، فاننا نحصد نتائج ثقافة لا تعترف بأى سلطة عليا للقيم، او سلطة الفكر، او التقاليد الاجتماعية او الروحية، انها ثقافة لا تعيش للحظة واحدة في فوضى الاحساس المجرد.

يصف غوته مهمة الثقافة بانها «تنتج من تمثل الاحساس ببعض الحقائق السامية». وقال ماثيو ارنولد عن الثقافة إنها «دراسة الكمال» . ووفق هذا المعنى كانت الثقافة تاريخياً، هي البحث عن اسمى تعابير الصدق والجمال للحياة . ويمكن القول أن الجمال هو النظير الجمالي للخير والكمال . في حين ان القبح قد يكون نظيراً للخبل او الشر. وجزء من وظيفة الثقافة هي مساعدة الروح الانسانية على التمييز بين ما هو جميل وقبيح، بين الخير والشر.

يعتقد عالم النفس ايريك نيومان أن ثقافة أمة ما «تحددها شريعة بدائية تمثل أعلى وأعمق قيمها. والتي تنظم دينها ، وفنها، واحتفالاتها، وحياتها اليومية». واشار نيومان الى انه طالما بقيت الثقافة «في حالة توازن، يكون الفرد أمنا في شبكة الشرعية الثقافية، ترعاه

حيويتها، الا انه يبقى على حاله». وهكذا تعمل «أعلى وأعمق القيم» لثقافة ما على دعم التوازن السيكولوجي للفرد، وهو توازن لا بد منه لأي مجتمع مدني.

خلال القرن العشرين، أهمل هذا الغرض الأساسي للثقافة. وتمنح ثقافتنا اليوم حق الوجود لتعابير ثقافية لم تكن تعتبر في الحقب الماضية سخيفة وحسب، بل هدامة للعقل والصحة النفسية والرفاه. ويبدو أننا وصلنا الى نقطة يصفها مؤرخ الثقافة كريستوفر دوسون بقوله «حين يصمت الانبياء ويفقد المجتمع قنوات اتصاله بالعالم العلوي، يبقى الطريق الى العالم السفلي مفتوحاً، وستجد القوى الروحية المحبطة للانسان مخرجاً لها في الرغبة غير المحدودة في السلطة والتدمير».

لم يبدأ هذا التحول في وظيفة الثقافة، كما يشير البعض، في عقد الستينات؛ بل في أوائل هذا القرن. الواقع أن نيتشه تبين ما كان يحدث في ثمانينات القرن التاسع عشر حين طرح ملاحظته الشهيرة «الله قد مات» . ولم يكن نيتشه يعني أن الخالق قد مات. بل أن النبض الروحي الذي غذى الحضارة الغربية طيلة ١٨٠٠ سنة لم يعد المحرك الداخلي للثقافة الغربية.

واكدت اشهر قصيدة في القرن العشرين، وهي قصيدة «الارض اليباب» للشاعر تي . اس . اليوت وجهة نظر نيتشه. فابيات قصيدة اليوت التي تتحدث عن « اكوام الصور المكسرة» تشير بالتأكيد الى الرموز التقليدية للمسيحية التي فقدت معناها وحيويتها الاصلية بالنسبة للعديد من الناس. من وجهة نظر سيكولوجية، بدا كأن اليوت يثير مسألة ما اذا كان المجتمع الغربي ما زال يحتفظ بوعاء عامل – اي دين – للظواهر المهمة او النماذج البدائية. او، كما تساءل، إن كنا نعيش وسط صحراء وعاجزين عن ايجاد مصدر للماء يعطينا الحياة.

بمعنى أشمل، التمييز بين ما يمكن أن يسمى «ثقافة الحياة» و «ثقافة الموت»؛ ثقافة تجسد كامل الحياة وترفع الروح المعنوية للانسان، وثقافة تشجع ظلام الروح الانسانية، وتخمدها.

كانت ثقافة القرن التاسع عشر الاميركية في معظمها ثقافة حياة، حملت الأمل والوعد بما هو ممكن . وفي حين حملت ثقافة القرن العشرين اعلى المراتب التكنولوجية فقد كانت ثقافة الشك، وخيبة الأمل، واليأس، ومن ثم العدمية . وليس هناك من مثال يصف ذلك أكثر من انبهارنا بكتاب ساموبل بيكيت «انتظار جودوت» .

تمحور الطراز الثقافي للقرن العشرين على تأكيد أن الحياة فقدت غموضها الحيّ؛ وأن لا شيء خالدا او دائما؛ وأن التجربة هي محك الواقع؛ وأن التجارب الفنية تتطلب التحررمن جميع القيود الداخلية، سواء الأخلاقية او غيرها. ورغم الحيوية والطاقة التي ابداها الفن، والأدب، والموسيقى، خلال تلك العقود، فإن التعبير الفني الذي تكوّن من هذه الفرضيات قد تمخض عن ثقافة تشبثت بالانحلال والغضب والجنون.

من منطلق هذه الخلفية اتخذت الثقافة المعاصرة شكلها. فحين نرى العنف الانتحاري على التلفزيون وحين نسمع غضب موسيقى الراب وألاتها المعدنية الثقيلة. وحين نقرأ روايات عن اليأس من الوجود، فان ما يواجهنا هو ذروة ٧٠ عاماً من الثقافة التي تخلت عن دورها التاريخي في التسامي بالروحانية الانسانية، والوصول الى الروح البشرية لتثير صوراً تغذي انبل أحاسيس الحياة.

تقييم وظيفة الثقافة واوضاعها يشكل خطوة ضرورية لاحياء المجتمع المدني . وكما المحنا في وقت سابق، فإن أحد جوانب المجتمع المدني هو موازنة العوامل الثقافية وتنظيمها. وبالتالي، قد يبدو أن أحد الشروط المسبقة لاحياء المجتمع المدني هو اقامة مناخ ثقافي جيد من اميركا، مناخ من الأمل والممكن، مناخ يشجع شبابنا على تجاوز انفسهم واللحاق بركب حقبة التاريخ الجديدة.. ويجب أن تستعيد الثقافة وظيفتها السابقة، أن تغذي الحياة الداخلية للانسان، وتشجع التماسك السيكولوجي ، الذي هو أساس أن نظام اجتماعي يدوم.

البحث الروحي

ثمة نبض روحي متشرك في القلب من المجتمع المدني، ويتطلب احياء المجتمع المدني

في اميركا التفكير فيما حدث لحياة اميركا الروحانية في القرن العشرين، وأين نحن الآن من رحلتنا الروحانية.

يشير المؤرخون الى أنها المرة الأولى منذ ٢٠٠٠ عام، التي تبدو فيها ديانات العالم الكبرى وكأنها فقدت دورها كقوة تماسك في المجتمع. وكما كتب المؤرخ البريطاني جي . ام . روبرتس : «حتى يومنا هذا، كان لجميع الحضارات نوع من المعتقدات الدينية. ونحن [الاوروبيون والاميركيون] أول حضارة عظيمة لا تجمعنا بعض القناعات الدينية المشتركة». فاذا كان تقييم روبرتس دقيقاً، فإن جزءاً كبيراً من اميركا المعاصرة قد فصل عن جذورة السيكولوجية والروحية.

تشير الأدلة الى أن هذا الفصل موجود. ولا يمكننا لوم هوليود على المواضيع السيكولوجية لحضارتنا. لكن الحقيقة هي أن ما تنتجه هوليود هو بوضوح ترديد لصدع داخلي في اعماق النفس الاميركية. نحن نعزو العنف في شوارعنا الى الفقر؛ لكن الاذى الفردي وحروب عصابات الشوارع ليست ظواهر اقتصادية، ولا يقتصر العنف على من ندعوهم فقراء. هذا النشاط ناجم عن تمزق سيكولوجي، وهو تمزق لا يتم التعبير عنه في شوارعنا وحسب، بل في حياتنا الاقتصادية، وسياساتنا، وتعليمنا، وتسليتنا، وفي جميع اوجه حياتنا المعاصرة.

من الناحية السيكولوجية، فإن الأديان ادوات عظيمة لتصوير الظواهر النفسية. وهي انظمة للتداوي النفسي. وقد كانت الوظيفة العملية للدين عبر التاريخ، الحفاظ على التوازن النفسي للفرد، مما يسمح للاتصال الاجتماعي السلمي بأن يتطور.

القول بأن اميركا قامت على الديناميكية الروحانية المسيحية وعلى القواعد الاجتماعية والاخلاقية للتقاليد اليهودية، هو حقيقة تاريخية. لكن حدث العديد من التطورات خلال القرنين الماضيين غيرت الطريقة التي ننظر بها الى علاقتنا مع الحقيقة الالهية.

تشمل هذه التطورات : الانتقال من حضارة زراعية الى حضارة مدنية / صناعية؛ وخلق المجتمع الجماهيري، وظهور «الانتلجنسيا» الطبقة المميزة من المفكرين؛ والتقليل من

قيمة اللغة، وافقاد الثقافة حيوتها، وظهور فهم للعلاقة ما بين العناصر الواعية وغير الواعية في النفس؛ والحصول على منظور شامل لجميع اديان العالم واساطيره، والتنبه لكثير من الاشياء المشتركة؛ وادراك الوظائف الرمزية والسيكولوجي للدين؛ وتأثيرات الرخاء والتكنولوجيا على شخصية الانسان ومعتقداته؛ وربما ما هو أهم من كل ذلك، اكتساب قدرات عظيمة على فهم أدق تفاصيل الطبيعة واعظمها والسيطرة عليها.

خطت القدرات البشرية على تحليل وتسخير قوى الطبيعة خطوات واسعة الى الامام في القرن العشرين، اكثر ما خطت في عصور التاريخ الماضية مجتمعة. وفي الوقت نفسه، توسع منظورنا، ووعينا، وادراكنا الى مجالات أبعد من قدرة الاميركيين الاوائل على الفهم.

لذلك، فإن من المناسب أن نسأل كيف أثرت تطورات القرن العشرين في علاقاتنا الشخصية مع الحقيقة المطلقة التي ندعوها الله. مع تزايد اختلاط الثقافات والاديان على نطاق عالمي، ناهيك عن اختلاطها داخل اميركا نفسها، فما هي أسس الايمان ؟ وما الذي ستعطيه الديناميكية الروحانية ورجعها لعصر العولة أكثر مما أعطته اديان العالم العظيمة للمجتمعات الانسانية السابقة المعزولة نسبياً ؟

هذه الأسئلة لا توحي، بأي حال من الأحوال، أن التعبير الروحي على وشك التلاشي. فهذه الأسئلة تدرك، ببساطة، اننا نفقد البيئات المنفصلة نسبياً الى ازدهرت فيها ادياننا. لذلك، لا مناص من أن تجد ديناميكيات تعبيرها اشكالا جديدة. وقد يبدو أن علاقتنا بتلك الحقيقة الخلاقة المطلقة والتعبير عنها، بحاجة الآن لأن نمارسها بطريقة أعمق وأوسع مما كان الحال في العصور السابقة.

ربما كان ما يثير اهتمامنا هنا هو احدى بدايات التحول التاريخي. وقد يكون الأمر بالفعل، أننا كأجناس بشرية، ننتقل الى مرحلة جديدة لاكتشاف من نحن وماذا نكون، ولماذا نحن هنا. نحن نعني تماماً الابعاد العلمية، والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية الجغرافية، لهذا الاكتشاف. وقد يكون الجانب الآخر له تجربة جديدة وتعبيراً عن عفوية الحياة الخارجة عن نطاق معرفتنا.

ظهرت الموجة الهائلة الاولى من التعبير عما هو خارج عن نطاق معرفتنا خلال الفترة

ما بين القرن الثامن قبل الميلاد وبداية العصر المسيحي. وكانت تلك هي الفترة التي تبلورت فيها الديانات العالمية الكبرى ، فيما عدا الدين الاسلامي الذي ظهر في القرن السابع الميلادي. وكانت مرحلة تطور فيها وعينا الحالي - الموضوعية، والتأمل، والتفكير الهادف والموجه، والتعرف على دوافعنا الداخلية ، والاستيعاب، والقدرة على أن نتطلب - وهي الامور التي نمارسها الآن . قد تكون الديانات العالمية الكبرى مجرد تعبير مجازي يمكن للجنس البشري من خلاله أن يعبر عن مصدر هذا الوعي الجديد الغامض وغير القابل للتفسير. لقد اعطت التعابير المجازية المهيبة معنى وملاذاً للبشرية طيلة أكثر من ٢٠٠٠ عام .

لكن وعينا وادراكنا خطيا خطوات عملاقة خلال القرنين الماضيين، وخاصة في القرن العشرين. لذلك فإن هذا التعبير المجازي، تجربتنا لما لا نستطيع وصفه، يجب أن يتطور ليتناسب مع توسع وعينا وقدرتنا. ولا يعني ذلك بالضرورة رفض الضوابط والكنايات الروحية التي خدمتنا كل تلك الفترة . لكن حياة الروح تحركة وليست ثابتة. ويجب تجديدها على الدوام وعدم تجميدها شكلياً او زمنياً. ويجب أن تنمو باستمرار لتحمل تعابير جديدة تستوعب المراحل الجديدة من التطور البشري.

قد يتساءل المرء، ما علاقة هذا النقاش بتجديد المجتمع المدني ؟ له كل العلاقة : لأن حياة الروح هي التربة التي تنمو فيها تلك الصفات التي اشير اليها في تعليق روبرت نيسيبت المذكورة سابقاً، والتي تشكل نسيج المجتمع المدني ذاته. فجميع التشكيلات المدنية والمؤسساتية الاميركية السابقة نمت، بشكل او بآخر، من النبض الروحي الذي عبرت عنه المسيحية. فاذا كانت اشكال المجتمع المدني قد فقدت قوتها، فذلك ليس بالأمر السهل، لان الديناميكية الروحية التي اعطتها الحياة لم تعد تنبض بالنشاط كما كانت في السابق. فقد خمدت طاقتها ونشاطها واتخذت شكلاً جامداً.

لا غرابة اذاً، أن يكون البحث الروحي واسع النطاق هو أحد الصفات الاساسية لاميركا اليوم. وهو يعبر عن نفسه بطرق لا تحصى. فمقابلات بيل مويرز التلفزيونية مع جوزيف كامبل كانت جزءاً من هذا البحث. وكذلك عودة الاصولية الدينية الى الظهور، في جميع الاديان ومختلف انحاء العالم. روحانية «العصر الجديد» هي جزء من هذا البحث

كما هو الحال في التحول للدين والفكر الشرقي، وظهور الطائفية بمختلف اشكالها. ويظهر في اميركا دين جديد في كل اسبوع. وبالنظر الى الأمر من هذه الزاوية، فإن بعض اشكال تعاطي المخدرات بدأت كبحث حقيقي لتجربة الشيء «الآخر»، شيء مختلف عما تفرضه الأنا. وهذا البحث واضح حتى في بعض كلمات موسيقى الروك. فاغنية فرقة «يو – ٢» (U 2) «فورتي» مثلاً مأخوذ حرفياً عن «المزمور ٤٠».

من الواضح استحالة التنبؤ بمسار هذا البحث في العقود المقبلة. فنحن لا نقوم بعملية عقلانية موضوعية. وهو لا يشبه البدء بعمل جديد او اقامة جمعية مدنية. ولا هو بحث يتعلق بدين معين او كنيسة بعينها . إنه بحث من أجل تعبير أعظم عن الحياة. انه محاولة الروح البشرية ربط نفسها بطريقة جديدة بشيء أبعد مما هو دنيوي، وابعد من تمثيلنا الحالي للواقع. وكان نبضاً انسانياً منذ الازل، وتقدمه المضطرد هو الأمل المستمر للانسانية .

واضح أن هذه ليست معادلة او مسودة تخبرنا عما يجب أن نفعل. ففي كل عصر، وفي كل منطقة في العالم، استلهم الافراد من رجال ونساء تطوير التعابير الموسعة للحياة. فالبشرية لا تتقدم نتيجة جهد جماعي، بل تتقدم من خلال جهد الفرد.

تعتمد نتيجة بحث هذه الأيام على كل واحد فينا وكيف نسبر اعماق ارواحنا. وهل أن عقلي يستقبل تعبيراً اوسع عن الحقيقة، أم هو منغلق على نظرة خارجية جامدة او مجموعة منظمة من الافكار ؟ وفي من أضع أمني في نهاية الامر؟ ما الذي يربط حياتي الداخلية مع بُعد معين للخلود ؟ وكيف أحدد المعايير الروحية التي ستحكم قراراتي ؟ وفي اطار سعيي للنجاح والسعادة، هل آخذ الوقت الكافي لفهم نفسي واعمال حياتي الداخلية، معرفة هي الاساس الذي لا بد منه لاي تصرف فعال ؟ وهل لدي من الايمان ما يمكنني من المضي قدماً حتى في اكثر لحظات الظلام ايلاماً ؟ وهل آخذ الوقت الكافي من «الصمت» كي يفعل فعله المفيد في اعمق اعماق حياتي ؟ ما هو نوع انضباطي الذاتي، الوحيد الذي يضمن لي حريتي ؟ وكيف أجد الحرية الداخلية لواقع خلاق ؟

تلك هي الاسئلة المهمة التي يجب أن نسألها جميعاً. الاجابات ، في وقتها الصحيح،

ستشكل تعبيراً روحياً جديداً لاميركا. وبالتالي ، لا بد أن يبرز هذا التعبير شكلا وبنية، ففي حين أن الوعي الموسع قد يكون أحد النواحي الأولية لتعبير روحاني جديد، فلا يمكنه وحده التحكم بالعواطف البدائية للطبيعة البشرية على نطاق واسع. وقد كان التحكم بمثل هذه العواطف، للظلال المعتمة الكامنة خلف سلوكنا الحضاري، أحد الوظائف الاساسية لديانات العالم العظيمة. وهذا التحكم هوالعالم المنظم الاساسي لأي مجتمع مدني .

من كل ما ناقشناه في هذا المقال، ربما كانت مسألة التعبير عن الحقيقة الروحانية أكثر الحقائق عرضه للشك وعدم البت فيها . فهي تتناول جوهر مسألة من نكون وما الذي نؤمن به. وتجبرنا على اعادة التفكير في الأسس التي تقوم عليها حياتنا، وهي عملية تخلق حتماً شعوراً بعدم الأمن والمقاومة. لكن لا بد من اعادة التفكير هذا اذا اردنا لشيء جديد ان يولد.

بذور المستقبل

لم تتطرق هذه المقالة الا لماماً للبيئة المتقلبة التي يوجد فيها المجتمع المدني . ويؤثر كل ما ناقشناه حتي الآن، بطريقة أو بأخرى، في صفة ونوعية المجتمع المدني.

لا يكننا معرفة شكل وطابع المجتمع المدني في المستقبل فلم يحلم أحد بمقومات المجتمع المدني في اميركا الماضي ليضعها في مكانها، بل ان الناس تحملوا المسؤولية، وآمنوا، وبنوا، ومن خلال هذه الجهود انبثق ما نستعيده اليوم على أنه أكثر التعابير سمواً للزمالة المدنية الجماعية تصدر عن عقل بشري.

والحال كذلك بالنسبة لنا اليوم، أن نتحمل المسؤولية، ونؤمن، ونبني، وحين نفعل ذلك، فأن شكلاً جديداً من المجتمع المدني سيظهر. والأغلب الا يكون مماثلاً في الشكل أو الهدف لما عرفناه في الماضي؛ فظروف هذه الأيام تختلف كلية.

تحمل مسؤولية وبناء أشكال جديدة، يحدث في كل حقل من حقول الحياة الاميركية. وربما أنه قانون اجتماعي ذلك الذي يدفع الناس الى ايجاد طرق جديدة لإبطال الوظائف التي كانت تتولاها المؤسسات القديمة، حين تصبح هذه المؤسسات غير فعالة.

مثال ذلك، نظامنا القضائي ينوء تحت آلاف الضغوط. فما الذي يحدث ؟ يظهر نظام جديد لفض الخلافات خارج اطار المحاكم النظامية. وتنتشر جمعية « حلول بديلة للمنازعات» في مختلف انحاء البلد. وتعمل على كافة المستويات المؤسساتية. من منازعات الشركات المساهمة لفض خلافات بملايين الدولارات، الى التوسط في المشاجرات بين الجيران الى المشاحنات العائلية. وقد باشرت ولاية كارولينا الشمالية مشروعاً رائداً في اشفيل حيث يتدرب الاطفال على فض الخلافات. وحين ينشب شجار في المدرسة، فإن الطلاب المدربين على فض الخلافات هم الذين يتوسطون لحله. فاذا نجحت تجربة اشفيل، فسوف يحصل الطلاب في كل مدرسة ثانوية في كارولينا الشمالية على تدريب مماثل.

هذا مجتمع مدني يعمل.

طيلة عقدين من الزمان أغرقنا بالتقارير التي تتباكى على أوضاع التعليم الابتدائي والثانوي. فما الذي حدث ؟ التجديد، تجارب لا تحصى من الخصخصة، وبرامج لاعطاء الطلاب خبرات عملية قبل التخرج، وزيادة عدد ساعات الدراسة اليومية، والتركيز على المواضيع الرئيسية ، ومعايير أعلى ، وتعليم في المنازل، والتعليم بمساعدة الحاسوب، و «التعليم الريادي» الذي يركز على تحقيق النتائج، وزيادة مشاركة الشركات المساهمة الكبرى في رعاية البرامج التعليمية، وتدريب أساسي في مجال الاخلاق والمسؤولية، وتكنولوجيا الإتصالات المتفاعلة معها.

هذا مجمع مدني يعمل

مدننا ترزح تحت ثقل الجرائم، والمخدرات، والهجرة للخارج، وعدم كفاية عوائد الضريبة. فما الذي حدث ؟

في باسادينا، كاليفورنيا، بدأ رجل وزوجته طريقة مباشرة وبسيطة لتطوير مشاركة المواطنين بشكل بناء . وكانت هذه العملية فاعلة في الجمع بين عناصر متباعدة في المدينة وتشكيل هياكل جديدة تتولى مسائل التدريب على العمل، ومعالجة ادمان الكحول والمخدرات والعصابات والعنف، وتقديم الرعاية الصحية للاطفال الفقراء.

بدأت عملية باسادينا بالاستماع الى مندوبين يمثلون المجتمع المحلي كله لمعرفة حاجاتهم وتطلعاتهم. هذا الاستماع كشف المجتمع أمام نفسه، وعمل كمحفز لقيام مبادرات تعاونية لتلبية حاجات المجتمع. وكان احد اركان هذه العملية استغلال أفضل ما لدى الناس من صفات، واختيار التجمع والثقة بدلاً من المواجهة، والتفكير بالمدينة ككل بدلاً من التفكير بمجموعة مصالح واحدة. وكانت النتيجة مشاكل محلولة وحياة جديدة في باسادينا.

هذا مجتمع مدني يعمل.

يواجهنا شعور عام أخذ في الاتساع بغروب شمس السياسة وعدم جدواها كعادة ذهنية ووسيلة للتقدم. المجتمع السياسي في العالم الغربي هو خليفة الكنيسة وهو الميدان الرئيسي لأمال الناس وتطلعاتهم. اما اليوم فاننا نشاهد تصلباً في السياسة والحكم يمكن تلخيصه بعبارة واحدة « الحكومة التي تراوح مكانها».

فما الذي حدث ؟ المبادرات والاستفتاءات حول حق الاقتراع زادت أكثر من أي وقت مضى .. وتزايد التأييد «للديمقراطية المباشرة» التي تمكن الناس من وضع ختمهم على السياسة دون وسطاء. وتنامى التأييد للحصول على موافقة الناس على أية زيادة في الضرائب بواسطة صندوق الاقتراع. وشكلت مجموعات في الاحياء لتناول كافة أشكال المشاكل من الجريمة في الشوارع الى التعليم، الى اعادة تدوير القمامة والتخلص منها. ونظم حوالي عشرين شخصاً عملية « قُدّ .... او تنحى » . لحمل الكونجرس على خفض العجز في الموازنة الفدرالية. وهو الموضع الذي تبدأ الحكومة في الانحدار عنده.

هذا مجتمع مدني يعمل

تتكاثر التقارير حول الأثار الاجتماعية المدمرة لانهيار الأسرة. والسبب الرئيسي لهذا الانهيار هو «افتقاد الأب» . النتيجة هي، فتاة في الرابعة عشرة من العمر لديها اطفال، واولاد في الرابعة عشرة يحملون مسدسات. واطفال لا يستطيعون تعريف الزواج لانهم لا يعرفون اباء متزوجين . فليس هناك من نموذج يتبع شخصية تتولى السلطة في المنزل لاولاد يكبرون.

ربما يكون افتقاد الأب السبب الوحيد الحاسم للانهيار الاجتماعي في اميركا. فما الذي حدث ؟ اطلق موطنون من مختلف انحاء البلاد مبادرة «الابوة الوطنية» وهو جهد قام به مواطنون لتغييرمواقف الناس من الابوة واعادة معنى الابوة والتزاماتها.

هذا مجتمع مدني تعمل

ركـوب الموجـة

وماذا عن المستقبل ؟

يعتمد شكل المستقبل على القرارات التي نتخذها أنا وانت اليوم. الشيء الوحيد الأكيد هو أنه سيكون مستقبلاً غير معروف الشكل. أن الناس الذين عبروا المحيط من اوروبا لبدء حياة جديدة على ارض غير معروفة، الاميركيون الذين توغلوا غرباً في براري غير مكتشفه كي يستوطنوا ويبنوا، ورواد الفضاء الذين هبطوا على القمر، لم يواجهوا جميعهم سوى المجهول. لقد كان مستقبل اميركا على الدوام مجهولاً، لان الحياة نفسها مجهولة.

رغم مشاكل ومخاطر عصرنا هذا ، علينا أن نتشجع لاننا نعيش هذه اللحظة من التاريخ. وكما يذكرنا ارثر كلارك، فأن كل مشروع انساني جماعي هو مثل راكب الامواج، يُحمل الى الامام على ظهر موجة. والموجة التي تحملنا لم تكد تبدأ جريانها ؛ والذين يعتقدون انها آخذة في التراخي يستبقون الحديث قرون عدة.

تعتمد طريقتنا في ركوب تلك الموجة على خواصنا وامالنا. الأمل لا يعتمد على نتيجة متوقعة. وهو لا يهبط او يرتفع حسب مؤشر دو جونز. الأمل هو الالتزام بانه مهما كانت النتيجة، فاني ابذل حياتي لتحقيق هدف دائم أكبر.

أحد أسمى تعابير هذا القرن عن الأمل نجده لدى الناس الذين عاشوا في معتقلات الاشغال الشاقة .. بنهوفر، ودجيلاس، وسولجنتسين، وفرنكل، وميهاجلوف، وهافل وكثيرون غيرهم واجهوا ظلام الابادة، وتقدموا بتعبير عن الأمل استمد جذوره من الابدية.

هؤلاء الناس اعطوا صوتاً لحرية الانسان النهائية -حرية تقرير طريقة الرد على أي ظروف خارجية.

المجتمع المدني ليس مجرد بنية تستنبطها مجموعة معزولة من المفكرين. انه التعبير الاجتماعي لشعب يتطلع للوصول الى أفق بعيد، شعب تربطه روابط لا تنفصم من الأخوة والهدف المشترك، ويترك النبض الازلي للحياة ليدفعه الى الامام الى مستويات اعلى من الوعي والانجاز.

قد يتغير شكل المجتمع المدني ، الا ان جوهره ووظائفه تبقى ثابتة . تبقى لنا لتصل الى الامام بقدر ما يلهمنا الأمل؛ وأن نعمل وفق الوعد واحتمالات المجهول؛ أن نشيد صرح زمن جديد.

تصورات توكافيل الديمقراطية :
« المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح »

ادوارد ا . شوارتز

مقــدمة

خلال السنوات القليلة الماضية برز كتاب اليكس دي توكافيل «الديمقراطية في اميركا» كمرجع واسع الانتشار لفهمنا لقيم ومؤسسات المجتمع المدني ، والذي يجب ان يعتبر الآن بمثابة شرح أساسي عن اميركا ذاتها. الواقع ،أن الكتّاب المعاصرين جميعاً يعترفون بأن حججهم تكتسب مشروعية اذا وجدت تبريراً فيما قاله توكافيل حتى لوكان ذلك مجرد ملاحظة بسيطة. بالنسبة للمحافظين، هناك توكافيل الذي تحدث عن الدين والمجتمعات المحلية كمؤسسات وسيطة تتهددها بيروقراطية الدولة. وبالنسبة لليبراليين، هناك توكافيل الذي بشّر بحكم القانون وفهم بوضوح الدور الذي تلعبه المؤسسات التطوعية في تفويض الناس وتشجيع المواطنة المسؤولة. ووجد الراديكاليون الدعم في ادعاء توكافيل ان «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» في امريكا تحمل معها الالتزام بأن نساعد بعضنا البعض ونقدم تضحيات شخصية لخير المجتمع.

وبقدر ما هو مفيد استعارة هذه المقاطع من توكافيل لتأكيد وجهات نظر معينة، الا أنها في الواقع تلف فهمنا لما كان يعتقده هو حقيقة، بالغموض . مقاطع كتاب « الديمقراطية في اميركا» من الألمعية بمكان لدرجة يصعب علينا أحياناً التقاط معناها الشامل، كما أن هناك طرحاً كامناً خلفها. فحين يقول لنا توكافيل أن «العادات» هي التي تشد الروابط داخل الأمة وليس القوانين، فإنه ينبهنا للدور الشعبي الذي تلعبه المؤسسات الخاصة، وليس العكس. ولا تقدم الجمعيات التطوعية، بالنسبة لتوكافيل، بديلاً عن المشاركة السياسية، بل وسائل لجعلها أكثر فاعلية. أخيراً «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» لا تتطلب أن نسمح

للحكومة برعاية البرامج وتحسين المجتمعات، واعانة الفقراء، بل أن نساعد بعضنا، داخل مجتمعنا المحلي الصغير وفي المجتمع كله.

باختصار، كان همّ توكافيل الأساسي بالنسبة لاميركا هو أن يواصل المجتمع المدني تقوية وتعزيز مثاليات الديمقراطية. « التدقيق والتوازن» داخل الحكومة لن يكون كافياً. وثمة حاجة للدين «وروح البلدة» لنشر التعاون بين الناس، الذين قد يمزقوا بعضهم البعض من دون ذلك. اما الجمعيات التطوعية فهي ضرورية لخلق رابطة ضرورية بين المواطنين والدولة. اما مبدأ «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» الذي وجده في اميركا فقد كان ضرورياً لغرس بيئة اخلاقية يقرر فيها أفراد أحرار العمل معاً.

الارشاد الصحيح الذي يجب أن نبحث عنه لدى توكافيل اليوم، هو الذي يعكس هذه الاهتمامات الاساسية. ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الخاصة في أية ديمقراطية ؟ وما هي القيم الضرورية لتشجيع المواطنة المسؤولة ؟ اجابات توكافيل على هذه الأسئلة تتضح حين نبحث ما سيقوله حول دور الدين والبلدة في تشكيل القيم، ودور الجمعيات التطوعية في تفويض الناس، وعن مبدأ «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» في نشر التعاون في المجتمع ككل.

الدين يسهل الحرية من خلال الاحترام

يعترف توكافيل أن «ليس للدين في اميركا دور مباشر في حكم المجتمع، لكن يجب النظر اليه على انه الأول بين مؤسساتها السياسية ؛ لانه لا ينم عن تذوق الحرية، بل يسهل استخدامها». ما رمى اليه توكافيل هو أن الحرية الدينية كانت ضرورية ليس لحماية الكنائس وحسب، بل للحفاظ على روح الاحترام المتبادل الذي يجب أن يتمتع به المواطنون في أية ديمقراطية. والمح الى أن «ثوريي اميركا كانوا مجبرين على التظاهر باحترام المساواة والاخلاق المسيحية ... ولم يجرؤ أحد في الولايات المتحدة، حتى الآن، على طرح المبدأ العام القائل بأن كل شيء مسموح من أجل مصلحة المجتمع ... لذا، وفي حين يسمح القانون للاميركيين بأن يفعلوا ما يشتهون، فإن الدين يقيهم من تخيل، ويمنعهم من اقتراف، ما هو طائش او ظالم».(١)

وكان توكافيل مستعداً حتى لتأكيد أن الكنيسة الكاثوليكية تعزز الديقراطية، رغم التسلسل الهرمي في بنيتها. وقال : «المجتمع الديني في الكنيسة الكاثوليكية مكون من عنصرين فقط : الرهبان والناس. الراهب فقط تعلو مرتبته فوق مرتبة الرعية، والناس تحته متساوون» (٣٠٠). وكل واحد في الكنيسة، « الحكيم والجاهل» ، و «العبقري وجمهرة السوقة»، و «القوي والضعيف» ، يخضعون للمذهب ذاته. لذلك، فإن الكاثوليكية تدحض «جميع الفروقات في المجتمع عند أقدام مذبح الكنيسة ذاته.» وبالتالي ، «ليس ثمة طبقة من الناس مؤهلة بشكل طبيعي لنقل مذهب المساواة في الاوضاع الى عالم السياسة أكثر من الكاثوليك» (٣٠٤).

بالنسبة لتوكافيل، لم يكن الدين في اميركا مهماً لانه يشكل معتقداتنا الخاصة، وموقفنا تجاه الايان، والشعائر الدينية، والجنس ، بل لانه يقوى القيم المدنية التي تشترك فيها. وقال : «الطغيان يمكن أن يحكم من دون ايمان اما الحرية فلا تستطيع. الدين ... ضروري أكثر في الجمهوريات الديقراطية من أي نظام حكم آخر. فكيف يمكن للمجتمع أن ينجو من الدمار إن لم تتقوى الروابط الاخلاقية بقدر يوازي تخفيف الروابط السياسية ؟» (٣٠٧) . وكان سعيداً أن يقول، إن معظم المواطنين في اميركا يحملون الشعور ذاته.

البلدات الصغيرة تعطي دروساً عملية على التعاون

اذا كانت اميركا بحاجة الى دين لبث اخلاق التعاون، فإن البلدة الصغيرة ستقويه. كان هذا هو معنى « روح البلدة في نيوانجلند». والمح الى أن «ابن نيو انجلند يرتبط ببلدته لانها مستقله وحرة : تعاونه في قضاياها يضمن ارتباطه بمصالحها؛ ورغد العيش الذي تقدمه يضمن حبه، ورفاهيتها هي هدف طموحه وجهده المستقبلي» (٦٨). وهذه الاخلاق ليست ما صار يعرف باخلاق «حقوق الولاية» او «ليس في ساحتي الخلفية» التي ظهرت في السنوات الاخيرة . على العكس من ذلك تماماً. أصر توكافيل على أن مشاعر الانتماء والأهمية التي يحسها الناس في مجتمعهم الخاص تجعلهم أكثر استعدادًا للعمل لصالح بلدهم. الواقع ، أن البلدة هي المكان الذي يمكن للمواطن فيه «أن يجمع أفكاراً عملية واضحة حول طبيعة واجباته ونطاق حقوقه» (٦٨).

ومن خلال «الجمعيات العامة» يسعى المواطنون الى تحقيق مصالحهم وقيمهم في المجتمع الأكبر. اليوم، ينظر الى «الجمعيات التطوعية» بشكل عام على أنها تجمعات اجتماعية، مثل المنظمات المدنية، ومجتمعات الأخوة، والجماعات التي لا تبغي الربح من مختلف الاشكال. من المؤكد انها جميعا مشمولة في تعريف توكافيل لتعبير «اميركيين من مختلف الأعمار، والأوضاع، والمشارب». وأشار الى أنهم « يشكلون الجمعيات دائماً. وليس لديهم شركات تجارية وصناعية يشارك فيها الجميع وحسب، بل جمعيات من ألف نوع ... الاميركيون يشكلون جمعيات لتقديم التسلية، وتأسيس المعاهد، وبناء الفنادق، وتشييد الكنائس، ونشر الكتب، وارسال الارساليات الدينية الى اقاصي العالم؛ وبهذه الطريقة فانهم يشيدون المستشفيات، والسجون، والمدارس» (١٠٦).

ومع ذلك فإن أهمية هذه الجمعيات تكمن في الطريقة التي تشجع بها الناس على العمل معاً. حيث قال، «في الدول الديقراطية، جميع المواطنين مستقلين وضعفاء؛ وهم بالكاد قادرين على القيام باي شيء بمفردهم؛ وليس في وسع أي واحد منهم أن يجبر رفاقه على مساعدته. لذلك، فانهم جميعاً يصبحون عديمو الحيلة إن لم يتعلموا طوعاً مساعدة بعضهم البعض » (١٠٧).

الجمعيات تدعم المبادىء الديمقراطية

لم ير توكافيل في المشاركة في «الجمعيات المدنية» بديلاً عن المشاركة في السياسة. فهو يقول بأن «الجمعيات المدنية ... تسهل التجمعات السياسية» و «الجمعيات السياسة تقوي وتحسن التجمعات للاغراض المدنية» (١١٥). علاوة على ذلك، كلما كانت المجموعة أكبر وأقوى سياسياً كلما ازدادت رغبة الناس في الانضمام اليها. حيث أشار «الناس الذين هم عديمو الحيلة كافراد» ، لا يتصورون بوضوح مدى القوة التي قد يحصلون عليها من الاتحاد معاً، وبالتالي لا بد من بيانها لهم كي يفهموها. لذلك، غالباً ما يكون من الأسهل حشد جمهرة من الناس لهدف عام، من جمع بضعة أشخاص؛ فألف مواطن لا يرون مصلحة في التجمع معاً؛ في حين أن عشرة آلاف شخص سيعون تلك المصلحة تماماً» (١١٦).

كل ما تقدم يفيد في تقوية التأييد الشعبي لمبادىء الديمقراطية ذاتها. فقبل سنوات حذر جيمس ماديسون، في اطار دفاعه عن الدستور، في «اوراق الفدرالي» من أن توجه الناس الى تشكيل «تكتلات» يهدد الحرية بشدة بحيث اننا نحتاج الى حكومة وطنية معقدة لمنع أي كتلة منهم من السيطرة (٢).

اما بالنسبة لتوكافيل فإن هذه «التكتلات» تشجع بالتأكيد الالتزام بالديمقراطية بطلبها من أعضائها أن يكونوا متسامحين وان يحترموا بعضهم البعض. وألمح الى أن الاميركيين حين « يلتقون بأعداد كبيرة فإنهم يتبادلون الحديث ويستمعون الى بعضهم، وكلهم متحفزون لكل انواع المشاريع». وخلال هذه العملية فانهم «ينقلون الى الحياة المدنية الافكار التي اكتسبوها ويخضعونها لالف هدف» . ويختتم حديثه بالقول، «عن طريق الاستمتاع بالحرية الخطرة يتعلم الاميركيون فن جعل اخطار الحرية أقل هولاً» (١١٩).

في النهاية، يقول توكافيل، ان التأثير الكلي للدين، والبلدة، والجمعيات التطوعية غرس في الاميركيين أخلاق «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» والتي تربطنا بعضنا ببعض وبالمجتمع الأكبر. ووفق أسس هذه المبادئ فإن الاميركيين قد «يظهروا عن طيب خاطر كيف أن احتراماً مستنيراً لانفسهم يدفعهم على الدوام الى مساعدة بعضهم البعض ويجعلهم يميلون الى التضحية بجزء من وقتهم وأملاكهم لرفاهية الدولة» (١٢٢).

قيم التضحية بالنفس

هذه الصورة للاميركيين في ثلاثينات القرن التاسع عشر، عن «التضحية بوقتهم» من أجل « رفاهية الدولة» قد تكون مفاجئة للذين يؤمنون اليوم بالحرية الفردية ورأسمالية «حرية العمل» وانها طبعت تاريخنا المبكر. ومع ذلك كان توكافيل واضحاً تماماً في قوله ان اميركي القرن التاسع عشر كان يعرف «متى يضحي بجزء من مصالحه الخاصة لانقاذ باقي مصالحه». الحقيقة، انه في حين ان مبدأ المصلحة الشخصية: وفهمها الصحيح لا تعطي «اعمالاً عظيمة من التضحيات الشخصية» ، فأنها تشير الى «أعمال صغيرة يومية من انكار الذات» (١٢٣). وبالنظر الى أن من السهل نسبياً مراعاة هذه الاخلاق، فقد احترمها معظم الاميركيين بوصفها الأساس المناسب الوحيد للتعايش المشترك.

واضح أن تخيل توكافيل للمجتمع المدني في اميركا في ثلاثينات القرن التاسع عشر يختلف جذرياً عن الطريقة التي نتخيله بها اليوم. وفي حين لا يظهر الدين الا لتشكيل السلوك الفردي الآن، فقد رأى توكافيل انه يقوي مبدأ المساواة الذي افترض ان الاميركيين يؤمنون به كمواطنين. اما « روح البلدة» في اميركا الحديثة فتوحي بصور عن جيوب لاحياء تحمي فيها الطبقة المتوسطة املاكها من الاشخاص «غير المرغوب فيهم». اما «روح البلدة» في اميركا توكافيل فكانت الأخلاق التي تشجع الناس على المشاركة في مجتمعاتهم الخاصة والمجتمع ككل. الجمعيات التطوعية اليوم هي مراكز مناسبة للعلاقات الاجتماعية والاعمال الجيدة، مثل «نقاط الضوء الالف» التي تحدث عنها جورج بوش الاب. اما بالنسبة لتوكافيل فكانت ادوات لتفويض الناس . المصلحة الشخصية اليوم تحدد كيف ندفع بمصالحنا الخاصة منافسين بعضنا البعض. وبالنسبة لتوكافيل كانت «المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح» تشكل الطريقة التي كان الاميركيون يدفعون بها اهتمامهم بالتعاون فيما بينهم. كل ناحية من نواحي المجتمع المدني التي تفكر اليوم بانها جزء من «القطاع الخاص» كنت لدى توكافيل تعبيراً عن النظام الديمقراطي الذي كانت اميركا تحاول بناءه .

اخطار الاستبداد الذي يتمحور على الذات

لا يمكن فهم عناصر المثالية المدنية لتوكافيل بشكلها الصحيح الا بتقييم قلقه عما سيحدث في حال التخلي عنها. الحقيقة أن ليس في ملاحظاته الكثير من العزاء لانصار كلا الجانبين من اتباع الطيف السياسي الحالي. فالمحافظون الذي يطيب لهم ترديد انتقاداته الفاترة للدولة البيروقراطية يتجاهلون ادانته الشديدة «لارستقراطية الصناعيين» التي بدأت تظهر في ظل الرأسمالية الصناعية. الليبراليون والاشتراكيون بدورهم، اتفقوا مع توكافيل حول تشكل «الاستبداد» الذي يشبه بشكل مريب دولة الرفاه. لكن يبدون أن ما آمن به توكافيل حقاً هو أن اميركا قد تبقى حرة اذا حافظنا على التزام ثابت بمبادىء المساواة والديمقراطية وحافظنا على المؤسسات المحلية والتي من خلالها يمكن للناس تطبيق تلك المبادىء في حياتهم اليومية .

لقد كانت الاعمال الصغيرة، وليس الشركات الضخمة، هي التي تسمح للديمقراطية بالتعايش مع المبادرة الشخصية، حيث اشار توكافيل، «ما يدهشني في الولايات المتحدة، ليس الضخامة المذهلة لبعض المشاريع بقدر ما هو التشكيلة التي لا تحصى من المشاريع الصغيرة .... وتحقق اميركا تقدماً واسعا في الصناعة الانتاجية لان جميع الاميركيين يكرسون انفسهم لها على الفور (١٥٧). الا أن شروع هذا العدد الكبير من الافراد بالاعمال لا يعني أن «الفردية الفظة» هي عقيدتهم. فقد تعايشت التنمية الشخصية مع «اشغال عامة واسعة نفذتها أمة لا تضم رجالاً اغنياء» (١٥٦). وكما هو الحال بالنسبة لروح البلدة، فان المبادرة الحرة كانت السبب في ان « أفقر الناس وايسرهم حالاً من أعضاء الكومنولث مستعدون لضم جهودهم» .

الا ان كل ذلك قد ينهار اذا خلق تقسيم العمل بين العمال والمديرين فيما بعد فجوة بينهم لا يمكن تجاوزها . وقد رأى توكافيل في ذلك امكانية حقيقية. فمع تنامي الطلب القومي على «السلع المصنعة»، يزداد في كل يوم عدد الاشخاص ممن يتمتعون بالثروة والتعليم» الذين قد يفتتحون «مؤسسات ضخمة» ومع «التقسيم الحازم للعمل» الساعي «الى تلبية الطلب الجديد الذي تتقدم به مختلف الاطراف» ، فلن تكون هناك علاقة صادقة ما بين الادارة والعمال في مثل تلك الشركات. «فالصانع لا يطلب شيئاً من العامل سوى جهده؛ ولا يتوقع العامل منه شيئاً سوى أجوره» (١٦٠).

تأثير ذلك على الجانبين قد يكون مدمراً . فالعمال قد يصبحوا أقل مستوى في عملهم رغم أن السلع الاستهلاكية قد تجعلهم متساوين في المجتمع. والمح الى ان مثل هذا النظام «سيفقر ، اولاً ، ويحط من قدر الاشخاص الذين يخدمونه ثم يتخلي عنهم كي تعيلهم الصدقة العامة» . الملاك والمديرون، بدورهم، سيحظون بسلطات الارستقراطية دون أن يتمتعوا بالقيم التقليدية المرتبطة بها. وحيث «انها لا تطبق الا على الصانعين وبعض الحرفيين، فإنها تشكل استثناء مرعباً في الصورة العامة للمجتمع». وخلص الى ان «ارستقراطية مكونة على هذا النحو قد لا تمارس سيطرة كبيرة على الاشخاص الذين توظفهم، وحتى إن تمكنت من فرض هذه السيطرة في لحظة ما، فسوف يتخلصون منها في

اللحظة التالية؛ فهي لا تعرف كيف تفرض ارادتها ولا تستطيع العمل. «في النهاية، ستنتهي مثل هذه الارستقراطية لأن تصبح واحدة من أقسى الارستقراطيات في العالم». لكن اذا قدر « لعدم المساواة الدائمة في الاوضاع والارستقراطية ان تنفذ مجدداً الى العالم، فيمكن التنبؤ انها ستدخل من هذه البوابة » (١٥٩ - ١٦١).

كما اهتم توكافيل بنوع الحكومة التي قد تلزم لتنظيم مجتمع على هذا النحو. وكما هو معروف على نطاق واسع كانت ملاحظاته حول «ما نوع الاستبداد الذي يجب أن تخشاه الامم الديمقراطية» مذهلة، بالنظر الى أن النظام الذي وصفه لم يكن ليتبلور طيلة عقود عدة. ومع تحول المجتمع المدني الى مجتمع جماهيري، حذر توكافيل من أنه قد يفرز حشوداً من الناس، كلهم متساوون ومتشابهون يسعون للحصول على المباهج الصغيرة والخسيسة يتخمون بها حياتهم. يعيش كل واحد منهم منفصلاً، غريباً عن مصير كل الآخرين، ويشكل اولاده واصدقاءه المقربين كل البشرية بالنسبة له» (٣١٨).

كل هذا يقود الى انتشار الدولة الديمقراطية التي سيحافظ « شكلها الخارجي على الحرية» و «سيادة الشعب» لكنها ستقوم «كسلطة شمولية واسعة ... مطلقة، ومدققة، ومقتصدة، ونظامية، ومعتدلة» . مثل هذه الدولة ستأخذ على عاتقها ضمان «ارضائنا» و «رعاية مصيرنا». وقد «تغطي سطح المجتمع بشبكة من القواعد الصغيرة المعقدة، المدققة والمتماثلة، لا يمكن لافضل العقول او انشط الاشخاص اختراقها، تقام حول الجماهير». في النهاية «ارادة الانسان لن تمزق بل تليّن، وتنحني، وتوجه». ويحذر توكافيل «ان هذه السلطة لا تدمر، لكنها تلغي الوجود؛ وهي لا تستبد، بل تضغط على الناس، وتضعفهم، وتطفئهم، وتخدرهم، الى أن تتحول الأمة الى شيء ليس افضل من قطيع من الحيوانات المجدّة الرعديدة، تقوم الحكومة برعايتها» (٣١٨ - ٣١٩) . لا حاجة للقول أن هذا ليس رداً مناسباً على «ارستقراطية الصانعين» ، او أي شيء آخر قد يهدد البلد في المستقبل.

الحل التوكافيلي

ماذا كانت «حلول» توكافيل لما رآه من مشاكل ؟ وكيف يمكننا تطبيقها اليوم ؟ على المرء التحرك بحذر هنا، لأنه لا يعطينا برنامجاً سهلاً، كما لم تكن مقاصده سهلة. لقد جاء

الى اميركا ليشاهد، وليس للتبشير بمعتقد جديد، وكان مستمعوه من اوروبا بقدر ما كانوا من الولايات المتحدة. ومع انتشار مطلب الديمقراطية ليعم القارة كلها، فقد اراد تقديم تقرير حول تقدمها في بيتها الجديد. لم يكن هناك من حلول سريعة يطرحها لعلاج العيوب في مؤسساتها الرئيسية.

ومع ذلك، فان الاهتمام المركزي لتوكافيل الذي راجعناه يشير الى المؤسسات الرئيسية التي يجب الحفاظ عليها. أحدها هو الدين. فهو يشدد على أن المبادىء الدينية هي في مكان القلب من أعلى مثالياتنا الديمقراطية والثاني هو المجتمع المحلي، حيث يعرف الناس بعضهم ويدعم أحدهم الآخر. المؤسسة الثالثة كانت الجمعيات المدنية والسياسية التي تمكن الناس من اكتساب قوة من خلال العمل الجماعي. تلك هي المؤسسات الاساسية التي يجب علينا حمايتها، اذا اردنا الاحتفاظ بالديمقراطية. قد نقيس مدى ابتعادنا عن توكافيل، وربما الديمقراطية ذاتها، بالطريقة المتعجرفة التي نتولى فيها هذه الأسس الثلاثة.

تُختصر المناقشات العامة حول الدين والسياسة اليوم باليمين الديني الذي يجادل بضرورة تحول الجميع الى المسيحية مقابل اليسار العلماني الذي يشدد على أن أية اشارة الى الدين في السياسة تنتهك التعديل الاول للدستور. ويتخذ توكافيل وجهة نظر مختلفة تماماً . فقد ارتاح الى فكرة ان على رجال الدين تجنب التورط المباشر في السياسة وأن يسمح «لكل شخص» في اميركا بحرية اتخاذ الطريق التي يعتقد أنها ستقوده الى الجنة» (٤١٨) . وكما اشار، فهو يرى في المذهب الديني. واننا جميعاً متساوين في نظر الله الاساس الضروري لمبدأ المساواة في المجتمع أيضاً، واننا بالتالي، بحاجة لبعضنا البعض.

لكن هذا ليس المبدأ الرئيسي الذي يريدنا المحافظون المعاصرون ربطه بالدين، باصرارهم على أنه اذا ذهب كل واحد منا الى الكنيسة واستقامت حياته فلن نكون بحاجة لبعضنا. كما استوقفت خريج عقد الستينات كيف أن الليبراليين والراديكاليين - الذين خرجوا في مسيرة مع وزراء من أجل الحقوق المدنية، وحموا الناشطين ضد الحرب في حرمات الكنائس، وناضلوا من أجل عالم نكون فيه جميعاً «اخوة واخوات» تحت جلودنا - كان عليهم الاعتراف بهذه الاسس الدينية لهذه المثاليات المدنية، وهو ما لم يفعلوه.

وضاع أيضاً اهتمام توكافيل بالحفاظ على مجتمعات محلية قوية .. وتأكيداً على ذلك فإن «البحث عن المجتمعات المحلية» هي التسلية الرئيسية اليوم، في الصالونات، وفي نشرات الحاسوب، وفي عدد من الاحياء المدنية. ركوب الحافلة الذي قام به بيل كلينتون وآل غور وطافا به عدداً من المدن الاميركية الصغيرة عام ١٩٩٢ لامس وتراً حساساً لدى الكثيرين منا واعطى دفعة قوية لحملتهما الانتخابية. وتحدث كلينتون ببلاغة عن اعاده «روح المجتمع المحلي» الى اميركا.

لكن « المجتمع المحلي» في اميركا توكافيل لم يكن مجرد «روح»، كان واقعاً شارك فيه ملايين الاميركيين . فقد ظهر في اماكن حقيقية عاش فيها الناس زمنا واكتسبوا قوة من خلال مشاركتهم لبعضهم. وكان بناء المجتمع في اميركا يعني الحفاظ على هذه الاماكن الحقيقية. التجارة كان يجب الحفاظ على لامركزيتها، وأن تبقى المشاركة في السياسة. وكان علينا أن نكافىء الاشخاص الذين اختاروا البقاء والا يسهلوا على الناس الرحيل.

الأهم من كل ذلك، علينا أن ندرك بأن المجتمع الاصيل يعني أكثر من العيش متجاورين « فابن نيوانجلند»، كما يبين لنا توكافيل «يشارك في كل حدث في المنطقة؛ فهو يمارس فن الحكم ضمن الناطق الصغير الذي يطاله؛ ويعود نفسه على تلك الصيغ والتي من دونها لا يمكن للحرية ان تتقدم من دون ثورة : ويتشرب روحها ؛ ويكتسب تذوقاً لنظامه، ويستوعب توازن القوى؛ ويجمع افكاراً عملية واضحة عن طبيعة واجباته ونطاق حقوقه» (٦٨). وقد نتسائل إن كان هناك روح مثل هذه الروح في بلدات اميركا اليوم. او إن كان هناك من يهتم باستعادتها حقاً.

اخيراً، نشير الى التفسخ المضطرد للجمعيات المدنية والسياسية التي رأى توكافيل انها مركزية لتفويض المواطنين. فالجماعات في مختلف قطاعات الحياة الأمريكية تشكو الآن من مدى صعوبة الحفاظ على المشاركة او حتى العضوية، في الكنائس، والاتحادات، والجمعيات المدنية، وحتى نوادي البنايات التي لا تبعد سوى امتار قليلة عن مكان سكننا. ربما اننا وصلنا الى ذلك الزمن الذي تنبأ به توكافيل حيث «يعيش المرء منعزلاً، وغريباً عن مصير الآخرين». حيث يشكل اطفالنا واصدقاءنا المقربين «البشرية كلها» بالنسبة لنا. فإن

كان الأمر كذلك فيجب الا نفاجأ بان نظامنا الديمقراطي – الذي يتطلب مستوى اوسع من المشاركة – يحتاج الى ترميم . وكما حذر توكافيل، اذا كان الشخص «موجوداً داخل نفسه، ومن أجلها فقط، واذا كان أهله باقون عليه وحده، عندها يمكن القول انه فقد وطنه» (٣١٨).

ادعاء الحق بوطن بالنسبة لتوكافيل كان « المصلحة الشخصية : وفهمها الصحيح». وهي تعني اكثر من مجرد التعهد بالولاء للعلم. وتتطلب منا أن نعطي على الأقل بعض الوقت للاخرين و «لرفاهية الدولة» . وتطلب أن نشارك في مجتمعنا المحلي الخاص وفي الجمعيات السياسية الساعية لتحقيق العدالة في المجتمع الاكبر. والأهم من كل ذلك ، انها تعني الادراك بأن كون المرء مواطناً أمر ضروري اذا كنا نأمل في الازدهار كمخلوقات بشرية. قد نردد مقاطع صغيرة من اقوال توكافيل اليوم، لكن علينا التنبه للنقطة الاشمل التي كان يحاول ابرازها ايضاً. وتجاهلها فيه مخاطرة منا.

ENDNOTES

1. Alexis de Tocqueville, "Democracy in America", ed. Philips Bradley (New York : Vintage, 1990), 1:305.

2. Alexander Hamilton, James Madison , John Jay, "The Federalist Papers" . ed . Clinton Rossiter (New York : New American Library, 1961) , 10:77 -83 .

الجـزء الثـاني

التعليم لبناء مجتمع مدني

الفصل السابع

التعليم لبنـاء مجتمع انســاني : تنقية الفضائل المدنية

دنيس بي. دويل

الثقافة هي نشـاط الفكر، وتقبل الجمال والمشـاعر الانسانية. وليس لشذرات المعلومات أية علاقه بها. والشخص حسن الاطلاع هو أكثر الناس اضجاراً واقلهم نفعاً على ارض الله كلها. وما يجب أن نهدف لانتاجه هو اشخاص يمتلكون الثقافة والمعرفة الخبيرة في بعض الاتجاهات الخاصة. فهذه المعرفة ستعطيهم الارضية التي سينطلقون مّنها، وستقودهم ثقافتهم الى أعماق بقدرعمق الفلسفة وشموخ بقدر شموخ الفن.

الفرد نورث وايتهد

« اهـداف التعليم »

مقـــدمة

حين طُلب مني كتابة هذا المقال انتهـزت الفرصـة للعودة الى عملي الخاص، وايجاد فقرة تعبر عن موضوع التعليم لبناء مـجتمع انسـاني، وكما تقول بات موينيهام «العقل يرنو الى الماضي ...» فـقبل أكثر من عقد من الزمان كـتبت مقـالاً لمجلة «كوليدج بورد ريفـيو» عنوانه «التعليم والقيم : اعادة تفكير» أرى أنه مناسب لهذه الأيام :

منذ أقدم العـصور عرف الفلاسفة والمفكرون أن القيم والتعليم مرتبطة برباط لا ينفصم. وكانت صلتها واضحـة ومهمة بحيث كان من المستحيل عملياً تخيل وجود تعليم خال من القيم. وحتى اذا لم يبث التعليم القيم صراحة وبشكل واع، فقد كان يبثها بشكل ضمني وبالعبرة والمثال. هل في وسع أي شخص أن يذكر معلماً او فيليسوفاً بارزاً، قديماً او معاصراً كان محايداً من الناحية الاخلاقية ؟

لقد توصلنا كشعب الى يقين هو انه ليس في وسع أمة تتجاهل القيم في التعليم أن

لا تعكس وجهات النظر في هذا الفصل بالضرورة، وجهات نظر القائمين على معهد هدسون او مسؤوليه او موظفيه

تأمل في البقاء . وليس في وسع أية ديمقراطية تهمل القيم والتعليم أن تتوقع البقاء حرة. والاسباب، رغم وضوحها تستحق التكرار.

التجربة الاميركية في حكم الذات عمرها الآن قرنان. الواقع، اننا لسنا أقدم ديمقراطية في العالم وحسب؛ بل إن لدينا تقليداً لم ينقطع من حكم الذات تميز بتاريخ طويل من توسيع حق الانتخاب. فيوم بدأنا تجربتنا، كان حق الانتخاب يقتصر على البيض؛ أما اليوم فإن جميع المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن ١٨ سنة يحق لهم ذلك. ويمكنهم التصويت لاننا بتنا مقتنعين ان في وسع جميع البالغين ممارسة حق الانتخاب بشكل مسؤول . ويمكنهم القيام بذلك اذا كانوا متعلمين .

اسباب شمول القيم في التعليم، من الناحية الفلسفية واضحة تماماً : فالديمقراطية الملتزمة بمبدئي المساواة والحرية يجب ان يكون لديها مواطنين متعلمين اذا اريد لها ان تعمل بشكل فعال . وما اعنيه بكلمة «متعلم» ليس مجرد معرفة مهارات اساسية، بل اناس ينمي التعليم عقولهم ويجدر بنا هنا ان نذكر الهدف من التعليم العقلي : وهو تأهيل الرجال والنساء من أجل عيش حياة من الحرية المنضبطة. وهو اعتناق وجهة النظر الجيفرسونية في الناس الاحرار والمتساوين.

الفضـــائل المدنيـــة

هذه الملاحظات بالطبع لم تكن لتفاجيء المؤسسين. فقد كانت الفضائل المدنية، بالنسبة لهم، امراً ضرورياً لأية جمهورية ديمقراطية، وكانت تنقل على نطاق واسع بواسطة مؤسسات المجتمع الرسمية، من ضمنها المدارس . الواقع أنه لا يمكن تصور قيام حضارة من دون هذه الاعراف. فالطفل الذي يولد عارياً، وجاهلاً، ومليئاً بالشهوات، عليه أن يتعلم حقائق وقيم الثقافة من جديد. ولا غرابة أن يلعب التدريس الرسمي دوراً رئيسياً في هذه العملية. ولا يمكن الفصل بين التدريس والفضائل المدنية.

في مكان ارستقراطية العالم القديم الوراثية، شهد العالم الجديد، كما يقول توماس جيفرسون ظهور ارستقراطية الموهبة الطبيعية. وحيث أن جميع الناس، في أية ديمقراطية عظيمة، متساوون أمام الله والقانون، فهم جميعاً أحرار في تطوير مواهبهم الى أقصى حد

ممكن. وما زالت هذه الفكرة الراديكالية الرائعة حية حتى يومنا هذا، ومن أجل تطويرها الى أقصى حدّ، لا بد من تعليم الشعب الديمقراطية.

وكما قال اللورد بروغهام، «التعليم يجعل قيادة الناس اسهل، لكن سوقهم أصعب؛ وحكمهم أسهل، لكن استبعادهم مستحيل».

اليونانيون القدماء، الذين ورثنا عنهم تقاليدنا الفكرية والتعليمية، عرفوا أن هناك هدفاً واحداً للتعليم وواحد فقط : تكييف الانسان للعيش في «المدينة الدولة» . ومفتاح العيش في المدينة الدولة هو القيم، «الفضائل المدنية» : والتي من دونها قد تنهار المدينة الدولة، او حتى الدولة ذاتها . وكان لديهم الفهم الكافي لمعرفة كيف يكتسب المرء الفضائل المدنية. ويصح درسهم ثلاثي الابعاد اليوم كما كان يصح في أيامهم. وهو الدراسة، والاقتداء، والممارسة.

الدراســة

اولاً، تكتسب القيم بالدراسة، وتكتسب المعرفة بالتعليم. المعلمون يعلمون والطلاب يتعملون. وتتطلب الدراسة الالتزام بقواعد التعلم. ثانياً، تكتسب القيم بالاقتداء. ويكون الرجال والناس الفاضلون قدوة ينقلون قيمهم للصغار والاتباع. ثالثاً، وربما الأهم تكتسب القيم بالممارسة. وتكتسب الفضيلة عن طريق التصرف بطريقة فاضلة.

قبل فترة طويلة من «حركة الامتياز» (Excellence movement) كانت هناك مدرستين عريضتين من الافكار حول هذه القضايا. احداها اعتبار المدرسة عميلاً للدولة، مألوفة جداً لأي شخص يهتم بالنظر الى ما هو أبعد من الدولة الشمولية . واعتقد جون ستيوارت ميل الذي لم يشهد تجاوزات الانظمة الشمولية والسلطوية الحديثة، أن ليس هناك من هدف يضاهي التدريس الحكومي. فالتعليم الحكومي، سواء كانت السلطة المسيطرة كهنوتية، او ملكية، او حكم الاغلبية كما في الجيل الحالي، هو :

> مجرد وسيلة لصهر الناس وجعلهم متشابهين، وحيث أن القالب الذي يصبون فيه هو ذاك الذي يرضي السلطة المسيطرة في الحكومة .. فانه يشكل طغياناً على العقل ..

ومقابل ذلك ثمة منظور آخر لشخص يؤيد الحكومة بوصفها أداة لنشر الفضائل المدنية، هو سيمون بوليفار الذي قال في خطاب امام كونجرس انغوستورا :

دعونا نعطي جمهوريتنا سلطة رابعة تُفرض على الشباب، وقلوب الرجال ... دعونا نقيم هذا السلطة العليا (Areopagus) * لمراقبة تعليم اطفالنا .. وتنقية الجمهورية من كل ما هو فاسد ..

الا أن هناك طريقة أقل تطرفاً للتفكير في التعليم والفضائل المدنية في أية ديمقراطية . فكيف يمكن لشعب حرّ غرس هذه القيم والتوجهات الضرورية للرفاهية العامة، والسكينة الداخلية، والسعي للسعادة ؟ وكيف يمكن التوفيق بين النظام والحرية ؟ رغم أن هذه المهمة ليست سهلة ، فهي غير مستحيلة. وفي التجربة الاميركية في مجال التعليم العام – او تعليم الناس – مرشداً لنا.

فما هي قيم الفضائل المدنية ؟ اولاً، معارف واضحة يتقنها الانسان حتى تصبح عادة، حول حقوق ومسؤوليات المواطنة ، والفرص والالتزامات التي تفرضها جمهورية دستورية. اضافة لما اشار اليه عالم الاجتماع موريس جانوفيتس، معرفة أن توأم الحق في الحصول على محاكمة أمام هيئة محلفين هو الالتزام بالخدمة في هيئة المحلفين حين يطلب من المرء ذلك. ومعرفة أن حرية المرء تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين . ومعرفة أن الحقوق يكسبها من يستحقها ولابد من حمايتها اذا أريد لها البقاء. ومعرفة أن قاضي المحكمة العليا اوليفر ويندل هولمز كان مصيباً حين قال «الضرائب هي الثمن الذي ندفعه للحصول على مجتمع مدني».

فما الذي يجب أن تفعله المدارس العامة لتدريس القيم ؟ وما هي المعارف والعادات التي يجب أن يكتسبها الاطفال لجعلهم مواطنين فاضلين ؟ دعوني أولاً القي نظرة على القدوة، ثم الدراسة، ثم الممارسة .

أعظم مثال على المواطنة عرفه التاريخ كله قدمه لنا سقراط. فقد تجرع كأس شراب الشوكران السام ليس اعترافاً بانه مذنب بتهمة افساد شباب اثينا، بل لاظهار سيادة القانون. وقد تحدث جون راسكن عن حكمة سقراط وشجاعته بكلمات تشتمل على خلاصة وجهة نظري هذه :

التعليم لا يعني تدريس الناس ما لا يعرفونه. .. انه عمل صعب، ومضني، ومتواصل يجب القيام به باللين، والمراقبة، والتحذير، والوصية، والتشجيع والأهم من كل ذلك بالاقتداء.

---

* المحكمة العليا في اثينا القديمة (المترجم).

معنى هذا الأمر عملياً، أن علينا تزويد مدارسنا بمعلمين ومعلمات ذوي اخلاق يهتمون بمهنتهم وحرفتهم. وعليهم نقل مشاعر الالتزام الى طلابهم بقوة الشخصية المجردة. ومكانة هؤلاء الناس ليست لغزاً، فهم المدرسون الذين يتذكرهم كل واحد منا ، المدرسون الذين كان لهم تأثير على حياتنا . المشكلة هنا ليست التعرف اليهم بعد الحدث ، بل قبل الحدث . انهم الدرسون المتمسكون بتقاليدهم الانضباطية ، اصحاب الثقافة الواسة العميقة، الذين يؤمنون بحياة العقل .

هذه ليست مواعظ دينية فارغة . هناك دافع داخلي للدراسة والعلم ، وثمة قواعد للمهنة تجسد بحد ذاتها قيم المجتمع الديمقراطي . تشمل الامانة ، والاخلاص ، والدقة ، والانصاف ، والتسامح مع المختلف ، والمرونة ، والاستعداد للتحول عند ظهور دليل جديد . الحقيقة ، ان ما نتوقعة من افضل معلمينا ، هو بالضبط مجموعة المزايا التي نربطها بالفضائل المدنية .

المنهاج الدراسي الخفي

الاسم الآخر الذي أصف به هذه المجموعة من الصفات والنتائج التي تساعد على رعايتها هو «المنهاج الدراسي الخفي». إنه الرسالة التي يبعث بها المدرسون الى الطلاب حول ما هو صَح وما هو خطأ ، ما هو مقبول وما هو مرفوض . فعلى سبيل المثال، المدرسة التي تضع معايير متدنية تبعث برسالة قوية مؤداها : لا شيء يهم ، تقدم . وهي رسالة من الخطر تمريرها الى شخص صغير السن لأنها تعده للفشل. المنهاج الدراسي الخفي يدعم ويعزز المنهاج الدراسي المنظور للطالب.

لقد درج الناس في بعض الدوائر على الاعتقاد أن التعليم مجرد عملية، مجموعة من المهارات لا علاقة لها بمحيطها الواقعي. وهذا غير صحيح. فالتعليم مرتبط بمحيطه. انه تجربة واقعية تتطلب من ضمن ما تتطلب، معرفة الوثائق العظيمة المتعلقة بمعنى المواطنة وهذا يشمل في حده الادنى الاطلاع على كتاب ارسطو «السياسة والاخلاق» و «جمهورية» افلاطون والماغنا كارتا، و «الامير» لمكيافيلي، و «مقالة تتعلق بالفهم الانساني» لجون لوك، وبيان اعلان الاستقلال ، و «الورقة الفدرالية العاشرة » ودستور الولايات المتحدة، ومقالة جون ستيورات ميل «في الحرية» وخطاب جيتسبرغ، وخطاب لينكولن بمناسبة توليه فترة

رئاسة ثانية، ورسالة مارتن لوثر كنغ من سجن برمنغهام. ويصبح التعليم فارغ المحتوى اذا جرد من القيم التي تضمها هذه الوثائق. وكما يذكرنا كينغ، فإن «الحرية لا يمنحها الظالمون طوعاً؛ بل يجب أن يطلبها المظلومون».

ما تقدم هو اولاً وقبل كل شيء بيان معياري، بيان للقيم. وكي يصبح الطالب مثقفاً تماماً يجب ان يتقن مجموعة من المعارف والحقائق، والاساطير والتاريخ، والحكايا النادرة، ليس كتمرين في الذاكرة، بل كتمرين على الفهم والفكر النقدي. التاريخ والمحيط مهمان للتعليم لذاتهما وكأدوات يمكن للناس من خلالهما تعلم التفكير والمنطق. ثمة قول بسيط الا انه صحيح : الناس يتعلمون التفكير بالتفكير؛ والتفكير بجد. هذا هو جوهر حوار سقراط، أهم أساليب التدريس التي عرفت حتى الآن واطولها عمراً.

فكر في المقطع الاوسط من التعديل الخامس للدستور كعبارة تردد باختصار من دون فهم المعني الكامن خلفها : «ولا أن يُكره المرء في أية قضية جرمية على الشهادة ضد نفسه».

من دون فهم محيط هذه العبارة التاريخي والهدف منها فانها مجرد كلام فارغ فعلاً. فلماذا لا يجوز لمشتبه به في قضية جرمية أن يشهد ضد نفسه؟ حمايتنا جميعاً من الشهادة ضد انفسنا انبثقت من تاريخ مرّ طويل من التعذيب بواسطة المخلعة (rack) وأداة التعذيب بالضغط على الإبهام فاذا أُجبر الإنسان على الشهادة ضد نفسه فمن سيقول لا لممارس التعذيب ؟ ليس الضحية بالتأكيد. تحرير الإنسان من ادانة نفسه لا تقل أهمية عن حرمان محقق محاكم التفتيش من أدواته. ومن الغريب التغاضي عن هذه الحقيقة البسيطة في عصر يعصف به العنف من كل الأنواع. وربما كانت أهم حماية يمكن أن يتمتع بها الناس.

وكما لاحظ جورج سانتايانا، فإن القيم «شيء لم يكن لنا خيار فيه وعلينا أن نختار منه». عند تتبع فكرة التعليم لاستعادة الفضائل المدنية علينا أن نتذكر أن القيم جزء من عالمنا وانها لم تنبق عن دراسة علمية. وهي تشتمل على صفات انسانية ليست علمية، مثل الحب، والولاء، والشجاعة، والإخلاص، والتقوى، والحنو. هذه الصفات تعطي بعداً، وهدفاً، ومعنى لكون المرء انساناً. وهي الصفات التي تعنى بها الأعمال الأدبية العظيمة.

هاكلبري فن

اسمحوا لي أن اتطرق الى مثال معبر مناسب. رواية مارك توين «هاكلبري فِن» (Huckleburry Finn)، التي نشرت قبل أكثر من قرن مضى. هي واحدة من أعظم القصص الأميركية، وهو كتاب من الأهمية بحيث لا يمكن اعتبار أي اميركي لم يقرأه بأن مثقف. فما الذي يجعل هذا الكتاب مهماً ؟ هدفه وانتشاره الواسع، بالتأكيد، والأهم من ذلك، قيمه. فهو من ناحية الشكل كتاب للجميع، مثل الكتاب المقدس أو «الألياذه»، يتحدث عن موضوع عالمي، متاح لكل الناس. وكما انه يتحدث عن أشياء نتفق معه عليها، فهو يتضمن ايضاً أشياء تصدمنا، وحتى انها تهيننا. وبالتالي، فإن قراءة الكتاب ومناقشته في الصف تتطلب حساسية وحذر. وهو كتاب لا يقرأ باستخفاف.

من المهم ملاحظة أن الكتاب يتعرض اليوم للهجوم كما حدث عند صدوره لأول مرة. فأقصى اليمين يعتقد أن الكتاب، في أفضل الأحوال فاسد، ومعادٍ للدين في أسوأ الأحوال. ويجهر اليسار بشكل أقوى برفض هَك. ويصبون عليه اقذع اللعنات المعاصرة : بالقول انه عنصري.

وهو يشدد على التالي: كان هدف توين تخريب الدولة، وتقويض اخلاق الشباب، وتحدي زهو البرجوازية الاميركية واعتدادها بنفسها. بالنسبة لهذا الاتهام أقر أن توين مذنب. ومن هنا قوة الكتاب: مواجهة التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتكى توين من الممارسات الدينية اليومية المنظمة ومن النفاق والتظاهر بالتقوى والورع. في الواقع، وجد توين أن المجتمع المنظم، وخاصة الدولة، هو سبب الأمراض الاجتماعيّة، وليس العلاج لها. وكان في وسع هَك وجيم، ابنا الطبيعة، الإفلات من القوى المفسدة للحياة المعاصرة بالفرار جسدياً.

لقد اعتقد توين حقاً أن المجتمع كان عقوبة وأن الأمل الوحيد هو بالفرار منه. وتطور هذه الفكرة في «هاكلبري فن» من أبرز الجهود التي بذلها توين مراراً للتعامل معها. فاذا كان تفسير توين صحيحاً، وهو ما اعتقده، فهو أخطر بكثير من الجناحين اليساري واليميني. وهو معادٍ للدولة.

ومسألة السماح للشبان الاغرار بقراءته، تصبح مسألة ذات مغزى. فالتوجهات المفترضة في الاعمال العظيمة التي ظهرت عبر العصور مشابهة. وفي حين أن الهدف الأول هو التسلية، فإن الهدف الأهم هو الارشاد. ومثل هذه الابيات لا تكون في خدمة الدولة قط وليست مدافعة عن «الوضع القائم».

جان دوبوفيه بطل «الفن الفج» (L'art brut) أو غير المروض، يؤكد في انعطاف رائع عن افلاطون أن الفن مفسد، وأن على الدولة ان تحاول منعه، وأن الفنان يعمل بشكل أفضل وأكثر فعالية حين يكون لديه ازدراء للثقافة السائدة. وهذه في الواقع، نسخة مبالغ فيها جداً عما افترضته هنا. تكفي للقول أن على الفنان أن يشكك، على الأقل، في التقاليد المتعارف عليها وأن يزعج البرجوازية.

دون الإطالة في الحديث عن توين، من المفيد اعادة النظر في الأدبيات العظيمة بشكل عام لنرى إن كان المثال شديد الخصوصية. هل هناك خيوط مشتركة؟ الإتجاه الذي اتبعته الأدبيات العظيمة عبر العصور هو نفس الإتجاه. وفي حين أن الهدف الأول لها هو التسلية، كان هدفها الأهم هو الارشاد. فهي تعطي أمثله على الشجاعة، والقوة، والحب. وتظهر تأثير الكبرياء المتعجرف، والطمع، والرغبة في السلطة. وتكشف الانجازات العظيمة والفشل الذريع ولا تكون هذه الأدبيات عادة في خدمة الدولة أو مدافعة عن «الوضع القائم» الأدبيات العظيمة تتحدى المسلمات. وتحطم التقاليد المتعارف عليها.

ليست جميع الكتب العظيمة معادية للدولة، أو تهاجمها ولا تحترمها، لكنها تتحدى التقاليد السائدة، وتستفز القارئ، وتصر على ربطه بالموضوع. وينطبق هذا ايضاً حتى على العلم، خاصة في مراحله الأولى حين يعنى باكتشافات جديدة في المعارف الأساسية. وأفضل مثال على ذلك غاليليو، وكيبلر، وداروين.

الطبيعة الخلافية لأي عمل هي اذن، نتاج قوته واصالته، ولهذا السبب فإن القارى غير المجرب سيجد أي كتاب عظيم صعباً. وهو غالباً منزلق صعب. وهو منزلق صعب لأنه يثير عادة اسئلة اساسية حول الخطأ والصواب. وبالنسبة للعقل الراغب في المعرفة، فإنه يثير حواراً سقراطياً داخلياً.

التعليم الخالي من القيم: تناقض في التعبير

إحدى القضايا في تعليم القيم هي الخطأ في الحكم على الأمور الذي ما زال متفشياً في مدارسنا. فثمة افتراض اتخذ بحسن نية وهو أن في وسع مدارسنا أن تكون خالية من القيم، ومحايدة، وموضوعية، وهذا قد يخلصها من مسألة صعبة، قد تكون متفجرة، وهي أي القيم يجب عليها أن تعلمها وكيف. وهذا التصور للتعليم الأميركي تصور قديم.

ما وصف أنه تعليم خال من القيم، في القرن التاسع عشر، كان في الواقع بروتستانتية غير علمانية. لم تكن حركة مسيحية شاملة بالضبط، بل حركة توحيدية ضخمة. في الحقيقة، ليس صدفة أن اصلاحيي المدارس العامة الأوائل كانوا من التوحيديين الخياليين والرمانسيين، بناة استخدموا المدارس العامة للرقي بالأجيال وتطويرها. وكما قال هوراس مان باحساس مذهل بالحداثة، في «التقرير السنوي لمجلس التعليم» عام ١٨٤٨:

> اذا امكن اخضاع جميع أطفال المجتمع من سن ٤ سنوات وحتى ١٧ سنة للتأثير الإصلاحي والتهذيبي للمدارس الجيدة، فإن التشكيلة الكبيرة المظلمة من المثالب الشخصية والجرائم العامة .. قد .. تختفي من العالم.

وحين يصل الأمر الى تعليم القيم، لا يجد مان ومؤيدوه وزملاؤه صعوبة في التعرف الى ما يجب أن تفعله المدارس. فقد كانوا يعرفون أن تدريب معظم الأساتذة سيء، وأنهم ورثة تقاليد كلاسيكية لا تطيق التدخل. وكان المنهاج الدراسي يفرض نفسه . إلا أنه في أواخر القرن التاسع عشر تمتع «كتاب القراءة ماك غوفي» (Mc Guffey) بنجاح لا يضاهي. فقد كان مليئاً بالعظات الدينية الداعية الى التقوى والورع والتوسلات للعودة الى الفضائل المدنية والدينية، وهي الفضائل التي كانت منتشرة على نطاق واسع في صفوف الجماعات الراعية للمدارس العامة. وفي القرن التاسع عشر، كان جميع افراد هذه الجماعات تقريباً من البروتيستانت البيض.

التقليد الصارم

كان هذا التقليد الصارم موجوداً بشكل مخفف في أفضل المدارس والكليات الإعدادية العامة والخاصة. وكان المدرسون في تلك المعاهد، على سبيل المثال، احراراً في اختيار ما

يريدون تدريسه، درايدن أو دون، وسبنسر أو مارلو، وشكسبير أو سيرفانتس، وتوين أو هاوثورن. لكن هذه الحرية كانت مؤقتة تقريباً، لأن الدارس، الطالب، كان ملزماً في النهاية بقراءة كل هؤلاء.

ما حدث في التعليم الأميركي، كان بالطبع، هجر هذا التقليد الصارم عملياً. وبدلاً من التكامل العمودي، نظمت المدارس الإبتدائية والثانوية بشكل أفقي.

ولم تكن الصفة الوحيدة لهذا النظام استقلالية الصفوف، فقد كانت تشكيلات مستقلة ليس لها إلا القليل من الروابط مع العالم الخارجي. وجمعت اعداداً كبيرة من الطلاب حسب السن اعطوا مسائل لدراستها. واستبدل باللغة الإنجليزية مهارات الإتصال، وبالتاريخ والجغرافيا الدراسات الاجتماعية، فهل ثمة غرابة في أن يدخل المنهاج الدراسي معيشة العازب والكرة الطائرة ؟

وهل ثمة غرابة في المحاولات التي كانت تقوم بين الحين والآخر لإخراج هَك فن من الصفوف؟ فمن دون مرساة فكرية وانضباطية، تكون المدرسة عرضة لتقلبات وبدع اللحظة. وحين تصبح شعارات المدرسة «حيادية القيم»، «والاخلاق النسبية»، «والأهمية»، فإن كل شيء يجوز.

ولا يفرض أي شيء على أي شخص، سوى فكرة أن لكل مسألة وجهان. ولم تعد فلسفات اليونانيين القدماء والديانات الموقرة العظيمة القائمة على الأخلاق المطلقة تقدم أية اجابات. ولا يمكن حتى للجواب المتعلق بالوجود والذي يعرفه المدرسون أكثر من الطلاب أن يُقدَم بطريقة مقنعة. لكل هذه الأسباب فإن التقليد الصارم ضروري.

اتقـان الممارسة

اسمحوا لي أن اشير باختصار الى نقطتي الأخيرة: الممارسة يقول ارسطو أن «السعادة هي نشاط للروح يتفق مع الفضائل المثالية». ونحن نحقق هذه المرتبة بالممارسة. المثير للسخرية، اننا لا نصل اليها بممارسة حقوقنا، بل بالقيم بالتزاماتنا. وانه من خلال الخضوع لمبدأ أعلى يمكننا أن نتعلم كيف نقيّم مدى أهمية حقوقنا التي اكتسبناها بمشقة.

تعني الممارسة، فيما يتعلق بالأصدقاء والعائلة، تلبية المطالب المتبادلة التي يفرضها

علينا الولاء والمسؤولية تجاه الأبناء. اما على مستوى المجتمع، فإنها تعني تلبية الحدّ الأدنى من معايير التمدن والسلوك الجيد.

وهذا يعني أكثر من مجرد اطاعة القوانين، إنه التكيف مع معايير متفق عليها للسلوك. وعلى مستوى الدولة، يعني ذلك الالتزام الكامل والصريح بمتطلبات المواطنة بدءاً من الأمانة في دفع الضرائب الى المشاركة في المواطنة، وانتهاء بالتضحية الكبرى للخير العام في اوقات الخطر المميت.

على مستوى المدرسة، تعني الممارسة عمل ما هو متوقع منا باتقان. لكنها يجب أن تعني ما هو أكثر من ذلك بكثير. فهي يمكن، بل يجب، أن تعني خدمة المدرسة والمجتمع. رغم أن هناك فكرة قديمة في التعليم الخاص، وهي أن الخدمة لا تؤخذ الآن على محمل الجد إلا في القطاع الخاص.

في مدرسة كارولينا الشمالية للعلوم والرياضيات، وهي واحدة من المدارس العامة الداخلية القليلة في البلاد، تستقطب مجموعة من أفضل والمع الطلاب في كارولينا الشمالية. ثمة متطلب خاص للتخرج يقضي بعدم تخريج أي طالب ما لم يؤد ثلاث ساعات من خدمة المدرسة في الأسبوع، واربع ساعات من خدمة المجتمع في الأسبوع.

ويقضي طلاب هذه المدرسة هذه الخدمة في بيوت الحضانة، والمياتم، ومراكز الرعاية النهارية، والمستشفيات. وهم يداومون اسبوعاً ويرتاحون اسبوعاً.

يجب أن يقوم كل طالب ثانوي في اميركا بأداء خدمة المجتمع كشرط للتخرج فليس ثمة شخص أفقر أو أرفع من أن يستفيد منها، لأن ذلك هو هدفها. فالخدمة التي يقدمها هؤلاء الفتيان هي افضل ما يفعلون، اضافة لأهميتها.

المهم حقاً هو أنهم يتعلمون من خلال الممارسة عادة الخدمة. وهي الأساس الجوهري للفضائل المدنية وما يمكن أن تقدمه من رضى عن الذات.

معنى ذلك هو اننا لا نستطيع تجنب قضية المنهاج الدراسي فما ندرسه نقيّمه، وما نقيّمه ندرسه. المنهاج الدراسي، المنظور منه وغير المنظور، محمل بالقيم. والذي يجب علينا أن نعرفه كاميركيين هو أن يكون لدينا احساس مشترك بالمجتمع والمصير المشترك.

المجتمع المحلي

نحتاج، في الوقت نفسه، الى دعم، ودفء، وتكامل مجتمعاتنا العضوية الصغيرة التي نحن جزء طبيعي منها. فليس في وسع المرء أن يكون عضواً في عائلة مكونة من ٢٤٠ مليون شخص. يمكننا أن نكون مواطنين، ندين بالتزامات ونتوقع حقوقاً تنبثق عن هذا الكيان السياسي الضخم، لكن انواع المشاركة التي شعر معظمنا انها ترضي احتياجاته بعمق تنبثق من وحدات تنظيمية أصغر. واي منهاج دراسي - وخاصة المنهاج الأساسي - يجب أن يوفق بين مطلبي الديمقراطية القارية والحاجة الى الإنتماء الى مجتمع أكثر خصوصية، يعكس قيم الكل والجزء، ويحترمها كلها بينما هو يدعم الفرد.

وهي حاجة ملحة لأن «التميز» في أي مسعى، هو، في نهاية الأمر، جهد فردي، يتطلب انضباطاً ذاتياً والتزماً. وللتميز ايضاً أشكال عدة - موسيقى، فن وفروع المعرفة الكمية، (quantitative disceplines)، واللغات، والعلوم الإنسانية. والتميز طيلة حياة الطالب يتطلب المزيد من التخصص والإنغماس الكامل في كل ما يتعلق بأحد فروع المعرفة.

لا يعني ذلك أن المنهاج الدراسي «الأساسي» لا يمكنه التعايش مع الأختصاص: لأنه يستطيع ذلك. وكل ما في الأمر أن تحقيق ذلك أصعب. وهذا يثير أهم قضية على الإطلاق. إذا كان المنهاج الدراسي أساسي، والقيم أساسية بالنسبة للمنهاج، فمن سيختار مكونات المنهاج؟ فاذا إختاره الحكماء والمتعقلون، والأذكياء والفطنون، والميزون والصارمون - اي باختصار أشخاص مثلي ومثلك - فسوف يكون روعة للناظرين.

اما اذا اختاره الايديولوجيون من اليمين أو اليسار، أو متحجرو ومهرجو الحياة الفكرية الاميركية، فسوف يكون كارثة. وثمة خوف حقيقي من الأمر الأخير هذا، يقرني على ذلك كل من قرأ دراسة فرانسيس فيتزجيرالد عن كتب التاريخ الاميركي. فمناهضة الفكر في اميركا من التقاليد القديمة، القوية، والتي تحظى حتى بالاحترام، وليس من الواضح ما اذا كانت حركة التميز قادرة على تغيير ذلك، حتى على المدى البعيد .

يكمن تحت سطح أي نقاش حول نوعية التعليم في اميركا شك مزعج في امتلاكنا

نوعية المدارس التي نريد ونستحق. لدينا رقابة من المواطنين؛ ولدينا رأي فيما يجب أن تفعل المدارس وكيف تفعله، مع ان ذلك أخف مما يجب. ربما أن الاميركيين بعد كل ما قلناه، يفضلون كرة القدم على حياة العقل.التي هي، على اي حال، الهدف من القيم.

خلاصــة

تتحدد الحياة المدرسية، اذاً، بما يتم تعليمه، وحياة الطلاب بما يتعلموه.

فما هي علاقة كل هذا بتثقيف أي مجتمع انساني؟ ثمة علاقة كبيرة على ما اعتقد. لأن قيمتنا هي ما نقيّمه، ولا يمكن للمدارس التهرب من هذه الحقيقة البسيطة. ففي قلب حركة التميز – إن كان لهذه الحركة قلب – تكمن القناعة أن ثمة فرق بين ما يتم تعليمه للطلاب وبين ما يتعلمونه.

هذا التعبير الجوهري الخالد عن القيم والتعليم محفور في حجر عند مبنى ادارة بني بريث في واشنطن العاصمة: «يقوم العالم على ثلاثة أسس : الدراسة، والعمل، وحب الخير» وهو يقوم عليها بالفعل.

This chapter is reprented, with minor changes, from *Educational Innovation: An Agenda to Frame the Future*, ed. Charles E. Greenawalt, II (Lanham, Md : University Press of America Inc., and The Commonwealth Foundation for Public Policy Alternatives, 1994), 81-92 by permission of the auther and the publishers.

دور الابطال والبطلات في القصة الاميركية

دنيس دينتبرغ

المفارقــة

اطلب من اي طفل في السادسة او السابعة من العمر ان يصف لك احد فصائل الدينصورات، وستسمع على الاغلب، وصفا كاملا ودقيقا ، بما في ذلك تهجئة دقيقة لاسم ذلك المخلوق. بالمناسبة ، سوف تستمع الى تفاصيل كثيرة عن التيرانوصور ريكس، لان الاطفال يحبون الحيوانات المفترسة.

اسأل الطفل نفسه من هو «جمل العجوز جو» (Old Joe Camel) ، وبعد قهقة وضحك، ستسمع رواية دقيقة ليس عن شكله وحسب ، بل عن المنتجات التي يمثلها ايضا. فوفقا لبحث نشر في عدد كانون الاول ١٩٩١ من «مجلة الجمعية الطبية الاميركية» واشير اليه في عدد من مجلات الاخبار الرئيسية[١] ، فان في وسع الاطفال التعرف على ذلك النموذج التجاري بسهولة تماثل تعرفهم على ميكي ماوس ! تذكر ، أن الاعلانات التجارية عن السجائر ممنوعة في التلفزيون ثمة جزء مهم من تلك الدراسة خاص بالمدخنين من المراهقين حيث ان ثلثهم يختار هذا الصنف مقارنة مع أقل من ١٠بالمئة ممن تزيد أعمارهم عن ٢١ سنة من المدخنين .

الآن، اسأل هذا الطفل سؤالاً ثالثاً : من هو توماس جيفرسون ؟ وسوف تحصل على الاغلب على نظرة جوفاء وجواب يقول ، «لا أعرف». وقد تسمع بعض التخمينات المثيرة، مثل «اعتقد أنه الشخص الذي يجلب بريدنا»، أو جواب دفاعي، «لم نتعلم شيئا عنه». لكن فرصة سماع معلومات دقيقة عن واضع بيان استقلالنا، بعيدة للغاية.

لماذا ؟ لأن الاطفال لا يتعلمون شيئاً عن رجالنا ونسائنا العظام الذين قدموا مساهمات

جليلة لامتنا وعالمنا لا في مدارسنا او في بيوتنا. نحن نعلم الاطفال عن الدينصورات «بشكل مقزز» في المدارس الابتدائية لانها تثير خيالهم . في حين تعمل صناعة الإعلان المنتشرة في كل مكان على استخدام الرسوم المتحركة للاستحواذ على عقول الاطفال وقلوبهم. لكننا نتجاهل الكثير من الشخصيات العظيمة حقاً - الابطال - التي يمكن للاطفال أن يتعلموا منها الكثير.

الابطـــال

البطل هو الفرد الذي يمكن استخدامه كمثال . إنه الشخص الذي لديه القدرة على المثابرة وتخطي العقبات التي تعيق تقدم الآخرين . وفي حين تبدو هذه الصفة الدقيقة وكأنها شيء سحري. فهي في الواقع شيء انساني محض. وبسبب انسانيتها هذه بالضبط يحظى بعض الافراد بمركز البطولة . هم منا، لكنهم مختلفون عنا بشكل واضح.

ننظر الى الابطال والبطلات كي نستلهم منهم . فمن خلال انجازاتهم تكون نظرتنا الى البشرية ايجابية أكثر . وهم يملأوننا بالمشاعر الطيبة ، وبالفخر . ويصبحوا بالنسبة للبعض نماذج تحتذى ، وتتخذ حياتنا منحى مختلفاً بسبب تأثيرهم وفي حين أن التأثير قد يكون أقل بالنسبة للاخرين، الان انه لا يقل عنه أهمية ، لأن هؤلاء الابطال يجعلوننا نفكر بطرق مختلفة . فنجاحاتهم وفشلهم تقودنا الى التأمل في اعمالنا ونواحي فشلنا. وتثرى حياتنا من التعرف على حياتهم .

لقد رأت مولي بيتشر ما يجب عمله وعملته. فللنساء دور محدد في الحرب" فقد كان دعمهن حيوياً للمستعمرين المقاتلين . لكن حين اصيب زوجها وكان من الضروري اطلاق المدفع، عرفت ما يجب عليها أن تفعله . لقد كانت مولي بيتشر وما زالت ، بطلة تستحق قصتها أن تروى مراراً وتكراراً لم تكن جندياً او رجل دولة عظيم، كانت شخصاً عادياً قام بعمل غير عادي .

مايكل انجليو امضى حياته في مهنته ، وترك للعالم ارثاً عظيماً من اللوحات والتماثيل. وكان عمله الدؤوب تأكيد يومي على ايمانه بقدرات الانسان الابداعية . ومن خلال كده قدم صروحاً فنية الهمت الأجيال .

كان لهذا العالم ، وما زال ، الكثيرين من امثال مولي بيتشر، ومايكل انجليو أناس كانوا أمثلة الهمت الآخرين. كانت لبعضهم لحظات خاطفة من المجد في حياة طبيعية تقريباً، لكن يا لها من لحظات . وكان للبعض الآخر حياة طويلة من المجد، مع تأثير طويل مستمر على البشرية. وكانوا جميعاً افراداً قدموا مساهمات ايجابية من خلال انجازاتهم .

أين هم الأبطال والبطلات من اطفالنا اليوم ؟ انهم في كل مكان . انهم شخصيات من تاريخنا، بعضهم في دائرة الضوء التاريخية، وأخرون ما زالوا في الظل . انهم رجال ونساء الحاضر، الذين يكافحون للتغلب على مشاكل شخصية واجتماعية لبناء عالم أُفضل.

إنهم في كل مكان فعلاً، لكن معظم الاطفال لا يعرفون الكثير عنهم . بكل بساطة قمنا بازالة هؤلاء الاشخاص من دائرة اهتمامنا في مدارسنا وبيوتنا. اصبحوا أشخاصاً « غير مرغوب فيهم » بدل أن يكونوا أشخاصاً مهمين . لقد انقضى وقت كان في كل صف اميركي تقريباً صورة لواشنطن او لينكولن تحدق في الاطفال ، الآن تحتل صور ميكي ماوس وسنوبي الموقع. العظماء ما زالوا حولنا؛ لكنهم ابعدوا عن مجال نظر الجميع .

الأمـــس

« في وقت مضى ..... » كان للاولاد ابطالهم ، والكثير من هؤلاء الابطال . بعض هؤلاء الافراد كان حقيقياً (مثل لينكولن وأخرين)؛ وبعضهم اسطوري (مثل بول بونيان وكيسي جونز)؛ وكان هناك أخرين من امثال هرقل من عالم مختلف كلية . معظمهم ذكور من البيض، وكأن البطولة تعرف التمييز بين خطوط العرق والجنس . وكثيراً ما تظاهر الاولاد أنهم هؤلا ء الأبطال، او على الاقل انهم من اتباعهم. وحيث إنه ليس في وسع كل ولد صغير أن يكون الملك ارثر، فإن في وسع الآخرين أن يكونوا فرسان المائدة المستديرة . صحيح أن من الأفضل للولد أن يكون ملكاً، لكن حتى الفارس يستطيع قتل تنين بين الحين والآخر. فجميع الملوك والفرسان قادرون على القيام باعمال جليلة .

كان يبدو أن هؤلاء الأبطال في كل مكان . كانوا جزءاً من المنهاج الدراسي لذلك كانت الكتب المدرسية ومواد القراءة الأخرى (حتى الكتب الفكاهية الكلاسيكية) تقدم تفاصيل عن مغامراتهم وصورت الافلام السينمائية اعمالهم، لتعطي بعداً بصرياً مثيراً لهذه الاعمال لا

وجود له في الكتب او الصفوف. لقد صور الابطال احياءً للاولاد، الذين لم يتعرفوا اليهم وحسب، بل غالباً ما اكتسبوا قيما منهم.

ليس لمسألة ما اذا كان « الاب المؤسس لبلدنا » قد قطع شجرة الكرز ام لا ، أهمية تاريخية تذكر، المعبر في هذه القصة هو انها ساعدت الاطفال طيلة اجيال عدة على فهم معنى الامانة. فحتى الابطال يخطئون لكن لديهم من الاخلاق القويمة ما يدفعهم الى الاعتراف بأخطائهم .

وكان لادخال قصص الابطال في المدارس هدفان. فاضافة الى تعريفهم باشخاص عظماء كان الاطفال يطلعون على الطبيعة الاخلاقية لهؤلاء الاشخاص. فوجود الأبطال يبلور أحلام الاطفال ورغباتهم، وقد تلفع هؤلاء الابطال بوشاح السلوك الفاضل.

في بعض الامثلة كان الاولاد يقومون بتلك الاعمال. فمن الذي لم تدهشه الانجازات الرائعة لأشهر الاطفال العباقرة، ولفغانغ اماديوس موزارت ؟ وجورج ويستنغهاوس الذي بدأ مهنته الناجحة كمخترع ومجازف رأسمالي وهو في الثانية عشرة. والذي واصل طيلة ٥٦ عاماً، وحتى وفاته عن ٦٨عاماً بناء تراث يقوم على المجد، والابداع، والرغبة في تحسين حياة الناس . لقد كان الابطال بالنسبة للاطفال، اطفال حقيقيون حققوا انجازات .

اليــوم

مع تنامي صناعة الاعلانات، اصبح الابطال اشخاصاً مبعدين واختفوا عملياً عن نظرالاطفال. ومن خلال اعاجيب وسائل الاعلام، صارت تشكيلة كاملة من الشخصيات جزءاً يومياً من الثقافة الاميركية. شخصيات الرسوم الكرتونية واعلانات الشركات كانت موجودة منذ عقود عدة، لكنها لم تقتحم حياة الجميع الا بعد تقدم وسائل الاتصال الضخمة، وبطريقة تبدون وكأن لا نهاية لها. لوحات اعلانية واعلانات مطبوعات، وبرامج تلفزيونية، واذاعية واشرطة فيديو، واشكال أخرى كثيرة تقدم اعلانات « بلا نهاية» . حتى عند الاستجمام على شاطئ البحر يشد انتباه المرء الى طائرة عابرة تجر خلفها اعلاناً ما. وفي كل مكان تجد اليوم ميكي ماوس واصحابه، وشارلي براون وشركاءه (خاصه كلبه) وكثيرين غيرهم ممن يغذون الثقافة الشعبية.

القضية هنا ليست انهم انضموا الى صفوف شخصيات معروفة، بل هي انهم احتلوا مكان الابطال الحقيقيين كلية بالنسبة للاطفال . والنموذج الدارج اليوم هو غالباً آخر ما ابتكرته الصرعات او الموضة التجارية. وما أن تلفت شخصية جديدة انتباه الناس، حتى تدور الماكينة التجارية. وتحتل تلك الشخصية القمصان ، والازرار والكتب وحقائب الظهر، وبطاقات التهنئة واللعب والالعاب، والبطاقات التجارية، والافلام، وطبعاً، المسلسلات التلفزيونية ، تظهر كلها في تتابع سريع. وتسيطر على عالم الطفل أخرالصرعات المثيرة. ويقود الوعي الى حوارات تطالب باحدث شيء يمكن تسويقه يحمل صورة أخر الإبداعات. وتحتل تلك الشخصية مكانة جديدة من الحصص في كل مكان، في عقل الطفل، وفي البيت، والصف. لقد انتهى عهد بن فرانكلين، وجاء الفأر.

اجتاحت شخصيات الرسوم المتحركة، وعلى نطاق واسع، كل مكان في الصف والمدرسة. وخرجت صور واشنطن ولينكولن (باستثناء شهر شباط ولمدة اسبوعين فقط) لتفسح المجال لصور دونلد وجوفي . ولم يحدث هذا التحول لأن المدرسين اعتقدوا أن الأخيرين أكثر أهمية من الرئيسين؛ بل بحجة « التعليم الجيد» في معظم الأحيان. ويعتقد معظم مدرسي المرحلة الابتدائية بصدق أن الموضة الدارجة من هذه الشخصيات تحفز الاطفال وتلهمهم. ولأن الطفل يتعرف على ميكي من كثرة ما يراه في وسائل الاعلام، فإن هاتين الاذنين المميزتين تشعران الطفل بالراحة. وينشأ على الفور جو ودي وملائم للتعليم، حيث تثير الوجوه والشخصيات المألوفة للطفل مشاعر الامن لديه. لذلك يستخدم المدرسون الفأر واصحابه على لوحات الاعلان في المدرسة. وفي كل نوع من انواع الارشاد التربوي. وباسم تحفيز الطلاب تحتل شخصيات الرسوم المتحركة العديد من الغرف الصفية.

وبدلاً من رؤية اشخاص حقيقيين، او ابطال اسطوريين لم ينقص الزمن من قدرهم، يرى الاطفال ويجربوا آخر صرعات ابطال ثقافة الطفل. وخلال عقد الثمانينات كان في وسع المرء تخمين السنة بمجرد دخول مدرسة ابتدائية عادية، وزيارة غرف الصف، والتعرف على المخلوقات التي تملأ منطقة العرض. واذا صدف وكان الطلاب متواجدين فإن الكثير من اغراضهم الشخصية - القمصان، والدفاتر، والحقائب، والاقلام وعلب الطعام -

تحمل على الاغلب صوراً تمثل ما هو معلق على لوحات الاعلان لذلك، لم يكن الفأر في المدرسة للترحيب بالصغار وحسب، بل كان يأتي معهم أيضاً. ولم يكن هناك من مهرب من نفوذ وتأثير المتاجرة بهذه الشخصيات.

هل تذكرون فيلم « روجر الارنب » ؟ في ذلك الفيلم كان هناك مدينة كاملة يسكنها شخصيات كرتونية - تتعايش مع البشر وكان في وسع كل واحد منهم الدخول الى عالم الآخر والخروج منه متى اراد واينما اراد . أمر بعيد الاحتمال اليس كذلك ؟

لكن الواقع انه ليس بعيد الاحتمال، اليس كذلك ؟ فالاولاد اليوم محاطين بآخر صرعات الشخصيات الكرتونية بحيث انهم يدخلون الى عالم الرسوم المتحركة ويخرجون منها في كل يوم. فمن الممكن ان يستيقظوا في الصباح ليروا غارفيلد يزين وساداتهم، وأن يشربوا عصير الصباح من كوب على شكل حورية ماء ، وان تحمل علبة الغداء صورة سنوبي، ويغادروا الى المدرسة وهم يرتدون قميص باتمان، بالطبع. وما أن يصلوا الصف الرابع الابتدائي حتى تحيط بهم الصور ذاتها تحدق بهم من لوحات الاعلان، والصور المعلقة في السقف، ومن ملابس زملائهم في الصف، وتحمل اوراق العمل المتنوعة والملصقات الوجوه المألوفة ذاتها من هذه الرسوم. وبعد المدرسة يعودون الى المنزل، ليجدوا على الاغلب، أن غرف نومهم مزينة بالصور ذاتها . وقد يقولون إن كنا محظوظين فأن شريط الفيديو المستأجر الليلة سيكون أخر مغامرات السلحفاة ! هذا هو عالمهم الذي يرحب بهم !

السعي لايجاد توازن

هل يجب اخراج هذه الشخصيات العجيبة من المدرسة والبيت ؟ كلا. فاتخاذ مثل هذه الخطوة الكبيرة غير واقعي ولا مقبول. لا شك أن هذه الاشكال ذات الفراء تحفز الاطفال على الاداء الجيد احياناً.مثال ذلك، طبع صورة قدم بارني على ورقة امتحان رياضيات بعلامة ممتازة (او شبه ممتازة) قد تكون الجائزة التي يسعى اليها الطالب الصغير بحماس. لكن يجب ارجاع هذه الشخصيات الهزلية الى المقاعد الخلفية، وأن يحتل الابطال الحقيقيون المقدمة وأن يبدأوا قيادة الركب. دعوا جوناس سالك مكتشف لقاح شلل الاطفال يحظى بالانتباه والمجال في الصف بدل أن يقتصر الحديث عنه على خمس دقائق في درس

الصحة. ويجب عرض صورته هو، وليس صورة ديناصور ارجواني.

تخيل هذه القضية من الرسوم الكرتونية مقابل شخصية حقيقية كسلسلة متصلة. في معظم غرف الصف، كل ما هو معروض اضافة للاساليب الارشادية يميل الى جانب الرسوم الكرتونية. ومن الواضح أن التأكيد يميل لصالح هذه البدع. المطلوب ، على الأقل، شيء من التوازن؛ اما ما هو مرغوب فهو أن تميل الكلفة لصالح الشخصيات العظمية في هذه السلسلة.

يمكن تحقيق التوازن بين الشخصيات الكرتونية التي يروج لها لأسباب تجارية والشخصيات المهمة الحقيقية بسهولة في بعض الحالات. مثلاً، عند استخدام ميكي ماوس في الصف نعترف بفضل العبقري الذي اخترعه وأن توضع صورة والت ديزني الى جانب رسومه الشهيرة. ويمكن أن تكون قصة حياته ملهمة بالقدر نفسه، او اكثر من كل استغلال لرسوماته فانتصارات ديزني ونواحي فشله، والأهم من ذلك مثابرته، امور تستحق الانتباه والتأمل .

يساهم الحضور المبالغ فيه لتلك الشخصيات الخيالية في مدارسنا ومنازلنا في تشويس افكار اطفالنا ومراهقينا جول قيم الانجازات البشرية في الحياة الحقيقية. لذلك، لم يكن غريباً انه حين سألت احدى مدارس هاريسبورغ، في منطقة بنسلفانيا، عام ١٩٩١، الطلاب من الصف الخامس وحتى الصف الثاني عشر تسمية الاشخاص الذين يكنون لهم أكبر الاعجاب، اختار المراهقون نجوم الروك، والرياضيين، وشخصيات تلفزيونية، أناس يبدون غالباً وكأنهم أكبر من الحياة. وفيما عدا نيلسون مانديلا لم يأت الأولاد على ذكر أي شخص مشهور في أي حقل آخر. لم يذكورا أي فنان عظيم، او مخترع، او ناشط في حقل انساني ، او زعيم سياسي، او موسيقار او عالم، او طبيب، لم يذكر الطلاب، وعددهم ١١٥٠ طالباً، أياً منهم.

لقد بات واضحاً، انه مع نمو اطفال الصفوف الابتدائية، وانتقالهم الى الصفوف الثانوية فإن انتباههم يتحول من آخر بدعة في عالم الرسوم الكرتونية الى آخر صرعة في عالم الاشخاص الحقيقين . وتتحول ملصقات غرفة النوم تدريجياً من آخر شخصيات

الرسوم المتحركة الى ملصقات بحجم كامل لنجوم السينما، والغناء، والرياضة. وفي أحيان كثيرة لا تكون تلك الشخصيات البشرية مرغوبة بقدر الرغبة في الشخصيات الكرتونية.

ثمة اشخاص حقيقيون يمكن للاولاد الالتفات اليها كنماذج. فالعمل المجد هو ما يحقق النجاح للناس المنتجين. دعوا الاطفال يتعرفون الى ومضة الابداع التي يمتلكها الانسان، بحيث يفهموا أن الأفراد هم المتميزون. فاذا استخدم ميكي كمحفز، فالمؤكد أن السيد ديزني هو البطل الذي يستحق الاعتراف بفضله أيضاً. موازنة هذه الرسائل تتطلب اوقاتاً، ونطاقات، وجهوداً متساوية بين رسوم الكرتون وصانعها. فالانسان، وليس الصورة المتحركة هو ما يجب التركيزعليه في غرف الصف وفي المنازل.

نهـــج جـديـد

اصبح الافراد المهمون مختلفين جداً عن الاشخاص الذين كان يشار اليهم قبل عقد الستينات. فالاشخاص الذين نعتبرهم اليوم ابطالاً عظاماً هم من كل جنس وعرق ومن كلا الجنسين. فلم يعد الابطال ذكوراً فقط من العرق الابيض. ولا بد من اعطاء الرجال والنساء الذين شكلوا هذه الأمة والعالم ولم يحصلوا على ما يستحقون من تكريم في زمانهم بسبب قصر نظر تاريخي، مكانهم تحت الشمس، وفي المدرسة . ووجودهم ضروري في غرف الصف لنتعلم ونستلهم منهم. ويجب أن يكونوا هم، وليس الفئران، والقطط، والكلاب النماذج التي يحتذي بها قادة المستقبل. هل تتذكرون الطفل الذي حصل على علامة شبه كاملة في امتحان الرياضيات ؟ فلنفكر في وضع يجعل الطالب يرغب في الحصول على ملصق لسالي رايد او طبع الحرفين «اس . ار» على ورقته، بدلاً من طبع صورة ديناصور. فطلاب الرياضيات الجيدون يمكن أن يصيروا علماء جيدين او حتى علماء فلك؛ ولا يمكنهم أن يصبحوا حيوانات منقرضة! وفي وسع سالي رايد، وليس بارني، أن يبين للاطفال ما يمكن للعمل المجد والالتزام ان يحققه للاشخاص الحقيقيين، لذلك من الافضل مكافأة الاطفال باسمها. وهي واحدة من بطلات وابطال كثيرين ينتظرون خلف الستار.

إن حشو المناهج المدرسية وغرف الصف بالمواد التي تتحدث عن العظماء لا يعني غمر

الاطفال بها. فلن يستطيع المدرس حسن النية تحقيق الكثير، هذا إن حقق أي شيء، من عرض صور جميع الرؤساء. وغالباً ما يتم تجاهل الرجال والنساء الذين لم يصلوا الى تلك المرتبة العالية او الذين حققوا نجاحات استحقوا عليها التكريم في مجالات اخرى، «الزائد اخو الناقص» هو خط الارشاد الذي يجب اتباعه عند تناول موضوع الابطال والبطلات. الافراد الرئيسيين الذين يمثلون جميع اشكال الاعمال الفذة، يجب استخدامهم بحكمة على مدار العام. وبالتركيز على عدد محدود والتخطيط بعناية لظهورهم ثم اعادة اظهارهم، يمكن للمدرس أن يجعل لهؤلاء الافراد تأثير.

فكر في الانطباع الذي يمكن ايقاعه على عقول الصغار اذا بدأ المدرسون والمديرون في ادراج سير ابطال حقيقيين في مناهج المدرسة. في الوقت الحاضر، هناك يوم خاص (هو عادة يوم عطلة مدرسية) يستخدم لتكريم بضع اشخاص ما زالوا يحظون بالتكريم. تظهر صور مارتن لوثر كنغ في اواسط كانون الثاني / يناير؛ وفي نهاية الشهر تزال هذه الصور ليحل محلها الثنائي الديناميكي العتيق، واشنطن ولينكولن، في يوم عيد الرؤساء . في بعض الاحيان، قد يبذل مدرس محاولة مخلصة خلال اسبوع « نساء في التاريخ» بتسليط الاضواء على نساء شهيرات. لكن تلك الجهود تبقى مرحلية ومحددة بحيث لايكون لها تأثير دائم – خاصة مع الوجود الدائم والمستمر لشخصيات آخر الصرعات. فالجهود لالهام الصغار وتحفيزهم باستخدام سير العظماء، يجب أن تكون متصلة ودائمة اذا أريد أن يكون لها تأثير على تفكير الاطفال.

الدعم القومي

ثمة بوادر مشجعة على أن الابطال والبطلات عادوا للظهور مجدداً، حيث قدم بعض المؤرخين حججاً تحبذ تضمين المنهاج الدراسي المزيد من مادة التاريخ. فعلى سبيل المثال، اكدت لجنة برادلي حول التاريخ في المدارس ما يلي:

> .... التاريخ وسير العظماء، التي تدرس بشكل جيد؛ ترتبط بشكل طبيعي بالطلاب، بمخاطبتها فرديتهم، ومجالات الاختيار لديهم، ورغبتهم في السيطرة على حياتهم ..(٢)
>
> الاطفال يبهرهم الابطال، والاعمال المذهلة، والروايات الرائعة، والقصص غير العادية عن الاعمال البطولية والمواقع. ويقدم التاريخ تشكيلة واسعة تسعد المتعلمين الصغار وتدفعهم للمشاركة (٣).

وقد أيد «اطارالعمل لمدارس كاليفورنيا العامة الخاص بالتاريخ وعلم الاجتماع، للطلاب من روضة الاطفال وحتى الصف الثاني عشر» بشدة تضمين سير الابطال والبطلات في دراسات الاولاد :

من أجل فهم الذكريات المشتركة التي تخلق حساً اجتماعياً واستمرارية بين الناس، يجب أن يتعلم الاولاد شيئاً عن الاساطير الكلاسيكية، والروايات الشعبية، والروايات الغريبة، وقصص ابطال منطقتهم وابطال الأمة ... ويجب ان يستمع الاولاد الى سير حياة ابطال امتهم والابطال الذين خاطروا بحمل الافكار الجديدة والمختلف عليها واتاحوا فرصاً جديدة للكثيرين . مثل هذه الصور تنقل للاطفال تأملات قيمة في تاريخ دولتهم وشعبها ... (٤)

انبثقت هذه الوثيقة التي تهدف الى اعادة تشكيل طريقة تعليم الدراسات الاجتماعية في دولتنا كلها عن افكار اعتنقها افراد من امثال أى . دي . هيرش الابن ، وديان رافيتش. وقد خلقت افكارهم وكتاباتهم حواراً ضرورياً حول مواضيع ذات مضمون أكبر مغزى في المدارس الابتدائية .

طور هيرش في كتابه الاكثر مبيعا للعام ١٩٨٧، «مبادىء الثقافة : ما يحتاج كل اميركي لمعرفته» مقدمته الرئيسية بأن على جميع المواطنين المشاركة في قدر مشترك من المعلومات الثقافية كي يتم الاتصال والتقدم (٥). وأن يكون المرء ملماً بمبادىء الثقافة يعني أن تكون لديه مجموع من المعلومات تعتبر مهمة لتطور اميركا واستمرارها. ويجادل هيرش بأن الاطفال الأقل حظاً هم الأكثر تعرضاً للاذى بسبب افتقارهم للمعارف الاساسية. ويقول، «يبدو ان الغموض الاميركي حول ما يحتاج الطفل أن يتعلمه في أحد المراحل من أكثر الظروف المسببة لاتساع الفجوة في التعليم (بين الاطفال المتميزين والاقل حظاً)(٦). اليوم، تشجع «مؤسسة المعارف الجوهرية» على وضع منهاج « معارف جوهرية» في المدارس الابتدائية. وتم تطوير سلسلة من المعارف للصفوف الابتدائية، من الصف الاول وحتى السادس وكتبت سلسلة من مصادر الكتب الارشادية (« ما الذي يحتاج أن يعرفه ابن الصف الاول [الثاني، الثالث، الخ] » من منشورات دبلداي) . وافتتحت مدارس

«معارف جوهرية» نموذجية في ولايات عدة، في طليعتها. تكساس وفلوريدا. وفي حين وصف النقاد هذا الجهد على انه «مسعى تافه»، فمن الواضح أن هيرش لا يدافع عن تحفيظ الطلاب قائمة لا نهاية لها من الحقائق. «المدرسون في مدارس المعارف الجوهرية يجلبون المعرفة الى الحياة بطرق فاعلة خلاقة» [٧].

ثمة صلة وثيقة بين عمل هيرش وتأكيده على اغراء المتعلمين الصغار على المشاركة في المضامين المهمة، وفلسفة ديان رافيتش. التي انتقدت بشدة، في مقالات كثيرة لها خواء منهاج الدراسة الابتدائية، خاصة ما يدعى باطار العمل البيئي الموسع لتعليم الدراسات الاجتماعية للطلاب من روضة الاطفال وحتى الصف الثالث الابتدائي.

يسيطر منهاج «انا، واسرتي، ومدرستي، ومجتمعي المحلي» على الصفوف الاولى في التعليم العالي الاميركي... وهو لا يشتمل على أية أساطير، او سير ابطال، او حكايات عن ابطال او احداث عظيمة في حياة هذه الأمة أو أية أمة أخرى [٨].

كانت رافيتش ومعها شارلوتِ كرابتري الكاتبتان الاساسيتان اللتان وضعتا «اطار العمل الكاليفورني» ، الذي يشجع بوضوح ادخال سير الابطال في المنهاج الدراسي لجميع المراحل .

وقامت احدى الشركات طبع الكتب المدرسية، وهي شركة هوتون - ميفلن باعتماد الافكار الموجودة في « اطار العمل الكاليفورني» ووضعت سلسلة من كتب الدراسات الاجتماعية الابتدائية بناء عليها [٩]. وضم هذاالعمل الشامل سير الابطال والبطلات في جميع مراحل الدراسة ، بدءاً من روضة الاطفال.

ثمة منهج اكثر ثورية استهدف الصفوف الابتدائية العليا، من الصف الرابع وحتى السادس وعنوانه «تاريخ يتحدث عنا» ، وهو كتاب من عشر مجلدات وضعته جوى هاكن [١٠]. وهو يربط القصة بالتاريخ دون التضحية بالحقائق التاريخية التي بحثت بعناية. وقد اعيد اشخاص حقيقيون الى الحياة عند رواية قصة اميركا، وعاد الابطال الى الظهور في ارشادات الدراسات الاجتماعية.

اضافة الي ذلك، ولمساعدة المدرسين والأهل على ابراز الابطال الحقيقين نشر العديد

من كتب الاطفال التي تتحدث عن حياة المشاهير . وقدم كتاب « مرحى للابطال ! كتب وأنشطة قد يرغب الاولاد في مشاركة الأهل والمدرسين بها » اكثر من مئة نشاط عملي وقائمة شاملة من سير حياة الابطال مناسبة لاعمارهم(١١). ونظمت آلاف العناوين بحيث يمكن للاطفال والبالغين ان يجدوا بسهولة الكتب التي تتحدث عن المخترعين، والانسانيين، والفنانين، وغيرهم تم استخدام الانشطة لجعل الاطفال يندمجون بفاعلية مع ابطالهم وبطلاتهم. ثمة مرشد عملي مختصر مشابه للمساعدة في احياء سير الابطال هو «نحو منهاج انساني : مرشد لاعادة العظماء الى غرف الصف والمنازل» (١٢).

هل يمكن القيام بذلك ؟

هل يمكن للأولاد - الاطفال، والاولاد، والمراهقين - تعلم كل هذه «المعارف الجوهرية» ، وسير كل هؤلاء الابطال والبطلات ؟ الجواب هو قطعاً نعم - اذا علمناهم في المدارس والمنازل وقضينا من الوقت في تعليمهم عن الابطال بطريقة مثيرة وممتعة بقدر ما نفعله في تعليمهم عن الديناصورات .

لابد من الالتزام اولاً اذا اردنا لشيء ان يتغير، وهذا الالتزام ببساطة هو ادراك ان لدى معظم الاطفال القدرة على تعلم المضامين الغنية الدسمة أكثر مما نعتقد . وليس على من ينتابه الشك في هذا القول الا أن يعد الاسئلة التي يطرحها الاطفال في يوم واحد ! انهم تواقون للتعلم، ويعرف كل مدرس او والد جيد هذا. واذا ما شارك الاطفال بنشاط وبطريقة خلاقة في تعلمهم، فإن في وسعهم تعلم اي شيء. ويمكن للدينصورات واشباهها أن تفسح الطريق لالبرت شفايتزر، وهارييت توبمان، وبيتهوفن، وغيرهم.

والأهم من ذلك، يمكن لتوماس اديسون، واليزابيث بلاكويل، وبيري وهينسون، وكثيرين غيرهم أن يحتلوا مكان ميكي، وسنوبي، وبارني وآخرين. وأن يكون تركيزنا على ليوناردو الحقيقي، وليس سميه السلحفاة.

فلماذا التركيز على العظماء والعظيمات كجزء من قاعدة معارفنا الضرورية ؟ لأن الاطفال بحاجة لنموذج يحتذى، هذا هو السبب. وجود أناس من ذوي الانجازات الجليلة

ضروري في عالم الحيص بيص القائم اليوم، وخاصة في حياة الاولاد والفتيان. ويمكن للمدرسين والاهل العمل معاً من خلال التعليم المبدع واحداث نقلة مختلفة بتعريف الاطفال بنماذج تحتذى من الابطال. من الواضح ان استراتيجية ابعاد الاطفال عن آخر صرعات الرسوم الكرتونية وتقريبهم من الابطال الحقيقيين ليس عملية سهلة على مجتمع مريض، كما ليس من السهل قياس نتائجها. لكنها قضية ادراك سليم، وفكرة الاحساس بالارتياح «التي يمكن ان تساعدنا على التركيز على الابطال في المدارس والمنازل».

الابطال والبطلات والاطفال لهم صفات مشتركة .

ENDNOTES

This chapter is reprinted, with changes, from *Educational Innovation: An Agenda to Frame the Future*, ed. Charles E. Greenawalt, II (Lanham, MD: University Press of America, Inc., and The Commonwealth Foundation for Public Policy Alternatives, 1994), 129-140, by permission of the author and the publishers.

1. Geoffrey Cowley. "I'd Toddle a Mile for a Camel." *Newsweek*, 23 December 1991, 70. Similar articles appeared in *Time Magazine*, 23 December 1991; *Business Week*, 23 December 1991; and *Science News*, 14 December 1991.

2. Bradley Commission on History in Schools, *Building a History Curriculum: Guidelines for Teaching History in Schools* (Indianapolis, IN: Educational Excellence Network, 1988), 5.

3. Ibid., 16.

4. History-Social Science Curriculum Framework Criteria Committee, *History-Social Science Framework for California Public Schools, Kindergarten Through Grade Twelve* (Sacramento, CA: State Department of Education, 1988), 43.

5. E.D. Hirsch, Jr. *Cultural Literacy: What Every American Needs to Know* (Boston: Houghton-Mifflin, 1987).

6. E.D. Hirsch, Jr., "Fairness and Core Knowledge," *Common Knowledge: A Core Knowledge Newsletter* 4, no.2, (Fall 1991): 6.

7. E.D. Hirsch, Jr., "Esprit de Core," *Common Knowledge: A Core Knowledge Newsletter* 5, no.1, (Winter 1992): 2.

8. Diane Ravitch, "Tot Sociology, or What Happened to History in Grade Schools," *The American Scholar*, Summer 1987, 343-354.

9. Houghton-Mifflin, Social Studies (Boston: Houghton-Mifflin, 1991).

10. Joy Hakin, *A History of Us* (New York: Oxford University Press, 1993).

11. Dennis Denenberg and Lorraine Roscoe, *Hooray for Heroes! Books and Activities Kids Will Want to Share with Parents and Teacher* (Metchen, NJ: Scarecrow Press, 1994).

12. Dennis Denenberg, *Toward a Human Curriculum: A Guide to Returning Great People to Classrooms and Homes* (Unionville, NY: Trillium Press, 1991).

بناء المجتمع المحلي من خلال التربية والتعليم

ايريك ار. ايبلنغ

مقـــدمة

الشعور السائد هذه الأيام بأن الحياة الإجتماعية في الولايات المتحدة تتعرض للخطر، ليس جديداً؛ فقد كان لدى الكثيرين من الاميركيين شعور مماثل في الحقبة الجاكسونية قبل أكثر من قرن ونصف القرن(١). الجديد في الأمر، هو حجم ما هو مطروح عن هذه الأزمة والمعلومات المتعلقة بها. حيث تزود التغطية الحديثة للأخبار الناس بسيل لا ينقطع مع صور وبيانات عما تحدثه الجريمة والفقر والعلل الأخرى من تخريب وفساد في القارة كلها. اضف الى ذلك، تقدم البحوث الاجتماعية الحديثة البيانات التي تجسد عملياً مدى التراجع في البلد، والتي كان الناس في الماضي يقدرونها بالحدس والتخمين.

إلا أن هذا النطاق الواسع من الوعي، لا يترجم بالضرورة الى نطاق واسع موازٍ من العمل. ورغم أن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طابع قومي، فإن لحلولها طابع محلي، وثمة اجماع أخذ في الظهور الآن بأن برامج الدولة لا يمكن أن تضاهي مبادرات البلدة والمدينة التي تحشد الناس ممن لديهم اهتمام شخصي بالمنطقة التي يمارسون حياتهم فيها. يجب توجيه اميركا وجعلها تلتفت الى الناس العاديين. وما تفترضه هذه المقالة هو أن بناء المجتمع المحلي يشكل الطريق لتحقيق هذا الإصلاح.

ما هو الدور، إن كان هناك دور، الذي يمكن للتربية لعبه في بناء وتقوية المجتمع المحلي ؟ للاجابة على ذلك السؤال على المرء أن يبدأ، بحكم الضرورة، بتعريف المجتمع المحلي. أحد التعاريف الممتازة، التي طرحها منظرو علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ما زال صحيحاً لفهم فكرة المجتع المحلي وبيان تراجع هذه الفكرة في الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، يقدم هذا التعريف. اطار عمل نظري لتحليل تأثير التربية على المجتمع المحلي، وهو تأثير سلبي بشكل عام، إلا أنه قد يصير ايجابياً اذا تغيرت الممارسات الحالية. وبعد دراسة بعض الحقائق القائمة والاحتمالات المستقبلية للتربية بهذا الصدد، تختتم هذه المقالة بالقاء نظرة على ثلاث حركات تربوية لها دور في بناء المجتمع الاميركي اليوم، ومعرفة تأثيراتها على صنّاع السياسة.

تعريف للمجتمع المحلي

تشير كلمة «مجتمع محلي» (Community) عادة الى مجموعة من الناس يشتركون في الحي نفسه أو المصالح ذاتها. وفي بعض الأحيان يستخدم هذا التعبير للإشارة الى «المجتمع» (Society)، لكن بالنسبة للأشخاص المتنبهين للفوارق الدقيقة في المعنى، فإن الكلمتين ليستا مترادفتين تماماً . ويتضح الفارق بينهما عند مغايرتهمّا ببعض : «فالمجتمع المحلي» أكثر تآلفاً، وتركيزاً، وترابطاً، في حين أن «المجتمع» غير شخصي، ومنتشر، وواسع.

هذه المعاني الإضافية ليست عرضية، لأنها تعكس تمييزاً تحليلياً مهماً قدمه منظرو علم الإجتماع السابقين. وقد تناول هذا التمييز عدد من المفكرين بدءاً من افلاطون، وكان للعالم الألماني فيرديناند تونيس الفضل في شرحه بشكل شامل موسع. وفي العام ١٨٨٧ نشر كتاباً عنوانه (Gemeinschaft und Gesellschaft) تحدث فيه عن مفاهيم المجتمع والمجتمع المحلي بطريقة أثرت في الدراسات الاجتماعية منذ ذلك الحين.

رغم عدم وجود كلمات موازية لكلمتي Gesellschaft، Gemeinschaft في اللغة الإنجليزية تعطي مضمونها الكامل، فإن الكلمة الأولى تترجم عادة على انها «مجتمع محلي»، والثانية «مجتمع». كنماذج مثالية، أو تركيبة عقلية، فإن أياً من هذين غير موجود بذاته في العالم الحقيقي. وبدلاً من ذلك، فهما يقدمان معاً استقطاباً مفيداً لمقارنة اوضاع مختلفة للحياة الاجتماعية.

تعني كلمة (Gemeinschoft) «العيش معاً بطريقة فيها ألفة، وخصوصية، خاصة

بالمنتمين»،(٢) ويتميز ذلك، بالتفاهم، والتوافق، والتعاون، والتضامن. وقد بيّن تونيس، عند صياغته للمفهوم، ثلاثة مظاهر له تتميز بنوع الربـــاط الذي يجمعها، وقد وصفها بأنها Gemenischaft الدم، والمكان، والعقل.

Gemeinschaft الدم يشير الى النسب، خاصة العائلة، حيث يرتبط الناس فعلياً ببعضهم. وحدد تونيس مكان وجود هذا الشكل من «المجتمع المحلي» في المنزل الذي يضم الأفراد في أنشطة أسرية كنتيجة لقربهم البيولوجي من بعضهم.

أما Gemeinschaft المكان، فيشير الى الحي، حيث يرتبط الناس ببعضهم من خلال اهتماماتهم المحلية. وحدد تونيس مكان وجود هذا النوع من المجتمعات المحلية في القرى، التي تجمع بين الأفراد للقيام بأنشطة مدنية كنتيجة لقربهم المادي من بعضهم.

أخيراً Gemeinschaft العقل، ويشير الى الصداقة، حيث يرتبط الناس ببعضهم من خلال المصالح أو المعتقدات المشتركة. ويحدد تونيس مكان وجود هذا الشكل من المجتمعات المحلية في البلدة أو الكنيسة التي تجمع الأفراد من خلال أنشطة ثقافية أو دينية كنتيجة لتقاربهم الفكري أو الروحي.

خلافاً «للمجتمع المحلي»، يمثل «المجتمع»* التعايش المجرد بين اناس مستقلين عن بعضهم البعض (٣٤). ويتميز بعدم الثقة، والمعارضة، والمنافسة، والإستقلالية. وبعكس «المجتمع المحلي» الذي هو «الطريقة الصادقة والدائمة للعيش معاً»، فإن «المجتمع»، «انتقالي وسطحي» (٣٥).

الذي يحكم التعاملات الإنسانية في «المجتمع» هو العقد، اتفاق لا يدخله الناس إلا للتأثير في تعامل ما. وما أن يتم هذا التعامل، حتى ينفرط عقدهم. وبسبب هذه الناحية النفعية فإن «المجتمع» غالباً ما يتميز بالتظاهر والتلاعب.

قاعدته العليا هي التأدب. ويتكون من تبادل كلمات المجاملة التي يبدو كل شخص فيها كأنه حاضر لخير جميع الآخرين، ويبدو وكأن كل شخص يعتبر كل شخص آخر مساو

* تعبيرا « مجتمع محلي » و « مجتمع » الواردة بـــين مزدوجين في هـــذا المقال هي بديـــل عن كلمتي Gemeinschaft و Gesellscaft على التوالي . (المترجم).

له، بينما الواقع أن كل واحد منهم يفكر في نفسه ويحاول أن يبرز أهميته ومزاياه منافساً للآخرين. ومقابل كل شيء طيب يقدمه شخص ما لشخص آخر، فإنه يتوقع، أو حتى يطلب، شيئاً موازياً على الأقل (٧٨).

توصل تونيس الى هذه الصيغ عن طريق اعتقاده أن جميع التعاملات البشرية هي تعبير عن الارادة والأولويات الإنسانية المتعلقة بالغايات والوسائل. وقد ربط «المجتمع المحلي» بما اسماه «الرغبة الطبيعية»، التي ينتسب الناس فيها الى بعضهم البعض لإقامة علاقة تكون غاية بحد ذاتها. وبعكس ذلك، ربط «المجتمع» بما أسماه «الرغبة المنطقية» التي يتجمع الناس فيها لتحقيق هدف عام باستخدام جمعيتهم كوسيلة لتحقيق ذلك الهدف، حتى وإن كانوا غير مكترثين، أو حتى معادين لبعضهم في نواح أخرى. وحسب تعبير تونيس، فإن تعاملهم هو «نتيجة ارادتين متباعدتين، تقاطعتا عند نقطة معينة» (٧٩).

لم يفترض تونيس، عند وصفه «المجتمع» بالرغبة العقلانية أن «المجتمع المحلي» غير عقلاني على الإطلاق. فقد أشار حقيقة الى أن مجموعات «المجتمع المحلي» تبدي جوانب عقلانية، ووضع العائلة، والحوار، والصداقة، في ترتيب يتناسب مع مستوى ازدياد العقلانية لديها. وبالنسبة لتونيس فإن الصادقة هي أعلى أشكال المجتمع المحلي لأنها تقوم على علاقة متحررة من الإكراه.

في تلخيص لنظرية تونيس حسب كلمات رودولف هيبرلي، أظهر تونيس أن ارسطو طاليس وهوبز كانا مصيبان في وجهات نظرهما حول الحياة الإجتماعية:

الواقع أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي لا يكشف عن جوهره إلا بالعيش ضمن مجتمعات محلية تتكون من أشخاص متماثلين، ومجال (حي سكني)، وروح. وفي مراحل معينة من التاريخ، هو قادر، أو مجبر على تشكيل صيغ جديدة من الجمعيات بالإتفاق - جمعيات يمكن اعتبارها ادوات لتحقيق غاية معينة - وفي حين اعتبرت المجتمعات المحلية «القديمة» كغايات بحد ذاتها وبالتالي، لم يكن في وسع نهج نفعي أن يفهمها (XI - XII).

تراجع المجتمع المحلي

توصل تونيس الى تحليله هذا منطلقا من نقطة مواتية لالمانيا القرن التاسع عشر. فقد شهد هناك أولاً تأثيرات ظهور التمدن، والرأسمالية الصناعية، والأمة الدولة في اوروبا ما

بعد الإصلاح. وقد اعترف أن فكرة «المجتمع» بدت له في البداية بريئة - بشير «التقدم» ورمز «الإنصاف، والمنطق، والإستنارة». إلا أنه كان لظهورها تداعيات ايجابية وسلبية ايضاً:

> لم يكن في الإمكان وضع قانون علمي عقلاني ومستقل إلا من خلال انعتاق الأفراد من جميع الروابط التي تربطهم بالعائلة، والأرض، والمدينة، التي تقيدهم بالخرافات، والإيمان، والتقاليد، والعادة، والواجب. ويعني هذا التحرر سقوط الحياة الإجتماعية البسيطة للأسر في القرية والبلدة، وانهيار المجتمع الزراعي، ومبادىء البلدة بوصفها الموحدة للناس دينياً، ووطنياً، وانتماء، ويعني أيضاً انتصار الأنانية، والصفاقة، والزيف، والمكر، وهيمنة الجشع للمال، والطموح وشهوة الملذات. لكنه جلب ايضاً انتصار الإدراك التأملي، الواضح والرزين الذي مكن الدارسين والمثقفين من التجرؤ على الإقتراب من المسائل الإنسانية والآلهية (٢٠٢).

توصل تونيس، من ملاحظاته، أن الرغبة العقلانية و«المجتمع» قد حلا، مع مرور الوقت، محل الرغبة الطبيعية، و «المجتمع المحلي» . ومع ادراكه لهذا التطور، توقع المشاكل التي طبعت المجتمع الحديث: «كلما قل عدد المخلوقات البشرية الذين ابقوا على اتصالهم مع بعضهم البعض وقل ارتباطهم «بالمجتمع المحلي» ذاته زاد عدد الذين يقفون ضد بعضهم كممثلين احرار لرغباتهم وامكاناتهم» [٤٦]. فمن دون رابطة المجتمع المحلي التي تشد الناس الى بعضهم، فإنهم يصبحون مناوئين لبعضهم في الصراع لتحقيق اهدافهم الفردية الخاصة .

اليوم، وبعد أكثر من قرن على طرح تونيس لنظريته، تقدم الحياة الإجتماعية في الولايات المتحدة دليلاً مقنعاً على بعد نظره المذهل . وتبدو فكرة المجتمع المحلي التي صاغها غائبة تماماً، خاصة في المناطق المدنية الكبرى، حيث يبدو أن الأسرة، والجيرة وحتى الصادقة، وفق المعنى الذي وصفه تونيس قد تراجعت. وصارت الجريمة، وعدم الشرعية، وغير ذلك من المشاكل، تبرز تراجع نوعية الحياة الإجتماعية بعد أصبح الناس الذين فقدوا روابط الحياة الإجتماعية البسيطة قساة ومتعسفين في سعيهم لتحقيق أهدافهم الشخصية الخاصة. وتبدو التعاملات البشرية في الكثير من القطاعات محكومة بحسابات المنفعة والإستغلال الفردي بدلاً من المصلحة العامة والتبادل. وينتاب الغضب الخاسرين في عملية التبادل، وتستمر هذه الحلقة المفرغة.

من المؤكد أن أموراً عدة ساهمت في الأزمة الحالية، من ضمنها التطور والحداثة، تحدث عنها تونيس وعلماء أخرين. وفي حين أن تأثير بعض هذه العوامل يبدو واضحاً للعيان، فإن تأثير الأخرى أقل وضوحاً. وقد لا يبدو التعليم مثلا، وكأنه قوة تساهم في اضعاف المجتمع المحلي. لكن، وكما يبين القسم التالي من هذا الفصل، فإن للتعليم والتربية تأثير مؤذ بالفعل على المجتمع المحلي في الولايات المتحدة اليوم.

التعليم ضد المجتمع المحلي

في طرحه لنظريته، يقدم لنا تونيس اطار عمل لتقييم تأثير التعليم على المجتمع المحلي. وسوف تبين المناقشة التالية كيف أن بعض الممارسات التربوية الحالية معادية غالباً للمجتمع المحلي للأسرة، والحي، والصداقه التي بينها تونيس في تحليله. وتتناول ايضاً كيف أن التعليم يعمل ضد فكرته حول العلاقات بوصفها هدف بحد ذاتها.

التعليم ضد الأسـرة

يعمل التعليم في الولايات المتحدة هذه الأيام ضد الأسرة بطرق عدة. فقوانين الالتحاق الاجباري بالمدرسة، التي سنت لضمان حصول الأطفال على تعليم رسمي، والتي تفيد ايضاً في اخراج الأولاد والبنات من منازلهم للدراسة في المدرسة. اضف الى ذلك، هناك انشطة لا منهجية أخرى تزيد من فصل الصغار عن ابائهم. ونتيجة ذلك هي أن الآباء والأمهات يقضون وقتاً قليلاً مع ابنائهم.

قد تكون هذه السياسات التعليمية حسنة النية، إلا أنها تعمل على الحلول محل الأباء في دورهم التقليدي والطبيعي. ونتيجة لذلك، غالباً ما يهمل البالغون مسؤوليتهم عن تعليم أولادهم لأن المدراس تعطيهم العذر لفعل ذلك. والأفتراض السائد اليوم، والذي لا يتطرق اليه الشك، هو أن المدارس فقط هي التي تعلم؛ أما الأباء فانهم يؤون، ويطعمون، ويلبسون ويرعون ذريتهم (رغم أن المدارس بدأت بالنهوض ببعض هذه الواجبات ايضاً) وفي حين قد يجادل المعلمون بأن عدم اكتراث الأهل واهمالهم قد فرض تدخل المدرسة، فإن هذه الصلة العرضية قد تكون في الحقيقة عكس ذلك.

المثير للسخرية، هو أن المعلمين يخرجون الأهل خارج الصورة التربوية باحتكارهم لدور المرشد، ويحاولون في الوقت نفسه ادخالهم اليها، مدفوعين بالبحوث التي تظهر أن الأداء الأكاديمي يتحسن بمشاركة الأهل. وبالتالي، يرفع المدرسون صوتهم مطالبين بمشاركة الآباء والأمهات في العملية التعليمية، إلا أن المشاركة الوحيدة المقبولة، هي وفق شروط المدرسة. والشيء المتوقع من الأهل هو ببساطة تعزيز المنهاج المدرسي والمساعدة في الواجبات المنزلية. ولا يكون للبالغين من خارج المؤسسة التعليمية عادة صوت في تقرير المسائل الأكثر أهمية مثل مضمون ما يتعلمه أولادهم وطريقة تعليمهم له. أما النواحي التي يفترض أن يكون لهم دور في اتخاذ القرارات المدرسية، فانهم يشاركون فيه بطريقة لفظية وحسب.

مضامين هذه السياسات هي أن الأهل في نظر المختصين بالتربية غير مؤهلين لتعليم أولادهم. وفي بعض الحالات ينظر اليهم كعوائق في طريق العملية التعلمية، كأطراف مختلفة أو غير صالحة تعيق تطوير الأطفال. اضف الى ذلك ، يتم تجاهل البعد الأسري كله التجربة التربوية – اي القيم، والتقاليد، والخلفية، التي تشكل جزءاً بارزاً ومهماً من عالم الطفل.

التعليم ضد الجوار

مثلما تعمل بعض الممارسات التربوية حالياً ضد الأسرة، فإنها تعمل ايضا ضد الجوار أو المحيط. ورما كان افضل مثال على ذلك مبنى المدرسة نفسه. فحتى حين يكون الحرم المدرسي مقاماً ؟ في الحي الذي يخدم المجتمع المحلي ذاته، فانه يبقى بعيداً عن هذا المجتمع بطرق أخرى. فالمباني المدرسية غير مفتوحة للجميع ؛ بل أن الموظفين العاملين فيها هم فقط من يستطيع دخولها. وبالمثل، يقتصر استخدام المصادر والمرافق الأكاديمية على الطلاب والعاملين. ومع أن هذه السياسات قد توفر للصغار منافع معينة، فإنها تميل الى ابعاد باقي أفراد المجتمع المحلي، وتقيّد تفاعل الطلاب مع مجتمعهم.

في أحيان كثيرة يبتعد الحرم المدرسي عملياً عن المجتمع المحلي فنتيجة لتوحيد

المقاطعات واستخدام النقل بالحافلات لتحقيق الدمج العنصري، أخذ الكثير من المدارس الطلاب الصغار خارج احيائهم ووضعوهم مع طلاب آخرين من مناطق أخرى لا يشاطرونهم الخلفية المحلية أو الاهتمامات نفسها. وكثيراً ما كان المدرسون والإداريون العاملون في تلك المدارس يجيئون من اماكن أخرى، ولا يكون لهم بالتالي، اتصال وثيق أو اهتمام بالمجتمع المحلي لهؤلاء الطلاب.

ولا يُرسل الطلاب والجهاز التدريسي الى هذه المدراس وحسب، بل ايضاً المنهاج المدرسي الذي غالباً ما يفرضه مسؤولون يقيمون في مكاتب بعيدة في الولاية. فالمناهج الموحدة والمفروضة تعني، الى حدّ ما، رفض حياة المجتمع لأنها تفترض أن الاعتبارات المحلية غير مهمة. لذلك تطغى على المناهج اولويات الولاية. ونتيجة لذلك، لا يكون للمناهج صلة بحياة المجتمع المحلي في كثير من الأحيان. وينتج عن ذلك ايضاً، شعور افراد المجتمع بانهم ليسوا جزءاً مما يجري في المدارس. وأن المدرسة في وسطها ذاك ليست مدرستهم والعلاقة الوحيدة التي قد تربطهم بها هي تشجيع الفريق الرياضي فيها.

يبين رسم الحدود بين المدرسة والمجتمع كيف انتحلت المدارس لنفسها السلطة التعليمية. وبعد أن صار التعليم حقلاً مقصوراً على «الخبراء» من حملة الشهادات التي تؤهلهم تعليم الصغار، لم يعد هذا المجال حقلاً للأهل وافراد المجتمع الآخرين الذين كان لهم تأثير تعليمي وتربوي تقليدي على حياة الجيل الصاعد. وثمة افتراض ضمني يقول ان الأفراد غير المؤهلين بشهادات علمية لا يقدرون على تعليم الصغار. أضف الى ذلك، يتم اهمال البعد المحلي للخبرات المحلية – تاريخ الحي، وتركيبته، ومشاكله – حين يركز المعلمون على قضايا قومية وعالمية بعيدة في مناهجهم.

التعليم ضد الصداقة

حتى اذا افترضنا أن جميع الطلاب في اماكن التعليم قد جاؤوا من المنطقة المحلية ذاتها، فإن العديد من ممارسات المدارس المحلية تضعف المجتمع بطرق أخرى. مثال ذلك، توزيع الطلاب حسب السن يقسّم الطلاب الى مجموعات مصطنعة. ويقصر اجتماعهم مع

نظراء لهم يمثلون شريحة ضيقة للغاية من المجتمع. وتحول هذه السياسة دون قيام الصغار باقامة صداقات مع اشخاص آخرين قد يشاطرونهم الإهتمامات أو الخلفية. كما انها تعمل على قيام ثقافة خاصة بالصغار مناوئة في الغالب للجماعات الأخرى، وسوق خاص بالفتيان يستغل هؤلاء الصغار.

تقوم المدرسة بطريقة غير عملية بتقسيم المعرفة والطلاب الى فئات. ويعمل توزيع الصفوف لكل مادة على توزيع المعلومات بعيداً عن أي مضمون أوسع لها. وبالنتيجة يتدنى التعليم ليصبح تمريناً غير ذي قيمة يكاد يخلو من أي نقاش يتعلق بمختلفة فروع التعليم. ويفشل الطلاب في رؤية الروابط . بين حقول المعرفة، ويتركون المدرسة وهم غير مهيئين لاقامة هذه الروابط الضرورية في عالم متكامل.

وعلى مستوى اخر، يفشل التعليم في العديد من المدارس في تناول أي بعد سام للتجربة الإنسانية، مثل المعتقدات الدينية. وتستبعد مجالات المعرفة هذه لأنها تعتبر مثيرة للجدل والإنقسام. وبالتالي، تضيع فرص التفاعل المهمة ما بين الطلاب والمعلمين.

التعليم ضد العلاقات

ليس مضمون الدروس وحده الذي يعمل ضد المجتمع المحلي، بل ايضاً طريقة التدريس. وبدلاً من تشجيع التعاون، فإن الاختبارات، والدرجات، والتصنيفات القائمة على المقارنة تغذي روح المنافسة بين الطلاب، الذين يكدون للتفوق على اقرانهم في عملهم الاكاديمي. ويصبح التدريس مثل لعبة نتيجة الصفر، هدف كل طالب فيها أن يبدو أفضل من زملائه في الصف. ويشجع التركيز المبالغ فيه على الأداء الدراسي، الذي يقاس بامتحانات معيارية، الطلاب على النظر الى الأشخاص الآخرين كادوات يمكن أن تساعدهم في الحصول على علامات عالية.

في بعض الأحيان، يدافع المعلمون عن مواقفهم بعمل مقارنة ما بين التحصيل الأكاديمي في المدارس والنجاح المهني والمكانة الشخصية خارج المعهد التي ينظر اليها، وعلى نطاق واسع، بوصفها أسمى الأهداف في المجتمع الأميركي. إلا أن السعي لأي من

هذه الأهداف يهبط بالعلاقات الاجتماعية لتصبح مجرد تجمعات نفعية. وتصبح مقولة «ما الذي تستطيع ان تفعله لي» مقياس جميع التعاملات الإنسانية.

تعليم الجنس في المدارس يغلق الطرق الأربع المذكورة أنفاً حيث يعمل التعليم ضد المجتمع المحلي، فتعليم الجنس الذي هو تقليدياً من مسؤولية الأهل، ومنطقياً مصدر قلق الأسرة، صار اليوم مادة الدراسة في المؤسسة الأكاديمية. وفي حين أن مشاكل الانحراف الجنسي وعدم مشروعيته هي غالباً قضايا محلية. فنادراً ما يأخذ المدرسون بعين الاعتبار الحي الذي كان مسرحاً لها. وغالباً ما تدرس هذه المادية بطريقة تحليلية كجزء من درس الصحة، تتجاوز افكار الحب والدين، التي تستبعد من النقاش أخيراً، فإن التأكد على طرق ممارسة الجنس ومحاذيره يجعل الصغار ينظرون الى الجنس على انه مجرد وسيلة، وبالتالي، غالباً ما يتحول الى اداة لاستغلال الآخرين لاغراض أنانية.

التعليم من أجل المجتمع المحلي

رغم اعتراف تونيس بأن «المجتمع» (Gesellschaft) قد ظهر مع مرور الوقت، فإنه لا يقول بأن «المجتمع المحلي» (Gemeinschaft) قد اختفى تماماً خلال هذه العملية. وهو يؤكد، خلافاً لذلك، على «أن روح (المجتمع المحلي) ستكون موجودة حتى في حقبة (المجتمع) وأن يكن ذلك بقوة أخذة في التناقص، وما زالت هذه الروح واقع الحياة الإجتماعية» (٢٣٢). وتفترض كتاباته أن جيوب المجتمع المحلي يمكن أن توجد ضمن المجتمع الأكبر، وأن تتعزز ايضاً فيه. ورغم أن التعليم قد يكون معادياً للمجتمع المخلي، فإنه قد يكون مناصراً له. وهنا ايضا تزودنا تحليلات تونيس بإطار عمل لاستطلاع بعض الأمثلة للتأثيرات التربوية التي يمكن أن تكون ايجابية على الأسر، والجوار، والصداقة، علاوة على العلاقات كغاية بحد ذاتها.

التعليم من أجل الأسرة

كانت الأسرة على الدوام وما زالت وحدة التربية والتعليم الأساسية. وللأبوين دور أساسي لا مفر منه في تعليم اطفالهم، سواء اردوا ذلك ام لم يريدوا. من الواضح، أن

البالغين يؤثرون مباشرة فيما يتعلمه اولادهم وبناتهم حين ينفقون بعضاً من وقتهم في تدريسهم – مثال ذلك، حين يقومون بضبط سلوكهم او مساعدتهم في عمل واجباتهم المدرسية. الشيء الأقل وضوحاً، هو حين يؤثر الآباء والأمهات بشكل غير مباشر فيما يتعلمه اولادهم لدرجة أن يقرروا نوع الخبرات التي يجب أن يحصلوا عليها. ويشارك البالغون، بشكل خاص، في تربية ابنائهم بالإشراف (أو عدم الإشراف) على الطريقة التي يقضي بها هؤلاء الأولاد وقتهم، وما الذي يعرض امامهم على شاشات التلفزيون، والموسيقى التي يستمعون اليها، والأدبيات التي يقرأونها، والأنشطة التي يشاركون فيها، والأشخاص الذين يجتمعون بهم. ويكتسب الأبناء خبرات تربوية قد تكون مختلفة عما يحصلوا عليه لو عاشوا في مكان آخر ومع آخرين، بمجرد العيش مع ذويهم.

لذلك، فإن التأثير التربوي للأهل أمر محتوم. ويؤثر حتى أكثر الآباء والأمهات إهمالاً، بشكل غير مباشر على الأقل، فيما سيتعلمه الأبناء . لهذا، فإن على التربويين الاعتراف بهذه الحقيقة والتعامل معها بأن يشجعوا الأهل على النهوض بدورهم التربوي بطريقة مسؤولة ومفيدة، بالتنسيق بين البرامج الإرشادية للأهل والوكالات الأخرى بحيث يتعلم الأطفال ما يجب أن يتعلموه بأكثر الطرق كفاءة.

أبرز ما في هذا النقاش هو قضية من سيسيطر على تعليم الصغار. وبالنظر الى التأثير المباشر وغير المباشر الذي يمارسه الآباء والأمهات على ما يتعلمه أبناءهم، فإن المنطق يقول بضرورة أن يكون لأهتمام الوالدين اليد العليا. بكلمة أخرى، اذا كان من حق الأبوين تنشئة ابنائهم، فإن من حقهم الإشراف على تعليمهم وتربيتهم. ومشروعية التعليم الخاص كبديل عن التعليم العام في هذا البلد، مبنية على هذه الفرضية.

لدى سيطرة الأهل، فإن البرامج والمناهج المدرسية تصمم لتناسب اهتماماتهم، ويقتصر التدخل الحكومية على السماح للأسر بالحصول على أكبر قدر من الحرية في تعليم أولادهم. وتصبح المدرسة امتداداً للمنزل، وليس بديلاً عنه. وحين يدرك التربويون الدور الحيوي الذي يلعبه الآباء والأمهات وأن يسمحوا لهم ويطلبوا منهم لعب ذلك الدور، عندها فقط سيتجاوب الأهل بشكل مناسب.

وقد تناول تونيس الدور التربوي والتعليمي للأهل واعتبره امتداداً لدورهم في جلب هؤلاء الأطفال الى العالم. واعتبر أن مسؤوليتهم كمعلمين للأبناء هي من بين أهم واجباتهم:

إن أنسب تمثيل لفكرة السلطة ضمن «المجتمع المحلي» هو الأبوة. لكن السلطة، وفق هذا المفهوم، لا تفترض الأمتلاك والإستخدام وفق مصلحة السيد، بل تعني التعليم والإرشاد بوصفهما استكمالاً لما بعد الخلق، مثال ذلك، مشاطرة الأبناء كامل حياتنا وخبراتنا، حتى يكبروا ويتبادلوا معنا تلك الهبات ويقيموا، بالتالي، علاقة متبادلة حقيقية (٣٩).

لو احترم الآباء دورهم التربوي ونهضوا به بالشكل المناسب، لما كان هناك كل هذا العدد من الأيتام الفعليين الذين نراه اليوم.

التعليم من أجل الجوار

الأهل ليسوا الأفراد الوحيدين الذين لديهم اهتمام بتعليم الصغار حيث يجب على كل فرد او منظمة لديها استثمار ما في مكان معين ان تهتم بأطفال ذلك المكان الأمر الذي يؤثر في رفاهية المجتمع المحلي اليوم وحيويته غداً وبالتالي، فإن تعليم الأطفال يجب ان يكون موضع اهتمام الجيران.

يمكن القول بثقه أن التربية والتعليم شأن محلي لأن مجرد وجود المجتمعات المحلية هو شهادة على أهميتها. فالحياة الإجتماعية البسيطة تكتسب شرعيتها، جزئياً، من تواصلها، ومن رغبة الأفراد الكبار في نقل تلك الحياة الى الأفراد الأصغر سناً. ولا يعني ذلك أن جيمع المجتمعات المحلية كاملة الصفات؛ فالعديد منها في الواقع ضيق الأفق للغاية. لكن، كنقطعة بداية، فان حياة المجتمع المحلي تستحق أن تدرس، ويجب على المدرسين العمل لإقامة الجسور بينها وبين العالم الواسع.

ويمكن للتربية أن تساعد في بناء المجتمعات المحلية لأن تنشئة الأطفال من الاهتمامات التي تخترق جيمع الخطوط وتقسم الاميركيين الى مجموعات متنازعة. وربما كان الفقر المشكلة الخاصة بالطبقة الدنيا، والتحامل المشكلة الخاصة بالأقليات، إلا أن تنشئة الصغار تمثل تحدياً للجميع. ويولد الأطفال لأسر من جميع اشكال الطيف الإقتصادي، والعرقي، والجنسي، والديني، ويواجه الأهل جميعاً صعوبات متماثلة في توجيههم خلال سنوات نموهم.

لهذا النقاش مضامين عدة. مثلاً إن كانت هناك تكلفة لتعليم الصغار، فيجب أن يتحمل تلك التكلفة المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه. بالطبع يجب أن يشارك الأهل في هذه النفقات بقدر استطاعتهم؛ فهم مسؤولون، على أية حال، عن جلبهم الى هذا العالم واضافتهم الى مجتمعهم المحلي. اما إن لم يمتلكوا الموارد اللازمة لدفع نفقات تعليم ذريتهم، فإن على اطراف آخرين في المجتمع المحلي يهمهم مستقبلهم أن يكملوا النقص. نظام الولاية الحالي والنظام الفدرالي في تمويل التعليم يميل الى القضاء على سيطرة المجتمع المحلي بنقل مكان السلطة الى مسؤولين نائين غالباً ما يفرضون اوامرهم في مقابل التمويل.

يجب على أفراد المجتمع المحلي المشاركة في التعليم ليس بشكل عام وجماعي وحسب، بل ايضاً بشكل خاص وفردي. يجب أن يصبح التعليم نشاطاً يومياً للجميع، وليس مجرد تجربة مؤقتة للصغار. ويجب القضاء على فكرة أن التعليم شيء مرادف للالتحاق بالمدرسة وما يتبع ذلك من اعتقاد بأن الأول ينتهي بالأخير. عملياً، يجب توسيع جدران المدرسة لتشمل المجتمع المحلي كله، وجعل الجميع معلمين وطلاب.

ووفقاً لذلك، على المشاركين في العملية التربوية المباشرة (الطلبة والمدرسين، والقادة التربويين) أن يحاولوا الوصول الى المجتمع المحلي. الخبرات، والقضايا المحلية، والنزاعات يجب أن تكون موضع اهتمام شخصي مكثف للجميع في المدرسة. وكثمرة لهذا التركيز، يجب أن يشارك الطلاب في حياة المجتمع المحلي من خلال النوادي، ومشاريع الخدمة، ومبادرات الإصلاح، وغير ذلك من البرامج التي صممت لدمجهم في عالمهم المحلي.

التعليم من أجل الصداقة

حين يكبر الصغار، فإن اهتماماتهم قد تتجاوز الحي الذي يعيشون فيه. وعلى الذين يوجهون مسارهم التعلمي أن يدركوا هذا التطور ويشجعوه بربطهم بأشخاص يشاطرونهم اهتماماتهم. ويمكن للصداقة التي قد تنجم عن ذلك ان توفر للشباب نمواً وقدرة على الإنجاز مدى الحياة.

ثمة طريقة أخرى لربط الأطفال بالعالم الواسع نجدها في حقيقة أن كلمتي «مجتمع محلي» (Community) و «اتصال» (Communicate) متشابهتان. فعند بناء المجتمع المحلي من خلال التعليم، لا يجب على الطالب تعلم آليات الحديث، والقراءة، والكتابة وحسب، بل يجب تزويده ايضاً بشيء يتحدث عنه: ثقافة مشتركة تفيد كقاعدة للجوار الإنساني. والتعليم، في جوهره، هو المشروع الذي يحاول بث كل ما له قيمة من رأسمال ثقافي تجمّع في الماضي الى الشباب، الذين بدورهم سيزيدوا على هذا التراث وينموه.

أخيراً، يقوم الجانب الأخلاقي الذي لا مفر منه للتعليم بتوفير رابط حيوي آخر لمجتمعات الصادقة. ومساعدة الصغار على اكتساب معنى اخلاقي يعني مساعدتهم على ادراك علاقاتهم مع الآخرين وتطوير تقديرهم لزمالتهم واحترامهم للناس. الأخلاق ليست قضية فردية، بل مطلب أساسي من أجل ممارسة تعاملات اجتماعية ايجابية.

التعليم من أجل العلاقات

يعني التعليم من أجل أن يصبح المرء عضواً في المجتمع المحلي، تثقيف الفرد كله، وليس جانب اكاديمي واحد من تركيبة الفرد. العلاقات في المجتمع المحلي شمولية؛ تحيط بالشخص كله. وكما أن التعليم يثري حياة الإنسان. فإنه يجعل تلك الحياة جديرة بالمشاركة. والناس الذين يستمتعون بصحبة اصدقائهم لا يمكنهم التفكير باستغلالهم لمكسب شخصي.

في النهاية، التعليم يتعلق بشكل خاص بالعلاقات، لأن التدريس والتعليم ليسا نشاطين منفردين. من المؤكد أن الناس الذين يؤلفون العالم الإجتماعي للطفل يسبغون معنى على كل تجربة يتعرض لها الطفل. ومع ذلك، فليس في التعليم من شيء يفوق الخاصية الجيلية في العلاقات حيث ينمو الفريقان ويتفاعلان متعايشين متكافلين ويصبح قضاء الوقت، في مثل هذه الشراكة أفضل طريقة للتعليم وهو غاية في حد ذاته.

الحركات التربوية التي تبني المجتمع المحلي

تزودنا التحليلات بإطار عمل مفاهيمي مهم لتقييم تأثير التعليم على المجتمع المحلي. لقد اضعفت الممارسات التعليمية الأسر، والجوار، والصداقات، والعلاقات، لكن ثمة مناهج

أخرى يمكنها، إن اتبعت، أن تقوي تلك الأشكال من المجتمعات المحلية. باختصار، تتكون الطريقة لبناء المجتمع المحلي عن طريق التعليم من منهج ذي شعبتين: اشراك المجتمعات المحلية في التعليم، ودمج التعليم في المجتمعات المحلية . وتنطبق هذه الاستراتيجية على الأشكال الثلاثة من المجتمعات المحلية التي بينها تونيس، وهي تقود ايضاً الى الرقي بالعلاقات الإنسانية لتصبح غاية بحد ذاتها.

ورغم أن للكثير من المدارس التعليمية الحالية تأثير سلبي على المجتمع المحلي، فثمة حركات تربوية اليوم في الولايات المتحدة تعمل على بناء المجتمع المحلي بالطريقة المذكورة اعلاه. وتشمل التعليم في المنزل، والتدريس الخاص، وشبكات الإتصالات.

اختارت اعداد متزايدة من الأهل تعليم اولادها في المنزل بدلاً من ارسالهم الى المدرسة. وسواء كانت دوافع هؤلاء دينية، أو اكاديمية، أو لضمان سلامتهم، فقد اكتسب هؤلاء الآباء مزايا عدة في هذا النهج. وليست مفاجأة أن أسرهم صارت أقوى نتيجة لذلك.

في بعض الأماكن، تفتح مدارس متخصصة خاصة تركز على نموذج معين من السكان. الكثير من هذه المدارس ذو توجه ديني، في حين شيدت الأخرى لتناسب مجموعات اثنية او عرقية، وفي اطار المساعي المثمرة التي يبذلها بعض التربويين لدمج المدارس، فانهم يبدون مذهولين لقيام هذا النوع من المدارس. خاصة الاكاديميات الاميركية - الافريقية التي تقصر خدماتها على الطلاب السود، ويحاولون الافادة من خبراتها المميزه وثقافتها. ومن المحتمل أن تزداد هذه الظاهرة انتشاراً، والتي تعكس، كما هو واضح، أن يكون للمجتمعات المحلية مكان ورأي.

أخيراً. فإن تنامي شبكة الإطلاع التي اتاحتها تكنولوجيا الاتصالات صارت تربط الأشخاص متشابهي التفكير ببعضهم البعض في جميع انحاء العالم. ووفر الانترنت والشبكات الاكترونية الأخرى وسيلة الإتصال للأشخاص الذين يحملون افكاراً او معتقدات متماثلة لبناء مجتمعاتهم الخاصة. في الاجتماعات التي تجمع هؤلاء الأشخاص وجهاً لوجه، فإن مثل هذه التعاملات تبشر بمستقبل من العلاقات أكثر تحرراً وعلاقة قامت باختيار الأطراف ولم تفرض عليهم.

لهذه التطورات مضامين مهمة. فمواطنو الولايات المتحدة يتمتعون بحقوق اساسية، من ضمنها حق انجاب الأولاد، والعيش في المكان الذي يختارونه، والاجتماع مع من يرغبون. ويرتبط كل واحد من هذه الحقوق بإحدى صيغ المجتمع المحلي التي وصفها تونيس. وبالنظر الى هذه الحقيقة، فإن على صناع السياسة اما حرمان المواطنين من هذه الحقوق أو الاعتراف بها والإفادة منها من خلال الجهود التربوية الموجهة لبناء المجتمع المحلي.

وفي اطار الجهود التي تبذل لبناء المجتمع المحلي، يمكن استخدام التعليم لتوسيع ذلك المجتمع، وان نستخلص من العلاقات الشخصية المهمة في البيئة المحلية العبر التي شاطرنا العالم الواسع الاهتمام بها. وقد تحدث تونيس بالفعل بأنه «يمكن للمرء أن يتحدث عن «مجتمع محلي» (Gemeinschaft) يضم البشرية كلها[٣٤]. من جهة، هذا يعني التوقف عن النظر الى الآخرين والشعوب الأخرى بطريقة استغلالية. ومن جهة أخرى، التأكيد على العناصر المشتركة بدلاً من نواحي الاختلاف في التعاملات الاجتماعية وكما وصف تونيس الناس في الصيغتين اللتين استخدمهما، في «المجتمع المحلي» يبقى الناس متحدين بشكل أساسي رغم كل عوامل الانقسام، أما في «المجتمع» فإنهم، بشكل أساسي، متفرقون رغم كل العوامل التي توحدهم»[٦٥]. فاذا اريد لمواطني الولايات المتحدة البقاء متحدين مع كل ما لديهم من تناقضات، فيجب بناء المجتمعات المحلية التي يسكنونها وتقويتها. ويجب أن يكون التعليم جزءاً من مشروع البناء هذا.

ENDNOTES

1. See David Rothman, *The Discovery of the Asylum: Social Order and Disorder in the New Republic* (Boston: Little, Brown and Company, 1990).

2. Ferdinand Tönnies, *Community & Society (Gemeinschaft und Gesellschaft)*, trans. and ed. Charles Loomis (East Lansing, MI: The Michigan State University Press, 1957), 33.

هل يمكن للمدارس والكليات المساعدة في استعادة المواطنة ؟

جون دبليو . كوبر

مقـــدمة

بات من المعتاد هذه الايام انتقاد حقيقة الجهل الشنيع للكثيرين من خريجي المدارس الثانوية والكليات في الجغرافيا، والتاريخ، ومبادىء الحكم في المجتمع الحر . في الواقع، لقد فقد جميع الاميركيين تقريباً صلتهم بالجذور الفكرية، لمجتمعنا المدني .

فالامية المدنية، وانعدام جذور الثقافة، والابتعاد عن «النظام» هي مشكلة مزعجة وخطيرة للمجتمع الاميركي والمجتمعات الديمقراطية التعددية. ويحق للمرء أن يتساءل كيف يمكن للديمقراطية البقاءاذا كانت مدارسها وكلياتها والأجهزة التربوية الأعرض، الأسرة، والكنيسة، ووسائل الاعلام تتجنب مهمتها الاخلاقية في غرس القيم المدنية.

تأكد أن هذه ليست مسألة غسل دماغ، او فرض مذهب ما. فالمدارس يجب الا تكون ابداً اداة سيطرة في يد الدولة، الا بقدر ما هي مساعد لاقتصاد بحاجة للعمال المهرة.

يتطلب التعليم لبناء مجتمع مدني، بما في ذلك احياء المواطنة والاعداد لمجتمع مدني اميركي للقرن الحادي والعشرين، اموراً عدة، اولاً، نحن بحاجة الى القاء نظرة جديدة على مناهج مدارسنا وكلياتنا كي نقيم بصدق ما اذا كان لدى الطلاب فرصة حقيقية في تطوير مبادىء معارفهم المدنية .

ثانياً، علينا تفحص نظام القيم التي تحكم المعاهد التعليمية في مجتمع تعددي.

ثالثاً ، نحن بحاجة الى استراتيجية لمنع تسييس التعليم الذي ينادي به المدافعون عن «الصواب السياسي» من اليسار او اليمين. رابعاً، واخيراً، علينا اعادة صياغة مفاهيم المدارس والكليات كمعاهد مدنية ، بالشكل الصحيح .

وفيما يلي بعض المقترحات المتواضعة القصد منها الترويج لهذه الاهداف الاربعة في مدارسنا وكلياتنا .

استطلاع القيم المدنية في المناهج

اعادة النظر في مناهج مدارسنا وكلياتنا أمر ضروري لاسباب عدة . بعض الناس ينتابهم القلق من تاثير التكنولوجيا على التعليم الاميركي. والبعض الآخر مهتم بضرورة رفض نظام التدريس الأشبه «بنمط المصانع» . اهتمامنا هنا سينصب على كشف كيف يمكن لبعض التجديدات المحددة في المناهج أن تبني بشكل أفضل المجتمع المدني الاميركي للقرن القادم.

يمكن القيام بالتعليم من أجل بناء مجتمع مدني بطرق لاتحصى وعلى مستويات تعليمية مختلفة : على المستوى الابتدائي، من خلال دراسة الابطال القوميين والاعياد الوطنية، وزيارة النصب التذكارية، واماكن الادلاء بالاصوات؛ وعلى المستوى الثانوي، من خلال قراءة التاريخ، ودراسة الهياكل الحكومية، والتحليل المتمعن في الاحداث الجارية: وعلى مستوى الكلية والجامعة من خلال دراسة فلسفة السياسة، والسياسة العامة من خلال الالتحاق كمتمرنين بالمكاتب القانونية، ومؤسسات البحوث، والوكالات الحكومية.

ورغم ان الاقتراحات الخاصة بتعديل المناهج الدراسية على جميع المستويات المدرسية ليست هدف هذا المقال، فاننا نشير هنا الى سيناريو للاتجاه العام للتغييرات. تخيل حلقة دراسية في مدرسة ثانوية او كلية تهدف الى «تعليم مبادىء» بناء المجتمع المدني والحفاظ عليه.

قد تحاول هذه الدورة الافتراضية اعطاء دروس عن المجتمع المدني بالتركيز على النص الموجز والعميق لاعلان الاستقلال.

يطلق على هذه الدورة اسم «قيم الديمقراطية» وهي حلقة دراسية لعدد من الطلاب يتراوح ما بين ١٢ الى ٢٠ طالباً. وهي دورة تبحث عدداً من فروع المعرفة. وبالتالي، تفترض مسبقاً أن يكون لدى الطلاب بعض الاطلاع على التاريخ الاميركي ، والحكومة، وبعض

المعرفة بالفلسفة والاخلاق الدينية. على مستوى الكلية، يمكن ادراج الدورة في كتالوج بوصفه حلقة دراسية متعددة الفروع او كفرصة للدراسة في واحده من دوائر الكلية، بما في ذلك، دائرة الفلسفة، والتاريخ، والعلوم السياسية، والدين، والدراسات الاميركية. يقسم الطلاب الى مجموعات مكونه من أربعة او خمسة اشخاص للخطط والتقديم من الصف. وتشمل المهمات الفردية الاختبار الموضوعي وواجب كتابي كبير يقيمه المرشد في مرحلة المجموعة الأولى والمجموعة الأخيرة .وتشمل الاختبارات الاولية : اعلان الاستقلال: الدستور؛ «مختارات من اوراق الفدرالي؛ التاريخ الفكري للحقبة الثورية مثل كتاب فوريست ماكدونالد «النظام العالمي الجديد» (Novus Ordo Seclorum) ؛ والاعمال الاساسية في النظريات السياسة للرعيل الاول من المفكرين، مثل كتب ريتشارد هوكر «قوانين الدولة الكنسية» (١٥٩٣)؛ وفرانسيسكو سواريز «حول القوانين والله معطي القوانين» (١٦١٢)؛ وجون لوك «البحث الثاني في الحكومة» (١٦٩٠). ومختارات من اعمال الفلاسفة السياسيين مثل كتب جاك ماريتيان «الرجل والدولة» ؛ وجون رول «نظرية في العدالة»؛ وروبرت نوزك «الفوضى، والدولة، والمدينة الفاضلة» .

تركز جلسة الافتتاح فوراً على النص الاساسي، جملتان من الفقرة الثانية من اعلان الاستقلال :

> نؤمن أن هذه الحقائق واضحة بذاتها وهي أن جميع الناس قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا يمكن التنازل عنها ، من بينها حق الحياة، والحرية، والسعي للسعادة. ولضمان هذه الحقوق ، تؤسس الحكومات بين البشر، وتستمد سلطاتها العادلة من رضي المحكومين.

وقد يسأل المدرس الطلاب ان يتصوروا الدستور وكأنه وثيقة مجهولة المصدر – متناسين للحظة معرفتهم بالنزاع الانجلو – اميركي خلال الحقبة الاستعمارية، والحرب الثورية، والدستورية، ومئتي عام تقريباً من الحكم الذاتي الاميركي المستقر. ما ملخص ما يقوله النص ؟ النص يضع مجموعة من المقترحات أمام عيني القارىء لتأملها. وقد يسأل المرشد، «مع أي من هذه المقترحات تتفق ؟ » .

قد تتكشف جلسة الافتتاح عن تشكيلة واسعة من الاراء، لا يعيق تبادلها أي

عائق.وعادة ما يبدأ الطلاب في مناقشة بعضهم حول معنى ومضمون ما ورد في النص . ويجب أن يلاحظ الطلاب ردود فعلهم الأولية على أعلان الاستقلال - ربما بمقالة موجزة من صفحتين - بحيث يمكنهم مقارنتها بافكارهم عند نهاية الدورة .

يمكن تكريس الجلستين او الثلاث جلسات التالية لاضافة إلخلفية التاريخية للموضوع. وماذا كانت شكاوي المستعمرين بالتحديد من سياسات التاج البريطاني في ستينات وسبعينات القرن الثامن عشر ؟ معظمها مدرج في اعلان الاستقلال ذاته. أي نوع من الناس كان هؤلاء المستعْمَرين، وما نوع الحياة التي صاغوها لانفسهم ؟ واجراء مقارنة بين الثوار والموالين للتاج. وأن يطلب من الطلاب لعب دور الطرفين المتنازعين وادارة حوار بينهما. هل ثمة حجة مقنعة في الموقف الذي اتخذه الموالون ؟ بعد أن قام المستعْمَرين باصدار الاعلان، هل كانت الحرب للحصول على الاستقلال حتمية ؟ هل تم الحفاظ على المثل العليا للاعلان في ادارة الحرب ؟ وفي بنود الكونفدرالية ؟ وفي الدستور ؟

بعد تحليل تاريخي قصير تعود الدورة مرة أخرى الى النص . ويجب ان يشكل تحليل كل اقتراح بالتفصيل مجمل بنود الدورة ، مع الاشارة الى تشكيلة واسعة من المواد الثانوية. بعد ذلك ، يمكن للتلاميذ والمرشد مناقشة المجموعة التالية من الاسئلة .

« نؤمن ان هذه الحقائق» . ماهي الحقيقة ؟ هل هناك اختلاف بين الحقيقة (truth) والواقع (fact) قد تقود وجهة النظر القائلة عالم «الواقع فقط» الى برغماتية مبسطة للغاية او فلسفة مادية في الحياة اما التمييز بين الحقيقة والواقع ، او بين القيم والواقع، فقد يثير اسئلة أعمق في نظرية المعرفة . كيف نعرف الحقيقة ؟ وبناء على اي مرجع ؟ بملاحظة الطبيعة ؟ أم المنطق ؟ أم الالهام ؟

« نؤمن ان هذه الحقائق واضحة بذاتها» ما هي « الحقيقة الواضحة بذاتها» ؟ ما هي طبيعة «الوضوح» ؟ ام انه ليس هناك وضوح بل دعوة للايمان الاعمى؟ هل توحي اشارة النص الاخيرة الى «الخالق» و «إله الطبيعة» باساس مبهم للحقيقة ؟ بالنظر للخلفية المسيحية - اليهودية - الربوبية لمفكري الحقبة الاستعمارية، هل من الدقة الاستشهاد

بنموذج كلاسيكي يضع كل تعبير في «عالم من طبقتين» وهل يوفر نموذج المنطق - الالهام الخاص بالحقيقة جرية كافية للمفكر ؟ وهل المنطق موصوم بالخطيئة و/او الجهل وهو بالتالي بحاجة الى اصلاح الهامي ؟ وهل «يعمل» الملحد في النصف السفلي فقط من النموذج ؟ وهل يستطيع المؤمن «ان يلتقي معه هناك» في اتفاق كامل حول قواعد وغايات المجتمع التعددي ؟

«إن جميع الناس خلقوا متساوين» . توحي عبارة «إن جميع الناس قد خلقوا، بعدد من الأسئلة. هل البشر كائنات خلقت بالفعل ؟ وهل هناك خالق ؟ إن كان الامر كذلك، ما الهدف الكامن وراء الخلق ؟ هل الله الخالق هو المصدر الاخير للحقيقة والقيم، سواء استهلم ذلك ام استخلص بشكل منطقي ؟ رغم أنه كان لدى الاباء المؤسسين مجموعة من الاراء حول الله والطبيعة الالهية، فإن من الممكن ابراز ارضية مشتركة من وجهات النظر حول الالوهية في اعلان الاستقلال. وقد يطلب من الطلاب اجراء مقارنة نقدية حول مفهومي الربوبية والمسيحية - اليهودية الخاص بالله . وتشير عبارة «خلقوا متساوين» الى مفهوم رئيسي هو أن للبشر حقوق ، بما في ذلك المساواة أمام القانون . هل جميع الاشخاص متساوين «في نظر الله ؟» هل المساواة أمام القانون ضرورية للعدالة ؟

« وإن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا يمكن التنازل عنها » كون الحقوق «لا يمكن التنازل عنها» او بشكل ادق لا يمكن تحويلها هي المحور ما بين فكرة علاقة الانسان بالله (الابتدائية) وعلاقة الانسان مع الآخرين في المجتمع والدولة (الثانوية). بكلمة أخرى، الحكومة المحدودة تعني أن جوانب معينة من حياة البشر واعمالهم يجب أن تكن أبعد من نطاق سلطة الدولة . فبناء على أية قاعدة يمكننا القول أن الناس وهبوا حقوقاً ؟ وما هي موجبات الحدّ من سلطة الحكومات ؟ لقد آمن الاباء المؤسسين أن الحقوق الطبيعية والحكومات المحدودة هي الهام من الله، او هي على الأقل من صميم الطبيعة ذاتها. قد يتركز نقاش الطلاب على القول أن للاشخاص حقوقا فوق الحكومة وضدها . وهذا قول راديكالي غير مألوف في تاريخ العالم ونادراً ما تقبل الحكومات الفعلية به.

«إن من بين تلك الحقوق (المساواة) الحياة الحرية والسعي للسعادة. لقد ذكر الأباء

المؤسسين بضع حقوق محددة وسموها بالاسم . في الجملة السابقة ذكروا المساواة التي تلخص مجموعة كاملة من الحقوق ، مثل «الحياة والحرية والسعي للسعادة» .قد يبدأ الطلاب بوضع قائمة أطول من الحقوق الانسانية . ويتبادر الى الذهن فوراً أشياء، مثل حرية الكلام، والحق في محاكمة عادلة، والتحرر من العقوبات القاسية وغير العادية . حيث يتركز التأكيد هذه الأيام على الحقوق «الوضعية» : وبدلاً من أن تكبح هذه الحقوق سلطات الحكومة فانها تعطي المواطن حقوقا على الدولة (مثال ذلك، الحق في الحصول على عمل، وفي الرعاية الصحية) . لكن ماذا كان محور اهتمام الاباءالمؤسسين ؟ «المساواة» تعني ان جميع المواطنين المتمتعين بحقوقهم الدستورية متساوين أمام القانون . ولا يجوز لأي قاض او هيئة محلفين اصدار عقوبات متحيزة او تعسفية. ذاك هو جوهر هذه العبارة الملفتة للنظر، «حكومة القانون ، وليست حكومة الاشخاص». ولا تعني المساواة ان الناس متشابهين تماماً، في مواهبهم ، وطاقاتهم وامزجتهم فمن المنطقي ، بالنسبة للمؤسسين أن يحصل البعض على سلطة، او شهرة، وثروة اكبر. فاعلان الاستقلال لا يضع في تصوره ان يكون هناك «مساواة في النتائج» بل «مساواة في الفرص» . ويدافع البعض هذه الايام عن التمييز بين هذين القولين، ويشكك البعض الآخر فيه .

يمكن النظر الى «الحق في الحياة» كحق انساني أساسي. ولا يحق للدولة انتزاع الحياة من دون سبب وجيه . (مثل الحرب دفاعاً عن النفس، او كعقاب على جريمة قتل). الواقع أن قدسية الحياة تقود البعض حتى للتشكيك في الحرب الدفاعية او عقوبة الاعدام . يمكن للطلاب مناقشة كيف أن وجهات نظرنا في الطبيعة البشرية او الروح تؤثر في ارائنا حول قضايا السياسة العامة المتعلقة بالحياة والموت. ويشير استخدام المدافعين عن الاجهاض لعبارة «الحق في الحياة» ، في عصرنا هذا، الى مدى حساسية هذ القضية، التي تجبر المجتمع أن يطرح على نفسه أسئلة اساسية للغاية حول معنى العدالة .

تشير عبارتا «الحق في الحياة» و «الحق في الحرية» الى فرض قيود اضافية على سلطة الدولة. ليس لأنه لا يجوز للدولة أن تنتزع حياة المرء او تعتقله من دون سبب وجيه، وحسب، بل لوجود مفهوم للحرية الفردية متضمن فيها يفرض على الدولة احترام ضمير

وشخص كل مواطن. ثمة صلة غير مباشرة لهما مع التعديل اللغوي الاول للدستور المتعلق «بحرية الممارسة الدينية» وتشير كلمات مثل الحقوق، والانعتاق، والحرية، والصيغ اللغوية المشابهة الى عمق احترام الفرد والتي تذهب الى ما هو أبعد من حماية الحياة والحرية. الواقع أن حرية الضمير، هي الحق الانساني الاول ، أكثر مما هو حق الحياة ذاتها. ويمكن للطلاب مناقشة بعض اسوأ الامثلة على انتهاك الحكومات لحقوق الانسان، بما في ذلك الانتهاك الجسدي ضد الافراد وضد ضمائرهم كيف يمكن ان يكون رد فعل الفرد اذا اعطي الخيار بين الموت او التنكر لاعمق معتقداته ؟

«للسعي للسعادة» معنى خاص لدى المؤسسين . الواقع، وكما هو معروف، جرى نقاش حول تغيير كملة السعادة بكلمة «ملكية» واعتبر حق الفرد في الحصول على ملكية - ايجاد تم امتلاك اشياء ملموسة او غيرملموسة - أساسياً لدى من وضعوا الاعلان. ولا يجوز للدولة الاستيلاء على املاك الفرد الا باجراء قانوني صحيح. وفرض الضرائب هو أحد الاجراءات الصحيحة. لكن، في بعض الحالات يصبح فرض الضرائب المبالغ فيه مصادرة للممتلكات . وكان للمستعمَرين كل الحق في التذمر من الضرائب الباهظة، وافتقارها للاجراء الصحيح (اي فرض الضرائب من دون تمثيل) . رغم كل ما تقدم فإن الملكية ليست غاية في حد ذاتها. إنها اداة نستخدمها في معيشتنا، والتخفيف من أعباء الحياة، وتركها لأولادنا كإرث، او منحها للآخرين كصدقة . وبالتالي، توصل المؤسسون الى ان الملكية بحد ذاتها ليست مالنا حق فيه، بل استخدام الملكية للسعي للسعادة. والملكية ليست مجرد نقود وسلع عينية بل هي أيضاً وقتاً وعملاً بالنسبة للطبقات «التي لا تملك» .

قد يساء انفاق الاملاك او استخدامها. او قد تصبح اداة لانتهاك حقوق الآخرين. ولهذا السبب فان قواعد الحكومة التنظيمية، وفرض صيغ العلاقات التجارية والعقود هي من الامور الضرورية في المجتمع الديمقراطي. اضف الى ذلك فإن «الملكية» توحي بمجموعة كاملة من الحقائق الضرورية لاقامة اقتصاد حرّ ومنصف : مثل الاعتماد على السوق والمنافسة العادلة، واستخدام الحوافز المالية لتنشيط الاقتصاد، والحاجة الى نظام رفاه اجتماعي خاص يدعم غير القادرين اقتصادياً. ويمكن للطلاب مناقشة النظرية الاقتصادية

الكامنة خلف اعلان الاستقلال. ما السبب في الترابط الوثيق بين الحقوق الاقتصادية والحقوق السياسية؟ ولماذا تنشأ المشاكل حين تخضع الحقوق الاولى للثانية ؟ في عالمنا المعاصر، ما السبب في أن لدى الدول الديمقراطية اقتصاديات سوق انسانية نسبياً وعكس ذلك لدى الدول غير الديمقراطية ؟

«ولضمان هذه الحقوق، تؤسس الحكومات بين البشر وتستمد سلطاتها العادلة من رضى المحكومين». يكمن خلف ما تقدم فكرة أن الدولة يجب أن تخدم الانسان، لا أن تتحكم به. يجب الا تقام الحكومات لادامة سلطاتها وزيادتها. يجب عليها «ضمان» شيء موجود بالفعل : وهو تحديداً ، الحقوق . فما سبب حاجة حقوقنا للحماية ؟ لانها مهددة من الأخرين – من اشخاص آخرين واحياناً من الحكومات ذاتها. قد يفكر الطلاب في استخدامات السلطة . فما هي الامثلة على سوء استخدام السلطة التي قد تتبادر الى الذهن ؟ وما هي الامثلة عن الاستخدام العادل للسلطة ؟ وما هي أسس المطالبة بالاستخدام العادل للسلطة ؟ لقد أمن الاباء المؤسسون بأن القاعدة النهائية للسلطة العادلة هي رضا المحكومين . لقد ادرك المستعْمَرين تماماً مفهوم القبول الشعبي الذي ورد في كتابات جون لوك وتوماس هوبز : فكرة دولة الطبيعة الأصلية التي تلاها عقد اجتماعي ارتكز على موافقة ضمنية او علنية. قد يطلب من الطلاب مناقشة فكرة العقد الاجتماعي. هل «موافقة المحكومين» مفهوم ضعيف ؟ وماذا اذا اعطى الشعب موافقته لطاغية مثل هتلر ؟ هل تلك الموافقة مضللة، وهي بالتالي موافقة غير صحيحة ؟ اذا وصل حاكم الى السلطة ثم تحول الى طاغية، كيف يمكن سحب الموافقة؟ هنا يمكن للطلاب مناقشة حق الثورة والحقوق الموازية مثل إقالة الحاكم او مساءلته قانونياً، وكيف تطورت هذه المفاهيم عبر الزمن . وكيف يتعارض «حق الملوك الالهي» في الحكم مع حق الثورة ؟

مثل هذه الأسئلة والكثير غيرها ستثار خلال مناقشة اعلان الاستقلال. وقبل انتهاء الدورة يمكن للمرشد أن يسأل الطلاب التفكير فيما يعنيه الاعلان اليوم . وهل يفهمه معظم الاميركيين ؟ وهل يتفق معظم الاميركيين ومع طروحاته ؟ وهل يجب أن نعلّم اعلان الاستقلال لاطفال اميركا ؟ وهل يجب ان نقول للصغار بأن جيفرسون ، وماديسون،

وهاملتون كانوا أبطالاً – وأن الملك جورج كان نذلاً – في عرض درامي للطريقة التي يجب ان يحكم بها المجتمع ؟ كيف نعلم القيم في مجتمع تعددي بطريقة نزيهة فكرياً وغير ايديولوجية ؟

كتمرين أخير، قد يطلب الى الطلاب مقارنة ردود فعلهم وارائهم الاولى حول اعلان الدستور – من اول موضوع عهد اليهم بكتابته – الى وجهات نظرهم الحالية. ويمكن للمرشد تخيل عدة طرق خلاقة تمكن الطلاب أن يقولوا كيف تغيرت اراءهم . وسوف يظهر مدى نجاح الدورة من الحيوية التي ستلف المناقشة الأخيرة .

هل توجد دورات مثل الدورة سابقة الذكر ؟ محتمل ان يكون هناك دورات شبيهة الى حدّ ما. وهل يمكن لمثل هذه الدورات أن تتناول الامية المدنية في مجتمعنا وأن تصبح لبنة في بناء مجتمعنا المدني للقرن الحادي والعشرين ؟ الجواب هو، نعم.

هذه المطالعة القصيرة لدورة مفترضة تشير الى الطرق التي يمكن ان تدعم عملية اصلاح المناهج المدرسية للمساعدة في احياء المجتمع المدني . ويجب مراعاة الاحتياجات الخاصة للطلاب من مختلف الاعمار – الابتدائية ، والثانوية وما بعد الثانوية – مما يعطي نتائج مشجعة .

لكن، خلف محتوى الدورة، والمنهاج، تكمن قضايا عدة تؤثر في المدارس والكليات التي يجب أن تتعامل معها.

نظام القيم في المدارس والكليات

ثمة تصور آخر حول جهود المدارس والكليات لاعداد الطلاب والمواطنين ليكونوا مواطنين في مجتمع مدني، يركز على انظمة القيم في مؤسساتنا التعليمية. هل يجب على المدارس والكليات تدريس الاخلاق وصناعة القرارات الاخلاقية للطلاب ؟ وهل لديها الخيار حقاً ؟ فالمدرسون يلعبون دوراً رئيسياً، على أية حال، في تشكيل فكر الطالب وشخصيته أيضاً. المدرسون يعلمون الاخلاق ، سواء قصدوا ذلك ام لم يقصدوه. وبالتالي ، فإن تعليم الاخلاق هو العنصر الآخر لمساعدة المدارس والكليات على احياء المجتمع المدني .

بعد عقود من المحاولات لايجاد نظام تعليمي خال من القيم ادرك التربويون اليوم ان في وسع المدارس ليس تدريب القيم وحسب، بل يجب عليها تدريسها.

وقد وجد استطلاع حديث لمعهد غالوب أن ٨٤ بالمئة من أهل طلاب المدارس العامة يريدون تعليم القيم الاخلاقية لأبنائهم في المدارس، وان ٦٨ بالمئة يريدون من المربين وضع معايير صارمة «للصح والخطأ».

وهناك استطلاع أخر اجرته مؤسسة لويس هاريس وشركاه عن فتيات الكشافة، وجد أن ٤٧ بالمئة من الطلاب قد يغشون في الامتحان، وإن ٦٦ بالمئة قد يكذبون لتحقيق هدف لهم في العمل، وإن ٣٦ بالمئة قد يكذبون لحماية صديق خرب ممتلكات المدرسة. وهذا يوضح أن الحاجة لوضع برنامج للتربية الاخلاقية لم يكن ملحاً بقدر ما هو عليه الآن.

أحد أمثلة التفكير المدقق في القيم التي يجب التركيز عليها يأتينا من نظام مجلس ادارة جامعة ولاية فلوريدا. في العام ١٩٨٧ تبنّى المجلس بياناً جريئاً حول القيم التي التزمت جامعات فلوريدا التمسك بها . وقد بني البيان على تقرير رائد للجنة ميريلاند للقيم التربوية للعام ١٩٨٣ .

وقد رفض البيان ضمناً فلسفة الحياد بالنسبة للقيم والتي سيطرت على المؤسسة التعليمية لفترة طويلة من الزمن . وقدمت مبادىء محددة بما يكفي لاعتبارها ذات مغزى، وفضفاضة بما يكفي لجعلها مقبولة بالنسبة لثقافة تعددية.

فما هي تلك القيم التي يجب على التربويين الترويج لها :

١ – الاستقامة الشخصية التي تستمد جذورها من احترام الحقيقة وحب التعلم.

٢ – الشعور بالمسؤولية تجاه الذات، والعائلة، والمجتمع المحلي الاوسع.

٣ – احترام الذات الذي يستمد جذوره من رغبة المرء في تحقيق امكانياته.

٤ – احترام حقوق جميع الناس بغض النظر عن عرقهم، وجنسيتهم، وجنسهم، ودينهم، ووضعهم البدني، او حالتهم العقلية.

٥ – الشجاعة في التعبير عما نؤمن به والاعتراف بحق الآخرين في حمل وجهات نظر مختلفة والتعبير عنها.

٦ - القدرة على اصدار احكام متميزة من بين مجموعة من الاراء المتضاربة.

٧ - احساس والتزام بالعدالة، والاحكام الصائبة، وتكافؤ الفرص.

٨ - تفهم الآخرين، والاهتمام بهم، والتعاطف معهم.

٩ - احساس بالانضباط واعتزاز بالعمل، واحترام انجازات الآخرين.

١٠ - احترام المرء لاملاكه واملاك الآخرين، بما في ذلك الاملاك العامة.

١١ - تفهم حضارة الآخرين وتقاليدهم، وتقديرها.

١٢ - استعداد لاداء ما تفرضه المواطنة من التزامات، بما في ذلك واجب المشاركة في الانتخابات، والخدمة في هيئات المحلفين، والمشاركة في الحكومة واحترام حكم القانون.

١٣ - التحضر، بما في ذلك العلاقات المتجانسة بين الرجال والنساء.

١٤ - التزام بالحرية الاكاديمية بوصفها صمام الأمان الضروري لحماية اهداف المدارس او الكليات ورفاه العاملين فيها.

١٥ - الجرأة على معارضة استخدام المواد التي تضيع صواب المرء او تتلف صحته.

هذه اجندة يجب على جميع المعلمين والاباء والطلاب، من كافة المستويات التعليمية أن يتبنوها. إنها تتحدانا أن نفكر كيف يمكن تعليم تلك القيم بطريقة خلاقة. ما هي القراءات والمناقشات والمهمات المناسبة لطلاب المدارس الابتدائية ؟ وطلاب المدارس الثانوية ؟ وطلاب الكليات ؟

قد يفيد التربويون، و « مستهلكو» التعليم بالفعل من التفكير المتروي حول القيم، والاخلاق، والاداب العامة. وكما قالت مارغريت كارلسون، وهي مدرّسة في مدرسة نيوهامبشاير الثانوية ، «ثمة قيم غير قابلة للنقاش - مثل الشجاعة ، والنزاهة ، والمسؤولية، وضبط النفس - وقد ادى الابتعاد عنها الى افقار شعبنا».

من هنا يتضح انه بالاضافة الى المنهاج المدرسي الذي يعلمنا عن المجتمع المدني، فنحن بحاجة الى مدارس وكليات تكون هي ذاتها نماذج للمجتمع المدني - مع منظومة قيم راسخة وجرئية. ويجب على مؤسساتنا التربوية أن تعطي دروساً في القيم، لكن يجب عليها ايضاً أن تتبنى ، وتشجع، وتدافع عن مجموعة من القيم التقليدية الاميركية التي ابرزناها اعلاه.

لا شك أن وعي المرء لـلالتزامه بتدريس القيم في مدارسنا وكلياتنا يحمل في طياته خطر الانزلاق في سياسات تدعي الصواب وتعطي المبررات لذاتها. هل يمكننا أن نعلم القيم دون ان نسيس الحرم المدرسي ؟

مخاطر تسييس التعليم

أحد أكثر الامور اثارة للسخرية في الحياة الجامعية الاميركية اليوم هو ذاك التضارب بين الليبرالية المسيطرة على معظم اعضاء الجامعة والمحافظة المعتدلة لدى معظم الطلاب. وقد وجدت دراسة قامت بها مؤسسة كارنيجي عام ١٩٨٩ أن الاساتذة ذوي التوجه الفلسفي الليبرالي يزيدون عن الاعضاء المحافظين بنسبة ٢ الى ١. اما في الدراسات الانسانية فان النسبة تصل الى ٤ الى ١.

وبعكس ذلك الطلاب، الذين يسجلون للتصويت للجمهوريين والديمقراطيين بنسب متساوية تقريباً. بكلمة أخرى، يعكس الطلاب بشكل اقرب التوجه السياسي لمجمل السكان، الواقع، ان الطلاب، وفق بعض المقاييس، محافظين اكثر بقليل ممن يفوقونهم سناً.

فما الذي يحدث اذاً في الحرم الجامعي هذه الايام ؟ قد يفاجئك الجواب : انه تسييب راديكالي للمنهاج الدراسي، وهجوم على المعايير، وعلى الحقيقة والجدارة، وسعي لتغيير كامل في مؤسسات الدراسة العليا باسم «التعدد الثقافي» و«التنويع».

فكيف يمكننا الاحتراس من تسييس الحياة الاكاديمية اليوم ؟ المشكلة حادة في حرمنا الجامعي، لكنها حقيقة واقعة في مدارسنا وتصل حتى الى الصفوف الدنيا.

وبالنظر إلى مشكلة الصواب السياسي في الحرم الجامعي، ربما امكننا الحصول على نظرة معقمة يمكن تطبيقها على جميع مواقع التعليم وسوف يقودنا هذا الى جعل مدارسنا وكلياتنا معاهد مدنية حقيقة.

في الكتاب الرائد «التعليم غير الليبرالي» صور دنيش ديسوزا التوجهات المزعجة التي تجتاح الحرم الجامعي الاميركي. وقد وجد ديسوزا وهو باحث شاب من الرافضين للمعتقدات الدينية التقليدية ومن اصول هندية شرقية، أن الجامعات الرئيسية السائدة اليوم

غالباً ما تدرس طلابها ان «المعايير والقيم شيء تقديري، وان التصور المثالي للشخص المثقف هو الى حدّ كبير تصور مبتدَع لايديولوجيا ذكر ابيض بورجوازي» وأن «حقوق الفرد ..... يجب ان تخضع لمطالب مصلحة المجموع» ، وأن «المجتمع متعدد الثقافات لا يمكن اقامته على قواعد عادلة تطبق على كل شخص، بل تجب اقامته عن طريق توزيع جبري للسلطة بين مجموعات عرقية انفصالية» .

لقد عبرت ثورة التعددية الثقافية عن نفسها من خلال نظام جامد من التمييز المضاد الذي يعطي امتيازات خاصة لمجموعات عرقية مختارة، وللنساء، والشاذين جنسياً – نظام يشوه العملية التي يلتحق الطلاب بموجبها بالمدارس والكليات، وطريقة استخدام اعضاء الكليات، الذين هم على رأس عملهم، او قيد الاختبار، وغالباً ما تعزز الثورة الفلسفة الدوغماتية التي تسفه «الكتب العظمى» للحضارة الغربية وتستبعدها عن المنهاج الدراسي لصالح اداب الضحايا من دول العالم الثالث المثير للسخرية، أن اصلاحيي المناهج الدراسية متعددة الثقافة اليوم معادين للكلاسيكيات غير الغربية مثل الكونفوشية والقرآن بقدر عدائهم لافلاطون والكتاب المقدس.

تسعى هذه الثورة متعددة الثقافة الى فرض مجموعة معتقدات ومواقف تعرف باسم «الصواب السياسي» وهي مستعددة لكتم حرية الكلام لتحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، كانت سياسة عميد جامعة كونيكتيكت الخاصة بالمضايقات، في السنوات الأخيرة، فرض عقوبات تتراوح ما بين التأنيب الرسمي الى الطرد على مخالفات مثل «التنابذ بالالقاب» و «النكات التي لا تراعي مشاعر الأخرين»، و «التغامز بالضحك» و «الاستبعاد الواضح من المشاركة في الحديث» .

أحد أسوأ الممارسات الاجتماعية في العديد من الكليات اليوم، الاستخدام المبالغ فيه لنظام الكوتا العرقية في سياسات القبول. ففي جامعة كاليفورنيا في بيركلي عام ١٩٨٦، كان متوسط علامات «اختبار الأهلية المدرسية» للالتحاق بالسنة الأولى في الجامعة ٩٥٢ علامة للاميركيين السود، ١٠١٤ للاميركيين – الهسبانو، و ١٠٨٢ للاميركيين الاصليين، و ١٢٣٢ للبيض، و ١٢٥٤ للاميركيين الاسيويين. وحيث أن الجامعة كانت تحاول قبول

اعداد من الطلاب تتناسب مع التركيبة العامة للسكان ككل، فإن المتقدمين بموجب «العمل التوكيدي»* (affirmative action) يكون لديهم فرصة مقدارها ٢٠ ضعفاً في أن يتم قبولهم أكثر من الطلاب الاميركيين – الاسيويين الذين يحملون المؤهلات ذاتها.

لكن، ماذا عن «المستفيدين» من العمل التوكيدي؟ اليس الطالب الاسود او الاميركي – الهسبانو « محظوظاً» في ان يتاح له الدخول بموجب نظام الكوتا العرقي هذا ؟ كلا، فالطالب او الطالبة سرعان ما يفقد امتيازه عند مقارنته بالطلاب الذين لا تطبق عليهم الكوتا، لان المنافسة الاكاديمية هي ببساطة صعبة جداً بحيث لا يستطيع هؤلاء الطلاب سيئي الاعداد تجاوزها.

تزداد مشكلة «عدم المساواة الاكاديمية» ضخامة عند النظر الى ارقام التخرج : من بين ٦٥ الى ٧٥ بالمئة من الطلاب البيض والاسيويين يتخرجون من جامعة بيركلي في غضون ٥ سنوات، و ٥٥ بالمئة من الطلاب الهسبانو الذين التحقوا بالجامعة بشكل نظامي، و ٢٢ بالمئة من الطلاب الهسبانو الذي التحقوا بموجب العمل التوكيدي، و ٤٢ بالمئة من الطلاب السود الذين التحقوا بشكل نظامي و ١٨ بالمئة من الطلاب السود الذي التحقوا بموجب العمل التوكيدي . بكلمة اخرى، فان اربعة اخماس الطلاب السود والهسبانو الذين التحقوا بجامعة بيركلي بموجب « قبول خاص» يفشلون في دراستهم.

مأساة الطلاب السود والهسبانو الذي يفشلون في دراستهم في جامعة بيركلي هي أنه تتم التضحية بمستقبلهم الاكاديمي باسم الهندسة الاجتماعية . فالجزء الاعظم من هؤلاء الطلاب ليس ضعيفاً. فهم شبان لو اتيحت لهم فرصة الالتحاق في جامعات أخرى اقل تنافساً بقدر ضئيل، فالاغلب أن يتمكنوا من الحصول على مهنة ناجحة بشهادة جامعية. ويصبح هؤلاء الطلاب، بموجب نظام الكوتا هذا، ضحايا مثلهم، مثل الطلاب الذين لا تنطبق عليهم هذه الكوتا ويحرمون من دخول الجامعة لأن المعايير العرقية لا تنطبق عليهم.

---

* اجراءات ، وسياسات، وبرامج، اعتمدتها الحكومة الاميركية لتحسين فرص تعليم وتوظيف الاقليات والنساء لتعويضهم عن اثار التمييز السابقة. (المترجم).

فالى أين تقود سياسات الخيارات العرقية في نهاية الأمر ؟ في العام ١٩٩٠، أخذ المشرعون في كاليفورنيا بعين الاعتبار مشاريع قوانين قدمها توم هايدن وويلي براون، كانت ستفرض على جميع كليات الولايات بقبول الطلاب وترقيتهم وتخريجهم وفق المعدل نفسه بالنسبة لجميع المجموعات العرقية.

نجد في كل ما تقدم – من تمييز عنصري عكسي، رفضاً لقيم الحضارة الغربية، ومناهج الرقابة على الفكر التي اتبعتها عصبة «الصواب السياسي» تهديداً عميقاً لمدارسنا وكلياتنا. وكما المح ديسوزا، «الجامعات هي صورة مصغرة عن المجتمع. لكنها اكثر من مجرد انعكاس او مرآة إنها مؤشر رئيسي».

فاذا كانت الكليات «مؤشرا رئيسيا» بالفعل، فإن لدى الاميركيين اسباب وجيهة للقلق حين تستسلم هذه المعاهد لمبادىء فلسفية منحرفة. ففي المجتمعات المدنية، يجب أن تتبع المدارس والكليات مناهج صحيحة، وسياسة تقوم على الاهلية والجدارة في قبول الطلبة، وفي استخدام العاملين في الجامعات وان تكون اجواء الحرم الجامعي مفتوحة للسؤال والاستفهام وحرية الكلمة .

اذا تمكنت اميركا من تجنب اغراءات تسييس الحرم الجامعي، فسوف تحظى معاهدنا التعليمية بفرصة أفضل للقيام بدورها كمعاهد مدنية حقيقية .

المدارس والكليات الاميركية كمعاهد مدنية

رأينا كيف يمكن للمدارس والكليات الامريكية أن تساعد في احياء المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين عن طريق اصلاح مناهجها، وتمحيص انظمة القيم لديها، وتجنب النغمة المهلكة لعصبة «الصواب السياسي». ومع أخذ هذه الاقتراحات المتواضعة بعين الاعتبار، دعونا نلتفت اخيراً لموضوع التصور الذاتي لمدارسنا وكلياتنا. فهل يجب على معاهدنا التعليمية أن تعتبر نفسها معاهد مدنية ؟ فإن كان الأمر كذلك، فما هي الالتزامات الفلسفية التي قد تساعد المدارس والكليات على التكيف للنهوض بمهماتها تلك ؟

في مقالة نشرت مؤخراً، وضع المؤرخ مانفرد ستانلي تحدياً أمام الجامعات الاميركية

حين اشارالى انها قد اصبحت، سواء اعجبك ذلك ام لم يعجبك، «معاهد مدنية مع وظائف شبه مقدسة». لكن هل تريد الجامعات هذا الدور ؟ فالمدارس والكليات الاميركية، سواء منها التي تدعمها الحكومة او المستقلة، «مدنية» لانها تشغل دوراً مركزياً في الساحة العامة، في «البنية الاجتماعية» وفي عملية «الحفاظ على المجتمع» والمدارس والكليات شبه مقدسة لانها تلهمنا الرؤية الشاملة للحقيقة والخير، بالمعنى الكلاسيكي الذي عبرعنه الفلاسفة، مع الرجوع الى الغيبيات اللاهوتية او من دونها .

علاوة على ذلك، فان مدارسنا وكلياتنا مترددة للغاية حول دورها المدني وشخصيتها شبه المقدسة. فالوضع الحالي ناشيء عن الاوضاع الاجتماعية بقدر ما هو محاولة واعية يقوم بها الاداريون والكليات لجعل هذه العناصر قالباً لتشكيل القيم العامة. وسوف يرى المراقبون للمدارس والكليات الاميركية عوائق عدة تقلل من نجاحهم كمحافظين على الصحة المدنية في اميركا. لكن اذا ما فهمت هذه العوائق كما يجب فقد تتحول الى فرص للمدارس والكليات الامريكية .

العقبة الاولى هي التباين الاجتماعي الكبير. ويحدث هذا التباين حين تنفصل المدارس سيكولوجياً عن باقي المجتمع. ويحدث التباين الاجتماعي الكبير، او تقسيم المعاهد الى فئات، حين تقوم معاهد متخصصة بوضع نظام المعاني الخاص بها، وبالتالي، الفلسفات العامة الخاصة بها . كثيرة هي المؤسسات التي تعثرت، في بعض المناسبات، بهذا العائق : المهنيون ، والشركات المساهمة، والحكومة، والجماعات الدينية، ووسائل الاعلام، ونقابات العمال، والجمعيات التطوعية. الحقيقة أنه حين يكون لمختلف المؤسسات في مجتمع تعددي رؤية للواقع تختلف اختلافاً جذرياً عن بعضها، فقد ينجم عن ذلك نزوح او ثروة. وأحدث فترة في التاريخ الاميركي ينطبق عليها هذا الوضع هي حقبة الستينات، لكن كانت هناك حقبات مماثلة مثل الحقبة الثورية خلال الحرب الأهلية.

وطالما بقيت مدارسنا وكلياتنا مختلفة اجتماعياً بهذا الشكل المبالغ فيه عن باقي المجتمع، فسوف تفشل في النهوض بواجبها كمؤسسات مدنية. لكن التباين الاجتماعي يمكن أن يصبح ايضاً فرصة للجامعة والمجتمع حين تصبح محور استراتيجيته اصول

التدريس التي تتفحص جميع الظواهر المجتمعية بوصفها ظواهر ترتبط ببعضها البعض. بكلمة أخرى، يجب الا يكون التباين، كبيراً، او ان يقود الى التقسيم الى فئات. يجب علينا تعليم صغارنا، انه كما أن هناك ثلاث سلطات للحكم – التنفيذية والتشريعية والقضائية – فان لدينا ثلاثة قطاعات للمجتمع – السياسي، والاقتصادي، والثقافي – والاخلاقي). وكما هو الحال بالنسبة للحكومة، على هذه القطاعات ان تعمل وفق مبدأ التدقيق والتوزين في علاقتها مع بعضها. الروح الحارسة لنظامنا هي «الحرية» : في السياسة الحرية معناها الديمقراطية ، وتعني في الاقتصاد خيارات السوق، وتعني في الثقافة التعددية، والتسامح دون القول أنه أمر نسبي.

التخصص المهني هو العقبة الثانية في طريق المدراس والكليات التي تسعى لان تكون مؤسسات مدنية. فالنظرة الزائفة الى التخصص المهني تغذي الاحتقار للمواطنين العاديين، وتولد لغة خاصة تعزل المختص عن «عميله / زبونه» . النوع الخاطىء من التخصص المهني قد يصبح وسيلة لتقسيم المؤسسات الى فئات، وصيغه من «المعارف» التي تبرر ذاتها وتستعصي على كل نقد خارجي. لكن التخصص المهني يمكن أن يصبح فرصة وليس عقبة حين تؤكد الكلية والمناهج الدراسة على الجذور التاريخية لفكرة التخصص المهني . فقد كان رهبان القرون الوسطى او ل« الاختصاصين» لانهم بشروا بمعتقد، وخدموا قضية (تبشير المجتمع بالمسيحية) واعتبروا انفسهم ممن يعملون الخير العام. وأكد الاصلاح على «المهنة» وهي مفهوم موازٍ. لكن بعد أن اصبحت كلمة «اختصاصي» تعني «خبير» فقد عدلت الفكرة بمهارة لتشير الى وظيفة مستقلة عن المجتمع، ومؤذية له، في بعض الاحيان.

ثالثا، في بعض الاحيان، تعرقل فكرة المدارس والكليات بوصفها مؤسسات مدنية، بالافكار المشوشة عن المواطنة. وهل يتعارض الايمان بالحكم الذاتي للمواطن مع السياسة العامة الجيدة ؟ وهل تعتمد السياسة العامة الحكيمة بشكل مطلق على الخبراء، والمعلمين المختصين، والسياسيين ؟ وهل المواطنين الهدف السلبي للحقوق المبتورة والمجردين من أي واجب ايجابي لبناء المجتمع ؟ إن نظرة أدق الى المواطنة ستبرز حقيقةِ انه حين يصل الأمر الى القرارات الأكثر أهمية في حياتنا، قرارات « القيم» فأن كل فرد خبير. فالمواطن البسيط هو المواطن الحقيقي الوحيد. وبالتالي، يجب أن تكون المواطنة ناقدة لذاتها وعلى اطلاع حسن، باختصار، هي فن راقٍ.

اضف ذلك، ليس ثمة ضرر في أن يجاهر المرء بقيمته كمواطن، وأن يشارك في الانظمة المدنية. التسامح الحقيقي في مجتمع تعددي حقيقي يعني، حسبما قال ريتشارد جون نيوهاوس الحديث عن «اختلافات ذات أهمية». وحين تصبح هذه المهمة الدائمة من الحوار المدني حقيقة واقعة في المؤسسات والمجتمعات المحلية ، وفي حياة الافراد - يمكن لايمان مدني حقيقي ان ينبثق. ومعنى هذا، ان حواراً مدنياً حقيقياً يمكن ان يولد مجموعة مشتركة من الالتزامات : للحقيقة، وللاجراءات الديمقراطية، وللتضامن، والولاء للجماعة. مثل هذا «الدين المدني» - ونستشهد هنا بتعبير يجب الا يستخدم إلا مجازاً - سيكون، أول وأخر، فلسفة عامة ناقدة لذاتها وتصلح لنفسها باستمرار.

حين تُعلّم المدارس والكليات مثل هذه الفلسفة العامة، وتشجع مفهوماً متماسكاً ودقيقاً للمواطنة، وتعلم الصغار تبنّي فرع المعرفة الحقيقية لكل اختصاص، وان يتصدوا للتقسيم الفئوي للواقع الاجتماعي، فسوف يكون في وسعهم، بل يجب ان يكونوا «معاهد مدنية ذات وظائف شبه مقدسة».

المدارس والكليات تستطيع النهوض بالتزاماتها

أخيراً ، ثمة دور للمدارس والكليات التي تريد المساعدة في احياء المجتمع المدني. يمكنها أن تعلم الحضارة والتربية المدنية. يمكنها ان تساند باخلاص في تعميق انظمة القيم. ويمكنها ان تقاوم التسييس ، والتقسيم الفئوي للمجتمع، والمبالغة في التخصص المهني. يمكنها اشراك طلابها في حوار دائم حول طبيعة المواطنة. فإن فعلت هذه الأشياء، فسوف تحس بالرضى عن دورها كمؤسسات مدنية حقيقية.

المدارس والكليات ملزمة بالمساعدة على احياء المواطنة الاصيلة في القرن الحادي والعشرين. والاساس المنطقي الأخير لهذا الجهد الاصلاحي هو أنه ذو قيمة كبرى بالنسبة للطلاب. باختصار، طلابنا يستحقون ذلك.

الجزء الثالث

السياسة ، والقانون ، والحوار العام في اميركا

ما بعد توسيع سلطات الحكومة :

تضاؤل امكانيات السياسة العامة

دون ئي . إيبرلي

مقـــدمة

تعيش اميركا وسط قلق عظيم من التفكير بالمشاكل الاجتماعية وكيفية معالجتها . وقد تخلى الكثيرون عن المناهج التقليدية في حل المشاكل الانسانية . ولأعمق المشاكل الاجتماعية الاميركية جذور ثقافية ومسلكية، مما يعني أن ايجاد حلول لها يتطلب شيئاً أكثر من تطوير مجموعة جديدة من المبادرات التشريعية. ويبدو انه ليس ثمة شخص واحد مستعد للدفاع عن نظامنا القائم للرفاه الاجتماعي. فالذين يوصون بالحلول البيروقراطية من مختلف الانواع لا يتمتعون بأية مصداقية، والعلوم الاجتماعية فقدت قوة دفعها. لكن الاخبار المشجعة، اذا ما تخذنا التاريخ مرشداً لنا، هي أن تلك التطورات تعني أن التغير الحقيقي أت في الطريق.

وفي حين تتفاعل السياسة العامة والمجتمع ويؤثران في بعضهما البعض تصبح السياسة، وبشكل متزايد، المتغير التابع وليس المستقل. وسيكون للسياسة على الدوام عواقب رئيسية وستبقى مساحة مهمة لمناقشة الافكار والقيم، لكن السياسة انعكاس للثقافة اكثر مما هي مشكلة لها. فطيلة عقود عدة درجت السياسة على اعطاء توقعات أكبر حول احتمالات اجراء اصلاحات اجتماعية ذات قاعدة عريضة. وثمة توجه قوي لدى كل ادارة اميركية جديدة لتقديم افكار عن الاجندة السياسة الجديدة العظيمة والاصلاحات الشاملة التي ستحمل اميركا الى مراتب أعلى .

ليس ثمة انماط ثورية جديدة لدفع التجديد بواسطة السياسة، وربما كان التجديد بهذه

الطريقة هو الفكرة الثورية. وقد تنبأ بيتر دروكر أحد رواد علم الادارة أن موت فكرة الخلاص عن طريق الدولة قد تكون أحد أهم سلسلة تطورات القرن العشرين. وهي الفكرة التي سيطرت طيلة هذا القرن. وسيكون ما يفعله الفرد الاميركي لدفع التجديد على المستوى القومي أهم بكثير مما تقوم به الدولة. إن حجم التغيير الاجتماعي المطلوب الآن قد يسبق التغير السياسي ويأتي مستقلا عنه .

لقد أخضع الاميركيون لحوار لا ينتهي حول دعوة الديمقراطيين الى « توسيع دور الحكومة» من جهة، ودعوة الجمهوريين الى «التحفيز» (incentivism) من جهة أخرى، الا أن اي منهما لم يؤثر بقدر ملموس في واقع المجتمعات المحلية الاميركية مؤخراً اللذان سلطا الانتباه، بدلاً من ذلك، على ما يجب أن يفعله الآخرون في مناطق نائية، او ألا يفعلوه، لصالح الآخرين. وقال اتش . ال . هينكن يبدو هذا وكأنه هدف السياسية العملية كلها.

أضمن طريقة لاراحة العقول العصرية ووضعها في مراكز السلطة السياسة والثقافية عند مناقشة المشاكل الاجتماعية اليومية التي قد تظهر، هو تغييرموضوع البرامج او الاقتصاد. لغة الحكومة والاقتصاد هي لغة غير شخصية الى حد معقول ... وهي تدور حول أشياء قابلة للقياس وتخضع لدراسة الخبراء وحساباتهم، وتجعل كل علة بشرية تبدو وكأنها احدى قرارات مجلس النواب او الشيوخ وأبعد ما تكون عن الحل . ويصبح هذا الأمر غالباً سواء كان المرء ديمقراطياً ذي عقلية حكومية او جمهورياً له عقلية تهتم بالاعمال.

يعكس الحل عن طريق توسيع دور الحكومة وبشكل قوي أحد أعظم التصورات في عصرنا : وهي ان أعمق مشاكل الجنس البشري يمكن حلها كاملة بوسائل عقلانية وتقنية، ومادية. وقد طرحت هذا التصور معظم العلوم الاجتماعية خاصة علوم الادارة والسياسة. وهي فرضية النخبة السياسة في المجتمع والقائلة أن الأشجار هي التي تحرك الريح. لذلك فقد جمعنا هذه الفئة الضخمة من الخبراء المرفهين الذين يبذلون أقصى جهودهم ليؤكدوا لنا وجود حل مادي – تقني في متناول اليد.

لكن يجدر بالمرء الا يخلط بين مناقشة القيود المفروضة على مناقشات السياسة العامة،

والمناقشات التقليدية حول الحكومة المحدودة. فما زال عدد كبير من الوظائف الحكومية حيوياً، وليس من المتوقع أن يختفي، سواء كانت تلك الوظائف، برامج اجتماعية تتراوح ما بين برنامج «هد ستارت»* (Head Start) او مشروع قانون خاص بالجنود او وظائف الحماية العامة بالغة الاهمية التي تتراوح ما بين خدمات الغابات الى خدمات حرس الشواطىء. القضية التي نثيرها هنا هي قيود اجندات السياسة العامة - سواء منها الليبرالية او المحافظة - التي لا تعكس بشكل جدي انواع المشاكل الاجتماعية التي نتناولها في هذا الكتاب فالتوجه العام في اميركا هو ترجمة كل مشكلة عامة الى لغة المبادرات التشريعية والبرامج الديمقراطية، والتي تحول الانتباه والطاقة بعيداً عن توجيه المبادرات الحيوية الى الافراد، والاسرة، ومستوى الحي.

تلف الفوضى الناجمة عن هذه الفرضيات الأمة والعالم الغربي كله. في الداخل، بدأ الكثيرون يدركون أن تبادل الديمقراطيين والجمهوريين مقاليد الحكم لم يقدم، وربما ليس في وسعه أن يقدم، ما يقدره معظم الاميركيين أعظم قدر، وهو مجتمع مدني انساني.

وليس في وسع القطاع الخاص او القطاع العام منفردين تقديم الحلول لأعمق المشاكل التي تواجه البلاد. ونقول للذين يشيرون الى أن نمو القطاع الخاص يكفي، انه خلال عقد الثمانينات، وهو العقد الذي شهد نمواً اقتصادياً كبيراً، ونجاحات في السياسة الخارجية، وتصاعد القيم التقليدية والوطنية، بقيت المؤشرات الثقافية راكدة او انخفضت بحدة، وكأن ذلك يوحي بان للثقافة مسار منفصل، وأن ادوات السياسية ومسرحها لا تكفي لتقرير المصير الوطني. ومن ناحية القطاع العام، فقد ضاع عقد التسعينات في محاولة احتواء الدولة، وليس توسيعها، كما هو واضح من محاولات تبسيط البيروقراطية القائمة عن طريق وضع خطط حكومية جديدة، والتصدي لنمو منح الحقوق، وتخفيض عجز الموازنة، ومحاولة وضع حدّ للرفاه الاجتماعي كما نعرفه. وتبدو محاولات الاصلاح تلك وكأنها توحي بأنه لن يُنظر الى القطاع العام كمحرك للتغيير الاجتماعي.

---

* برنامج يزود الاطفال الأقل حظاً الذين لم يبلغوا سن الذهاب الى المدرسة بالرعاية الصحية والتعليم وخدمات اخرى (المترجم).

المعضلة الثقافية الاميركية

الفوضى الثقافية تولد مشاكل أكبر من قدرة الحكومة على الحل. الادارة تأتي وتذهب وتعد بالكثير لكنها لا تنجز الا القليل، وليس اكثر من محاولة اصلاح الدوائر الحكومية والبرامج ذات العلاقة والقوانين الجنائية والضريبية. فالحكومة والاقتصاد كبيران للغاية، ومشاكل البلاد معقدة جداً، وليس في وسع ادوات السياسة العامة فعل الكثير حيالها. وكما اشرنا في مقدمة الكتاب، فان النقاش الاميريكي الدائر لموازنة هذا القرن سيركز على ما يعتبر أكبر معضلة معاصرة : كيف يمكن لمجتمع انتج أكبر ثروة عرفها التاريخ، وكان سخياً في توزيعها، أن يكون على رأس قائمة العالم الذي يعاني من مشاكل عدة من الامراض الاجتماعية ؟

البعض يؤكد أن الحضارة الانسانية قد وصلت محطتها النهائية، كنوع من الصياغة الهيغلية، في الصراع الايديولوجي الانساني الطويل . وقد يدخل الليبراليون الديمقراطيون الساحة لينالوا حقهم من المفاجئات.

فلا الديمقراطية ولا نظام السوق الخاص بنا قويان بذاتهما بقدر يكفي لمواجهة تأثيرات القوى الثقافية – الاخلاقية . وقد اشار تي . اس اليوت الى أن «تعبير الديمقراطية يضم قدراً كافياً من الامور الايجابية تمكنه من الوقوف وحدة أمام القوى التي نكرهها – والتي يمكن أن تنحرف، بكل سهولة عن طريقها» وقال روسل كيرك الشيء ذاته بالضبط عن الرأسمالية . فلايمكن للأسس المادية ان «تحافظ، من دون مساعدة، على العدالة والنظام والحرية» . وإن من يؤمنون بان الانتاج والاستهلاك هما غايات الوجود البشري يصيبهم الفقر الروحي والمادي».

لقد علقت الدول الرأسمالية الهرمة فيما وصفه عالم الاجتماع دانيال بيل بالتعارضات الثقافية الرأسمالية. ونجم عن نجاح التوجه الرأسمالي في توليد الازدهار اضعاف فضائل الانضباط الذاتي ، والكد والمثابرة التي كانت العامل الاساسي في توليد الثروات. والتجارة من دون بوصلة اخلاقية يمكن أن تنحط بسهولة لتصبح صراعاً من أجل البذخ تختلط فيه تماماً الوسائل مع الغايات . لقد اعرب اليكس دي توكافيل عن عظيم قلقه من المادية الخبيثة

التي قد تستبدل العمل بالثروة، وتحل ثقافة المستهلك محل ثقافة الفضيلة التي تعطي أهمية للاستهلاك والتسلية وأشباع الرغبات .

وصف الكاتب جورج ويل التعارض بين من يرون ان «ليس ثمة علاقة بين الظاهرة الثقافية التي يتأسون عليها والثقافة الرأسمالية التي يعدون بتكثيفها»، ثقافة ذات فردية مفرطة تعزز الذات المتحررة من أية قيود، والانسلاخ عن المجتمع، وعن الاهداف السامية، وهي ثقافة يكاد يكون من المؤكد ان تدفع بالسياسات والمطالب اليمينية للحصول على حقوق اكثر تطرفاً. (وهو ما اسماه توكافيل «استبداد الديمقراطية»).

ما يبدو أن الاميركيين قد نسوه هو أن السياسة والاقتصاد ليسا سوى رجلين اثنتين لمقعد الديمقراطية الرأسمالية ذي الثلاثة أرجل. وتؤثر الرجل الثالثة - المجال الثقافي الاخلاقي حالياً على صحة اميركا في الداخل وربما قلصت قوتها الاستراتيجية في الخارج. فالحريتان الاقتصادية والسياسية هما ببساطة مجرد آنية فارغة تصب فيهما مضامين ثقافية.

تميل الاقتصاديات المعاصرة الى النظر الى الانسان على أنه أكثر قليلاً من رقم في سوق لا يرحم : مجرد وحدة انتاج واستهلاك. الا أن مؤسس علم الاقتصاد الحديث، ادم سميث، وهو فيلسوف اخلاقي، كان يرى ان نجاح السوق الرأسمالي مرتبط بشكل وثيق بامتلاك فضائل اساسية مثل النزاهة والأهلية للثقة. ويعتمد بقاء اي نظام يقوم على احترام الملكية وحدّ ادنى من السيطرة الحكومية ، على احترام القيم وليس مجرد احتساب المصالح الشخصية. فاذا لم يتمتع المشاركين بالسوق بالاخلاق الحميدة المكتسبة من مؤسسات مثل الأسرة والدين، فانهم سيحتاجون الى المزيد من القواعد التنظيمية الخارجية. بكلمة اخرى، ونستعير هنا، عبارة ادموند بيرك، يعد الانسان لحريته بقدر مساو تماماً لاستعداده لتنظيم نفسه وعواطفه، وكلما قل استعداده هذا، زاد مقدار ما يفقده من حريته.

يجادل زبيغنيو بريجنسكي في كتابه «خروج عن السيطرة» ان «الاحترام العالمي للرسالة السياسة الغربية يمكن أن يبطل بسبب تنامي توجه العالم الغربي الى غرس المضامين الداخلية للديمقراطية الليبرالية في نمط حياة اصفه انا على انه وعاء مشوه متاح،

وهو «توجه واضح في الثقافة الاميركية الحالية». ويخلص بريجنسكي الى القول بتشاؤم «ما لم تكن هناك جهود مدروسة لتأكيد مركزية بعض المعايير الاخلاقية لممارسة ضبط النفس وكبحها عن الشهوات بوصفها غاية بحد ذاتها، فان مرحلة التفوق الاميركي لن تدوم طويلاً، رغم غياب أي بديل واضح».

يقول بريجنسكي ان التاريخ لم ينته، لكنه اصبح مضغوطاً، وهو يزداد عجلة من حيث «السرعة» وعدم وضوح مساره». ويقول ان على اميركا التعامل مع التزايد المؤلم للتناقضات الداخلية بين التوقعات الخيالية والواقع الموضوعي الاجتماعي/الاقتصادي.

يعني كل ما تقدم ان مسار اميركا في الداخل والخارج سيتحدد بقدر أقل بالمؤشرات الاقتصادية التقليدية وبقدر اكبر بالواقع الاجتماعي : برأس المال الاجتماعي الذي يشتمل على الصفات الانسانية، والكفاءة، والقيم. ما بينه بريجنسكي هو أن المجتمع ارتبط على الدوام بأسس روحية واخلاقية ولم نجرؤ على التفكير خلاف ذلك الا مؤخراً. فمنذ حقبة تأسيس الدولة، وطيلة نوبات الازمات وانطلاقة التقدم الاجتماعي، كانت اميركا تشعر بانها خاضعة ليد مرشدة تقويها وتسبغ عليه صفات النبل، يد روحانية، وليست مجرد يد تقنية او عقلانية.

عواقب السياسة على التفسخ الاجتماعي

تتأثر السياسة بالواقع الاجتماعي اكثر مما تؤثر فيه . لذلك، علينا أن ننظر الى التغيرات في الافراد وفي السلوك الاجتماعي، علاوة على التغيرات في السياسة اذا اردنا خلق زخم للتجديد القومي. والمثال على ذلك، قضايا الرعاية الصحية، والجريمة، والفقر الحالية. بالنسبة للرعاية الصحية مثلاً، قال وزير الصحة والخدمات الانسانية السابق لويس سوليفان لو استطعنا القضاء على الامراض الجنسية والايدز والولادات المبكرة، واطفال المخدرات (الكراك)، والاصابات والوفيات الناجمة عن الكحول، والعنف الناجم عن المخدرات، فان تكاليف الرعاية الصحية ستنخفض بشكل كبير.

الجريمة هي ابرز المشاكل الاجتماعية في اميركا واكثرها تكلفة فقد ارتفعت حصة الانفاق الفردي على السجون بمقدار ٤٠٠ بالمئة خلال العشرين سنة الماضية. وخلال عقد

الثمانينات وحده، انفقت اميركا ٣٠ بليون دولار لمضاعفة قدرة سجونها على الاستيعاب. وينام أكثر من مليون اميركي خلف القضبان - اكثر من أية دولة في العالم، باستثناء جنوب افريقيا والاتحاد السوفياتي السابق القريبان من هذه النسبة، ومثل اي نقاش يتعلق بالسياسات يتحكم في النقاش السياسي الضرورات الحزبية أكثر من أية أسس واقعية. وتتركز الوعود السياسية بتخفيض الجريمة على ضرورة ايداع المجرمين السجن، والتي تفترض خطأً أن الاميركيين مستعدين لدفع أي ثمن لأي مساحة من السجون، رغم أن الانفاق على الاصلاح هو أسرع ابواب الانفاق تنامياً في موازنة الحكومة ، دون نهاية لذلك الأمر على المدى المنظور.

ويشير الحكام ورؤساء البلديات ودوائر الشرطة ، الذين يفترض انهم يتلقون كل هذه الاموال، في مجالسهم الخاصة ان أي زيادة في المخصصات او الافراد لن تكون كافية لحسر مدّ الجريمة. واعتبار الجريمة قضية تحل ببضع ادانات واحكام بالسجن من جهة، او ببضع برامج لمحاربة البطالة، والفقر والأمية من جهة أخرى، (الردع مقابل المنع)، فيه مجافاة للواقع. ولا يتفق اي منهما مع براهين التاريخ.

وقد افاض جيمس ويلسون، اكبر خبير اميركي في الجرائم، في الكتابة عن الاسباب الاساسية للجريمة. وبحث ويلسون عن العلاقة ما بين تفجر العنف الاجرامي والحرمان الاقتصادي. لكن المفارقة كانت ان الجريمة انخفضت بحدة في اوقات الاضطرابات الاقتصادية مثل الثورة الصناعية، والتمدن السريع في بداية القرن، والكساد الاقتصادي العظيم. وقد اكتشف ويلسون ان الجريمة في قسط كبير منها ، ليست بسبب النقود، بل بسبب تغير الاخلاقيات. ولا يمكن خفض الجريمة الا باعادة بناء المؤسسات التي تبني الشخصية، وخاصة الأسرة.

وكما تبين تركيبة نزلاء السجون، فان الجريمة تكون غالباً نتيجة لضعف رباط الأسرة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. وقد اشارت باربرا دافون وايتهد الخبيرة بشؤون الأسرة ان ثمة علاقة قوية ما بين الجريمة والأسر التي يرعاها أحد الابوين فقط، قوية لدرجة «ان ضبط تركيبة الأسرة يمحو العلاقة ما بين العرق والجريمة، وانخفاض الدخل

والجريمة». سبعون بالمئة من نزلاء اصلاحيات الاحداث وهم من أسر غاب عنها الأب. وللفشل في الحياة الأسرية تأثير عظيم على الاطفال، حيث يعيش واحد من كل اربعة منهم حياة فقر. وأشار تقرير حديث لمنظمة اليونيسيف الى ان اميركا في طليعة الدول من ناحية فقر الاطفال وجرائم القتل لدى الفتيان. ويصل معدل فقر الاطفال في الولايات المتحدة الى ضعف ما لدى أية دولة صناعية أخرى ؛ اما جرائم القتل التي يرتكبها الفتيان فتصل الى خمسة أضعاف أقرب منافسيها ، كندا.

لا أحد يختار الفقر، لكن يمكن تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء بقدر كبير، وقد يصبح المجتمع الاميركي أكثر عدالة وانصافاً، اذا امكن نشرالاصلاحات السلوكية . ووفقاً لتقرير اللجنة القومية الخاصة بالاطفال، التي يرأسها السيناتور جاي روكفلر فإن ٤٣ بالمئة من الأسر التي ترعاها الام فقط تعيش تحت خط الفقر، في حين أن ٧ بالمئة فقط من الأسر التي يرعاها الوالدان فقيرة. ويتأثر الفقر بشدة، خاصة من ناحية طول مدته وديمومته، بقرارات الشخص في مجالات التعليم ، والأسرة، واخلاقيات العمل. وهذا لا يستبعد الصعوبات الملازمة لخسارة المرء لعمله في المصانع لصالح مصانع الضواحي او الجنوب، او سنغافورة. فمنذ عقد الستينات ازدادت حالة العمال غير المهرة، المقيمين في المدن والذين يعتمدون في كسب عيشهم على العمل في المصانع ، سوءاً بانتقالهم من الاقتصاد الصناعي الى قطاع الخدمات والتكنولوجيا. لكن هذا الواقع لم يمنع القادمين الجدد من المهاجرين من الازدهار في ظل الظروف الصعبة ذاتها. الواقع أن الأختلافات ما بين جماعة وأخرى، هي اختلافات تعود في جزء كبير منها الى السلوك، حتى لو أخذنا بقايا العنصرية والحرمان الاقتصادي في حسابنا.

مرة أخرى نقول، ان النقاش حول الفقر في اميركا يدور كلية تقريباً، حول فشل حوافز دولة الرفاه. الليبراليون يلقون باللوم على الخفض الكبير في برامج عقد الثمانينات، والافتقار الى الوظائف والرواتب الجيدة، وبرامج الرعاية الصحية. ويفسر المحافظون من امثال شارلز موري، التبعية على انها إرث لتصور مريض لدولة الرفاه والحوافز المعتلة. ولدى هذان الموقفان المتباعدان شيئاً مشتركاً وفقاً للاقتصادي غلين لوري من جامعة بوسطن فكلاهما يفترضان ضمناً أن «العوامل الاقتصادية تكمن خلف المشاكل السلوكية

في جيوب الفقر من دون معالجة السلوك عن طريق تغيير سياسة الحكومة وتعديل الحوافز. وتفوح من الموقفين قدرية آلية، في كل مكان تتعرض فيه الدوافع الانسانية الغامضة لتدخلات محسوبة» .

وقد انتقد ميرون ماغنيت، الذي كتب حول الجذور الثقافية للفقر، فرضيات السياسة الاجتماعية في السنوات الاخيرة، متهماً اياها على انها تنظر الى الفرد كشخص مستقل عن المحيط الاجتماعي. وينظر الى الافراد على انهم قادرون على ان يحسبوا بشكل عقلاني «التكاليف والمنافع ببراعة تثير الاعجاب». ويفترض انهم «مخلوقات طوعية للطبيعة بدلا من اعتبارهم نتاج رائع لتطور ثقافي طويل ومضنٍ » [١] وتعجز تلك النظريات المتنافسة عن تفسير السبب في نجاح الجماعات البشرية من كافة الانواع، اليوم، وفي كل وقت، وفي كل مكان عبر التاريخ كله في مواجهة الظروف غير المواتية والمناوئه . ومهما كانت الصعوبات، فقد تجاوز الناس دوماً العوائق معتمدين على احتياطي عميق من القوى الروحية.

ما هو أبعد من الأمور التقنية ، والعقلانية ، والمادية

السياسة الاجتماعية الحالية هي نتاج للايديولوجيات التي سيطرت في القرن العشرين مثل الماركسية ، والفرويدية – التي نظرت الى الفرد كضحية عديمة الحيلة أمام القوى السايكولوجية والاجتماعية . وساهمت كل واحدة من هذه الايديولوجيات في نشر الفكرة السائدة اليوم، بأن ليس في وسع الافراد التغلب على اوضاعهم ما لم يتم ترتيب نوع من الاصلاح الهيكلي في النظام الاجتماعي كله. ويعتقد الكثير من السياسيين ان التاريخ يتشكل، في الجزء الاعظم منه، بما يفعله القائمون على الحكم، او لا يفعلوه وهذا هو أحد أسباب عدم اكتراثهم بالتجديد الروحي والثقافي . وهو أحد الأمور مطلقة العفوية، واكبر من قدرة المخططين الاجتماعيين على ترتيبة او ادعاء الفضل فيه.

لقد حطمت النظريات القدرية رؤى الناس وأمالهم وعززت فكرة ان الفرد هو متلقٍ سلبي في مجتمع يديره موظفون بيروقراطيون واخصائيون اجتماعيون مستنيرون . المشاكل دائمة، جزئياً، لأن طبقة حلالي المشاكل تعتمد على هذه المشاكل للمحافظة على وظائفها ويكسب عدد مذهل من الاخصائيين الاجتماعيين والاداريين والمعالجين والمحللين،

والموظفين الحكوميين من ابناء الطبقة المتوسطة عيشهم من الاعتناء باناس لا تحل مشاكلهم أبداً، ولا يتوقع فعلاً لها أن تحل.

وكما قالت السيدة الاولى الاميركية الاولى هيلاري رودهام كلينتون « ندرك جميعاً ان انواع الردود العقلانية، والتكنولوجية، والتنظيمية، على الاحتياجات الانسانية خلال القرون السبعة الماضية لم تكن كافية للرد على أعمق ما يتطلع اليه الانسان، وهو رغباتهم الروحية وطريقة تعاملهم مع بعضهم

لقد بذل الكثير من الجهود المتحاملة على الدين في مجتمعنا. والى عهد قريب، قال بروفيسور جامعة يال ستفين كارتر في كتابه «ثقافة عدم الايمان» أن جميع المناقشات التي أساسها الدين اصبحت غير شرعية على الاطلاق. مما أجبر الاميركيين الذين يعتبرون الايمان شيئاً أساسياً على تجنبها، والتظاهر أنها سطحية، وتتعارض مع التقاليد الاميركية، لكن المرء قد يتساءل عما اذا كان هذا الأمر سبب ايماننا العميق بالحلول التقنية - المادية. فعملية اخضاع مجمل التجربة الانسانية لادوات التجميل والادارة العلمية ادى الى فقر روحي. فقد اوجد عالماً ذا مذهب عقلي بارد لا يقدس شيئاً.

لقد كان للتجديد الروحاني بشكل خاص قوة كبيرة في انقاذ فقراء المدن. ووجد مارفن اولاسكي في دراسة له حول المؤسسات الخيرية. أن اوضاع المدن في اواخر القرن التاسع عشر كانت تدعو لليأس مثل اوضاعها اليوم. كان آلاف الايتام يجوبون الشوارع . . ومعدلات وفيات المواليد الجدد اكبر بمقدار عشرة أضعاف. وقدر مفوض شرطة نيويورك توماس بيرنز عدد المومسات العاملات في المدينة بحوالي ٤٠ الفاً. وكان مدمنو الافيون يملاؤن الشوارع.

تمت مواجهة تلك العلل المدنية بشكل مباشر في بداية القرن العشرين ، ليس بجيش من الاختصاصيين الحكوميين، بل بالعمل الخيري لعدد من الافراد والجماعات الدينية. فانقذت آلاف العائلات من ربقة الفقر. وانقذ ستون الفاً من الايتام ووفر لهم مأوى. وقدمت الكنائس خدمات تراوحت ما بين تقديم وجبات غذائية الى التدريب المهني. الانحلال المدني ليس جديداً، وكذلك الأمر بالنسبة للفوضى العارمة الناجمة عن انتقالنا من حقبة اقتصادية الى أخرى . لقد مررنا بتحولات عظيمة اجتماعية واقتصادية وكانت تلك التحولات تفرز

على الدوام رابحين وخاسرين . ولم تكن الحوافز الاقتصادية كافية أبداً؛ ولم يكن هناك قط رأسمال كافٍ؛ ونادراً ما كان هناك وظائف كافية، ولم يكن في وسع الجميع قط، فيما عدا قلة من الناس، الحصول على الاستقلال المالي والمحافظة عليه .

الواقع ان عزل فقرائنا الحاليين الناجم عن تجنب الطبقة المتوسطة لهم يضع أمام مدننا اليوم تحدياً أكبر من أي تحد واجهناه في السابق. ومع ذلك، فإن إحدى الصفات الصفات العظيمة الدائمة لبلد لديه تقاليد دينية عميقة، هي ذلك التبدل الروحي الذي يدفع الرجال والنساء الى مدّ يد المساعدة للناس الأقل حظاً.

القصة اليوم هي كيف أخذ الناس يبتعدون عن الانماط الباردة التي سيطرت على عقول الاكاديميين وبعض السياسات المقلقلين، ويتوجهون نحو بناء مجتمعات محلية تقوم على تبادل العون والاعتماد المتبادل القائم في جزء كبير منه على القوة الروحية. انهم لا ينتظرون وصول سياسات جديدة، وتنجح مبادراتهم لانهم يعاملون الانسان كله برعاية شاملة.

تعزى معظم المشاكل الاميركية الى فشل الجماعة المتأثرة بالحصول على سلطة سياسة كافية . لكن يجب تحدي من يعملون وفق هذه النظرية بأن يسألوا انفسهم : ما هي كمية السلطة القادرة على تغيير فقر الروح والعقل ؟ الكثيرون من الاميركيين ما زالوا يؤمنون باسطورة ان مولد اميركا الجديدة سيحدث حين تجتمع التركيبة الصحيحة من الناس والسياسات معاً تحت قبة الكابيتول. لكن الاغلب، في هذه الحالة، ان ينطلق تجديد السلطة في الاتجاه المعاكس.

لا بد من وضع اطار عمل جديد لحل المشاكل يسقط الصبغة السياسية عنها، المشاكل الخارجة عن قدرة السياسيين على حلها، على الأقل. اميركا بحاجة الى حوار مدني جديد، واستعداد لتجنب المناقشات العقيمة بين اليمين واليسار حيثما امكن، واقامة بيئة اخلاقية جديدة، واحياء عادات المجتمع الانساني المتمدن.

اكثر ما تحتاجه اميركا هو الأمل والشفاء . فليس ثمة اجندة سياسة قادرة ، بحد ذاتها، علي تغيير اغتراب الافراد وضياعهم. وليس ثمة اجندة سياسية قادرة، على جعلنا

نبدي تعاطفاً صادقاً، او نسعى لعدالة حقه، او نعرب عن ندم حقيقي ونبرىء انفسنا من جراحنا العنصرية. فتلك هي المعجزات التي لا تستطيع أية حكومية القيام بها. انها هبات الرحمة التي هبطت على من تغيرت قلوبهم .

الخلاصـــة

في حين تواصل السياسة التحلل من واقعها، أخذ الاميركيون يتشبثون بنوع جديد مختلف من الواقع : ادراك ان نوعية الحياة بالنسبة للكثيرون آخذة في التراجع، وأن ليس لهذا الأمر علاقة بالاقتصاد او السياسة الوطنية بالقدر الذي تحاول الصحافة والكثير من السياسيين ايهامنا به.

ربما كنا نقترب من نهاية دورة طويلة. لقد كان اريك فوجلين موقناً حين تنبأ خلال عقد الخمسينات أنه لن يكون هناك مفكرين عظام من النوع الذي غير مجرى التاريخ، من امثال ماركس وهيغل. والذي قال «لقد حصلنا على المفكرين العظام كلهم». ويبدو أن نبوءة فوجلين قد وصلت الى مأزق. فنحن نعيش وسط حقبة من التغيير اكثر درامية مما حدث طيلة قرون عدة.

أجيال تمضي واجيال تجيء، ومع مروركل جيل تتحول ترتيباته السياسة وفرضياته، ومناهجه، وقيمة السائدة الى شيء جديد. وما سيواجهه مواطنو اميركا ومؤسساتها وانماط الحياة فيها في الغد القريب هو أقل وضوحاً مما مضى، من ايديولوجيات، وسياسات، وتيارات فكرية رئيسية سيطرت على معظم القرن العشرين .

يبدو وكأن يد التاريخ الكونية العظيمة قد قلبت الصفحة. وفقا لما قاله وليم فان دوسن ويشارد أحد المنادين بالفكر المستقبلي (futurist) :

> لقد جفت جميع التيارات الفكرية الرئيسية للقرن العشرين. وانهارت الماركسية. وتلاشت الاشتراكية. وسقطت سمعة الانظمة الشمولية. حتى الفرنسيين فقدوا ايمانهم بالعقلانية. وتستهوي الليبرالية بضع قلوب والقليل من العمل. الحداثة تفككت. في حين يستمر العلم دون رادع. قلة من الناس تؤمن في قدرة موضوعية العلم على توفير معنى نهائياً للحياة [٢]

كل هذا ، كما يقول ويشارد « يدفعنا الى تلمس السلطة والمشروعية في الجسم

السياسي والسعي الى ان نوع من الايمان الغيبي في المجتمع ككل». إن ما يزداد وضوحاً وبشكل مؤلم، هو أن أعمق جذور النظام الشخصي، والثقافي، هي تلك التي لم تتعامل معها مادية القرن العشرين بالشكل الصحيح : وهي قضايا الاغتراب، والبحث عن معنى .

هوامش

1 - Myron Magnet , "The Dream and the Nightmare : The sixties Legacy to The Underclass" (New york : William Morrow and Co. 1993), 29 .

2 - William Van Dusen Wishard "The Cultural Context of a Sustainable Future" . (Speech before World Business Academy, Dallas , Texas , 25 March 1993 .)

الفصل الثـاني عشر

الاحزاب السياسية واستبدال المسؤولية المدنية

كولين شيهان

مقــدمة

هل للاحزاب السياسة أية علاقة بالحكومة الديقراطية الجيدة ؟ أم أنها ببساطة الساحات التي تشكل افق سياسة القوة والمناورات الماكرة ؟ يميل الاميركيون المعاصرون الى وجهة النظر الثانية ، حيث يؤكدون أن السياسة عمل قذر وأن معظم زعماء الأحزاب الذين غالباً ما يشار اليهم بلقب «ريّس» (boss) انذال. ونظراً لأنه لا تنقصنا الادلة على وجهة النظر هذه فان عدم ثقة الشعب الاميركي وتشاؤمه بالنسبة للسياسة اليوم ليس أمراً مفاجئاً او غير مبرر. ومع أن الانحطاط الذي يتصف به المسرح السياسي المعاصر قد غذى السخرية لدى المواطنين الا انه لم يولد الفتور او اللامبالاة . وقد وجدت دراسة لمعهد كيترينغ ان الشعب الاميركي ليس عديم المبالاة. فهو يهتم كثيراً باوضاع حياته السياسية الجارية، لكنه يشعر انه غير قادر على فعل شيء بشأن المشاكل التي تواجهه . وقد يبدو أن طريقة عمل سياسات الحزب محصنة ومنغلقة للغاية وان الحكومات التي تشكلها كبيرة وبليدة الحس. فما الذي يستطيع المواطن العادي ان يفعله أمام هذه الدولة المستبدة الهائلة وغير العملية ؟ فتسير دفة طوّف حياتنا الصغير عبر مسالك السياسة والبيروقراطية الوعرة التي تهدد بقلب حياتنا وحياة أسرنا، يستهلك الكثير من وقتنا وطاقتنا. تلك هي رحلة الحياة وقيودها الظاهرة في بحر السياسة المتلاطم لعقد التسعينات.

الشعب الاميركي لم يخطئ في تقييمه . فنحن كأمة ، وشعب كنا ندفع – في البداية ببطء، ثم بسرعة أكبر، والآن بطريقة يصعب السيطرة عليها تقريباً – بقوى تبدو أكبر من قوانا وما تحتمل مجاذيفنا. إلا أنه ما زالت هناك امكانية لخروجنا الى برّ السلامة ، اذا توفرت لنا القدرة والاستعداد لرؤية مأزقنا بوضوح ومواجهته بشجاعة قبل أن يلفنا

ويسيطر علينا تماماً. لكن جمهورية اميركا لا يمكنها البقاء، مثلها في ذلك مثل جمهورية روما، اذا جاءت محاولات اغلاق بوابة الطوفان بعد أن يكون السيل قد جرفنا وفعل فعله المدمر.

فما الذي سبب مأزقنا الخطير ؟ وكيف يمكننا تجنبه ؟

قمع المسؤولية المدنية

سبب الخطر الذي نواجه هو، جزئياً، النمو الزائد عن الحد للحكومة. وقد كان نمو الحكومة، خاصة بعد عقد الستينات، وزيادة سيطرتها على حياتنا، هو تاريخ حكومة تفترض انها سيدتنا بدلاً من الافتراض انها وجدت لخدمتنا ويجب الا ننخدع بالاعتقاد ان النمو الزائد للحكومة القومية قد تمخض عن انخفاض في السلطة على مستوى الولاية أو المستوى المحلي، لأن سيطرتهما زادت ايضاً، وبقدر كبير.

ان خطر الحكومات المخولة بالسلطات الهائلة الى حد الانتفاخ ليست السبب الوحيد في المأزق الحالي الذي يهددنا . فالنمو الزائد وغير المحدود للحكومة قد شجعت عليه ودفعته طيلة مساره المدمر احزاب بلدنا السياسية الحالية. الحقيقة، ان تضخم الحكومة ما كان ليحدث، وليتواصل لولا الحالة الحالية للسياسات الحزبية الفاسدة. فقد تسببت الحكومات اللئيمة والسياسات الحزبية الخبيثة في ايقاع ضرر كبير في الحياة السياسية الاميركية. حيث حققا معاً في السنوات الأخيرة ما لم يتمنى اي اميركي طيب حدوثه، وما اعتقد الكثيرون انه مستحيل التحقيق: قمع روح شعب حرّ . وما نشهده اليوم ليس قمع المشاركة الديمقراطية وحسب، بل قمع المواطنة الاميركية.

فلماذا نلقي باللائمة في مأزقنا الحالي على السياسات الحزبية بقدر ما نلقيه على الحكومات الكبيرة، وربما أكثر؟ الا نعرف جميعاً ان سياسات الحزب هي بطبيعتها حمقاء وبلا مبادئ، وهي بالتأكيد جزء من المشكلة أكثر مما هي جزء من الحل؟ الا نتوقع من الاحزاب السياسية ان تكون ادوات مناورة لتكتيكات قذرة ومؤامرات خسيسة، في حين نأمل أن تكون عكس ذلك ؟

الاميركيون يفكرون بهذه الطريقة فعلاً، لكن علينا أن نسأل إن كان ذلك معقولاً.

فالمنظور الأوسع للحياة الديمقراطية يمتد الى ما هو أبعد من صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها. انه يبدأ وينتهي في الحياة اليومية للأخلاق المدنية للمواطنين، أو في طريقة حياتهم. نحن نتعرف الى انفسنا من طريقة ارتباطنا ببعضها البعض. هذا، وليس الحكومة، هو التعبير الاساسي الأعمق عن وجهة نظرنا عن العدالة. فالحكومة هي مجرد واجهة سطحية عما يجري في الأعماق، وفي كل مكان.

خسارة الجمعيات التطوعية

ما زلنا نشهد، في كافة انحاء البلاد، ما لاحظه اليكسس دي توكافيل ذات يوم، تعدد المنظمات الخاصة والتطوعية المدنية التي تشكل حجر الزاوية في الديمقراطية الاميركية. هناك أُسر، وكنائس، ومدراس وروابط للأحياء، ونوادي ترفيه للمجتمع المحلي، ومنظمات للمسنين، وجمعيات شبابية، ومنظمات خيرية، ونوادٍ سياسية.

وفي حين يوجد عدد هائل من مثل هذه الجمعيات في اميركا، فان من الخطأ الافتراض ان لها ذلك النشاط أو الازدهار الكبير الذي كان لمثل هذه الجمعيات ايام توكافيل، قبل قرن ونصف من الزمان. وهل انها تواصل التشكل والزيادة وفق المعدل السابق، أو هل تقدم التجذّر، والمشاركة، والحس بالمسؤولية تجاه الله والمجتمع والعائلة كما كان الحال في السابق؟ في السنوات الأخيرة تولت الحكومة عمل الجميعات التطوعية الخاصة والحرة التي كانت توفر تقليديا وبنجاح مواقع لتدريب الافراد على حمل المسؤولية المدنية في المدن الاميركية.

في الجمهوريات الكبيرة كثيرة السكان، ثمة خطر دائماً بان تزيد الحكومة من سلطاتها وتبتعد عن الشعب لأن من الصعب تجميع ارادة كل هذا العدد من الناس المنتشرين على مساحة واسعة من الأرض. لذلك، وبهدف منع نشر سلطات الحكومة لأكثر من الحدود المناسبة، والإبقاء على ملكية الناس لانشطتهم ومشاركاتهم، فإن من المهم وجود وسيلة فعالة لجمع ارادة الناس وحمل صوت الشعب الى الواجهة السياسية.وهذا هو دور الاحزاب السياسية في بلد كبير كثير السكان، وهو عمل ابتدعه في اميركا جيمس ماديسون الذي اعطى الحزب مفهوماً جديداً كاملاً. ابتدع الحزب السياسي في اميركا

للقيام بوظيفة شبيهة بعمل المهندس المعماري للمنظمات المدنية؛ وكان من المفترض ان يكون أشمل وأصدق تعبير عن رأينا العام للجمهوري وصفاتنا المدنية.

فشل الأحزاب السياسية

إن فكرة الحزب السياسي كوسيلة لخلق رأي عام هو وصفة جمهورية، لا وجود لها عملياً اليوم. فالاحزاب السياسية، ببساطة، لا تقوم بوظيفتها المدنية في الجمهورية الاميركية. فقد خذلتنا الاحزاب السياسية المعاصرة لأحد سببين.

هناك الحزب الواحد الذي يرفض الأهمية الفائقة للجمعيات الخاصة والمدنية وينظر، بدلاً من ذلك، الى مؤسسات الحكومة الشرعية لحل جميع علل المجتمع. وهذا يعني تصغير دور المواطن ليصبح مجرد شخص يدلي بصوته بين الحين والآخر، وأن ليس للشخص العادي واشتراكه مع الآخرين أية أهمية. وليس لهذا الشخص دور كبير يلعبه، ان كان له دور، في تشكيل الحياة العامة في بلده؛ وليس أمامه سوى التماس عون الحكومة للتعامل مع متاهة القواعد التنظيمية . ولم تعد الحكومة الاميركية، بالنسبة لهذا الحزب تشكل تعبيراً عن اتحاد الشعب الاميركي، بعد أن نجحت في استنزاف حيويته. وبالتالي، تقوم الحكومة على خدمة الشعب وهو يشعر، ولا غرابة في ذلك، بأنه بعيد وضعيف سياسياً.

الحزب الآخر يعتقد أن علينا ألا ننظر الى الحكومة على أنها ترياق لكل محننا الاجتماعية. وقد لجأ الكثير من افراده الى الرفض من دون تحقيق نجاح حقيقي. لكن المرء لا يقول لا لحكومة أكبر وأقوى لمجرد قول لا ، المرء يقول لا لسبب . الحكومات «المحدودة» فقط هي التي تتيح الظروف اللازمة لحماية حرية المواطنين والترويج لقضية حريتهم. اضف الى ذلك، أن قضية حرية المواطنين بحاجة دائماً الى توضيح، ودفاع، وطرح. ما هو الهدف من حريتنا؟ قضية ترك هذا السؤال دون طرح أو اجابة تقدمها الأحزاب السياسية الاميركية يعني عدم وجود أي شيء ينفخ الحياة في أعظم المنظمات المدنية الاميركية. وانها بالفعل لا تفهم مسؤليتها المدنية على الإطلاق.

الاحزاب السياسية التي جردت من هدفها، أو التي اقتصرت اهدافها على زيادة

سلطات الحكومة وملكياتها، فشلت في حماية وتشجيع الحرية التي هي شرط وجودها. وكان معنى هذه التطورات التنازل عن الهدف الاصلي للحزب، ومن ثم تشجيع الحكومة والسماح لها باتباع مسار مستقل عن الناس انفسهم. لسوء الحظ فأن النتيجة المنطقية الناجمة هي عدم كفاءة التعبير الشعبي وانتشار مشاعر اليأس وانعدام الحيلة بين الناس.

ضرورة إعادة النظر في اخلاقنا المدنية

ندرك جميعاً النسيج البالي للحياة الاميركية المعاصرة: العنف يواصل التصاعد، ومشاكل المخدرات تزداد حدّة، ومدارستنا تخذل طلابنا خذلاناً تاماً؛ ويستمر انهيار الأسر بتصاعد ينذر بالخطر، ومطالب اشباع كل رغبة تخطر على البال تزداد احتراماً، وانتحار المراهقين صار إحدى حقائق الحياة. تلك هي صرخات اناس يعيشون في أزمة. انها صرخات الشعب الاميركي، المضروب والممزق أكثر من اي وقت مضى من تاريخ امتنا.

لا نحتاج شيئاً في ايامنا هذه أكثر من اعادة النظر في اخلاقيات الشعب الأميركي المدنية. وان كانت هنالك من امكانية للنجاح، فهو يحتاج كل اخلاصنا وشجاعتنا، وحيويتنا، والتخلي عن عجزنا الذي اصبح الموضة الدارجة. من نكون وماذا اصبحنا؟ وكيف ندير حياتنا العامة؟ ما الذي يميزنا حين نتجمع سياسياً وشعبياً؟ وكيف تبدو طبيعة شراكتنا السياسية عند وصف الحياة السياسية الاميركية؟ فداخل هذا الإطار السياسي الواسع تعيش روح ديمقراطيتنا.

كاستاذ للسياسة، سألت نفسي المرة تلو الأخرى ما اذا كان للسياسة علاقة بالأشياء التي تهمنا أكثر من غيرها. ومرة تلو الأخرى أجبت بنعم. صحيح أنني قد أقول أن للسياسة علاقة بالطموحات الصغيرة والسلطة والأمجاد الزائفة، لكن هذه الأمور ليست كل السياسة. فللسياسة علاقة بمحاولة فهم ووضع الشروط التي تمكننا من اعطاء معنى لحياتنا القصيرة، ومعاملة الآخرين بانصاف واحترام، وتوفير الأمل الحقيقي لشبابنا الذين تتوق ارواحهم لشيء أكثر من اللغو الفارغ عن «التغيير».

أقول ما تقدم بالحاح، لكني أفهم الآن ان الحاحي ليس وليد فهم واقتناع كاملين. فربما كان وليد أمل لا يلين في مواجهة بدائل مأساوية. لأني لم أر قط، خارج مجتمعي

الضيق من الأصدقاء المقربين، نوع السياسة الذي اتحدث عنه .. وحتى عامين مضيا.

في حزيران ١٩٩٢، صدف أن كنت في كاليفورنيا، وزرت ليلة الانتخابات أجنحة الحملة الإنتخابية العديدة في مبنى الفندق، لأجد الكثير مما هو مألوف، وأقول الحق انني لم أحمل الكثير من الأمل لمستقبل بلدنا. راقبت بدافع من الفضول التأنق الكامل لشبابنا وهم يرتدون بذلات من صنع «الأخوة بروكس»، وفي يد كل واحد منهم هاتف نقال مربوط في نهاية ذراعه وكأنه جزء من جسده الطبيعي، يصعدون ويهبطون في المصاعد. عشرات العشرات منهم يصعدون ويهبطون، ثم يصعدون ويهبطون، بحركة رتيبة تسبب الدوار. ما هو هدفهم ؟ وما هو سبب شعورهم المبكر بأهميتهم ؟ ثم كانت هناك نساء في منتصف العمر يرتدين ملابس زاهية، ويتعطرن بعطور نفاذة باهظة الثمن، وكريمات «نيوبورت» لسمرة البشرة، وكان هناك بالطبع الكثير من السياسيين، تتبعهم قافلة من الاتباع، يتنافسون دون كلل أو ملل على لفت انتباه وسائل الإعلام، التي جاءت لملاحقة السياسيين إلا أنها لا تستطيع مقابلتهم جميعاً على الفور.

ثم اتجهت نحو تجمع من الأصدقاء والعاملين لأحد المرشحين لمجلس الشيوخ. وقد ترددت لأنني أعرف بأن الأمور ليست واحدة لحملة هذا المرشح بالذات. وكنت أخشى أن تكون الغرفة شبه فارغة وقد سيطر اليأس على من تخلف فيها-وحين اقتربت من المكان، كانت هناك فرقة تعزف لحناً ريفياً أعرف انه لحن شهير لكني لم استطع تذكره. كانت الغرفة تعج بالحضور، وقد ارتدى الناس أفضل ملابسهم. أقول هذا عن ملابسهم لأنه كان في وسع المرء القول بأن عدداً من الحاضرين لم يكونوا بالتأكيد من أبناء الطبقة الأميركية المتوسطة والأعلى من المتوسطة. بعضهم لم يكن معتاداً على التأنق بهذا الشكل كثيراً وحين يفعلون، فانهم يخرجون على أفضل صورة وكأنهم ذاهبون الى حفل راقص في بلدة صغيرة.

كانت هناك تشكيلة كاملة من الناس تتحدى التصنيف. بناؤون، وجنرالات من الجيش، ووعاظ، وطلبة جامعات، ورجال ونساء أعمال، وأطباء، وعاطلون عن العمل، ومعلموا مدارس، اما من ناحية لون البشرة، فكان هناك سود، وبيض، وسمر، وصفر، وحمر. وكان

هناك شخص له شعر طويل يربطه كذيل حصان، يرتدي حذاء خفيفاً من القماش ويضع على وجه ابتسامة ساحرة.

كان جميع هؤلاء الناس يتحدثون ببساطة مع بعضهم البعض. ورغم حقيقة ان «الفوز» لم يكن متوقعاً في هذه الانتخابات، كان جو الاجتماع احتفالياً. ولم يكن بينهم شخص واحد من الثقلاء الذين يعطون انفسهم أهمية هي الصفة الملازمة لمجموعة السياسيين. فقد كان هؤلاء ، ببساطة، غير مهتمين بالأشياء ذاتها التي كانت تهم الآخرين في الفندق تلك الأمسية. أمر آخر كان يشغل تفكيرهم. مؤكد انهم كانوا يريدون الحديث عن نتائج الإنتخابات عند دخولهم. لكن عيونهم كانت تشع حين كانوا يتحدثون عما دفعهم للحضور تلك الليلة.

وكان الموضوع ما وصفوه بالحكم الذاتي. رويت القصة بمئة نبرة مختلفة والكثير من الطرق المختلفة. مثل جبل يتردد فيه صدى تعابير السائرين في ارجائه وتجاريبهم المختلفة. لكنهم جميعاً كانوا يفهمون بعضهم، وفي فهمهم المشترك ذاك اصبحوا مجتمعاً صغيراً من المواطنين. يتحدثون اللغة المشتركة للمذهب الجمهوري. كان معظمهم يتحدث بهدوء، لكن بعمق واصرار واضح في اصواتهم. لقد تغيرت حياتهم السياسية، ويريدون التعبير عن ذلك . بالنسبة لهم كان الأمر وكأن اكتشافاً سياسياً قد حدث، ولم تعد اميركا موطن اليأس بل اصبحت ارض ميعاد المواطنين.

لم تكن تلك رحلة سياسية عادية بالنسبة لهم. كانوا يسافرون الى مكان كان مختفياً خلف الظلال فترة طويلة من الزمن. ويعيدون اكتشاف روح السياسة الاميركية المفقودة. كانوا يريدون لعمليات القتل التي لا معنى لها، والتي اصبحت جزءاً من المنظور الاميركي، ان تتوقف. كانوا يريدون ارسال اطفالهم الى مدارس يختارونها هم انفسهم، وكانوا يتوقون لمنح جميع فتيان اميركا وفتياتها تعليماً وحياة محترمة. والأهم من كل ذلك، كانوا يريدون من الحكومة ان تتوقف عن معاملتهم وكأنهم عالة عليها، يستجدون عطفها، وهم عاجزون اذلاء. بكلمة اخرى، كانوا يريدون أن يحكموا انفسهم.

لم يقل هؤلاء كلمة «تغيير» وحسب، بل كانوا يقصدونها ايضاً. ليس مجرد ذلك النوع

من التغيير الذي لا يجلب سوى برامج جديدة من التدخل الحكومي يفرضها سادة الحكومة الجدد. كانوا يعنون تحويل أناس هذه البلاد الى مواطنين حقيقيين.

قد يقول المتشككون أن رؤيتهم ليست عامة وغير واقعية. قد تكون غير واقعية، وقد لا تكون. ذكرني ذلك بكتاب جون بارث الذي عنوانه «الرحلة الأخيرة للشخص البحار». يحكي الكتاب عن حياة بحار عادي يقوم برحلة غير عادية. شخص ما يرافقه في رحلته لأنه يعتبر نفسه بحاراً، لكن الرحلة هي التي تصنع منه بحاراً. كانت المخاطر والعوائق طيلة الطريق حقيقية للغاية، وكان استعداد ذلك الشخص لمواجهتها حقيقياً بالقدر نفسه. لكنها لم تكن بطولة او بسالة من جانب الشخص، بل شجاعة عادية لبحار جيد يقوم، ربما، برحلته الأخيرة.

مثل الكثير من الأشخاص، لم يدّع أناس الحملة الانتخابية أية فضائل غير عادية. فقد قاموا برحلتهم الى أرض حكم الذات لانهم اعتبروا انفسهم مواطنين. قد تطلب منهم وصف رحلتهم. ورداً على طلبك، قد يروون لك قصصاً رائعة عن مغامرة سياسية، لكنهم بعد ذلك، قد يطلبوا منك بهدوء والحاح أن تقوم بالرحلة بنفسك.

تأسيس أول حزب

هل الرغبة في حكم الذات بشكل مسؤول أمر يقتصر على عصرنا؟ وهل أن مأزقنا لا سابق له؟ لقد صارع جيمس ماديسون هذه القضايا وتطلع لبناء جمهورية دستورية يمكنها أن تدوم عبر العصور. هل تدوم لقرن من الزمن؟ هل تدوم لقرنين ؟ أو أكثر ؟ هل تستطيع تجنب مصير الجمهورية الرومانية، ودورة قيام وسقوط الأنظمة ؟ كما تساءل ماديسون.

يتذكر الأميركيون ماديسون عادة كأب للدستور الاميركي. ولا يعون، بشكل عام، انه مؤسس أول حزب سياسي اميركي. أو أن أصول أول حزب سياسي كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية ماديسون لما هو ضروري لاقامة جمهورية تدوم. وفي النهاية، آمن أن الدساتير المكتوبة وحتى الترتيبات المؤسساتية العملية ليست كافية، رغم انها ضرورية. واتفق معه في ذلك توماس جيفرسون، الذي دعا لأن يكتب الدستور في عقول المواطنين وقلوبهم. بكلمة اخرى إن ما يشكل ويصنع جمهوراً حراً يعيش في روح وصفات الناس انفسهم، أو لا يكون موجوداً على الإطلاق. ومن منطلق الايمان بأن الحكومة الجمهورية تعتمد، في نهاية الأمر،

على صياغة «القضية الجمهورية»، فقد عمل ماديسون جنباً الى جنب مع جيفرسون، على ايجاد مكان دائم للمواطنة وحكم الذات في الحياة السياسية الاميركية. وقادتهما هذه الرؤية لقضية تنشئة أناس احرار ومسؤولين الى تأسيس الحزب الجمهوري في تسعينات القرن الثامن عشر.

بعد فترة وجيزة من تشكيل حكومة جديدة بموجب دستور الولايات المتحدة، انشغل الكسندر هاملتون في اعداد الوثائق التي تدعم تدخل الحكومة في المؤسسات المالية والصناعية. وقد عارض ماديسون، وجيفرسون، وهنري لي وآخرون تنمية سلطات الحكومة التي أوصى بها هاملتون. وخشوا الا يتوسع مسؤولو الحكومة في الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف العديدة للدستور الفدرالي وحسب، بل ان يزيدوا، وبشكل غير مشروع، أهداف الحكومة ذاتها. وكان الأخير هو التهديد الأخطر، حسبما قالوا، لأنه قد يتمخض عن حكومة غير محدودة، منذراً بموت الحكومة الحرة. اما مسألة ما اذا كانت اجراءات ماديسون خطيرة بالقدر الذي عارضه ماديسون والآخرون، وخاصة قلقهم العظيم من ان تفتح الباب امام حكومة لا تعرف حدوداً في اهدافها وسلطاتها، وما تشكله هذه الحكومة من تهديد على حرية الشعب، فقد ثبت انه في محله.

التفسير التاريخي السائد هو أن معارضي هاملتون قرعوا جرس الإنذار دفاعاً عن البنى الدستورية الصارمة وحقوق الولايات. وفي حين ان هذا غير صحيح، فانه لا يمثل سوى وصف جزئي للمسألة. صحيح أن ماديسون اعتقد بأن الحكومة القومية كانت تغتصب سلطة الولايات بشكل غير دستوري، لكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي لمعارضته سياسات هاملتون. السبب الأساسي كان يتعلق بالعلاقة بين حكومة الولايات المتحدة والشعب. حيث قال، بأن الحكومة لم تكن تعمل معتمدة بشكل مناسب على سلطة الشعب، وهذا من شأنه أن يهدم المبادئ الأساسية للحكومة الجمهورية الحرة. ورغم النغمة الوطنية اللطيفة التي يتحدث بها الذين يعتقدون أن في وسعهم تقرير ما هو في مصلحة الناس وخيرهم أفضل من الناس انفسهم، فتلك هي اللعبة الاستبدادية القديمة التي تجعل من السلطة الشمس اما الحرية فمجرد نجم يدور في فلكها. حين تحكم القلة الكثرة، وتعلمهم ببساطة الطاعة والخضوع – وانهم يستطيعون أن يفعلوا للشعب ما لا يستطيع فعله لنفسه – فان تلك ليست صفات الحكومة الحرة.

لقد فوجئ هاملتون في تسعينات القرن الثامن عشر بمعارضة ماديسون وشجبه. لانه كان قد تعاون معه قبل بضع سنوات في كتابة «أوراق الفدرالي»؛ وتحدثا بلهجة واحدة، ووقعا جميع المقالات «علناً. فما الذي حدث لمشروعهما الموحد؟ وما سبب كل هذه الجلبة؟ لقد أشار هاملتون الى ان جيفرسون النذل كان السبب في هذا التحول.

حاول ماديسون شرح الوضع. رافضا في البداية تحويل شجبة لبرامج هاملتون الى معارضة حقيقية لادارة الحكومية. وقال ان الاستمرارية المنطقية لنظرية الحكومة الجمهورية التي يطرحها الفدرالي تتطلب انتباهاً اكبر لدور الرأي العام في المجتمعات الحرة. ولا يكفي للشعب الحر أن يقوم بمجرد انتخاب أخرين للقيام بمهمة حكمه؛ بل يجب عليه أن يحكم نفسه، بكل ما تعنيه هذه الكلمة . الحكومة التمثيلية جزء من الحل للقيام بهذا الأمر بشكل جيد، لأن ممثل الشعب الجمهوري، او رجل الدولة مسؤول عن تعريف الناس بالاجراءات المهمة. لكن هذا مجرد جزء من الحل. الجزء الآخر الذي لا يقل أهمية بالنسبة للمذهب الجمهوري هو أن الرأي الموسع الذي تعلمه الناس عن الجمهورية بشكل قوة حيوية وحاسمة بالنسبة للحكومة الشعبية.

جادل ماديسون أن الحكومة في النظام الجمهوري يجب ان ترتبط ارتباطاً وثيقاً، أو بالأحرى، ان تعتمد على رأي الشعب. واذا أُخمد صوت الشعب أو اصبح غير فعال، فان الحكومة تترك «لمسار توجه فيه نفسها». ثم يؤكد، أن الحكومة القوية التي توجه نفسها، والمستقلة عن الشعب، هي حكومة مناهضة للجمهورية. وفي بلد في مثل اتساع اميركا في ذلك الحين، وما طرأ عليها من توسع بعد ذلك، فأن خطر ان تصبح الحكومة مستبدة وغير محدودة السلطات هو خطر عظيم. لأن من الصعب جمع الرأي العام وجعله فاعلاً في بلد واسع الارجاء كثير السكان. لكن ماديسون يؤكد أن علينا التعايش مع هذه الصعوبة وايجاد السبل لمواجتها، لأن البلد الصغير لا يستطيع توفير القوة اللازمة لمواجهة القوى الأجنبية، ولا يمكنه ردع مجموعات المصالح والفئات غير العادلة من السيطرة محلياً. الدولة واسعة الارجاء يمكنها القيام بهذه الأمور، لكن الحفاظ على حرية الحكومة فيها يتطلب شروطاً أخرى بحيث يتمكن الشعب من الحكم عن طريق ممثلية، وليس عن طريق عصبة مستقلة من سادة الحكم. وفي حين ان الحكومة صممت للسيطرة على «انفعالات» الناس،

فان «منطق» العامة يجب ان يسيطر على الحكومة، وان يقدم لها صوتاً حاكماً حازماً.

يختتم ماديسون حديثه بالقول، يتطلب تحقيق مواطنة جمهورية أصيلة وجود آلية فعالة لتفتيح، وتوحيد، وحمل صوت الشعب الى المقدمة السياسية. لذلك، أسس في العام ١٧٩٢ الحزب الجمهوري الأصلي، والذي كان هدفه صياغة وتفعيل «القضية الجمهورية». واعتبر مؤيدو الحزب السياسي الاميركي الأول انفسهم منسلخون عن الفكرة الانجليزية القديمة في سيطرة الحزب. لم يكونوا يؤيدون التنظيم القوي والمصالح الفئوية المرتبطة بشكل فاسد بمسؤولي الحكومة. وبدلاً من ذلك، فهموا ان هدفهم هو دفع القضية العامة التي تهم الجميع، ووفق ذلك فان التعريف التقليدي لكلمة «حزب» – وهو التعريف الذي أكد نفسه هذه الأيام – هو تعريف مغلوط. ادعى جمهوريو سبعينات القرن الثامن عشر عن حق تمسكهم بخير المجموع لأن السبب الكامن خلف وحدتهم هو المبدأ الجمهوري القائل بالمساواة بين جيمع الناس. وكان الاشتراك في طبيعة بشرية واحدة يعني بالنسبة لهم، ليس أن تستمد الحكومة سلطاتها من قبول الناس بها وحسب، بل ايضاً أن تستمد عمليات الحكومة سلطتها المشروعة من سلطة الرأي العام السائد، ومنه فقط. كان الهدف من تشكيل أول حزب سياسي اميركي اقامة جمعية مدنية حرّة «دون منازع» – جمعية تطوعية من المواطنين الجمهوريين تعتمد الحكومة ذاتها على رأي الاغلبية وفهمهم.

الاختبار العظيم في حكم الذات

خضعت مسألة ما اذا كان في وسع جمعية من الناس الأحرار ان تدقق وتتحكم في ميل الحكومة نحو الحصول على سلطات غير محدودة لأول تجربة لها في اميركا. وكان الاختبار الأكبر هو مسألة ما اذا كان الشعب ذاته قادراً أو مستعداً للثبات على مبادئه الدستورية الجمهورية. وزعم الآباء المؤسسون أن اميركا ستصبح الأرض التي سيجري فوقها الاختبار العظيم لحكم الذات.

فهل كان النجاح ممكناً؟ يقول ماديسون، ان الأمر يعتمد على نظرتك الى الطبيعة الانسانية. وجادل في «أوراق الفدرالي ٥٥» ان «لدى الانسان قدر من الحرمان يتطلب درجة من الحذر وعدم الثقة» لكنه آمن ايضاً ان «في الطبيعة البشرية صفات حميدة تبرر قدراً معيناً من التقدير والثقة». ولولا هذه الصفات في البشرية لما كان هناك «شيء يمنعهم

من ان يفتكوا ويحطموا بعضهم البعض، سوى اغلال الاستبداد». ولا تفترض الحكومة الجمهورية أن الناس ملائكة، ولا أن كبح الرغبات الإنسانية المنحطة مثل الأنانية والجشع، وما شابه ذلك، أمر غير ضروري. لكنها تفترض أن لدى المواطنين العاديين «ما يكفي» من الفضائل لممارسة حكم الذات بشكل لائق. في اميركا التي تخيلها ماديسون في «اوراق الفدرالي ٥٧»، لم ير مواطنين قادرين على كبح انفسهم والتصرف بشكل لائق وحسب، بل شعباً تحركه روح يقظة «تغذي الحرية، وتتغذى بها».

لم تكن المسألة بالنسبة للآباء المؤسسين القدرة على تخليص السياسة من المناورات الماكرة والأساليب القذرة. ولم يؤمنوا بأن حل جميع مصائب الناس أمر في غاية السهولة لكنهم أمنوا ان الرغبات الإنسانية المنحطة، علاوة على القيود الملازمة بالضرورة للحياة البشرية ستبقى معنا. ومن السخافة التظاهر بأن الأمر عكس ذلك. ورغم الواقعية التي اتصفت بها احكام الآباء المؤسسين، فقد تعمدوا اشراك جيلهم من الاميركيين والأجيال اللاحقة في تجربة حكم الذات. ومع ادراكهم الكامل لضعف النزعة الملائكية في طبيعتنا البشرية، فقد اعتقدوا أن في وسع الناس العاديين القيام بالرحلة غير العادية نحو تحقيق المبادئ الجمهورية.

ما يستحق التأمل هو كيف يقيّم العديد من الاميركيين الذين رفضوا الشعور بالضعف او انعدام الحيلة، حتى في مواجهة محاولة اختبار لم يجرب من قبل، وضعنا اليوم. وهل يجب على جميع الانظمة أن تسير في طريق روما؟ وهل سيقوم كل شعب، عاجلاً أم آجلاً، بما سيكون رحلته الأخيرة؟ أم أن القدرة على حكم الذات بحرية هي في متناول الناس العاديين الذين يمتلكون درجة معينة من الاستعداد والشجاعة ؟

قد يبتسم المواطنون الذين جاؤوا قبلنا من سؤالنا الأخير، قائلين لنا أن علينا أن نكتشف ذلك بانفسنا، ثم يضيفوا بهدوء، البعض اعتقد ذلك ذات يوم .

* * *

قدمت نسخة سابقة من هذا الفصل كمحاضرة في «مؤسسة التراث» في واشنطن العاصمة في كانون الثاني / يناير ، ١٩٩٤.

الفصل الثالث عشر

المواطنة : تتسامى على اليمين واليسار

آ . لورنس شيكرنغ

مقـــدمة

يروي وليم مانشستر في الصفحات الأخيرة من كتابه « وداعاً ايها الظلام » وقائع الكابوس الذي عاشه مشاة البحرية الاميركية في اوكيناوا المعركة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية قبل الغزو المقرر لليابان . كان اصدقاءه يتساقطون من حوله – وكان هناك دماء وأشلاء في كل مكان . كان ينظر الى الواقع البشع، وشيء في داخله يتحطم : العلاقه بينه وبين قوات المارينز. لكنه سيقاتل ويواصل القيام بواجبه، الا أن عواطفه ومثاليته لم يعد لهما وجود.

بعد فترة وجيزة يصاب بجراح سطحية الا انها كافية لسحبه من الميدان وارساله الى أحد المستشفيات. انه « جرح بمليون دولار، حلم كل جندي في المشاة » . لكنه بعد ذلك، وفي أثناء استلقائه آمناً في سريرة في المستشفى ، يأكل طعاماً ساخناً يقدم في اطباق نظيفة، ويستمع الى اعادة بث برامج الاذاعة المنقولة من الولايات المتحدة، يعلم بأن وحدته أمرت بشن هجوم برمائي خلف الخطوط اليابانية. فيقفز من سريره، ويخرج من دون إذن بالمغادرة ويلتحق بوحدته.

لم يستطع مانشيستر طيلة سنوات عدة فهم مسلكه ذاك. لكنه كتب بعد ذلك يقول «كان ذلك بدافع الحب، فهؤلاء الرجال عند خط النار كانوا عائلتي ووطني. كانوا أقرب إليّ من أي شيء يمكنني وصفه، أقرب من كل أصدقائي لم يخذلوني قط، ولا استطيع أن أخذلهم». هذه الكلمات غيرمفهومة اليوم، خاصة لجيل الاميركيين الذين لم يعرفوا الحرب العالمية الثانية، الذين يعتقدان ان الحرب الحقيقية الوحيدة هي فيتنام.

كان عالم مانشستر مكرس للفضائل التقليدية : الواجب ، والشرف، والتضحية. الخير

والشر، في ذلك العالم واضحان، والوطنية أمر لا يدعو الى الخجل، والادوار فيه واضحة. وكانت السلطة التقليدية للأسرة والكنيسة قوية، اما كلمة مسؤولية فكانت تعرف وترمز الى نمط حياة لمعظم الناس . وكان الناس يوجهون حياتهم للحصول على « عمل جيد» في سبيل تحسين معيشتهم. وبدأ ذلك العالم يتفسخ في بداية عقد الستينات. وواصل انحلاله طيلة ثلاثة عقود .

وكان لهذا التفسخ عدداً من النتائج المهمة. أشدها هو انه قوض الحياة السياسة الاميركية والحق ضرراً بالغاً بلحمتها وتماسكها، ودمر في أثناء ذلك الكثير من الثقة التي كان يشعر بها الناس تجاه سياساتنا. والنتيجة أزمة في ثقافتنا السياسية حدثت ويا للسخرية، في اللحظة التي حقق فيها نظام الرأسمالية الديمقراطية الاميركي نصراً ايديولوجياً كاملاً على خصمه الرئيسي، نظام الماركسية – اللينينية. ويتفق الناس من مختلف اتجاهات الطيف السياسي، على أن الليبرالية الديمقراطية الاميركية كانت تعاني لحظة انتصارها من مشاكل خطيرة لدرجة أن أحداً لم يشعر برغبة في الاحتفال.

ورغم أن المحافظين والليبراليين يشيرون الى أمثلة مختلفة للغاية عن أسباب مشاكل اميركا، فثمة شعور عميق لدى مختلف الاتجاهات السياسية بوجود خلل ما . العلة بالنسبة لليبراليين ظاهرة في تنامي مشاكل المشردين وافراد الطبقة الدنيا، وفي احتيال وول ستريت، وانهيار الثقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بسبب ايران غيت. ويرى المحافظون الخلل في ارتفاع معدلا ت الجريمة، والولادات غير الشرعية، وتراجع معدلات التحصيل العلمي. وفي حين ينظر المحافظون والليبراليون الى مشكلتنا بشكل مختلف يتفق الجانبان على وجود أزمة اساسية في القيم – ازمات شخصية واجتماعية في فهم الطريقة التي نحدد بها اهدافنا السامية، هذا إن كان لنا أية اهداف.

نجمت أزمة القيم لدينا بسبب الشك الفلسفي المقيم حول أى القيم صحيح وعدم يقيينا من صحة أي من القيم . وحسب قول ألاسدير ماكنتاير في كتابه «ما بعد الفضيلة» فقد انهار اجماعنا الاخلاقي ، ونحن نفتقر الى حجج مقنعة في القضايا السياسية والاخلاقية الكبرى التي نواجهها. لذلك لا نقول شيئاً. وبعد أن فقدنا اجماعنا حول ما هو صحيح ، لم

يعد أمامننا من طريق لمخاطبة مسؤولياتنا او التزاماتنا تجاه بعضنا. وبدلاً من ذلك، اهتم قاموسنا السياسي بالحقوق، والاتهامات بالمسؤولية الاجتماعية تتسلل من باب خلفي، لذلك تعج محاكمنا باناس يطالبون بحقوقهم ومسؤولية الآخرين عما اصابهم.

المعارضون اليوم نادراً ما يعترفون بعمومية المصالح. ونادراً ما يعترفون بضعف حججهم. كما أن انشغالنا بفضح الزيف كوسيلة للدفاع عن الحقيقة خلصنا عن عبء تفحص انفسنا وتأكيد ما نؤمن به بطريقة ايجابية. وازدادت ضرورة اجراء حوار حقيقي لأن الكلمات والمفاهيم الاساسية التي نستخدمها لم تعد تعني أي شيء ملموس. فحتى الكلمات مثل «محافظ» و «ليبرالي» باتت تحمل معانٍ كثيرة متعارضة بحيث اصبح الحديث عن سياسات مترابطة منطقياً امراً مستحيلاً.

فكيف يمكن لكلمة «محافظ» ان تعني أي شيء متماسك منطقياً حين نصف بها «ميلتون فريدمان» و «الاغلبية الاخلاقية» (Moral Majority) ؟ وكيف يمكن للمرء أن يستخلص معنى من كلمة تصف التزام فريدمان بتأييد حرية الفكر والعمل في قيم الفردانية (individualism) * والحرية، والمنطق، والتقدم. وتشخيص الاغلبية الاخلاقية للمعاناة المعاصرة على أنها ناجمة عن اعتداء القيم (الليبرالية / الليبرتارية) (Libertarian) ** ذاتها على الفضائل التقليدية ؟ «الليبرالية» لم يعد لها معنى؛ فهي قد تعني أي شيء هذه الأيام. فهي تشمل الالتزام «باتحاد الحريات المدنية الاميركي» وبالفردانية، والحرية، والحقوق، علاوة على الروح الفوضوية المعادية للحكومة. وكلما اطلنا التأمل في كلمتي «محافظ» و «ليبرالي» ازداد شكنا أن يكون لأي منهما معني سوى انها مغايرة للأخرى.

الفشل في إجراء نقاش جاد حول أزمة قيمنا لا علاقة له بالخلافات الفعلية بين الجماعات السياسية بقدر ما له علاقة بطريقة تناول القضايا الرئيسية التي تواجهنا. مما يطرح تحدياً فكريا لا بد من حله اذا اردنا لأي موقف ايديولوجي رئيس أن يكتسب تماسكاً منطقياً وقيمة. التحدي هو كيفية التوفيق والدمج بن التزاماتنا التقليدية بالحرية الفردية

* مذهب يقول ان مصالح الفرد فوق كل اعتبار (المترجم)

** مذهب ينادي بالحرية المطلقة. (المترجم)

والخير العام. وتبين طبيعة المأزق الكثيرمن التفكك في نقاشنا السياسي، حيث تجاهد كل مجموعة ايديولوجية كي يشتمل فكـ.ـها على جانب من الحرية وجانب من النظام (order) الجانب الذي يركز على حقوق الافراد فقط، والجانب الذي يركز على الواجبات تجاه المجتمع.

بغض النظر عن مدى تأكيدنا على الخلافات بين معظم الجماعات السياسية المتعارضة، فان الأهم هو سعيها كلها لدمج الحرية والنظام في فكرها . وبوصفنا اناس عصريين، سواء كنا من اليمين او اليسار فليس في وسعنا العيش من دون حرية ونظام والتوفيق بين هذه المُثل ضروري للغاية لحل أزمة القيم التي ستكتسح حضارتنا وكل ما هو عزيز علينا ان لم نحلها.

واذا كان السعي لدمج الحرية والنظام هو الدافع المسيطر على التجمعات السياسية الرئيسية في النظام السياسي الاميركي، فان حل جميع القضايا السياسية الرئيسية يعتمد عليها ايضاً. وسواء كانت القضية هي الفقر، او العرق، او البيئة، او حقوق المرأة – او أية قضية شئت – فإن الحل يعتمد على ايجاد رد على التحدي الاكبر لدمج الحرية والنظام .

التجربة التاريخية الاميركية

اوضح الكسندر هاملتون طبيعة التحدي الذي واجهه الاباء المؤسسون حين أكد في الفقرة الافتتاحية من المقالة الاولى في «الفدرالي» أن :

> على شعب هذا البلد ان يتخذ قراراً في مسألة مهمة ، وهي ما اذا كانت المجتمعات البشرية قادرة حقاً، ام غير قادرة، على اقامة حكومة جيدة بالتفكير والاختيار، ام انه مقدر عليها ان تعتمد في دساتيرها السياسية على الصدفة والقوة.

وبعد بضعة سطور من مقالته هذه يركز على لب الموضوع : «سيكون خيارنا مناسباً اذا وجّه بتقدير مدروس ناحية مصالحنا الحقيقية التي لا تربكها او تحرفها اعتبارات لا علاقه لها بالصالح العام». التحدي الذي تواجهه المجتمعات هو حرية اختيارالتزاماتها (مصالحها الحقيقية) الضرورية لقيام حكومة جيدة. ويواجه الافراد التحدي ذاته.

بعد نصف قرن من ذلك التاريخ، رأي اليكسيس دي توكافيل حلاً جزئياً لمأزق هاملتون

في الجمعيات التطوعية التي وجدها في كل مكان في هذا البلد. لكنه بقي يشعر بقلق عميق. حيث قال في كتابه الكلاسيكي «الديمقراطية في اميركا» «لقد اختفت امتيازات السلطة الملكية، لكنها لم تستبدل بسيادة القانون، الشعب هذه الأيام يختلف مع السلطة لكنه يخشاها، وما يمكن استخلاصه، من الناس بالخوف أكبر مما كان يمنح في السابق بدافع الاحترام والحب». لذلك ، دعا الى «علم سياسة جديد يضع الأسس لمصادر جديدة من السلطة والقيم ويشجع المسؤولية الشخصية»

إن حزن توكافيل لما رآه في اميركا قبل ١٥٠ سنة كان يتوقع ورطتنا الحالية بالضبط . لقد عبر عن قلقه بتعابير توقعت مسبقاً اليأس الذي يشعر به الجميع بسبب أزمة القيم التي نعيشها حالياً :

هل كانت الاجيال كلها مثلنا ؟ وهل عاش الناس دائما في عالم لا ترابط فيه ؟حيث الفضيلة بلا نزعة للخير، ونزعة الخير بلا شرف ؟ وحيث يختلط حب النظام بطعم الاستبداد، والافتتان المقدس بالحرية يعتبر ازدراء للقانون ؟ حيث يعزل الضمير وتلقى اضواء الشك على اعمال الانسان ؟ وحيث يبدو انه لم يعد هناك فرق بين ما هو ممنوع او مسموح، محترم او شائن، صادق او كاذب ؟

ان التزامنا بدمج الفردانية وحرية الاختيار مع رؤية اخلاقية واجتماعية للحياة الطيبة هو شيء أساسي في سياستنا، كما اشار توكافيل، لأن كل قيمة من هذه القيم تبدو ناقصة إن عزلت عن الاخرى. انها قيمة مكملة لبعضها لأن الحيرة من دون التزام او فضيلة «نظام عدمي»، والالتزام والفضيلة من دون حرية «نظام سلطوي»، ودمج هذه القيم يقود الى المثالية النهائية لكل من المحافظين والليبراليين على حدّ سواء : وهي أن الافراد اذا ما تركوا احراراً فسوف يختارون الافضل.

الحرية ، والنظام ، والسياسات المعاصرة

اصبح تعريف اليمين واليسار السياسيين مشكلة في اواخر القرن التاسع عشر حين بدأت الليبرالية تتخذ معان كثيرة متضاربة. الليبرالية الاصلية، التي يعود تاريخها، الى بداية القرن التاسع عشر كان تشير الى وجهة نظر لوك في حماية حرية الفرد من الدولة. وترافقت مع مبدأ «حرية العمل» الاقتصادي. الا أن المنظرين الليبراليين الانجليز من أمثال

ماثيو ارنولد، و «تي اتش جرين» طوروا نظرية موسعة لليبرالية تشجع تدخل الدولة للتخفيف من وطأة الفقر ونشر الرفاه الاجتماعي. اما في الولايات المتحدة التي لم تعرف التقاليد المحافظة حسب المفهوم الاوروبي، فقد جاء هذا المفهوم ليشير الى تركيبة تجمع التقاليد الاصلية لليبرالية الاوروبية مع الالتزام بالسلطة الاجتماعية والاخلاقية التقليدية – الاسرة، والكنيسة،والمجتمع المحلي. واصبحت «الليبرالية» في اميركا مماثلة للتقاليد الاوروبية، وتلتزم بالحرية المستمدة من النظام الاخلاقي والاجتماعي التقليدي.

ونتيجة لذلك اكتسبت المفاهيم الاميركية الخاصة «بالليبرالية» و «المحافظة» صفات من الحرية والنظام تاركة السياسات المعاصرة تواجه أربعة أفكار مناهضة بدلاً من فكرتين. فقد انقسم اليمين واليسار كل الى مجموعتين من الافكار – مجموعة تعتنق الحرية والفردانية، والحقوق؛ والثانية تؤيد الفضيلة، والنظام، والمجتمع المحلي، والمساواة. وهكذا انقسم اتباع المبدأ المحافظ الى ليبرتاريين (محافظو الحرية) وتقليديين (محافظو النظام) وضم الليبراليون ليبراليو الحرية (الفوضويون واصحاب الثقافة المضادة واتباع حرية العمل المدني) وليبراليو النظام (الاشتراكيون وليبراليو دولة الرفاه).

أثر الصراع بين هاتين المجموعتين من الافكار داخل اليمين واليسار – المجموعة الاولى (النظام، المجتمع المحلي، الفضيلة) جاءنا من القدماء، ولم تظهر الثانية (الحرية، والفردانية، والحقوق) الا في عصرنا الحديث – في كل التعابير الرئيسية لقاموسنا السياسي. ويظهر هذا الصراع جلياً في التعاريف المتضاربة لتعبيري «الرأسمالية» و «الاشتراكية» وغيرهما من التعابير التي تتردد دائما في مناقشاتنا السياسية.

ضرورة الجمع بين هذه الافكار والتوفيق بينها ليس مهماً من الناحية النظرية وحسب؛ فهو حاسم لمواجهة أكثر التحديات العملية للحكم. بالنسبة لليبراليين، قد تكون المسألة الرئيسية للحكم هي : كيف يمكن ليسار النظام (order Left) (او الاشتراكية الديمقراطية) ان يأمل في استخدام سلطة الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية حين يقوض يسار الحرية (مثل اتحاد الحريات المدنية الاميركي) ، في التزامه بالحرية وحقوق الفرد، ثقة المواطنين وايمانهم في الحكومة؟ وكيف يمكن للجمهوريين والمحافظين، بدورهم، توسيع الحرية

الشخصية – التي يجادلون انها تتعرض لتهديد عظيم من ليبرالية دولة الرفاه – حين يدفع يمين النظام (order Right) الامور نحو استخدام القوى القسرية للحكومة لفرض معايير تقليدية على الاخلاق الشخصية ؟

بدأ مأزق الحرية والنظام يظهر في التجربة الاميركية بسبب التزامنا التاريخي بالحرية من النظام الاوروبي القديم. وافرز قرنان من تزايد الحرية الفردية أزمة القيم التي نعيشها اليوم (أي أزمة الحفاظ على النظام). والتحدي الذي يواجهنا اليوم هو اعادة اكتشاف نظام يمكننا أن نلزم أنفسنا به – نظام من حكم الذات.

ستبقى السياسة في أزمة الى أن يتم الدمج بين الحرية والنظام – وستبقى شكلاً من أشكال الحرب تشن بوسائل أخرى (ونستعير هنا عبارة كلاوزفيتز). وما لم يتم تكاملها فسوف يواصل المحافظون النظر الى يسارالحرية (freedom Left) المتمثلة في اتحاد الحريات المدنية الاميركي والثقافة المضادة على انها (على التوالي) وسائط تحتضن الاخلاق النسبية والعدمية،، ويسار النظام (وريث التقاليد الاشتراكية) على انه سلطوي مستبد. وسيواصل الليبراليون النظر الى يمين الحرية (الليبرتاريون) كمدافع عن الجشع، ويمين النظام (التقلديين) كسلطويين مستبدين.

الحقيقة ان جميع وجهات النظرهذه صحيحة الا انها ناقصة؛ وتنتظر جميع هذه الفئات التكامل الذي ما زلنا نبحث له عن تعريف.

تكمن المشكلة في عدم الاتفاق على الواجبات الشخصية حيث ان جميع المفاهيم ما زالت تقوم على التقاليد . في عصر هاملتون وايام مانشستر كان هناك اتفاق منتشر على نطاق واسع حول النظام والواجب . وحين يكون هناك اتفاق حول المسؤولية الشخصية – اي حول «المصلحة الحقيقية» للشعب – تكون مشكلة دمج الحرية والواجب صغيرة نسبياً. لكن حين تكون الواجبات غير واضحة ، كما صار حالها، وحين تتراجع التقاليد، يصبح تكامل الحرية والنظام امراً في غاية الصعوبة.

ثمة أمر واحد واضح. وهو أن دمج الحرية ،والنظام – او الفردانية والمجتمع المحلي – يعتمد على الايمان في قدرة جميع المخلوقات البشرية على حكم الذات . وعلى الايمان بان

المجال الرئيسي لتحسين الاخلاق هو الفرد المحلي والمجتمع المحلي، بالمشاركة والعمل من خلال الحكومة بمستوياتها المختلفة. وهذا صحيح بغض النظر عن الدور النهائي الذي يتصوره المرء للدولة المركزية. وما لم تكن القيم التي يقوم عليها المجتمع صحيحة (تتكامل فيها الحرية مع النظام) فسوف يتبع صانعو سياسات الحكومة غاياتهم الخاصة بدلاً من الغايات العامة. اضف الى ذلك، اذا لم يلتزم الناس بمسؤولياتهم ويعاملوا بعضهم باحترام واجلال،فسوف تضطر سياسات الحكومة الى العمل في بيئة معادية ستقوض أي خير يمكن ان يفعلوه.

تبرز الحاجة الى قيم صحيحة الصعوبة الكبيرة التي يجب علينا تجاوزها. وتكمن هذه الصعوبة في حقيقة أن حوارنا المتعلق بالحرية والنظام يتركز على السياسة - خاصة سياسات الحكومة المركزية. وبالتالي، فانها لا تخاطب سوى الهيئات المركزية، ولا تخاطب، الا نادراً، القيم والاعمال الخاصة وغير المركزية، ولن يكون هناك أمل في صياغة نسيج الحرية والنظام الذي نسعى اليه ما لم نتوقف عن وضع كل أمالنا في العمل العام المركزي. ولن يكون هناك من أمل ما لم نتجاوز السياسات التقليدية ونوسع اهتمامنا بالقيم لتشمل المجالات الخاصة والمحلية .

الانتقال لما بعد السياسية

لا يمكن دمج الحرية والنظام الا اذا تجاوزنا انشغالنا بالحرية السلبية (التحرر من التقاليد) والبحث جدياً عن مصادر جديدة للسلطة والقيم - قيم تجيب على حاجتنا للاختيار والمشاركة الواعية في حياة اخلاقية .قد تكون وجهات النظر الجديدة هذه شخصية لأن الموافقة عليها يجب أن تكون فردية ؛ لكن اعطائها هدفا ،ومغزى، ورابطة تتجاوز انفسنا يمكنها من تحديد واجبات الفرد تجاه مجتمعه. لذلك ، فان دمج الحرية والنظام يمكننا من الحصول على التزام اليسار بالعدالة الاجتماعية والتزام الليبرتاريون بالحرية الفردية .

الا ان تناول مشكلة التكامل بشكل جدي يجبرنا على تجاوز السياسات التقليدية والتفكير بقضايا أعمق . ويجبرنا ، تحديداً، علي أخذ مسألة كيف وفي أية ظروف شخصية وسياسية يمكن للناس أن يختاروا بحرية الزامهم بالواجب. في ظل أية ظروف يختارون

النظام والمسؤولية ؟ وما هي طبيعة النظام الذي قد يختارونه ؟ لا تنطبق هذه الأسئلة على افراد يرتبطون فردياً ببعضهم البعض وحسب، بل بارتباطهم كمواطنين، يشاركون في مؤسسات الحياة العامة للدولة والمجتمع ككل.

وحيث أن الحرية والوعي يطرحان مشاكل للافراد، فلا يمكننا أن نتجنب الأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا الاجتماعية والسيكولوجية التي تركز على الافراد. وهي تشمل فهم الامور التالية : اولا، لماذا تتزايد مطالبة الناس بالحرية ورفض الاخلاق التقليدية ؟ وثانياً، فهم كيف أن الافراد العاملين بوعي وحرية، ومن خلال الحرية يمكن أن يضعوا مفهوماً للهدف والارتباط يتجاوز أنفسهم . هذه القضايا مهمة حين نأخذ بعين الاعتبار البحث عن واجب ومسؤولية في الحياة العامة والخاصة .

المجتمع بحاجة لأن يبتعد عن السياسات التقليدية الى سياسات مطّلعة ومستوحاة من سيكولوجيا (ربما من نوع جديد) تعكس الدور البالغ الأهمية الذي يجب على الافراد الواعين ان يلعبوه في هذه العملية . ويجب على السياسات الجديدة ان تشجع معرفة الذات وأنت تسمح للناس بايجاد هدف ومغزى لهم بفرض الالتزامات على أنفسهم وتجاوز ذواتهم . الا أن النقطة السياسية الحاسمة هي أن الكثير من هذه العملية يجري خارج مجال سلطة الحكومات المركزية ويتجاوزها. لذلك يجب توجيهها للبحث عن مؤسسات جديدة لحكم الذات على المستوى المحلي والتي تجمع المواطنين الافراد وتشركهم في العمل لاهداف عامة.

في جميع المواقف الايديولوجية الرئيسية من حوارنا السياسي أجزاء مماهو ضروري للانتقال لما هو أبعد من الحكومات وايجاد أنظمة يسيطر فيها المواطنون على الحكم. التحدي الذي نواجهه هو تجاوز خطوط الايديولوجيا التقليدية لتطوير مؤسسات جديدة.

معضلة المحافظين الجدد

اهتمام المحافظين الجدد (neoconservatives) بالتقاليد والنظام أمر مهم. ويكمن أعظم تهديد للمؤسسات الحرة في احتمال فشل البحث عن اشكال جديدة للسلطة والقيم، وأن ينتهي الأمر بالناس الى طلب فرض النظام عليهم كما فعل الكثير من المثقفين خلال عقد الستينات. لقد فعلوا ذلك حين اعتنقوا برنامج يسارالنظام، والذي دعا من خلال بيانات مثل

تقرير لجنة كيرنر حول الاضطرابات العرقية في المدن، الى ثروة اجتماعية تقودها الحكومة الفدرالية. وتشكل المطالب الراديكالية بفرض النظام بشكل له صيغة عسكرية، التهديد الرئيسي للجمهوريات التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق. فالشعب لن يتحمل الشغب والفوضى الى ما لا نهاية ، فعند حدّ معين، سيطلب الناس من السلطة، او حتى العسكريين، التدخل لفرض النظام.

وفي حين أن المحافظين التقليديين (ومن ضمنهم المحافظين الجدد) كانوا فاعلين في التحذير من المخاطر التي نواجهها ان لم نكتشف مصادر قوية للنظام والقيم، فليس لديهم علاج للمشكلة سوى العودة الى السلطة التقليدية. وقد اكتفوا بتجديد الدعوة للتمسك بالايمان والفضيلة. وتبنى النهج ذاته أناس أكثر بساطة. مثل هذه الدعوة قد تنجح مع العاملين العاديين، لكن هؤلاء ليسوا المشكلة كما ان السلطة التقليدية لا تفعل شيئاً لاقناع المفكرين وذوي التعليم العالي، ومن ضمنهم المفكرين من المحافظين. الحقيقة أن المجتمع تغير كثيراً خلال ربع القرن الماضي بحيث أن المرء لم يعد متأكداً من المعنى المقصود بتعبير « المواطن العادي». وثمة دليل دامغ على أن تأثير التقاليد والعادات على هذا المواطن يضعف باضطراد .

معضلة الليبرتاريين

الليبرتاريون هم جماعة سياسية تعتنق صراحة الفردانية وحرية الاختيار. ويقوم برنامجهم السياسي والاجتماعي كله على الرغبة في توسيع حرية الاختيار الى أقصى حدّ ممكن. ويتجنبون هم أيضا ، القضية الحقيقية للفردانية.

فاذا كان المحافظون التقليديون غير قادرين على اقتراح رؤية للنظام تشتمل على الحرية، فان الليبرتاريين لا يشغلهم أمر سوى الحرية؛ وليس لديهم تصور جاد للنظام. فهم يركزون فقط على الاوضاع الخارجية للحرية؛ لانهم يعتبرون الحرية الوضع الطبيعي للانسان ، ويفترضون أن الجميع يشعرون برغبة غير مشروطة فيها. ويستنتجون من ذلك أن الناس الذين يفتقدون حماسهم لا بدان يفتقدوا « الحقائق». لذلك فانهم يستنفذون طاقاتهم في كتابة الحجج «الموضوعية» عن الحرية غير المقيدة، التي يتصورون انها ستضع معارضيهم في خانة اليمين.

ومع أن المحافظين التقليديين كانوا على صواب في قولهم أن تراجع السلطة الاجتماعية - الأسرة، والكنيسة، والمجتمع المحلي - قد يقوض الأسس الاجتماعية والسيكولويجة للديمقراطية الليبرالية، فانهم يخطئون في تشخيصهم للمشكلة ويفشلون بالتالي في وضع الحل الناجع .. والسبب في ذلك انهم لا يأخذون الفردانية على محمل الجد. ومن جهة أخرى فشل الليبرتاريون في فهم اهمية النظام لدعم تأكيدهم على الفردانية وانصب تركيزهم كله على الاوضاع الخارجية للحرية والديمقراطية، التي اقتصرت عليها اهتماماتهم السياسية، وكان يكفي، بالنسبة لهم ان تتدخل الحكومة بأقل قدر ممكن في الحياة الخاصة للمواطنين. لسوء الحظ فإن التركيز على البنية الخارجية للحرية يتحاشى الاسئلة الصعبة الحقيقية التي يجب علينا مواجهتها لحل مشكلة الحرية والنظام .

وقد شجع فشلهم في التعامل مع القيم الاخلاقية والاجتماعية على جعل الليبرتاريين، الذين يعتبرون الرأسمالية مؤسستهم المفضلة، ماديين بطبيعتهم ولا يقتصر سوء الفهم هذا على الليبرتاريين؛ فهو ينطبق ايضاً (في الجزء الاعظم منه) على اقتصاديي السوق الحر الذي يتحدثون دوماً عن المصلحة الشخصية. وكما قال الاقتصادي الليبرتاري آرمن آلكيان لي ذات مرة «أن كان ثمة أمر يمكنك أن تثق في قيام الناس به ، فهو أن يفضلوا مصلحتهم على مصلحتك». سخرية مسلية لكنها لم تخدم مُثل الرأسمالية والحرية بشكل جيد .

الليبراليون اختاروا النظام

اذا كان اليمين يعاني من مشكلة حادة، فان اليسار في ازمة تلف كيانه كله. وتكمن معضلة اليسار، مثله مثل اليمين، في التناقض الواضح بين توجهات الحرية وفرض النظام. أحد التوجهات - يسار النظام - يتطلع الى السياسة، خاصة المركزية منها ، لتحقيق تصوراته في اقامة المجتمع المحلي والمساواة. ويسيطر يسار النظام على الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة لان مجموعات المصالح الرئيسية التي تشكل قاعدته الحزبية هي من جماعة اليسار. وهي تضم نقابات العمال، والمنظمات المدافعة عن البيئة، والحركة النسائية، التي تلتزم جميعها باستخدام الحكومات الفدرالية لتحقيق الاهداف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية .

ويؤكد التوجه الآخر، يسارالحرية - على حقوق الفرد ضد النظام السياسي والاخلاقي التقليدي، خاصة في مجال الثقافة المضادة، وتمجيد التطرف والسلوكيات المميزة. ويتضح هذ الموقف بشكل بارز في منظمات الحريات المدنية مثل اتحاد الحريات المدنية الاميركي» ، والرواد الطليعيون في دوائر الفن، ورواد مؤسسات الثقافة المضادة، مثل المقاهي . كما انها بارزة في وسائل التسلية مثل الافلام التي تظهر مسؤولي الحكومة وهم يسعون لتحقيق غايات فاسدة دون أي اكتراث بحقوق المواطنين. واوليفر ستون هو أبرز مخرجي الافلام من هذه المدرسة، كما بيّن لنا في أحدث افلامه «جون فيتزجيرالد كينيدي» الذي يحكي قصة اغتيال الرئيس كينيدي.

يؤكد يسار النظام على الالتزامات والمسؤوليات؛ ويركز يسار الحرية على التحرر من المسؤوليات - بصغتها التقليدية على الأقل. احدى المجموعات تتطلع نحو السياسية، خاصة الحكومة المركزية؛ وتتطلع الأخرى بعيداً عن السياسة الى مجالات حياتية أخرى، وتشجع المواطنين، في الوقت نفسه، وعند كل منعطف على عدم الثقة بالحكومة. في النهاية، يلتزم معظم الناس من يسار النظام باستخدام المنطق، والعلم، وقوى «التقدم» المادية باعتبارها وسائل لمساعدة الشعب العامل العادي والدفاع عنه. ويرفض يسار الحرية القيم البرجوازية التقليدية، وتنتابه ريبة عظيمة في العلم، ويجدّ في معارضة التقدم، وغالباً ما يمجد الحدس والشعور ويغلبهما على المنطق.

يفسر الصراع ما بين تلك المواقف السبب في ان الحكومات ذات الطبيعة اليسارية الليبرالية باتت مستحيلة. وما لم نجد طريقة لدمج اتجاهات الحرية والنظام في صيغة واحدة، فسوف يواصل يسار النظام محاولات استخدام سلطة الحكومة المركزية لفرض برامجه على الناس - وهو كل ما يعرف عمله. فاذا نجح، فسوف يثير ردة فعل حتمية ليس من اليمين وحسب، بل من يسار الحرية ايضاً، الذي يسعى للتحرر من النظام المفروض.

من الممتع التفكير كيف يتصل يسار الحرية والنظام بمواقف نظيريهما في اليمين ويمكن للمرء أن يرى في تطورهما الصراع من أجل دمج الحرية والنظام، حيث أكد اليمين واليسار وفي حقبات مختلفة على احدهما ثم عاد وأكد على الآخر، في محاولة لايجاد

التوازن الصحيح بينهما. والسبب في انهما لم ينجحا في ايجاد هذا التوازن هو ان ذلك غير ممكن: فالقضية ليست التوازن، بل التكامل.

مأزق اليسار في الولايات المتحدة هو مأزق يسار النظام. ففي بلد ليبرالي بطبيعته (بالمعنى الكلاسيكي)، لا يمكن ليسار النظام أن يزدهر إلا بحدوث كارثة اقتصادية مثل «الكساد العظيم». ومن دون اضطرابات اجتماعية علنية، سيجد صعوبة بالغة في اقناع الناس، الذين لم يثقوا قط بالحكومات المركزية القوية، بسياساته المركزية. ويأتي مأزق يسار النظام من رغبة داخلية لحل المشاكل بالنقود. وتتعارض هذه الغريزة معارضة تامة مع تركيز المجتمع الليبرالي على أهمية حكم الأفراد والمجتمعات المحلية لنفسها.

النظام من دون جماعية *

في محاولة فهم أزمة القيم المعاصرة يتساءل يسار النظام ويمينه – أي اليسار الاجتماعي الديمقراطي والتقليدي، اللذان غالباً ما يعربان عن شكهما في الرأسمالية – حول «الخطأ الذي حدث» في المجتمع الانساني ومع انهما يبدأن باحكام مختلفة تماماً حول طبيعة الإنسان، فانهما يتوصلان الى نتائج متشابهة حول مشكلته.

لتبسيط الأمر، آمن اليسار، بعد روسو، بأن الانسان ولد حراً وطيباً، لكن المؤسسات افسدته – أي المؤسسات التقليدية. اما المحافظون، من جهة أخرى، فيعتبروا الخطيئة الأولى نقطة البداية: ويؤمنون بأن الإنسان يولد فاسداً ويحتاج للمؤسسات والتقاليد لاحتواء اهوائه. ورغم هذا الإختلاف في الحكم على الخطأ الذي حدث، فإن اجنحة النظام في اليمين واليسار تتوصل الى نتائج متماثلة : كلاهما يلقي باللوم على الحرية والفردانية التي أسيء توجيهها، ولأنها تشجع الإنشغال بالذات واغفال القيم السامية. لذلك اختارا كلاهما الجماعية كحل – حلول جماعية تفرض على الأفراد . وفعل يسار النظام هذا بالاعتماد على الدولة المركزية، وفعله يمين النظام بالحث على العودة الى المؤسسات التقليدية، خاصة الدين التقليدي.

من المهم ايضاح أن يمين النظام ويساره وحدهما قد انشغلا بأزمة القيم. وقد انتاب

* Collectivism، مبدأ اشتراكي يقول بسيطرة الدولة او الشعب على جميع وسائل الانتاج (المترجم).

القلق اجنحة الحرية بشأنها، لكن بطريقة غير مباشرة واشكال عدة. ويرى يمين الحرية ويسارها في الجماعية مشكلة، وليس حلاً.

إن نظرة قريبة الى تلك المواضيع تكشف أن لا علاقة لأزمة القيم الحالية على الإطلاق بالمؤسسات «الرأسمالية» أو «الاشتراكية». انها ناتج جانبي للفردانية، وترتفع الى حدّ تصنيف الناس كعصريين وتقليديين. اضف الى ذلك، نجد أن الشعور بهذه الأزمة أقوى في اوساط الذين يواصلون العيش، والى حدّ كبير، وفق التقاليد والعادات.

ويتطلب حل هذه المشكلة والمشاكل الأخرى الناجمة عن الفردانية فهم مصدرها. والأهم من كل ذلك، علينا التوقف عن لوم اعداء وهميين؛ وعن لوم «الأنظمة» فالمصدر الحقيقي لهذه المشاكل موجود داخلنا، وعلينا أن نبحث عن طريقة ندمج فيها بين التشديد المعاصر على أهمية تعبير الفرد عن ذاته مع نظرة الى القيم، والمجتمع المحلي، وهدف يسمو على ذات الفرد – طريقة لدمج الحرية والنظام.

للرأسمالية والاشتراكية دور تلعبانه في البحث عن حل. فهما لا تمثلان افكاراً متعارضة، بل افكار تكمل بعضها. والتعارض الحقيقي، في الواقع، موجود ضمن كل فكرة – بين عنصر الحرية وعنصر النظام في كل واحدة منهما – حيث تدفع الواحدة منهما الأخرى في صراعها لايجاد صيغة توفيقية، وهذا يحدث حتى حين يتصارع اليمين مع اليسار.

إعادة التفكير في سياسات اليسار / اليمين

رياح السياسة حافلة بالانتقادات، من اليمين واليسار؛ ويصدر كلا الجانبين دعوات سامية لفعل المزيد في الأمور التي ظهر فشلها. وبسبب افتقارهما لمبدأ خاص بالنظام والواجب يتفق مع التزامنا بالحرية الفردية، فإن المحافظين والليبراليين يدعون الى الإصلاح بطرق مألوفة: يدعو المحافظون الى سلطة حكومية أقل؛ والليبراليون الى المزيد من السلطة. نقد قاد الرئيس ريغان، على سبيل المثال، هجوماً مضاداً غير عادي ضد نمو الحكومة الفدرالية، لكنه لم يقدم الكثير لتطوير المؤسسات العامة والخاصة للحكم الذاتي التي قد تنعش حياتنا السياسية والاجتماعية المتداعية. لقد كان ريغان صورة سلبية في ناحية مهمة؛ وواصل الرئيس بوش برنامج ريغان بصورة أقل ايجابية.

يتراجع ليبراليو النظام الى افكار يقولون انها «تقدمية»، لكنها، في الواقع، نماذج أُعيد ترتيبها لمفاهيم قديمة غير طوعية عن النظام. ورغم ابداء بيل كلينتون، خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي عام ١٩٩٢، اشارات على الرغبة في التحول الى اتجاهات جديدة فقد ارتد الى برّ الآمان والسياسات المركزية وكان عليه، مثله في ذلك مثل سائر الزعماء الديمقراطيين، تهدئة القاعدة الانتخابية السياسية القوية التي لا مصلحة لها أو انها لا تفهم رغبة المواطنين في الحصول على المزيد من السيطرة على حياتهم. وتقدم الجمعيات النسائية وجمعيات حماية البيئة، والحركات المماثلة الأخرى نماذج جديدة على التوجهات ذات الصبغة الاشتراكية لفرض سلوكيات معينة من خلال سلطة الحكومة.

علينا اعادة التفكير بشكل اساسي في سياساتنا. وقد صارت اعادة التفكير هذه ضرورية الآن، حيث توحي التغيرات السياسية الجغرافية بانخفاض كبير في الوظيفة الأصلية المركزية للدولة: أي الدفاع الوطني. ومع أن الليبراليين في الولايات المتحدة يأملون في أن يؤدي خفض الانفاق العسكري الى زيادة «حصة السلام»، مما يسمح بزيادة تمويل الحكومة للبرامج الاجتماعية. لكن ثمة احتمال قوي في أن يحدث العكس. فالتراجع في وظائف الحكومة السياسية الجغرافية قد يعجل في تراجع ثقة الناخبين واهتمامهم في الحكومة الفدرالية. وهذا قد يضعف رغبة الناس في أي توسع طموح في البرامج الفدرالية.

ويجد الليبراليون المطالبون بالنظام انفسهم في أزمة للأسباب نفسها، بشكل عام، مثل المحافظين المطالبين بالنظام: ونظراً لعدم تمكن كلاهما من استيعاب الدافع الإنساني في السعي للحرية، فانهم يتراجعون ويعتنقون نظاماً قسرياً لتحقيق غاياتهم. ولا ترى كل جماعة في معارضة سياساتها مطلباً للحرية بل رفضاً مشؤوماً لقيمها. وبالتالي، تتوصل الفئتان الى قناعة بضرورة أن يعود المجتمع «الى الوراء». ويقول المحافظون المطالبون بالنظام أن على المجتمع العودة الى تقاليد الماضي، ويقول الليبراليون المطالبون بالنظام بضرورة وضع حدّ للدولة وتدمير التأثيرات القمعية للتقاليد واعادة المجتمع الى انسانيته الأصلية. كلا الرؤيتان تعاملان المواطنين وكأنهم اطفال، وتعامل مطالبتهم بالحرية لصياغة التزامهم بالمسؤولية وكأنها خطأ فادح.

المشاكل الإجتماعية التي تقلق يسار النظام مزعجة وحقيقية، وتستحق انتباهاً جاداً. لكن الحلول بحاجة لاهتمام أكبر بكثير مما يمكن لانفاق الحكومة وحدة أن يقدمه. وكثيراً ما يتعرض الاميركيون لشجب شديد من النقاد الاجتماعيين بسبب اعتقادهم بامكانية شراء أي شيء بالمال. لكن سوء الفهم ذاته ينطبق ايضاً على المشاكل الاجتماعية: فلا يمكننا شراء حلول لها ايضاً. أو الاعتقاد بأن في وسعنا تتفيه المشاكل؛ نحن بحاجة لنهج أعمل لحلها.

لم ينظر الليبراليون قط الى تضخيم الدولة كغاية بحد ذاته؛ فقد رأوا فيه وسيلة لتحرير الفرد، وعتقه من الوعي الزائف الذي يستمد جذوره من التقاليد. لكن، وبعد سنتين من تجربة تدخل الدولة لحل المشاكل الاجتماعية، بات واضحاً أن سلطة الدولة لم تبدِ أية علامات على الضعف رداً على ذلك، رغم استمرار التقاليد في التراجع. وقد اصبحت الدولة كياناً سياسياً منحطاً، لا هم له سوى البقاء. وينبع الايمان في الدولة المخلّصة من الثقة في أن الذين يديرونها – سواء كانوا سياسيين أو بيروقراطيين – محصنين ضد الوعي الزائف الذي يصيب افراد المجتمع الأقل استنارة. وهذا، بالطبع، خطأ. رغم ظهور رجال دولة عظام بين الحين والآخر، لكن ظهورهم لا يمكن التنبؤ به.

اعادة اكتشاف حكم الذات

يجب أن تشمل أية خطة جادة للتجديد المؤسسات تعزيز مشاركة المواطنين في المؤسسات العامة التي هي محلية بطبيعتها، وفي حكمها. والعامل المهم في مثل هذه المؤسسات هو أن تكون المشاركة طوعية. يجب ان يكون الناس قادرين على تركها، وان يختاروا الخروج، ويبحثوا عن البدائل، اذا شعروا انها لا تلبي حاجاتهم – سواء في الاسكان، أو التعليم، أو أي مجال آخر في حياتهم. وحين تشجع القوانين والنصوص الدستورية وتوسع خيارات الأفراد وفرصهم للمشاركة في الحكم، يكون المواطنون من جميع المستويات الاجتماعية احراراً في المشاركة بطرق عدة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وحين تضيّق مجال الاختيار أو حتى تنكره عليهم، يكون تأثير ذلك استبعاد قطاع كبير من مواطني الدولة من المشاركة في انشطتها الاقتصادية والاجتماعية الرسمية (مقارنة مع الأنشطة غير الرسمية أو الخفية).

يعتمد حكم الذات على فكرة أن الناس يجب أن يتحكموا بحياتهم الخاصة - وان فعلهم هذا خير بحد ذاته - بغض النظر عن مسائل الكفاءة. وينظر الى المدخلات (أي الجهد البشر) على أن له قيمة غير مادية، أو حتى روحية. وهذا يمكّن حكم الذات من تقييم المدخلات والمخرجات بشكل مستقل عن بعضها البعض، وتسمح للمرء بأن يرى، على سبيل المثال، مساهمات مدير بنك وبستاني على انها متساوية في معناها الأساسي.

يقسم نموذج حكم الذات القيم الى مستويين. واحد ملموس، وموضوعي، واقتصادي، والثاني غير ملموس، وغير موضوعي، وانساني. ويقوم على نظام القيم ثنائي الأبعاد منهج حكم الذات للعالم، والذي يستعير أفضل ما في الرأسمالية والاشتراكية ويجمعهما في رؤية متكاملة . وهو يمجد التزام الرأسمالية بحرية الفرد، والتزام الاشتراكية بالتعاون والمجتمع المحلي.

ولمشكلة الانتقال الى نوع جديد من السياسات، التي هي اساس حكم الذات لدى الافراد والمجتمعات المحلية، بعدين اثنين. الاول موضوعي وملموس وله حل مؤسساتي : يهتم بتحقيق غاية محددة. اما البعد الثاني فهو غير موضوعي : ويركز بشكل أساسي على وسائل تحقيق تلك الغاية - باحداث تغيير في «روح» الافراد والمجتمع المحلي الذي يضمهم. اما التحدي الأخير لخلق تصور حقيقي جديد للسياسة فهو ما اذا كان في وسع الناس اعتناق فكرة المشاركة، لانفسهم وللآخرين، سواء منها الذاتية او الموضوعية ، والتي هي جوهر حكم الذات.

هوامش

هذا الفصل هو مجموعة من النصوص المقتطفة من كتاب «ما هو أبعد من اليمين واليسار : كسر الجمود السياسي» (سان فرانسيسكو « اي . سي . اس . برس » ، ١٩٩٣) باذن من المؤلف والناشر.

1 - Alexis de Tocqueville "Democracy in America" (1835) ed . J.P. Mayer and Max Lerner (New York : Harper and Row,1966) 1 : 11.

الفدرالية والمواطنة والمجتمع المحلي

يوجين دبليو. هيكوك الابن

مقدمة

ثمة خطأ في السياسات الاميركية اليوم. فالمواطن العادي كما تقول استطلاعات الرأي يفتقر الى الثقة في مؤسسات حكومتنا الوطنية والقائمين عليها . ويشعر بالبعد عن الحكومة – احساس بالانفصال عنها – وبأن الحكومة غير قادرة على التعامل بفعالية مع القضايا الصعبة . والاميركيون الذين كانت تنتابهم الريبة في الحكومة على الدوام، صاروا يسخرون منها أيضاً.

لا حاجة للقول أن هناك الكثير مما يغذي هذه السخرية . لاسباب عدة، يمكن القول أن السياسة الاميركية بلغت سن الرشد قبل جيل من الآن ، مع فضيحة وترغيت ومنذ ذلك الحين توالت الجرائم او الخلافات الواحدة تلو الأخرى على عاصمة البلاد. وكان على كل ادارة مواجهة المشاكل السياسية التي كانت تغذيها الفضائح، والاقاويل، والمخالفات، والفساد، او عدم الكفاءة . وأفرز الكونجرس ايضاً حصته من هذه الفظائع . وفي حين كان هناك على الدوام اشخاص في مجلس الشيوخ او النواب ممن أثار سلوكهم الخلافات وأضر بسمعة الكونجرس. الا أن سمعة واستقامة المؤسسة ذاتها صارت موضع شك مؤخراً، وساهم في كل هذا التوتر والقلق الناجم حقيقة أن العالم الذي تتواجد الولايات المتحدة فيه هذه الايام والتي هي ملزمة بالرد عليه يختلف كثيراً عن العالم الذي كان قائماً قبل بضع سنوات خلت وما زال يتغير باستمرار.

ويبرز الاحساس العام بتداعي الحكومة طبيعة القضايا التي ما زال الاميركيون يهتمون ويتمسكون بها . فجرائم العنف ما زالت تعم المجتمع. وتحول بعض المدن الى ميادين حرب؛ وتبدو بعض المدارس وكأنها معسكرات مسلحة. حتى البلدات الصغيرة

والمناطق الريفية صارت تعي حقيقة أن جرائم العنف لا تعرف حدوداً. ويرى الكثيرون أن اميركا بلد غير آمن. التعليم الذي كان ذات يوم أحد اعظم انجازات هذه الأمة، صار مصدراً للاحراج الشديد. وما زال اصلاح نظام الرفاه الاجتماعي مدرجاً على الاجندة الوطنية منذ تأسيس هذا النظام . وبدأ مؤخراً اصلاح نظام الرعاية الصحية وكانت له افضلية مماثلة، ومن المؤكد ان التقدم في هذا المجال سيكون موازياً للبدايات المتقطعة وغير المنتظمة التي طبع بها اصلاح نظام الرفاه الاجتماعي . وتمثل التغيرات في طبيعة الأسرة في اميركا الاحصاءات المذهلة عن الامهات غير المتزوجات وحمل المراهقات، وانهيار القيم التقليدية، أحد أهم القضايا التي تواجه المجتمع ، بوصفها تحدياً لطريقتنا في التفكير، وأحد الاعراض على مدى ما وصلت اليه الامور من سوء .

بالطبع، يمكن القول ان الكثير مما تواجهه الامة يرتبط حتماً بالعيش في مجتمع عصري عالي التطور. وثمة قدر من الحقيقة في ذلك. لكن تبقى حقيقية أن علامات الحيوية في الجسم السياسي ضعيفة، وهو أمر يمكن أن يكون خطيراً في أية ديمقراطية، إن لم يكن قاتلاً.

التراجع في نوعية الديمقراطية

الموضوع الذي نطرحه هنا هو أن ما نعيشه نحن كأمة هو تراجع في نوعية ديمقراطيتنا . فعلى المستوى السطحي، يعطي انخفاض عدد الناخبين المشاركين وافتقار الحكومة لثقة الشعب دليلاً واضحاً على هذا التراجع. لكنه يشكل ايضاً اعراضاً لمرض أكبر. فجوهر الديمقراطية يعني حكم الذات، ومن هذا الجوهر بالذات يأتي انحلال الديمقراطية في اميركا. بتعبير أبسط ، شعو ر الناس بالقلق وعدم القدرة على التأثير على الحكومة يمكن تتبعه في التحولات التي طرأت على فهم المواطنين وعلاقتهم بالحكومة.

من الناحية النظرية، أفضل فهم للمواطنة هو انجاح العلاقة بين الفرد ودولته. ويوجد في كل نظام حكم قوانين وتشريعات تحدد تعريف المواطنة لدى ذلك النظام . لكن ضمن تلك المقاييس التي قد تكون عريضة في بعض الاحيان، يتحدد جوهر معنى المواطنة بالنسبة للفرد بنوعية العلاقة التي تربط الفرد بالحكومة والعكس بالعكس في الديمقراطيات

الليبرالية ، مثل الولايات المتحدة ، يكون الفرد، بشكل عام ، حراً في أن يصيغ لنفسه نموذجه الخاص من المواطنة. ولانه يعتقد بان جميع الافراد يمتلكون حقوقاً طبيعية، فلا تفرض عليهم أية التزامات ولا يمنحوا الا القليل نسبياً من الحقوق والامتيازات الخاصة. بكلمة أخرى، قد لا تعني المواطنة في الولايات المتحدة الشيء الكثير، او لا تعني الا القليل بالفعل؛ الأمر يعود الى الفرد، والى حد بعيد. المفارقة في هذا الوضع ان الديمقراطيات السليمة تعتمد على المواطنين في دعمها وتوجيهها.

في الولايات المتحدة، أمة من المواطنين يقومون بخيارات مسؤولة وينتخبون افراداً للقيام بخيارات مسؤولة، تحولوا إلى أمة من «مستهلكي الحكم» يشترون الحكم بأموال الضرائب ويتوقعون من الحكومة تسليم السلع و/أو الخدمات التي اشتروها. وتحولت المواطنة الى مادة استهلاكية. وصار المواطنون الأفراد الذين كانوا في السابق عوامل للتغيير في المجتمع والحكومة رعايا سلبيين لدولة وطنية واسعة الأرجاء . وصار من الأمور العادية اليوم، أن ينظر الناس الى الحكومة لمساعدتهم في التخلص من أسباب القلق العادية جداً، ودعمهم في مساعيهم مهما بلغت من الصغر والضآلة، وحمايتهم من الأضرار مهما صغرت. لقد اصبح الناس عملاء للدولة وليسوا سادة لها. صاروا يعتمدون على الحكومة بدل ان تعتمد الحكومة عليهم .

هذا التراجع في نوعية الديمقراطية – حكم الذات – يمكن تتبعه في نواح عدة. لكن الأمر المدهش فيه، أنه تراجع توقعه الذين اوجدوا الجمهورية الاميركية وسعوا الى تجنبه. اضف الى ذلك، انه تراجع يمكن عكسه لو كان لدى الاميركيين من الحكمة ما يكفي لإعادة التفكير ببعض الحجج التي اتبعت في سنوات تشكيل الجمهورية وايجاد السبل لتطبيقها على سياساتنا المعاصرة.

تجديد الفدرالية

من المبالغة القول ان دستور الولايات المتحدة ليس سوى حزمة من الحلول الوسط. ولم يكن الأشخاص الذين تجمعوا في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ مجرد رجال سياسية عمليين وحسب، بل كانوا ايضاً تلامذة للشؤون العامة والتاريخ والنظرية-السياسية. ويعكس

الدستور الذي صاغوه هذا الأمر، بقدر ما يعكس الحاجة الى صياغة تسوية ناجحة وأحد الملامح الأساسية لتلك التسوية هي احدى الابتكارات الجديدة للمؤتمر الدستوري : اي المبدأ الفدرالي.

ولم يستقطب النقاش حول تعريف العلاقة ما بين الولايات والحكومة المركزية الجديدة انتباه المبعوثين الى مؤتمر فيلادلفيا وحسب، بل ايضاً النقاش الذين هيمن على الذين قرروا في ذلك الحين، مصير دستور فيلادلفيا - مبعوثو الولايات المختلفة لمؤتمرات المصادقة على الدستور. وفي حين ان من غير الضروري الاسهاب في الحديث عن القضايا التي تناولتها تلك المناقشات فإن من المفيد النظر الى الطريقة التي جرت فيها الحوارات خلال المصادقة وانبثقت عن منهجين مختلفين للغاية في الحكم، اعتنقا مفاهيم مختلفة تتعلق بالمواطنة، والمجتمع المحلي، وحقوق الفرد. وسوف نرى ان القضايا التي قادت الى الاختلاف والنقاش في العام ١٧٨٧ لا تبتعد كثيراً عن نوع الهموم التي يواجهها الاميركيون اليوم في صراعهم لإعادة تعريف ديمقراطيتهم وفهمهم لحكم الذات .

هموم المناهضين للفدرالية

لابد أولاً من بحث هموم المعارضين للدستور الجديد، اي المناهضين للفدرالية . ونستخدم تعبير مناهض للفدرالية هنا للإشارة الى ذلك التجمع غير المنظم وغير المترابط من الأشخاص الذين انتشروا في ارجاء ١٣ ولاية وكتبوا بيانات تعارض المصادقة على الدستور، وحثوا على معارضته خلال مؤتمر المصادقة عليه. وبسبب خسارتهم للحوار خلال المؤتمر. فغالباً ما يتم تجاهل ما قدموه من حجج. لكن موقف المناهضين للفدرالية يعكس الأرضية الثابتة التي قامت عليها النظرية السياسية الجمهورية والتجربة السياسية العملية. اضف الى ذلك، أن معظم الاميركيين كانوا مرتاحين لحججهم في ذلك الحين.

كانت المواطنة أحد الهموم بالغة الأهمية للمناهضين الفدرالية. بعبارة مبسطة، تتطلب الحكومة الجيدة، مواطنين مطلعين، ومنتمين، ونشطين. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي بناء العلاقة ما بين الفرد وحكومته مما يغذي روح المواطنة . ويقول المناهضون للفدرالية أن الشعب يجب أن يكون قريباً من الحكومة، كي يتمكن من مراقبتها، والمساهمة فيها،

وتوجيهها. الحكومة البعيدة عن الناس تفقد اتصالها بمن يفترض انها تخدمهم. وقد تطور الحكومة البعيدة رغبات خاصة بها. والأهم من كل ذلك، أن الحكومة البعيدة تقوض كل التأثير السياسي الذي يجب أن يشعر به كل مواطن في جمهورية ديمقراطية لتحقيق ازدهار سياسي.

ولتغذية روح المواطنة، يجب أن تخضع اعمال الحكومة لاطلاع الشعب ومحاسبته. وكان معنى هذا بالنسبة للمناهضين للفدرالية الحفاظ على بساطة الحكومة. ويحتاج المواطنون الى فهم المناقشات العامة كي يبقوا على اهتمامهم بها ويساهموا فيها. فالمواطنة، في نهاية المطاف، هي حكم الذات؛ اناس يساهمون بفاعلية في الشؤون العامة لمجتمعهم المحلي وولايتهم . وعند حدوث ذلك، فإن التوجه الذي يحمله جميع الناس ويدفعهم لمتابعة مصالحهم الخاصة يمكن تخفيف حدته بالاهتمام بالمسؤولية العامة المدنية الأعرض.

هذا الإهتمام بالسيطرة على التعارض الذي قد يوجد ما بين مصالح الفرد الذاتية ومصلحة المجتمع المحلي، أو المصحلة العامة، كان أساس فهم مناهضو الفدرالية للنظرة السياسية الجمهورية واعتناقهم لمبدأ المواطنة . وتحتاج الحكومة الشعبية كي تنجح الى مواطنين يتمتعون بروح عامة احساس بما كان يدعى ذات يوم فضائل مدنية أو جمهورية من الضروري غرسها في المجتمع. ويمكن نشر الفضائل المدنية من خلال تعاملات المواطنين مع بعضهم في اطار سعيهم لمتابعة مصالحهم الخاصة. وقد كانت الفضائل المدنية هي ما قامت عليه المواطنة. مواطنون يتفاعلون مع بعضهم في مناقشاتهم وسعيهم لتحقيق قضايا عامة داخل مجتمع يدرك فيه كل مواطن ان رفاهيته ترتبط برفاهية المواطنين الآخرين. وكان الدستور الجديد – وما فيه من ترتيبات مؤسساتية معقدة نسبياً، للتدقيق والموازنة بين سلطات مختلفة، وابتعادها عن الناس، وعن المؤسسات القومية التنفيذية والتشريعية – يتعارض مع كل شيء تقريباً قرأه المناهضون للفدرالية وتعلموه لأنه يتجاهل أهمية العلاقة بين المواطنين وحكومتهم. فكيف يمكن لحكومة بعيدة عن الشعب كل هذا البعد أن تغذي المواطنة، وكيف يمكن تغذية المجتمع المحلي في دولة في مثل اتساع الدولة التي اوجدها اتحاد عدة ولايات ؟

تطلع المناهضون للفدرالية الى مؤسسات اخرى في المجتمع لغرس الفضائل المدنية والمواطنة الصالحة ايضاً. كان الدين مهماً؛ فقد رعى الأفكار والأعمال التي تخفف من الأنانية، والمادية، والجشع. وساعدت المنظمات المدنية، مثل الصحف، والمنتديات الإجتماعية والأخوية، جمع الناس ليكشفوا عن قيم وتراث، واهتمامات مشتركة ؛ لتساهم بذلك الحس الإجتماعي بأن المواطنة يغذيها المواطنين. وكان التعليم مهماً للغاية. وكان بالنسبة للمتميزين والقادرين. بالغ الأهمية لتشكيل المواطنين[1] . فأسس العديد من المدارس والكليات تمشياً مع مبدأ ان على الطلاب في اي جمهورية ان يتعلموا انهم اشخاص عامون : أفراد عليهم مسؤوليات عامة اضافة الى فرص خاصة. وكانت الثقافة الإقتصادية للناس مهمة ايضاً. كما ساد الإعتقاد، بأن من الأسهل نشر الفضائل المدنية في مجتمع زراعي، حيث ما زال الناس يقدرون فضائل العمل الجاد، والإنضباط، وعمل الفريق. وكان مهماً البقاء على اتصال بالأرض.

وكانت الولايات والتقسيمات السياسية المحلية الفرعية هي الكيانات السياسية التي يمكن للمواطنة، والحكومة الجمهورية، وحكم الذات، أن تزدهر فيها. وكانت الحكومة البعيدة عن الناس، والموحدة مخالفة لكل ما كانوا يدعون اليه .

اهتمامات الفدراليين

روج خصوم المناهضين للفدرالية ، الذين دافعوا عن قيام حكومة مركزية قوية في ظل دستور جديد، للأفكار ذاتها. لكن المشاكل العملية التي عاصروها أقنعتهم بضرورة ادخال بعض التعديلات على النظرية الجمهورية . وتعلقوا هم أيضاً بفكرة المواطنة، لكنهم ادركوا محدوديتها. واضمروا الشك في إمكانية غرس الفضائل المدنية بين الافراد. ونظروا الى الناس حسب صورتهم الحقيقية – قادرون على فعل الخير والشر – وشعروا ان امكانية تحويل الناس الى مواطنين صالحين كان أمراً نظرياً اكثر مما هو واقع عملي؛ وان الدليل الذي يدعم هذا الموقف موجود في كل مكان. بالنسبة للفدراليين، لا تعتمد الحكومة الجيدة على المواطنة الجيدة؛ بل تعتمد على الاهتمام بشكل مناسب بتصميم مؤسسات الحكومة وهيكلها. وثمة أهمية قليلة لاقتراب الحكومة من المحكومين طالما ان ليس للحكومة سوى سلطات محددة ومعينة، وان للشعب السلطة النهائية عليها. ويمكن حتى للحكومة البعيدة

أن تكون حكومة مسؤولة ويمكن للشعب محاسبتها اذا بنيت بشكل صحيح.

كانت نتيجة تفكيرهم الطويل دستوراً يدعو الى اقامة حكومة لها سلطات معينة ومحدودة، تعمل ضمن نظام يفصل بين السلطات ويتبع التدقيق والتوزين الذي قد يساعد على ابقاء الحكومة في مكانها. وأوجد الدستور جمهورية تجارية مترامية الاطراف كان أول وأهم ما تميزت به مصلحة الانسان الشخصية الطبيعية وحق الانسان الطبيعي الذي يسمو على الواجبات الرسمية للمواطنين[٢] . وكانت هذه الجمهورية مناقضة للقلق على الفضائل المدنية، ليس بسبب حجمها وحسب، بل لأن التأكيد على التجارة يشجع الافراد على متابعة مصالحهم الشخصية. قد تزدهر الفضائل المدنية في مجتمع متجانس يعرف فيه الافراد بعضهم البعض ويهتمون لشؤونهم اما في الجمهورية مترامية الأطراف فان اهتمامات المواطنين تتحول تدريجيا من الاهتمام بمصالح المجتمع الى الاعتناء بالمصلحة الشخصية.

فهم الفدراليين كل هذا كما فهموا مشاعر القلق لدى المعارضة. وفي أثناء اعدادهم لاقامة حكومة جديدة منبثقة عما اشاروا اليه على انه «علم جديد للسياسة» لم يتجاهلوا أهمية المواطنة، والمجتمع المحلي، والفضائل الاجتماعية لانجاح الحكومة الشعبية. وقد دعا الدستور الذي دعموه لاقامة حكومة مركزية لديها سلطات معينة ومحدودة، تقتصر مسؤوليتها على الشؤون الوطنية الدولية فقط. وكانت حكومة لا تهتم الا بالمسائل التي لها علاقة بالتجارة بين الولايات والتجارة الخارجية، والدفاع الوطني، والشؤون الدولية على أن تبقى شؤون السياسة اليومية في ايدي المواطنين في الولاية وعلى المستوى المحلي[٣]. في مثل هذا الوضع قد تزدهر المواطنة. لكن التجربة علمت الفدراليين أنه يطلب من الحكومة أن تقدم أكثر مما يمكن للولايات والبلديات ان تقدمه منفردة. ولم يكن حتى تحالف الولايات بموجب بنود الكونفدرالية مناسباً. الحكومة الجيدة تتطلب المزيد. لكن الفدراليين فهموا ايضاً أهمية الولاية والحكم المحلي للحيوية السياسية للأمة، ومستقبل حكم الذات.

ارضية مشتركة : المواطنة، والمجتمع المحلي، والفضائل المدنية.

مما تقدم نرى ان المواطنة، والمجتمع المحلي والفضائل المدنية كانت مهمة الفدراليين والمناهضين للفدرالية. الذين ادركوا ضرورة وجود مواطنين مطلعين لديهم توجهات عامة

لنجاح الحكومة الجمهورية . وذهب جيمس ماديسون، الذي غالباً ما يكرم بلقب «أبي الدستور»، بعيداً الى حدّ القول بأن «افتراض أن أي شكل من اشكال الحكم سيضمن الحرية او السعادة من دون فضيلة في الناس هو فكرة وهمية»(٤) .وقال جون ادامز في رسالة الى ميرسي وارن عام ١٧٨٨ انه اذا كانت الفضيلة المحضة

> ... الاساس الوحيد للحكومة الحرة لا يمكن بثها في أبناء شعبنا بدرجة أعظم ما هي فيهم الآن، فقد يغيروا حكامهم، واشكال حكوماتهم، لكنهم لن ينالوا حرية دائمة(٥).

أما بالنسبة للمناهضين للفدرالية ، فقد كانت الحكومة الشعبية، مستحيلة من دون مواطنين صالحين وأحساس قوي بالترابط الاجتماعي. اما بالنسبة للفدراليين فقد كان ممكناً الحصول على كل ذلك – جمهورية تجارية واسعة الارجاء، ومواطنين صالحين، ومجتمعات محلية مزدهرة – طالما أن أغلب ما يحدث في الحياة العامة يجري حيث يقيم الناس ويحتفظون بالسيطرة عليه. الفدرالية اذاً، كانت ضرورية لتعزيز المواطنة والمجتمع المحلي، علاوة على تحديد سلطات الحكومة المركزية الجديدة.

مسألة الحقوق

شكلت نظرية سياسة وتراثية عامة سادت في اوساط الشخصيات العامة التي وضعت اطار الحوار حول الدستور فهم الدور الذي تلعبه الحكومة في ضمان الحقوق السياسية الاساسية أيضاً. وقد اعتنق الفدراليون والمناهضون للفدرالية نظرية الحقوق الطبيعية وفهموا أهمية الحكومة لضمان هذه الحقوق. واختلفوا على ضرورة وضع ميثاق قومي للحقوق، لكن لم يكن هناك أي أختلاف على أهميتها. فالجميع لديه حقوق طبيعية وجدت الحكومات لضمانها . انها نظرية حقوق طبيعية لجميع الافراد.

أما بالنسبة للمناهضين للفدرالية ، كانت أفضل طريقة لضمان الحقوق هي ميثاق حقوق في دساتير الولايات، ومواطنين مطلعين ونشطين يحمون حقوقهم . وبرروا ذلك بأن المواطنين في وضع افضل لحماية حقوقهم لانهم يسيطرون على الحكومة. وهي نظرية عن الحقوق تعترف بمسؤولية المواطنين عن حماية الحقوق، علاوة على مسؤولية الحكومة في ضمان الحقوق. وخوفاً من اقامة حكومة قومية جديدة بموجب دستور جديد، جادل

المناهضون للفدرالية بأن وضع ميثاق قومي للحقوق أمر ضروري لحماية حقوق المواطنين من تعديات تلك الحكومة وحماية سلطة الولايات منها. وفي كل مؤتمر للمصادقة كانت تطرح تعديلات دستورية. وافرز أول أجتماع للكونجرس عام ١٧٨٩ ما سعى اليه معارضو الدستور، أي ميثاق الحقوق.

لم ير الفدراليون الذين اعتنقوا نظرية الحقوق الطبيعية ايضاً، ضرورة لاصدار ميثاق قومي للحقوق، وتمشياً مع معارضتهم تلك، شعر الفدراليون أن من الافضل حماية الحقوق على مستوى الولاية. وكان ردهم على الذين شعروا ان وضع ميثاق قومي للحقوق ضروري في مواجهة الحكومة القومية الجديدة هو أن تلك الحكومة محدودة – مقيدة بدستور مكتوب ينص على حكومة لها سلطات محدودة. ولا معنى للقو ل أن ليس في وسع الحكومة القومية منع حرية الكلام ، فالدستور لم يفوض الحكومة بمثل هذه السلطة أصلاً، بكلمة أخرى، جادل الفدراليون أن أفضل طريقة لضمان حقوق الفرد هي تحديد سلطات الحكومة بعناية بحيث تبقى الضمانة الاولى للحقوق في ايدي الولايات والحكومات المحلية. فنظام فدرالي صحي هو مفتاح الحفاظ على الحقوق.

فُهمت الفدرالية – وليدة الحلول الوسط في المؤتمر الدستوري – ممن ايدوا الحكومة الجديدة ومن عارضوها على أنها مبدأ حاسم بموجب الدستور وهي ضرورية جداً لجملة أسباب ، من ضمنها الحفاظ على الولايات ككيانات ذات سيادة ووسيلة للحدّ من سلطة الحكومة. لكن جوهر الفدرالية فهم على انه وسيلة للحفاظ على الحيوية السياسية للشعب والمجتمعات التي يقيمون فيها اضافة الى ضمان الحرية الفردية. ويمكنها ان تعمل على موازنة المساوىء الواضحة المصاحبة لقيام حكومة قومية بعيدة. لقد فهمت الفدرالية على انها وسيلة لتعزيز العلاقة بين الفرد والحكومة، ولنفع الطرفين وامنهما.

الشد المتوازن من خلال الفدرالية

لم يلبث تحديد العلاقة بين الولايات والحكومة القومية وادارة هذه العلاقة ان برز كقضية سياسية. ويعكس الكثير من تاريخ الجمهورية الأخذ والرد السياسي بين المدافعين عن سياسة الولاية والمؤيدين لتقوية الرباط القومي. واتخذت شدة الحوار شكلاً ملحمياً،

بسبب الرق، دفع الاتحاد الى حرب أهلية . لكن طيلة معظم الوقت الذي سبق اواسط القرن التاسع عشر، كانت الطبيعة الفدرالية للجمهورية تتخذ شكلا تعكس من خلاله بعض المزايا التي أمل من اقاموا ذاك النظام ان يقدمه .

في ثلاثينات القرن التاسع عشر تجول اليكسس دي توكافيل في انحاء اميركا محاولاً التعرف على جوهر الصفة الفريدة للجمهورية. وقدم في كتابه «الديمقراطية في اميركا» لمحات عن طريقة عمل فدرالية في ذلك الحين. ووفقاً لتوكافيل، استفادت اميركا من مزايا كبر الحجم وصغره. فكونها بلداً واسع الارجاء تتوفر له الموارد والثروة الطبيعية وتنوع كبير في المناطق والثقافة والمناخ مما اعطاها قدرة لا سابق لها على النمو الاقتصادي. اضف الى ذلك ان كبر الحجم اعطى ميزة اضافية للدفاع الوطني؛ فهي محمية بمحيطين ويعني حجمها أن من المستحيل غزوها. لكن ما استقطب انتباه توكافيل كان وجود عدد لا يحصى من المجتمعات المحلية المختلفة في ولايات هذه الدولة المترامية الاطراف. مجتمعات يساهم المواطنون فيها مع بعضهم في الحكم الذاتي . واشار الى انها مجتمعات يساهم المواطنون فيها مع بعضهم في الحكم الذاتي . واشار الى انها مجتمعات تدعمها الجمعيات المدنية، والمنظمات الدينية، ومجموعة الأعمال والصحف المحلية، والاحزاب السياسة . وهي مجتمعات شيدت المدارس العامة وعلمت الطلاب في تلك المدارس أهمية المسؤولية السياسية والمدنية.

وحسب ما قال توكافيل ، بدا أن اميركا نجحت في موازنة مصالح الفرد الخاصة مع روح المواطنة والمجتمع لان الحكومة كانت فدرالية . وكان اكثر ما أعجب ذاك الشاب الفرنسي حيوية الحكومات المحلية. فمن خلال الحكومة المحلية كان الافراد يدفعون الى المشاركة في الشؤون العامة، وغرس شعور بالوحدة بدا وكأنه يخفف من الميل الطبيعي لدى الناس للاهتمام بمصالحهم الشخصية فقط. كما ان المؤسسات المحلية تقدر الحرية.

... وفي متناول الناس، الحريات المحلية التي تحث عدداً كبيراً من المواطنين على تقدير حب الاطفال والجيران، وجعلهم على اتصال مع بعضهم، وتجبرهم على مساعدة بعضهم ، رغم الغرائز الطبيعية التي تفرقهم (٦) .

ووفقاً لتوكافيل شجع النظام الفدرالي والحكم المحلي النشط نوعاً من الوطنية او

الفضائل المدنية « اختلطت في النهاية ، بطريقة ما مع المصلحة الشخصية[٧]. وهي فضائل مدنية ولدت من مصلحة شخصية مستنيرة، هي، كما اعتبرها توكافيل، أعظم فضائل الحكومة الاميركية.

يبدو ان توكافيل تعرّف على عاملين حاسمين للحفاظ على هذه الروح العامة في اميركا: حكماً محلياً نشطاً في نظام فدرالي، وايمان لدى الناس بانهم احرار في أن يكونوا سادة مصيرهم. وبدا ان ايمان الفرد بنفسه مهم بقدر أهمية التزامه بمجتمعه . وفي فقرة مثيرة، يحذر توكافيل من أنه قد يكون من الصعب على اميركا المحافظة على التوازن الذي حققته من خلال الفدرالية . وأشار الى نوع فريد من الاستبداد يميل الى تقويض الديمقراطية، وحذر من الاخطار المصاحبة لمركزية الحكومة. وكتب توكافيل في اطار سعية «لتتبع الملامح الجديدة التي قد يظهر منها الاستبداد قال : «الأمر الأول الذي يقع عليه البصر هو جمع لا يحصى من الناس، جميعهم متساوون ومتشابهون، يسعون من دون توقف للحصول على المتع الصغيرة والتافهة يتخمون بها حياتهم». أمة من الغرباء – افراد لا تهمهم سوى مصلحتهم الشخصية ومنشغلون بأمورهم لدرجة تجعلهم لا يهتمون بمصير الآخرين او بالولاية. انها أمة يوجد فيها الفرد، «لكنه موجود لذاته ولنفسه فقط» ؛ وان لم يكن لديه اقرباء باقون، فقد يقال في اي وقت انه فقد وطنه». أمة تحكم فيها الدولة الافراد، بدل ان يحكموها هم .

> فوق الجنس البشري تقف سلطة واسعة وحارسة، تأخذ على نفسها ضمان ارضائهم والحرص على مصيرهم. سلطة مطلقة، ومدققة، ومنتظمة، وبعيدة النظر ومعتدلة قد تكون مثل سلطة الابوين، واذا كانت مثل سلطتهم، فإن هدفها اعداد الرجال لمرحلة الرجولة؛ لكنها على العكس من ذلك تسعى لابقائهم في مرحلة الطفولة على الدوام : وترغب للغاية في أن يبتهج الناس، شريطة الا يفكروا بأي شيء سوى الابتهاج. ومثل هذه الحكومة تعمل لسعادتهم عن طيب خاطر، لكنها تريد أن تكون الوكيل الوحيد والوسيط المفرد لتلك السعادة؛ فهي تعمل للحفاظ على امنهم،وتعد لتوفير احتياجاتهم، وتسهل لهم مسراتهم، وتتدبر أمر مشاغلهم الرئيسية، وتوجه جهودهم، وتنظم تداول الملكية، وتوزع ارثهم : فما الذي يبقى ، سوى أن توفر عليهم كل هموم التفكير ومتاعب العيش؟[٨].

مثل هذه الحكومة كما يقول توكافيل «تجعل ممارسة الانسان لادواته الحرة أقل فائدة وأقل حدوثاً» و «وتجرد الانسان تدريجياً من كل ما يمكن استخدامه في نفسه»[٩] . انها

حكومة تشجع مصالح الفرد الشخصية لانها تعمل على تغذيتها؛ حكومة تضعف روح الافراد، وتقود في نهاية المطاف الى تردي المواطنة والمجتمع المحلي لأن الناس يتوقفون عن الاهتمام بها . انه تحول في عقول الناس ناجم عن طبيعة الحكومة. الاستبداد الذي حذر منه توكافيل هو التحكم في عقول الناس، ليصبحوا مواطنين لا يشاركون في المواطنة بينما هم يقيمون في مجتمعات ليس فيها جيران .

تراجع الفدرالية

خضعت الفدرالية التي انشئت خلال سنوات تشكيل الجمهورية وامتدحت في كتاب «الديقراطية في اميركا» لنوع المركزية الذي اقلق توكافيل.الحقيقة ان معظم التاريخ الاميركي هو تاريخ تراجع فدرالية واضعي أطر الدستور. وقد قوضت الحرب الأهلية الشرعية السياسية والدستورية لسيادة الولاية بوصفها ركيزة الفدرالية. وفي حين اعادت الولايات تأكيد استقلالها السياسي بعد الحرب، فلم يكن في سيادة الولاية سوى القليل من التحدي للسلطة الوطنية. وكما اشار لنكولن قبل الحرب الاهلية، كنا نتحدث عن انفسنا كاتحاد من الولايات ذات السيادة : وخيضت الحرب لتشكيل دولة واحدة.

تحدى الكساد العظيم بقاء الولايات ذاته، وبقاء الامة ايضاً. وأفرز حل « البرنامج الجديد» (New Deal) دولة الرفاه القومية التي غيرت الحكومة الاميركية. ومع البرنامج الجديد حلت حكومة مقيدة محدودة محل الحكومة النشطة واسعة السلطات. وافرز الازدهار الكبير لدولة الرفاه خلال نصف القرن الماضي حكومة قومية ذات سلطات مطلقة على الولايات وانزلت سلطة الولايات لتصبح وحدات ادارية فرعية تابعة لواشنطن. وقد وفر ظهور الاقتصاد القومي ثم الاقتصاد العالمي حججاً اقتصادية وسياسية قوية للتخلي عن القيود التي ورثت عن النظام الفدرالي. اما الفدرالية كما تصورها واضعو أطر الدستور، فقد انقلبت رأساً على عقب.

وتحمل المناقشات المعاصرة للفدرالية الاميركية القليل من الشبه بالمداولات التي قادت الى ولادة الفدرالية قبل ٢٠٠ عام. وثمة حديث الآن عن «فدرالية جديدة» يجري مع كل ادارة جديدة. لكن معظم ما يبدو وكأنه اهتمام بالفدرالية هو في الحقيقة رغبة في تحسين

ادارة العلاقات الحكومية البينية – المنظومة هائلة الحجم من البرامج ، والمنح، والقواعد التنظمية التي تتدفق على الولايات والحكومات المحلية من واشنطن. وتمثل الأحاديث الأخيرة عن «اعادة اختراع الحكومة» او «تصغير حجم الحكومة» أحدث نهج اداري للتعامل بفاعلية مع طريقة عمل الحكومة . ولم تعد الفدرالية كما فهمها واضعو أطر الدستور – على أساس انها تهتم بنوعية علاقات المواطنين ببعضهم البعض وبالحكومة – قضية في اميركا . وهذا جزء من المشكلة .

تعاني السياسات الاميركية المعاصرة ، من تراجع حيوية المواطنة والمجتمع المحلي بوصفه ممثلة لمبادىء ديمقراطيتنا. المثير للسخرية، اننا كأمة وبعد أن اصبحنا أكثر ديمقراطية من أي وقت مضى تضاءلت قدرتنا على الحديث والعمل مع بعضنا لحل القضايا التي تواجه المجتمع. والأكثر اثارة للسخرية ، اننا ونحن نتمتع بمنافع التكنولوجيا التي تمكن كل اميركي من المشاركة مباشرة في القضايا العامة وان يتابع ما تكشفه الاحداث على التلفزيون فقد صرنا مجتمعاً اختار ان يشاهد القضايا العامة بدل المشاركة فيها والأهم من كل ذلك، اننا وبعد أن اصبحنا مجتمعاً أكثر اطلاعاً ومعرفة، فقد نمت شكوكنا، وعدم ثقتنا ، وسخريتنا تجاه الحكومة.

أحد الموروثات ذات الدلالة على التراجع المعاصر في صفات المواطنة لدينا هو الاهمية الكبيرة التي يوليها معظم الاميركيين للحقوق. وفي حين كانت الحقوق الأساسية أحد الهموم الرئيسية للاميركيين وحتى فترة قريبة نسبيا، فقد تم ربط الاهتمام بحقوق الفرد بالاعتراف بالمسؤوليات الفردية، وشكل ذلك تحريفا لفكرة المواطنة والفضائل المدنية والمجتمع المحلي التي كانت موضع اهتمام جيل المؤسسين . الا ان اميركا صارت مؤخراً مجتمعاً تستحوذ عليه تقريباً فكرة الحقوق. الحوار السياسي اليوم هو في قدر كبيره منه «حوار حقوق»، حيث يشدد الافراد والجماعات على حقوقهم تجاه الحكومة وتجاه بعضهم البعض[١٠] اضف الى ذلك، حل الاهتمام بحقوق الجماعة محل الاهتمام بحقوق الفرد، الذي تشدد عليه الجماعات وتدعو الى ضرورة تصحيح اخطاء الماضي المزعومة.

للتحول الى حقوق الجماعة مقابل حقوق الفرد أهمية كبرى . فهي تتعارض في ادنى

مستوى لها مع نظرية الحقوق التي اعتنقها اعلان الاستقلال والدستور أي نظرية حقوق الفرد الطبيعية التي يمتكلها جميع الناس على حدّ سواء . وهي تؤكد على ما هو مشترك بين الناس. ويشمل التأكيد على حقوق الجماعة مطالبات تقدمت بها بعض الجماعات ضد أخرى، كان لا بد أن تشتمل على عدم مساواة وتمييز بين الناس. وهو منهج في الحقوق يجبر الناس على امعان النظر فيما هو غير مشترك بينهم، ويقوض أي احساس عميق بالمشاركة قد يشكل الخطوط المحيطة بسياساتنا .

ويقود التأكيد على حقوق الجماعة أيضاً الى التعتيم على الفارق بين الحقوق والمصالح، والحقوق والمكتسبات (entitlements) . مثال ذلك، من الامور الشائعة في الولايات المتحدة اليوم أن تسمع الناس يتحدثون عن الحق في العمل، والتعليم، ومساعدات الرفاه الاجتماعي، والرعاية الصحية، الخ . لكن الاجيال السابقة من الاميركيين ما كانت لتضع هذه القضايا في اطار الحقوق، بل ضمن اطار المصالح السياسية. فالمصلحة العامة تقضي بتشجيع التوظيف، والتعليم، ومساعدة المحتاجين، الخ. بالتالي تطور الحكومة بتوجيه من المواطنين برامج للرد على تلك الاهتمامات. وتدريجياً، حين تبدأ الأجيال في توقع هذه البرامج، يبدأ اعتمادها عليها – وكأن لها حق فيها – وتغير بالتالي شروط الحوار السياسي وتغير بؤرة الحوار : وتصبح الحقوق شيئاً يسعى اليه المرء من الحكومة ويتلقاه منها بدل أن يكون شيئاً يمتكله الفرد بشكل طبيعي.

الفهم الشعبي السائد للحقوق الاساسية، مع الامتعاض العام من الحياة العامة الذي يشعر به معظم الاميركيين هما الدليل على تراجع روح المواطنة والترابط الاجتماعي الاميركي . وعدم الانشغال بادارة واشنطن ستحيي المواطنة والروابط الاجتماعية في اميركا. فحكم الذات يبدأ، كما توحي الكلمة، بالفرد . ومن هذا المستوى يجب ان تبدأ أية محاولة لاحياء المواطنة.

التوق المتجدد الحالي للمواطنة والترابط الاجتماعي

في حين أن ثمة شيء خاطىء في السياسة الاميركية اليوم ، فان هناك دليل على ان تغييراً ما قد يحدث. وتوحي الاستطلاعات الحديثة ان الاميركيين قد بدأوا في الابتعاد عن

الطرق التقليدية في السياسة والحكم ويبحثون عن طرق جديدة للتعامل مع هذه القضايا المهمة التي تؤثر في حياتهم، والتي تبدو الحكومة، بشكل خاص انها غير فعالة في حلها. الأمر ليس أن المواطنين قد فقدوا كل ثقة لهم بالحكومة. بل هو احساس متزايد، كما تشير دراسة حديثة لمؤسسة « كاترينغ فاونديشن» بأن الحكومة والسياسة هما كالعادة ، غير معنيتان، الى حدّ ما، بالشأن المحلي . وتشير الاستطلاعات أنه مع نضج هذا الموقف وانتشاره، فسوف يتولد زخم سيدفع مواطنين عاديين متحمسين الى تنظيم أنفسهم خارج اطار الحكومة للتعامل مع هذه القضايا من خلال القنوات غير الحكومية. وانبثاق ما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية الناس العاديين هو نتاج ذلك النوع من الامتعاض الذي تحدثنا عنه سابقاً وقد يمثل أفضل علاج للعلل السياسية المتفشية حالياً في البلاد.

تتغذى ديمقراطية الناس العاديين في الاساس بتوق الناس للمواطنة والترابط الاجتماعي اللذان طبعت بهما الحياة السياسية عند ولادة هذه الجمهورية. وهي رغبة في تولي نواحي الحياة السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على تسيير المواطنين لشؤون حياتهم اليومية. وتتغذى بالادراك التدريجي بأن حكم الذات ليس نتيجة سلسلة من الخيارات السياسية يطرحها السياسيون والبيروقراطيون. ثم يقومون بادارتها هم بانفسهم، بل نتاج حوار، ومداولات مستمرة واتخاذ الافراد لقرارات عليهم أن يتحملوا عواقبها بانفسهم. وتمثل عودة المواطنة المرتكز الأساسي لصحة وازدهار الجمهورية الديمقراطية الاميركية، وثمة دليل يتأكد باستمرار أنه قد يكون أهم مصدر مفرد لاصلاح السياسة الاميركية في السنوات المقبلة.

أخذ المواطنين الذين تهمهم نوعية التعليم الذي يقدم في المدارس العامة يدركون بالتدريج ان من قصر النظر وعدم الكفاءة انتظار قيام الحكومة – سواء منها حكومات الولايات او حكومة البيت الأبيض – باجراء اصلاحات اساسية يمكن أن تنجح. فقد يتطلب الأمر تولي مجالس ادارة المدارس المحلية والنهوض بمسؤوليات التعليم في المراكزالتعليمية. وسوف يتطلب ذلك تحدي المؤسسة التعليمية من داخلها، والدفع من أجل المزيد من المرونة لتمكين البلديات من تفعيل سياسات تقضي على بيروقراطية التعليم العالي، وتطور مصادر

للايرادات تزيد من قوة المجتمع المحلي بدل ان تضعفه أكثر. وفي المناطق التي استسلمت فيها ادارة التعليم المحلي لليد الثقيلة للوائح الفدرالية ولوائح الولايات التنظيمية، حيث مجالس ادارة المدارس المحلية ليست اكثر من أثر رمزي لبقايا عهد مضى، فإن على المواطنين تشكيل مجموعات من اولياء الامور ودافعي الضرائب لاعادة تعريف معني التعليم في مجتمعاتهم .

وقد بدأ المواطنون المهتمون بالعنف والجريمة في مجتمعاتهم المحلية يدركون تدريجياً أن هناك حدوداً لمدى قدرة السياسة الصادرة من واشنطن على التعامل بفعالية مع الجريمة في «شارع مين» وقد بدأوا ينظرون الى الامر من خلال منطق مثل «ثلاث ضربات وتخرج» ويسعون لتولي مسؤولية شوارعهم واحيائهم. ويشكل المواطنون في المجتمعات المحلية المنتشرة في طول البلاد وعرضها دوريات مراقبة في الاحياء، وشبكات لمساعدة الشرطة ، ومجموعات لأمن الشوارع . وفي بعض المدن عاد الدركي - رجل الشرطة الراجل الذي يرتدي زياً رسمياً ويساعد على منع النشاط الاجرامي، بوجوده المجرد، الى الظهور وصارت الصحف المحلية اداة مساعدة في «الحرب على الجريمة» التي يشنها الناس العاديين وفي بعض الحالات ، اصبحوا شركاء مع الموطنين وسلطات فرض القانون المحلية في الجهود الرامية الى الابلاغ عن السلوكيات الاجرامية ومعاقبتها. وهذا نهج لسلطات فرض القانون المحلية التي تدرك أن الاستراتيجية الناجحة لخفض الجريمة تتطلب تركيبة حكيمة تجمع بين التمويل الكافي والرقابة المحلية لمواجهة المشاكل الخاصة بكل مجتمع محلي.

ربما أن اكثر مجموعات المواطنين تأثيراً هي المجموعات التى تسعى لاجراءاصلاحات اساسية على السياسات الضريبية والحكومة ذاتها. وليس صدفة التفكير في تحديد مدة خدمة مسؤولي الولايات المنتخبين في مختلف أنحاء البلاد. وفي بعض الولايات حدثت ثورات مصغرة في سياسات الانفاق وفرض الضرائب . لكن النجاح الرئيسي لتلك الجماعات ليس الاصلاحات التي تمكنوا من تحقيقها بل المسائل التي دفعت المواطنين في كل مكان أن يسألوا : ما الذي يجب ان تفعله الحكومة وما مستوى الحكم الكافي لها ؟ ذاك هو نوع الاسئلة الاساسية الذي أجبر المواطنين على التفكير في نوعية سياسات الحكومة وطبيعة مواطنتهم.

أحياء الفدرالية من خلال الحكم المحلي

يعتمد إحياء المواطنة والترابط الاجتماعي في اميركا على الكثير من الاجراءات الرامية الى احياء الفدرالية بوصفها احدى السمات الاساسية في سياستنا. وبناء على الاسباب التي ناقشناها في بداية هذا الفصل لا يمكن لحكم الذات ان يزدهر في دولة مركزية كبيرة. فدولة من هذا النوع لا بد أن تقوم باشياء كثيرة جداً، القليل منها تقوم به بشكل جيد. اضف الى ذلك، لا مناص لها من ان تفقد اتصالها بالمشاعر والاحاسيس الشعبية الأعمق والاطول بقاء التي يجب ان توجه أعمال أية جمهورية. انها دولة تقيس المصلحة العامة باستطلاعات الرأى العام، وتخلط الحكومة الشعبية بشعبية الحكومة، وترد بالتالي على التقلب في توجهات الرأى العام بدل ان تنظر لمصالح الأمة بعيدة المدى . المطلوب لمواجهة هذا التوجه هو العودة الى نوع الفدرالية التي تصورها واضعو الدستور، احياء الفعالية السياسية للولاية والحكم المحلي. لقد حان الوقت لادراك ان القضايا جميعاً لا تتطلب دراسة على المستوى القومي او وصفة قومية؛ ولا تحل كل مشكلة قومية على النحو الافضل من خلال سياسة قومية واحدة . لقد حان الوقت لادراك ان معظم المشاكل المحلية التي تواجه المجتمع الحديث هي مشاكل اقليمية او محلية في غرضها، ويجب ان يكون هدف الحكومة ان تسهل على المواطنين في تلك المناطق والبلديات التعامل مع تلك المشاكل.

ثمة دليل في كل مكان على اهمية احياء المواطنة والمجتمع المحلي بات معروفاً في اميركا. انه تحول ولّده الاحباط واليأس من الواقع السياسي ويغذيه شعور بتراجع الديمقراطية الذي ابرزناه فيما سبق. لكنه تحول سيفشل على الاغلب في تحقيق ما يجب عليه تحقيقه، ما لم ترافقه اصلاحات اساسية في مؤسسات حكومية ايضاً. المطلوب لاحياء المواطنة والمجتمع المحلي بشكل حقيقي في اميركا هو اصلاحات واسعة وجذرية في الحكومة على كافة المستويات. اصلاحات تطال كل مؤسسات الحكم وتسعى للعودة بالحكومة الى جذورها والمبادىء التي قامت عليها . ويجب الا تنجو أية مؤسسة من التمحيص. اصلاحات يكون مرشدها ودليلها أن المهم ليس مدى ما تمتع به الحكومة من سلطة ونفوذ، بل مدى ما يتمتع به المواطن من سلطة ونفوذ وكيف يمكن للحكومة أن

تساعد المواطنين على ممارسة سلطتهم ونفوذهم.

يتطلب اصلاح من هذا النوع على الاغلب، بذل الجهود، والانضباط، والشجاعة من القائمين على الحكم، الذين قد ينتهي بهم الأمر كخاسرين بالمعنى الدقيق للكلمة، اذا طبقت اصلاحات حقيقية. وسيتطلب ان يمارس السياسيون نوعاً من فن ممارسة الحكم والمداولات التي اصبحت نادرة في حكومات اليوم. في الختام، المفارقة، أن احياء ديمقراطيتنا – أي احياء حكم الذات – يجب أن يبدأ بتجديد المواطنة والمجتمع المحلي، بحيث يصبحا حجر الزاوية في سياساتنا. لان المقياس الحقيقي لديمقراطيتنا سيكون على الدوام قدرة مواطنينا على توليد الارادة السياسية للسيطرة على مصيرهم وتحديد المسار المستقبلي لحكومتهم.

ENDNOTFS

1. Benjamin Rush wrote, (*Selected Writings* [Dagobert Runes, NY: Philosophical Library, 1947], 88), "Next to the duty which young men owe to their creator, I wish to see a regard to their country inculcated upon them."

2. Alexander Hamilton, James Madison, John Jay, *The Federalist Papers*, ed. Clinton Rossiter (New York: New Americn Library, 1961), nos. 10 and 51.

3. See *The Federalist Papers*, no. 45.

4. Douglas Adair, "Clio Bemessed," in *Fame and the Founding Fathers*, ed. Trevor Cobourn (New York: W. W. Norton, 1948), 103.

5. See Gordon Wood, *The Creation of the American Republic, 1776-1787* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1968), 571.

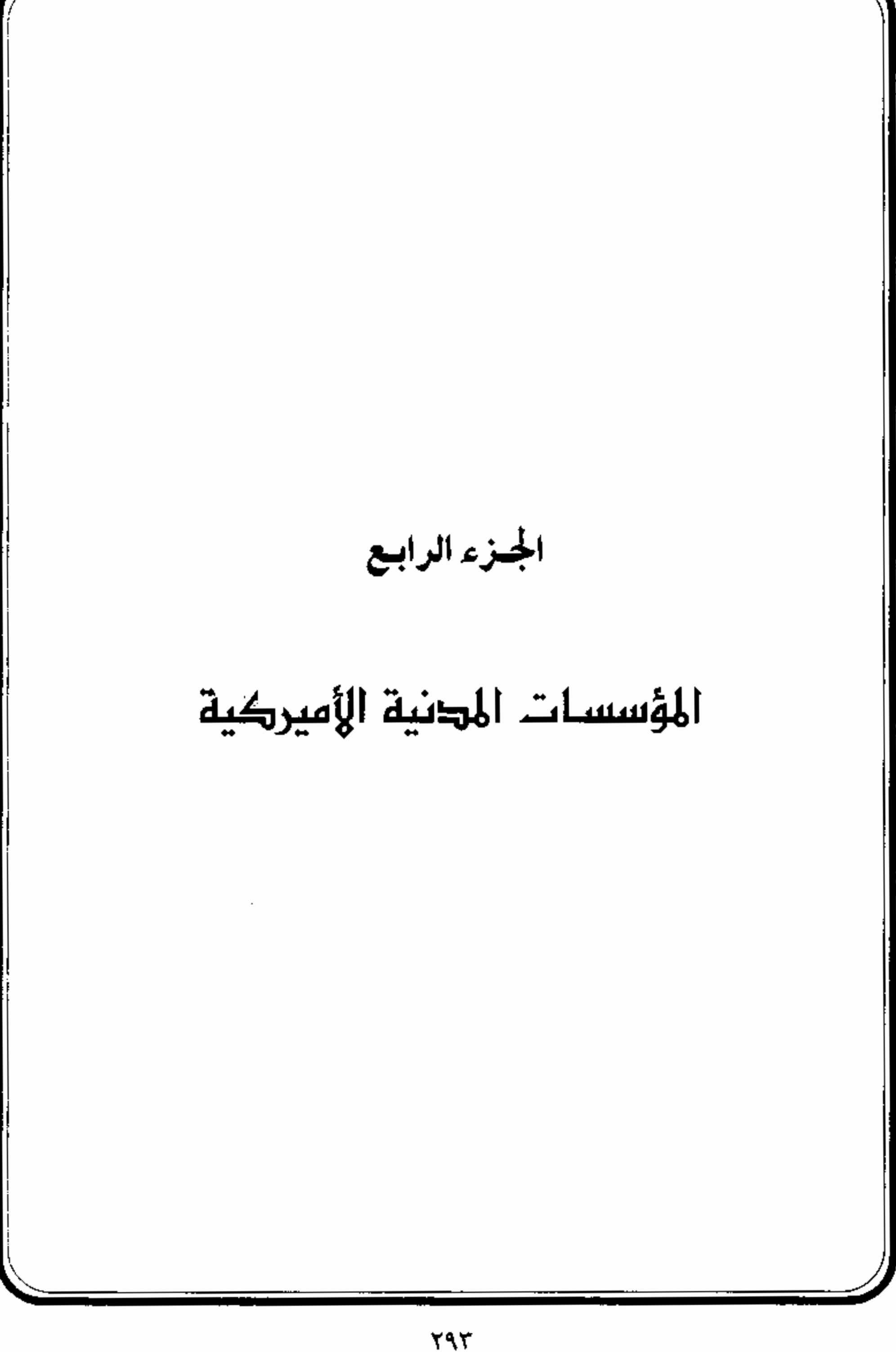
6. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, ed. J. P. Mayer (New York: Alfred Knopf, 1968), 511.

7. Ibid., 233.

8. Ibid., 692.

9. Ibid.

10. See Mary Ann Glendon, *Rights Talk* (New York: The Free Press, 1991).



الجزء الرابع

المؤسسات المدنية الأميركية

الفصل الخامس عشر

الرجل ، والمرأة ، والأسرة :
الاختلافات والتبعية في الحوار الاميركي

باربرا دافو وايتهد

وديفيد جي . بلانكنهورن

ينقسم العالم الى فئتين مميزتين من الناس: الرجال، والنساء. ولا يمكن لأي منهما أن يوجد من دون الآخر. ومن الناحية العملية. لا يمكن لأي فئة أن تنجز شيئاً ذا قيمة من دون الأخرى. لذلك أليس من الفطنة ان نقلق لطريقة عيشهما معاً، وما اذا كان هذا العيش المشترك سيزيد انجازات وسعادة الطرفين ؟

بول ساير ، ١٩٣٩

الهوية الجنسية في الساحة العامة

ما معنى الجنسوية (gender) وما هو دورها في الحوار السياسي والنقاش العام الجاريان حالياً في اميركا ؟ ليس ثمة مواضيع كثيرة أكثر أهمية، لأن الأمر يتعلق بطريقة تنشئة اطفالنا ونوع الناس الذي نرغب في أن نكونه.

ومع ذلك فإنه موضوع خطر، ويكاد يكون محظوراً. الواقع، أن قول اي شيء مهم حول هذا الموضوع يعني الإساءة للكثير من سياسات امتنا ونخبة اصحاب الرأي. فمن المثير للسخرية. انه في مجتمع يفهم منه اهتمامه الشديد بكل ما هو جنسي، فإن نقاش النخبة للسياسات الجنسوية يكبت ويهذب بشكل غريب، ويتحكم به الحظر والتحريم، واستخدام التعابير الملطفة، والصمت، وتطوقه شبكة قوية من الأفكار الراسخة التي تصر على انعدام الأهمية الاجتماعية للاختلافات الجنسية بين النساء والرجال.

وبالمقابل، فإن مناقشات الناس العاديين عندنا أكثر تعددية، وهي بالاجمال، أكثر انفتاحاً في التحدث مباشرة عن الاختلافات الجنسوية. ويمكن القول ان احاديث النخبة

حول هذا الموضوع في واشنطن العاصمة ولوس انجيلوس قد تكون افضل بكثير لو انها شابهت الأحاديث التي تدور حول طاولة المطبخ في بادوكاه واوماها.

سنركز هنا بشكل رئيسي على المناظرات السياسية والأحاديث العامة المحيطة بالزواج والأبوة. من المؤكد أن بعض القضايا الأخرى، مثل الجنس في سن المراهقة أو الإهتمام بالمسنين، أمور مهمة ايضاً، لكن من وجهة النظر التي تفضلها السياسة العامة، فإن الأمرين الأكثر أهمية اللذين يتعلقان بالرجل والمرأة ويجب ان نعرف عنهما، هو انهما يتزوجان وينجبان اطفالاً.

نتفق مع ما قاله بول ساير، الرئيس المؤسس للمجلس الوطني للعلاقات الأسرية، في الفقرة الافتتاحية من هذا الفصل. وفي حين اننا لا نقبل دون نقد الفلسفة الجنسوية التي تفصل بين العالمين التي اتبعها اجيال الآباء والأجداد، فإننا نؤمن، بشكل عام، بأن الفلسفة الجنسوية السائدة التي يتبعها جيلنا - والمتمثلة في انكارها الشديد للاختلافات والتبعية - قد أضرت، بدل أن تساعد، في البحث عن «حياة مشتركة» للرجل والمرأة تشجع «على تحقيق السعادة للطرفين».

نحن نؤمن، تحديداً، بأن الحوار العام الحالي حول السياسات الجنسوية يسيطر عليه تصور مزدوج يشمل الغاء الفوارق الجنسية (androgyny)، والتعبير عن الفردية (expressive individualism). والنتيجة هي فلسفة عامة تقوض الأسرة، وتهمل الأطفال، وتجعل تحقيق السعادة للبالغين أمر بعيد المنال. والحل هو فلسفة عامة تسعى لتحسين البيئة الاجتماعية لحياة الأسرة. وهذه مطالب كبيرة. لذا دعونا نشرح الأمر.

ازواج وزوجات

تشكل القيم التي نقلتها ثقافتنا حول الروابط الزوجية خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر التغيرات الإجتماعية شأناً في حياة الأسرة في القرن العشرين. وقد وصف لورنس ستون في كتابه «الطريق الى الطلاق» التحولات الأخيرة في الغرب والتي انتقلت من مجتمعات «ترفض الانفصال والطلاق الى حدّ بعيد»، الى مجتمعات «تفصل وتطلق» على انها «أعمق التغيرات الاجتماعية التي حدثت خلال القرون الخمسة الماضية وأبعدها أثراً» (١).

في العام ١٩٦٠، كان هناك ٣٥ شخصاً مطلقا من كل الف متزوج اليوم يوجد ١٤٢ مطلقاً – زيادة مقدارها ٤٠٦ بالمئة خلال ٣٠ سنة[٢]. وخلال الفترة ذاتها قفزت نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين من ٩ بالمئة الى ٢٥ بالمئة[٣]. وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ زادت نسبة جيمع الولادات التي تحدث خارج الرباط الزوجي من ٥ بالمئة الى ٢٢ بالمئة[٤]؛ ونسبة الأمهات المراهقات غير المتزوجات ارتفعت من ١٥ بالمئة الى ٥٨ بالمئة[٥]؛ وانخفضت النسبة الكلية من حياة البالغين الاميركيين الذين يقضون حياتهم مع زوجة وولد واحد، على الأقل، من ٦٢ بالمئة، وهي أعلى نسبة في تاريخ امتنا، الى ٤٣ بالمئة. ادنى نسبة في تاريخ امتنا[٦].

تعكس هذه الأرقام عملية مزدوجة من تفكك المؤسسات والغاء شرعيتها تشير العملية الأولى الى تآكل الزواج كمؤسسة اجتماعية تشتمل على قيم اخلاقية مقبولة على نطاق واسع. وتشير الثانية التي تقلص الأحكام الشرعية المنظمة للزواج والتي تساعد على تفكيك هذه المؤسسة وتحويلها من رابط اجتماعي ملزم الى خيار لنمط حياة خاص يمكن انهاءه بمنتهى الحرية[٧]. وتحول الطلاق الى «حق» – الى اجراء اداري أكثر مما هو قضية قانونية .

العواقب الاجتماعية التي نجمت عن هذا التحول السريع، حتى الآن، استحقت قلق الناس وتنبههم. فقد ادركت النخبة ، مؤخراً، بما في ذلك رجال الفكر والعلماء ذوي النفوذ التكاليف الاجتماعية العميقة، خاصة بالنسبة لحياة الأطفال، لثورة الطلاق واعادة تعريف الزواج[٨].

فما الذي تسبب في زخم التغيير هذا ؟ أو بدقة أكبر، ما هي العلاقة بين الهوية الجنسية المعاصرة – اي معنى ودور الجنسوية في ثقافتنا – والإختلاف في تقييم الزواج في زمننا الحالي ؟

دعونا نبدأ بالنظر في اللغة. خذ مثلاً أهم كلمة جديدة ظهرت في احاديثنا الشائعة خلال هذه الظاهرة : تعبير «ليس خطأ». فقد يدهش معظم اجدادنا واباءنا ايضاً ويشعروا بالإحباط لأي زعم يدعي ان فك رباط الزوجية عمل لا علاقة له بقضايا الخطأ والأخلاق.

ومع ذلك، اصبحت ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٩ أول ولاية - أو بالأحرى أول نطاق سلطة في العالم الغربي - يلغي كل الأسس التي تعتبر الطلاق عيباً أو خطأ. وانتشر هذا النوع الجديد من قوانين الطلاق، خلال السنوات الخمس عشرة التالية بسرعة في مختلف أنحاء البلاد. وبحلول العام ١٩٨٧ اعادت ٤٠ ولاية ، اضافة الى مقاطعة كولومبيا، النظر في قوانين الطلاق بطريقة وصفتها ماري أن غلندون بأنها تقود «دون ريب نحو طلاق سهل لا خطأ فيه».

وتضيف غلندون، أنه خلال هذه الفترة في الولايات المتحدة :

> اختلطت فكرة «ليس خطأ» بسرعة مع الجعجعة السيكولوجية التي كان لها تأثير قوي على طريقة تفكير الأميركيين حول علاقاتهم الشخصية .. وتتفق تماماً مع احاديث تحظى بشعبية متزايدة تعامل فيها القيم وكأنها مسألة ذوق، والشعور بالذنب وكأنه أمر غير صحي، والمسؤولية الفردية الأولى للشخص هي تجاه نفسه (١٠).

وهكذا غيرت فكرة ايديولوجيا «ليس خطأ»، وممارستها، الزواج من الناحيتين الشخصية والاجتماعية. من الناحية الشخصية، تقول لنا فكرة «ليس خطأ» انه حين ينتهي الزواج فلا لوم على اي من الزوجين . الناس يتغيرون؛ الناس يكبرون منفصلين؛ والأهم من ذلك على الناس أن يسعوا لتحقيق سعادتهم الخاصة. تلك حقائق يجب عدم حظرها أو كتمها، بل قبولها وتقديسها، حيث انه حتى العلاقات الفاشلة يمكن أن تعزز نمو الشخصية وتحقيق الذات.

من الناحية الاجتماعية، يخبرنا تعبير «ليس خطأ» أن عقد الزواج وفك رباط الزوجية هما مسائل خاصة، وضعت أصلاً للوفاء باحتياجات الأزواج الأفراد. أما الشركاء الآخرين في العلاقة، كالأطفال مثلاً، أو حتى المجتمع ككل، فهم، في أفضل الحالات، مجرد شركاء صغار ليس لمطالبهم أساس فعلي، وهي بالتالي مطالب غير ملزمة.

وتتناقض هذه الفكرة تناقضاً حاداً مع حكمة اجدادنا السائدة، والتي لخصها مقال روسكو بوند الشهير أفضل تلخيص، والذي شدد على أن قانون الأسرة «يجب أن يميز ما بين المصالح الفردية في العلاقات المحلية ومصلحة المجتمع والأسرة والمجتمع كمؤسسات اجتماعية». وهذه المصلحة الاجتماعية من شقين: «صيانة الأسرة كمؤسسة اجتماعية»

و «حماية القاصرين، بأن يؤمن لجميع الأفراد حياة اجتماعية واخلاقية، وتنشئة وتدريب ذرية صالحة من المواطنين للمستقبل»[١١].

أخيراً، تعكس سيطرة فكرة «ليس خطأ»، مجموعة جديدة أوسع بكثير من قيم النخبة الثقافية الجديدة المهيمنة التي تعيد، عملياً، تعريف مفاهيم مجتمعنا عن الحب، والزواج، والبلوغ. وكما اوضحت آن سويدلر فان هذه القيم تقدس في المقام الأول «الإهتمام ببقاء الذات وتكاملها واستقلالها مما يجعل التضحية تبدو ضعفاً، وتحقيق الذات يبدو كواجب اخلاقي» [١٢].

وتضيف سويدلر، انه وفق المعنى الاوسع فان قصة الحب والزواج في ثقافتنا الجديدة «تعتبر فترة البلوغ على انها فترة من الأزمات المستمرة، والتحديات، والتغيير»[١٣]، «ليس فيها مكان للراحة من المطالب التي تفرض على الذات»[١٤] . لأنها ترفض فكرة «الذات» بوصفها «انجازاً ثابتاً» [١٥]، وتفشل القصة الجديدة «في جعل تمسك البالغين بالالتزام، والإخلاص، والألفة، والإهتمام، يبدو عملاً بطولياً، وانجازاً ذا مغزى» [١٦]. لذلك تتغير قواعد الزواج التقليدية دون أن يشعر بها أحد:

يحل واجب احترام انفصال الفرد محل واجب التضحية بالنفس من أجل الآخرين، والنمو والتغيير محل الإعتراف بحاجات الآخرين، واعطائهم مقابل ما يأخذه المرء منهم .. لم نعد نؤمن أن حياة البالغين يمكن أن يكون لها معنى بالتضحيات التي يقدمها المرء لزوجه أو اطفاله [١٧].

وتستطلع سويدلر ايضاً الطرق التي تشكل القيم الجديدة في الاختلافات الجنسوية والتي تعيد تعريف «اسطورة الحب» في مجتمع الولايات المتحدة، حيث تقول :

تتشكل اسطورة الحب، من الناحية الرمزية على الأقل، بطريقة مختلفة لدى كل من المرأة والرجل. في الأدبيات النسائية ما زالت النهاية السعيدة هي الزواج، وما زال الحب يمكن الناس من التعرف على انفسهم من خلال معرفتهم لبعضهم. اما الثقافة العليا، بشكل عام، فيحكمها الرجال والنسخة الذكورية من الاسطورة، والتي يفر فيها الرجل من المرأة والمجتمع في اطار سعيه لتحقيق فرديته وحيداً [١٨].

لذلك تعكس قصة الحب والزواج المسيطرة في مجتمعنا ميلاً ثقافياً حاداً، يشمل النساء والرجال ايضاً، نحو وجهات النظر الذكورية (والمراهقة) التقليدية من اسطورة الحب

– أي التأكيد على الفردانية وقصص تمالك النفس القليلة التي تجسدها اساطير رعاة البقر والمحققين البوليسيين، والتي ينظر فيها الى التبعية والالتزامات الدائمة كعوائق أمام الإنجاز وليس طريقاً له .

تحمل هذه القيم عواقب عريضة بعيدة المدى. ففي مجتمعنا، يقترب الطلاق من ان يصبح موازياً للزواج كتوقع، وطقس، وتجربة في حياة البالغين. وفي دليل دامغ على ما اسماه نورفال غلين «تردي فكرة ديمومة الزواج»، قال، إن نسبة الاميركيين الذين يؤمنون بأن الازواج غير المتفاهيمن الذين يجب الا يبقوا مع بعضهم من أجل الاولاد قد ازدادت خلال ثلاثة عقود، من أقلية صغيرة الى أغلبية كاسحة [١٩]. وفيما يلي رسالة من رجل طلق زوجته يتحدث فيها الى ابن زوجته السابقة الذي يعيش مع والدته وزوج أم جديد :

لقد أكدت له ان الزواج يمكن ان ينجح، وان عدم نجاح زواج والديه، ليس سبباً للتخلي عن الزواج كمؤسسة. استمع اليّ بصبر وقال: «ابي، جيمع اباء اصدقائي لا يعيشون معاً، الجميع يطلق سواء عاجلاً أو آجلاً. لا تقلق، أنا بخير، استطيع العناية بنفسي تمتع بحب النساء، واتركهم، اليس كذلك ؟ » [٢٠].

لقد تغلغلت ظاهرة تفكك الروابط الزوجية، والتي أكثر مما تتبدى في اوساط النخبة، في جميع نواحي ثقافتنا. وفي العام ١٩٨٧ صدرت مجلة قومية خاصة بالطلاق، «ديفورس»[٢١]. وكانت صفحة «ستايل» في صحيفة «نيويورك تايمز» تعرض اخبار المطلقين مع اخبار الأطراف المتحاورة. وبدأت الشركات التي تصدر بطاقات التهنئة باصدار بطاقات للطلاق («فكر في زواجك وكأنه البوم ذكريات، مليء بالموسيقى الحزينة والمرحة. لكن المهم الآن هو **أنت** : الاعزب الذي أطلق سراحه مؤخراً!») لتنضم الى مجموعتها من بطاقات المناسبات. وفي دعاية للمشروبات الروحية في احدى المجلات صور الإعلان امرأتان تتحاوران مع نص يقول : «انه يحب اطفالي بجنون، ويشرب جوني ووكر» [٢٢]. وأدخل العديد من الطوائف الدينية – بما في ذلك، اللوثريون، والميثوديون الجدد، والاسقفيون، والموحدون، وكنيسة المسيح المتحدة – صلوات للطلاق وشعائر أخرى في طقوسهم الدينية[٢٣]. وظهر خط جديد من كتب الأطفال يتضمن عناوين مثل «كتاب الطلاق: مرشد للأطفال والأسر» [٢٤].

فما الذي يجب عمله ؟ من الواضح أن التحدي ليس اقتصادياً أو سياسياً بشكل اساسي. انه تحد ثقافي. المشكلة تكمن بشكل خاص في ثقافة النخبة. وقد بيّن ذلك كريستوفر جنكس في تحليله للتفسخ الأسري في أوساط الفقراء، قال:

بدأت الأبوة أو الأمومة الفردية للاطفال انتشارها السريع خلال عقد الستينيات حين تعرضت مواقف النخبة تجاه الجنس، والزواج، والطلاق، والأبوة الى تغيرات درامية .. فقد انتقلنا من التفكير بأن على المجتمع ألا يشجع العلاقات الجنسية خارج اطار الزوجية، وخاصة الولادات خارج ذلك الرباط، الى التفكير بأن مثل هذه الجهود هي تعدٍ غير مقبول على الحرية الشخصية(٢٥).

التحدي الرئيسي اذاً هو مواجهة القيم الثقافية الجديدة السائدة مباشرة والتي تعمل على تدمير مؤسسات الزواج والأسرة. وأكثر الطرق فعالية، في هذا الصدد، هي أكثرها عرضة للخلاف: اعادة تشكيل السمة (Stigma) الإجتماعية التي كانت ترافق تقليدياً عملية تفسخ الأسرة. وتعني كلمة Stigma ايضاً وصمة وهي تنم عن الازدراء عادة، مثلها في ذلك مثل كلمات «ذنب» أو «عيب» أو «لوم». لكن اذا كان طلبنا السلبي الأساسي هو التخلص من اللغة وفكرة «ليس عيباً» من معجم قضايانا الأسرية، فإن المطلب الإيجابي الملح لنا هو بالتأكيد اعادة تقييمنا واستخدامنا لكلمة سمة .

ان وصم سلوك معين يؤدي، كقاعدة عامة. التي التقليل من ممارسة ذلك السلوك. وتأكيداً على هذه القاعدة، اسأل أي شخص ان كان يحب التدخين في مطعم مزدحم، مع بقاء الامور الاخرى على حالها، أو رمي النفايات على شاطيء البحر، أو استخدام لغة مهينة عرقياً في التلفزيون . وعكس ذلك، فان عدم وصم سلوك ما وازدياد ممارسة ذلك السلوك هي من الحقائق الشائعة في علم الإنسان (الأنثروبولوجي) . ومن دون هذا التبدل في القيم لن يحدث تغيير ذي قيمة، بغض النظر عما يفعله صناع السياسة.

وتؤثر السياسة، في الوقت نفسه، في الثقافة. وتقوم القوانين والسياسات العامة بأكثر من توزيع الموارد ووضع القواعد والحوافز. فهي تنقل ايضاً رسائل معيارية. وتساعد على تشكيل حوارنا العام – مواضيعنا الثقافية – حول من نحن ومن نريد ان نكون. ووفقاً لذلك، فإن السياسات الخاصة بالحياة الأسرية تبقى مهمة، خاصة المتعلقة بالزواج. وكما الح

بروس هافن بقوله «لقد كان تنظيم الزواج على الدوام عاملاً أساسياً في مساعدة المجتمع الإنساني على نشر السلوك الضروري لبقاء المجتمع والأفراد»[٢٦].

لذلك، فإن اصلاح قوانين الزواج لدينا يمكن أن يساهم في تجديد ثقافي أعرض للعلاقات الزوجية، بشكل غير مباشر على الأقل. الأولوية الأولى هي بالتأكيد تغيير التوجه القانوني الذي يسمح بالطلاق قليل المسؤولية والذي «ليس عيباً» - خاصة حين يعترض أحد الزوجين عليه، والأهم من ذلك حين يتعلق الأمر بأطفال قاصرين.

من المهم هنا فهم ان الكثير من فكرة «ليس عيباً» ينبع من الفرضيات الفردانية والمتعلقة بالغاء الفوارق الجنسية. فقوانين الطلاق التي تعتبر ان الطلاق ليس عيباً تفترض، على سبيل المثال، أن اقتسام ممتلكات الزوجين هي الوسيلة الرئيسية لتسوية النواحي المالية للطلاق، وبعد الطلاق، يفترض أن يكون كل زوج مكتفياً ذاتياً. واذا نظرنا الى واقع الحياة الحقيقية حول دور الجنسوية وعلاقات التبعية، يتضح الخلل من هذه الافتراضات :

١ - تشتمل ثلاثة اخماس حالات الطلاق تقريباً على اطفال قاصرين، ينتهي معظمهم الى البقاء في حضانة امهاتهم [٢٧].

٢ - تكون قدرة معظم الزوجات السابقات على الكسب بعد الطلاق أقل من قدرة الأزواج السابقين ويعود ذلك جزئياً الى ترتيبات العمل ورعاية الأطفال بعد الطلاق.

ونتيجة لتجاهل حقائق التبعية والجنسوية هذه بعد الطلاق، فإن مستوى معيشة النساء والأطفال يميل الى الهبوط بحدة في اغلب الأحيان، بينما تميل مستويات معيشة الرجال الى الارتفاع [٢٨]. اضف الى ذلك، تميل نفقة اعالة الطفل التي يدفعها الطرف الذي لا يملك حق الرعاية، وهو الأب في معظم الحالات لأن تكون منخفضة جداً - ويعود ذلك جزئياً الى ان التشريعات القانونية تعطي القضاة العاملين بموجب فرضيات الاكتفاء الذاتي حق فرض دفع نفقة متدنية، وجزئياً، لأن عدم وجود اشراف فعال بعد الزواج يعني أن قلة من الأمهات يتلقين كامل النفقة التي فرضها القاضي [٢٩].

تساعدنا هذه الحقائق على تفسير السبب في أن النساء، وليس الرجال، هم أكثر منتقدي قوانين الطلاق المتبعة حالياً لدينا الحاحاً وبلاغة. وكما قالت ماري آن غليندون،

«يبدو قانون الطلاق الاميركي من الناحية العملية وكأنه يقول للوالدين-وخاصة الأمهات، أن من الخطر أن يكرس المرء نفسه بشكل أساسي أو مطلق لتربية الأطفال» (٣٠).

آبـــاء وأمهـــات

يتجلى الأصرار على الغاء الفوارق الجنسية في احاديث النخبة بشكل واضح، ويكون مـؤذياً بشكل خـاص، حين يسـعى الى اخـفـاء أو انكار الفـروقـات بين الآباء والأمـهـات. ويضعف هذا الألحاح فهمنا لأنفسنا بطرق عدة. فهو يتحدى بشكل أساسي، آلاف السنين من نواحي تاريخ تطورنا البيولوجي، الذي يعطي الأولوية لبقاء الطفل الإنساني. ومع تحول التركيز في الحياة الأسرية من الاهتمام بتنشئة الأطفال الى اشباع رغبات البالغين، فإن هذه التوجهات الجديدة تعتدي على القواعد الثقافية التي تدعو الآباء الى التضحية وانكار الذات الضـروريتان للتربية الناجـحة للأطفال. وبالتالي فإن الإصرار على الغاء الفوارق الجنسية يتحدى المطلب الرئيسي للحياة الاجتماعية: رعاية قدرات وصفات الجيل المقبل.

مرة اخرى، خذ بعين الاعتبار الكلمتين الرئيسيتين «أم» و «أب» ما معناهما في أحاديث النخـبة اليوم؟ تاريخـياً، لتعـريفـهـمـا مـعنى أبعـد من «والد» و «والدة». ويخـصـص قـامـوس اوكسفورد للغة الإنجليزية ست صفحات لمعنى كلمة أم واقاربها واربع صـفحات لكلمة أب وأقاربه. ولا توجد كلمات كثيرة في لغتنا اسبغ عليها هذا القدر من المعاني الشـخصية والإجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، والدينية .

وبالمثل، ليس هناك كلمات أخرى لها هذه الأهمية في فهمنا للفروقات الجنسوية. من المؤكد أن علماء الانثروبولوجيا، والإجتمـاع، والغدد الصمـاء، والأعـراق البشـرية، واطباء التوليد، سيقاومون الغموض الذي قد يفرض على معنى هاتين الكلمتين ، بدافع مـهني (كما يقاومـه معظم الأطفال). ومع ذلك فـان احـاديث النخـبة في مـجالسنا العـامة تصـر بعناد، وبشكل مـتزايد على الا نتـحـدث عن أب وأم، بل عن والدين (parents)* لا فـوارق جنسـيـة بينهما، وقد يكونا حتى «آباء» لا تربطهم بالأطفال صلة رحم أو شراكة بالأبوة.

---

* المقصود ربا الأسرة اللذان يرعيان الطفل بغض النظر عن كونهما الأبوين الطبيعين أو المتبنيين للطفل (المترجم).

وكمثال نموذجي هناك كتاب عن الأبوين صدر عام ١٩٧٨ عن «التجمع الصحي لنساء بوسطن»، يقول في فصل عنوانه «لقد اصبحنا الآن شركاء بالأبوة».

عند توقع الأبوة، سواء كانت طبيعية أو بالتبني، فإننا ننتظر بصبر نافذ قدوم طفلنا وينتابنا القلق حول الطريقة التي سيغير بها هذا الحدث حياتنا. لم نعد مجرد «عشاق»، أو «اصدقاء»، أو «شركاء»، بل شركاء بالأبوة في نوع آخر من المشاريع (٣١).

ان لاستئصال الفروقات الجنسية من قاموسنا جانبه المضحك . ففي ثقافة اشبعت بالتصورات الجنسية ولغة الجنس للمراهقين - ثقافة تتسامح، وتشجع في بعض الأحيان، ممارسة النشاط الجنسي في سن مبكرة- نكتشف تزمتاً غريباً فيما يتعلق بالفروقات الجنسية الناضجة. وحين يصل الأمر الى الآباء والأمهات، فإن ثقافة النخبة تنفر مبتعدة عن النساء الولودات والرجال مكتملي الرجولة وتبدو مرتاحة أكثر لتماثل الصفات الجنسية بين الفئتين.

إلا أننا اذا نحينا السخرية جانباً، فإن حلول كلمة «والد» (parent) * محل كلمتي «أم» و «أب» يخدم اهدافاً سياسية وثقافية واضحة. أولاً، أنه يهدف الى زرع ما اسمته اليس روسي «خليقة مساواتية» (egalitarian ethos) في تنشئة الطفل:

تستحث الخليقة المساواتية عدة تغيرات برامجية في تنظيم الأسرة: انخفاض في استثمارات الأمومة تجاه الأطفال مما يسمح باستثمارات سيكولوجية أكبر في العمل خارج الأسرة، واستثمارات أكبر من قبل الرجال لدورهم كآباء واستكمال الرعاية الأبوية بالرعاية المؤسساتية(٣٢).

ثانياً، يسعى «الوالد» (parent) المحايد الجنس الى اقامة نوع من المساواة الافتراضية بين والدين في الأسرة. ولتحقيق هذا الهدف فان كلمة «والد» تنشر لتجنب اجراء اي تمييز قد يوحي باحكام تقيمية ضمنية. وبالتالي، فإن الآباء والأمهات المتزوجين، والآباء والأمهات العازبين، والنساء والرجال الشاذين جنسياً الذين يرعون اطفالاً - يصبحون جميعاً متساوين وكأنهم الشيء ذاته «والد». وبتحريرنا من تحجر الاوضاع الأسرية التقليدية

* رغم المعنى الواضح المتداول لكلمة parent بالعربية فإن الكاتبين يستخدمان التعبير هنا ليعني شيئاً قريباً مما ندعوه «ولي امر الطفل» وهو المعنى الشائع لهذه الكلمة في اميركا (المترجم).

والهويات الجنسية فإن تعبير «والد» الجديد يشجعنا على اعتبار جميع الاشكال الممكنة لتربية الأطفال متساوية ويزيل أي شكل من اشكال التمييز في الجنس والأسرة من فهمنا للأبوة.

اضف الى ذلك، يمكن عزل «الوالد» ليس عن اشكال التمييز في الجنس والأسرة وحسب، بل عن صلة القربى ايضاً. وقد اقترحت نشرة لمؤتمر رابطة رفاهية الطفل عقد عام ١٩٩١ نموذجاً لتربية الأطفال من «اشكال عدة من الآباء» (الوالد) يساوي بين مختلف أشكال آباء أطفالنا- الوالدين الطبيعين، والآباء الراعين من الأقارب، والآباء الراعين ضمن أسرة، والآباء المتبنيين، والآباء في بيوت الرعاية الجماعية[٣٣].

خذ مثلاً كلمة اخرى مهمة في مفردات الأختلاف: كلمة حَبَل أو حمل. وهي الحالة البدنية لحمل طفل في رحم المرأة. انها حالة تنفرد فيها الإناث من الحيوانات اللبونة وتعبير اساسي على الإختلاف بين الجنسين. اضف الى ذلك، أن كلمة حَبَل، مثلها مثل كلمتي «أم» و «أب» ترتبط تاريخياً بمعان ثقافية اجابية: انها «حدث مبارك» حالة «انتظار طفل» و «أن تكون المرأة مع طفل». هذه التعاريف تساعد على نقل قصة الحمل في ثقافتنا - قصة هدفها تقديس حدث سيكلولوجي وتقدير المرأة الحامل.

«ولماذا لا تحب معظم النساء ان يكن حوامل؟» كما يتساءل كتاب «الأب الذي ينتظر مولوداً» والذي نشر عام ١٩٦٤ ، ويضيف قوله :

> رغم التمعج المؤقت في شكلهن الخارجي، فانهن يزددن ايناعاً من الناحية البدنية والعاطفية في كل يوم. ويتمتعن بروح معنوية عالية معظم الوقت. وتصبح بشرتهن شفافة وردية اللون، وتلمع اعينهن ببريق خاص، ويشددن قامتهن بقدر ما يسمح بطنهن الناتيء بفخر لم يشعرن بها من قبل ومن النادر أن يشعرن بها مرة اخرى[٣٤].

اليوم نروي لأنفسنا قصة مختلفة تماماً. خذ مثلاً قصة نموذجية كتبت عام ١٩٧٧ في كتاب «مرشد للحمل والأمومة للنساء اللواتي ليس لديهن من يساعدهن» .. الحمل حدث خطير في حياة كل امرأة، سواء كانت متزوجة أو عزباء، وهو يساعدها على فهم مشاعرها الأولية، والتي قد تتضمن أي من الأمور التالية، أو حتى خليط من عدد منها في وقت

واحد». وتشتمل قائمة المشاعر على السرور، والشك، والخوف، والشعور بالحرج، واللامبالاة، والهروب، والانتحار(٣٥).

ربما مثّل هذان المثالان اقصى درجات التطرف. لكن التطرف يكشف الكثير من حكاياتنا الثقافية. فيصور الحمل، في احاديثنا هذه الأيام، على أنه اشكالي وصعب - مصدر قلق، وخوف، وتبعية غير مرغوب فيها . وهناك عدد من التوجهات ترسخ هذه القصة، بما في ذلك، تغير السن الذي تحمل فيه المرأة لأول مرة؛ والضغوط على الأمهات ورغبتهن في المشاركة في العمل مقابل أجر؛ والتقليل من أهمية الطفولة والأمومة في ثقافتنا العامة(٣٦). النتيجة العامة هي تعريف ثقافي جديد يعتبر الحمل نوعاً من الإعاقة.

من المؤكد أن الحكمة السائدة والرأي الطبي يناقض الفهم الذي يعتبر الحمل نوعاً من الإعاقة. ومع ذلك فإن اياً من هذين المرجعين الموثوقين لم يؤثرا على السلطة التشريعية عند تشريع اجازة الحمل في الولايات المتحدة. فقد كان «قانون التمييز بسبب الحمل» الذي أقر كتعديل لقانون الحقوق المدنية للعام ١٩٦٤، جزءاً من جهد أكبر لضمان حقوق متساوية للنساء العاملات ومنح حماية تشريعية لجميع العمال دون النظر للجنس.

بعد ان طرح الحمل كقضية حقوق مدنية ونوقش وفق تعابير المساواة الشكلية والفردانية الاميركية المألوفة، لم يعد في الامكان النظر اليه كحالة صحية تنفرد بها النساء. وكان لابد من تفسيرها كاعاقة مؤقتة، مثل ساق مكسورة، لا فرق بينها وبين أية اصابة مؤقتة قد تعيق العامل عن عمله.

تعكس اعادة تعريف الحمل - من حدث مبارك الى اعاقة- التغير الأعرض : التحول الثقافي عن الأخلاق التي اساسها الأسرة الى الاخلاقيات القائمة على التوظيف. تاريخياً، كان الحمل حدث عائلي بحت، يتجاوز أية نظرة تجارية. وبات ينظر اليه الآن وكأنه حدث يتعلق بمكان العمل، يتوسطه عالم المال.

فكر في معنى هذا التحول. يفهم التصور الأسري الحمل والولادة على أنهما حدث مركزي في حياة الأسرة، يستقبل بالإحتفال، والإمتنان، والترحاب. اما تصور القوى

العاملة فيفهم الحمل على انه عرقله لسير العمل يضعف ارتباط الموظفين بعملهم، ويزيد من تغيبهم عن العمل، ويخفض الانتاجية.

تبرز قصة الحمل والولادة القديمة الفروقات بين الرجال والنساء – سواء منها البدنية، والعاطفية، والإجتماعية – وتعزز المثل الثقافية التي تفصل بين العالمين وتكملهما. وثمة عرض كلاسيكي لهذا القصة نجده في رواية «انا كارنينا». لتولستوي. مشهد لفصل راديكالي بين الجنسين، مع تقسيم واضح للجهد البدني والعاطفي. يقف ليفن في غرفة الإنتظار بينما تذهب محبوبته كيتي الى العمل وهي حامل بمولودهما الأول. وتستسلم كيتي لآلام الولادة البدنية، بينما يعاني ليفن الاماً عاطفية لا تقل عن آلامها البدنية:

> احنى برأسه على اطار الباب في الغرفة المجاورة، وقف هناك يستمع الى شخص يصرخ ويئن بطريقة لم يسمعها من قبل، وكان يعرف أن تلك الأصوات صادرة عما كانته كيتي ذات مرة. لم تعد لديه أية رغبة في الحصول على طفل. انه يكره هذا الطفل الآن. حتى انه لا يريدها أن تعيش بعد الآن؛ كل ما يريده هو وضع حدّ لهذه المعاناة الرهيبة (٣٧).

ضعف ليفن العاطفي وخوفه وجهله، يتعارض بحدة مع قوة كيتي العاطفية، والبدنية، ومعارفها النسوية. تلك هي العناصر المألوفة في القصة القديمة. ويمكن للمرء أن يقارن ليفن، مع الإعتذار لتولستوي، مع ريكي ريكاردو في حلقة المتسلسل التلفزيوني «أُحب لوسي» التي عرضت في كانون الثاني ١٩٥٣ – وهو مسلسل استقطب أكبر عدد من المشاهدين في تاريخ التلفزيون الاميركي. تصل لوسي الى المستشفى بجسم ممتلئ ومزاج رائق لوضع حملها، وهي تحمل حقيبة ملابسها، بينما يُدفع ريكي الجالس على كرسي بعجلات الى جانبها، هي متماسكة عاطفياً، مع اعاقة مؤقتة. ريكي مُحب لكنه ضعيف. اما هي فقوية.

اضف الى ذلك، تمتد القصة القديمة الى فترة ما بعد الولادة. فتحذر ادبيات النصائح الشعبية الزوج بأن زوجته قد تنتابها مشاعر جديدة؛ فهي قد تسبغ على المولود الجديد من عواطفها أكثر مما تسبغ عليه. كما تحذر القصة القديمة من أن الحياة العائلية قد تتغير. فسوف يتطلب الطفل الجديد تضحيات جديدة مختلفة من الأم والأب – تضحيات تتمخض عنها أسمى مكافآت الحياة. كما قال الدكتور سبوك في كتابه الكلاسيكي «الطفل ورعايته».

رعاية اطفالهم، ورؤيتهم وهم ينمون ويكبرون ليصبحوا أناساً رائعين، يعطي معظم الآباء أعظم مسرات الحياة – رغم ما يبذلون من عمل شاق. هذا هو الخلق. وتلك هي ديمومتنا الخفية. الفخر بالانجازات الدنيوية الأخرى يبدو ضعيفاً بالمقارنة (٣٨).

تفسر القصة الجديدة المكونات البدنية والنفسية والاجتماعية للحمل والولادة لكن من خلال رواية مختلفة كلية. وتقوم القصة الجديدة على ثقافة الغاء الفوارق الجنسية. وهي تقلل، بدل ان تبرز الفروقات بين الآباء والأمهات. وهي لا تركز على الأسرة أو الهوية البيولوجية، بل على حقوق الفرد وخياراته. باختصار، تعيد صياغة تجربة الحمل والولادة حسب تعابير السوق المعتادة وما وصفه روبرت بيلا بالنموذج العلاجي(٣٩). ووفقاً لذلك، يصبح الحمل والولادة طريقاً آخر نحو المزيد من الحرية الفردية والتعبير عن الذات.

في القصة القديمة، يفصل الرجل عن المرأة. وفي القصة الجديدة يجمع الحمل بين الجنسين. وينضم الرجال الى النساء، فعلياً، في حالة الحمل. بحيث ان الازواج يقولون لاصدقائهم وفق آخر موضات الحديث «نحن حاملان» والرجال يجب أن يدخلوا مع النساء الى غرفة الولادة، حيث أن الأمهات والآباء يجب أن يشتركوا بالتساوي، وبقدر الإمكان، في آلام ومسرات الولادة.

في الوقت نفسه، يجب على المرأة في القصة الجديدة أن تكون حرة في السعي لتحقيق استقلالها وحقوقها المثبتة باحكام في المفهوم الخاص بحرية المرأة واستقلالها. وتحث شيلا كيتزينجر في كتابها «طفلك، طريقك الخاص» المرأة الحامل على وضع خطة ولادة صممت لتحقيق ولادة مستقلة. ولا تهدف هذه المهمة الى انجاز عملية الولادة من دون مشاكل توليدية وحسب، بل الى تحرير المرأة الحامل من القيود الطبية، والاجتماعية والقانونية ايضاً. فعملية الولادة هي عمل سياسي:

من خلال السعي لتحقيق الاستقلال الذاتي في الولادة – العمل البيولوجي الذي يلخص دور المرأة كأم، ومربية، وربة منزل – الملتزمات بالتقاليد يصبحن غير ملتزمات، والممتثلات، يصبحن منشقات، والنساء الفاتنات، المهذبات، المطيعات يصبحن ناشطات سياسيات(٤٠).

المفارقة، أن التأكيد على الحقوق والخيارات فقط يجعل الحمل أمراً أكثر اشكالية. حيث تقول كيتزينجر:

تكون تجربة المرأة في الحمل والولادة مشحونة على الأغلب بشعور من عدم الأرتياح وانعدام الحيلة. وحين يصل الأمر نقطة جلب حياة جديدة للعالم وخروج قوة هائلة من جسدها، فإنها تشعر بأقصى درجات الضعف. وتقع في شباك وضع لا سيطرة لها عليه (٤١).

نحن ننظر الآن الى الشيء المعاكس تماماً. في القصة القديمة الحمل يعطي قوة. أما في القصة الجديدة فهو يسلب القوة.

مطلب الاستقلال الذاتي الحالي في الحمل والذي يهدف الى التغلب على انعدام حيلة المرأة وضعفها، نراه بوضوح في التأكيد على حمل النساء العازبات بوسائل صناعية – وأحد هذه «الخيارات» روج له في كتب الارشاد المعاصرة، حيث تروي ايلين، ٣٨ سنة، قصتها في «الحصول على طفل من دون رجل»:

بدأت في النظر حولي وشعرت أن حياة الأسرة يمكن أن تكون مختلفة عما نشأت عليه. قرأت في الصحف ان واحداً من كل خمسة اطفال تربيه أم عازبة وادركت أن في وسعي، بل يجب علي أن أقوم بذلك بنفسي، ايضاً .. وحين ادركت أن في وسعي التأكد من أن الأب سيكون مجهول الهوية إلا أنه سليم من الناحية البدنية والعقلية. راق لي الأمر. وكانت تلك الطريقة المثلى لامرأة في وضعي كي تصبح أماً (٤٢).

فمن اين جاءت هذه التعاريف الجديدة؟ وما هي التوجهات الكامنة التي افرزت هذه القصة الجديدة عن الأمهات والآباء؟ ندرك طبعاً التوجهات الديمغرافية، والتكنولوجية، والإقتصادية المهمة لأواخر القرن العشرين: عولمة الإقتصاد؛ وركود الأجور الحقيقية؛ والتكنولوجيات الجديدة المانعة للحمل؛ وتصاعد مستويات التعليم العالي؛ وتأثير التداعيات الإجتماعية الناجمة عن الزيادة الهائلة في جيل الأطفال وهم يأخذون مكانهم في دورة الحياة؛ وتأثير وسائل الإعلام المذاعة، وغير ذلك. لكن حين نسعى للتعرف على المؤثرات التي تعطي القصة الجديدة للأمهات والآباء شكلها، لا ننظر في نهاية تحليلنا الى الأمور الإقتصادية، أو الديمغرافية، أو السياسية، أو التكنولوجية.

ننظر مجدداً الى الثقافة. لذلك، نفسر القيم الثقافية بوصفها «بنية سامية» يمكن فهمها كانعكاس «لقاعدة» مادية. ووفقاً لذلك، نحن لا نفسر التغيرات في قصتنا الثقافية حول

الأبوة – أو التغيرات في الأسرة، كما هو الأمر في هذه الحالة – على انها متكيفة بالضرورة تحركها المواقف، وتسببها بشكل أساسي مؤسسات وظروف أمومة خارج نطاق الأسرة ذاتها. نحن نؤمن أن جوهر القصة – ليس انعكاسها فقط، بل المصدر الأساسي للقصة الجديدة – هو تغير في القيم الثقافية(٤٣). وتحديداً، نحن ننظر الى تنامي تأثير نوع مزدوج من القيم الثقافية يجمع بين الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية. وفيما يلي ثلاثة عناصر جذب أساسية في مناقشاتنا العامة تبين التحول في اتجاه تلك القيم.

الرجل والمرأة مقابل الذكورية العالمية

هي احدى نزعات الفكر النسائي التي كان لها تأثير خاص في التحول نحو الغاء الفوارق الجنسية. والتي فصّلتها سيمون دي بوفوار بوضوح، التي ترى ان الحرية والاستقلال هي الحالة الطبيعية لجنس واحد: هو جنس الذكر. وقد بيّن مايكن فالزر ذلك في مقالة له عن دي بوفوار:

> ثمة حياة كونية واحدة، يعيشها الرجال – تلك المخلوقات السامية والطموحة. الحقيقة ان الثقافة، والحضارة، والقيم العالمية جميعاً قد اوجدها الرجل، لأن الرجال يمثلون العالم (٤٤).

ويؤيد العديد من فلاسفة الحركة النسائية المعاصرين هذا الإعتقاد وفي خطتهم للإصلاح الاجتماعي تبيّن كريستينا سومرز:

> الجنسوية في اختيار العاشق أو الزوج قد لا يكون لها أهمية أكثر من لون العيون. الأسرة هنا قد تتكون من بالغين إلا أنهما لا يكونان بالضرورة من جنسين مختلفين، وليسا بالضرورة من فردين. هنا نجد مساواة يضمنها نوع من العمل التوكيدي يعوض عن عدم الأهلية. فاذا كانت النساء أضعف الى حدّ ما من الرجال، أو اذا كن معرضات لاعاقات شهرية، فإن هذا الأمر يجب التعويض عنه (٤٥).

وتبعاً لذلك، ورغم ان الفكرة الرئيسية هي الغاء الفوارق الجنسية، فإن القصة العامة الجديدة تتمسك بفكرة ذكورية العالم. كما بينتها أليس روسي بدقة تثير الإعجاب:

> مؤلفو ودراميو النصوص التي تدور حول الصحبة والأبوة، في المنظور الجديد الخاص بالأسرة، شديدو الذكورية مثل مدارس الفكر القديمة بالنسبة للأسرة الحديثة. ان لم يكن

بالمعنى العام، فبمعنى ان الأبوة ينظر اليها عن بعد، بوصفها ملحقات، أو نتيجة للصحبة أكثر من تركيزها على أنظمة الأسرة وحياة الفرد [٤٦].

الايثار الأبوي مقابل التعبير عن الفردية

يصف دافيد غوتمان، في دراسة ثقافية شاملة بعنوان «سلطات مستعادة» تدور حول الانماط الجنسوية للتقدم في السن، حادثة محورية حول التطور البشري: هي «الضرورة الأبوية». ويرد الآباء الشباب على هذه الضرورة بطريقتين. أولاً، يمارسان الدور الجنسوي الذي تعلماه في مراحل تثقيفهما الاجتماعي المبكر - ادوار ربما كانا قد عدلاها، أو جرباها، أو حتى تجاهلاها قبل ان يصبحا ابوين. ثانياً، يتخليان عن سعيهما النرجسي للحصول على السلطة المطلقة. ويحددان طوعاً الحرية المتاحة لهما بهدف تأمين الرفاهية البدنية والنفسية للطفل المعتمد عليهما في حياته[٤٧]. وحسب قول غوتمان:

> ثمة اتفاق عام على ان الأبوين سيقبلان، كجزء من استعبادهما، بفرض قيود شديدة على حاجاتهما الخاصة، ومراجعة عميقة لتكوينهما السيكولوجي بهدف تلبية الحاجات الأساسية لاطفالهما [٤٨].

باختصار، الأبوة تتطلب مراعاة مصلحة الأولاد أولاً. ومتطلبها الضروري التضحية ونكران الذات. ونتيجتها «البطولة الروتينية غير المحصنة للأبوة ..»[٤٩] وفي دراسات غوتمان الشاملة عن الايثار الأبوي، يكاد هذا الايثار أن يكون قاعدة عامة، كونه ضرورياً لبقاء الأجناس.

ومع ذلك، ما مدى انعكاس هذه القاعدة في احاديثنا الدارجة وحواراتنا السياسية حول دور الجنسوية في تربية الأطفال؟ الجواب لا يطمئن. فمن الواضح ان الأحاديث الشائعة تسعى الى توسيع التوجهات النرجسية لدى الشبان البالغين بدل ان تكبتها. فبالنسبة للوالدين (parents) تشكل الذات - وليس الآخرين أو الجيران أو الطفل أو الأسرة - الفكرة الأخلاقية المسيطرة في الثقافة المعاصرة.

وتكشف حتى القراءة العرضية للمنشورات التي تقدم النصائح للآباء الجدد هذا التوجه. فمقارنة بالقصة القديمة. ثمة تأكيد كبير يشدد على التعرف على «حاجات» البالغين في مواجهة متطلبات الطفل. في القصة القديمة، يكون قدوم الطفل بداية فترة من التضحية

المتبادلة. وفي القصة الجديدة، يختبر قدومه احساس الأبوين بالاستقلال مع تأكيده على العوز. وعلى الآباء أن «يوازنوا» بين حاجات الطفل و «الحاجات» الإجتماعية والشخصية. وتكفي الإشارة الى عنوان كتاب حول الأبوة، هو «نحن انفسنا واطفالنا» لنبين بالضبط المجموعة الجديدة من الأولويات : الأبوين أولاً.

> نريد أولاً أن نطور رابطة قوية مع طفلنا وأن نحافظ في الوقت نفسه على شراكاتنا وصداقاتنا مع البالغين، علاوة على علاقاتنا بالعالم الخارجي. ما نكتشفه حتى قبل قدوم الطفل هو أن حياتنا سيختل توازنها بمجرد أن نصبح آباء ونحتاج الى وقت لاقامة توازن جديد .. (٥٠).

في القصة الجديدة، الإفتتان لا يتعلق بالطفل الجديد النامي، بل بالبالغ الذي يتطور باستمرار.

ثقافة الأسرة مقابل ثقافة الوظيفة

يقول روبرت بيلاه في كتابه «غزو عالم المال» أن قيم السوق ولغته قد اجتاحت عالم الأسرة، أو بالأحرى، عالم الكنيسة والحي والمجتمع المحلي. وصارت الأنشطة التي كانت ذات يوم من اختصاص الأسرة – مثل رعاية الطفل، والواجبات، وحتى اللعب خارج المنزل – تقدر بالمال: تحولت الى خدمات تباع وتشترى في السوق. وكجزء (وجزء فقط) من هذا التوجه، فإن الأمهات، اللواتي سيطرن تقليديا على عوالم الأسرة، والمجتمع والحياة، يسعين الآن، أو على الأقل، يتوقع منهن أن يسعين، للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر خارج المنزل (٥١).

ونتيجة لذلك، فإن حياة الأسرة والمجتمع التي لها جوها المنفصل آخذة في التقلص وفقدان صفاتها المميزة. ويزداد فشل هذا المجال في أن يشكل بيئة اخلاقية مستقلة تشتمل على علاقات وقيم مختلفة عن البيئة التجارية. ويساعد هذا التوجه على تفسير السبب في عدم اعتبار النساء أكثر فضيلة أو براءة من الرجال – أو على الأقل اعتبارهن كذلك في الأحاديث الشائعة. والأهم من ذلك، ان هذا التوجه يخبرنا السبب في اننا لم نعد نتوقع من المنزل والأسرة ان يكونا القاعدة التي تستمد منها المرأة قوتها واحترامها لذاتها.

الدقة في النقد تتطلب الدقة في المديح. بعض المراجعات للأدوار الجنسوية التقليدية كانت مفيدة للرجال والنساء على حدّ سواء. فلدى النساء اليوم فرصاً أكبر بكثير لعيش حياة عامة، مع ما فيها من تميزّ ومكافآت، عما كان عليه الحال في السابق. وهذا جيد. اضف الى ذلك، انه مع اتساع نطاق الحياة، وانخفاض الحصة المخصصة لتربية الأطفال، فقد اصبح لدى النساء الكثير من الوقت، على مدى حياتهن، لتكريسه للعمل في السوق. ونرى منافع للرجل ايضاً. فالرجال لم يعودوا يتحملون مسؤولية تكاليف المعيشة وحدهم. ومع الألتزام المتبادل، والمتساوي، لعالم العمل مقابل أجر وعالم الأسرة، يمكن للأزواج والزوجات الذين يبقون معاً تحقيق انسجام في المصالح، وربما تقارب عاطفي أعظم ايضاً. وفي الوقت نفسه، فصل مجالات الفلسفة التي تضع أكثر فضائل الحياة واشباعها للرغبات في المنزل وليس في السوق أو حتى الساحات العامة. الواقع، أن الحركة النسائية في القرن التاسع عشر كانت تأمل في اصلاح العالم وفقاً لنموذج البيت والأسرة. وكان تحويل السوق الى مكان منزلي وليس تحويل البيئة المنزلية الى مكان تجاري، هو الهدف الرئيسي للكثير من الفكر النسائي المبكر[٥٢].

وهكذا، فإن الطريقة الحالية التي ينظر فيها الى المنزل والأسرة وكأنهما ليسا مصدر قوة للمرأة، بل مصدر ضعف، فيها ابتعاد حاد عن التقاليد النسوية المبكرة. ويهاجم رواد الحركات النسائية المعاصرين حياة الأسرة التقليدية بوصفها ثقيلة الوطأة، وهم لا يدركون غالباً أن الرجال، والنساء ايضاً، قد رضوا على مدى التاريخ بتضحيات وقيود الحياة العائلية لانها تمثل أفضل فرصة للسعادة وتحقيق الفرد لذاته. وثمة ناحية مهمة، هي أن النصوص الجنسوية لجيل أبائنا كان هدفها أن تكون أقل صراحة من الناحية الجنسية وأكثر جرأة من الناحية العائلية .

وبقدر ما قدست ثقافتنا في الخمسينات وجود الأم في المطبخ، وامتدحت وجود الأب في مكان العمل. فقد أصبح يوم الأب عيداً وطنياً خلال تلك الفترة، وقامت بطاقات «هولمارك» بتصوير الأب في «المنزل» وهو يدخن غليونه ويقرأ صحيفته. ونادراً ما شاهد الناس الوالد، «الأب الاكثر اطلاعاً»، وهو في عمله. ولم نعرف قط ما كان يفعله اوزي

نيلسون او وارد كليفر لكسب عيشهم. لأنه بالنسبة لهؤلاء الآباء التلفزيونيين لم تكن الحياة الطيبة تأتي من خلال المكتب، بل تذهب مباشرة الى الساحة الخلفية مع الأولاد. وكما جاء في مقال لمجلة معاصرة عنوانه «هل أنت عديم النفع مثل أب ؟»

ها هو مجال في حياتك لا يعتمد على «فترات الراحة» أو الكفاءة، أو التعليم أو المال. يمكن للرجل ان يحقق نجاحاً كأب، «أب» حقيقي اذا ابدى قدراً من الاهتمام بأن يكون كذلك...

وكما المحت ايلين تايلور ماي في تحليلها لهذا المقال، «ليس ثمة مجال يسهل على الرجل أن يكون سيد نفسه أكثر من الأبوة» (٥٣).

وبعكس ذلك، فإن الرؤية المعاصرة لسعادة الفرد وللتقدم الاجتماعي، كما تبرزها احاديث النخبة، يقل ارتباطها ببناء الأسرة. الرؤية الجديدة تركز على الإنجازات في السوق. وتستمد جذورها، بشكل رئيسي، من فرضية الحشد الكامل للقوى العاملة.

في هذه القصة، يحقق الآباء والأمهات ذاتهم ويساهموا في خير المجتمع من خلال المساهمة في القوى العاملة وفي سلوكهم كعاملين بأجر ومستهلكين. بالطبع، كان اقتصاد عقد الخمسينات يحشد المستهلكين ايضاً، لكن الوحدة الأولية للاستهلاك كانت الأسرة، وليس الفرد. اليوم، الأفراد الموسرون، بما في ذلك الأطفال - بحبهم للسيارات المستوردة والألعاب - هم أكثر من يتملقهم المعلنون. الأب، والأم، والأولاد باتوا يعتبرون أقل أهمية بقليل، مع تحول الأذواق الى «كمارت» أكثر من تحولها الى «كوزينارت» * .

يسيطر على حوارات السياسة العامة المتعلقة برعاية الطفل المنظور الإقتصادي. ويتركز الحوار، الى درجة كبيرة، على ما هو أفضل للقوى العاملة أكثر من تركيزه على ما هو أفضل لعلاقة الطفل بابويه. الى حدّ انه، اذا تعارضت علاقة الأم - الطفل مع علاقة الأم - العمل، فإن العلاقة الأخيرة تعطى الأولوية.

تعكس سيطرة الأقتصاد على احاديثنا حول رعاية الطفل، وبقدر كبير، النجاح الهائل

---

* اسماء لمحلات تجارية الأول لسلسة اسواق مركزية للبيع بالمفرق، والثاني لبيع ادوات المطبخ، والمقصودالتحول الى الاهتمام بالكماليات والرفاهية اكثر من الاهتمام بالمنزل والاسرة . (المترجم).

الذي حققته حركة «العمل – الأسرة» لعقد الثمانينات – وهي ائتلاف عريض من مستشاري الشركات، وخزانات افكار صنع السياسة، وقادة رجال الأعمال، واللوبيات البرلمانية، وغيرهم، الذينَ سعوا، حسب كلمات احدى المنظمات البارزة الى ايجاد «مناهج جديدة لموازنة الاحتياجات المتغيرة للأسر الاميركية مع الحاجة المستمرة لانتاجية المعامل»(٥٤). وقد طور مؤتمر وطني لحركة «العمل – الأسرة» في العام ١٩٨٨، وعنوانه «رعاية الطفل: القضية الأهم»، هذا المنظور:

> لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة أن ارتبطت قضية رعاية الطفل وبشكل لا يمكن تجنبه بحالة إقتصاد الأمة. ليس لأن امكانية توفير الرعاية للطفل والتي يمكن تحمل نفقاتها تؤثر على رفاهية الغالبية العظمى من العائلات الاميركية وحسب، فهي تؤثر في صميم جميع الأعمال في الدولة .. وبالتالي .. تؤثر في قدرة الولايات المتحدة على المنافسة بنجاح في الاقتصاد العالمي (٥٥).

وكما قال أحد قادة حركة العمل – الأسرة، «رعاية الطفل هي في الحقيقة قضية تنمية اقتصادية»، أي أنها، «ضرورية لدفع الناس للعمل وكأنهم شبكة مواصلات عامة»(٥٦). وحظي هذا النهج بدعم كلا الحزبين خلال عقد الثمانينات، وميزّ احاديث الجمهوريين علاوة على الديمقراطيين. وعلى سبيل المثال، كان عنوان أهم التقارير حول رعاية الطفل إبان ادارة الرئيس ريغان، والذي اعدته وزارة العمل، هو «رعاية الطفل: قضية قوى عاملة»(٥٧).

يبعث مثل هذا النهج برسالة واضحة لصناع السياسة والأسر على حدّ سواء. الرسالة الى صناع السياسة تقول أن رعاية الطفل هي قضية سياسية اقتصادية، أُعدت بالكامل تقريباً للأمهات العاملات بدوام كامل مقابل أجر. وبالتالي، كان القول بأن على سياسات رعاية الطفل أن تأخذ في الحسبان دور الآباء غير العاملين، بالنسبة للنائب الأميركي باتريسيا شرودر، والتي تعتبر أحد أكبر المدافعين عن أجندة حركة العمل – الأسرة، «مثل القول أن على برنامج الطريق السريع أن يأخذ في الحسبان الأشخاص الذين لا يقودون سيارات».

بالنسبة لصناع السياسة، ليس الخلل في هذا النهج مجرد خلل فلسفي – فهو يقود

الى عواقب سياسية محددة ومريبة. فمعظم الحوار الذي تناول رعاية الطفل خلال عقد الثمانينات، على سبيل المثال، افترض ان الهدف هو السماح لعدد أكبر من الآباء، وخاصة الأمهات ، تحقيق توازن جديد، يعني في الواقع، وقت أقل مع الأطفال، والمزيد من الوقت في العمل.

ومع أن ثمة دليل قوي على أن العديد من الأمهات يردن عكس ذلك بالضبط: قضاء وقت أقل في العمل من أجل قضاء وقت أكبر مع الأسرة[٥٩]. فإن توصيات السياسة الرئيسية للفرضيات الإقتصادية هو زيادة مراكز الرعاية اليومية. وبعكس ذلك، كانت التوصية الرئيسية للفرضيات العائلية هي المزيد من العمل بدوام جزئي وقرارات أخرى لتقليل، ساعات العمل مقابل أجر وليس زيادتها .

بالنسبة للأسر – أبو بدقة أكثر، بالنسبة للأمهات – فإن الرسالة التي يبعثها حوار هذه الأيام المتعلق برعاية الطفل هي عدم شعور المرء «بالذنب» أو أنه مقيد كلية بمسؤوليات العناية بالطفل وتنشئته. فالمطلب الجديد هو عدم السماح لمطالب الطفل بالوقوف في طريق مسؤوليات العمل.

بالإجمال، نتعرف على ثلاثة توجهات رئيسية في احاديثنا العامة الحالية والمناقشات السياسية حول الابوة : تعميم « النموذج الذكري المنافس »[٦٠] والتنكر للايثار الابوي، وغزو ثقافة العمل لثقافة الأسرة. وتساهم هذه التوجهات في ايجاد ثقافة اخلاقية متحكمة، تكون قوية في اوساط النخبة بشكل خاص، وترتكز على مفهوم مزدوج من الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية. ونحن نعتقد ان هذه الاخلاق مؤذية لنوعية احاديثنا العامة، ولرفاهية الأسرة، وخاصة الاطفال، دعونا نبين بصراحة ووضوح أكبر الأسباب الاساسية لتأكيدنا هذا .

اولاً ، تتعارض «النصوص الابوية» الفردية والتي تلغي الفوارق الجنسية لهذه الأيام مع تنشئة الاطفال سواء من منطلق ثقافي او بيولوجي. فالمنظور المساواتي يسعى، في الاساس، الى الغاء الفوارق البيولوجية، مدعياً أن الامومة والابوة تتقرران وتفرضان باجراءات اجتماعية عفا عليها الزمن . لذلك، فان على الاحاديث العامة، والسياسة العامة

السعي لاصلاح عملية التأهيل الاجتماعي بطريقة تجعل من النساء والرجال اطرافاً متساوية في تربية المواليد الجدد.

لا نقدم هنا سوى تحية وحيدة لهذه الفكرة. فمن المؤكد ان في وسع الاطفال الاستفادة من رعاية الاباء (وكذلك الامهات المراهقات) . نحن نعتقد ان في وسع «الرجال الحقيقيين » تغيير فوط الاطفال . ومع ذلك وكما قالت أليس روسي بطريقة مقنعة، كما تشير بوضوح نظرية التطور البيولوجي علاوة على الدليل الاندوكرينولوجي * :

> قد يكون هناك امكانية ذات اساس بيولوجي لاستغلال اكبر للامومة في تربية الطفل، على الأقل خلال الأشهر الاولى من حياته، اكثر من امكانية استغلال ابوة الأب .. فالالفة والامومة أنشطة ترتبط بالاناث أكثر مما ترتبط بالرجال (٦١).

من الناحية الثقافية بيّن دافيد غوتمان انه عبر الزمن والثقافات بدت الامومة والابوة كأنشطة متمايزة (ومتكاملة) . الاباء يحمون المواليد الهشة من الاذى البدني بحماية محيط سكن الأسرة. والامهات يوفرن الغذاء العاطفي للطفل ويعززن محيط السكن بوصفه مركزاً للتنشئة. ولا ينبع هذا التمايز في الادوار اصلاً من قناعة اجتماعية او خيارات فردية، كما تطرح احاديث النخبة الأمر في الوقت الحاضر بل هو نتيجة عملية تطور بيولوجي يختار القدرات الأنسب لصالح بقاء ذلك الوليد البشري الضعيف، ومن ثم الجنس البشري نفسه(٦٢).

وتقودنا الادلة التاريخية والاجتماعية الى نتائج مشابهة كما بيّن ذلك دافيد بوبنو :

> بشكل عام، اهتمت النساء برعاية الاطفال الصغار جداً، ولعب الرجال عادة دور راعي الطفل، كمزود، وحام ومساند له.. [الرجال] لهم دوافع جنسية مختلفة، وميول مختلفة تجاه الاطفال، ونظرة مختلفة للعلاقة، وربما مفاهيم مختلفة للاخلاق كما ان لهم اسباباً مختلفة للزواج(٦٣).

ثانياً ، وكما تشير كريستينا سومرز، فان احاديث النخبة حول حياة الأسرة كثيراً ما

---

* endocrinology أحد فروع الطب الذي يدرس دور الهرمونات والوسائط البيوكيميائية في تنظيم وظائف الجسم ومعالجة الاختلالات في تلك الهرمونات (المترجم).

تتعارض مع التجارب، والقواعد، والقيم الاخلاقية، للرجال والنساء العاديين .

ان عدم احترام المفاهيم العامة، من الناحية السياسية والاخلاقية يغذي عدم الليبرالية وتحكم النخبة. لدينا هنا مزاج راديكالي غالباً ما يدافع عن اعمال وسياسات تتعارض مع الرأي العام – من قتل الرضع الى قيام الذكر بالارضاع، ومن اعتبار الطلاق «ليس خطأ» بالنسبة لمطالب الاطفال، الى اختبار «السكن المشترك» للعلاقات الزوجية(٦٤).

في مجال الحياة اليومية والاخلاق العملية، لو سئل الاميركيون فان معظمهم سيقول انه يسعى للسعادة من خلال الحياة العائلية، وليس من خلال مهنته(٦٥) . معظم النساء يفضلن أن يصبحن امهات ويفضلن البقاء في المنزل حين يكون لديهن اطفال صغار . ومعظم النساء يردن ويتوقعن الحصول على دعم مالي وعاطفي من ازواجهن وابائهن. ويرى العديد من النساء المطلقات، بل ربما معظمهن ان الطلاق مؤذ للاطفال. ومع ذلك فان حديث النخبة عن الحب،والزواج، والابوة يصور الأمر على نحو مختلف بالنسبة لتلك القضايا .

أخيراً، فشلت افكار الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية في توفير ما وعدت به أساساً : فهي لم تحقق سعادة أكبر للفرد. فسعادة الفرد والالتزامات الأسرية ليسا متضادين كما تصور الأمر قصة النخبة . فقد بينت البحوث الاستطلاعية بشكل لا يرقى اليه الشك ان السعادة في الزواج والحياة العائلية هما اقوى العوامل التي توفر السعادة الشخصية والرضى بالحياة ككل(٦٦) .

الهوية الجنسوية في السياسات العامة

نختتم تحليلنا الذي غلبت عليه الصبغة الثقافية عن الزواج والابوة بسؤال سياسي : هل يجب على السياسات العامة ان تسعى صراحة لمواجهة الانحراف السائد في اتجاه الغاء الفوارق الجنسية والتعبير عن الفردية ؟ وما المدى الذي يجب على السياسة، او يمكنها، الخوض فيه للتأثير على الثقافة في مجال الفوارق والتبعية الجنسية ؟

من المؤكد ان السياسات العامة التي تؤكد الفوارق الجنسية سياسات تستحق الدرس. مثال ذلك، تتعامى السياسات الخاصة بخدمة الوالدين في القوات المسلحة الاميركية بشدة

عن جنس المنتسب لها. ولا تعطي وضعاً خاصاً للامهات المرضعات، او الامهات العازبات، او الابوين المتزوجين اللذين يدعيان الى الخدمة الفعلية في وقت واحد. ووفق هذا المثال، يقود التعامى الجنسوي الى فصل الامهات عن اطفالهن بشكل مؤذ في زمن الحرب . وفي حين ان هذه السياسات ملائمة لضرورات الوظيفة بالنسبة للاباء العاملين، فمن الواضح انها مناوئه تماماً لحاجات الاطفال.

وبالمثل خذ مثلاً السياسات التي تحمي حق المرأة في عمل قد يؤذي جهاز الاخصاب لديها. من المؤكد ان تساهم هذه السياسات في اعطاء النساء فرصاً ومساواة اكبر في القوى العاملة. لكن اذا نظرنا للأمر باعتدال فانه لا يحسن من رفاهية الطفل النامي.

اخيراً، قوانين الطلاق الجديدة في مجتمعنا، التي تستمد جذورها من فرضيات الغاء الفوارق الجنسية والفردانية، والتي فشلت ، وبدرجة كبيرة، في الاعتراف بادوار معظم الامهات في معظم الزيجات . قوانين الطلاق التي تعتبره «ليس خطأ»، تشكل في الواقع، تجسيداً كاملاً للنموذج الذكوري – النموذج الذي يكافيء الانجازات الفردية في السوق بينما يتجاهل الى حدّ كبير المصالح الاجتماعية والفردية للأسرة ورعاية الاطفال التابعين. وتذهب السياسات الحالية ، في هذه الحالة ، لما هو أبعد من مجرد صياغة الناس الى فئات قانونية محايدة جنسياً. ولا تكترث القوانين الجديدة ، بل هي مناوئة، للمصالح الاجتماعية المهمة .

ومع ذلك؛ ررغم هذه التنويهات ، فان على السياسات العامة ، كقاعدة عامة ، ان تسعى لان تكون محايدة جنسياً، عليها ان تمتنع، بشكل عام، عن أن تحدد مباشرة الهوية الجنسية، او تحديد الادوار داخل الأسرة ، او في مكان العمل ، او الحياة العامة حسب الجنس .

ويجب على قوانيننا، في مجال الطلاق مثلاً، تقديم المزيد من الحماية للنساء والاطفال الا ان هذا الأمر لا يفرض على القانون وضع تصنيف قانوني خاص بكل جنس . بل يتطلب ان يعترف القانون بتقسيم المهمات في الزواج وبأهمية تربية الأطفال وفي مجال الوصاية القانونية ، مثلاً، لا داعي لأن نقول : « الوصاية القانونية من حق الام » بل ان نقول فقط : «

الوصاية القانونية هي من حق الشخص الذي يوفر الرعاية اليومية للطفل ». في بعض الاحيان قد يكون ذلك الشخص هو الأب. وفي معظم الأحيان لا يكون .

وفي أماكن العمل أيضاً، يجب على السياسات أن تتخذ هذا الخط المتوسط. وان تكون صديقة للأسرة . ولا ينبغي لها أن تجسد ببساطة قواعد النموذج الذكوري المنافس. ولا ان تسعى صراحة الى تحديد الهوية الجنسية وادوار العاملين . وبالتالي نحن نحبذ منح اجازة « أبوة » سخية ، وليس اجازة « أمومة » حتى ونحن نعرف أن معظم العاملين الذين سيستخدمونها سيكونون من الأمهات . المبدأ ذاته يجب أن يحكم سياسات الأجور وساعات العمل، وعلاوات العاملين ، والسياسات الاخرى المتعلقة بمكان العمل . وسوف تؤكد هذه السياسات، عملياً، وتشجع المساواة الرسمية في الفرص للنساء وفي أماكن العمل ، والحياة العامة، وتحترم ، في الوقت نفسه ، أهمية الالتزامات والواجبات الأسرية .

تقوم هذه النتيجة التي توصلنا اليها على مبدأ « الدعم » (subsidarity) المأخوذ عن الفكر الاجتماعي الكاثوليكي . وتوحي فكرة «الدعم» في هذا المثال، ان المشاكل الثقافية تتطلب، وقبل كل شيء، حلولاً ثقافية وليس سياسية . والخلافات حول الفوارق الجنسية هي كقاعدة عامة ، معقدة للغاية – ومهمة للغاية – بحيث من الصعب حلها بالتشريعات او الحملات السياسية . وبدلاً من ذلك، علينا العودة الى مؤسسات المجتمع المدني – الأسرة نفسها، والكنيسة، والمجتمع المحلي – كي توجهنا في المهمة بالغة الاهمية بتحديد الفوارق الجنسية ، وتأكيد التعاون الأسري، والصفة الدائمة والملزمة للعلاقات داخل الأسرة .

ثمة اشارات أولية – تبعث الأمل – بدأت في الظهور في الولايات المتحدة خلال عقد التسعينات ستقوم بمراجعة القصص المسيطرة حالياً حول المرأة والرجل . وقد بدأت ثقافتنا الآن تدرك حدود وتكاليف التعبيرعن الفردية بوصفها قاعدة سائدة . ونحن نستشعر حتى من خلال أحاديث النخبة ، بداية تقييم جديد للاختلافات بين الرجل والمرأة واعتمادهما المتبادل على بعضهما . باختصار، نحن نتوقع حدوث تحول ثقافي جديد في اتجاه تحسين بيئة الحياة الأسرية في التسعينات .

على سبيل المثال ، منحة دافيد غوتمان الدراسية الاخيرة حول تطور الادوار

الجنسوية خلال فترة حياة الانسان لاقت صدى شعبياً اليوم - سواء في تراجع شعبية نموذج « المرأة الخارقة » وأيضاً، في تنامي شعبية الوظيفة «ذات الدوام الجزئي» والمسؤوليات الأسرية بين النساء .

بالنسبة لغوتمان . فان نهاية « الضرورة الابوية الملحة » تسمح للرجال والنساء باستئناف سعيهم للسيطرة على مقدراتهم ، رغم ان ذلك يحدث بطرق مختلفة. الحقيقة ، كما يقول غوتمان، ثمة تقارب في الادوار الجنسوية يحدث بين العديد من الازواج . فالزوجات اللواتي لم يعدن مسؤولات عن الرعاية اليومية للاطفال، أصبحن اكثر استقلالية وتركيزاً على ذاتهن واكثر طموحاً للقيام بانشطة عامة . اما الرجال، ومع تقدمهم في السن، فانهم يصبحون اكثر تبعية، وتركيزاً على الآخرين، وميلاً للاندماج ، واكثر حرصاً على خصوصياتهم . ويقول غوتمان :

يمكن للرجال والنساء المتقدمين في السن ان يدّعوا لانفسهم تلك النواحي الذاتية التي لم تكن ملكا لهم داخليا ، رغم انهم عاشوها ظاهريا ، وشعروا بها ، من خلال شريك العمر(٦٧).

وقد لخصت سيلفيا آن هوليت هذه النظرية بشكل مناسب حين قالت:

حين كنت اصغر سنا كنت اصر على تقاسم الحب والعمل بنسبة ٥٠/٥٠ في كل يوم، اما اليوم فانني ارى ان نسبة ٥٠/٥٠ التي كنت اسعى لها كانت تحدث طيلة حياتي(٦٨).

واكتشف دافيد بوبينو، من دراسته للثقافة الاميركية المعاصرة، حقائق جديدة عن المسائل الأسرية:

الحوار الدائر حول الدور الجنسوي آخذ في التحول في اتجاه مناقشة الفوارق الجنسية بصراحه، وبالنظر الى ادوار العمل الجديدة التي تتولاها النساء ، فان العديد من الرجال باتوا يشاركون بفعالية في تربية الاطفال، وثمة اعداد متنامية من النساء قد بدأن في اعادة التفكير في حياتهن ومهنهن وفق خطوط مختلفة عن الرجل، مع اهتمام جديد بالعمل بدوام جزئي ومتابعة شؤون الاسرة مما يمكنهن من قضاء المزيد من الوقت مع اطفالهن (٦٩).

يدعم العديد من الاستطلاعات الحديث ملاحظات بوبينو، ووفقا لاستطلاع منفصل اجري في واشنطن العاصمة، ولوس انجيلس، فان الغالبية العظمى من الأمهات العاملات

يفضلن، اذا سمحت لهن اوضاعهن المالية، البقاء في المنزل مع اطفالهن(٧٠)، وفي العام ١٩٨٥، بين استطلاع فرجينيا سليم للرأي ان ٢١ بالمئة من النساء اللواتي تم استطلاعهن يعتقدن «ان لا شيء يصبح أسهل حين تعمل الأم»، وفي استطلاع العام ١٩٩٠ انخفضت النسبة الى ١٤ بالمئة(٧١).

وفي العام ١٩٩٠، وجد الاستطلاع السنوي للقيم الاجتماعية وسلوكيات المستهلك الذي تجريه مؤسستا «يانكيلوفيتش ومونيتور»، تحولا مماثلا في اتجاه الأسرة، والاطفال. وفي العام ١٩٨٧ قال ٢١ بالمئة من النساء ان «بذل المزيد من الطاقة في العمل المنزلي»، كان سببا وجيها للتوقف عن العمل . وفي العام ١٩٩٠ ارتفع الرقم الى ٢٨ بالمئة . وصار «الحصول على طفل» سببا شائعا للتخلي عن العمل مقابل أجر، والذي ارتفع من ١٨ بالمئة في العام ١٩٨٧ الى ٢٤ بالمئة عام ١٩٩٠ . بشكل عام، اظهر الاستطلاع «التحول الكبير عن العمل في اتجاه البيت»، حسب قول بيتر ستيسر، نائب رئيس يانكيلوفيتش والمحلل في مونتيور (٧٢).

اضف الى ذلك، يشير العدد الكبير من الولادات في مجتمعنا – اكثر من اربعة ملايين عام ١٩٩٠ ، وهو أكبر من أي سنة في التاريخ الاميركي – الى ان نسبة كبيرة من جيل طفرة المواليد – سيعيش « الضرورة الابوية الملحة » في الوقت نفسه تقريباً خلال العقد القادم . هذا الحدث الديموغرافي، مع كل تداعياته الاجتماعية والثقافية، قد يقود الى قلب الايثار الابوي داخل المجتمع رأساً على عقب، والى عودة الالتزام برفاهية الاسرة .

نحن متشائمون بقدرة الولاية على تحديد وفرض الادوار والهويات الجنسية. وفي الوقت نفسه، نحن متفائلون بقدرةِ ثقافتنا على تجديد لغة الفوارق والتبعية في احاديثنا العامة المتعلقة بالرجل والمرأة في السنوات المقبلة ، وان نترك خلفنا حكاية باتت ضعيفة ومعادية لاعادة صياغة قصة « الحياة العامة » للرجال والنساء في وقتنا الحاضر « تعزز انجازات وسعادة الطرفين »(٧٣).

ENDNOTES

This chapter is reprinted, with changes, from *First Things* published in New York City by The Institute on Religion and Public Life (Issue 15 August/September 1991), 28-35, by permission of the authors and the Institute on Religion and Public Life.

1. Lawrence Stone, *Road to Divorce: England, 1530-1987* (Oxford: Oxford University Press, 1990), 422.

2. U.S. Bureau of the Census, *Current Population Survey* (March 1990), unpublished report. If the divorce rate is measured as the number of divorces per year per 1,000 people, the U.S. rate for both 1989 and 1990 is 4.7, down slightly from its peak of 5.3 in the years 1979 and 1981 -- a drop probably due largely tc the aging of the large post-war baby boom cohort. (Source: National Center for Health Statistics, *Monthly Vital Statistics Report*, 39 (No. 10, February 19, 1991) and 38 (No. 13, August 30, 1990). Nevertheless, the rate has "stabilized" at unprecedentedly high levels; the United States has, with the possible exception of Sweden, the highest rate of marital break-up in the world.

3. U. S. Bureau of the Census, "Household and Family Characteristics: March 1990 and 1989," *Current Population Reports* P-20 (No. 477, March 1990).

4. Sar A. Levitan, Richard S. Belous, and Frank Gallo, *What's Happening to*

the American Family? (Baltimore: Johns Hopkins, 1988), 114, 120.

5. U. S. Bureau of the Census, "Marital Status and Living Arrangements: March 1988," *Current Population Reports* P-20 (No. 433, March 1988).

6. Susan Cotts Watkins, Jane A. Menken, and John Bongaarts, "Demographic Foundations of Family Change," *American Sociological Review* 52, no. 3 (1987): 346-58.

7. See Mary Ann Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), 63-64.

8. See Irwin Garfinkel and Sara S. McLanahan, *Single Mothers and the Children: A New American Dilemma* (Washington, D.C.: Urban Institute, 1986); Lenore J. Weitzman, *The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in America* (New York: Free Press, 1985); Judith S. Wallerstein and Sandra Blakeslee, *Second Chances: Men, Women and Children a Decade after Divorce* (New York: Ticknor and Fields, 1989).

9. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*, 76.

10. Ibid., 107-108.

11. Roscoe Pound, "Individual Interests in Domestic Relations," *Michigan Law Review* 14 (No. 177, 1916): 177.

12. Ann Swidler, "Love and Adulthood in American Culture," in *Themes of Work and Love in Adulthood*, eds. Neil J. Smelzer and Erik H. Erikson (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980), 139.

13. Ibid., 130.

14. Ibid., 134.

15. Ibid., 127.

16. Ibid., 126.

17. Ibid., 136, 138.

18. Ibid., 145.

19. Norval D. Glenn, "The Family Values of Americans," unpublished paper

for the Institute for American Values (January 1991), 13.

20. Steven O'Brien, "One Son, Three Fathers," *New York Times Magazine* (December 28, 1986): 36.

21. "A Magazine Called Divorce," *New York Times* (July 7, 1987).

22. *New York Times Magazine* (June 5, 1988), 92.

23. "Finding Solace: Prayers Accepting Divorce," *New York Times* (August 31, 1987).

24. Sally Blakeslee Ives, David Fassler, and Michele Lash, *The Divorce Workbook: A Guide for Kids and Families* (Burlington, VT: Waterfront Books, 1985).

25. Christopher Jencks, "Deadly Neighborhoods," *The New Republic* (June 13, 1988): 28, 30.

26. Bruce C. Hafen, "The Constitutional Status of Marriage, Kinship, and Sexual Privacy--Balancing the Individual and Social Interests," *Michigan Law Review*, 81 (No. 3, January 1983): 470.

27. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*., 93.

28. Weitzman, *The Divorce Revolution*, 323, *passim*.

29. Glendon, *Abortion and Divorce in Western Law*., 92-93.

30. Ibid., 111.

31. The Boston Women's Health Book Collective, *Ourselves and Our Children: A Book By and For Parents* (New York: Random House, 1978), 49.

32. Alice Rossi, "A Biosocial Perspective on Parenting," *Daedalus* 106 (1977), 1. See also Alice Rossi, "Gender and Parenthood," *American Sociological Review* 49 (February 1984).

33. Child Welfare League of America, "Children in Crisis: A Response for the '90s" (Pamphlet announcing the 1991 Mid-Atlantic Regional Training Conference of the Child Welfare League of America, Washington, D.C., June 16-19, 1991).

34. George M. Schaefer, M.D. and Milton L. Zisowitz, *The Expectant Father* (New York: Simon and Schuster, 1964), 48.

35. Patricia Ashdown-Sharp, *A Guide to Pregnancy and Parenthood for Women on Their Own* (New York: Random House, 1975; Vintage Original, 1977), 19-21.

36. Norval D. Glenn, *The Family Values of Americans.*, 16.

37. Leo Tolstoy, *Anna Karenina* (New York: Bantam Books, 1960), 761.

38. Benjamin Spock, M.D., and Michael B. Rothenberg, M.D., *Dr. Spock's Baby and Child Care* (New York: Pocket Books, 1985), 23.

39. Robert N. Bellah, Richard Masden, William M. Sullivan, Ann Swidler, and Steven M. Tipton, *Habits of the Heart* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

40. Sheila Kitzinger, *Your Baby, Your Way: Making Pregnancy Decisions and Birth Plans* (New York: Pantheon Books, 1987), 313-14.

41. Ibid., 6.

42. Susan Robinson, M.D., and H. F. Pizer, PA-C, *Having a Baby Without A Man: The Woman's Guide to Alternative Insemination* (New York: Simon and Schuster, 1985), 21.

43. Glenn, *The Family Values of Americans*, 1-2.

44. Michael Walzer, *The Company of Critics: Social Criticism and Political Commitment in the Twentieth Century* (New York: Basic Books, 1988), 161-62.

45. Christina Sommers, "Philosophers Against the Family," in *Person to Person*, eds. George Graham and Hugh LaFollette (Philadelphia: Temple University Press, 1989), 734.

46. Rossi, "A Biosocial Perspective," *Op. cit.*, 16.

47. David Gutmann, *Reclaimed Powers: Toward a New Psychology of Men and Women in Later Life* (New York: BasicBooks, 1987), 195-96.

48. Ibid., 190.

50. Ibid., 198.

51. Boston Women's Health Book Collective, *Op. cit.*, 33.

52. Robert N. Bellah, "The Invasion of the Money World," in *Rebuilding the Nest: A New Commitment to the American Family*, eds. David Blankenhorn, Steven Bayme, and Jean Bethke Elshtain (Milwaukee: Family Service America, 1990), 230-31.

52. See, Ann Douglas, *The Feminization of American Culture* (New York: Avon, 1977; Doubleday, 1988); Catherine Beecher, *Treatise on Domestic Economy for the Use of Young Ladies at Home and at School* (1846).

53. Elaine Tyler May, *Homeward Bound: American Families in the Cold War Era* (New York: Basic Books, 1988), 149, but also 146-49, *passim*.

54. From a description of the Families and Work Institute, excerpted from a brochure entitled "Mainstreaming a Work-Family Agenda," published jointly by The Conference Board and the Families and Work Institute, New York (February 1991).

55. Barbara Riesman, Amy J. Moore, and Karen Fitzgerald, *Child Care: The Bottom Line*, (New York: Child Care Action Campaign, 1988), 9.

56. Barbara Riesman, quoted in "U.S. Plan on Child Care is Reported to be Stalled," *New York Times* (January 27, 1991).

57. U. S. Department of Labor, *Child Care: A Workforce Issue* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1988).

58. Patricia Schroeder with Andrea Camp and Robyn Lipner, *Champion of the Great American Family: A Personal and Political Book* (New York: Random House, 1989), 84.

59. The Roper Organization, Inc., *The 1990 Virginia Slims Opinion Poll* (1990), 10, 68, 75. Cf. The Roper Organization, Inc., *The 1985 Virginia Slims Opinion Poll* (1985).

60. Sylvia Ann Hewlett, *A Less Life: The Myth of Women's Liberation in America* (New York: William Morrow, 1986), 33.

61. Rossi, "A Biosocial Perspective," *Op. cit.*, 24.

62. Gutmann, *Reclaimed Powers.*, 190-191.

63. David Popenoe, "The Declining American Family: Taking a Reasoned Moral Stand," (Paper presented at the "Consultation on Religion, Family and Culture" conference sponsored by the University of Chicago Divinity School and

The Johnson Foundation, held at the Wingspread Center of the Johnson Foundation, Racine, Wisconsin, November 9-11, 1990), 21, 24.

64. Sommers, "Philosophers Against the Family," *Op. cit.*, 747.

65. Glenn, *The Family Values of Americans*, 4-8.

66. Ibid., 8-11.

67. Gutmann, *Reclaimed Powers*, p. 203.

68. Sylvia Ann Hewlett (Comments made at the "Consultation on Religion and Family Ethics" Conference sponsored by the University of Chicago Divinity School and The Johnson Foundation, Racine , Wisconsin, November 9-11, 1990).

69. Popenoe, "The Declining American Family," *Op. cit.*, 24.

70. *The Washington Post Poll* (June 11-July 7, 1990); Mark Baldassare & Associates (Irvine, CA), *The Los Angeles Times Poll* (July 19-23, 1990).

71. The Roper Organization, Inc., *Op. cit.*

72. "Focus shifts from goods to feelings," *Dallas Times Herald* (February 25, 1991), D-1.

73. Paul Sayre quoted in Ruth H. Jewson and James Walters, *The National Council on Family Relations: A Fifty-Year History, 1938-1987* (St. Paul, MN: National Council on Family Relations, 1988), 1.

دور القيم المعيارية في انقاذ الغيتو المدني

غلن سي . لوري

مقـــدمة

ان عالم اجتماع ، لكني اعترف بأني متشائم من امكانية أن يساهم علم الاجتماع كثيراً في التخفيف من جيوب (ghetto) الفقر . وليس معنى هذا التخلي عن بحوث وتقييمات مشاكل البطالة ، وامومة المراهقات ، وادمان المخدرات ، وما الى ذلك. لقد انفقت بلايين الدولارات في هذا المجال خلال الثلاثين سنة الماضية ، مما أوجد طلباً كبيراً على خدمات الاكاديميين من علماء الاقتصاد، والاحصاء، وغيرهم . لقد تعلمنا شيئاً، مع اننا بقينا نجهل أشياء .

لا اعني مما تقدم الحط من قيمة الجهود الرائعة التي قام بها المحللون لفهم تعقيدات السلوك البشري، ومكائد البيروقراطية والتحولات البنيوية . بل أنوى التساؤل حول ما اذا كانت التحسينات الحقيقية في اوضاع جيوب الفقر، التغيرات الحقيقية في حياة أناس حقيقيين، تعتمد على اجابات من نوع الأسئلة التي يطرحها علماء الاجتماع .

لماذا هذا الشك ؟ لان علم الاجتماع والتحليلات السياسية المعاصرة تتحدث بلغة الاسباب والنتائج : «اذا صممنا هذا البرنامج فانهم سوف يردون على النحو التالي». ومع ذلك فاني اعتقد أن المشاكل الرئيسية لجيوب الفقر تتطلب لحلها لغة من «القيم» : «علينا أن نفعل هذا ؛ وعليهم ان يفعلوا ذاك ؛ الناس المحترمون عليهم أن يكدوا للعيش بطريقة معنية ». وفي حديث « المنشغلون بالسياسة» لامكان للغة كهذه.

نعرف الأن أن الكثير من مشاكل جيوب الفقر ترتبط بانماط السلوك المختلة التي يتبعها الشبان في تلك المجتمعات . والقضايا التي يثيرها الاختلال السلوكي ومسألة من

يتحمل هذه المسؤولية في مواجهة ذاك الخلل، هي مسائل اخلاقية وسياسية في جوهرها، على امتنا، بوصفها مجتمعاً سياسياً واخلاقياً ان تجد اجابات لها . ولايجاد هذه الأسئلة يجب ان تكون لدينا الارادة على اختبار انفسنا : كيف نعيش، وما الذي نقيّمه وما الذي نؤمن به . ويجب أن الا يشمل اختبار الذات هذا الفقراء . وحسب، بل الجميع .

اسكات الاصوات والنصائح

اكد الكثير من النقاد مؤخراً، على وجود علاقة ما بين المشاكل السلوكية للفقراء ، والأزمة الثقافية التي تلف الطبقتين العليا والمتوسطة في اميركا، والتي تتضح من ارتفاع معدلات الطلاق، وانتشار الامراض الجنسية، والمشاكل في نظامنا التعليمي، والزيادة في انتحار المراهقين، وتعاطي الكحول والمخدرات، ومشاكلنا في المنافسة الدولية ، وتهربنا من المسؤولية الى مختلف العلاجات التي تؤكد اننا ضحايا، وما الى ذلك.

القضية هنا هي قدرتنا كمجتمع اخلاقي وسياسي على الاندماج في حوار فعال حول القيم وطريقة العيش، وان ننقل احكاماً معيارية نستمدها من ذلك الحوار. أنا أشك، مثلاً، في ان تتمكن الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة من خلال الكونجرس او السلطة التنفيذية، من العودة ووضع ثقلها الكبير خلف الاقتراح المعياري البسيط والحساس بضرورة أن يولد الاطفال لاباء متزوجين، لا ان يولدوا قبل زواج ابائهم. فخلال ربع القرن الماضي، ازدادات صعوبة ان تقوم شخصية عامة بالمناداة بمثل هذا الاعتقاد، وهو امر كان ينظر اليه وحتى فترة قريبة، على أنه أمر مناسب بشكل عام

شنت حملات قومية استهدفت بعض نواحي السلوك وحققت في الواقع بعض النتائج الايجابية. ومن الامثلة الواضحة، التدخين الذي هوجم بعنف خلال حقبة الجيل الماضي، بجهود عامة وخاصة . وقد استيقظ وعينا القومي بالقضايا البيئية في العقود الماضية، جزئياً، من خلال استخدام الخطب والاشادات العامة التي كان لها دور قوي في غرس معايير معينة . وليس على المرء الا ان يقرأ كتاب آل غور «الارض في الميزان» ليرى ذلك. لكن جهود النصح والارشاد العامة حوال مسائل مثل الجنس والزواج، وتربية الاطفال مازالت مثار خلاف اكبر بكثير، لانها، خلافاً للمجالات الاخرى ، تتقاطع مع الميول

الايديولوجية لحركات «التحرر» العظيمة التي اجتاحت مجتمعنا خلال العقد الماضي .

فما علاقة كل ما تقدم بجيوب الفقر ؟ بصراحة ومن دون مجاملة ، تكشف الظروف التي يعيش في ظلها الكثير من الناس في مجتمعات السود الفقراء الكثير من تفكك المجتمعات المدنية للسود بقدر ما تكشف من عدم اكتراث مجتمع البيض او عنصريته ، او عداءه تجاههم. الحواجز المؤسساتية أمام مشاركة السود في الحياة الاميركية ما زالت قائمة، بالطبع، الا انها انخفضت بشكل كبير كما يعرف الجميع . ويعرف الجميع ايضاً ان حواجز اخرى قد نشأت في الاوساط المدنية للسود خلال العقود الأخيرة – وليس في تلك الاوساط فقط – والتي تسبب ضعفاً عميقاً .

ولا يعرف علماء الاجتماع او السياسيين ما يجب قوله او فعله تجاه هذا التفكك . وليس في وسع المحللين تفسيره ؛ ولا يجرؤ الناطقون العامون على الحديث عنه . هناك الكثير من تعابيرالمجاملة ، اما تعابير الخوف ، والاشمئزاز، والفزع، والاحتقار الواضحة – وهي مشاعر نعرف جميعاً انها منتشرة على نطاق واسع – فليس لها مكان في احاديثنا السياسية . والجهر بمثل هذه الاحكام هو أمر نعمل جميعاً على تجنبه .

ومع ذلك فان لغياب مثل هذه اللغة الاخلاقية، ولقوة هذ النوع من الاحاديث السياسة، عواقبه، وأبرزها، ان في الامكان خوض الحملات الانتخابية في المدن التي يمزق التفكك الاجتماعي غيتويات مجتمعاتها المحلية دون أية اشارة مباشرة للغة القيم . والشيء الذي لا يمكن تصديقه . ان حملات اعادة البناء التي تشن – في الوسط الجنوبي لمدينة لوس انجيلوس على سبيل المثال – في غياب اي حديث معياري فعال يهدف الى الحكم على سلوك الاشخاص الذين ثبت ان افتقارهم للانضباط والتحفظ – كان مكلفاً جداً لمجتمعاتهم.

وبدلاً من ذلك، نسمع النغمة المألوفة من التلميحات الشائعة والعبارات الفارغة : مثل «العنصرية» و «التمويل غير المناسب» و «لا عمل» «ولا أمل» وبالطبع لا أقول هنا ان العنصرية اختفت، او ان التمويل كاف كلية . ما اقوله هو، اننا نغرق بسهولة وبساطة بالغة في مقولات عامة تتجنب الخوض في المشاكل الأخلاقية التي تواجهنا . ونفضل اثارة رموز جاهزة معينة تترك جوانب مهمة من هذه المشاكل مستترة حتى حين يزداد انهيار الحياة

الاجتماعية في اوساط فقراء المدن الداخلية سوءاً، تكون لدينا تلك الاحاديث التقليدية الشائعة الجاهزة المليئة بالابتذال حول «الاهتمام» و «التعاطف» والتي تتجنب الاحكام القاطعة حول اللياقة والاخلاق الشخصية .

الحتمية الآلية والاخلاقية الشخصية

الفرضية الاساسية التي تقوم عليها لغتنا العامة المتعلقة بجيوب الفقر هي وجهة نظر مادية : حيث يفترض أن العوامل الاقتصادية هي التي تبرز في نهاية الأمر المشاكل السلوكية، التي تشمل الأمور الجنسية والزواج، وتربية الاطفال، والابوة ، مسائل تعكس أسس فهم الناس لما يعطي معنى لحياتهم . ووجهة النظر هي أن في الامكان الخلاص من تلك المشاكل السلوكية من دون جهد، وأن في وسع الحكومة تغيير تلك السلوكيات، واننا اذا تمكنا من توجيه الحوافز الاتجاه الصحيح، فان كل شيء سيكون على ما يرام . ويعكس هذا الأمر نوعاً من فلسفة الحتمية الآلية، القائلة بان الحوافز البشرية الغامضة يمكن أن تتأثر بسهولة بالتدخلات المحسوبة، لو أن الحكومة تبذل جهداً كافياً في المحاولة .

تتفق وجهة نظر الحتميين الاقتصاديين هذه والمتعلقة بالاضطرابات الاجتماعية مع الخطوط التي تحبذها التبريرات السياسية للسياسة الاجتماعية. ويمكن للذين يفضلون توسيع دور الحكومة القول باننا إما أن ندفع لبرامج «الاستثمار» الاجتماعي، او أن ندفع فيما بعد لبرامج الرفاه والسجون . ويمكن للذين يريدون تقليص الموازنة الفيدرالية الاستشهاد بتردي الاوضاع في الغيتويات رغم تنامي النفقات الاجتماعية خلال الجيل الماضي كدليل على فشل المجتمع العظيم . ويمكن للذين يبحثون عن طريق وسط يوفق بين وجهتي النظر القول بان على الفقراء الذين يتلقون الاعانات القبول بتحمل المسؤولية، وان على الحكومات توفير الخدمات التي تساعد الفقراء على قبول مسؤولياتهم وما الى ذلك . وهذه الاحاديث مألوفة لنا جميعاً.

هذا جدل سطحي وعقيم . فلم تتناول تلك الاحاديث مسائل الاخلاق الشخصية . ولم تتحدث عن الصفات والقيم . وهي لا تستنهض أي قيادة اخلاقية في المجال العام . ويبدو المشهد وكأن مثل هذه المناقشات التي يقوم بها مسؤولون عامون في مجتمع تعددي، هي

نقاشات غير ملائمة . وكأننا لا ندرّس في مدارسنا - المدارس التي تخدم السكان ذاتهم - الفضائل المقارنة لطرق العيش الأخرى . واننا لانعطي سوى صوتاً عاماً مكتوماً للاحكام القائلة ان الاباحية الجنسية خطأ، كما أن من الخطأ ان يكون المرء كسولاً وغير منضبط، او أن لا يحترم السلطة الشرعية، او ان يكون غير صادق او غير مخلص ولا يعتمد عليه . لم نعد نعلّم القيم بل نقدم «توضيحات» للقيم التي يفترض انها مغروسة في الاطفال من دون اي توجيه ونضع الوسيلة («كيف يمكن للمرء ان يكتشف قيمه ؟») فوق الجوهر («ما الذي يتوجب على شخص محترم ان يعتنقه ؟»).

لقد اختفى عملياً الدفاع عن تصورات معينة حول المعيشة الفاضلة من الاحاديث العامة الاميركية . ومن المستبعد جداً اثارتها في مجال المناقشات العرقية. الزواج كمؤسسة مات فعلياً في المجتمعات المحلية للمدن الداخلية في بلدنا؛ الغالبية العظمى من الأطفال السود الفقراء تربيهم الأم وحدها. لكن من ذا الذي يقول أن على الرجال والنساء السود أن يبقوا معاً أكثر مما يفعلون الآن من أجل اطفالهم؟ ومن ذا الذي يقول بأن على الشبان من أي عرق كانوا الإمتناع عن الإتصال الجنسي الى أن تتوج علاقتهم بالزواج؟ هذه المسائل لم تعد في عصرنا الحاضر مواد تناقش في احاديثنا العامة.

يعتقد العديد من الاميركيين أن اجراء مليون ونصف المليون عملية اجهاض سنوياً كثير للغاية، وأن ذلك يشكل مشكلة اخلاقية عميقة لمجتمعنا. ومع ذلك تسيطر على احاديثنا العامة حول هذه القضية مسألة حق المرأة في الاختيار، وليس المضمون الأخلاقي للاختيار. قد تفضل الأغلبية العظمى منا، لأسباب أخلاقية وبرغماتية، ألا ينشط ابناؤنا، الذين لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر، جنسياً. لكن اتخاذ موقف لفظي علني من هذه القضية رداً على وباء انتقال الأمراض الناجمة عن الإتصال الجنسي، هو أمر قد يدفع الى السخرية من كبار المسؤولين الحكوميين. ويبدو أن على الحكومات أن تقصر عملها على التعامل مع عواقب هذه الزلات الأخلاقية، بدل معالجة قضية الأخلاق مباشرة.

الآن، أنا لست ممن يحاربون اعداء وهميين. وتبدو مسألة ظهور قادة يكونون قدوة اخلاقية، أمراً بعيد المنال جداً اليوم. ومن الواضح أن علينا ان ننظر الى الوكالات غير الحكومية المختصة بالأخلاص والتنمية الثقافية من مجتمعات معينة لحمل جزء من عبء

التغيير الايجابي للسلوكيات. ففي كل مجتمع محلي وكالات للتطوير الثقافي والأخلاقي تسعى لإعطاء شكل معين لطرق تصور الأفراد لواجباتهم تجاه بعضهم البعض ومسؤلياتهم تجاه خالقهم. وتشمل هذه الوكالات المجتمع المحلي والأسرة في المقام الأول.

تلك هي المصادر الطبيعية للتعاليم الأخلاقية المشروعة - أو هي في الواقع المصدر الوحيد. واذا لم يتم إحياء هذه المؤسسات، فلن نتمكن من التغلب على مشاكل الغيتويات. ومن الواضح ان هذا الإحياء ليست موضوع تدخل مبرمج تقوم به الإدارات العامة. بل يجب أن تباشره المجتمعات المحلية المعنية. وقادة تلك المجتمعات الروحيين والأخلاقيين. ويمكن استخدام «المكانة» التي تتمتع بها الزعامات العامة لتشجيع هذه الجهود الخاصة بدل التقليل من شأنها عند غرس مبادئ أخلاقية معينة ..

المشاكل الروحية والإلتزامات

الآن، قد يبدو ذكر اسم الله عادة قديمة، أو غير ملائم.هنا؛ لكن من الواضح أن المشاكل السلوكية في جيوب الفقر (ونكرر، ليس هناك فقط) هي مشاكل روحية جزئياً. فالتزامات المرء الروحية تؤثر على فهمه لمسؤولياته الأبوية. فلم يتمكن اي عالم اقتصاد من ايجاد نظام حوافز يحرك مشاركة الآباء في تطوير الطفل بقدر فعالية حوافز الضمير النابعة من فهم الآباء أنهم اوصياء من الله على حياة اطفالهم.

ورغم ان السياسة العامة غير ملزمة بأن تعكس مذاهب دينية معينة بموجب صيغة حكومتنا الحالية، فإن ذلك ليس مبرراً لتجاهل أهمية المسائل الروحانية وابعادها عن مناقشاتنا العامة حول الفقر والعديد من المشاكل الإجتماعية الأخرى. فكل ما يستحق الحديث حوله علنا، لا يحتاج الى ادراجه في برنامج حكومي او تشريع فدرالي. علينا أن ندرك أهمية هذه الجهود، الجارية في العديد من المجتمعات المحلية إلا أنها ما زالت غير كافية، وبقدر مريع، على اعادة بناء المعتقدات والقيم التي يستمد منها الأفراد معنى، ويمكن للناس أن ينظموا حياتهم حولها.

يشتمل خط التبرير هذا على مضمون حول كيف يمكن لنا نحن السود الأميركيون

التقرب من مشكلة فقر الغيتويات – وهي مشكلة تهدد، وبدرجة لم يصل حاملو لواء الفصل العنصري الجنوبيون اليها، بعرقلة مسيرتنا نحو تحقيق وضع من المساواة التامة في الحياة الاجتماعية الاميركية . ثمة تحد وجودي يواجهه السود الاميركيون اليوم – تحدي تولي مسؤولية مستقبلنا بتطبيق الضوابط الاخلاقية الضرورية داخل مجتمعاتنا المحلية . علينا ان نختار بين الزام انفسنا بتقديم التضحيات اللازمة في الوقت والموارد لبناء المؤسسات الاجتماعية ، غير الموجودة حاليا، الا انها في النهاية الوسيلة الوحيدة التي يمكن حل مشكلة التفكك الاجتماعي في المدن الداخلية بواسطتها . انا لا اقول ان ليس ثمة مكان للحكومة هنا . ولا اقترح التخلي عن برنامج «هدستارت» (Head Start) *، او ان نسحب التمويل للمدارس العامة .

ما اقولة هو ان الابعاد المعيارية لمشكلة الخلل السلوكي لا تخضع لمعالجات الحكومة، فليس لدى الاخيرة الرغبة او الاداة لتوليها . فهي مشكلة يجب على المجمتعات المحلية ان تتولاها بنفسها . وكي يتم ذلك . فان على القيادات الفكرية، والدينية، والسياسية لتلك المجتمعات تحمل مسؤولياتها . وبغض النظر عن تعارض وجهات النظر في الحوار السياسي الدائر ما بين الديمقراطيين والجمهوريين حول حجم الموازنة الفدرالية المقبلة، يبقى التحدي الذي يواجه زعماء المجتمع المحلي للسود، وهو، بناء المؤسسات العامة التي يمكن ان تغرس في الصغار اطاراً معياريا يمكنهم من المشاركة في الفرص العظيمة التي يوفرها هذا المجتمع لهم.

الواقع، اننا نضع فكرة الحرية موضع سخرية حين نقول ، ان على السود، بوصفهم رجالاً ونساء احرار، التخلي عن الأصرار على الإطار المعياري لحياتنا العامة وتركه لتقلبات السياسة الحكومية. لأن على الناس الأحرار حقاً أن يتقبلوا المسؤولية عن تصرفات أطفالهم. وحين ينحرف سلوكهم عن الطريق القويم، عليهم العمل على تصحيحه. هذه ليست مجرد ملاحظة برغماتية هدفها الترويج لتقدم اقتصادي أكبر بين السود. فهذا القلق يصب مباشرة في قلب قضايا الكرامة والمساواة في المنزلة والإحترام للسود في مجتمعنا .

* برنامج لتطوير الاطفال الأقل حظا قبل الدخول الى المدرسة وتقديم خدمات صحية وتعليمية ، وغيرها لهم (المترجم) .

ثمــن ارواحنا

تنكر الفرضيات الأيديولوجية لجماعات الرأي السياسي الحالي للاميركيين السود، ببساطة، حقيقة ما اقوله هنا. فما زال بعض قادة منظمات الحقوق المدنية وأروقة الكونجرس يتمسكون بتصور معين عن اوضاع السود وطريقة مخاطبة باقي الحكومة، يقوض كرامة شعبنا. ويبدون وكأنهم يعتقدون أن مجرد الإعلان عن النسبة الضئيلة من السود الذي حصلوا على انجاز معين يشكل ادانة للمجتمع، وليس لنا. وخطابهم هو: «تكلفة الاحتفاظ بشاب أسود في السجن لمدة سنة تزيد عن تكلفة ارساله الى جامعة يال» – وكأن الفرق بين ارسال المرء الى السجن أو الجامعة هو حجم ميزانية جهة ما، وليس سلوك الشاب نفسه.

اذا اردنا رؤية هذا الشاب في الجامعة وليس في السجن، علينا ألا نتحدث الى الرئيس كلينتون؛ بل علينا التحدث الى والديه، وجيرانه، وراعي ابرشيته، ومعلميه. فهؤلاء هم الناس الذين لهم اختلاط كبير بحياته، أو على الأقل يجب أن يكون لهم. هؤلاء هم الناس الذين تربطه بهم روابط الدم. لكن الدفاع العنصري في ايامنا هذه يتجه نحو عالم السياسة خارج المجتمع المحلي، بدل ان يتجه الى عالم الأخلاق داخل المجتمع نفسه. وبدلاً من العمل لبناء بنية تحتية اجتماعية تجعل من جامعة يال امكانية متاحة للشبان، فإن المدافعين يشيرون الى وضعه كأساس للإدعاء ضد باقي المجتمع. ويبدو الأمر وكأننا نعد الجثث ونكدسها على عتبة باب السياسيين بهدف تقديم مذكرة عن رأي معين. وفي ذلك تخلٍ كامل عن المسؤولية الأخلاقية بقدر صاعق.

تذكروا الدماء التي اريقت، والتضحيات التي قدمت، والتصميم، والمهارات التنظيمية، والالتزام وتكريس الذات الذي ابدته الأجيال السابقة من السود، التي ناضلت رغم ضآلة ما لديها من فرص ضد صعوبات أعظم بهدف جعل ابناء جيلنا يعيشون حياة اميركية أكثر حرية وازدهاراً. ويستحق هذا الأرث العظيم من الصراع ضد «العدو الخارجي» أن يحترم بأن تكون لدينا الشجاعة للصراع ضد «العدو الداخلي».

اعتقد أنه يجب علينا نحن السود ألا نسمح لأنفسنا بأن نصبح «رسل شؤم» مستعدين

دوماً لاستغلال معاناتنا وعرضها على البيض المتعاطفين معنا بدرجات مختلفة، كمبرر للحصول على زيادة في المساعدات النقدية الحكومية. واعتقد أن مثل هذا التصرف يعطي الدليل على افتقارنا الى الثقة في قدرتنا على النجاح، كما فعل ملايين المهاجرين الى هذا البلد وما زالوا يفعلون. وحتى لو نجحنا في كسب التأييد، فإن من المستحيل، في نهاية الأمر، قيام مساواة حقيقية في المكانة الإجتماعية في نهاية هذا الطريق.

إلا أن من الممكن فهم كيف وصلت الأمور الى هذا الحال. فحقيقة وجود ذلك الإلتزام الطفيف بتقديم مساعدات اجتماعية للفقراء، بغض النظر عن العرق، هو أحد الأسباب التي جعلتنا ننتهي الى الوقوع في هذا الشرك الايديولوجي. فالقادة والمفكرون من الاميركيين السود يعتقدون ان عليهم التشبث بوضع الضحية كطريقة للتقدم بمطالب من باقي المجتمع، لأن ذلك الوضع يوفر لهم قاعدة آمنة يمكنهم منها الضغط لجلب انتباه الحكومة.

ان المحنة القاسية التي يعاني منها الناس الأشد فقراً تجعل من المستبعد جداً ان يتمكن البيض قط من «تخليصهم من المأزق». ويتحمل الأميركيون المسؤولية، كمجتمع قومي، عن مساعدة الفقراء في الغيتويات، وفي كل مكان. وحين لا نتحمل مسؤوليتنا كمجتمع قومي – وهو ما يحدث غالباً – يكون من المستحيل تقريباً لذلك النوع من التفكير عن المسؤولية الشخصية، التي ادافع عنها هنا، ان تزدهر في اوساط المفكرين والسياسيين السود.

المجازفة السياسية والضرورة الأخلاقية

ومع ذلك تبقى حقيقة ان علينا نحن السود ان ننسى الماضي ونتحمل مسؤولية المستقبل، مهما كانت نتيجة الحوار السياسي. وما يبدو وكأنه مخاطرة سياسية غير مقبولة، قد اصبح الآن ضرورة اخلاقية مطلقة. ويشكل الظرف الحالي مأزقاً حقيقياً. فثمة اغراء شديد يدفع في اتجاه تبني موقف مدعي الظلم، الضحية التاريخية، الشخص الذي يعتبر ان انتهاك حقوقه مسؤول عن عجزه، وان انعدام حيلته هو من صنع مناهضيه وحسب.

ومع ذلك، فإن هذا الموقف نفسه يمنع الحصول على أية حرية اصيلة، ومساواة

حقيقية، لأنه يتنكر للتأكيد على المسؤولية والأخلاق الشخصية ضمن المجموعة. ومن الصعب التغلب على عوامل الهزيمة الذاتية الفاعلة هنا. لان إملاءات التأييد السياسي تشجع ايديولوجية تعزو عدم ملائمة السود للمجتمع الى «النظام». وترفض التأكيد على تحسين الذات وتصفه بأنه غير واقعي، ويخدم اغراضاً شخصية، وغير نزيه. وان الرجال والنساء السود لا يفشلون لأسباب تعود اليهم شخصياً، بل يجب أن ينظر اليهم على أنه لم تتح لهم الفرصة. ولا يمكن النظر اليهم على انهم يعيشون بطريقة لا أخلاقية - بطريقة لا تتفق مع القيم العامة التي يدافع عنها الزعماء السود على الدوام - بل يجب النظر اليهم كضحايا.

لكن الجريمة، والعنف، وتعاطي المخدرات، والإباحية الجنسية، والحمل من دون زواج، واهمال الأباء، واساءة معاملة اطفالهم وانعدام مسؤوليتهم، والفشل الكامل في انتهاز الفرص . كلها علل تفتك بمجتمعات السود في المدن الداخلية، وعلينا نحن السود تقبل المسؤولية عنها. علينا الاعتراف بالفشل الاخلاقي الشخصي الذي يقود الى هذه المشاكل. علينا ألا نلقي باللوم لانتهائنا الى هذا الوضع على المجتمع أو العنصرية أو الرأسمالية أو أي شيء آخر.

اذا لم نفهم صلب هذا المأزق، واذا واصلنا الرد على بلاء جيوب الفقر هذه بكلمات من وحي ما تعرضنا له من ظلم في السابق، فسوف ندفع ثمناً رهيباً. ولا يمكن لأحد سوانا أن يوفر لنا القيادة الروحية والأخلاقية الضرورية لقلب التفكك الاجتماعي المستشري الآن. ويعتقد الكثير من القادة والمتحدثين السود أن عليهم، في مواجهة حاجات شعبهم وعجزهم، الاستمرار في تصويرنا على أننا «ضمير الأمة». ومع ذلك، وكما سبق وقلت، فإن الثمن الذي سندفعه مقابل لعب هذا الدور، ومن عدم النهوض بمتطلبات حياتنا بالكامل وعدم استغلال امكانياتنا الشخصية، سيكون فقداننا اروحنا.

نمثل دور الضحية الكاملة، نلقي بأنفسنا على اقدام بني جلدتنا، مستعرضين عجزنا وافتقارنا الى الانجاز كدليل على فشل ابناء بلدنا، آملين أن ننتزع من الضمير الاميركي ما نفترض انه أكبر من قدراتنا، وفق منطق طلبنا ذاته. ونتحسر طيلة الوقت على مدى محدودية احساس ذلك الضمير. لكن، على هذا الدرب لا توجد الحرية التي طالما سعى اليها اجدادنا، بل، تكريس لمكانة جديدة دائمة ومفزعة في الدرجة الثانية من المجتمع.

بنـاء المجتمع حسن التنظيم :
هياكل تقديم الاعانة والوساطة

تي. وليم بوكس

مقـــدمة

تعني كلمة «نظام» في النظام الاجتماعي انعدام الفوضى ووجود مبادىء التلاحم. وتشير الى الحالة التي تعمل فيها جميع اجزاء المجتمع بتناغم وتناسق لمصلحة المجموع وخدمة افراد المجتمع. وبشكل عام يمكن القول أن المجتمع يتكون من ثلاثة انظمة ضخمة مترابطة ببعضها -. هي الاقتصادية، والسياسية، والثقافية - يوجد ضمن كل نظام منها مؤسسات مختلفة تسهل وتلبي الحاجات والرغبات المادية وغير المادية المختلفة لافراد المجتمع. من هنا فان مسألة النظام الاجتماعي هي، كيف تدار العلاقات الاجتماعية على النحو الافضل بين الافراد والمؤسسات التي تشكل المجتمع.

الا انه لا يمكن النظر الى النظام الاجتماعي على أنه مجرد هيكل من الوحدات الاجتماعية، لان ما يوفر النظام، بشكل اساسي، هو الاحساس الجماعي بقيم الشعب ومُثله المتأصلة في التفاعل القائم بين المعتقدات وممارسات الحياة اليومية. فالمبادىء التي يعيش الناس بموجبها في المجتمع، سواء كانت مفصلة وواضحة أم لم تكن، لها قوة مطلقة، بمعنى أنه يفترض بأنها عامة - فالجميع يحيون بها وهي مقبولة بوصفها صحيحة ومفيدة. وبخلاف ذلك فان انتهاك المبادىء الاجتماعية على نطاق واسع سيشيع الفوضى. لذا، يمكن القول مجازاً أن النظام الاجتماعي هو الروح التي تجسد الكيان الاجتماعي او الفلسفة العامة التي تنشأ عن العلاقات الاجتماعية الصحيحة والمجربة. وحين تضعف صلاحية القيم والمثل، وحين تكبت تجاوزات الآخرين الحقيقة والفائدة المفترضة لمؤسسات اجتماعية اساسية، عندها يتبدد انسجام المجتمع وميزانه المنتظم.

النظام الاجتماعي والثقافة

من الواضح ان الكثير من النظام الاجتماعي يعتمد على المجال الثقافي. والنظام الاجتماعي وبعض الأسس الثقافية لم تخترع لذاتها، ومع انها تعكس خيارات انسانية، الا انها تتطور على مدى حقبة طويلة من العلاقات المتبادلة المعقدة التي لا يمكن حصرها. ولا يمكن بناء اي ثقافة بنجاح بين عشية وضحاها او خلال جيل او جيلين. لكن المفزع، انها قد تسقط خلال فترة قصيرة وليس من السهل اعادة بنائها. وكما قال تي.اس. اليوت، حين تذهب الثقافة «فان عليك ان تكابد للبدء من جديد، ولا يمكنك لبس ثقافة جديدة جاهزة. عليك ان تنتظر العشب حتى ينمو لتغذية الخراف وتعطي صوفاً يمكنك منه صنع المعطف الذي سترتديه». وحين يأخذ النظام القديم في الاضمحلال، فسوف يتبع ذلك غروب عميق من عدم اليقين والتشتت، وهي العلامات التي سيلحظها عدد متزايد من الناس. وتكون مهمتنا العملية عندها، عملية تجديد واعادة شباب، وليس «ايجاد شيء من العدم»، لابعاد عتمة الليل الطويل التي تقترب، ان استطعنا ذلك.

يسقط النظام الاجتماعي حين تفقد الثقافة الايمان بها وتنتهي ثقة الناس بالقواعد السابقة المسلم بها والتي بواسطتها كانت تتخذ القرارات وتتقدم الحياة العامة. ويستشعر الكثيرون هذا التراجع، وتعزز الصور المظلمة عن التفكك الاجتماعي والضياع الانساني التنبؤات بحتمية ما سيحدث . ونخشى ان يكون في انتظارنا مصير من الخراب، مثل الكتابة التوراتية على الجدار: «لقد وزنت في الميزان وتبين انك غير كفء». ومثل سقوط بابل في يد الفرس، سنتساءل عن سبب سقوطنا، ليس بيد قوة اجنبية بل بسبب توجهات تدمير الذات لحقبة ما بعد الحداثة، وهكذا، مثل بخيل* يأمل بيأس معرفة روح المستقبل، نقاد نحن ايضاً إلى التساؤل: «هل تلك اطياف الاشياء التي ستحدث، ام هي اطياف الاشياء التي قد تكون فقط ؟»[٢]

الاخلاق هي جوهر الثقافة، لذلك فان اساس ازمتنا اخلاقي. وقد لاحظ ويل هيربرغ قبل اكثر من ٢٥ سنة ان المعايير الاخلاقية ليست هي التي غالباً ما تنتهك، بل هي دائما

* scrooge ، أحدى شخصيات رواية لشارلز ديكنز (المترجم)

التي تنتهك. الحقيقة المؤسفة هي ان «فكرة الاخلاق ذاتها او التشريع الاخلاقي تبدو وكأنها تفقد معناها لدى عدد متزايد من الرجال والنساء في مجتمعنا»[٣]. ويرى هيربرغ في انتشار مذهب النسبية * (relativism) توجهاً نحو قيام «ثقاف لا أخلاقية ولا تتقيد بالأعراف»، حيث تنكر فكرة الحقيقة ومعها أي معنى للقانون الطبيعي أو السماوي.

تقوم صلاحية الأخلاق على فهم أنها اسمى من أن تكون مجرد اختراع انساني، وانه نتاج نظام طبيعي أو ترتيب سماوي أو كلاهما، النظام الأخلاقي يكتشف (أو يوحى به بالنسبة للمتدينين) ومع تغير الظروف يتولد فهم وتفسيرات جديدة، بحيث لا يتغير الاعتقاد بان جوهر الحياة الاخلاقية ينبع من الطبيعة وخالقها. من الصعب ان يفهم المرء كيف يمكن للأخلاق التي نتصور أنها مجرد خيار لنمط الحياة والقيم الشخصية المتغيرة، ولا يقيدها سوى الخيارات الفردية، أن تدعم قيام نظام مدني وانساني. ومع ذلك هذا هو النمط السائد لدى لنخبة. لحسن الحظ، ان الغالبية العظمى من الناس لم تفقد بعد، ربما بقدر أقل من الثقة، تمسكها بفكرة أن العادات الأخلاقية ومزايا الصفات الحميدة محمية ومفروضة من سلطة عليا غير مستبدة. فالجميع تقريباً في اميركا يؤمنون بالله، وان تجديد مجتمعنا المدني سيسقط ان لم يؤخذ تراثنا المدني من الإيمان به في الحسبان.

تكبح القواعد الأخلاقية، وبشكل أساسي، التوجهات السلبية والأنانية وتشجع، في الوقت نفسه، النظرة الطيبة الحافلة بالمعاني للحياة. ومن الواضح ان الذين لا يخضعون لضوابط اخلاقية، او القليل منها، اي الذين ليس لديهم اية كوابح في حياتهم الخاصة، لن يكبحوا في حياتهم العامة . ببساطة، لا يمكن للنسبية الأخلاقية أن تنجح أو توحي بقيام ثقافة حيوية او نظام اجتماعي فعال. في ساعات التحدي، ستفسح المشاعر الأخلاقية الضعيفة بسهولة الطريق امام النفعية والأنانية او الرغبات والشهوات. وقد وصف مايكل نوفاك الوضع على النحو التالي: «كيف يمكن لشعب أن يدعي القدرة على حكم نفسه – أي اقامة حكومة من وبالشعب وللشعب – ان كان الناس لا يستطيعون السيطرة على عواطفهم؟ وكيف يمكن لشعب ان يحكم المجتمع كله ان كان كل فرد فيه لا يستطيع السيطرة على

* القول بان الحقائق الاخلاقية تتفاوت تبعاً للفرد والظروف (المترجم).

نفسه؟[٤] ولا معنى للحديث عن الحرية السياسية من دون معايير اخلاقية في الدول الديمقراطية، يترجم هذا الانحلال الاخلاقي في تسارع المطالبة بتدابير حكومية وتضاؤل توقع النهوض بالمسؤوليات الشخصية.

لقد فطرنا لنكون مخلوقات أخلاقية – ثقافية، بدافع من الضرورة البيولوجية، وطبيعتنا المتسامية، والكثير من السلوكيات الانسانية تكتسب بالتعليم – وهي ليست مغروسة فينا. ومن خلال العمليات الطبيعية، ظهر اسلافنا كمخلوقات ثقافية اعتمد بقائهم على انماط سلوكية ثقافية. وكان الذين اظهروا صفات اخلاقية، تقوم ربما على حب الصغاروالروابط الأسرية، وتقود الى تعاون مشترك والترابط الاجتماعي، اكثر نجاحاً [٥]. ثمة قابلية وحاجة ملحة للثقافة، بما في ذلك، الأحكام الأخلاقية، ومع أن آلية الأحكام الأخلاقية – الثقافية مغروسة في النفس، الا أن التعبير عنها أمر غير مؤكد، ومن المهم التأكيد على أن القابلية الأخلاقية هي مجرد استعداد ولا ضمانة لاظهارها بشكل فعال. فالانماط الثقافية الناجحة والمستقرة مطلوبة لما فيها من تربية وتشجيع. والسياسة الاجتماعية التي تعمل ضد هذه الطبيعة محكوم عليها بالفشل في النهاية، حتى وأن كانت حسنة النية.

الانسان الفرد هو جزء من الطبيعة وتفاعلاتها، وهو ايضاً مخلوق سام من مخلوقاتها. ونحن ندرك بوعي فريد وقدرة عقلانية ما يميزنا عن باقي المخلوقات. فبعض التطورات البيولوجية شرط اساسي لسمو صفاتنا، لكن في النهاية، اود ان اؤكد اننا ندين بها الى الخالق العظيم، ولا يمكن تفسيرها بشكل مرض بغير ذلك. وقد اكتشفنا، بصفتنا مخلوقات عقلانية، النظام الاخلاقي في الخلق، ونحن مدعوون بوصفنا مخلوقات للخالق بان نكون بالمثل مبدعين مسؤولين ضمن ذلك النظام الطبيعي. وهكذا، فان الاخلاقية، والابداع هي من طبيعتنا كاحتمالات، ويجب ان تعكس ترتيباتنا الثقافية ومؤسساتنا الاجتماعية هذه الطبيعة، وان تسهل ذلك.

وحيث اننا مخلوقات سامية وكائنات ثقافية – بيولوجية، فان المسؤولية الأخلاقية الشخصية والاجماع الاخلاقي المصاحب لها هي شروط اساسية لوجودنا. فطبيعتنا الانسانية لا تسمح باخضاع الترتيبات الثقافية لاعادة هيكلة لا حدود لها، والتي قد تسبب، على سبيل المثال، انقساماً زائفاً بين الفرد والمجتمع، او قد تميل الى التغطية على الفوارق

او اضعاف صلاحية الحياة الاخلاقية. الفردانية في صيغتها المتطرفة، من جهة، والاشتراكية، من جهة أخرى، هي أخطاء كبيرة، لأنها شوهت النظرة الى الطبيعة البشرية – وهي طبيعة تستلزم المسؤولية الأخلاقية الشخصية والتعاون الاجتماعي.

الحرية المسؤولة

ان المسؤولية الأخلاقية تفترض الحرية في اصدار احكام اخلاقية، لذلك فان تلك الحرية شرط ضروري لقيام حياة اخلاقية. يجب ان تكون لدينا حرية الاختيار، لكن لان ليس من الممكن عيش الحياة الانسانية بشكل كامل في غياب التعاون الاجتماعي، الذي يتطلب ايجاد قواعد راسخة، فلا يمكن للخيار الفردي أن يكون المعيار الأخير للقرارات او التنظيمات الاجتماعية في مطلق الأحوال. فالمجتمع يجب أن ينظم بحيث يشجع ممارسة الحرية المسؤولة، من اجل خير الفرد والمجتمع.

ان من الضروري ترك الكثير للخيارات الشخصية وقرارات العيش من اجل الحرية، لكن من واجب مؤسسات المجتمع افتراض ما هو صائب للتمسك بثقة بمعايير معينة من السلوك والنظام الاجتماعي. بكلمة أخرى، يجب ان يكون هناك احساس قوي بما هو عادي وخيّر، رغم الانحرافات التي قد يختار بعض الافراد اتباعها. ولا يمكن تنصيب الحرية الفردية المطلقة كقيمة عليا تسمو بشكل آلي على المؤسسات المعيارية في المجتمع كلما ضغطت المطالب المتعارضة، والتي شكلت التوجه القانوني والسياسي في مجال الاخلاق والثقافة في زمننا الحاضر، اما المجال الاقتصادي، فقصة اخرى، حيث تميل المطالب غير المتوازنة للدولة الى اجتياح الحرية.

المسألة اذا هي، كيف نشجع الحرية المسؤولة عن طريق الثقافة والنظام الاجتماعي؟ يجب ان يستمد النظام الاجتماعي جذوره من الطبيعة البشرية اذا اريد له النجاح. اي اذا اريد له ان يستنهض افضل ما في الناس من امكانات وان يضمن انتشار المجتمع المدني. ويفترض المجتمع الصالح وجود قدر معين مما كان يعرف تقليدياً بأنه فضيلة في الناس. وقد ميز الاغريقيون القدماء اربع فضائل رئيسية – التعقل، والجلد، والاعتدال، والعدل، والتي اضاف اليها الفكر الديني المسيحي، الايمان، والأمل والحب. وقد فهم افلاطون ان

الانسان بطبيعته خيّر، لكن الصفات الفاضلة يجب ان تغرس في الصغار باصرار الى ان يصبحوا محبين للخير بذاتهم. وادرك ارسطو أن المرء يكتسب العادات الفاضلة بممارسة الفضيلة. انت تتعلم العادات الأخلاقية بممارستها، والتي تتطلب قدوة تتّبع ودعماً اجتماعياً. فاذا لم تتمسك المؤسسات الرئيسية بمبادئ الفضيلة أو الحياة الأخلاقية وتؤكدها، فان المجتمع ينهار. فما معنى الحرية عندئذ، حين تصبح الحياة مجرد صراع والأمن الاساسي محفوف بالخطر؟ وقد عبر المرحوم الدكتور رسل كيرك بنظره الثاقب عن احتمالات الحرية حين قال : «من الايمان يخرج النظام؛ وحين يسود النظام، تصبح الحرية ممكنة. وحين يذوي الايمان الذي يغذي النظام، يتفكك النظام، ولا يمكن للحرية ان تبقي بعد اختفاء النظام، كما لا يمكن لفرع الشجرة ان يبقى بعد موت الجذع» [٦]. وحين نفقد الاسس الأخلاقية، فلن نستطيع الاحتفاظ بالحرية المدنية بمعناها الصحيح.

النظام الاميركي

افترض مؤسسو النظام الاميركي، الذين هم انفسهم تلاميذ للفكر الكلاسيكي، وجود مواطنين جمهوريين يمتلكون صفات فاضلة. وكما تساءل جيمس ماديسون ببلاغة : «الا توجد فضيلة بيننا؟ فان لم يكن ثمة فضيلة، فنحن في وضع بائس ... والافتراض ان في وسع اي حكومة ضمان الحرية والسعادة من دون فضائل في الناس هي فكرة خيالية»[٧]. كان يعرف ان النظام السياسي يجب ان ينسجم مع الطبيعة البشرية ووصف الحكومة بانها «اعظم انعكاسات الطبيعة البشرية» [٨].

لقد اسست الجمهورية الاميركية على افتراض مسبق بوجود شيء اسمه «حقائق» تتعلق بالموهبة الطبيعية الإنسانية وصواب النظام النابع من «الطبيعة وطبيعة الخالق». ولا يمكن اقامة منظمة سياسية أو حياة عامة على تأكيدات نسبية (relativistic) حول الطبيعة البشرية، ومن الحمق الاعتقاد بامكانية بقاء الحضارة بالاعتماد على تلك التأكيدات.

فالنظام السياسي الاميركي لم يصغ بالكامل من نسيج جديد. فقد اعتاد الاميركيون الحرية السياسية والتجارة التي لا تعيقها عوائق كثيرة، والنابعة في الأساس من الأفكار والترتيبات الاجتماعية للحضارة البريطانية التي ينتمون اليها. وهذا ما جعل القيود

المتشددة والسلوك الممجوج الذي اتبعته حكومة الملك جورج أمراً لا يحتمل. ومن المؤكد انهم شيدوا «نظاماً جديداً للأجيال»، نظام سياسي جديد، لكنه كان قائماً، والى حدٍّ بعيد، بالتمسك «بحقوق المواطنين الأنجليز». وفلسفة ومعتقدات الثقافة الاوروبية التي هم ورثتها . لم تكن ثورة راديكالية على غرار الثورة الفرنسية للعام ١٧٨٩، المعاصرة تقريباً لها، أو الثورة الروسية الشيوعية للعام ١٩١٧. لم يخلقوا شيئاً من العدم، بل بنوا فوق القيم الشعبية المتجذرة عميقاً وعلى افضل ما في ثقافة الناس. لذلك كان تاريخهم الإجتماعي هو التاريخ الاجتماعي لأوروبا. اي تاريخ روما، واثينا، والقدس.

تشكل النظام الاجتماعي الاميركي من التقاليد الدينية المسيحية – اليهودية علاوة علي التصورات الفلسفية لافكار عصر التنوير. ومن هنا كان في وسع الاباء المؤسسين افتراض وجود درجة معينة من الفضائل لدى الشعب، وكيف امكنهم الحديث عن «الحقائق التي تبدي نفسها». وكيف امكنهم اقتراح نظام حكم كان، كما قال جون ادامز، «صيغ لاناس اخلاقيين ومتدينين فقط» [(٩)]. واشترك المؤسسون في شعورهم هذا مع معاصرهم البريطاني أدموند بروك في فكرته القائلة، «نحن نعلم، بل الافضل ان نقول، اننا نشعر في داخلنا، ان الدين هو أساس المجتمع المدني، ومصدر كل الخير وكل الطمأنينة».[(١٠)]. ويتطلب مجتمع اميركي حسن التنظيم تجديد الثقافة السياسية، كما تصورها المؤسسون ورجال الدولة من امثال بروك، مع كل ما فيها من مسلمات اخلاقية وفلسفية. وقد اضيف انا ايضاً، رجال دولة مواطنين يستطيعون وضع الصالح العام فوق مصالحهم الخاصة والضيقة .

ومع ذلك، فخلال العقود القليلة الأخيرة، عقود التعجيل في الخلل الاجتماعي، دفع نظامنا السياسي – من خلال المحاكم والسياسات القانونية– الأسس الدينية للأخلاق الى خارج الدائرة العامة وغذى بيئة من العداء تجاه القيم التقليدية. وخلال الفترة ذاتها، حين كانت التأثيرات الشاذة لحقبة ما بعد الحداثة بحاجة لأن تواجه بالتأكيد على الأخلاق العامة، تخلت قيادة المؤسسات الاجتماعية الرئيسية عن دورها لصالح تطرف العقلانية الثنائية الزائفة العلماني. المطلوب هو تجديد فهمنا للصلة الضرورية التي تربط الأخلاق بالنظام الاجتماعي والحرية .

المساعدة والبنى الوسيطة

يعني تعبير «مجتمع حسن التنظيم» ان المجالات الرئيسية في المجتمع ومؤسساته تعمل بانسجام وفعالية بما يتفق مع اعلى صفات الطبيعة البشرية، بما في ذلك تشجيع الحرية المسؤولية. وهذا يستتبع الا يسمح لأي جزء ان يعتدي على الاجزاء الأخرى أو يقلل من دورها، وان يتم التمسك بالمبادئ والقواعد التي تقوم عليها الحياة العامة وان تنقل بشكل نشط. وهذا يطرح مفهوم المساعدة، ويفترض وجود نظام حيوي من البنى الوسيطة.

تعبير المساعدة (subsidiarity) هو احد التعابير التي ابتدعتها التعاليم الاجتماعية للكنيسة الكاثوليكية. وهو مأخوذ عن اللغة اللاتينية ويشير الى عملية تقديم العون من قبل المنظمات الاجتماعية والسياسية الأعلى تجاه الفئات الأدنى. اما الهياكل أو البنى الوسيطة فتشير الى المؤسسات أو الجمعيات الموجودة ضمن المجتمع التي تقوم بالوساطة، او التي تقف بين الأفراد والدولة مثل الأسر، والأحياء، والمجتمعات المحلية، والكنائس، والجمعيات التطوعية، وكمنظومة فكرية، فان هذه المفاهيم تركز على المؤسسات والجمعيات الأقرب الى الفرد. مثل، أهمية الأسرة بوصفها اقرب مؤسسات الوساطة الى الفرد، والتي يجب ألا تضعفها سياسة الحكومة الفدرالية، بل أن تقوم هذه الحكومة، بوصفها المؤسسة الأعلى، بالمساعدة على الحفاظ على حيوية الروابط الأسرية.

دخل تعبير «المساعدة» المناقشات العامة في العام ١٩٣١، وورد في المنشور البابوي للبابا بيوس الحادي عشر وعنوانه «الذكرى الأربعين» والذي نشر احياء للذكرى الأربعين للمنشور البابوي الاجتماعي الذي وضعه البابا ليو الثالث عشر بعنوان «أشياء جديدة». ودار موضوع المنشور البابوي للبابا بيوس «حول اعادة بناء النظام الاجتماعي» وهي عبارة تحوي العنوان كله.

ترأس البابا بيوس الحادي عشر الكنيسة الكاثوليكية من العام ١٩٢٢ حتى وفاته في العام ١٩٣٩. وخلال فترة رئاسته، واجه الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تلت الحرب العالمية الأولى: الكساد العظيم، وظهور الفاشية والنازية، وازدياد نفوذ الشيوعية، وخطر اندلاع الحرب العالمية الثانية الذي كان يلوح في الأفق. وكان يبدو أن المجتمع

البشري ذاته مهدد، في ذلك الحين، بسطوة انظمة الحكوم غير الإنسانية واضطراب الانظمة الاقتصادية او عدم اتزانها. ورأى أن العالم بحاجة الى سلام حقيقي والعودة الى قانون اخلاقي تكون مبادئ العدالة والاحسان جوهر النظام الاجتماعي الصحيح [11].

وقد عارض البابا بيوس مذهبين سياسيين، ما دعاه بالليبرالية، والتي من الانسب وصفها بالليبرتارية المعاصرة، والاشتراكية – اي الرديكالية الفردانية والجماعية (collectivism). ونظر الى الليبرالية على أنها خطأ لأنها لم تأخذ في حسابها الصفة الاجتماعية» للملكية الخاصة وتنكر وجود سلطة عامة تسيطر على الحياة الاقتصادية. وكانت نتيجتها تركيز الثروات بيد قلة من الناس على حساب حشود العمال. اضف الى ذلك، اعتقد أن القلة المسيطرة على الثروات تميل الى التأثير على الدولة بشكل غير سوي، لتصبح بالتالي استعماراً اقتصادياً يمنع الدولة من القيام بوظائفها الصحيحة.

اما الجماعية، سواء كانت على شكل اشتراكية أو شيوعية. فهي مخطئة من حيث انها تنكر (وبشكل معاكس لليبرالية) الصفة «الفردية» لحق الملكية. وقد اعتبر ان مقولات صراع الطبقات والغاء الملكية الفردية على انها مدمرة للمجتمع البشري مهما تباينت اشكال التخفيف منها. وكان تأكيد الاشتراكية على الانتاج والمادة قد وضع الاشياء السامية للأنسان، بما في ذلك الحرية، في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. وهي تطبق مستوى غير مقبول من الاكراه والقسر ولا تبقى مكاناً للسلطة الاجتماعية الحقيقية، المستمدة من الخالق، وليس من مزايا مادية ودنيوية. وبالتالي، أكد البابا بيوس بشدة على ان الاشتراكية الحقيقية تتعارض مع المسيحية. كما حذر من الذين يقللون من الخطر الذي تمثله الأنظمة الشيوعية غير الإنسانية التي كانت تسيطر في ذلك الحين. وقد ثبتت صحة تحذيراته في سقوط الامبراطورية السوفياتية الشيوعية في بداية العام ١٩٨٩.

يتكون المنشور البابوي، «الذكرى الاربعين»، من ثلاثة اجزاء. يعلق القسم الأول (الفقرات من ١٦ – ٤٩) على مساهمات البابا ليو الثالث عشر في «الاشياء الجديدة»، التي تركز على اوضاع العمال، ويبحث القسم الثاني (الفقرات من ٤١–٩٨) في جوانب معينة من المنشور البابوي للبابا ليو ويطبق تعاليمه على الاوضاع المعاصرة، ويتناول القسم الأخير (الفقرات من ٩٦–١١٠) التغيرات في الحياة الاقتصادية من ايام ليو، وتطور

الاشتراكية. واسباب الشرور الاجتماعية – الاقتصادية وضرورة الإصلاح الاخلاقي.

في الجزء الثاني تحديداً يطرح مفهوم المساعدة، الذي يعرض مفهوم البابا ليو في الاقتصاد السياسي كما فسره البابا بيوس في الجزء التالي. حيث يدعو بيوس الى اصلاح المؤسسات والأخلاق، والدولة بوصفها ابرز المؤسسات التي يجب اخذها بعين الاعتبار. وهو يقلل من أهمية الدولة بانكار قدرتها على ايجاد «رغد عيش شامل» من الانشطة التي تمارسها. ويرى ان «الحياة الاجتماعية الغنية التي وصلت الى درجة عالية من التطور من خلال الجمعيات من مختلف الأنواع»، تكاد تنقرض ولم يتبقي منها سوى الدولة والأفراد. وهو يسعى لتصحيح هذا الوضع بالفهم الصحيح لما يجب على الدولة فعله داخل المجتمع.

ومع انحسار تلك «البنية من الحكم الاجتماعي»، تولت الدولة الاعباء التي كانت تحملها تلك الجمعيات. بحيث اصبحت تنوء تحت حمل من «المهمات والواجبات لا نهاية لها تقريباً»، مما تسبب في الحاق ضرر بالغ بالدولة ذاتها. بكلمة اخرى، ثمة حدود لما يجب علينا ان نتوقع من الدولة فعله، ومع ادراك بيوس لتغير الظروف التاريخية، فقد أكد على ما اسماه «أهم المبادىء ، الذي لا يمكن تنحيته جانباً او تغييره». والذي يجب أن يبقى فلسفة اجتماعية «ثابتة لا تهتز». وقد وصف هذه الفلسفة الاجتماعية، التي وضعت الدولة في نطاق المجتمع ككل، على النحو التالي:

> كما ان من الخطأ الفادح أن تأخذ من الأفراد بما يمكنهم انجازه بمبادرتهم وجهدهم الخاص ونعطيه للجتمع، فان من الظلم ايضاً، وشر مستطير يوقع الاضطراب في النظام الصحيح ان نعهد الى جميعات اكبر واعلى بما يمكن لمنظمات تابعة أقل مكانة ان تفعله. لانه يجب على كل نشاط اجتماعي بحكم طبيعته ان يقدم المساعدة لافراد الكيان الاجتماعي لا ان يدمرهم ويبتلعهم (الفقرة ٧٩).

اذن، يجب على الدولة الا تستولي على ادوار مختلف المؤسسات والجمعيات في المجتمع كما لا يجب اعفاء الأفراد من مسؤولياتهم. فوفقاً لقول بيوس، يجب على الدولة ان «تترك الجماعات التابعة لها لتتولى المسائل والشؤون الأقل أهمية» وان تحتفظ لنفسها بالامور التي لا يمكن لأحد القيام بها سواها، وهي وظائف تتلخص في «التوجيه، والمراقبة والحض، والكبح، حسب ما يقتضيه الموقف والحاجة». وعلى القابضين على زمام السلطة

ضمان وجود «نظام متدرج في اوساط مختلف جمعيات المجتمع». ويصف ما تقدم الفلسفة الاجتماعية والنظام والتي اسماها «وظيفة الاعانة». اي نظام علاقات مساعدة تحترم الوظيفة المناسبة لكل وحدة اجتماعية (الفقرة ٨٠).

من الواضح تماماً، انه ينظر الى الدولة كجزء مهم في المجتمع، لكنها جزء فقط، وليست مرادفاً للمجتمع. والأهم من ذلك، يفترض بيوس ان الدولة ليس اسمى من حقوق الافراد الطبيعية (نوقشت في مكان أخر من زاوية حق الملكية الفردية) لأن الإنسان «أقدم من الدولة» ولأن الأسرة «سابقة كفكرة وحقيقة للاتحاد في دولة» (الفقرة ٤٤). الوظيفة الاساسية للدولة هي الحفاظ على المصلحة العامة. وللحقيقة، يمكن القول انه يسمح باعطاء الدولة صلاحية كبيرة للقيام بذلك، الا انه يؤكد ان على الدولة المحافظة على حيوية جميع اجزاء المجتمع لا أن تبتلع او تلغي الحرية المتأصلة في الإنسان. ما نستنتجه مما تقدم، هو أن المجتمع يبنى على الطبيعة البشرية، أي الإنسان بوصفه مخلوق اجتماعي، حر، ومسؤول اخلاقياً، في آن معاً.

وقد أكد الخلفية الحالي للبابا بيوس، حنا بولص الثاني، اهمية الاعانة كمبدأ منظم للتعاليم الاجتماعية في منشوره البابوي «الذكرى المئوية»، الذي كتب بمناسبة مرور مئة عام على صدور منشور «اشياء جديدة». وبناء على ما قدمه بيوس فسر البابا يوحنا بولص مضامين الاعانة على انها تتطلب : «عدم تدخل النظام الأعلى في المجتمع بالحياة الداخلية للنظام الأدنى، حارماً الأخير من القيام بوظائفه، بل يجب عليه ان يدعمه عند الحاجة ويساعده على تنسيق انشطته مع باقي المجتمع، آخذاً المصلحة العامة بعين الاعتبار على الدوام» (الذكرى المئوية ٤٨). ويجب على الدولة التأكيد على أهمية المؤسسات الوسيطة ودعمها، حيث انها وجدت لمساعدة المجتمع. وهذا لأن الطبيعة الاجتماعية للبشر «تتحقق في مجموعات وسيطة مختلفة تبدأ بالأسرة وتضم مجموعات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية تنبثق عن الطبيعة البشرية ذاتها، ولها استقلاليتها الخاصة، مع أخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار دائماً » (الفقرة ١٣).

لهذه الأسباب نجد أن البابا يوحنا بولص ينتقد بشكل خاص دولة الرفاه المعاصرة، او

ما يدعوه «دولة المساعدة الاجتماعية». ويستخدم مفهوم الاعانة لتعريف الدور الصحيح للدولة بحيث تتجنب «لتوسع الزائد عن الحدّ في مجال تدخل الدولة». ومثل سوء الفهم هذا للدولة يخلق «العيوب والخلل الوظيفي» في «طرق التفكير البيروقراطية» ويقود الى «زيادة غير منتظمه في الوكالات العامة للدولة» وزيادة هائلة في النفقات علاوة على اهدار الطاقات البشرية. ويؤكد ان أصحاب الحاجة هم أقدر على فهمها واشباعها، وهذا يفترض، كما هو واضح، وجود دور بارز للمؤسسات الوسيطة في تقديم الدعم (الفقرة ٤٨).

وكما افترض بيوس، فقد عرّف يوحنا بولص الأسرة (القائمة على الزواج) على أنها المؤسسة الوسيطة الاساسية في المجتمع، والتي اسماها «البنية الاساسية والأولى للتبيؤ البشري». فالانسان يتلقى أولى «بدايات تشكل افكاره حول الصدق والخير ويتعلم معنى أن يُحِب وأن يُحَب، وبالتالي معنى أن يكون شخصاً». فيتعلم تبجيل الأسرة «بوصفها ملاذ الحياة» (الفقرة ٣٩). ولا يمكن للدولة في الواقع تقديم هذه الوظائف أو تعويضها من دون ذرائع استبدادية، رغم أن في وسعا دعم البيئة الضرورية لاحياء الأسرة او عرقلتها.

من ناحية تدخل الدولة المحدود، فان أحد أكثر المفاهيم التي تمت مناقشتها هو «الذكرى المئوية»، والذي يشكل ما يشبه تحول في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية المعاصرة، هو تأكيد البابا يوحنا بولص القوي على الاقتصاد الحر. وفي حين قاد انتقاد كل من بيوس وليو للمذهب الليبرالي (والذي افترض بشكل غير دقيق انه ينطبق على الرأسمالية الاميركية) وللاشتراكية الكثير من المفكرين الكاثوليك الى البحث عن «طريق ثالث» في الاقتصاد السياسي، فقد سعى البابا يوحنا بولص الى تهدئة هذه المساعي. وأيد الرأسمالية كمفهوم «لنظام اقتصادي يعترف بالاهمية الاساسية والايجابية لدور قطاعات الاعمال، والسوق، والملكية الخاصة، وما يترتب على ذلك مسؤولية عن وسائل الانتاج وابداع انساني حرّ في المجال الاقتصادي» (الفقرة ٤٢). وربما بسبب أن لتعبير رأسمالية نغمة ازدراء في بعض الدوائر، حيث كان الفشل البشري والسياسات الاقتصادية السابقة للرأسمالية سبباً في اصدار احكام خاطئة عليها كما تشير الفكرة المغلوطة عن ذلك النظام. فضل البابا استخدام تعابير «اقتصاد الأعمال، او اقتصاد السوق، أو ببساطة الاقتصاد الحر». على أية حال، تنبع جذور الاقتصاد الحر من حرية الإنسان التي هي مطلب اساسي للكرامة البشرية.

بالنسبة لتدخلات الدولة، فان هناك حدوداً قوية وقاطعة لها، لكن البابا يوحنا بولص لا يطرح اقتصاداً سياسياً ليبرتارياً بشكل حازم فتعاليمه حول الرأسمالية تتحدث عن قطاع اقتصادي حر «مطوق باطار تشريعي قوي تضعه في خدمة حرية الإنسان بكل شموليتها وينظر اليه على أنه احدى الأوجه الخاصة لتلك الحرية، جوهره الأخلاق والدين» (الفقرة ٤٢). ويجب أن يعمل النظام الاقتصادي ضمن نطاق اخلاقي - ثقافي يحكمه القانون. وتخدم الدولة المجتمع عن طريق متابعة المصلحة العامة والتدخل بشكل محدود عند الضرورة (خاصة لصالح الفئات الأضعف) وبطريقة تدعم الجماعات الوسيطة والمسؤولية الفردية.

يرى المرء في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية اعترافاً بان المجتمع يجب أن ينظم بما يتناسب والطبيعة البشرية، وهي طبيعة حرة واجتماعية في مضمونها. كما انها طبيعة تميل الى الخير لكنها قادرة على الشر ايضاً. لذلك، فان على النظام الاجتماعي الصحيح ان يحترم الأسرة بشكل خاص بوصفها الوحدة الاجتماعية الاساسية التي لا يمكن استبدالها والتي تنهل منها الحياة الأخلاقية واسمى القيم الإنسانية. وبالمثل، تفترض الطبيعة الاجتماعية للانسان شبكة من العلاقات المختلفة، يجب على الدولة احترامها، جنباً الى جنب مع حرية الإنسان، في اثناء خدمتها للمجتمع المدني . وينظر الى مفهوم المعاونة على انه يوازن بتناسق تام بين النواحي الفردية والاجتماعية للفرد الإنسان ويوجه النشاط البشري نحو الخير العام.

البنى الوسيطة والسياسة العامة

اكتسبت فكرة ضرورة وجود بنى وسيط صحيحة لقيم مجتمع متوازن اعترافاً واسعاً متزايداً خلال العقدين الماضيين في اوساط علماء الاجتماعي وخبراء السياسة. كانت النقطة المحورية لجلب انتباه أكثر الى هذا الموضوع دراسة اعدها بيتر بيرغر وريتشارد جون نيوهاوس عام ١٩٧٧ برعاية معهد «اميركان انتربرايس» وبتمويل جزئي من «الوقف القومي لاجل الانسانية» (١٢).

يبحث بيرغر ونيوهاوس في دراستهما وعنوانها : «تفويض الناس» دور البنى الوسيطة

في السياسة العامة». دولة الرفاه في ضوء اتجاهين متعارضين في الرأي العام الاميركي. أحد هذين الاتجاهين هو الرغبة في مستوى اعلى من الخدمات المقدمة، والآخر هو عدم الثقة في الحكومة الكبيرة. وبالنظر لافتراض وجود سيطرة قائمة لدولة الرفاه في المجتمع الحديث، لذلك كان منهجهما طرح «ألية بديلة» في تقديم دولة الرفاه لخدماتها تجمع بين كلا التوجهين. الا ان اهتمامهما لم ينصب على مجرد تقديم الخدمات بكفاءة، بل على ما هو أهم من ذلك، الاعتراف في السياسة العامة بضرورة ان يكون للوظائف التي تقدمها البنى الوسيطة «معنى وهوية». ما تفترضه وجهة النظر الاجتماعية هذه هو أن البنى الوسيطة قادرة على خدمة اهداف دولة الرفاه وتجسير الفجوة في المدلول بين الفرد المعزول و «البنى الكبرى» (وابرزها الدولة) في المجتمع الحديث، بشكل أكثر انسانية (١٣).

اختار بيرغر ونيوهاوس التركيز على اربع بنى وسيطة، يمكن لمعظم الناس الرجوع اليها ولها صلة بمشاكل دولة الرفاه. وتلك البنى الوسيطة - الحي، والأسرة، والكنيسة، والجمعيات التطوعية - هي نوع من المؤسسات الرئيسية تربط النظام السياسي «بقيم وواقع حياة الفرد» وتعطيه، بالتالي، اساسه الأخلاقي (١٤).

لقد ادرك بيرغر ونيوهاوس الخطر الكبير المثير للسخرية لانفصال الحياة السياسية عن القيم الاساسية لحياة الفرد والمجتمع. ورغم ظهور حركات سياسية واجتماعية واعدة منذ كتابة دراستهم، فان مصداقية النظام السياسي، على الأقل، ما زالت مشكلة جدية. فغالبية الناس يعتقدون ان معظم ممثليهم الفدراليين فاسدين، ولا ترى شريحة كبيرة من الناخبين ان للتصويت تلك الأهمية. وانه لمن الامور غير الصحية ان تسوء سمعة السياسة الى هذا الحدّ في جمهورية ديمقراطية، وفي حين يمكن للمرء دراسة عدد من الاحتمالات التي افضت الى هذا الوضع، فان استمرار انقطاع الود بين حياة وعمل المواطن العادي والقيادة السياسية ليس بالامر البسيط، وتعبير تحديد الحركة هو أحد ردود الفعل المفهومة لهذا الانفصال بين الحياة العادية وقيمها ونظام سياسي ينظر اليه على انه غير متجاوب وغير مسؤول.

ثمة خطوة مهمة في اتجاه تحسين الحياة السياسية سيئة السمعة، هي اعادة التأكيد

على «الوكالات الاجتماعية المولدة للقيم والحافظة لها» حسب قول بيرغر ونيوهاوس(١٥). وللمساعدة على تطبيق ذلك «وتفويض الناس» فانهما يقدمان ثلاثة اقتراحات للحكومة يمكن ان تحسن مشروعية السياسة العامة الداخلية، وبالتالي، النظام السياسي:

١ – البنى الوسيطة ضرورية لمجتمع ديمقراطي حيّ.
٢ – على السياسة العامة ان تحمي وترعى البنى الوسيطة.
٣ – على السياسة العامة الاستفادة من البنى الوسيطة لتحقيق الأهداف الاجتماعي، كلما امكن ذلك.

اهتمام الحكومة بالبنى الوسيطة لا يفترض بالضرورة صياغة مجموعة معينة من السياسات (رغم ضرورة وضعها) لكنها تتطلب ان نأخذ في الحسبان تأثير السياسات العامة المرعية والمقترحة على الأسرة وتفرعات المجتمع المحلي بشكل خاص، اي حيث الحياة الحقيقية للناس الحقيقيين. ويعني ذلك ايضاً، ضرورة جعل المؤسسات الوسطية والجمعيات غير الحكومية (مع كافة الاعتبارات الخاصة بالمسؤولية) الآلية المفضلة لتطبيق السياسة العامة وتعلو بذلك على الأنظمة البيروقراطية. ووفق خطوط تحليلات التكالفة – المنفعة، يجب ان يكون لدينا تحليلاً للبنى الوسيطة وبيان لمدى تأثيرها على برامج الرفاه الاجتماعي.

ومن أجل اشتراك المؤسسات الدينية بشكل فاعل، سيحتاج النظام السياسي الحالي الى تعديل الايديولوجية المتطرفة السائدة التي تفصل بين الكنيسة والدولة والعودة لأي شيء شبيه بالنوايا التي قام عليا «التعديل الأول» للدستور، الذي لم ينص على اقامة كنيسة للدولة (كما هو الحال في انجلترا) ولا على قيام الدولة بمضايقة الناس بسبب الفوارق الدينية، ولا استبعاد الدين تماماً من الساحة العامة. وافتراض ذلك، وفقاً لقول ريتشارد جون نيوهاوس المذموم. «على الدين أن يتراجع من اي مكان تجري فيه اوامر الحكومة وعملتها»، ويعني الاساءة لأحد أهم مؤسسات المجتمع المدني والاخلال بتوازن المجتمع المدني لصالح سطوة الدولة (١٧). ولا تتطلب التعددية المدنية والحرية أقل من ذلك التعديل. فالاستبعاد غير الطبيعي للدين (من التعليم على سبيل المثال) والحدّ منه عن طريق فرض اوضاع تنظيمية تعريه وتسيء اليه يكرس الهوية الفاسدة لجميع الاشياء العامة مع التفرد الحكومي في كل شيء.

جاء تجدد التأكيد على أهمية المؤسسات الوسيطة (مهما كان مدي صحة التعبير) من مختلف الأفكار السياسية والاجتماعية التي انتشرت في السنوات الأخيرة. ونبع الكثير من القوة التي تجسدها من عمليات الهدم الاجتماعي التي لا ينكر أحد آنها أخذة في التقدم، والتي عددها بوضوح وليم بنيت في «فهرس المؤشرات الثقافية الموجهة». وتكشف البيانات انه خلال السنوات الثلاثين الماضية حدثت زيادة بنسبة تزيد عن ٥٠٠ بالمئة في جرائم العنف وأكثر من ٤٠٠ بالمئة في الولادات غير الشرعية، وتضاعف عدد الأولاد الذين يعيشون في أسرة يرعاه أحد الوالدين، ثلاث مرات، وانخفضت علامات «اختبار التحصيل القياسي (SAT) بمقدار ٧٥ نقطة. ورافق كل ذلك زيادة هائلة في انفاق الحكومة، بما في ذلك زيادات الرفاه الاجتماعي لمعادلة التضخم بنسبة ٦٣٠ بالمئة، والانفاق على التعليم بأكثر من ٢٠٠ بالمئة (١٨).

وتسعى هذه التوجهات الاجتماعية – السياسية، كما المنظور الخاص بالمجتمع المحلي، واستراتيجات تفويض الناس بشؤونهم، ومبادرات القيم الأسرية، والتطوعية، وتعليم الفضائل وبناء الشخصية، ومشاريع التجديد الثقافي – كل هذه المساعي الفكرية والمدنية، بطريقة أو بأخرى – الى استعادة التوازن المفقود بين الفرد والطبيعة الاجتماعية للفرد الانسان في سبيل اقامة مجتمع مدني . وسنقوم برسم الخطوط العريضة لمنهجين اجتماعيين – سياسيين لاعطاء مثال عن الخيوط العامة لهذه الاهتمامات ودورها في ازدهار المؤسسات : بناء المجتمع المحلي وحركة تفويض الناس بشؤونهم.

من الملامح البارزة للمنظور الخاص بالمجتمع المحلي ادراكه ان «الحفاظ على الحرية يعتمد على الرعاية الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني»(١٩). وهذا المؤسسات، اي الأسرة، والتعليم، والمجتمعات المحلية هي المجالات التي تنهل منها القيم المشتركة والمواطنة المسؤولة. وتتطلب الأسرة بوصفها المؤسسة الأولية للتهذيب الاجتماعي انتباهاً خاصاً. ويدرك المنظور الخاص بالمجتمع المحلي، بشكل عام، انه يمكن خدمة مصالح الاطفال على أفضل وجه ضمن أسرة مستقرة يجتمع فيها الأبوان، وان على السياسة الاجتماعية ان تشجع نمط تربية الاطفال من قبل الأب والأم بوصفه نمطاً معيارياً. وعلى المدارس ايضاً ان

تدعم دور الأسرة في التربية الاخلاقية للأطفال، وتعليمهم القيم الاساسية التي يشترك فيها الاميركيون كافة (مثل، الامانة، والاقتصاد في النفقة، والاحترام، والمسؤولية، والديمقراطية) وخلق مناخ تكون فيه الصفات الحميدة والسلوك المدني هما المعيار. ان لتنشئة الاطفال وتعليمهم المقام الأول من حيث الأهمية للسبب الذي بينه دافيد بوبونيه، وأسباب أخرى والذي قال: «قامت الحضارات التي نجحت حتى الآن على الأسرة، التي تضمن تعليم الأطفال القيم، والتوجهات، وعادات الثقافة بحيث يندمجوا، حين يكبرون، في المجتمع بشكل جيد »[٢٠].

الموازنة ما بين الحقوق والمسؤوليات هي ايضاً من النواحي المهمة في التفكير الخاص بالمجتمع المحلي. وهي تهدف حسب قول اميتاي اتزيوني الى «خلط حكيم ما بين المصلحة الشخصية والتعبير عن الذات، والالتزام بالجماعة... في الحقوق والمسؤوليات، وبين الأنا والنحن»[٢١]. ومن الواضح ان الفكر الخاص بالمجتمع المحلي يتصور، بحكم طبيعته، ان عدم التوازن الحالي يميل لصالح الحقوق وأن التزامات المجتمع المحلي بحاجة لأن تضاف الى المعادلة دون ان تنحرف كثيراً الى الجانب الآخر.

تردد مبادئ التنظيم الاجتماعي – السياسي التي انبثقت عن التصورات الخاصة بالمجتمع المحلي المعتقدات الاساسية ذاتها التي للمعاونة. فالمسؤوليات الاجتماعية، بشكل عام، يجب الا تتولاها مؤسسات أكبر أو أعلى مما هو ضروري. وهذا ينطبق على المجموعات الاجتماعية اضافة الى الحكومات، بحيث يمكن لمن هم اقرب الى الحاجة تولي الكثير من وظائف دولة الرفاه بشكل أفضل. وتفضيل المجتمعات المحلية الحية يعني عدم تدخل المستويات العليا من الحكومة الا حين «تفشل الانظمة الفرعية الاجتماعية الأخرى، لا ان تحاول الحلول محلها». قد تكون هناك ادوار للحكومة والمشاركة الخاصة، لكن يجب على الحكومة الا تحل محل المجتمعات المحلية [٢٢].

وكما قد يشك البعض، ثمة اوجه عدة مختلفة في الفكر الخاص بالمجتمع المحلي، واختلاف في وجهات النظر حول السياسة الاجتماعية والاقتصاد السياسي، والتي ليس بالامكان مراجعتها. المهم في الامر، هو امكانية التعرف على الخيوط المشتركة والروابط التي تجمع التوجهات السياسية – الاجتماعية، من اجل احياء النظام الاجتماعي.

حركة تفويض الناس بامورهم هي تطور مهم أخر للاصلاح السياسي - الاجتماعي الذي يسعى الى اعادة تنظيم السياسة الداخلية لصالح المسؤولية الفردية، والأسرية، والمجتمعية المحلية. واسلوبها هو تفويض الافراد والمجتمعات المحلية من خلال تنظيم الافراد العاديين واصلاح السياسة العامة. وتوجه استراتيجيات التفويض نحو مساعدة الافراد والمجتمعات المحلية على تولي شؤون حياتها ووضع حدّ لأي خلل وظيفي في الاوضاع الاجتماعية. والتفويض هو تطبيق عملي للحياة الحقيقة تقوم به الحركة لاعادة بناء المجتمع المدني.

تركز المبادرات السياسية على الاسكان، والرفاه، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، وعلى الجريمة والمشاكل الاجتماعية الأخرى. ويعني نهج تفويضي في مجال الاسكان العام، نقل الادارة الى شاغلي المساكن وتشجيع الملكية الخاصة. فالمساكن التي يديرها شاغلوها انفسهم أو يمتلكها افراد تصان بشكل أفضل كما ان الامراض الاجتماعية (مثل الجريمة، والمخدرات، والدعارة) تكون أقل وجوداً في تلك البيئة. وحين يفوض الناس بتقبل المسؤولية بشكل منظم من خلال الملكية وتنظيم الذات، فانهم يميلون الى تقبلها ويكون لديهم حوافز للقيام بذلك.

الناس بحاجة الى ان يمنحوا شرف المسؤولية، والحرية في القيام بخيارات فردية، والفرصة لتغيير حياتهم نحو الافضل. ويجب ان يكون هذا النمط الأعلى لجميع سياسات دولة الرفاه. وفي برامج مساعدات الرفاه الاجتماعي، يحبذ هذا النهج المبادرات التي تشجع الأسر التي يرعاها الوالدان، والادخار والملكية، وفرص العمل. بكلمة اخرى، يضع الفقراء والمهمشين ضمن التيار الرئيسي للمجتمع بدل ان يديم تبعيتهم. فالحوافز السائدة للنظام الحالي هي فضيحة للنوايا الطيبة لمعظم الاميركيين ومدمرة للمواطنين والمجتمعات التي وضعت لمساعدتها.

يعني التفويض خيارات اعظم وافضل في الحياة وليس ثمة مجال افضل لتطبيقه من تعليم المرء لاطفاله. التعليم هو مفتاح المستقبل كما يدرك معظم الأهل. ويجب أن تتاح الفرصة للأهل لارسال اطفالهم الى المدارس التي تلبي اهدافهم واحتياجاتهم بشكل

افضل. ومن الواضح انه في الكثير من الاماكن، خاصة المناطق المدنية التي تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة، والاماكن التي غالبيتها من الاقليات، تقدم المدارس التي تديرها مؤسسات دينية والمدارس المستقلة، تعليماً راقياً وبيئة اجتماعية نظيفة . وقد خذل النهج الاحتكاري والمركزي في التعليم الناس الفقراء بشكل مأساوي، خاصة من يحسون بفقرهم. ان وضع نظام يفوض الأهل واطفالهم قد يساعد على دفع حركة احياء التعليم الذي تحتاجه البلد ككل للمنافسة في العالم وتوفير خيارات اوسع لنوعية الحياة.

علينا أن نتجاوز فكرة ان التعليم العام يعني بالضرورة تعليماً تديره الحكومة. كما أن مبدأ المعاونة، والاعتراف بالبنى الوسيطة، والمبادئ الخاصة بالمجتمع المحلي، علاوة على فشل العديد من المدارس الحكومية في التحصيل، تفرض علينا منطقياً تصحيح الطريقة التي اصبح التعليم يقدم بها. لقد كان التوجه نحو مركزية المدارس ودمجها بعيداً عن مجتمعاتها المحلية الطبيعية وزيادة الرقابة السياسية عليها أحد الاحكام الاساسية الخاطئة في تاريخ التعليم. فالتعليم بطبيعته يتعلق، وبشكل اساسي، بالاسرة والمجتمع المحلي، وقد قام النظام السياسي المسيطر والى حدّ كبير بالاستيلاء عليه وحل محلهما، لخدمة مصالح خاصة احياناً، بدلاً من دعمهما.

وتركز مناهج تفويض اخرى على التنمية الاقتصادية وفرص العمل من خلال مناطق مشاريع العمل، والمساعدات الاستثمارية، والمساعدة التقنية، وما الى ذلك. ومن المهم ايضاً بذل الجهود لاعادة الأمن للمجتمع عن طريق مراقبة الجريمة، والبرامج الأخرى الخاصة بالاحياء. ويسعى منهج التفويض بشكل اساسي الى ازالة الحواجز امام جهود الرقي بالفرد والمجتمع وان تلهم المواطنين وصناع السياسة هذا التوجه.

عبر طيف التفكير السياسي والاجتماعي الرائد والمسؤول، فان المبادئ العامة المنبثقة عن حكم المجتمع تشمل الاعتراف باربعة اشياء:

١ – الأهمية العملية والأخلاقية والتي لا غنى عنها لتنشيط المؤسسات الوسيطة، خاصة الاسرة، من اجل اقامة مجتمع حرّ ومدني.
٢ – الضرورة البالغة للتجديد الأخلاقي وتعزيز المجتمع للسلوك المسؤول.
٣ – فهم أن الحكومة اداة مساعدة وليست سيداً للأفراد والمؤسسات الوسيطة.. الحكومة «خادم» للمجتمع المدني.

٤ – الترابط الثنائي الاساسي بين الحرية والمسؤولية، والفرد والطبيعة الاجتماعية للشخص الإنسان، والتي هي جوهر كل ما ذكر سابقاً.

الخلاصة

يتطلب بناء مجتمع حسن التنظيم، او اعادة النظام الاجتماعي، تنشيط مؤسسات المجتمع الوسيطة، التي تنقل وتعزز المسؤولية الشخصية والاجتماعية والكوابح الاخلاقية – والتي تستتبع اعتراف الناس (والدولة) بقيم معيارية تربط المواطنين والمؤسسات التابعة لهم في مجتمع مدني حقيقي. وفي بلد يتزايد فيه احتلال الدولة للكثير من الوظائف الاجتماعية؛ حيث انحط النظام السياسي لدرجة افقدته الكثير من اركانه الاخلاقية والفلسفية، فان تجديد الثقافة السياسية يحتاج بالضرورة لان يكون من اولى الأولويات في اعادة بناء المجتمع حسن التنظيم.

يواجه المجتمع الاميركي مشكلة كما يعرف الجميع. ونحن نعيش مشكلة لأن الكثيرين منا ومن مفكرينا، ومن زعمائنا الاجتماعيين والسياسيين قد نسوا أو انكروا أن المجتمع مرن الى ما لا نهاية مثله في ذلك مثل الأفراد. علينا أن نعود الى فهم ان هناك طبيعة انسانية متأصلة ينبع منها نظام اخلاقي «وحقائق بارزة». الجمهورية الديمقراطية هي تجربة للحرية المنظمة ولا يمكن اقامتها على اقل من مبادئ ثابتة مسلم بها، وعلى صفات مبنية وفق اسس صحيحة لمواطنيها.

سأل «سكروج» المرتعش ان كانت اشباح المستقبل المظلمة التي عرضت له ستتغير. ومن نبع داخلي تفجر أمل لرجل تبدل واجاب على سؤاله بنفسه : « .. اذا ابتعدنا عن المسارات، فسوف تتغير النهايات، قل ان الأمر كذلك مع ما اريته لي !» (٢٣) . قل انه كذلك .

ENDNOTES

1. T.S. Eliot, *Christianity and Culture: The Idea of a Christian Society and Notes Towards the Definition of Culture* (New York & London: Harcourt Brace Jovanovich, 1948), 157.

2. Charles Dickens, "A Christmas Carol," in *Christmas Books and Stories*, Volume 1 (London: The Hawarden Press, 1899), 160.

3. Will Herberg, "What is the Moral Crisis of our Time," *The Intercollegiate Review* (Fall 1986): 7.

4. Michael Novak, "Virtue and the City," (Public Arguments) in *Crisis: A Journal of Lay Catholic Opinion* (May 1994): 9.

5. See James Q. Wilson, "What is Moral, and How Do We know It?" *Commentary* 95, no. 6 (June 1993): 37; and his *The Moral Sense* (New York: The Free Press, 1993) for a fuller study.

6. Russell Kirk, *The Wise Men Know Wicked Things are Written on the Sky* (Washington, D.C.: Regnery Gateway, Inc., 1987), 110.

7. James Madison, quoted in the introduction to *The Federalist Papers by Alexander Hamilton, James Madison and John Jay*, ed. Gary Wills (Toronto: Bantam Books, 1982), xxi.

8. James Madison, *Federalist 51*, *Op.cit.*, 261.

9. John Adams quoted in John Eidsmoe, "The Religious Roots of the Constitution," *The New Federalist Papers*, eds. J. Jackson Barlow, Dennis J. Mahoney and John G. West, Jr. (Lanham, New York & London: University Press of America, 1988), 274.

10. Edmund Burke, *The Speeches of the Right Hon. Edmund Burke, with Memoir and Historical Introduction by James Burke, Esq., A.B.* (Dublin: James Duffy & Co., Ltd., 1858), 445.

11. Terrance P. McLaughlin, "Introduction," in *The Church and the Reconstruction of the Modern World: The Social Encyclicals of Pope Pius XI* (Garden City, NY: Image Books, Doubleday & Co., 1957), 1-23.

12. Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, D.C.: American Enterprise

Institute, 1977).

13. Berger and Neuhaus, *To Empower People*, 3.

14. Ibid.

15. Berger and Neuhaus, *To Empower People*, 6.

16. Ibid.

17. Richard John Neuhaus, *Doing Well and Doing Good: The Challenge to the Christian Capitalist* (New York: Doubleday, 1992), 273.

18. William J. Bennett, *The Index of Leading Cultural Indicators: Facts and Figures on the State of American Society* (New York: A Touchstone Book, Simon & Schuster, 1994), 8.

19. *The Responsive Communitarian Platform: Rights and Responsibilities* (Washington, D.C.: The Communitarian Network, undated), 1.

20. David Popenoe, "The Family Condition of America: Cultural Change and Public Policy," in *Values and Public Policy* eds. Henry J. Aaron, Thomas E. Mann, and Timothy Taylor (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1993), 82.

21. Amitai Etzioni, *The Spirit of Community: The Reinvention of American Society* (New York: A Touchstone Book, Simon & Schuster, 1993), 26.

22. *The Responsive Communitarian Platform*, 6.

23. Dickens, "A Christmas Carol," *Op. cit.*, 160.

الفصل الثامن عشر

الدين في الساحة العامة المدنية

اوس جينيز

مقدمة

يعتبر منزل جورج واشنطن، في جبل فيرنون، أحد أكثر الاماكن التي تزار في اميركا. لكن أكثر الأشياء روعة في جبل فيرنون والتي لا يكاد يلحظها أحد – هي مفتاح الباستيل، تلك القلعة الباريسية البغيضة التي كان سقوطها يوم ١٤ تموز ١٧٨٩ رمزاً للثورة الفرنسية. علّق المفتاح في القاعة في جبل فيرنون، وحجمة أكبر نسبياً من الأشياء التقليدية المحيطة به، وهو غالباً ما يتم تجاهله. لكنه تحدث ببلاغة ذات يوم عن اعظم آمال كلا الأمتين. فبعد ستة اسابيع من المصادقة على دستور الولايات المتحدة في ايلول ١٧٨٧، ابتهج جيفرسون لاجتماع «مجلس الطبقات» * واحتمال تطبيق المبادئ الثورية الاميركية على فرنسا. وبهذه الروح ذاتها، اخذ الماركيز دي لافاييت مفتاح الباستيل عام ١٧٨٩ وارسلة الى صديقه الحميم في واشنطن كرمز على رؤية مشتركة للمستقبل.

لقد قُدر لآمال جيفرسون ولافاييت ان تخيب. فقد طغت عليها اعمال الرعب والبشاعة الثورية التي مورست من روبسبير ودانتون وحتى نابليون، مما حمل الاميركيون والفرنسيون المؤيدون لفرنسا الى مراجعة وجهات نظرهم. فقد كتب غوفرنور موريس، السفير الاميركي الى فرنسا، مثلاً، الى بلده بازدراء : «انهم يريدون دستوراً اميركياً باستثناء ان يكون لديهم ملك بدلاً من رئيس، دون أن يفكروا ان ليس لديهم مواطنين أميركيين يدعمون ذلك الدستور» (١).

---

* Estates General مجلس طبقات الأمة الثلاث، النبلاء، ورجال الدين، والشعب، في فرنسا قبل الثورة الفرنسية (المترجم)

بعد مئتي عام من ذلك التاريخ، بدا ذلك القول، وبشكل مذهل، وكأنه قيل اليوم، كما كشفت احداث العام ١٩٨٩. وعادت من جديد الآمال والمخاوف القديمة مما قد يفهمه جيل المزارعين، والقضايا التي تردد صدى ما ناقشه واشنطن وجيفرسون تملأ الجو - ما مدى واقعية النظر الى الديمقراطية كمجموعة من الترتيبات السياسية القابلة للتصدير؟ ما هو دور التكنولوجيا كقوة تدعم الحرية والتغيير الديمقراطي؟ وكي تزدهر الديمقراطية، هل يجب ان يكون لدى الأمة معتقدات ومسلمات معينة، أم يكفي أن ننسخ صورة مطابقة عن المؤسسات والترتيبات السياسية، واجراء انتخابات دورية حرة، والفصل بين الافرع التنفيذية والتشريعية، واحترام الحريات المدنية ؟

تختلف الاجابات على هذه الأسئلة بحدة من شخص الى آخر. لكن ما يبدو غريباً في قرن تعكره غيوم قمع الدولة والعنف الطائفي هو انه ليس هناك من جزء من التجربة الاميركية أقصى بعيداً، وبشكل واضح، ولم ينسخ أو يقدر وفق قدره الحقيقي، رغم انه مفتاح كل المشاكل المعاصرة، مثل الفقرات الخاصة بالحرية الدينية في التعديل الأول للدستور. وان في التوترات والتحديات التي تحيط الآن بهذه الفقرات بعض أعمق وأهم قضايا عصرنا. وفي مقدمتها السؤال الحيوي والبسيط: كيف نعيش، في عصر توسع التعددية في مختلف انحاء العالم مع أعمق خلافاتنا الدينية والعقائدية، وأكثرها حدة؟ باختصار، ما هي علاقة الحرية الدينية بالديمقراطية الاميركية اليوم؟

ربما يبحث هذا الفصل في المهمة الأكثر أهمية وهي اعادة بناء المجتمع المدني - اعادة صياغة الفلسفة العامة. والهدف الشامل هو اعادة البناء - اعادة توزيع التراث الدستوري الأصيل عن طريق مواطنين يشاركون في حوار جديد يعاد تنظيمه بما يتفق مع المبادئ الدستورية الأولى واعتبارات الصالح العام.

يفرض الوضع الحالي على الأميركيين ان يواجهوا مباشرة خياراً من ثلاثة اجزاء، كان أول من بيّنها مؤيدو الديمقراطية في اليونان واعاد التأكيد عليها جون كورتني موراي في اوائل الستينات. والخيار هو كالتالي: مع تعمق أزمة الفلسفة العامة واستمرار

الخلافات حول الدين والحياة العامة، هل سيرد الاميركيون «كقبليين»، على طريقة الناس الذين يسعون الى الحصول على الأمن من خلال التضامن القبلي وعدم التسامح مع كل ما هو غريب عنهم (وهي مشكلة تنشأ عن فكر منحرف مجتمعي (communitarianism) ووجهة نظر مبالغة في حساسياتها الجماعية، سواء كانت تلك جماعات دينية، أو عنصرية، أو جنسية، أو عرقية) ؟ ام هل سيردون «كاغبياء» وفق المعنى اليوناني الأصلي للشخص المنكفيء على نفسه والذي لا يقر الفلسفة العامة والغافل عن اهمية «التحضر» (وهي مشكلة تنشأ عن فكر ليبرتاري منحرف ووجهة نظر تبالغ في تقدير الحقوق الفردية والشخصية)؟ أم هل سيردون «كمواطنين»، بمعنى انهم يتابعون مصالحهم الخاصة ويدركون ايضاً انهم اعضاء في «جمعية مشتركة» ويقدرون المعارف والمهارات التي تقوم عليها الحياة العامة لمجتمع متمدن؟ (٢).

الاتفاق حول مكان الحرية الدينية في مجتمع مدني هو أحد مكونات الفلسفة العامة الأوسع، لكنه مكون حيوي بسبب أهمية الايمان الشخصي للافراد والجماعات المؤمنة في اميركا، واهميتها العامة للحياة العامة الاميركية، وايجاد رؤية مشتركة للحرية الدينية في الحياة العامة أمر ضروري للغاية للمواطنين وللأمة معاً. وهي تؤثر في الحرية الجماعية، والحيوية المدنية، والانسجام الاجتماعي بشكل مباشر، ويزيد من هذه الرؤية اليوم توسيع التعددية، دون ان يقلل من الحاجة الى فلسفة عامة .

حرية اميركا الأولى

الخطوة الأولى لاعادة صياغة الفلسفة العامة هي بيان السبب في ان فكرة الحرية الدينية تبقى مهمة للفلسفة العامة اليوم. لانه، بالنسبة للعديد من الاميركيين، ونبرز هذه النقطة مرة أخرى، خاصة قادة الفكر منهم، اصبحت مسألة الدين في الحياة العامة غير ذات أهمية. وينظر اليها على انها ليست قضية أو عامل ازعاج – شيء شخصي بحت، ويتحول حتماً الى فوضى وخلافات ان لم يبقى على حالته تلك، لذلك يجب اعادته ليكون مسألة شخصية في أسرع وقت ممكن.

ثمة طريقة أفضل للنظر الى الاشياء، وهي ان الخلافات القائمة التي تحبط بالدين

والحياة العامة تخلق شيئاً يشبه تأثير حاجز الصوت. فعند مستوى معين تُظهر القضية جميع العواطف، والمشاكل، والتحاملات. ثم تخترق هذا الحاجز لمستوى اعلى لتلامس العديد من أعمق مسائل الحياة الانسانية في الحياة المعاصرة. وما ان يتم تقدير هذه الامور وادراكها، حتى يصبح واضحاً ان من اعلى مراتب المصلحة العامة حلّ هذه المشاكل بدلاً من حظر الموضوع بسبب الخوف أو الترفع.

توجد خمسة اسباب على الأقل لجعل الدين جزءاً مهماً من الفلسفة العامة الاميركية. أولاً، الحرية الدينية، أو حرية الضمير، هي حق انساني اساسي وثمين ولا يمكن التنازل عنه – حرية المرء في الوصول الى معتقدات معينة، والتمسك بها، وممارستها بحرية، أو تغييرها، بحيث لا يخضع الا لما يمليه عليه ضميره، ويكون مستقلاً عن أية سيطرة خارجية، خاصة السيطرة الحكومية. والحرية الدينية السابقة لميثاق الحقوق الذي يحميها، الموجودة بشكل منفصل تماماً عنه، ليست ترفاً، او حقاً من الدرجة الثانية، أو حشواً دستورياً، أو شيئاً متفرعاً عن حرية الكلام. وحيث انها لا تعتمد على الاكتشافات العلمية، أو على أفضال الدولة والمسؤولين، أو أهواء الطغاة أو الاغلبيات، فانه حق لا يخضع لاي تصويت ولا يمكن لبيروقراطية الدولة أو توسع سيطرتها الاعتداء عليه. وحيث انه حق لا تحكمه أطر، فانه يرتبط وبشكل متكامل مع حقوق اساسية أخرى. مثل حرية الكلام، لكنه لا يحتاج اليها لاتمام مشروعيته.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية هذا الحق لجميع الاميركيين، فان الوعد الاميركي بالحفاظ على الحرية الفردية والعادلة سوف ينتهك.

ثانياً، تشكل بنود الحرية الدينية في التعديل الأول للدستور أكثر ردود العالم الديمقراطي تميزاً على واحد من أكثر قضايا العالم الحاحاً، وهو : كيف يمكننا التعايش من اعمق اختلافاتنا – اي مشاعرنا الدينية .

تبدي بعض مناطق العالم (مثل اوروبا الغربية) تهذيباً سياسياً قوياً يرتبط مباشرة بالتزاماتهم الدينية الضعيفة؛ ويبدي البعض الآخر (مثل الشرق الأوسط) التزاماً دينياً قوياً يرتبط مباشرة بتهذيبهم السياسي الضعيف. وبفضل اسلوب التعديل الأول للدستور الذي

يأمر بالحرية الدينية والحياة العامة، فقد وفرت الديمقراطية الاميركية الفرصة المطلقة للالتزام الديني القوي والتهذيب السياسي القوي كي يكملا بعضهما البعض، بدل أن يهدد كل منهما الآخر.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية الانجاز الاميركي المتميز وتحميه، فان الوعد الاميركي بالحرية الديمقراطية والعدالة سيتعرض للخيانة.

ثالثاً، تقترب بنود الحرية الدينية من روح التجربة الاميركية. وهي أبعد من أن تكون ترفاً، ناهيك عن ان تكون حشواً فارغاً. والتعديل الأول للدستور هو فصل ضروري ولا غنى عنه لوصف الجمهورية الاميركية. فالتعديل الأول ليس مجرد ضمانة للحرية الفردية والمجتمعية، فتنظيمه لعلاقة الدين والحياة العامة هو أشجع وانجح جزء في التجربة الاميركية كلها. فقد كان جريئاً في حينه، ومميزاً في كافة انحاء العالم في حينه والآن، واثبت انه حاسم في تشكيل الجوانب الرئيسية للحكاية الاميركية. لذلك لا نبالغ اذا قلنا ان بقاء اميركا من بقاء بنود الحرية الدينية.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية وتحمي هذا المرسوم الاميركي المميز، فان الحوية المدنية للجمهورية الاميركية ستضعف.

رابعاً، بنود الحرية الدينية هي السبب غير الديني الوحيد والأقوى للترابط الذي جمع حرية الكلام وحرية ممارسة الدين والسبب في بقاء الدين قوياً بشكل عام، في الولايات المتحدة، واقوى من اي بلد عصري مشابه. فمعظم الدول الحديثة تبدو وكأنها محكومة بمعادلة صارمة: كلما ازدادت حداثة الدولة، زادت علمنة الناس. لكن اميركا هي استثناء صارخ لهذا التوجه، فهي أكثر الدول تقدماً وحداثة ولديها، في الوقت نفسه، أكثر الشعوب تديناً وحداثه.

ويكمن السبب في فعالية الطراز الاميركي في عدم اعتراف الدولة بالكنيسة. ففصل الكنيسة عن الدولة، لكن ليس فصل الدين أو الحكومة أو الحياة العامة عنها، يوفر للكنيسة أمرين : يختزل قوى النفور الثقافي التي تتجمع ضد المجتمعات الدينية بسبب ربط الكنيسة بالدولة – من الناحية التاريخية ، ساهمت الكنائس المرتبطة بالدولة بقوة في

رفض الناس لها وفي العلمنة بشكل عام. وفي الوقت نفسه، يدفع الفصل اصحاب كل توجه دينين الى الاعتماد على مصادرهم الخاصة. والنتيجة الاجتماعية لكل ذلك، اطلاق حرية المنافسة التي لا يعيقها شيء للناس والمعتقدات بطريقة مماثلة للتنافس في السوق الحر الرأسمالي.

وما لم تحترم الفلسفة العامة الاميركية وتحمي هذه العلاقة الرائدة، فان الحرية الدينية الاميركية والحوار العام سيتعرضان للاعاقة.

خامساً، يلامس تفسير وتطبيق التعديل الأول أحد أعمق التطورات الثورية في الفكر المعاصر. فقبل جيل مضى كان من المعتاد رسم فاصل ثنائي عميق بين العلم والدين، بين السببية والالهام، والموضوعية والالتزام، وما الى ذلك. اما اليوم فان هذه الفواصل الثنائية صارت مستحيلة. فثمة اعتراف بان الفكر كله هو فرضيات مسبقه. وحياد القيم في القضايا الاجتماعية مستحيل. والمطالبة «بحوار محايد» في الحياة العامة، كما يطالب البعض، يجب اعتباره الآن طريقة لاجبار الناس على الحديث علناً بلغة غيرهم، ولن يكون ذلك، بالتالي، معبراً عنهم.

وما لم تحترم السياسة العامة الاميركية وتحمي هذا الفهم الجديد (أو تستعيده)، فان المتطلبات الجمهورية لاقامة حوار ديمقراطي ومشاركة مسؤولة في الحياة الديمقراطية، ستذوي.

ثمة خلاصة لا يمكن تجنبها: مكانة الحرية الدينية في الحياة العامة الاميركية ليست مجرد قضية دينية، بل قضية وطنية. انها ليست مجرد قضية خاصة، بل قضية عامة. وهي ابعد ما تكون عن التحزب أو الطائفية، أنها لمصلحة الاميركيين من جميع الملل، بما في ذلك الملحدين، ويجب ان يكون التأكيد عليها جزءاً فريداً وثميناً من الفلسفة العامة الاميركية.

التغيرات ، والتحديات ، والخلافات

الخطوة الثانية لصياغة الفلسفة العامة هي تحليل العوامل الكامنة خلف النزاعات القائمة حول الدين والحياة العامة، وتقييم التحدي الذي تفرضه على الحرية الدينية الاميركية والفلسفة العامة اليوم. ليس ثمة داع للتوسع في النزاعات، رغم انه من المناسب

ان نرسم حداً فاصلاً بين الحالات التي يكون فيها الدين هو القضية المباشرة والحالات التي يكون فيها تأثيره غير مباشر. الاجهاض هو المثال الرئيسي على الحالات الأخيرة، والأمثلة على الحالات الأولى كثيرة – صلاة المدرسة، ووساطات «العهد الجديد»، وعلوم الخلق، والمبادئ الانسانية العلمانية، ونصوص الكتب المدرسية، والصلاة قبل بدء المباريات الرياضية المدرسية، وسجاجيد صلاة المسلمين في المكاتب الحكومية، وكتاب جدعون المقدس في غرف الفنادق، والوصايا العشر على جدران المدارس، والتجديف في الافلام والروايات، وعهد الولاء، وتعدد الزوجات لدى المورمون، وقرارات «الأمة المسيحية»، ومراكز الرعاية اليومية، وما الى ذلك.

بعض هذه النزاعات خطير، وبعضها أقل خطورة. لكنها جميعاً نقاط مضيئة عند الحدود المتنازع عليها بين الدين والحياة العامة. فقد كانت هذه القضايا مثيرة للخصام طيلة جيل كامل الآن، مع سلسلة لا تنتهي من الخلافات واحاطة الموضوع كله بجهل لا مبرر له وخلافات غير مثمرة، حتى على أعلى المستويات. وفي احيان كثيرة تحول النقاش الى استقطابات حادة، وسيطر التطرف على الخلافات، واتُخذت القرارات بشكل آلي عن طريق التقاضي، ووضع كل بند من بنود «الحرية الدينية» في الدستور ضد الآخر، وضاعت أي رؤية مشتركة لطريق أفضل في فوضى التشبث بالموقف المناقض والأصرار على المطالب.

من الممتع ان نلقي نظرة سريعة على المختلفين، وان نقوم بتوزيع اللوم وندرجه في قائمة لهذا الفريق أو ذاك، وان تُعامل المشكلة كلها وكأنها مشكلة سياسية ومن الممكن ايجاد حل سياسي لها. من ذلك المنظور، نجد أنها مشكلة خلقت سلسلة من النزاعات المتشابكة: تعارض ايديولوجي (المتدينون ضد العلمانيون) يتخلله تعارض دستوري (التوفيقيون «المؤيدن للجدران المنخفضة» مقابل المنشقين المتشددين «المؤيدين للجدران العالية») والذي يتخلله تعارض تاريخي (التقاليد التوراتية والجمهورية مقابل التقاليد الليبرالية وعصر التنوير) والتي يتخللها تعارض في وجهات النظر الاجتماعية («الجذوريون» المهتمون بالمجتمع المحلي مقابل الليبرتاريون «الحقوقيون») والتي يتخللها وجهات نظر متعارضة حول الأخلاق في الحياة العامة (المتطرفون مقابل المعتدلون) والتي

يتخللها تعارض سيكولوجي («المؤمنون بالنهاية القصوى» الذين يصرون على التمسك بالعهد بغض النظر عن اللطف والكياسة مقابل «المخادعون» الذين يصرون على اللطف والكياسة بغض النظر عن التمسك بالعهد)، والذي تمخض عنه في المقابل توجهان متطرفان («المزيلون» الذي يريدون اجتثاث الدين كله من الحياة العامة، «والفارضون» الذين يريدون فرض نموذجهم عن الاوضاع الماضية أو المستقبلية على الجميع) .. ويدعم كل ما تقدم، بالطبع، العوامل التكنولوجية، مثل البريد المباشر واستخدامه دون حياء في التخويف واثارة الغضب.

قد تكون هذه التحليلات دقيقة الى المدى الذي ستصل اليه. لكنها تتوقف قبل ان تأخذ في الحساب بعض اعمق العوامل. فجميع النزاعات سابقة الذكر تتفاعل على شكل سلسلة من ردود الفعل – التي تثير مسألة من هي القوة الأعمق التي ترد عليها. ويمكن القول انه خلف النزاعات الحالية تكمن تطورات عدة تطورات نتجت عن التسارع الكبير للحادثة خلال الجيل الماضي. وثمة عاملين مهمين بشكل خاص لهذه الحجة : انقلاب الادوار في علاقة الكنيسة بالدولة والتوسع الحالي في التعددية.

لقد اصبحت «الكنسية والدولة» شيئاً مخدراً للفكر مضللاً بقدر ما ينير. وكما بين القاضي جون نونان فان هذه العبارة مضللة بشكل مضاعف لانها توحي بان في اميركا كنيسة واحدة، ودولة واحدة، وان هناك فرق واضح وبسيط بين الاثنتين. لكن هذه الفوضى ليست الا بداية التعقيدات. ويضيف هارولد جي بيرمان، عميد العلماء الاميركيين في مجال القانون والدين، الى ما تقدم ليبين ان واضعي اطر الدستور قد استخدموا تعبيري الدين والحكومة وليس تعبيري الكنيسة والدولة. لكن لم يتغير كل من الدين والحكومة خلال القرنين الماضيين بتأثير من الحداثة وحسب، بل ان العلاقة بينهما تغيرت ايضاً لدرجة حدوث «تبادل كامل في الادوار».

ويحلل بيرمان دور الدين والحكومة خلال القرنين الماضيين في ثلاث مجالات، حياة الأسرة، والتعليم، والرفاه. ويلحص العاقبتين الرئيسيتين لانقلاب الدور:

في اواخر ثمانينات القرن الثامن عشر، لعب الدين دوراً اساسياً في الحياة الاجتماعية

... ولعبت الحكومة دوراً ضئيلاً نسبياً، وأن يكن ضروريا ومسانداً، في حين لعب الدين في ثمانينات القرن العشرين دوراً ضئيلاً نسبياً، وان يكن ضرورياً ومسانداً، ولعبت الحكومة دوراً اساسياً. من جهة أخرى، كان الدور الذي لعبته الحكومة في الحياة الاجتماعية في اميركا في ثمانينات القرن الثامن عشر (وطيلة قرن ونصف من الزمان تلت ذلك العقد) منفتحاً ومتأثراً بالدين بقوة وموجهاً به، في خين لم يكن الامر كذلك الى حدّ ما في ثمانينات القرن العشرين من نواح عدة، أو انه لم يكن كذلك على الأطلاق، في حين كان الدور الذي لعبه الدين في الحياة الاجتماعية الاميركية في ثمانينات القرن العشرين منفتحاً ومتأثراً بالدولة بقوة وموجهاً بها (٤).

لقد بنى بيرمان حجته بعناية، وبيّن ما توصل اليه بقوة . وقال، « كانت الحكومة، قبل قرنين انصرما، من صنع الدين في مجالات الحياة الاجتماعية التي كان لها بعداً اخلاقياً مهما، اما الدين اليوم – بمسؤولياته الاجتماعية، وتعارضه مع الايمان الشخصي والصلاة الجماعية – فهو من صنع الحكومة» (٥).

العامل الثاني، الذي لا يقل أهمية، هو الانتشار الحالي للتعددية. وهذه ظاهرة عالمية ربطت التوترات العالمية الحالية بتوجهات مماثلة في مختلف انحاء العالم. فكيف يمكننا العيش مع اختلافاتنا الأعمق؟ لقد حولت الحداثة هذه المسألة البسيطة الى واحدة من أكثر معضلات العالم الحاحاً. الاجابة الأكثر شيوعاً على ظهر هذا الكوكب الصغير في عصر تعددي كان التعصب الاعمى، والتطرف، والارهاب، وقمع الدولة.

التعدد الثقافي وتوسع التعددية ليسا غريبان عن التجربة الاميركية لقد كانت على الدوام أحد المواضيع الرئيسية في القضية الاميركية، وكان التسامح ، بشكل عام، ينتشر خلف التعددية. لكن، شهد الجيل الأخير اندفاعه أخرى الى الامام في اتجاه التعددية الدينية اتخذت شكلين لهما مغزى خاص. أولاً، مضت التعددية الاميركية الآن الى مدى أبعد من سيطرة الديانات البروتستانتية – الكاثوليكية – اليهودية وباتت تشتمل على اعداد كبيرة من جميع الأديان الكبرى في العالم – مثل البوذية والإسلام بشكل خاص – مع ان ٨٦,٥ بالمئة من الاميركيين يعتبرون انفهسم مسيحيين. ثانياً، ذهبت الى ما هو أبعد من الدين بشكل عام لتشمل عدداً متزايداً من الاميركيين ليس لديهم خيارات دينية. في العام ١٩٦٢، كما في العام ١٩٥٢، كان العلمانيون – أو ما نسميهم «اللادينيين» – يشكلون ٢

بالمئة من الاميركيين. وصار عددهم يتراوح بين ١٠ أو ١٢ بالمئة اليوم، وهم أكثر عدداً بشكل مذهل على الشاطيء الغربي من أي مكان آخر [٦].

هذا التوسع الأخير للتعددية هو أحد الحقائق الاجتماعية لعصرنا الحالي، وعزز وعينا له وتعزز وحرّف الى حدّ ما من خلال تشكيلة من التكنولوجيات الحديثة ونظريات ما بعد الحداثة. وكان تأثير ذلك اكمال التغيرات العميقة التي بدأت «بالهجرة الجديدة» في بداية القرن. وتحولت الولايات المتحدة من تعددية تغلب عليها البروتستانتية، الى تعددية حقيقية متعددة العقائد الدينية تضم اناس من مختلف التوجهات الدينية علاوة على من لا يحملون أية عقيدة دينية. ويمكن رؤية تأثير ذلك على مستويين مختلفين في المجتمع الاميركي. في المقام الأول، تأثير التنوع الهائل الذي يمكن رؤيته في التركيبة الديموغرافية المعاصرة للمجتمع الاميركي. فولاية كاليفورنيا، على سبيل المثال، تضم أكثر تنوع سكاني في اميركا علاوة على انها تضم أكبر عدد من السكان. وهي تستقبل الآن ثلث مهاجري العالم تقريباً، وباتت تمثل في نهاية هذا القرن ما كانت نيويورك تمثله في بدايته – نقطة دخول ملايين الاميركيين الجدد[٧].

ثمة «اغلبية للاقليات» في اعداد المسجلين في المدارس العامّة في كاليفورنيا. وبعد العام ٢٠٠٠ ستصبح اغلبية سكان كاليفورنيا من الاقليات. (وهذا الوضع ينطبق حالياً على جميع مدارس أكبر ٢٥ مدينة، ويشكل الطلاب من الاقليات في نصف المدارس العامة في جميع الولايات أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع الطلاب)[٨]. والنتيجة خليط من مختلف ثقافات افريقيا، واسيا، واوروبا، وامريكا اللاتينية.

ويمكن رؤية تأثير هذا التنوع الهائل فيما هو شكل من اشكال التفكك الثقافي – انهيار المفاهيم التي كانت مقبولة سابقاً في العلاقة ما بين الدين والحياة العامة وانطلاق الحروب الثقافية. ونتيجة لذلك، بدأت سلسلة من المجادلات العقيمة المرة حول الدين والسياسية، دفعت بالتطرف الى السطح، واصبح للجوء الى المحاكم رد فعل انعكاسي في معظم الاحيان، والكثيرون ممن ينتقدون المشاكل، يعارضون، بالقدر نفسه من الحدّة، أي حلّ لها، وفي جلبة الاتهامات والاتهامات المضادة غابت أية رؤية مشتركة للمصلحة العامة.

وكما هو الحال دائماً مع توجهات الحادثة، لم تكن عواقب ازدياد التعددية مقتصرة على اميركا او متماثلة على مستوى العالم كله. اضافة الى ان تلك العواقب لم تكن بسيطة، فمن جهة، عمق ازدياد التعددية التوترات القديمة. فأمام التحدي الذي يمثله «جميع الآخرين»، ضعف ايمان الكثيرين في معتقداتهم الخاصة، لدرجة القبول بالحلول الوسط – وكلما زادت الخيارات والتغيرات قل الالتزام والاستمرارية. لكن، كرد فعل، مال أخرون الى الايمان والتمسك بقوة بمعتقداتهم، لدرجة احتقار معتقدات الآخرين. ومن جهة أخرى، ساعدت التعددية على تطوير توجهات جديدة. والتوترات القائمة هذه الأيام ليست بين الاديان والملل المعروفة بقدر ما هي بين السلفيين والمعاصرين داخل الملّة ذاتها.

باختصار، وسواء اجعبك ذلك ام لم يعجبك، تقف التعددية المعاصرة وبكل قوة كأبن للحرية الدينية ومتحدٍّ لها – سواء بسبب حضورها (بالنظر الى الاوضاع الديمقراطية التي انبثقت عن حركة الاصلاح والحروب الدينية). وديمومتها (بالنظر لاحتمال استمرار هذه الاوضاع في المستقبل المنظور)، أو منطق فرضيتها (من ان مذهباً واحداً موحداً من المعتقدات لا يمكن له السيطرة في مجتمع تعددي الا بوسيلتين من خلال الاقناع، وهو بعيد الاحتمال حالياً لانه لا يتماشى مع النمط الدراج، او عن طريق الاكراه باستخدام القوة القمعية للدولة، وهو أمر غير عادل ومناهض للحرية ولا يجوز استخدامه في اي وقت). واذا كانت الحرية الدينية تجعل التعددية امراً قريب الاحتمال، فان التعددية تجعل الحرية الدينية ضرورية أكثر

ميثاق للقرن الثالث

الخطوة الثالثة لصياغة الفلسفة العامة هي ادخال مفهوم «الميثاقية» (covenantalism) أو التعددية الموثقة (chartered pluralism)، كأساس لهذه الفلسفة، وهذا يعني دراسة مساهمتها في المجتمع المدني لبيان ما تتميز به على التصورين القائمين المتعلقين بالدين والحياة العامة اللذان وصلا الى طريق مسدود – وهما تحديداً المذهب الخاص بالمجتمع المحلي، أو الرؤية الاجتماعية التي تردت لتصبح «عصبية قبلية»، والمذهب الليبرتاري، وهي الرؤية التي تردت لتصبح نوعاً من «الغباء» السياسي، ويواجه كل من يقيّم العوامل الكامنة

خلف النزاعات الحالية اسئلة صعبة. في مقدمتها، هل ثمة علاج لانشقاق الروح، وحل للحروب الثقافية، وتعديل للتعديدة الجديدة دون تعريض منطق الحرية الدينية في الحياة العامة للخطر ؟ وهل يمكن ايجاد محور متفق عليه للوحدة الوطنية يكمل التنوع الاميركي بدل ان يبرز تناقضاته ؟ وهل ثمة طريقة تمكن المعتقدات المختلفة من النهوض بمسؤولياتها تجاه متطلبات النظام، والحرية والعدالة دون ان تحالي أحد هذه المتطلبات على حساب الاثنين الآخرين ؟

للوهلة الأولى، يبدو البحث عن حل مقبول بشكل عام لهذه التحديات أمراً عبثياً مثل محاولة تربيع الدائرة أو البحث عن لغة الاسبرانتو. وتبدو مسألة الدور العام للدين في مجتمع يزداد تعددية مثل حقل الغام من الخلافات، وما ينجم عن ذلك من جهل، وفوضى، ورفض هي نتائج يمكن تفهمها. ومع ذلك اذا تتبعنا المشكلة الى مصادر قوتها، اي التعددية، اضافة الى الايديولوجيات، والافراد، والجماعات، فسوف يكون لدينا من الضحايا أكثر مما لدينا من الاوغاد في هذه القضية، والنهج الافضل هو البحث معاً عن حلول وليس عن كبش محرقة.

الواقع ان المرحلة الحالية من الصراع وفرت فرصة استراتيجية خلال عقد التسعينات. فالمواقف المتطرفة والنتائج غير المرغوب فيها لم تعد موجودة لدى اطراف عدة، وثمة رغبة جديدة واضحة في الوفاق. لكن اين وبناء على أية أسس يمكن للوفاق ان يقوم؟ وكما يحدث غالباً، فان الطريقة البناءة الافضل للتقدم الى الامام، هي الرجوع الى الخلف – او بشكل أدق، صياغة الفلسفة العامة من خلال تجديد مفهوم هو من صميم الديمقراطية الاميركية والتقاليد الدستورية الاميركية – اي «الميثاقية».

المواثيق التاريخية

ان استعادة فكرة الميثاق كمفتاح للديمقراطية والتقاليد الدستورية الاميركية هو احد أهم مكتشفات العلم المعاصر واحدثها[٩]. وينظر الى دستور العام ١٧٨٧، الذي هو أبعد من ان يكون جديداً واصيلاً، على انه ذروة تقاليد طويلة من المواثيق، والاتفاقات، واللوائح التي تعود الى حقبة التجربة الاستعمارية المبكرة. وقد كانت التقاليد الدستورية الاميركية،

البعيدة كل البعد عن تراث جون لوك للقرن السابع عشر، وعن مفكري الهويغ وعصر التنوير في القرن الثامن عشر، موجودة وتعمل بقوة في اربعينات القرن السابع عشر (١٦٤٠) يوم كان جون لوك صبياً لم يبلغ سن المراهقة، ولم يكن شارلز - لويس مونتيسكيو، وجان - جاك روسو، ووليم بلاك ستون قد ولدوا بعد .

في ضوء ما تقدم، نما الدستور ومعه التقاليد الدستورية الاميركية في تربة المُثل والمؤسسات البيوريتانية التي استمدت جذورها من فكرة المواثيق. واعتمد المستعمرون الانجليز المنشقون على علماء اللاهوت الالمان والدانماركيين والسويسريين الذين اعتمدوا بدورهم على المبادئ التوراتية لاقامة جمهورية تعاهدية يهودية، لايجاد طراز اميركي مميز من الحكم. ولم يبدأ استخدام تعبير «فدرالية» الا متأخراً، اما الافكار البيوريتانية، مثل «الحرية الفدرالية» فقد كانت المفهوم التوأم «للاهوت الفدرالي» وكلها تعود الى جوهر عقد المواثيق، والميثاق الاساسي هو ذاك المعقود بين الله والمخلوقات البشرية، لكن كانت هناك امتدادات متعددة الى مختلف مستويات المجتمع المحلي - مواثيق الزواج، والكنيسة المحلية، والمدينة ، والمستعمرة، وبعد ذلك الأمة.

كان ميثاق ميفلاور الذي عقد في ١١ تشرين الثاني ١٦٢٠، اول استخدام سياسي صريح لصيغة المواثيق الدينية ومَعْلم تاريخي على الطريق للمزيد من المواثيق العلمانية والوطنية في «معجزة فيلادلفيا» عام ١٧٨٧. لكن في عشرات الحالات التي شكلت نظام المؤسسات ومجموعة المُثل الاميركية المبكرة، كانت هناك سمة بارزة هي: ان المواثيق / العهود / اللوائح تمثل مجموعة مميزة من الوحدة والتنوع، العمومية والاستقلال، والقبول الملزم والتطوعي.

وتحمل فكرة الحرية الميثاقية، أو الفدرالية، وعداً بحل مشاكلنا الحالية من خلال مفهوم التعددية المجازة (chartered). وتقوم هذه الفكرة على سمة مميزة في التجربة المعاصرة : وهي ان الحالة الحالية للانقسامات الفكرية في المجتمعات التعددية الحديثة لا تسمح باتفاق على مستوى «اصل» المعتقدات (حيث مبررات السلوك نظرية، ومطلقة، ولا تقبل المساومة) . لكن ثمة اتفاق مهم، وان يكن محدوداً على مستوى «نجاح» المعتقدات

(حيث التعبير عن السلوك عملي أكثر، ومطلق أقل، وغالباً ما يتداخل مع المعتقدات والسلوكيات العملية للآخرين).

*حروف آر الثلاثة * : الحقوق، والمسؤوليات، والاحترام*

الميثاقية، أو التعددية الموثقة، هي اذن رؤية للحرية الدينية في الحياة العامة، تضمن، عبر الاختلافات الدينية العميقة لمجتمع تعددي، وتحافظ على الحرية الدينية للجميع بصياغة اتفاق ملموس، أو عهد يتم اختياره بحرية يتعلق بثلاثة اشياء هي حروف «آر الثلاثة» في الحرية الدينية: وهي الحقوق، والمسؤوليات والاحترام. ويؤكد الميثاق: أولاً، بالنسبة للحقوق، ان الحرية الدينية، أو حرية الضمير، هي حق اساسي للناس من جميع المعتقدات الدينية، أو الذين لا يؤمنون بأي معتقد ديني لا يمكن التنازل عنه؛ ثانياً، بالنسبة للمسؤوليات، ان الحرية الدينية هي حق عام ترتبط بواجب عام هو احترام حق الآخرين؛ ثالثاً، بالنسبة للاحترام، ان المبادئ الأولى للحرية الدينية، مقرونة بالدروس المستفادة من ٢٠٠ عام من الخبرة الدستورية، تتطلب وجود وتشكيل خطوط ارشادية معينة تمكن من قيام حوار قوي ومدني في مجتمع حر، يبقى حراً مهما اشتد الحوار.

ان الرؤية الاجتماعية للميثاقية هي شكل جديد من اشكال «الحرية الفدرالية» التي تجمع افضل ما في الرؤى الليبرتارية وتلك المتعلقة بالمجتمع المحلي وتتجنب اسوأ ما فيهما. بكلمة اخرى، فكرة التعددية الموثقة هي مثال على ما اسماه جون رولز «تداخل الاجماع» الضروري للحرية الديمقراطية. وجوهر ميثاقه المبدئي فيما يتعلق بحروف «آر» الثلاثة هو اختلاف عما وصفه جاك ماريتان على انه «نوع من القانون العام غير المكتوب، عند نقطة التقاء الايديولوجيات النظرية شديدة الاختلاف مع التقاليد الروحية». وقد استشهد ماريتان بنفسه لتقديم مثال على الاختلاف بين المستويات العملية والنظرية:

> انا مقتنع تماماً ان طريقتي في تبرير الايمان بحقوق الانسان ومثاليات الحرية، والمساواة، والأخوة، هي الوحيدة التي تقوم على قاعدة صلبة من الحقيقة. وهذا لا يمنعني من موافقة المقتنعين بالمعقدات العملية مع ان طريقتهم لتبريرها تختلف كلية عن طريقتي، أو حتى تتعارض معها في ديناميتها العملية، وانها بالمثل الوحيدة التي تقوم على الحقيقة. وعلى

* The Three Rs: Rights, Responsibilites, Respect

فرض ان المسيحي والعقلاني يؤمنان في الميثاق الديمقراطي، فان في وسعهما اعطاء مبررات تتعارض مع بعضها البعض، رغم التزامهم بها بارواحهم وعقولهم ودمائهم، واستعدادهم للقتال من اجلها. وحاشى لله ان اقول ان من غير المهم معرفة اي الاثنين على صواب ! فهذا مهم للغاية. الا انهما يبقيان على اتفاقهما بالنسبة للتأكيد العملي على الميثاق، وفي وسعهما صياغة مبادىء مشتركة للعمل [١٠].

العنصر الميثاقي في التعددية الموثقة واضح تماماً. فالرؤية الاجتاعية تستند بقوة على هذا الميثاق المبدئي بحيث يمكن رؤية انه يعطي وزناً مناسباً لأول شرطين من شرطيها. لذلك هو حقيقة تعددية «موثقة»، أو تعددية ضمن اطار ميثاق ذي مبادئ يوضح الحقوق، والمسؤوليات، والاحترام الذي تتطلبه الحرية الدينية. وطالما بقي الميثاق الخاص بحروف «أر» الثلاثة حول الحرية الدينية قوياً، فان الرؤيا الاجتماعية تتجنب نواحي ضعف مذهب الاخلاق النسبية، وليبرالية مجموعات المصالح، و أي من المناهج التي تدعو الى حد ادنى من الوحدة والتي تعتمد فقط على «المعالجة» (pocess و «النهج الاجرائي» (procedualism) مثال ذلك، الادعاءات التي تسعى للذهاب الى ما هو أبعد قليلاً من النهج الاجرائي مثل القول: «يجمعنا رباط من عدم الاتفاق الاخلاقي والجدل ضمن حوار ثقافي مستمر») [١١].

لكن، وفي الوقت نفسه، فان مساحة الاتفاق العام محدودة للغاية سواء من حيث المادة أو الهدف. ولا يزعم الميثاق انه يشتمل على اتفاق حول المعتقدات الدينية، أو الاعمال السياسية، والتفسيرات الدستورية، أو حتي التبريرات الفلسفية للاجزاء الثلاثة من الميثاق. التعددية الموثقة هي اتفاق حول أمور مختلف عليها، وخلافات عميقة مهمة. وهي بالتالي تعطي وزنا مناسبا للشرط الثاني من شرطيها، وتبقى شكلا من اشكال «التعددية» الموثقة. وبفعلها هذا، فانها تتجنب مناهج الحدود القصوى للوحدة المماثلة والمعاكسة تماما، مثل المبادىء المؤيدة للاغلبية المطلقة، والدين المدني، او اي من الاجماعات المبالغة في تطرفها التي تتعامى او لا تتحسس مطالب الاقليات الصغيرة او المجتمعات المحلية التي لا تحظى بشعبية. وبذلك يتم الحفاظ على الوحدة الاجتماعية لكن الحرية الدينية والتنوع يتم احترامهما حيث تجعل الحرية الدينية اما معتمدة على الاقناع او تؤجل وكأنها أمل يسوعي لن يتحقق الا في نهاية الزمن.

تحتاج سمات عدة من هذا الميثاق، هي في صميم التعددية المجازة، الى ابراز وترسيخ، اذا اريد لهذا الميثاق ان يفي بالغرض في ظل التحديات التي يواجهها في الموقف الحالي. اولا، ان صيغة الميثاق ليست شكلا من الدين المدني او اللاهوت العام ولا ينبع مضمونه من معتقدات مشتركة، دينية او سياسية، لأن التوسع الحالي للتعددية يعني اننا قد تجاوزنا ما هو ممكن[١٢] .

ثانيا، تحقيق هذا الميثاق لا يتأتي من اضعاف المعتقدات بشكل عام، كما في حالة الدين المدني الذي انتقل من البروتستانتية الى التوحيد « اليهودي – المسيحي» . فهو يتحقق من خلال التركيز الخاص على الحقوق العامة والمسؤليات المتبادلة، والتي عن طريقها يمكن التغلب على الاختلافات العميقة في المعتقدات .

ثالثا، حقيقة ان الاجماع الديني صار اليوم مستحيلا لا تعني ان الاجماع الاخلاقي (اي القيم « المجُمع عليها » او « الجوهرية العامة» في التعليم العام) غير مهم او لا يمكن تحقيقه. بل تعني ان الاجماع الاخلاقي يجب النظر اليه كهدف وليس كشيء مفترض وجوده؛ شيء يجب تحقيقه بالقناع والحوار المستمر وليس كشيء نفترض وجوده على اساس تقليدي. التعددية الموثقة تعني ان هناك طريقة لاعطاء معنى ايجابي للحياة العامة من دون فرض قسري، تراعي، في الوقت نفسه، التأكيد على الحرية والتنوع دون ان تقود الى التجزئة.

رابعا، حقيقة ان الجذور الدينية المختلفة للفلسفة العامة غير ظاهرة للعيان لا تعني انها غير مهمة او ان الفلسفة العامة علمانية بالمعنى الايديولوجي العلماني على العكس من ذلك، ان فلسفة عامة بلا جذور لن تنجح. وكذلك، لا تعتمد صحة الفلسفة العامة على المحاورات العامة للمواطنين عبر تقسيم عقائد الايمان والاجيال، بل من خلال غرس المبادىء الاولى للفلسفة العامة في كل منزل وجماعة مؤمنة، واذا كانت تلك الجذور المختلفة لتلك المبادىء الاولى ضعيفة او تسممت بفعل مصادر غير ديمقراطية، فسوف يكون لمثل هذه الازمة الخاصة عواقب عامة حتمية.

[خامسا، تسمح التعددية المجازة حتى للاديان « المتطرفة في توحيدها» مثل اليهودية والمسيحية، بأن توازن بين المطلبين الثنائيين للتكامل اللاهوتي والوحدة المدنية. فهذه الاديان لن تعجبها الحرية الدينية بوصفها حرية نابعة من شيء؛ بل هي بالنسبة لها حرية لغرض معين لذلك، تسمح التعددية المجازة لها بممارسة مسؤولياتها ومفاهيمها في النظام، والحرية، والعدالة دون التعدي على حقوق الآخرين او التحول الى اداة لتمزيق المجتمع. وفي حين ان « الغباء» الذي يولده المبدأ الليبرتاري قد لا يلتزم تماماً بالنظام وان «القبلية» التي يغذيها انغلاق المجتمع المحلي في اليمين او اليسار قد تتعامى عن الحرية والعدالة للآخرين، فإن الحرية الفدرالية التعددية المجازة تتيح مجالا لممارسة المعتقدات الدينية الغيبية التي يمكنها تناول مواضيع اهتمامنا الثلاثة بكاملها، ،من دون تنازل منها او الحاق اي ضرر بالوحدة المدنية. الشرط الوحيد هو ان من الافضل ممارسة هذا التأثير بشكل روحاني بدلا من ممارسته سياسيا، وبشكل غير مباشر بدلا من مباشر، وبالاقناع بدلا من الاكراه.

بدائل ناقصة

تقدم لنا التعددية المجازة، اذا ما نظرنا اليها من ضوء البدائل، طريقا وسطا بين المذهب الجماعي والمذهب الليبرتاري. المذهب الجماعي موجود لدى اليسار واليمين وهو يوازن عمليا السياسة مع الاخلاق. ويميل عند نقله الى مستوى أعلى من الفلسفة العامة، الى رؤية كل شيء يتعلق بايديولوجيته مطبقا على نطاق واسع على مختلف جوانب الحياة العامة . اما المذهب الليبرتاري، الموجود لدى اليمين واليسار ايضا فانه يستبعد الاخلاق عمليا من السياسة. ويميل عند نقله الى مستوى أعلى من السياسة العامة الى رؤية كل شيء من زاوية فردية تطرد كل ما هو جماعي من الحياة العامة كلها.

المثير للفضول، ان كلا المنظورين الاجتماعيين يكشفان عدم ملائمتهما كمرشحين للسياسة العامة. جزئيا، بسبب ما يبديان من تجاهل، وجزئيا لانهما يخرجان نفسيهما من الساحة على اساس مبادئهما ذاتها. وفي حال سيطرة المذهب الجماعي على السياسة العامة، فأنه سيتخذ شكل مذهب الاغلبية (majoritarianism) . وعند محاولته فرض شكل من التضامن التقليدي على التعددية الحديثة، فأنه سينتهي الى انكار التعددية (وهذا تكرار

اصغر واخف لخطأ الاستبداد) . من جهة أخرى، اذا لم يسع المذهب الجماعي الى الانتشار كفلسفة عامة – وهو ما تفضله غالبية المؤيدين للمذهب الجماعي على اية حال – فإن تأثير هذا المذهب سيكون تعزيز مذهب الاخلاق النسبية* وليس الجماعية.

وبعكس ذلك، تسعى الليبرتارية الى توسيع مجالات الحرية العامة وجعل جميع المعتقدات الدينية نسبية. وسيكون الجميع اكثر حرية ان لم يفرض موقف شخص ما على جميع الآخرين لآن « كل شيء يعتمد على المكان الذي اتيت منه . لكن تأثير ذلك سيجعل جميع المواقف نسبية فيما عدا المذهب النسبي ذاته، وبالتالي تأكيد فرض جديد على الحياة العامة – الفرض التعسفي للنسبية وتعميم الليبرتارية. وهكذا اذا انتهى المذهب الجماعي الى انكار حقيقة التعددية فان، المذهب الليبرتاري سينتهي الى تحريفها . ولهذا تقترب التعددية حالياً من التخصيصية (particulaism) اكثر من اقترابها من النسبية.

ويسعى معظم المتدينون الذي يشكلون المجتمع التعددي الحالي الى تأكيد تميزهم . ويؤمنون ان المعتقدات التي تجعلهم مختلفين هي معتقدات صحيحة ومهمة. وهم ملتزمون بها بشكل مطلق – بالضبط كما اصبح المذهب النسبي الحقيقة المطلقة الآخيرة للنسبيين . وهكذا يستبعد المذهب الليبرتاري نفسه عن الترشح للسياسة العامة ايضاً . المثير للسخرية، انه اذا ارادت الحياة العامة الاميركية ان تحافظ على مجال الحرية وان تقويه، فلا يمكنها اعتماد المذهب الليبرتاري اساساً للفلسفة العامة.

بتعبير آخر، تدين التعددية المجازة بالكثير الى اصرار جون كورتني موراي المهم على ان الوحدة التي يؤكد عليها الشعار الاميركي «الوحدة التعددية» هي وحدة لها حدود . وهذا يعني ان بنود « الحرية الدينية » في الدستور هي « فقرات للسلام » وليست « فقرات للايمان»[١٢]. لكن هذا التمييز الذي عبر عنه الاب مواري، والذي استعاره من قول لصامويل جونسون يجب عدم توسيعه ليتحول الى طلاق. لسبب واحد وهو ان فقرات السلام مبدئية قبل ان تكون اجرائية، ومن الضروري ان تبقى مبدئية اذا اريد للاجراءات المبدئية الا تضيع في عدمية الاجراءات الفارغة. ففقرات السلام ليست مقدسة ولا نهائية

* relativism المذهب القائل بان الحقائق الاخلاقية تتفاوت تبعاً للفرد والزمان والمكان (المترجم).

بحد ذاتها، لكنها تنبثق عن فقرات الايمان ولا يمكن لها ان تدوم طويلا من دونها . وللسبب نفسه، فان الكياسة الاصيلة هي شيء جوهري قبل ان تكون شيئا شكليا . هي ليست مجرد كلمات لطيفة، او خوفا من البذاءة. ولا هي سيكولوجية لضبط المجتمع . الكياسة هي توجه وحديث عمادها احترام مبدئي للناس، والصدق، المصلحة العامة، والتقاليد الدستورية الاميركية.

ثمة أمر آخر، يجب ان نفهم ان لا التعددية المجازة او فكرة فقرات السلام تقود الى الاجماع، بل الى ذلك النوع من الوحدة التي يتحول التنوع والتباين ذاته ضمنها الى انجاز يدل على القوة. مرة اخرى نقول، ان تعبير « الحرية الفدرالية » يحمل الكثير من المعاني الغنية. وكما كتب موراي، « المجتمع المدني الواحد يحتوي في داخل وحدته الجديدة المجتمعات المنقسمة فيما بينها ؛ لكنها لا تسعى الى النزول بوحدتها الى مستوى الخلافات التي تفرق بينها[١٤].

الفهم الصحيح لتلك الافكار الثلاثة – الميثاقية، والتعددية المجازة، والحرية الفدرالية – ضروري للغاية لصياغة مختلف جوانب الفلسفة العامة ذات العلاقة بمسائل الدين والحياة العامة الاميركية، خاصة في ضوء عجز البدائل. لذلك فهي تساهم بشكل حيوي في الحفاظ على الديمقراطية محصنة من أجل التنوع. واذا حازت هذه الرؤية الخاصة بميثاق يحظى بالقبول في مجالات النزاع الرئيسية الثلاثة – اي مناقشات السياسة العامة، واللجوء الى القانون، والتعليم العام – ونجحت في تناول مشاكلها بشكل بنّاء، فان في وسع التعددية المجازة ان تخدم كفلسفة عامة في الساحة العامة، وان تكون بحق ميثاقا للدين ولحياة اميركا العامة في القرن الثالث من حياة الحكومة الدستورية.

صفحتنا في التاريخ

الخطوة الاخيرة للصياغة فلسفة عامة هي وضع بعض المبادىء والمطبات التي يمكن التنبو بها للمستقبل والتي يجب ان تشكل الاحكام المتعقلة التي تبين افضل طريق للتقدم الى الامام عبر الاختلافات.

اولا، بعض حالات ايجاد حل بنّاء ضرورية سياسياً لتحقيق العدالة. وكي نكون

واقعيين، فان من غير المحتمل ان يصبح الموضوع قضية شعبية - لسبب بسيط هو ان غالبية قادة الفكر الاميركيين يتجاهلون الدين الى حدّ كبير، كما ان الكثيرين من الاميركيين المتدينين يغفلون عن التفكير الجاد، الى حد كبير . لذلك فان المفاهيم المتماسكة والارادة الطيبة لا تكفيان . والمطلوب هو بُعد نظر فكري يعالج المشاكل اليومية؛ وشجاعة اخلاقية لمعالجة المشاكل التي لا تعتبر بالضرورة «اشكالية» والمدرجة على الاجندة السياسية الحالية؛ وشهامة في التعامل بسخاء مع الوضع الحالي بغض النظر عن الموقف السياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين وخاصة الاطراف الضعيفة، وان تتجمع كل هذه الصفات في قيادة من حزبين لها مكانة لينكولنية اولها في البيت الابيض وتمتد لتشمل البلد كله .

ثانياً، ثمة نتيجتين بعيدتي الاحتمال. وهما ابعد ما تكونان عن التصور إلا انهما تستحقان الذكر لانهما تشكلان قوام الدعاية النشطة والدعاية المضادة. فمن جهة، قد يتردى النزاع الى عنف طائفي شبيه بنزاع بلفاست. ومن جهة أخرى، قد يتمخض عن اضطهاد ديني حسب الطراز الالباني، خاصة في الساحة العامة. لكن اجمالي منطق الالتزام التاريخي الاميركي بالحرية الدينية وعمق التنوع الديني هذه الايام يجعل من هذه النتائج امراً مستحيلاً من الناحية العملية .

ثالثا، هناك نتيجتين غير مرغوب فيهما، قد تحدثان ان لم يكن ثمة حل للنزاعات الحالية حول الدين والحياة العامة، هما على شكل احتمالين عريضين. الاحتمال الاخف والاقصر مدى هو نفور شعبي شامل من الدين في الحياة العامة. وقد يتخذ ذلك شكل رد فعل وبائي على المنازعات الدينية تقود الى قيام نوع من الساحات العامة لا يخلقها، ويا للسخرية، العلمانيون، او طالبو الانفصال؛ بل ردود الفعل المبالغ فيها من المتشبثين بأرائهم الخاطئة الى ردود الفعل المبالغ فيها من المتدينين المتشبيثين بأرائهم الخاطئة.

رابعا، هناك ايضا نتيجتين مؤسفتين قد تحدثان حتى اذا نجحت التعددية المجازة ، او اذا تلاشت النزاعات الحالية بكل بساطة دون احداث اي ضرر ظاهر للحياة الوطنية ، وهما على شكل احتمالين عريضين. الاحتمال الاول، هو ان الطريق، في الاوضاع المدنية العامة للتعددية، مفتوحة امام بعض المعتقدات او وجهات النظر العالمية ان تلعب اللعبة للفوز فقط

وانهاء لعبة الآخرين (المرشحون الموجودين فعلا من اليسار العلماني او اليمين الديني خطرون بالقدر نفسه هنا). الاحتمال الثاني، هو ان الكياسة، في الاوضاع المدنية للتعددية، ستصبح فاسدة للغاية بحيث ان التعددية ذاتها ستنحط الى عدم اكتراث نسبي بالحقيقة والمبادئ. وستكون النتيجة السقوط في اللامبالاة، وتحول منطق حرية العمل الى منطق بال. وتكون النتيجةُ فساد الجمهورية من الداخل وهو ما حذر منه واضعو اطر الدستور.

ذكر هذه الاخطار، بالنسبة لبعض الاميركيين، لا يفعل سوى تأكيد اخطار التعددية المجازة التي كانوا يخشونها طيلة الوقت. لكن الاشارة الى واضعي اطر الدستور هي تذكير ان هذه الاخطار ليست جديدة. فهي من ضمن بنية التجربة منذ البداية الاولى، وكانت موجودة حتى قبل ذلك في جميع التغيرات التي طرأت على الميثاق. فمنذ ايام سيناء، كانت المواثيق تتطلب قبولا مستمرا لان روح الميثاق مهمة بقدر أهمية حروفه. وهذه المخاطر هي السبب في ان التجربة الاميركية لا نهاية لها، والسبب في ان مهمة الدفاع عن الحرية الدينية لن تنتهي قط.

مع ذلك، فإن المخاطر هي نصف الحكاية فقط. فعدم وجود نهاية لما هو مصدر خطر، هو ايضا مصدر تجديد محتمل. وهذا هو سبب أهمية كل مواطن وكل جيل. فكل واحد منهم يضيف فصلا الى القصة. وكما يحدث غالبا، فقد تنبه توكافيل لهذه النقطة وطبقها في ثورتين عظيمتين من ثورات عصرة. فقد كتب يقول، «في الثورة، كما في كتابة الروايات، فإن الجزء الاصعب الواجب ابداعه هو النهاية» (١٥).

ENDNOTES

Reprinted, with changes, from "Tribespeople, Idiots or Citizens?" (Chapter 13) in *The American Hour: A Time of Reckoning and the Once and Future Role of Faith* by Os Guiness. Copyright 1993 by Os Guiness. Modified by the author and reprinted with permission of the publisher, The Free Press, Macmillan Publishing.

1. Gouverneur Morris to William Carmichael 2, 10 July 1789, *The Life and Writings of Gouverneur Morris*, ed. J. Sparks (1832), 75.

2. John Courtney Murray, "The Return to Tribalism," *The Catholic Mind*, 60 (January 1962), 6.

3. Ibid., 48.

4. Ibid., 42.

5. Ibid., 43.

6. The Williamsburg Charter Foundation, *The Williamsburg Charter Survey on Religion and Public Life* (Washington, D.C.: The Williamsburg Charter Foundation, 1988). See also *The New York Times*, 10 April 1991, A1, A18.

7. Harold L. Hodgkinson, *California: The State and its Educational System* (Washington, D.C.: The Institute for Educational Leadership, 1986) No pp.

8. Harold L. Hodgkinson, *All One System: Demographics of Education, Kindergarten through Graduate School* (Washington, D.C.: The Institute for Educational Leadership, 1985) No pp.

9. See Donald S. Lutz, "Religious Dimension in the Development of American Constitutionalism," *Emory Law Journal* 39 (Winter 1990): 21; Elazar, "Covenant as the basis of Jewish Political Tradition," *Jewish Journal of Sociology* 2, no. 5 (1978): 5-37.

10. Jacques Maritain, "The Possibilities for Co-operation in a Divided World," (Inaugural Address to the Second International Conference of UNESCO, 6 November 1947).

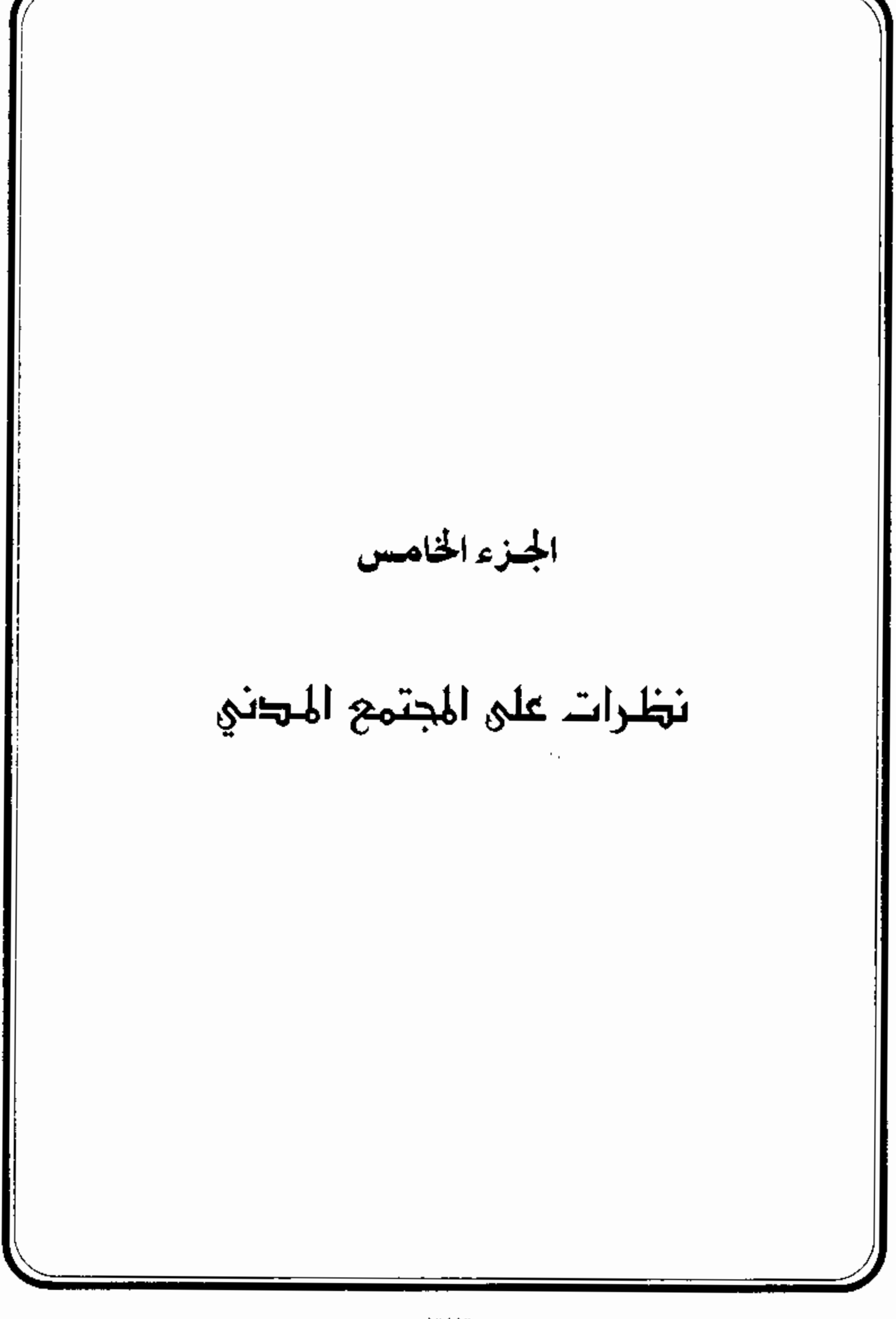
11. Steven Tipton, "Religion in an Ambiguous Polity," *Emory Law Journal* 39 (Winter 1990): 196.

12. See John Rawls, "The Idea of an Overlapping Consensus," *Oxford Journal of Legal Studies* 7, no. 1 (1987) No pp.

13. John Courtney Murray, *We Hold These Truths*, 49.

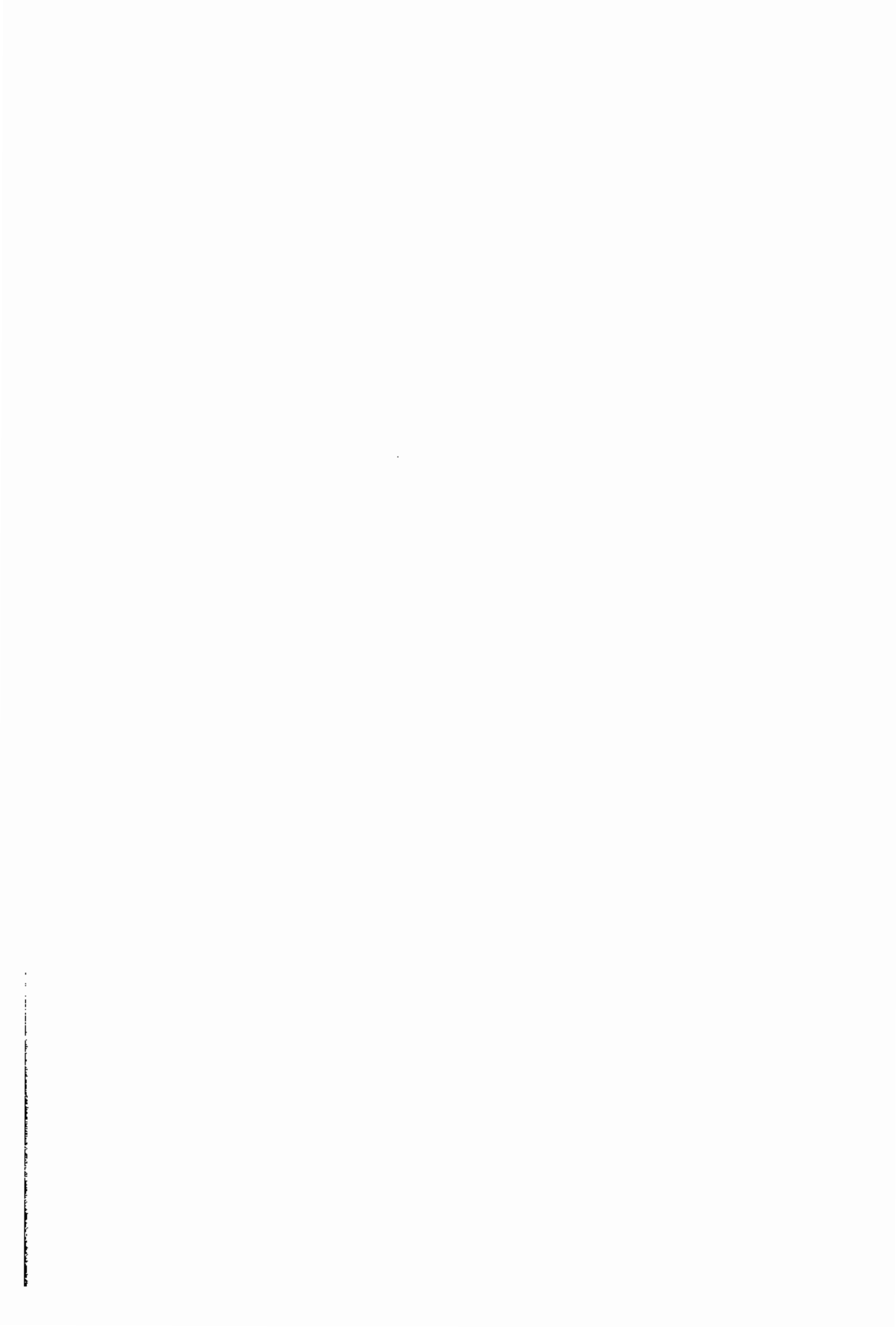
14. Ibid., 45.

15. Alexis de Tocqueville, Recollections, ed. J. P. Mayer (New York: 1959), pt. I, chap. 5.



الجزء الخامس

نظرات على المجتمع المدني



الفصل التاسع عشر

التقليدي : تقوية روابط المجتمع المدني

الن سي. كارلسون

مقدمة التقليدي

يقوم المجتمع التقليدي على الخضوع للروح والارادة الالهيتين. ويجد افراده برهان ذلك، وبدرجة معينة من الوضوح، في الطبيعة البشرية وفي نظام الخلق. وتسعى كل البنى الاجتماعية الى الانسجام مع هذه الهدف الآلهي.

الرباط الاجتماعي الاساس : الزواج

يقوم المجتمع المدني على الزواج، اول الروابط الاجتماعية وأكثرها طبيعية. ويحمل الزواج تلك المزايا، من حيث تجديده لذاته، وامتداد جذوره الى انجذاب المرأة للرجل، والرجل للمرأة بشكل طبيعي، شعور كلاهما بعدم الاكتمال اذا ما وجد منفرداً. وهما يجتمعان معاً بدافع الضرورة، وبما يتواصل وجود الجنس البشري به. وتضع معظم الثقافات الزواج في مكان قريب من الشعائر الدينية، أو في المركز منها، لكن المؤسسة الزوجية قد توجد ايضاً لدى الشعوب الملحدة او لدى الشعوب البدائية المتوحشة، مما يشهد بعالميتها.

ووفق هذا المعنى فان الزواج هو المؤسسة الفوضوية الحقيقية. وهو موجود قبل قيام أي رباط انساني آخر، سواء كان عشيرة، أو قرية، أو مدينة، أو دولة، وكان له قدرة لانهائية على التجدد، حتى في فترات التدهور الاجتماعي العام وتردي الاخلاق. وكل زواج جديد هو تأكيد للحياة، والحب (الحقيقي أو المفترض) وللاستمرارية، وضد الظلام الذي يهدد

يعرب المؤلف عن امتنانه لجميع من كانوا مصدر الهام له في كتابة هذا المقال، بمن فيهم، ارسطو سان اغوستين، جي. بي. موردوك، فردريك ليبلاي، كارل زيمرمان، روبرت نيسبت، ليبرتي هايد بايلي، توماس فليمنغ، دافيد ريكاردو، جي. ك. تشيسترتون، رالف بورسودي، سيغريد اوندست، جوزيف شومبتار، روسل كيرك، ويندل بيري، بيتر بيرغر.

باكتساح الروح الإنسانية. وكل زواج جديد هو ثورة ضد القوى السياسية والايديولوجية المسيطرة التي قد تحد من نشاط الإنسان لتجعله مجرد آلة. ويضم كل زواج في ذاته القدرة على اعادة الخلق البيولوجي، ورمية لزهرات النرد الجينية، التي تجلب الحياة مخلوقة بشرية جديدة، وفريدة، ولا يمكن توقع تفاصيلها.

ويشكل الزواج، في الوقت نفسه، الاساس الذي تقوم عليه الروابط الاجتماعية الأخرى. فالزواج، من جهة، ميثاق بين فردين، رجل وامرأة، يتفقان فيما بينهما على ان يمنح كل منهما الآخر الرعاية، والاحترام، والحماية، ويفتحان طريق مستقبل حياتهما بالاتحاد جنسياً، ويلبي الزواج هذا الدور ويعمل بشكل صحيح، حين يكون الرباط غير قابل للانفكاك. ومن دون هذا العهد المتبادل، لا يمكن للجهود الرامية الى تشكيل لُحمة واحدة من الرجل والمرأة أن تنجح. سيحتفظ الشركاء في الزوجية، وبدافع من خوفهم على المستقبل، بجزء من وقتهم وطاقتهم في الزواج. فالتعهد بزواج ابدي وحده يشجع الرجل والمرأة على تجاوز الاختلافات الكبير بينهما، الذهنية والبدنية. وفرض بعض الحلول على حياتهما المشتركة. وعدم اكتمال هذا العهد، بأي شكل كان، سيعمل على شرخ اسس صرح عظيم، ومفاقمة هذا الشرخ.

وكل زواج هو ايضاً ميثاق بين الزوجين وانسبائهم. ففي الزواج تندمج عائلتان بطريقة تخلدهما وتقويهما . حتى المجتمعات المفككة في الغرب الحديث، فقد يسافر افراد العائلات مسافات بعيدة لحضور عرس ابن عم أو حفيد أو قريب، لانهم ما زالوا يدركون من خلال بقايا حدسهم أهمية العهد والحدث لهويتهم الخاصة واستمراريتهم.

بتعبير اشمل، الزواج هو الحل الفطري لمشكلة التبعية الشاملة للمجتمع البشري. ويتوجب على كل مجتمع محلي ايجاد حل لمشكلة واحدة، هي : من سيرعى الاطفال وكبار السن والعجزة؟ كيف سيتم تقاسم المكافآت التي تمنح للبالغين المنتجين مع من هم غير منتجين أو لا يمكنهم ان يكونوا منتجين؟ في النظام البشري الطبيعي تقع هذه المهمات على كاهل شبكة من الاقارب والانسباء، حيث يهتم الازواج ببعضهم البعض «في الصحة أو المرض»، وحيث يغذي الاباء أولادهم ويدربونهم، ويحمونهم الى ان يتمكنوا من بناء زيجات

خاصة بهم، يتمتع فيها المسنون بالرعاية والاحترام وسط ابنائهم الذين شبوا وكبروا، وحيث يضمن كل فرد من العائلة ان اي من افراد الاسرة لن يسقط من شبكة الامان الأسرية. تقبّل هذه الواجبات يتناقله كل جيل عن الجيل الذي سبقه، حين يرى كل طفل المعاملة التي اسبغها والده على جديه، وعلى عماتهم وخالاتهم واخوالهم وخالاتهم. تلك المشاهدات تعلم الاطفال، كما تعلمهم الواجب والمصلحة الذاتية المستنيرة التي يجدونها في انجاب الاولاد بحيث لا تنقطع سلسلة الالتزامات داخل الاسرة ابداً.

كما ان الزواج عهد بين الزوجين والمجتمع ككل. حيث تقدم الحماية التي يوفرها الزواجل أفضل وعد بتقديم اعضاء جدد للمجتمع، يرعاهم ويدربهم آبائهم وامهاتهم دون ان يلقوا بعبء تربيتهم على الآخرين، والذين سيكبرون ليصبحوا بالغين مسؤولين يساهمون في خير المجتمع المحلي. وتشير التوقعات المعروفة، ان الاولاد الذين يتربون في اطار الزواج يكونون افضل صحة، واكثر ذكاء، وجداً في العمل، واستقامة، والتزاماً بالواجب، وتعاوناً من الذين يتربون في بيئة مختلفة. ويكتسبون، على الأغلب، مهارات ومعارف مفيدة، واكثر بعداً عن الانزلاق في العنف، والسلوكيات المنحرفة أو المدمرة للذات. وبالتالي يكون كل زواج بمثابة تجديد للمجتمع المحلي، يتم من خلال الوعد بمجيء اعضاء جدد مسؤولين اليه، وهذا هو السبب في ان كل مجتمع بشري سليم يبالغ في الاحتفال والحديث عن هذا الحدث، والسبب في ان ضغوطاً غير رسمية لا حدود لها تبذل للمحافظة على الرباط الزوجي. تلك اشارات للزوج والزوجة على الأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا الحدث للجيران الذين لا تربطهما بهم علاقة وثيقة أو قرابة دم. فالناس يفهمون بالغريزة ان قوة مجتمعهم المحلي تعتمد على متانة زيجاتهم. فاذا ضعفت المؤسسة الزوجية – أو ما هو أسوأ، سيّست – فسوف يتبع ذلك بالتأكيد الامراض الاجتماعية مثل الانتحار، والجريمة، والانحراف، وسوء الصحة، والاعتماد العاجز على الآخرين. واذا استمر الضعف لاجيال عدة فان هذه الامراض التي ولدت من تفسخ الرباط الزوجي ستقضي على المجتمع ذاته.

الرباط الطبيعي الثاني : الأسرة

من جانب آخر، يبني الزواج أسرة جديدة، واذا اجتمع عدد منها معاً فانه يشكل الطبقة المؤسساتية الثانية في الحياة الاجتماعية الطبيعية، وهي الطبقة التي تقوم عليها

الحياة السياسية كلها. وتشمل الاسرة عادة الزوجين، واطفالهم، والاقارب المسنين أو غير المتزوجين، ينضم اليهم في بعض الثقافات بعض المساعدين والخدم. والاسر الناجحة هي المستودع الطبيعي للحرية. وهدفها هو حكم الذات أو الاستقلال، وتمكين افرادها من مقاومة الاضطهاد؛ وتجاوز الاضطرابات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتجديد العالم بعد انقضاء الاضطرابات. ويجب أن يكون في مقدور الأسر الكاملة تقديم الطعام، واللباس، والمأوى لافرادها في غياب الدولة وهبات الشركات. هذه الاستقلالية عن المؤسسات الخارجية هي العلامة الحقيقية على الحرية، والتي تسمح للمجتمعات المحلية بان تحكم ذاتها. والاسر التي تعتمد عملياً على الاجور، أو الارباح، أو جزء من السلع المنتجة تدفعها مؤسسة اقتصادية أو دولة تكون قد تخلت عن حريتها الطبيعية، وقبلت بنوع من التبعية لا تختلف جذرياً عن الخدمة لدى الآخرين. ويتطلب الاستقلال ان يكون الشخص البالغ المسؤول في الاسرة قادراً على التخلي عن اي دخل خارجي، اذا لزم الأمر، وان يظل، مع ذلك، قادراً على ضمان بقاءه وبقاء افراد اسرته.

التأثيرات المساعدة على الاستقرار للأرض

تفرض الحاجة الانسانية الاساسية لتحقيق استقلال عملي في الغذاء، والكساء، والمأوى، الأهمية الابدية المطلقة لارتباط الأسرة بالارض والمهارات الزراعية. ويتطلب الاستقلال الذاتي، كحد أدنى، القدرة على انتاج امدادات منتظمة من السلع الغذائية، والقدرة على الاحتفاظ بجزء كبير من هذا المحصول لاستهلاكه في المواسم السيئة. وتضيف تربية الحيوانات الرعوية المنتجة للحوم امكانات اخرى لاستقلال الأسر وقدرتها على تجاوز ويلات الحروب، والمجاعات، وانهيار الاسواق المالية، والركود الاقتصادي، والتضخم، ومساوئ الحكومة، والتي تشكل تحدياً مستمراً لبقاء الإنسان. في المناخ الملائم للزراعة، يمكن لزراعة فدان واحد من الارض بشكل مكثف، ان يوفر المحصول الضروري الذي يعطي مثل هذا الاستقلال الذاتي، ويمكن لمساحة مقدارها ٥ الى ٢٠ فداناً من التربة والاشجار ان توفر استقلالاً اكيداً وتاماً.

وفقاً لذلك، ترى المجتمعات التقليدية ان الارض، خاصة الزراعية منها، تختلف من

حيث النوع عما عداها من السلع. لذلك فان المهمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الاكثر أهمية هي التقسيم، والتوزيع، والاستخدام المناسب للارض، حيث تتوزع الملكية على اوسع نطاق ممكن، وحيث تخضع حرية استخدام الارض لادارتها بطريقة مسؤولة تراعي مصالح الأجيال المستقبلية. ويفرض كل واحد من هذه المبادئ ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لمنع تصنيع الزراعة. فقد يؤدي ذلك الى خفض عدد الاشخاص الذين لهم علاقة بالارض، ويكون مقدمة لبنية سياسية تقيد الحرية، وتضمن خراب الارض.

كما ان الارتباط بالارض ومشاهدة الاشياء وهي تنمو يجعل الروح البشرية تنسجم مع ايقاع الفصول وجمال عالم الطبيعة وعنفه. ويعني ملامسة الريح والمطر والخصوبة الحية للتربة. ويعطي التألف مع الحيوانات الداجنة، والذي هو، منذ البداية، أحد السمات المميزة للحياة البشرية «المتمدنة»، حكمة طبيعية لا يمكن الحصول عليها بأي طريقة اخرى.

قوة انتاج الأسرة

اضافة الى الارض، تحتاج الاسرة المستقلة الى السيطرة على وسائل الانتاج. وقد اعطت الثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي اعتمدت على مصادر طاقة ضخمة مثل المياه المتدفقة، والمحرك البخاري الترددي، احتكاراً للقوة وتمركز المصانع، وتسببت في «الطلاق الكبير» بين العمل والبيت، الامر الذي حطم العالم القديم المستقر. الا ان القرن العشرين قدم موجات متتابعة من التكنولوجيات الجديدة التي اعادت «القوة»، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، الى اقتصاد الاسرة. وشملت الابداعات من ذلك النوع المحركات الكهربائية، ومحرك الاحتراق الداخلي، والخلية الكهربائية الضوئية . ويمكن للك واحدة من هذه الاشياء ان يتيح للاسرة استخدام ما توفره من «طاقة» في اعمال انتاجية داخل المنزل، وبطريقة كفوءة . وأجهزة الحاسوب المنزلية، والمودوم، والفاكس، والتصوير النسخي، التي كانت ذات يوم حكراً على وحدات العمل المركزية، هي ادوات مفيدة اخرى للأسر. باختصار، المكاسب التي كانت تتمتع بها الشركات والمكاتب المركزية في السابق صار في الامكان اعادة انتاجها في المنازل. وفي حين كانت الميزة النسبية خلال القرن التاسع عشر حكراً على الشركات الصناعية، فان الميزة اليوم، وفي مجالات انتاجية عدة،

صارت ملكاً للأسر (تبقى المساوئ الناجمة عن التسويق واحتكار التوزيع التي تشوه السعر الحقيقي، او فساد الاسواق الحرة التي تفرضها دول تؤثر عليها الشركات).

أهمية الاكتفاء الذاتي

يركز المجتمع التقليدي ايضاً على المهارات العامة، وعلى التكامل الحسن للحياة البشرية، ويرفض التقسيم المتطرف للتخصص في العمل. وهو يبارك ويكافئ الاحتراف المهني، والتطبيق المبدع للفكر البشري في تصميم ادوات نافعة. ويشجع الاكتفاء الذاتي.

ووفقاً لذلك، تحتاج كل اسرة لان تمتلك ادوات اساسية : المعدات اللازمة لانتاج الغذاء، وادوات تصنيع المنتجات المحفوظة، والايدي العاملة ومعدات الطاقة اللازمة لبناء واصلاح المأوى وصنع الملابس؛ وعربات النقل، واجهزة الاتصال، ووحدات تخزين ومعالجة المعلومات الضرورية للمشاركة في التجارة العالمية. وعلى الأسر استخدام الاجهزة التي يمكنها فهمها، وجمعها، واصلاحها، كلما امكنها ذلك. وايضاً، يجب ان تكون مصادر الطاقة متجددة ومستقلة عن المزودين الخارجين، مما يعطي المزيد من الأمن للأسرة خاصة في اوقات الازمات والطوارئ.

وتحتاج كل اسرة الى بنية سلطوية، تخضع جميع افراد الأسرة لحكمة الكبار، ويخضع الاطفال لارشاد الآباء، والزوجات لسلطة الازواج العامة. وفي نظام مدني صحيح، فان جميع الولاءات الأخرى، للدولة، أو الأمة، أو العقيدة، أو المؤسسة تخضع لهذه البنية الاسرية أو تحدث بواسطتها.

ثمة دور أساسي للأسرة هو تعليم الأطفال، الآباء مسؤولون عنه يساعدهم الأقرباء. ويقع على الأسرة واجب نقل مذاهب ومعتقدات الأسرة الروحية الى الأطفال، والسلطة الطبيعية لفعل ذلك، اضافة الى العادات والتقاليد التي تعيش الأسرة بموجبها، والمهارات العملية الضرورية لبناء واعالة أسر جديدة، والمعارف الضرورية للمشاركة بنجاح في عالم التجارة. وفي حين يمكن استخدام المؤسسات غير الأسرية مثل مدارس التدريب المهني والمدارس التي يديرها الأهل للقيام بجزء من هذه المهات، فان الأسر التي تلقي بالعبء الأكبر على هذه المؤسسات ستفشل. كما ان تعليم الأطفال بالشكل الصحيح يجب أن

يتمحور على المنزل، حيث يمنح الآباء وجهات نظرهم، وقيمهم، وفضائلهم، ومهاراتهم للجيل الجديد.

بالنسبة للعالم، فان كل اسرة توجد وكأنها مجموعة اجتماعية صغيرة نظمت حسب مبدأ : من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته. ويشارك افراد الأسرة بعضهم على أساس من الحب والايثار، من دون حساب للمكاسب أو الخسائر الشخصية. وفي بعض الحالات قد يمتد مبدأ العدالة هذا الى بعض الاقارب، أو حتى المجتمعات المحلية الصغيرة، حيث يمكن للكرم والايثار ان يتعززا بالمعرفة العملية لشخصية الفرد والانضباط الذي تفرضه الروابط المحكمة للمجتمع على افرادها. وقد يتطلب هذا التنظيم الاجتماعي ضيق النطاق ثمناً هو فقدان قدر من الكفاءة. لكنه سيستعيد أكثر مما دفع عن طريق مكافآت عاطفية تجلبها الحياة الاسرية والمجتمعية.

الرابط المجتمعي الثالث : المجتمع المحلي

تشكل القرية، أو المدينة، أو القبيلة، أو الحي الطبقة التالية من النظام. ويمكن لمجتمع عريض من الأسر ان ينوع المهارات والاختصاصات، ضمن اطار من التنافس العام وتوقع التبادل التجاري المنصف. وتعمل هذه التجمعات بشكل افضل حين تربطها ميول اخرى: دين مشترك؛ أو عرق واحد؛ أو روابط تاريخية؛ أو تمازج اعداد صغيرة نسبياً من الاقارب. في مثل هذه المجتمعات يفرض الفرد على نفسه قيوداً في السلوك والطموح. مدركاً الخطر الذي يمثله أي شكل من اشكال التجديد المفاجئ. عند هذا المستوى من النظام المدني، يتلقى الاطفال نوعاً من التنشئة الجماعية، حيث يمكن تلطيف الجوانب المتطرفة أو المميزة الموجودة في كل اسرة. ويوفر هذا المجتمع المحلي المترابط الحماية «الفعالة» الوحيدة للافراد من «الامراض» داخل الأسرة، ويسمح للتدخل الاجتماعي بان يحدث دون تهديد النمط المعياري لمعيشة الاسرة . رتنقل المدينة، او القبيلة، أو الحي الى الصغار الواجبات اللازمة للعضوية في المجتمع، ونماذج من السلوك والاستقامة أبعد مما قد يجده الفرد في اسرته. الدارج ان اعمال الناس توجه بالعادات والقناعات، مع قانون يهدف، بشكل عام، الى تنظيم كل ما هو غريب. وعند الخروج عن قواعد المجتمع، فان اجراء غير عدواني مثل

تجنب من يقوم بذلك الخروج والابتعاد عنه يكون عادة فعالاً في استعادة النظام واعادة المخطئ الى الانسجام مع المجتمع.

تظهر القيادة عند هذا المستوى من المجتمع بشكل طوعي، حيث يمكن للاشخاص الذين يعيشون قريبين من بعضهم تمييز قوة شخصية جيرانهم او ضعفها، وتقبّل ارشاد وحكمة الاشخاص القادرين على حكم ذاتهم وأسرهم. ويحترمون ايضاً تجارب كبار السن، الذاكرة العامة التي تحمل سجلاً عن نجاحات الماضي واخطاءه. وقد تتشكل هذه القيادة الطبيعية من خلال مجالس الوجهاء أو الامناء، او تترك غير رسمية. وفي كلتا الحالتين، يتقبل القادة المسؤولية العظيمة في حماية جيرانهم من التهديدات الداخلية أو الخارجية التي قد تخرب روابط المجتمع. وتوفر مليشيات المجتمع المنظمة، المكونة من رجال درسوا «فنون الحرب»، الدفاع ضد اي عدوان مكشوف أو تحد كبير للسلامة العامة. وتكمن أعقد الاخطار في الايديولوجيات والتكنولوجيات الغريبة التي قد تضرب صميم حياة المجتمع المعافى. وعلى قادة المجتع الحكم على مثل هذه الايديولوجيات والتكنولوجيات والسعي لمنع ما يهدد أسس الحياة الاجتماعية منها أو تقييده، حتى لو كن ذلك على حساب «التنوير» و «الكفاءة».

تحدث المتاجرة بين الأسر من خلال الاسواق. وتعتمد المجتمعات على المشاعر الانسانية العامة لتلطيف النواحي الفظة من المنافسة، وضمان مبادئ التبادل المنصف، والحفاظ على القواعد الأسرية للاقتصاد. وتجاهد المجتمعات لاحباط التصنيع الكامل للاقتصاد البشري والحياة الاجتماعية. ويجري عمل افراد الاسرة، بما في ذلك الاولاد، عادة ضمن مشاريع العائلة. وحين يتطور العمل خارج نطاق الاسرة، فان الترتيبات الدارجة تتحكم في التأثيرات المزعجة للاجور التنافسية بان تقصر العمل في الصناعة على فرد واحد من الأسرة وتوقع الحصول على أجر يكفي لاعالة الاسرة في المقابل.

تعتمد الحياة الاجتماعية عند هذا المستوى على ارتباط الافراد بالارض التي نشأوا، وعاشوا عليها، وعملوا فيها، وعلى نباتها وحيواناتها. وتقوي هذا الارتباط اعمال مثل التنزه، وصيد السمك، والصيد، مما يخلق لدى المرء حباً للطبيعة والبيولوجيا، التي ساهمت

بطريقة ما في حياة الفرد. هذا التعلق ببيئة صغيرة من العالم الطبيعي هو أمر حيوي للتطور الكامل لشخصية الإنسان، وضروري للترابط الذي يميز الأسر والمجتمعات ويجمعها مع بعضها البعض. التعلق الشديد بمكان ما هو عادة نتيجة النشأة فيه، سواء كان ذلك المكان سهول الينويز العشبية المنبسطة أو وديان وجبال يوتا العالية. والاشخاص الذين ليس لديهم هذا الشعور تجاه وطن اصلي لهم، مثل ابناء البعثات التبشيرية في العصور القديمة، أو ابناء الموظفين الدوليين اليوم، سيبقون مضطربين من الناحية السيكولوجية. وهم غالباً ما يتحولون الى مترحلين دائمين، وبالنظر لاتساع منظورهم وبنيتهم الايدولوجية التي وجدت لسد الفراغ الذي يستشعرونه في قلوبهم. فانهم يصبحون خطراً على اقرانهم الاكثر استقراراً.

الرابط المجتمعي الرابع : الدولة

الطبقة التالية في بناء المجتمع هي الدولة. التي توجد لحماية القرى، والأسر وافرادها من اي عدوان خارجي، والتوسط لحل النزاعات بين الأسر، وبين المجتمعات والتي لا يمكن حلها على مستوى ادنى. وحيث ليس للدول مبدأ معين واحد، فان بنيتها قد تتباين بين مكان وأخر، وبيئة وأخرى. المبدأ المرشد الوحيد هو تحديد سلطاتها. السلطة الطبيعية تكمن في الأسر والمجتمعات المحلية، المحددة بالمشاعر الإنسانية الداخلية. ولا تتنازل هذه الكيانات للدولة الا عن الحد الأدنى الضروري من سلطتها، لابعاد الجيوش والضغوط الاجنبية عنها. وتحتاج الترتيبات الدستورية الى ضمان، وان تبقى معظم السلطة في أيدي الأسر المحلية، بقدر الامكان، وان تبقى السلطة الممنوحة للدولة محددة بدقة، وان يكون قادتها اشخاص اقوياء الشخصية ومنضبطين. والا تمنح المواطنة في الدولة الا لاشخاص يلبون واجبات معينة: المشاركة في الدفاع من خلال العضوية في الميليشيا؛ الحفاظ على الاستقلال الشخصي من خلال مسكن يتمسك بالارض الزراعية؛ وامتلاك وسائل الانتاج الاساسية؛ والزواج وتقبل المسؤولية للجيل المقبل؛ وتقبل المرء لجيرانه بوصفهم جزء من المجتمع المحلي.

وجدت الدول التقليدية على شكل ممالك، او اوليغركيات (حكم القلة) أو جمهوريات.

ويرفع النظام الملكي شعاراً رمزياً مهماً بانه يوفر قيادة للمجتمع محصورة بأسرة واحدة. اما الانظمة الأوليغركية والجمهورية فلديها القدرة على اكتشاف القيادات من مجال اوسع من المواهب والفضائل. وتعتمد هذه الاشكال الثلاثة من انظمة الحكم على الارستقراطية الطبيعية لاصحاب الملكيات الملتزمين بالواجب الدستوري.

يكمن الخطر الكبير الذي تمثله الدولة في نزعتها المتجذرة ومصلحتها في التحول الى مؤسسة، وان تصبح غاية في حدّ ذاتها، وان تمارس سلطات لا تمنحها لها وحدات اجتماعية اساسية، بل تزعم انها من حقها. وفي اطار عملها لتدمير نظام التقليديين، فان هذه الدولة المارقة تؤكد سلطتها «لحماية» الافراد من السلطة المتجذرة في الأسر والمجتمعات المحلية. فتقوم ببناء «مدارس حكومية» لنقل اخلاقية الدولة اليها. وايجاد «حقوق» مصطنعة لضرب السلطة التقليدية. وحين تبلغ شرورها قمتها فان هذه الدولة المشاكسة ستحرض الزوجة على الزوج، والزوج على زوجته، والاولاد ضد ابائهم، والاسرة ضد الاسرة. وكي تزيد من سلطتها تضعف هذه الدولة مؤسسات الزواج، وتدعم اللاشرعية والطلاق. وتستولي على وظائف رعاية الصغار والكبار والعاجزين، وتحول مفهوم «الاستقلال الذاتي» من الاسرة الى الفرد، وتقلب معنى الحرية رأساً على عقب، وتصورها وكأنها هبة من الدولة، مثل هذه الاعمال تدمر المجتمع الطبيعي. وتقيم مكانه نظاماً يكون فيه جميع الافراد رهائن للديكتاتورية. ويتحول نظام من الرجال الاحرار الى «مجتمع عميل» يقوم فيه بيروقراطين بادارة حاجات «المواطنين الرعايا». ولابد لمثل هذه الترتيبات من ان تؤدي الى تراجع اقتصادي واجتماعي، حيث انها تقوم على «حقوق» خيالية أو ترجيدية منفصلة عن مفهوم الواجب والعواطف الانسانية الصادقة تجاه الاهل والجيران. اضف الى ذلك، ليس «للحاجات» الانسانية حدّ نهائي، ومحاولة تلبيتها عن طريق مؤسسات اجتماعية سيستنزف ثروة الناس.

الرباط المجتمعي الاعرض : الأمة

الطبقة الاجتماعية الاخيرة هي الأمة. وهي تقوم على جموع الناس وتتجاوز الأسر، والمجتمعات المحلية، والولاية، وتجمعها المعتقدات الدينية، واللغة، والتاريخ المشترك، والبيئة

المشتركة، والموروثات الشعبية، والدم. وقديكون الاحساس بالرباط القومي قوياً أو ضعيفاً، تشجعه في بعض الاحيان اصوات تذكر الناس «بمصيرهم المشترك»، وتكبحه في احيان اخرى اصوات تحث على «الاخوة العالمية». أو اقامة «امبرطورية» تتجاوز الحدود القومية، أو قد يغفل عنها الناس في فترات الفوضى الاجتماعية والسياسية.

نادراً ما نجد وحدة تامة بين «الأمة» و «الدولة». وتمنع عوامل مثل تقلبات التاريخ، والغيرة، والصدفة مثل هذا التنظيم. ومع ذلك ثمة خطر كامن حتى في هذا الدمج غير المكتمل بين هاتين الطبقتين الاجتماعيتين، لان هذا الرباط يزيد حتماً من مطالب الدولة ضد الأسر والمجتمعات المحلية، التي تتخذ من «حاجات الأمة» ذريعة لطلب الضرائب، والمجندين، والارض. وفي حين ان وجود شعور قومي ضروري لقيام حياة اجتماعية كاملة أو غنية، فان الوسيلة المناسبة لذلك تمر من خلال الطبقات الاساسية للدولة، والمجتمع المحلي، والأسرة. وأي محاولة تقوم بها اعداد كبيرة من الافراد لتقسم ان يكون ولائها «الاول» للأمة، أو قيام الأمة بتنحية البنى الاجتماعية القائمة بينها وبين الافراد جانباً، لابد ان يجر شكلاً آخر من الازمات والخراب المحتمل.

الفرع غير المقيد في المجتمع : المؤسسة

البنية الطليقة في العلاقات الاجتماعية البشرية هي المؤسسة. ونعني بها هنا اتحاد طوعي مصطنع من الافراد لتحقيق غاية عامة. وقد يكون هذا الغرض دينياً (كما في مؤسسة الرهبنة في القرون الوسطى)، أو اقتصادياً (كما في الشركات متعددة الجنسيات)، أو فكرياً (كما في اكاديميات العلوم). الصفة العامة للمؤسسة هي الطريقة التي تتجاوز فيها البنى الاجتماعية الطبيعية للأسرة، والمجتمع المحلي، والدولة، والأمة، بادعاء الولاء المباشر والأول للأفراد، الذين يتخلون عن ارتباطهم بطبقات التنظيم التقليدية، ويتقبلون سيداً جديداً وحيداً.

يبدو أن المؤسسات قد وجدت في جميع العهود التاريخية. وسواء كانت مهمتها ارسالية دينية لتحويل الناس الى معتقد آخر أو انتاج وبيع سلعة، فهذه المؤسسات جزء من التجربة الانسانية. وهي تخدم كأداة للتغيير، توقع الفوضى في الطرق الموروثة، وتعيد

تنظيم البيئة التي يعمل المجتمع الطبيعي فيها. وبينما يميل المجتمع الطبيعي نحو تحقيق الاستقرار، فان كل مؤسسة تمثل دفعة في اتجاه عدم الاستقرار، نحو «الهدم الخلاق». الصراع بين هاتين النظريتين الاجتماعيتين أمر حتمي. واذا كان التحدي الذي تمثله المؤسسة كبيراً للغاية، فقد تكون النتيجة مدمرة أو محرفة للحياة الاجتماعية التقليدية. ومع ذلك، يمكن للمؤسسة ان تساعد، في الوقت نفسه، على تجديد المجتمع الطبيعي بشكل غير مباشر، بتحريك رد ايجابي على التحديات. علاوة على ذلك، يمكن لبعض انواع التجديد زيادة تضامن المجتمع وعدم المركزية، التي باتت ممكنة في هذا القرن من خلال تطور بعض المنتجات مثل المحركات التي تدار بالبنزين، والحاسوب الشخصي، والبذور غزيرة الثمر. وفي حين يمكن للمجتمع التقليدي ان يكبح التغيرات التي تحركها المؤسسة الى حدّ الركود او التراجع، فان في وسع المجتمع الطبيعي ايضاً ان يروض، او يهذب قوى التجديد المتفجرة، وتحويلها لغايات بناءة. الاختبار العظيم الذي يواجهه أي عصر هو ايجاد التوازن المناسب بين الرضى عن الاستمرار في المجتمع والانقطاع الذي يفرخه التغيير الذي تدفع به المؤسسة. وحدوث خلل خطير في التوازن، في اي اتجاه كان، يهدد مقام وكمال الوجود البشري كله.

يفهم اعداء المجتمع من العدميين ان النظام والحرية يكمنان في هذا الهرم من العلاقات: الخضوع لما هو مقدس ؛ وايجاد الزيجات التي تتحول الى أسر؛ وجمع الأسر في مجتمعات محلية، ودول، وامم. وفي حين انهم مستعدون لتشويه أو قلب أي من طبقات المجتمع تلك، لكنهم يصبون حقدهم كله على المصدر الألهي للحياة ومؤسسة الزواج، لان على هذين العمودين تقوم باقي الاعمدة. ووفقاً لذلك، فان الدفاع عن الظل الالهي المقدس وميثاق الزواج يصبح فرضاً اخلاقياً وسياسياً على النظام التقليدي. وحين يسيطران، فإن كل شيء يتبع، ويعرف الوجود البشري نوعاً من البهجة والسلام.

المجتمعية : توازن جديد بين الحقوق والمسؤوليات

روجر ل. كونر

مقــدمة

سنتناول في هذا الفصل ثلاث قضايا رئيسية. أولاً، تعرضت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة الى تراجع كبير في قيم معينة بالغة الأهمية للديمقراطية النيابية الصحيحة. ثانياً، تزداد المشكلة صعوبة بسبب التراجع في القيم التي هي اساس بعض اعظم النجاحات في بلدنا -وهي النجاحات التي نفخر بها ثالثاً، ان قدرة اميركا التاريخية على تجديد ذاتها لم تستنفذ بعد؛ وبينما نقوم بالبحث عن طرق لوقف تلك التوجهات، نجد أن في الافكار المجتمعية اطار عمل مساعد.

التراجع في القيم الديمقراطية

تخوض أميركا انهياراً شاملاً في المسؤولية تجاه الذات والآخرين. المسؤولية كلمة معقدة. ونقد بها في هذا المجال المشاعر التي تفرض علينا اعمالاً طوعية، أو كبح جماح أنفسنا على اساس وضع انفسنا في مكان الشخص الآخر، واحترام اعراف الجماعة، وتقدير اليد الخفية للمجتمع التي تحمينا وترفعنا. وهي قيم ترتبط بكوابح طوعة، والتزامات متبادلة، ومسؤولية مدينة. ونرى الدليل على ذلك اينما نظرنا. مثلاً، في العام ١٩٩٣، قال دانيال يانكلوفيتش في استطلاع للرأي سأل الاميركيين عن النظام الاخلاقي الذي يؤمنون به. وجاء في أحد الانظمة، ان عليك ان تلعب حسب القواعد الدارجة حتى وان لم يكن هناك من يكشف مخالفتك لها. وينص الآخر انه اذا كان هناك ميزة يمكن الحصول عليها من انتهاك القواعد فخالفها طالما انك لن تتحمل أية عقوبة. فوجد ان ٤١ بالمئة فقط من الاميركيين يؤمنون في اللعب حسب القواعد. والأمر المثير للتشاؤم، انه في حين ان

الاميركيين ممن بلغوا الستين من العمر أو اكثر يؤمنون في «احترام النظام» فان اكثر من ثلثي الاميركيين الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ الى ٢٤ سنة يحبذون اخلاقيات «خرق النظام».

ويورد اميتاي اتزيوني في كتابه «روح المجتمع المحلي» نتائج استطلاع مشابه للرأي. فحين سئل الاميركيون بان يضعوا قائمة بأهم الحقوق التي يتمتعون بها في هذا البلد، وضعوا حق المحاكمة امام هيئة من المحلفين على رأس القائمة. وعند سؤالهم عما اذا كانوا مستعدين للمشاركة في هيئة محلفين اذا ما طلب منهم ذلك، قالوا انهم سيحاولون الاعتذار.

خلال أزمة المدخرات والقرض، عقدت أحدى عضوات الكونجرس اجتماعاً للمجتمع المحلي في دائرتها. وفي اثناء شرحها لتكلفة التخلص من الازمة وان الكونجرس قد يضطر الى رفع الضرائب أو تخفيض مخصصات برامج اجتماعية أخرى، نهض احد الجالسين في آخر الغرفة وقال، «مهلاً لحظة، لماذا يتوجب على دافع الضرائب أن يدفع المال لانقاذ المدخرات والقرض.. لم لا تقوم الحكومة بذلك؟».

هناك الكثير من المشاكل الاجتماعية المتعبة، مثل الجريمة، وانعدام الامن والتهذيب في الاماكن العامة، والاسكان، وعجز الموازنة، والتفسخ الاسري.. وتبدو القائمة وكأن لا نهاية لها. ونتحدث عن كل واحدة من هذه المشاكل الاجتماعية، في معظم الاحيان، وكأنها معزولة عن الأخرى، ولا ندرك انها تعبير عن توجه اعمق.. انهيار المسؤولية تجاه الذات والآخرين.

ثمة طريقة لفهم حجم التغيرات خلال الثلاثين سنة الماضية، هي وضع رسم بياني لمنحنى على شكل جرس، يمثل جميع سكان الولايات المتحدة في الخمسينات فيما يتعلق بتحمل المسؤولية. عند احدى النهايتين في خط القاعدة نضع الام تيريزا، جارتي التي كانت تخدم المرضى والضعفاء ضمن دائرة اصدقائها طيلة حياتها. ولمدرسي المدارس الثانوية الملتزمين في مدارس المدن الداخلية. وعلى الطرف الآخر مجرمون وقتلة عريقون من الذين قد يقتلوا شخصاً آخر من أجل زوج احذية رياضية دون ان يشعروا بأي احساس بالذنب أو الذم. وفي الوسط الناس الذين يلعبون حسب القواعد طالما ان الاغراءات ليست طاغية.

بعد ذلك،' وباستخدام خط القاعدة ذاته، تخيل كيف سيكون شكل الرسم البياني اليوم فيما يتعلق بالقيم ذاتها. خلال السنوات التي تغير فيها المنحنى كله في اتجاه اهتمام الناس بشؤونهم الخاصة مبتعدين عن المسؤولية تجاه المجتمع. وتقول الاحصاءات انه حين يتحول المنحنى الذي على شكل جرس، فان نسب التغيير تكون اكبر بكثير عند اطراف التوزيع. وبالتالي يجب النظر الى الارتفاع الكبير في السلوكيات البشعة المعادية للمجتمع والتراجع الكبير في عدد الابطال المستعدين للتضحية بانفسهم، والذي جربناه في السنوات الأخيرة، كاشارات تحذير على أن قيم مواطنينا تتغير في الاتجاه الخطأ. وكمثال على أحد المشاكل الاجتماعية الملحة، يرى بعض النقاد الاجتماعيين في زيادة جرائم العنف دليلاً على فشل بعض المجموعات الفرعية في المجتمع، ومؤشراً على ضرورة العمل في ذلك المجال. والرد فقط باصدار احكام بالسجن أشد قسوة على المجرمين تجعلنا نفشل في اتباع القاعدة الأولى للاصلاح الفعال: وهي أن الثقب والرقعة يجب ان يتكافئا.

هذه الصورة - لمنحنى على شكل جرس يمثل ابتعاد المرء عن المسؤولية تجاه نفسه والآخرين- هي الطريقة الوحيدة لفهم الاخبار اليومية. مثال ذلك، في البوكويرك، نيومكيسكو، ثمل أحد الاشخاص. ومر مترنحاً من امام مسؤول المرآب في الطريق الى سيارته، وصعد الدرج، وتجول بحثاً عن سيارته، وسقط خارج المرآب. فماذا كان رده؟ كان رده مقاضاة المدينة لأن مسؤول المرآب لم يوقفه.

وفي بنسلفانيا، فقد طبيب اسنان رخصته لمزاولة المهنة بعد ان ادين بالاعتداء على مريضات وهن تحت تأثير مسكنات الألم. فتقدم بمطالبة شركة التأمين قائلاً أنه يستحق تعويضات عجز لأنه مصاب «بالشبق الجنسي» (frotterism)، وتعريف هذا المرض هو «وجود دافع لا يمكن مقاومته لدى المرء للمس الاعضاء الحساسة للمرأة». وبالتالي، فان هذا الطبيب يعتبر نفسه ضحية يجب منحها تعويضات عجز من شركة التأمين وكأنه تعرض لسقطة مؤذية أو تصلب مضاعف في الانسجة.

ومن نيويورك تأتينا طبيبة قامت الحكومة الفدرالية بدفع تكاليف دراستها في كلية الطب مقابل تعهد بالخدمة في المجتمعات المحلية التي لا تحظى بخدمات كافية لمدة ٥

سنوات. فيتم ارسال هذه الطبيبة الى فرجينيا الغربية لكنها تقرر ان ذلك المكان ممل مقارنة بمدينة نيويورك. لذلك تدعي هي وزوجها الافلاس، سعياً وراء اعفائها من جميع التزاماتها. بما في ذلك تعهدها للحكومة الفدرالية بالخدمة في المجتمعات الفقيرة.

اخيراً، خذ مثلاً الاميركيين الذين يذهبون الى الجامعات معتمدين على قروض لمساعدتهم في اتمام دراستهم ولا يقومون بتسديدها ابداً. في السنوات الأخيرة حين قامت الحكومة الفدرالية بوضع برنامج يمكن الكليات من استخدام «خدمة الايرادات الداخلية» لملاحقة الطلاب الذين لم يسددوا قروضهم للكليات، دافع الطلاب السابقون، الذين اصبحوا اصحاب مهن ناجحين عن انفسهم في المحاكم. وقالوا ان وقتاً طويلاً قد مضى (ونجحوا!). وان اللوم في عجزهم عن الدفع يقع على الكلية لانها لم تلاحقهم باصرار أكبر.

ما تقدم هو أكثر من طرف وحكايات مزعجة بعض الشيء. انها صور عن توجه أعمق، وابتعاد المجتمع عن القيم المرتبطة بالكوابح الذاتية، والالتزامات المتبادلة، والمسؤولية المدنية. اذا اردت رؤية بلد في حالة انهيار، فانظر حولك.

ثمار نجاحنا

ما لم نبادر لعمل شيء، فسوف تزداد هذه المشكلة سوءاً، لأن جذور هذه التوجهات تمتد الى اجمل انجازاتنا كدولة. السبب الأول، هو التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار الذي تمتع به هذا البلد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اشار دانيال يانكيلوفيتش الى عبارة «تأثيرات الرخاء» لوصف ما يحدث حين تتمتع اجيال متتابعة عدة بالرخاء والنجاح الاقتصادي من دون حرب، أو طاعون، أو ازمات اقتصادية كبرى. مما يؤدي الى حدوث تآكل بطيء ومضطرد في قيم كبح الذات. اما الحزن، والمجاعة، والحرب، والمرض فتعلم اجيالاً كاملة انها لا تعيش ليومها فحسب، لان الناس الذين يعيشون ليومهم يتألمون. وحسب قول يانكيلوفيتش في كتابه «القيم والسياسة العامة» الذي نشره معهد بروكنغز عام ١٩٩٣، فانه من دون معاناة تلك العلل «يبدأ الناس في العيش ليومهم، واشباع رغباتهم، مفترضين ان أمور الغد سوف تعنى بهم».

يشبه تحليل يانكيلوفيتش النتائج التي توصل اليها المؤرخ دافيد موستو من جامعة

بال، الذي درس وباء المخدرات. ويشرح موستو ان ادمان المخدرات يسير عبر دورات يمكن التنبؤ بها. في المراحل الأولى، يكون لعدد قليل من الشبان تجربة مباشرة لنوع معين من المخدرات. ثم يجربه عدد أكبر من الشبان معتقدين ان هذا المخدر، وخلافاً للانواع الاشد خطورة، سوف يمنحهم منافع الهروب من الواقع والشعور بحالات مختلفة من الوعي دون المخاطرة بالادمان. لكن التجربة تقود الى الادمان بالنسبة للكثيرين، ويرى اصدقائهم واقاربهم التأثيرات المدمرة عن قرب ثم يتراجع استخدام ذلك النوع من المخدرات الى ان يمضي وقت كاف ينتهي فيه الجيل الذي عايش ذلك المخدر أو يصبح غير قادر على نقل المعارف التي اكتسبها من تلك التجربة الى الجيل الجديد. ثم يظهر من جديد تعاطي ذاك المخدر، ويدخل المجتمع في دورة جديدة من الادمان.

تبدو حجة يانكيلوفيتش - التي طالما اكدت ان النجاح الاقتصادي يتمخض عن تراخي الروابط الاجتماعية - اكثر قدرية مما هي بالفعل. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم التوجهات، فان هذا التوجه لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية. والتراجع الاقتصادي سيتبعه تراجع اقتصادي ما لم نفعل شيئاً حياله . ومثل ضفدع في كأس ماء كبيرة ترفع فيها الماء درجة واحدة يومياً، فان المجتمع المبتلى بالتراجع في القيم لن يحس بالخطر الا بعد فوات الوقت.

ان فرصة الانتقال جغرافياً هي نعمة أخرى زعزعت المسؤولية تجاه الذات والآخرين. فحتى عهد قريب، كان معظم الناس يتوقعون ان يعيشوا حياتهم في المجتمع ذاته، وبالتالي، فان اي سلوك شاذ سيحمل عواقب قد تستمر مدى الحياة. اما اليوم، فان لدينا اناس ادينوا مرات عدة بالتحرش بالاطفال، فانتقلوا الى ولاية جديدة ليعملوا في مراكز الرعاية اليومية. ان فرصة الحصول على بداية جديدة هي تقليد اميركي عظيم يحرر المرء، وهو تقليد يبدو ان لا أحد يريد التضحية به. الا انه يضعف لا محالة قدرة المجتمع على فرض العقوبات على من ينتهكون أعراف المجتمع.

ثمة أمر أخر فيه نعمة ونقمة، الا وهو قدرة اقتصادنا على انتاج منتجات يتمتع بها الناس وتنقلهم عبر تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. ويقول ملصق ضخم في واشنطن «من يربح اكبر عدد من الالعاب يفوز». فكل اعلان تلفزيوني، او كتالوج للشراء عن طريق البريد،

او لوحة اعلانات تلاحقنا دون كلل وهي تحمل رسالة تقول ان المزيد-من السلع المادية هي الطريق الى السعادة والرضى. فاذا اقتنعت بتلك الرسالة، فما معنى ان تعمل لمصلحة المجتمع أو كبح نفسك بطريقة تقلل من قدرتك على الكسب ؟

كما ان التوسع في حقوق الفرد الذي حدث بعد الحرب، هو عامل آخر يقود الى التراجع في تحمل المسؤولية. حين كنت طالباً في كلية الحقوق، تعلمنا ان الطريق الى حل المشاكل الاجتماعية هي ابعادها عن السياسة ونقلها الى المحاكم. هناك يجلس القاضي بردائه الاسود، وكاتب المحكمة الى جانبه (كان معظم القضاة من الرجال في اوائل السبعينات)، مع حقيبة كبيرة قربه. وقد يتناول القاضي حقيبته ويخرج منها صاعقة من البرق، ويقذفها بقوة ارضاً صارخاً، «تمييز عنصري، قف!» فيتوقف التمييز العنصري. مرة اخرى يتناول حقيبته ويخرج منها صاعقة من البرق، ويعلن، «لتبنى المساكن!» فيبدأ تشييد المساكن. كل ما علينا فعله لحل المشاكل الاجتماعية هو ايجاد حق، يسمح للناس باللجوء الى المحكمة. والانتقال الى المشكلة التالية.

احتجت لوقت طويل لمعرفة السبب في جاذبية هذا الطراز من حل المشاكل بالنسبة للمحامين. فقد تبين لي ان القضاة ليسوا سوى محامين يرتدون اردية سوداء. وينقل طراز «الحقوق» منبر حل المشاكل الى المحاكم بعيداً عن عالم السياسة الكريه والقذر حيث يمكننا اقناع كل هؤلاء الناس القذرين، واللامبالين، والاغبياء. المحامون على المنبر المفضل لدينا، ملوك، نستخدم لغة متخصصة، ونكتب على نماذج خاصة. وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، لا يجوز لغير المحامين ان يتحدثوا الى القضاة مباشرة، من دون سؤال المحامي.

ثمة مشكلة صغيرة واحدة لم يتوقعها اساتذتنا القانونيين هي كيف يمكن لجميع الآخرين في البلاد الاستماع لما يقولونه في المحكمة. فلغة الحقوق التي طورناها في المحكمة تسربت الى خارج قاعات المحاكم واصبحت جزءاً من الاحاديث العادية. فقد علّم المحامون المواطنين الاميركيين ان حقوقنا هي، ونستشهد هنا بعبارة ماري أن غليندون من كلية الحقوق في جامعة هارفرد، «فردية، ومطلقة، ومنفصلة عن اي احساس بالتزام اجتماعي». وغالباً ما يلام المحامون على التركيز الاميركي الحالي على الحقوق. الحقيقة،

ان لغة القانون لا تعطي قوة وزخماً اعظم الا لتوجه مدفوع بقوى اخرى اشرنا اليها في هذا المقال. الا انه يجب عدم التقليل من اهمية مساهمة المحامين. فهم يعطون باقي افراد المجتمع الكلمات، والعبارات، والافكار لتبرير الاعتقاد القائل، «ان لي الحق فيما اريد». وبالتالي، فقد شهدنا تصعيداً مضطرداً في سعي كل مصلحة ومجموعة مصالح لرفع مصلحتها لتصبح في مستوى الحق.

ولبيان هذه العملية، كانت هناك قضية رفعت في كارولينا الجنوبية تطالب بتأسيس حق دستوري يسمح للمرء باختيار طبيبه. وقد اثيرت القضية حين اكتشفت «منظمة الحفاظ على الصحة» ان الاطباء لا يعطون وقتاً كافياً للمنتفعين من المنظمة بهدف حشد المرضى ودفعهم لمراجعتهم في عياداتهم الخاصة. لذلك اضافت المنظمة قيداً جديداً للعقد الاصلي يمنع الاطباء الذين يخرجون للعمل في عياداتهم الخاصة من آخذ اي مريض حوّل اليهم من المنظمة. بعد عدة سنوات جاءت طبيبة بقائمة من الاشخاص امكنها اقناعهم، ورفعت قضية على «منظمة الحفاظ على الصحة» بدعوى ان شرطها ينتهك حقهم الدستوري في الخصوصية.

هذا التصعيد في مجال الحقوق الفردية والذي اقرته المحاكم هو مثال أخر على كيفية قيام انجازاتنا الايجابية باضعاف مجتمعنا. وكان ما وصفه بعض النقاد الساخرين «بلوبي الحقوق» مهماً للغاية في فتح المجتمع الاميركي أمام النساء والاقليات، والمجموعات الأخرى المبعدة. فحتى عهد قريب، على سبيل المثال، كان من الممكن استبعاد جانيت رينو من كلية الحقوق. وكان من الممكن ايضاً ابعادها لفشلها في تكوين اسرة، وان يطلب منها الذهاب الى البيت وتربية الاطفال بدلاً من ان تصبح نائباً عاماً ومواطناً حكومياً بدوام كامل. لو اننا في العام ١٩٥٠ لما رشحت لتصبح المدعي العام، ولاعتبرت قضية فاشلة. كان السود مستبعدين تماماً من تعريفنا للاعضاء في المجتمع، والعديد من الجماعات العرقية الأخرى، من اليهود في مينيابوليس الى الايرلنديين الكاثوليك في بوسطن. ويحمل صك ملكية بيتي في واشنطن العاصمة، الذي يقل عمره عن ٧٥ عاماً، شرطاً الزامياً يمنع بيعه للسود او اليهود.

وقال مرشد المدرسة الثانوية لويلما مارتينيز، المحامية التي التي أسست الصندوق المكسيكي الاميركي للدفاع القانوني والتعليم الا تطمح لشيء أبعد من وظيفة سكرتيرة. وانها تضيع وقتها محاولة التقدم بطلبات للالتحاق بالجامعة، محاولاً ان يكون لطيفاً. وقبل عشر سنوات من التحاقي بكلية الحقوق، حاولت صديقة لي التقدم بطلب للالتحاق بكلية الحقوق في جامعة يال. كانت قد حصلت على علامات ممتازة في امتحان القبول، ولديها توصية جيدة، اضافة الى علامات تفوق من مدرسة رادكليف. وسارت مقابلتها مع مسؤول القبول بشكل جيد. وفي نهاية المقابلة سألته، «ما هي فرصتي في الالتحاق بالكلية؟ فاجاب، «حسناً، الكوتا المخصصة للنساء هي ثلاث نساء في بداية كل صف، وسوف أعمل على ان تكوني واحدة من هؤلاء الثلاث». نحن بحاجة لمن يذكرنا بالمدى الذي دفعتنا اليه حركة الحقوق في اتجاه ايجابي. انها واحدة من اعظم نجاحات اميركا، نجاح تأمل شعوب العالم بشدة في ان تتبعه. لكن وكما هو الحال مع الأمن الاقتصادي والتنقل الجغرافي، فانه تقدم فيه شرك. فالاحياء التي تحاول استعادة السيطرة على شوارعها ومتنزهاتها من الجريمة والفوضى تعرقلها دائماً التفسيرات المتطرفة للدستور. وتحاول كل مجموعة مصالح في المجتمع، ان تحذو عملياً حذو حركة الحقوق المدنية، مدعية بانفعال عظيم ان رفض حجتها هو انكار لحقوقها، مما يدفع المجتمع اكثر فاكثر بعيداً عن الموازنه ما بين الحقوق والمسؤوليات.

نحو تجديد اميركي

مأزقنا الحالي مشحون بالسخرية. وكما ذكرنا سابقاً، فان الجريمة، والعجز في الموازنة، وانهيار المجتمعات المحلية، والفوضى قد نجمت عن التنمية الاقتصادية المستدامة، والتأكيد الزائد عن الحدّ على أهمية الفرد، والمحاكم التي تتوسع في تعريف حقوق الفرد. ومع ذلك، فان الامن الاقتصادي، واستقلال الفرد، والقضاة المستعدين للدفاع عن حقوق الفرد هي أمور جيدة، وليست سيئة. فلا أحد يريد العودة الى عام ١٩٥٠ .

على ضوء ما تقدم، فان التحدي الذي يواجهه المتفكرون الديمقراطيون والجمهوريون، الذين يقدرون الحرية، معقد للغاية. لقد حاربنا في معظم معاركنا السياسية الشرور – مثل

العنصرية وتضخم الحكومة. ونحن مدعون اليوم الى حملة مختلفة تماماً، معركة تشتمل على ايجاد توازن بين منافع متنافسة، وليس حشد قوى الخير ضد قوى الشر. استقلال الفرد أمر جيد، ويكافح الناس في مختلف انحاء العالم من اجله. هو ليس أمراً سيئاً، انه جيد. وما يجب علينا فعله هو ايجاد توازن بين سعينا لاستقلال الفرد ورغباته، من جهة، والنهوض بالمسؤوليات المدنية من جهة أخرى. وهذا الامر اشبه بركوب دراجة. فاذا كنت تمتطي دراجة وشعرت انك تميل في اتجاه اليمين وبالغت في تصحيح ميلك في الاتجاه المضاد، فسوف تسقط حتماً. ولن تواصل السير الى الامام الا اذا حافظت على توازنك .

انبثقت ثلاث مقولات رئيسية عن الحركة المجتمعية حول كيفية الميل في اتجاه المسؤولية من دون المبالغة في رد الفعل. المقولة الأولى هي اننا بحاجة ملحة للبدء في «حوار متعدد» (multi-log) حول المسؤولية. وقد صاغ هذا التعبير اميتاي اتزيوني، مؤسس الحركة المجتمعية. والحوار المتعدد اشبه بحوار يتميز بمشاركة ملايين الناس فيه، دفعة واحدة. ونحن بحاجة الى «حوار متعدد» حول مكان المسؤولية في الحياة الخاصة، والسياسة العامة، والقانون الدستوري.

علينا، من الآن فصاعداً، ان نقول على الفور كلما تأكد حق ما، «هذه جملة غير تامة، اين المسؤولية المرتبطة بهذا الحق؟» وكما ان لكل قطعة نقد معدنية وجهان، لا يمكن للحق ان يوجد دون ان تقابله مسؤولية.

علينا، خلال هذا النقاش، ان نؤكد بان الحقوق والمسؤوليات لا تسير في اتجاهات متضادة اذا ارتفع احدها انخفض الآخر. انهما تبادليان. والعلاقة بينهما مثل ذلك الرمز الشرقي «ين ويانغ» * اذا تقلص احدهما فسوف يتقلص الثاني لا محالة.

لا يمكن للناس ممارسة الحرية الا داخل مجتمع آمن يتحمل افراده المسؤولية تجاه بعضهم البعض. في هذه الحالة فقط يمكن للناس ممارسة حقوقهم والمشاركة في التجربة العامة في امتلاك حقوق وان عليهم حقوق. والعيش في مجتمع لا يمارس الناس مسؤولياتهم فيه اشبه بالعيش مقيداً وغير حر.

---

* yin and yang ، في الفلسفة الصينية «اليانغ» هو العامل الايجابي للكون ويكمله الين وهو العامل السلبي (المترجم).

ثمة مثال متطرف هو تطور المساكن الشعبية في العاصمة واشنطن. حيث لا تسمح الامهات لاطفالهن بالخروج ليلاً خوفاً من مروجي المخدرات الذين يسيطرون على الشوارع ليلاً. وينيمن اطفالهن في حوض الحمام لحمايتهم من الرصاص الطائش. بعضهن يكومن الفرشات خلف الابواب والنوافذ للاحتماء من الرصاص. هؤلاء الامهات لسن احراراً. بغض النظر عما يقوله الدستور، وعن كل ما ينفق من مال على المحامين لحمايتهن من الشرطة ومديري سلطة الاسكان. هؤلاء النسوة لسن احراراً، لانهن لا يعشن في مجتمع معافى يمارس الناس فيه مسؤولياتهم تجاه بعضهم.

كلما تحدثنا عن الحقوق في المناقشات السياسية، نضطر الى الاعتراف بان الحقوق ليست فردية، ومطلقة، ومنفصلة عن الالتزامات الاجتماعية. لكن العكس هو الصحيح، فكل حق مشروط، ومحدود، ومحصور ضمن بيئة اجتماعية. لذلك، حين يرغب المرء التأكيد على حق، سواء كان الحق في الرعاية الصحية، أو الحق في التدخين، او اختيار طبيبه المعالج، او اي حق أخر، فان البيان غير مكتمل. لأن على الشخص التحدث عن القيود المفروضة على ممارسة ذلك الحق، والعلاقات الاجتماعية المطلوبة لايجاد ذلك الحق، واخيراً، من سيدفع مقابل ذلك الحق. واضافة الى ذلك، لابد من اعادة ادخال فكرة مهمة الى المناقشة، حول معنى ان يكون المرء ناجحاً. فأهلية المرء لتحمل المسؤولية تجاه الذات والآخرين ليست جزءاً من الحياة الناجحة وحسب، بل هي معنى ان يعيش الانسان حياة ناجحة.

يوجد في نيويورك برنامجاً للتدريب على العمل اسمه «مركبات» (vehicles) للاشخاص الذين هم خارج التيار الرئيسي للاقتصاد. وقد شقت جانيت افري باريت مؤسسة هذا البرنامج طريقها من طفلة تعيش في أسرة يرعاها أحد الأبوين في بيت شعبي لتصبح رئيسة لشؤون الموظفين في أحد بنوك نيويورك الرئيسية. وتقول ان الكثير من التدريب العملي في هذه الأيام ليس مصمماً لمساعدة الافراد على مواجهة مشاكلهم الحياتية. وحين يدخل الناس الى مكتبها تطالعهم شارة على الجدار تقول «الخطوة الأولى ... ممنوع الشكوى». وفلسفتها هي التالية: ان كانت لديك مشكلة، فليس مهماً من تسبب بها، فانت الوحيد القادر على اخراج نفسك من محنتك. وقد تعرضت باريت لانتقادات من اناس في

جمعية التوجيه للعمل والتدريب على العمل في نيويورك، ومع ذلك، فان ما حققته أعلى بكثير من سجل البرامج الأخرى. فقد بدأت بالايمان بقدرات كل شخص؛ وهي تفرض عليهم مطالب، مؤكدة ان ذلك ليس حقاً لهم. وتقول «من حقك الحصول على فرص النهوض في الصباح واستنشاق الهواء، وهنا ينتهي حقك. بعد ذلك، حياتك هي مسؤوليتك». وقد بثت قوة قناعاتها في زبائنها الفكرة البالغة الاهمية وهي ان الاعتماد على النفس هو على الدوام افضل من الاعتماد على الآخرين.

العنصر الحيوي الآخر في نقاشنا حول المسؤولية هو التاكيد على ان خدمة المجتمع من خلال العمل هي جزء من معنى ان يكون المرء مواطناً. لانه يجب على كل فرد ان يأخذ بعين الاعتبار ان من واجبه كمواطن ان يدلي بصوته، لكن التزامات المواطنة تبدأ من هناك. ويجب ان نتوقع من كل شخص ان يجيب على السؤال، «ما هي الادوار التي اخترتها لخدمة مجتمعك؟» لقد قال وليم جيمس ان الاعمال تسبق المشاعر، وان مشاعر المجتمع وروابطه تتطور من خلال العمل، وليس الكلام المجرد. وربما كانت الخدمة أفضل طريقة لاعادة تلك المشاعر والروابط. وبفضل مشروع قانون أقره الكونجرس عام ١٩٩٣، فان آلاف الشباب سيشاركون في خدمة المجتمع خلال العامين المقبلين. الا ان الامر يعود الى المجتمعات المحلية لضمان نجاح هذا البرنامج، عن طريق توفير الفرص للشباب للعمل معاً في مجموعات مختلفة والمساهمة في الخير العام. وسوف تمكن المبادرات المحلية، وليس الاوامر الحكومية، ان يصبح هذا الأمر تجربة حقيقية لتعلم الخدمة التي يمكن للشباب من خلالها فهم التكافل الاجتماعي والفنون الديمقراطية.

هذه الحوارات حول المسؤولية يجب ان تحرك المناقشات حول الحياة الخاصة، والسياسة العامة، والقانون الدستوري. وبينما نعيد اكتشاف لغة جديدة عن المسؤولية، فان في وسعنا اثارة الهدف الثاني للحركة المجتمعية: تقوية مؤسسات المجتمع المحلي بوصفها اداة لحل المشاكل. وجعل المدارس اماكن آمنه للطلاب، ويجب ان يكون دورها الرئيسي التعليم الاخلاقي، وليس مجرد تكريس المعلومات. ويجب أن ترى الكنائس وغيرها من المؤسسات الاجتماعية في الاحياء، انها «حلال المشاكل» الأول داخل المجتمع المحلي.

ومن امـثلة هذا النوع من المبـادرات، البـرنـامج الذي بدأه الاب جـورج كليمنتـز من شيكاغو تحت شعار «كنيسة واحدة – طفل واحد». ويطلب هذا البرنامج من كل كنيسة في اميركا ان تجد ضمن رعاياها أسرة مستعدة لتبني طفل بحاجة للرعاية، وتطلب من مجتمع الكنيسة توفير الدعم الذي قد تحتاجه تلك الاسرة للنهوض بمسؤولية تربية ذلك الطفل. وكشهادة على قدرة المؤسسات المحلية على معالجة المشاكل الوطنية بالانضمام للمجتمعات المحلية فقد ادى برنامج «كنيسة واحدة – طفل واحد» الى تبني اكثر من ٤٠ الف طفل خلال السنوات العشر الماضية.

ثمة حاجة لتقوية مؤسسات، مثل مؤسسات المجتمع هذه بايجاد السبل لها لتتحدث الى افرادها بصوت اخلاقي. الحواجز امام هذه الخطوة ستكون هائلة. مثال ذلك، في العام ١٩٩٢ اقترحت مدينة سان فرانسيسكو وضع مرفق متعدد الخدمات لتقييم وضع الاشخاص المشردين وارشادهم في منطقة وسط المدينة الى الجنوب من «ماركت ستريت». وكان ذلك الحي يخوض بالفعل صراعاً للتغلب على الجريمة، والفوضى، والتهتك المدني. وقد عارض الناس المرفق الجديد لخوفهم من ان يجذب المشردين للتخييم في الاراضي الفدرالية القريبة. ليبولوا على الارصفة، ويبيعوا المخدرات، ويتسولون.

فقامت وكالة محلية «للطريق الموحدة» بدعوة «مجلس حل المشاكل لجنوبي السوق»، مع ممثلين عن جميع الاطراف، وتفاوضت على تسوية. على ان تقوم الشرطة المحلية بتحرير مخالفات للناس الذين ينامون في اماكن عاة خلال الليل، او يشاركون في مضايقة الناس، او يلحون في التسول، او التسكع للممارسة الدعارة أو بيع المخدرات. وان يبلغوا المستشارين في مركز الخدمات المتعددة. وقد وافق المركز على تقديم المشورة لمراجعيه قائلاً، «نحن نحاول ان نكون جيراناً طيبين. ولا يمكنك القيام بذلك هنا، وهذا جزء من المشكلة، فاتركني اتعامل مع ما يفرض عليك هذا الموقف». كما وافق مديرو المركز على حجب الخدمة عمن يكرر المخالفات.

بعد فترة وجيزة من توقيع الاتفاق وبناء المركز، هدد «اتحاد الحريات المدنية الاميركي» برفع دعوى، مدعياً بأ التعاون المقترح هو غير دستوري. وقال ان قيام الشرطة بابلاغ

المديرين قبل صدور ادانة ينتهك الحق في الخصوصية للمنتهكين المزعومين. وحجب الخدمة عمن يكرروا الانتهاكات يعني فرض شرط غير دستوري على منفعة عامة. ونتيجة لذلك اهمل اتفاق التعاون. وسيكون من الصعب اقامة مراكز مماثلة في الاحياء السكنية في سان فرانسيسكو في المستقبل.

حين وصلنا الى هذا الحد في انحدارنا تحت الخط بحيث يعجز الناس الذين يديرون ملجأ للمرشدين عن معرفة السلوكيات المضادة للمجتمع لدى راعيهم في الاحياء المجاورة، نكون قد عطلنا قدرة مجتمعنا على الحديث بمنطق اخلاقي مع افراده.

المقولة الثالثة للحركة المجتمعية هي التعرف على السياسات العامة التي تحقق التوازن بين حقوق الافراد والمسؤولية تجاه المجتمع والدفاع عنها. ويؤكد المدافعون عن المجتمعات المحلية ان القيم المرتبطة بالفردية والمجتمع المحلي ذات وزن اخلاقي واحد. وهي دائمة التوتر، والسماح لأحدها بالسيطرة على الآخر لا يمكن ان يتمخض عنه سوى نتائج اجتماعية سيئة.

علينا ان نتوقف عن أخذ الحلول البرغماتية الجيدة عن الطاولة قبل ان تتسنى لنا الفرصة لتجربتها . وتجربة سان فرانسيكسو المذكورة اعلاه مثال طيب. علينا ان نسمح بالسياسات العامة التي تعيد الربط بين الحقوق والاستحقاقات من جهة والواجبات والالتزامات من جهة أخرى، وان ندعمها. على سبيل المثال، في الاسكندرية، فرجينيا، وبعد ان تفشت المخدرات والجريمة في المساكن الشعبية، وصنع الناس خطة تقضي بجعل المؤجرين مسؤولين عن اي شيء يحدث في الوحدات التي يؤجرونها سواء من قبل الاسرة التي تشغل المنزل أو ضيوفها. لذلك، اذا تعاطى ابن تلك الاسرة أو صديق له المخدرات، يتم اخلاء العائلة كلها من المنزل. ولم يعد في وسع شاغل العقار القول، «حسناً، انا لم افعل ذلك، ولا علم لي به، لذلك سأبقى في المنزل».

وقد أكد جيم موران، عمدة الاسكندرية الليبرالي الديمقراطي ان الناس المتضررين من تعاطي المخدرات والجريمة هم معظم سكان المناطق الشعبية غير المتورطين في تعاطي المخدرات أو السلوكيات الاجرامية. وكان موران يريد اعادة الرابطة ما بين فرصة العيش

في مسكن شعبي ومسؤولية السيطرة على أسرة المرء. وقد عارضه نقاد قالوا ان الأسر التي سيتم اخلائها سيلقى بها في ملاجئ المشردين. فاجاب ان مسؤليته الأولى هي صحة المجتمع المحلي، وجعله مكاناً آمناً للسكان الملتزمين بالقانون يعيشون فيه ويربون اطفالهم، ناهيك عن القائمة الطويلة من الناس المتلهفين للانتقال للعيش في المساكن الشعبية .

المثير للاهتمام، ان عدد حالات الإخلاء بموجب سياسة موران كانت قليلة للغاية، كما انخفضت معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات. وقد تبين ان قاعدة واضحة تربط بين حق السكن والالتزام بحماية الجيران قد تمخضت عن تقوية سيطرة بعض الأمهات اللواتي كن يواجهن مشكلة من ابنائهم المراهقين، والاقارب، والأصدقاء.

وبالمثل، بدأت سلطة الاسكان في شيكاغو بفرض مطلب يقضي بأن يحمل كل شخص يرغب في استئجار وحدة معروضة للايجار بطاقة هوية أو التوقيع عند الدخول، يومياً. وكان أول شيء حدث فورة في حالات الزواج. اما النتيجة الثانية فكانت انخفاض معدلات الجريمة، لان من الصعب بيع المخدرات من احدى الشقق حين يضطر جميع الضيوف الى التعريف عن انفسهم أو التوقيع عند الدخول. بعد ذلك، قام «اتحاد الحريات المدنية الاميركي» بمقاضاة سلطة الاسكان، مدعياً بأن اجهزة الكشف المعدنية عن المداخل ومتطلب التوقيع للزوار ينتهك الحقوق التي ضمنها التعديل الرابع للدستور، وشرط الاجراء القانوني الصحيح. وما زالت القضية دون حل.

حتى عهد قريب، لم يكن لدى ولاية ميريلاند قانون يجبر راكبي الدرجات النارية على ارتداء الخوذة. وفي الدورة التشريعية الأخيرة، قدم مؤيدو قانون الخوذة مشروعين لفرض هذا القانون. المشروع الأول يفرض على راكبي الدراجات النارية ارتداء الخوذة. والذي اسقط. وفي اليوم ذاته، حدث تصويت في لجنة منفصلة على مشروع القانون الثاني الذي يفرض على راكبي الدراجات النارية الحصول على تأمين طبي كبير قبل الحصول على رخصة سواقة الدراجات النارية. يمكنكم تخمين ما حدث لذلك التشريع. فقد اسقط هو ايضاً. بكلمة اخرى، من حق راكبي الدراجات النارية السير في الشوارع العامة على دراجة والريح تتلاعب بشعورهم، ولا حاجة لأية مسؤولية تؤمنهم من الحوادث الخطيرة.

وستلقى المسؤولية عن أي شخص لم يرتد الخوذة واصطدم بشجرة، ويحتاج الى الرعاية لفترة طويلة، على كاهل المجتمع .

عكس هذه التوجهات

ليس انيهار المسؤولية توجهاً لا يمكن مقاومته. فلدى امريكا طاقة هائلة كي تجدد نفسها كأمة. وظهور الحركة المجتمعية هو رد فعل، وادراك من الأهل والأولاد والمعلمين، والمسؤولين على أن الأمور قد انحرفت عن مسارها، وان علينا ايجاد طريق للرد. لحسن الحظ، يدرك زعماء هذه الحركة ان الرد المبالغ فيه هو في مثل سوء المشكلة الأصلية. واننا نبحث عن التوازن.

من ابرز ما شهده عام ١٩٩٣، شهادة ٥ مواطنين حاولوا حماية سائق شاحنة ابيض سحب من شاحنته وضرب من مجموعة من الغوغاء القساة خلال اعمال شغب في لوس انجيلس. لقد رأى هؤلاء ما يجري على شاشة التلفزيون، وتوجهوا الى المكان للدفاع عن الرجل الذي لم يقابلوه قط مسبقا. ورداً على سؤال من المدعي العام قال احد المواطنين، «شعرت وكأنهم يضربونني أنا»

ما نحتاج استعادته في هذا البلد، هو الشعور- الشعور هي الكلمة الرئيسية - انه حين تظهر مشكلة في مجتمعنا، ان نشعر كما قال ذلك الرجل، «وكانهم يضربونني»، واننا ملزمين بأن نتقدم ونصبح طرفا في ايجاد حل للمشاكل التي تعصف بمجتمعاتنا، بدل الجلوس جانبا في حالة قلق دائم تتملكنا وتسيطر علينا. فإذا كان لدى ٥ اشخاص في لوس انجلس الاستعداد لتعريض حياتهم للخطر لحماية رجل واحد يتعرض للضرب في الشارع، فلا بد ان يكون لدينا ٥ ملايين او ٥٠ مليونا من الناس مستعدين للعودة الى فكرة اميركية تقليدية: وهي انه حين تكون هناك مشكلة في هذا البلد، فإن علينا نحن المواطنين ان نعمل معا في مجموعة صغيرة للرد. وهذا هو جوهر فكرة المجتمعية، وهي فكرة قد تقلب هذا البلد رأسا على عقب.

الفصل الحادي والعشرون

الليبرتارية : بناء المجتمع المدني عن طريق الفضلية والحرية

دوغ باندو

مقدمة

نحن نعيش في حقبة علمانية. لكن الايمان لم يختف. بل تغيرت الالهة. الدين السائد هذه الايام هو الدولانية (statism). الحكومة، وليس الله، هي المسؤولة عن خلاص الناس.

لقد وصف المؤرخ بول جونسون هذا القرن بانه «عصر السياسة». وكان مصيباً. لانه اعطانا اعظم التجارب الجماعية، الاختبار العالمي الطويل للطرح القائل بأن في وسع الدولة، بل يجب عليها، ان تكون المؤسسة التي ننظم من خلالها حياتنا. والنتيجة باتت واضحة للجميع الآن، وثبت للاسف انها مدمرة. يقول جونسون :

> في حين اعتقد معظم المفكرين، ايام معاهدة فرساي، ان توسيع دور الدولة سيزيد مجمل السعادة البشرية، لكن بحلول ثمانينات القرن العشرين لم يعد يحمل وجهة النظر هذه سوى مجموعة صغيرة متلاشية من المؤيدين المتشائمين. لقد خيضت التجربة بطرق لا تحصى؛ وفشلت في جميع تلك الطرق تقريباً. واثبتت الدولة انها منفق نهم، ومبذر لا يبارى. واثبتت في القرن العشرين، بالفعل، انها اكبر قاتل في جميع العصور.

وكان الوضع مشابهاً في اميركا. ومع ان نتائج «عصر السياسية» كانت «الطف وأرأف» قليلاً في الولايات المتحدة مما كانت في المانيا والاتحاد السوفياتي، فلم تكن الدولة اكثر نجاحاً في حل مشاكل الانسان المستعصية، مثل الجريمة والفقر. بل على العكس من ذلك، خلقت سياسات الحكومة، بشكل غير مقصود عادة، وبشكل مقصود احياناً مشاكل

---

* يرجو المحرر اعلام القارئ بأن دوغ باندو يصف نفسه على انه «ليبرالي كلاسيكي». ووفق التعابير الدارجة، تستخدم كلمة ليبرتاري للاشارة الى الشخص الذي يدافع دائماً عن الحرية ضد الدولانية، لكن التعبير قد يكون مضللاً.

اجتماعية ثم فاقمتها. وما زالت السياسات هي التي تعارض اي جهود جدية لحل تلك المشاكل ذاتها.

ومع ذلك، يرفض السياسيون من مختلف التوجهات الايديولوجية في جميع انحاء العالم قبول حكم التاريخ بان وقتهم قد اقترب من نهايته. ويواصلون، بدلاً من ذلك، النضال للاحتفاظ بمناصبهم. والأسوأ من ذلك، انهم يقومون بذلك بتحويل الانتباه عن فشلهم السابق بالتسبب بازمات جديدة - مطالبين بالتوسع القومي، ومثيرين للمشاعر الآثنية القديمة، وصابين غضبهم على اكباش محرقة تقليدين، مثل المهاجرين، واليهود، مثلاً. اما الذين هم اكثر مكراً ودهاء فيبحثون على طريقة مختلفة، بالادعاء انهم سياسيون «جدد» يلتمسون تأييد الناس بتبني «التغيير»، مقترحين «اعادة تشكيل» المؤسسات العامة، ومتعهدين بتقديم «مغزى» لحياة الناس.

من الصعب التنبؤ ما اذا كانت هذه الخدع ستنجح. فقد نجحت على المدى القصير مع رجال بينهم اختلاف كبير مثل سلوبودان ميلوسيفيتش وبيل كلينتون، لكن مناصب هؤلاء المسؤولين والمجموعة الكبيرة من المتجبرين والاعوان متوسطي البراعة الذين يديرون الغالبية العظمى من الحكومات في مختلف انحاء العالم، هم بالكاد أمنون. فسوف يسلم معظم هؤلاء، على المدى الطويل الى مزبلة التاريخ. السؤال الوحيد هو ما اذا كانوا سيعيشون ليروا نصبهم التاريخية وقد دنست وذكراهم وقد لعنت.

مشاكل اليوم

لكن، وكما قال لورد كينز، على المدى الطويل سنكون جميعاً امواتاً. وعلينا اليوم ان نناضل ضد عصر سياسة لم يذوي كلية. واذا كانت الولايات المتحدة لم تعاني من نوع الحكم الشمولي الاستبدادي الذي اتصف به الاتحاد السوفياتي طويلاً، فقد عانى الغرب من عقود من التأليه الحقيقي للدولة، في حين كانت السلطة السياسية-معرضة لاغراءات خطيرة وقاتلة تتهددها، فقد بقي بيروقراطيوها وموظفوها المتنوعون في اماكنهم، رافضين التنازل عن سلطاتهم. وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٩٠ ارتفاع انفاق الحكومة في اميركا بمقدار ٣١٦٣ بالمئة، ولا يظهر هذا التصاعد اي علامة على الضعف.

تستهلك الدولة اليوم ٤٣ بالمئة من الدخل القومي، لكن حتى هذا الرقم الهائل لا يقدر نفوذ الدولة حق قدره : فالشخص الاميركي العادي يعمل من بداية كانون الثاني وحتى ٥ ايار لدفع ما عليه من ضرائب، وحتى ١٨ ايار لتغطية انفاق الحكومة، وحتى ١٠ تموز بعد اضافة تكلفة القواعد التنظيمية. ولا يوجد اليوم، عملياً، اي نشاط بشري خارج سلطة السياسة. فالمكان الذي تعمل فيه، ومقدار ما تكسب، وطريقة ادارة شؤون اسرتك، ومع من تتعامل، ونوع السيارة التي تشتريها، والجهة التي تتلقى منها الرعاية الصحية، وما تهضمه، وكيف تمارس الجنس، واذا كنت تزور دولاً اخرى - كل هذه الأمور وأكثر هي اليوم مسائل من صلب اهتمام أحد مستويات الدولة، وغالباً اهتمام عدة مستويات.

ونتيجة لذلك ، تبقى حريتنا، وازدهارنا، واخلاقياتنا معرضة للخطر. واعتماد اميركا على السياية كحل لمعظم المشاكل الحقيقية والمزعومة نقل الحسد الى السياسة العامة الرسمية، وجرد الافراد والمجتمعات المحلية من مسؤولياتها الاجتماعية التقليدية، ودمر الفرص الاقتصادية للناس الأقل حظاً، وشجع التدخل الاجنبي غير العادل، وقوض الاخلاق الخاصة والقيم الروحية. ولن يأتي حل أزمة واسعة الانتشار كهذه من اصلاحات صغيرة هنا وهناك - سواء كان ذلك خفض في معدل انفاق الحكومة، ونقل أحد البرامج من اختصاص الحكومة الفدرالية الى الولاية، أو سدّ بضع ثغرات للتهرب من الضرائب، أو شيء متواضع كهذا.

المطلوب، بدلاً من ذلك، اعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة. ويجب الا يكون الهدف من الحكومة اعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لتناسب الخيارات الأنانية لبعض الاقليات أو حتى الأكثريات النافذة. ليس لانه لا يوجد مبرر اخلاقي لاعادة توزيع الدخل بشكل منهجي وحسب، بل لأن العملية لابد ان تخفق، ولن تغني الفقير بل «طبقة جديدة» من السياسيين، والموظفين الحكوميين، والعاملين خلف الكواليس، ومجموعات من اصحاب المصالح. محاولات تقوية «العدالة الاجتماعية»، ليست سوى عبارة فارغة استخدمت لاسباغ المعقولية على جميع خطط ادارة المجتمع، والتي تنتهي عادة بمزيد من الاستبداد، وتعيد صياغة السلوك الخاص الجماعي القائم على الرغبات المتقلبة للممسكين

بزمام السلطة السياسية. في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لابد من وجود ضرورة ملحة لتدخل الحكومة تهم فعلاً «الرفاة العام»، هذه العبارة الدستورية التي حرفت لتبرير كل برنامج فدرالي جديد، ليس هذا وحسب، بل ايضاً توقع معقول، وملزم، وفعلي بان فشل القطاع العام لن يتجاوز تقصير القطاع الخاص المعني .

باختصار، لابد من ايصال عصر السياسة الى نهايته. لقد فشلت الدولانية فشلاً ذريعاً في نواحي عدة. لقد اثبت هذا القرن – بطرق مكلفة اكثر مما كان في الامكان تصوره قبل ان يعرف الانسان مدى القوة التدميرية للتكنولوجيا الحديثة عند وضعها في يد دولة لديها مطلق السلطات – ان السياسة لا تقدم الحل للحالة البشرية. ومع ان النخب الحاكمة التي عاملت السياسة ذات يوم وكأنها الدين قد تخلت عن ايمانها هذا، فانها غير مستعدة بعد للتخلي عن السلطة طوعاً. وبالتالي، اذا كانت العقود التسعة الأولى من هذا القرن قد كرست لقيام الايديولوجيات الجماعية وسقوطها، فان العقد الاخير يبدو وكأنه يكافح لايجاد انظمة سياسية في مختلف انحاء العالم تتفق مع نمط فكري جديد، واكثر تحرراً.

ماذا بعد؟ المجتمع المدني

مع ذلك، فان اتهام الحكومة وحدها لا يكفي. ويعلمنا الحذر الاميركي التقليدي من اللجوء الى السياسة – القائم على ادراك ان المخلوقات البشرية غير معصومة عن الخطأ، وعدم كفاءة المؤسسات البشرية، وميل الناس الى اساءة استخدام السلطة – الكثير عما يجب على الحكومة الامتناع عن فعله. لكن ما الذي يجب ان يحل محل الدولة كمركز تنظيم للحياة؟ المجتمع المدني. المؤسسة التي كانت على الدوام في ذهن من اسسوا الدولة لتعمل كاطار عمل للانشطة الاقتصادية والاجتماعية. في الحقيقة، قبل مئتي سنة مضت، كان الجميع يتطلعون فعلياً الى المجتمع المدني، او ما يوازيه في ايامنا هذه، «القطاع الخاص»، لتوفير منبر يمكن للمواطنين من خلاله حل مشاكلهم. ولم تكن الحكومة تدعى للمشاركة الا في الحالات غير العادية، حين تكون المناقشات والاعمال الخاصة غير ممكنة، او يتبين انها غير ملائمة.

ثمة نهج مشابه قد ينجح اليوم. ويمكن لمجتمع مدني مبدع، ونشط، وقوي، تدعمه جموع المواطنين ولا تعرقله الحكومة، ان يعالج الغالبية العظمى من المشاكل التي تدفع الآن الى أيدي مسؤولين عامين، والقضاء على الازمات المزعومة التي تنشأ الآن بانتظام مقلق، او التخفيف منها. من الواضح ان الدولة لن تختفي، والتحول الى زيادة الاعتماد على المجتمع المدني. سيكونُ صعباً، او حتى مؤلماً في بعض الاحيان. لكنه يبقى امراً ممكناً.

الخطوط العريضة لمثل هذا النظام سهلة نسبياً. (لقد كتب الكثير في أماكن أخرى حول الحلول الخاصة الممكنة للمشاكل الاجتماعية الحالية، لكن ذكر تفاصيلها هنا غير ممكن). مثال ذلك، اذا قامت الحكومة بانجاز واجبها الاساسي بالحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة وغير تضخيمة، متحاشية التلاعب السياسي المستمر الذي نراه هذه الايام، فسوف يكون هناك القليل من دورات الانتعاش/ الهبوط الحادة وما يصاحبها من تذبذبات في سعر الفائدة وتأرجح في معدلات البطالة. ويصبح في وسع قطاعات الاعمال ان تخطط بشكل افضل للمستقبل، وان تستخدم المزيد من العاملين، وتوفير وظائف أكثر استقراراً. واذا خصمت الدولة تكلفة التوظيف، المتخضمة اليوم بسبب قوانين الاعانات الالزامية، والاعباء التنظيمية الزائدة عن الحدّ، والضرائب المرهقة، فان في وسع اصحاب العمل توفير المزيد من فرص العمل. واذا اسقطت الحكومة تلك المجموعة الكبيرة من التشريعات الحمائية للعمال - مثل الحدّ الأدنى للاجور، وقانون دافيس - بيكون، وهيئة التشريع القومي لعلاقات العمل، والترخيص المهني، وما شابه ذلك - فسوف تمكن المزيد من الناس، خاصة الاقليات، من شغل هذه الوظائف.

من الواضح لزيادة فرص التوظيف دور حاسم في حل مشكلة الفقر، التي تبدو مشكلة مستعصية هذه الايام. وكذلك الحال بالنسبة للتعليم الذي تحول الى احتكار حكومي على نطاق واسع. ويوفر التنافس من خلال زيادة الاعتماد على المؤسسات الخاصة، والتعليم المنزلي، المدعوم بقسائم المساعدة (vouchers)، والاعتمادات الضريبية (tax credits)، وبرامج «الاختيار»، فرصة اعظم لاعداد الشباب لمستقبل منتج ومسؤول، أكثر مما يفعل انفاق المزيد من الاموال على نظام التعليم العام القائم حالياً.

وقد يساعد اصلاح نضام الرفاه الاجتماعي، للحد من تأثيراته غير المنتجة على السلوكيات – خاصة قرارات الزواج، وانجاب الاطفال، والالتحاق بالمدرسة، والذهاب للعمل – على ضمان ان يواجه الفقراء الحوافز والمعايير ذاتها، مثل اي شخص آخر. كما ان من المهم خفض مستوى الدعم الحكومي، بأن نخفض، مثلاً، ما يسمى بالمساعدة العامة لاقوياء البنية (able-bodied) والاعانات الاضافية لمن يعيلون عدداً أكبر من الأطفال، بهدف اعادة التأكيد على دور المسؤولية الفردية لتجنب الفقر، ودور مؤسسات المجتمع المحلي مثل الكنائس، لمساعدة الفقراء على الاستقلال.

كما ان اسقاط القيود عن الاسكان منخفض التكلفة، مثل القوانين الخاصة بالمساكن القديمة، وأوامر التقسيمات البلدية الاستثنائية، علاوة على الاجراءات المدمرة مثل مراقبة الايجارات، قد تحسن بشكل طبيعي، خاصة خيارات الاميركيين للحصول على مأوى. عندها يمكن لمجموعات مثل مجموعة «موطن للانسانية» (Habitat for Humanity) ان تتقدم للمساعدة في حل مشاكل الفقر، وليس عن طريق سياسة حكومية. وقد يسمح الغاء الأنظمة الخاصة بالنقل وترخيص سيارات التاكسي بتطوير نظام مواصلات خاص مختلف في السوق يخدم جميع المناطق المدنية، ليس المناطق الثرية وحسب مثل وسط مانهاتن في مدينة نيويورك. ووقف برامج رعاية الطفل قد تنهي محاولات الحكومة لدفع الاولاد نحو المراكز التجارية الأكبر. ان قائمة المجالات التي يمكن للمجتمع المدني، المتحرر من قيود السياسة ان يلبي فيها الحاجات البشرية بشكل أفضل، لا نهاية لها .

الواقع، ان مجرد تقليص انتشار القواعد التنظيمية الحكومية وجباية الاموال، سيفسح المجال امام المجتمع المدني لأن يتوسع مجدداً. فالناس المهتمون بالفنون، مثلاً، سيكون لزاماً عليهم العمل بانفسهم في حال غياب «العون الفدرالي الوطني للفنون». والتحرر من دعم الجميع، ابتداء من المزارعين الى المصدرين وانتهاء بالاكاديميين، سيوفر لهم الموارد الضرورية لدعم الفنون وأشياء أخرى كثيرة.

قد يكون هذا، في الحقيقة أحد أهم تأثيرات خفض سلطة الدولة: السماح بازدهار انشطة فردية واجتماعية متنوعة في المجتمع كله. كانت هذه هي الروح التطوعية التي اذهلت

اليكسيس دي توكافيل قبل اكثر من قرن مضى، والتي ما زالت تميز هذا البلد عن سائر دول العالم. ومع ذلك، ما زال هناك المزيد مما يمكن ويجب ان نفعله. الحقيقة، ان لمثل هذا النشاط المدني فضيلة من شقين : أولاً، انه يميل لأن يكون أكثر فاعلية: مثال ذلك، الكنيسة أو أي تنظيم اجتماعي آخر أقدر على فهم احتياجات أسرة فقيرة من موظف بيروقراطي بعيد، والتي قد تكون احتياجات روحية ومعنوية أكثر من كونها اقتصادية. كما ان المؤسسات الخاصة ستكون أكثر حرية في الرد، وتعديل ردها بما يتناسب والظروف الفردية.

ثانياً، هذا النوع من المشاركة الشخصية، الذي يختلف عن مجرد كتابة شيك، أو، ما هو أسوأ من ذلك، جعل الحكومة تصدر الشيك، يساعد في تغيير المانح علاوة على المتلقي. وكما المح مارفن اولاسكي مؤلف كتاب «مأساة التعاطف الاميركي»، كان «التعاطف» يعني في السابق الاحساس بمعاناة الآخرين. لذلك، فان ممارسة التعاطف تتطلب من المرء مشاركة الشخص او الاسرة الأخرى حياتها. وهي بالتالي تعزز روابط المجتمع بدل ان تقطعها (كما يفعل الرفاه الاجتماعي اليوم). ومن الواضح ان ليس من السله تطبيق هذا النهج، لكنه ضروري لاقامة مجتمع جيد.

أهمية المجتمع المحلي

المجتمع المحلي هو الكيان الذي يقوم عليه المجتمع المدني، لذلك لابد من اعادة تشكيله اذا اردنا التخلص من شوائب عصر السياسة. ولا توجد الرؤية التي تتحدث عن «الفردانية المتنافرة» (atomistic individualism) التي يهاجمها بعض نقاد اقتصاد السوق، الا على صفحات رواية آين راند، أو مناقشات صفوف الفلسفة في الجامعات. طبيعي اننا نوجد مع بعضها البعض في مجتمعات محلية؛ وهناك القليل من «الجزر» الفردية المعزولة في اي نظام اجتماعي. فنحن في نهاية الأمر، نكبر ونشكل أسراً. ونعمل مع اشخاص آخرين. ونلعب مع شخص آخر، ونتجمع لمشاهدة الآخرين يلعبون . ونصلي لخالقنا بطرق مختلفة لكننا غالباً ما نقوم بذلك بشكل جماعي. ونجتمع لنحاول حل الكثير من المشاكل المختلفة الحتمية التي هي ثمرة خطايا الانسان وعدم كماله .

يكون السؤال الحقيقي عندها، ما نوع المجتمع المحلي المطلوب ؟

مجتمع محلي فاضل

أولاً، المجتمع الفاضل ضروري للغاية. وفي حين ان النظام الاقتصادي والسياسي، الليبرالي حسب المفهوم الكلاسيكي، هو أفضل المتوفر تحت اي ظرف، فانه لن يحمل بشكل حسن الا اذا احتضن في بيئة اجتماعية اخلاقية. قد تبدو هذه النقطة بديهية، او حتى تافهة، لكنها بحاجة للتأكيد. مثلاً، يعمل نظام السوق بشكل افضل اذا كان الناس نزيهين، وينفذون ما تعاقدوا عليه طوعاً. الناس الذين يؤمنون بالعمل الجاد، ويقتصدون في معيشتهم، ويحافظون على الاعتدال في حياتهم، يكونون منتجين أكثر. وسوف تدور الحياة الاقتصادية بشكل أكثر سلاسة لو عامل اصحاب العمل العاملين لديهم بانصاف. وستقل المشاكل الاجتماعية لو نظمت الاسر، والكنائس، والمجتمعات المحلية لمواجهتها مسبقاً. ولو كانت المسؤولية الشخصية أكبر لقلت نفقات الرفاه الاجتماعي واضرار المشاحنات، وما الى ذلك. إن مرجاً يانعاً من التعاطف والتعاون في مجتمع فاضل سيجعل من الصعب على الاعشاب الضارة للتفسخ الاجتماعي وما يتلو ذلك من تدخل حكومي، ان تزدهر.

فكّر في المضامين الاجتماعية لمجتمعنا الحالي، في تراجع الايمان بالمثل الاخلاقية مقابل الجريمة / السرقة والجنس بين المراهقين / الحمل غير المشروع . مثال ذلك، لا يمكن فهم الجريمة بشكل اساسي الا بوصفها مشكلة اخلاقية ذات ابعاد مذهلة. فالذين يقترفون جرائم القتل، والاغتصاب والسرقة يرتكبون افعالاً شريرة – ويرتكبون الكثير منها. فواحدة من كُل ٤ أسر تتأثر بالجرائم في كل سنة. وهناك حوالي ٣٤ مليون «ضحية للجرائم» سنوياً، حسب التعبير الحكومي. وحسب بيانات وزارة العدل، «انت أميَل لأن تصبح ضحية لأحد أعمال العنف من تعرضك للاصابة في حادث سيارة». اضف الى ذلك، ان جرائم العنف تتحول الى جرائم متعمدة وقاسية بشكل متزايد، لا هدف لها سوى الحاق الأذى بالآخرين. الحقيقة، ان بعض المجرمين السابقين يعبرون عن صدمتهم لرؤية الوحشية اللامعقولة التي يرتكبها قتلة هذه الأيام، حيث تحولت الجريمة الى رياضة.

وليست الجريمة اداة لضرب تساوي الفرص. فرغم ان العنف يؤثر في الجميع، فانه يؤذي وبنسبة اكبر الناس الأقل حظاً، الذين ليس لديهم خيارات كثيرة، وتقول وزارة العدل «ان الأسر السوداء، والأسر الهسبانو، والاسر التي تعيش في المدن هي الاكثر تعرضا

للجريمة. فالسود اكثر تعرضا لجرائم العنف بنسة ٥٠ بالمئة . والشخص الذي يكسب أقل من ٧٥٠٠ دولار في السنة معرض لان يكون ضحية جريمة عنف بمقدار ثلاثة اضعاف اكثر من شخص يكسب ٥٠ الف دولار في السنة.

ليست المواقف تجاه الحياة الانسانية هي القيم الاخلاقية الوحيدة التي تغيرت في السنوات الأخيرة، فقد تغيرت المعتقدات تجاه أهمية الأسرة. وصار التفكك الأسري أحد المشاهد المخيفة. فخلال السنوات الثلاثين الماضية ارتفعت نسبة الولادات غير الشرعية في صفوف السود من ٢٥ بالمئة الى ٦٨ بالمئة، ووصلت في المدن الداخلية الى حوالي ٨٠ بالمئة. [وهي الآن ٢٢ بالمئة بالنسبة للبيض]. والافدح من ذلك. الامهات اللّواتي ما زلن اطفالاً. فخلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩١، ارتفعت نسبة الولادات في صفوف المراهقات من سن ١٥ الى ١٩ سنة بنسبة ٢٤ بالمئة. وفي العام ١٩٦٠ كانت الولادات في صفوف المراهقين المتزوجين تعادل ٥ اضعاف الولادات في صفوف المراهقين غير المتزوجين ؛ وفي العام ١٩٩١ صارت الولادات في صفوف غير المتزوجين من هؤلاء ضعف الولادات في صفوف المتزوجين.

هذا النقص في تشكيل الاسرة، مصحوبا بتزايد تفكك الاسرة، كان له عواقب اقتصادية واجتماعية اليمة، خاصة حين اقترن ذلك بتناقص الرغبة في العمل. فهذا هو اولا السبب الرئيسي للفقر. ففي العام ١٩٩٠، كانت نسبة الفقر الرسمية بالنسبة لأسرة تجمع الابوين يعمل احدهما بدوام كامل ٢ بالمئة فقط. وكانت بالنسبة لجميع الأسر التي تجمع الوالدين ٥،٦ بالمئة. وكانت بالنسبة للأسر التي ترأسها الام فقط ٣٢،٢ بالمئة، ثلث الأسر تقريبا. وبالنسبة للنساء العازبات غير العاملات كانت النسبة ٦٧ بالمئة. ثانيا، مع تعطل الآليات الاكثر فاعلية في نقل القيم – الأسرة، والانشطة الاجتماعية التي اساسها الإسرة – ترك التراجع في قيم الاسرة الكثير من صغار السن من دون بوصلة اخلاقية، مما قادهم الى ارتكاب جرائم ضد الغير والقيام باعمال محطمة للذات.

الحقيقة، ان عواقب هذه الظاهرة كانت كارثية بالفعل. حيث ان الاولاد الذين يولدون في أسر محطمة يميلون على الاغلب الى ان يكون ادائهم في المدرسة ضعيفا، او الى

تعاطي المخدرات، او الحاجة الى رعاية نفسية، اكثر من الاولاد الذي ينشأون في أسر متدنية الدخل يكون الاب على رأسها. النقطة الاخيرة لها أهمية خاصة : فقد اشار وزير التعليم السابق وليم بينت الى انه منذ العام ١٩٦٠ قفزت معدلات الولادات غير الشرعية بمقدار ٤٠٠ بالمئة، وارتفعت معدلات الجريمة بنسبة ٥٦٠ بالمئة. ان وقوع ٣٤ مليون « ضحية للاعمال الاجرامية سنويا، ربما كان أوضح دليل على التكلفة الاجتماعية لجيل بلا قيم أو جذور». ويدفع الجيل نفسه ثمناً باهظاً. ففي اوائل التسعينات، واجه ٤٢ بالمئة من الشبان السود الذكور في واشنطن العاصمة، و ٥٦ بالمئة منهم في بالتيمور، ميريلاند تهماً أوقعتهم في شباك النظام العدلي – سواء كمعتقلين أو موقوفين، أو اطلق سراحهم تحت المراقبة أو بشروط، أو يجري البحث عنهم بموجب مذكرة توقيف. معظم الاميركيين السود هم مواطنون يلتزمون بالقانون، لكن القلة عديمة الاخلاق تكفي لافزاعنا كلنا : ١,٧ بالمئة تقريباً من الذكور السود مسؤولون عن ٤٥ بالمئة من جميع الاعتقالات.

من الواضح اننا بحاجة الى مجتمع اخلاقي.

مجتمع محلي حر

الا اننا نحتاج لمجتمع حر ايضاً. وربما كان أهم حوار يجري اليوم ليس ما اذا كان من الواجب ان يكون لدينا فضيلة – وهو ما لا نوافق عليه فعلاً – بل كيف يمكن توليدها ؟ هل نولدها من خلال وسائل تطوعية أو غير تطوعية ؟ وكيف يمكن لنا الحصول على أفضل مجتمع ممكن ؟

نظراً للتراجع اليومي للفضيلة، فان اغراءات التحول الى الدولة تزداد قوة. فاذا كان المجتمع المدني أضعف من ان يولد القيم الاخلاقية الصحيحة، كما تقول الحُجة، فان على الحكومة ان تتدخل. واذا كان هذا يعني خسارة قدر من الحرية، فليكن. وهذا الاغراء قوي بشكل خاص عند مواجهة يسار يبدو أنه يؤمن «بالخيار»، ان كان يعني اخلاقاً نسبية وتهرب من المسؤولية، لكنه يمقت «الخيار» ان كان يعني قيام الافراد باتخاذ قرارات مدروسة تتعلق باولادهم، وتعليم صغارهم، وعملهم، ونواحٍ أخرى من حياتهم.

الا ان الحرية والفضيلة ليستا شيئان متضادان ؛ ومن الخطأ افتراض ضرورة

التضحية بواحدة في سبيل الأخرى. فهما، على العكس من ذلك، تكملان بعضهما البعض. اي، وكما سبق واشرنا، الفضيلة ضرورية لازدهار المجتمع الحر. وبالمقابل، فان الحرية – حق ممارسة الاختيار، بمنأى عن قواعد الدولة التنظيمية الالزامية – هي شرط مسبق اساسي للفضيلة.

ولا يمكن للفضيلة ان توجد من دون حرية، من دون الحق في القيام بخيارات اخلاقية. والاعمال القسرية التي تتفق مع بعض القواعد الأخلاقية لا تمثل الفضيلة؛ لأن الاذعان للقواعد الاخلاقية يجب ان يكون طوعياً. ثمة اوقات، بالطبع، يكون فيها الاكراه ضرورياً بشكل مطلق – اهمها، حماية حق الآخرين بفرض تشريع اخلاقي يحكم العلاقات بين الأفراد. والقانون الجنائي مثال واضح آخر، كما في فرض الالتزام بالعقود وحقوق الملكية لكن الأمر مختلف تماماً اذا استخدمنا الاكراه للترويج للفضيلة، اي فرض معايير على الاخلاق البينشخصية.

ان لجرائم مثل تعاطي المخدرات، والمواد الاباحية، والشذوذ الجنسي، وجرائم ايذاء الذات المشابهة الأخرى تأثيرات اجتماعية واسعة، يشدد البعض على انها تبرر تدخل الدولة. لكني اقول، لقد تدخلت الدولة بشكل مكثف في مجالات أخرى، وكان الأمر ان معظم العواقب السيئة، مثل الجرائم المتعلقة بالمخدرات، كانت، وبشكل اساسي، نتيجة للمنع القانوني أكثر مما هي من النشاط نفسه. فاذا كانت قواعد الحكومة التنظيمي تجعل المشاكل الاجتماعية اسوأ، فاين هي حجة التدخل لتشجيع الفضيلة.

الطابع الاخلاقي للأمة

الطابع الأخلاقي لامتنا ليس جيداً، ويبدو أنه قد ازداد سوءاً في السنوات الأخيرة، لكن، يجدر بالمرء الا تنتابه الأوهام بان عصراً اخلاقياً كاملاً قد وجد قط. ومع ذلك، اذا ازدات الامور سوءاً، فان على المرء ان يطرح سؤالين: هل حدث ذلك لاننا اصبحنا أكثر حرية ؟ وهل تقليل الحرية سيجعل اميركا اكثر فضيلة؟ الجواب على كلا السؤالين هو «لا».

اولاً، هل اصبح مجتمعنا اكثر فضيلة لأن الحكومة توقفت عن محاولة العمل بجد لقولبة الارواح ؟ الحقيقة ان الاجماع الثقافي الذي كان لاميركا ذات يوم تآكل حتى خلال

حقب من القوانين الصارمة ضد الشذوذ الجنسي، والمواد الاباحية، وحتى الزنا. ولم يؤد الى تغيير هذه القوانين سوى وجود ثغرات في هذا الاجماع . باختصار، كلما زاد عدد الناس الذين ينظرون الى الاعراف الجنسية بوصفها مسألة ذوق اكثر من كونها مسألة صح ام خطأ، فان الاخلاق التي تدعم القوانين تنهار، تتبعها القوانين ذاتها. ولا يمكن اعادة تأسيس هذه القوانين الا بتجديد الاجماع. لكن تجديد الاجماع سيتفي الحاجة الى مثل هذا التشريع.

ثانياً، الحكومة بحد ذاتها ليست معلماً جيداً للفضيلة. فقد تكون الدولة فعالة في المهمات البسيطة الفظة، مثل قتل الناس واعتقالهم. الا انها كانت أقل بنجاحاً بكثير في اعادة تشكيل ضمير الفرد. حتى لو تمكن المرء من تمرير القوانين الجديدة الأكثر صرامة في القواعد الاخلاقية الاميركية الحالية، فلن تكون النتيجة أمة أكثر فضيلة. صحيح انه قد تكون هناك افعالاً أقل تخدش الحياء، لكن لن يكون هناك اي تغيير في قلوب الناس. ان اجبار الناس على تجنب تحويل انفسهم الى ضحايا لا يحولهم بشكل آلي الى اناس فاضلين، ومستقيمين، او طيبين. قد يتحسن شعور بعضنا، لكن علينا الا نخلط بين السمو بجوهر المجتمع الاخلاقي وتحسين المظهر الخارجي للمجتمع.

ان محاولة جعل الناس اسمى خلقاً بالاكراه قد يجعل المجتمع المدني نفسه أقل فضيلة في ثلاثة أوجه مهمة. اولاً، قد يفقد الافراد فرصة ممارسة الفضيلة. قد لا يواجهوا المجموعة ذاتها من المغريات ويكونوا مجبرين على الاختيار ما بين الخير والشر. ونرى في هذه المعضلة مأزق المسيحية: اله الحب خلق الانسان وزوده بوسائل خلاصه، وسمح له اختيار فعل الشر. وفي حين تعني الحرية المسيحية التحرر من الخطيئة، فان الله اعطانا نوعاً مختلفاً من الحرية وهي اختيار الا نستجيب لنعمته تلك .

ثانياً، ان منح الحكومة المسؤولية الرئيسي عن الترويج للفضيلة فيه غبن للمؤسسات الأخرى - أو «الحكومات» حسب الفكر البيوريتاني - مثل الأسرة والكنيسة، يمتص حيويتها. وتجد المؤسست الاجتماعية الخاصة ان من الافضل لها الاعتماد على القوة القسرية من ان تقود بالقدوة، والاقناع، والعمل على حل المشاكل. اضافة الى ذلك، القانون يعمل بشكل أفضل على نشر الاعمال غير الاخلاقية سراً أكثر مما يعمل على اجتثاثها.

ونتيجة لذلك، تبدو المشاكل الاخلاقية أقل حدة، ونبدو نحن أقل انزعاجاً. لذلك، لن نعمل، على الاغلب، بجد لتشجيع الفضيلة.

ثالثاً، جعل الحكومة فارضاً للاخلاق يشجع انحراف الأغلبية او الاقليات ذات النفوذ التي تفوز بالسلطة. ان كان ثمة أمر مؤكد في هذه الحياة، فهو ان الانسان خطّاء. ويتعاظم تأثير الخطيئة بامتلاك سلطة قسرية وممارستها. يمكن لامتلاكها، بالطبع، ان يكون خيراً، لكن التاريخ - خاصة عصر السياسة في هذا القرن - يشير الى انه سيكون على الأغلب ضاراً حتى في نظامنا الديمقراطي الحالي، فان الغالبية مستعدة لسن اهوائها الشخصية كقوانين، مثل الموافقة على استخدام مواد خطرة، مثل الكحول والتبغ، في حين تعتبر الماريغوانا غير قانونية، معتبرة ان ذلك يدعم الاخلاق الحقيقية.

في الوقت الذي يتقوض فيه الاجماع التقليدي المسيحي - اليهودي، فالاغلب ان نرى الحكومة وهي تروج لوجهات نظر اخلاقية بديلة. خذ مثلاً انشطة الطبيبة المشهورة جوسلين الدر، ملكة الواقيات الذكرية والمروجة لمنافع الشذوذ الجنسي. حتى القضايا البسيطة تبدو صعبة لها. مثال ذلك، حين سئلت ان كان من المناسب اخلاقياً الحصول على طفل خارج رباط الزوجية، اجابت: «لكل شخص معايير اخلاقية مختلفة ... لا يمكنك فرض معاييرك على الآخرين». وثمة خطر متزايد في اعطاء الحكومة سلطة صياغة نفوس الناس قسراً والتلاعب بالمجتمع المدني بهدف «تشجيع الفضيلة». ورغم النوايا الحسنة للمدافعين عن قيام الدولة بدور صائغ نفوس الناس، فان الحكومة ستنتهي، على الأغلب، الى تقدس انعدام الاخلاق وكأنها اخلاق. بعد كل ما تقدم، فان مجتمعاً غير حرّ لن يكون مجتمعاً فاضلاً.

اعادة بناء المجتمع المدني الحر والفاضل

ليس هناك من اولوية اليوم أهم من اعادة بناء مجتمع مدني يكون حراً وفاضلاً معاً. الخطوة الأولى الضرورية هي تنحية المجتمع السياسي، تقليص التوسع المستمر لسلطة الدولة والذي طال عملياً، كل بيت، وقطاع اعمال، وجهد بشري. على الحكومة ان تواصل العمل في المجالات التي يعجز المجتمع المدني عن العمل فيها - تعاقب المسيئين، حسب قول

بولس الرسول، مثلاً. وهو دور محدود للغاية. ويجب تحرير المجالات الواسعة من الحياة البشرية من سيطرة الحكومة. ومع انه سيكون هناك الكثير من الخلافات على هامش هذا الامر حول ما يجب على السلطة العامة ان تفعله بالضبط، فلا بد من انهاء دورها المركزي في تنظيم حياة الناس.

ويجب على المسؤولين، في المجالات المحدودة التي ستواصل الدولة العمل فيها، ان يتبنوا شعار «أولاً، لا تتسبب في اضرار». مثال ذلك، رغم ان للانهيار الاخلاقي على مستوى المجتمع كله والذي يتبدى بشكل اوضح في المدن الداخلية، اسباب عدة، فقد فاقمت الحكومة المشكلة من خلال نشر نظام الرفاه الاجتماعي. وتعاقب السياسات الضريبية الزواج والتوفير وقضت الدولة سنوات عدة في محاولة محو القيم الدينية واخراجها من الساحة العامة. وما الى ذلك.

ثانياً، يجب على الناس ان يدركوا ويعملوا على زيادة مسؤولياتهم واحلالها محل مسؤولية الحكومة. ويجب على المواطنين الا يعتذروا عن التقاعس بحجج مثل «لقد اخبرت المكتب». فالمجتمع المدني ينشأ في الاصل نتيجة رغبة طبيعية لدى الناس لحل المشاكل المحيطة بهم. ولا يمكن اصلاح المجتمع المدني وتنشيطة مجدداً اليوم الا اذا عمل الناس وفق هذه الرغبة.

عند اعادة بناء المجتمع المحلي على الناس ان يتذكروا اثنين من الاعتبارات المهمة. الأول ان القيم مهمة. وان علي الأسرة ان تؤكد على تعليم الأخلاق، من خلال تنشئتها لاطفالها، والكنيسة من خلال تاكيدها على المبادئ الأخلاقية السامية، ومنظمات المجتمع الأخرى من خلال نشرها وفرضها لمعايير اجتماعية معينة. عليهم أن يدعوا الى الابتعاد عن الجريمة، بغض النظر عما يعانيه الفرد من مصاعب أسرية أو ظروف اجتماعية. عليهم التحوط لمواجهة المشاكل الاجتماعية الهدامة والتخفيف من اثارها، ومعارضة الاباحية الجنسية، والولادات غير المشروعة، والطلاق، والتأكيد على المسؤولية المطلقة للأهل، خاصة الآن مع غياب الآباء، لتوفير مسكن أمن، ومستقر لاطفالهم. وعليهم الاشارة الى أهمية العمل على تحسين المستوى المعيشي واحترام المرء لذاته. وللكنائس دور مهم بشكل خاص

لانها الوحيدة التي تقدم تصوراً للمحاسبة النهائية على السقوط الاخلاقي.

وعلى الحكومة واجب في هذا المجال ايضاً، رغم انه من نوع مختلف عن دور المؤسسات الخاصة. وليس في وسع الحكومة عمل الكثير مما هو مناسب لتحسين الطابع الأخلاقي للمجتمع: فالمسؤولون العامون لا يمتلكون أية مؤهلات خاصة تسمح لهم بأن يحاضروا في المسائل الأخلاقية. وأفضل ما يمكن ان نأمل فيه - وما يجب أن نتوقعه فعلاً - هو ان يحافظ الزعماء السياسيين على الحد الأدنى من الاستقامة الأخلاقية في ادارة حياتهم العامة والخاصة، بحيث يكونوا قدوة حسنة للناس.

أكثر من ذلك، يمكن للمؤسسات العامة القيام بوظيفة تثقيفية، لكن الحوار الأخلاقي بحاجة لأن يجري على أعرض مستوى ممكن من الاجماع. هناك مثلاً، اتفاق عام بين جميع اشكال الطيف الفلسفي على ان المراهقين يجب الا يرزقوا باطفال؛ وبالتالي، يمكن الترويج للامتناع عن هذا الأمر في المدارس العامة لاسباب تتجاوز الالتزام بالتعاليم الاخلاقية اليهودية والمسيحية. على اية حال، يجب ان يحرص المدافعون عن الفضيلة عند استخدام الدولة، حتى على هذه الصورة المتواضعة، على الا يتنازلوا عن ادوارهم الاساسية الخاصة في المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني. اضف الى ذلك، في حين ان الحكومة قد تساعد في دعم التعاليم الخاصة. فانها تبقى اداة غير مناسبة على الإطلاق ومعرضة للاستغلال من قبل المسؤولين وجماعات المصالح الخاصة النافذة وجداول اعمالهم الخاصة التي غالباً ما تكون سياسية. الحقيقة ان ما يسير بشكل ملتوي لابد ان يعود الى حيث بدأ. وما ان يستخدم المدافعون عن الفضيلة الدولة لتسييس العملية، حتى يخسروا اقوي حججهم، وهي، من حيث المبدأ، منع القوى الأخرى من استخدام الحكومة لغايات غير اخلاقية.

المبدأ الثاني لاعادة بناء المجتمع المدني هو ان الحرية فضيلة مهمة. ويجب الا يتردد الناس ابداً في الحديث عن القضايا الاخلاقية، لكنهم يجب ان يكونوا مستعدين للتسامح مع عيوب وعثرات جيرانهم، وحتى الزلات الاخلاقية الخطيرة، طالما ان لتلك الاعمال تأثير محدود على الآخرين. ولا يصبح المجتمع أكثر فضيلة بملء السجون بالزناة والشاذين جنسياً. ويجب ترك العقاب على معظم الخطايا لله.

لهـذا السـبب، يجب على المواطنين ذوي التـفكيـر الاخـلاقي الا يلجـأوا الى الدولة الا كملاذ أخير. ويجب ان تكون القضـية على جانب من الأهمية لتسـتحق تدخل الدولة؛ ويجب ان يكون للنشاط المعني تأثير كبير على الاطراف الرافضة. وان تكون البدائل الخاصة غير ملائمـة بشكل واضـح. مـثـال ذلك، ان يقـود المتـدينون صلوات ابنائهم في المنزل، بدلاً من اكراههم على نقل هذه المهـمة الى مدرسين غير متـدينين في المدارس العامة. وان ينظم المعارضون للمواد الاباحية مقاطعة لتلك المواد قبل ان يطالبوا باعتقال بائعي ومشتري هذه المواد. والأهم من كل ذلك، ان يظهر المؤيدون لأهمية الفضيلة بالكلام سلوكاً اخلاقياً في حياتهم قبل اقتراح ان تقوم الحكومة بوضع الشرطة في غرف نوم الآخرين.

الخلاصـة

لقد فشل عصـر السياسـة؛ وقد حان الوقت لاستعـادة تقليد قـديم، يدرك ان الناس الاحرار يجب ان يعتمدوا على التعاون من خلال مجموعة متنوعة من مؤسسات المجتمع المدني بدلاً من الاعتماد على الاكراه المتمثل في احتكار الدولة للمجتمع السياسي لتنظيم حياتهم. ورغم اننا لم نفقد كلية الحس الاجتماعي الضروري كي نتجمع، فان الاجماع الاخلاقي الذي تقاسمناه ذات يوم قد تفكك بشكل سيء كما سقط الكثير من المؤسسات الضرورية لدعم الاجماع في لجة الفوضى. لذلك، فان اعادة بناء واحياء تلك المؤسسات مطلوبة بشكل ملح للغاية.

في اثناء قيامنا بمهمة الاصلاح هذه، علينا ان نتذكر أهمية الحفاظ على مجتمع حر وفاضل. وسوف يواجه نظام الحرية المنضبطة الذي نتبعه، بوجهيه، تحديات متزايدة في السنوات المقبلة. ونحن بحاجة للرد عليها بتقوية هذين الوجهين، فن المستبعد ان يبقى أحدهما من دون الآخر. ومن دونهما لن نستطيع اعادة بناء المجتمع المدني – او انهاء عصر السياسة.

الشعبي : المواطنة كعمل عام وحرية عامة

هاري سي. بويت

مقدمة

كان العام ١٩٨٨ منعطفاً مهماً لتغير لغة السياسات الاميركية. فظهرت كلمة «مجتمع محلي» كفكرة تتحدث بقوة عن انهيار الليبرالية في حملة دوكاكيس الانتخابية. لكن المجتمع المحلي كموضوع بحاجة لأن يحصر في اطار وجهة نظر شعبية عن المواطنة، وان يفهم على انه عمل مستمر لحل المشاكل يقوم به المواطنون. وبخلاف ذلك، فان لغة المجتمع ستنزلق بسهولة الى الحديث عن الاخلاقيات وتقديم العظات. اضف الى ذلك، توفر المواطنة أكثر من معالجة برغماتية للافكار المجتمعية. وتتحدث المواطنة ايضاً، في أعمق اصدائها، عن الحرية العامة، اي المشاركة النابعة عن توجه ذاتي من المواطنين لاعادة بناء المجتمع الذي يضمنا جميعاً. ووفق هذا المعنى، فان لدى المواطنة امكانية اعادة احياء الآمال السياسية، التي تحتاجها اميركا بشكل ملح اليوم.

بعد العام ١٩٨٨، تمتعت فكرة المجتمع المحلي، كمفهوم سياسي، بنجاح عظيم. فقد سيطرت على انتخابات العام ١٩٩٢ وكانت محك اختبار لادارة كلينتون. ولم ينبع اللجوء الى المجتمع المحلي عن مجرد وجود عيوب في الليبرالية، بل ايضاً عن حقيقة ان الفكرة تناولت مشاكل عامة سياسية، واقتصادية، ومن الحياة الاجتماعية. ومع ذلك جمعت راية المجتمع، التي تدعى المجتمعية (Communitarianism)، خطين سياسيين مختلفين ومتعارضين. التركيز الرئيسي لاحدهما محلي، والآخر قومي.

فمن جهة، جمع مفكرون معروفون من امثال اميتاي اتزيوني، رئيس جمعية علم الاجتماع الاميركية، ١٩٩٥-١٩٩٦، ووليم أ. غالستون، وهو منّظر سياسي اصبح نائباً لمدير السياسة المحلية في ادارة كلينتون، جهد عقد كامل من الدراسة والنشاط لاعطاء

تعريف ديمقراطي، تعددي، لمواضيع مثل الحيّ، والاعمال الصغيرة، والأسرة، والتجمع الطوعي، التي ناصرها المحافظون بفاعلية ضد توسيع دور الحكومة لمدة تزيد على عقدين. وقد جندت وثيقة اتزيوني وغالستون المسماه «الخطة المجتمعية» (Communitarian Platform) العديد من المسؤولين العامين، وأثر تأكيدهم على المجتمع المحلي والمجتمع المدني على سياسات كلينتون في قضايا مثل تطوير المجتمع المحلي والترويج للديمقراطية في الخارج.

من جهة أخرى، اتخذت «المجتمعية» ايضاً شكل دعوة لاقامة مجتمع قومي من التعاطف، والحب، والاهتمام. وكانت مقولات مايكل ليرنر، محرر المجلة التقدمية اليهودية «تيكون»، التي تدعو الى «سياسات ذاتي مغزى» قائمة على الحب والاهتمام ابرز مثال على ذلك. واطلقت صحيفة «نيويورك تايمز» على ليرنر لقب «نبي العام» سنة ١٩٩٣، وحصلت افكاره حول اقامة مجتمع قومي استحساناً واسع النطاق. وفهم منها انها الترياق الشافي من التشرذم الاجتماعي والعنصري والضياع الاجتماعي (anomie) للحياة العصرية، والدمار الذي تسبب به اقتصاد السوق. وفي حين انها تستذكر حقبة تقدمية قديمة تدعو «لمجتمع عظيم»، فقد عالجت وجهة نظره في مجتمع وطني قائم على الحب والاهتمام مواضيع مهمة أخرى من اليسار الجديد والثقافة المضادة لاواخر عقد الستينات.

ويشكل النموذجان المحلي والوطني من المجتمعية، جزئياً، الردود الاستراتيجية والسياسية على مأزق أكبر. وقد سعى دعاة المجتمعية الى تقويم تنامي ابتعاد الاميركيين عن الشؤون العامة. وافرزت مواقف الدخلاء الابرياء تغيراً في السياسة الاميركية اصابها بالضعف وانعدام المسؤولية، تمثل في كل شيء بدءاً من «ندوات الحديث عن الديمقراطية»، وفي الشعبية التي اكتسبها حديث راش ليمبروه مع رجل في برنامج اذاعي قال، «يجب على دافعي الضرائب الا يدفعوا مقابل فوضى الادخار والقروض؛ وان على الحكومة ان تدفع مقابلها»[1].

عالج المجتمعيون تنامي التشرذم في مجتمعنا بتجمعات سياسية، واقتصادية،وثقافية، ومعيشية متعددة الاشكال، كانت ترى نفسها محاصرة، غالباً ما تكون في صراع ضد

بعضها البعض. في النهاية، حاول المجتمعيون تجسير شقة الخلاف التي ظهرت نتيجة لهذه العملية، والتي وصفها روبرت رايخ، بالعزلة الذهنية او حتى المادية لرموز الطبقة الحاكمة الاميركية من المحللين – مثل العلماء، والمديرين، والمحللين الماليين، والمختصين بالخدمة العامة، والصحفيين، والاكاديميين، وغيرهم – عن باقي المجتمع. وترتبط هذه الطبقة، مع مرجعيتها الذاتية لعالم خاص بها من الرموز والمجتمعات والمؤسسات التعليمية، في نواح معينة، بالبيئة العالمية أكثر مما ترتبط بالمؤسسات، والمشاكل الاجتماعية الاميركية[٢].

ومع ذلك، فان ما يؤكد عليه الفكر المجتمعي محلياً ووطنياً يشد في اتجاهات متعارضة. فمن جهة، للمجتمعية كمفهوم محلي نكهة شعبية، تجذب الانتباه الى مؤسسات تطوعية محلية، عميقة الجذور، وشديدة الوضوح غالباً ما تعتبرها الليبرالية التي يتمحور اهتمامها على الدولة انها من المسلمات او حتى انها غير سوية وضيقة الافق. ووفق هذا المعنى، فانها تحيي احساساً لدى العامة بالحياة المدنية يتحدى التوجهات التبسيطية (reductionist)، والتحديثية، والتكنوقراطية لعصرنا الحالي.

من جهة أخرى، ثمة تأثير معاكس لفكرة بناء مجتمع وطني قائم على الحب والاهتمام. وانه لنوع من الوعظ الساذج الجمع بين جماعات بينها اختلاف كبير في التاريخ ومفاهيم العدالة. اضف الى ذلك، ان اهتمامها المفرط «بالشعب» يساهم بسهولة كبيرة في العملية التي حولت المواطنين الى زبائن. واصبح المجتمع الوطني هنا رداء جديداً للتدخلات العلاجية لمجتمع الخدمات.

انبثق الضياع الاجتماعي والتشرذم الثقافي، والطبقة المهنية المتوسطة، من معالم عالم يشهد تحولات على نطاق واسع يبدو انها لن تختفي على المدى المنظور. ومع ذلك، فان الحيوية المدنية للامة ذاتها تعتمد على تجديد المواطنة: مشاركة شعبية واسعة في حل مشاكلنا وفهم ثمين للمسؤولية العامة.

النقد المجتمعي

ركز التيار الرئيسي للفكر الليبرالي، في «سياسات» الثمانينات على الحكومة. وكانت

الوظيفة الرئيسية «للمواطنين الافراد»، عدا اختيار ممثليهم عن طريق الانتخابات هو التأكيد على قضيتهم فيما يعتبرون انه مواردهم وحقوقهم المشروعة. الا ان هذا النمط من السياسة افرز ايضاً مشاكل متعاظمة. فمن مقولات حملة انتخابات الرئاسة الاميركية التي خاضها مايكل دوكاكيس، تصوير المواطن، وعلى نطاق واسع، كفرد له حقوق معينة، هذا من جهة، أو على انه زبون للحكومة، من جهة أخرى. وكانت مهمة القائمين على الحكم توزيع الحقوق، والفرص، والموارد بعدالة. لكن، في وقت عم فيه القلق على المستقبل الاقتصادي، وتآكل الحياة الاجتماعية، وفساد القيم العامة، والمشاكل الصعبة التي تواجه الأمه، كان ذلك التركيز اضعف من ان يحرك عواطف الناخبين العميقة. كما أعرب الاميركيون عن عدم ارتياحهم للفردانية الاقتصادية للمحافظين وتوجهات حرية العمل (laissez faire) الخاصة بالمشاكل الاجتماعية. وفتحت المآزق في اليمين واليسار المجال امام ثلاثة انتقادات مجتمعية.

الأسس المنسية

أولاً، يجادل المجتمعيون بان الليبراليين يطرحون مفهوماً فردياً ضيقاً، ضعيفاً، يركز على حقوق المواطن. ووفق المناهج الليبرالية التقليدية، فان الذات الانسانية هي ذات «منسلخة عن جسدها»، وحسب تعبير مايكل ساندال، مجتثة من معاني، وارتباطات، وقصص الحياة التي تشكل الهوية التامة للمخلوقات البشرية الحقيقية[٣].

لقيت الحجج المجتمعية اصداء واسعة. وبالتالي لاقت الكتب التي تشخص «الفردانية المتفشية» لدى الاميركيين، وانهماكهم في شؤونهم الذاتية، مثل كتاب «عادات القلب» لمؤلفيه روبرت بيلا ومجموعة من الباحثين، أو «ثقافة النرجسية» لروبرت لاش، مشترين بمئات الآف، وكان ذلك نجاحاً باهراً، لعمل علمي نسبياً. ويقول الزعماء الدينيون مثل اساقفة الكنيسة الكاثوليكية، والمنظمات المدنية مثل «كومون كوز»، والسياسيون التقدميون، بان عقد الثمانينات اتصف بالجشع البالغ، والفردانية الراديكالية، واهمال الصالح العام[٤].

بالانتقال من نقد الفردانية الى وصفة العلاج، تحول المجتمعيون في اكاديميا مع

متدربي المجتمع المحلي ومحللي السياسة الاجتماعية ذوي التوجهات المجتمعية، والمنظرين لعمل المجتمع المحلي الى التأكيد على السياسة الحكومية التي توفر للمجتمعات المحلية الموارد والادوات لكنها لا تزعم حل مشاكل المجتمع المحلي من خلال تدخل ذي مسار واحد. وقد استعار «الديمقراطيون الجدد» امثال ويل مارشال، والين كامارك اجزاء من اعمال المحافظين من امثال بيتر بيرغر، وروبرت ودسون، ووليم شامبرا، ليؤكدوا ان السياسة الاجتماعية ذات التوجه الحكومي قد أهملت بشكل متعمد دور ما اسموه «المؤسسات الوسيطة»، مثل الأسرة، والجمعيات التطوعية، والتجمعات الدينية، وشبكات العمل غير الرسمية. واشاروا الى ان المؤسسات الوسيطة ضرورية لتطوير سياسة اجتماعية ناجحة وتطبيقها خلال تشكيلة من القضايا بدءاً من السيطرة على الجريمة وانتهاء باصلاح الرفاه الاجتماعي أو الرعاية الصحية.

وتؤكد وجهة النظر المجتمعية على فيض السياسات الليبرالية الضمنية بالغة الاهمية، اي الخبرات التي زرعت القيم الديمقراطية من خلالها وطورت الشخصية. في العام ١٩٨٨ قدم وليم غالستون، الذي بدا كمثال على السياسة الاجتماعية التي يتمحور اهتمامها على الدولة، وعمل كمدير للقضايا خلال حملة والتر مونديل الانتخابية عام ١٩٨٤، الحجة التالية حول «الفضائل الليبرالية»، في مقال كان بداية لبحر من التغيرات في الليبرالية. وتحدى غالستون تركيز الليبرالية فقط على الحكومة واهمالها للطرق التي اصبح فيها الناس مدنيون:

> يتأثر عمل المؤسسات الليبرالية وبطريقة مهمة بشخصية المواطنين (والقادة) .. عند نقطة معينة قد يخلق اضعاف فضيلة الفرد امراضاً لا تستطيع ادوات السياسة الليبرالية، مهما بلغت من الكمال التكنولوجي، ان تتعامل معها (٥).

سياسات النخبة

ثانياً، اقترح المجتمعيون من امثال مايكل فالزر، وجين مانزبردج، وكورنيل ويست، وبنجامين باربر تنحية الليبراليين جانباً، ووضعهم في برج عاجي، منعزلين عن عالم الأخذ والرد المدني للسياسات الديمقراطية. وكان هذا العزل يعني اهمال الاشكال الحديثة واسعة

الانتشار من النشاط السياسي، والذي يمكن ان اصفه «بثورة الساحة الخلفية» لآلاف تجمعات الاحياء السكنية، ومؤسسات التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، والخدمات الاجتماعية التي تستهدف المجتمع المحلي، وجماعات المساعدة الذاتية، ومشاريع الاسكان الخاصة بالمجتمع المحلي، وما شابه ذلك، والتي تطورت خارج اطار التيار السياسي الرئيسي خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وشملت مشاركة مالا يقل عن ربع السكان البالغين. وكما المحت صحيفة «ذي كريستين ساينس مونيتور» كان نشطاء القواعد الشعبية في المجتمع المحلي هم «قصة عقد السبعينات الخفية» (٦).

كان المحافظون الذين ساروا على هدي حجة البنى الوسيطة اكثر براعة في الحديث عن هذا التطور الجديد من الليبراليين. وبالتالي لامس تصريح رونالد ريغان بان «اعادة تنشيط دور الاحياء السكنية هو قلب وروح اعادة بناء اميركا» خلال حملته الانتخابية عام ١٩٨٠، التغير في المنظور العام والمقومات السياسة الجديدة. المثير للسخرية، ان ادارته عمدت ايضاً الى الغاء كل برنامج وجدت الجماعات المحلية انه مفيد لمساعدتها وتنظيمها لذاتها، من برنامج «متطوعون في خدمة اميركا» (VISTA). وجهود المجتمع المحلي لمكافحة الجريمة الى مبادرات اصلاح المباني القديمة وتوفير الطاقة (٧).

بحلول عقد الثمانينات ازداد اعتماد الليبراليين على المحاكم، المؤسسات الأقل ديمقراطية في الحكومة. وقد لاحظ دافيد كونست واضع خط موندال، ودوكاكيس وكلينتون في كتابه «التحدث بلغة اميركية» ان الليبرالية هي الى حدّ بعيد من الخصائص الثقافية واللغوية للمهنيين المختصين، والمديرين وامثالهم من افراد الطبقة فوق المتوسطة الذين حصلوا على تعليم عال ويميلون لان يكونوا ليبراليين اجتماعيين او راديكاليين الا انهم محافظين من الناحية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، اعتمدت هذه الطبقة على المراجعة التشريعية. «ومع تحقيق الليبراليين الفوز في المحاكم فانهم نادراً ما طرحوا قضية عامة من تلك المواقف [العمل التوكيدي، النقل بالحافلات، حقوق المدافعين عن المجرمين، وما شابه ذلك] او حاولوا حشد أكثرية لصالحهم. وانتهوا الى الحديث بشكل قانوني، وليس بلغة انجليزية بسيطة» (٨).

الرؤية الفقيرة

اخيراً، يتهم المجتمعيون الليبراليون والسياسة المؤسساتية بان لها قاموساً فقيراً من الأهداف العامة. فشل في مخاطبة التآكل في الشعور بالهدف المشترك والمهمات المشتركة للأمة، هذا من جهة، والقوى الطاردة المركزية التي تعمل باستمرار على تفتيت المجتمع، من جهة أخرى.

وقد كتب حنا ارندت قبل عدة عقود ان «ما يجعل حشود المجتمع امراً من الصعب احتماله، ليس عدد الناس المشاركين، او على الأقل ليس هو الامر الاساسي، بل حقيقة ان العالم الذي يجمعهم قد فقد قوته في جمعهم او ربطهم وتفريقهم». وبحلول عقد التسعينات كان هناك القليل، فعلاً، في الحياة المدنية للأمة «مما يجمع الناس معاً» (٩).

سعى المجتمعيون في الحملات الانتخابية الى تناول هذا التشرذم من اتخاذ مواقف معتدلة ومعقدة حول تشكيلة من القضايا الاجتماعية التي توازن بين مسائل الحقوق والمسؤوليات. كما عملوا على صياغة لغة مكملة للأمة ككل. وسمح هذا التركيز المعتدل للديمقراطيين في العام ١٩٩٢، بأن يعيدوا اتصالهم بالاهتمامات القيمية لمعظم الاميركيين حول قضايا تتراوح ما بين الجريمة او اغاني موسيقى الروك الى الرفاه الاجتماعي. ومن ناحية اوسع، اعطى الفكر المجتمعي دفعة لحملة بيل كلينتون الانتخابية، ظهرت في دعوته الى الخدمة الوطنية والى ميثاق جديد بين الاميركيين والحكومة.

ومع ذلك فان تشكيلة المشاكل التي بينها المجتمعيون لا يمكن حلها وفق مفهوم المجتمع المحلي. فالنظر الى المجتمع كموضوع محلي مشترك يصلح العيوب التي طالما ابتليت بها الليبرالية الاميركية وسياسات دولة الرفاه بشكل عام. لكن الدعوات لاقامة مجتمع وطني بقيم اخلاقية مشتركة لن تفيد في الممارسة الفعلية للحكم – لكن قد تكون لها فائدة مباشرة خلال الانتخابات – فمن جهة، فشلت في اجتذاب مشاركة الناس الذين ينظرون الى انفسهم كخارجين عن الجماعة او مجرد زبائن. ولم يكن في وسعها جسر الهوة ما بين الجماعات بتوسيعها التباين في النظر الى العدالة والتاريخ، من جهة اخرى . في النهاية،

وفي اسوأ الحالات، يمكن للدعوة الى اقامة مجتمع وطني ان تغذي تدخلاته تقوض المجتمع المحلي.

المجتمعات والحياة المدنية

من المألوف في الدراسات التاريخية الحديثة ملاحظة تعرض الافكار السياسية التي محورها المواطن للهجوم في عالم المؤسسات الضخمة والاتصالات العابرة للقارات للقرن العشرين. وقد شهدت الحقبة التقدمية في اوائل القرن العشرين انتقالاً راديكالياً للسياسة الى يد الدولة. وتحدث التقدميون بلهجة ديمقراطية لمواجهة مقولات «القوى الجبارة» للتجارة والصناعة التي سيطرت على الاقتصاد الاميركي. لكنهم ايضاً وضعوا تصورات «للسيطرة» على المصالح التجارية وفق مفهوم مختلف جداً عما حملته الحركات الديمقراطية في القرن التاسع عشر. وفي حين استهدف الاصلاحيون التقدميون فساد الآلة السياسية المدنية، فقد رأوا في المسؤولين والاختصاصيين موظفين عامين مهمين. فقد قال هيربرت كورلي، المحرر في صحيفة «نيو ريببلك»، الذي اعاد تعريف الديمقراطية بمعزل عن اي نشاط مدني محلي فيما اسماه «المجتمع العظيم» للدولة، بان الديمقراطية لم تعد تعني مواطنين «تجمعوا على غرار اجتماع بلدي في مدينة نيوانجلند». وبدلاً من التجربة البلدية للمدن، يجب شدّ الامة كلها الى بعضها البعض «بمُثل اجتماعية شاملة»، وسيطها وسائل الاعلام الحديثة. كما ان المواجهة المدنية المباشرة ليست ضرورية حيث ان «المواطنة النشطة في البلد تلتقي في كل صباح ومساء لمناقشة قضايا الأمة، تقوم فيها الصحيفة بدور المحاور غير الشخصي»، مما يوفر «الكثير من فرص الاتصال والتشاور دون اي اجتماع على الاطلاق» (١٠).

وكما قال والتر ليبمان، أحد مهندسي تيار الفكر التقدمي الرئيسي، فان نمو المواطنين، والصناعة واسعة النطاق، والاتصالات، والمواصلات، وما الى ذلك «قلب الحياة القديمة في البراري، وطرح مطالب جديدة على الديمقراطية، وادخل التخصص والعلم... ودمر الولاء للقرية ... واوجد العلاقة غير الشخصية للعالم الحديث» (١١).

ومع ذلك، فان المؤرخين الذين اخذوا هذه المقولات على انها مسلمات صحيحة اهملوا

جانباً مهماً من تاريخ القرن العشرين. فقد استمر ازدهار الفهم الاكثر فاعلية للسياسة فيما يمكن ان ندعوه المؤسسات السياسية الوسيطة، مثل الاحزاب، والجماعات العرقية، ومنظمات الاعمال المحلية، والنقابات النشطة، ومدارس الاحياء السكنية، وبيوت الايواء، والكنائس والمعابد ذات التوجهات العامة، والصحافة المحلية، ولكل هذه المؤسسات ابعاد اجتماعية ومحلية، الا انها تربط الحياة اليومية للناس الى مجال اوسع من العمل والسياسة العامة.

فعلى سبيل المثال، لم تكافح منظمات منح المرأة حق الانتخاب والمنظمات التي انبثقت عنها من أجل توسيع حقوق المواطنة الرسمية عن طريق منح النساء الناخبات هذا الحق فقط. فقد سعت ايضاً لتعليمهن فهماً للسياسة والمواطنة على انها «تدبير منزلي مدني» لمجموعة منوعة من المسائل. وهكذا ضم كتاب «مكتبة المرأة المواطنة» المكون من ١٢ مجلداً مجموعة من المسائل العملية والنظرية حول «المواطنة الاوسع»، شارك في وضعها بعض رواد الدفاع عن حق المرأة في الانتخاب امثال جين ادامز، وكاري شابمان كات. وجاء في الطبعة الأولى التي صدرت عام ١٩١٣ «ان الدولة هي حقيقة واقعة مثل الناس الذين تتشكل منهم». وواجبات المواطنة محددة مثل واجبات تدبير المنزل. وما لم يتم اخذ هذه الحقائق الجلية بعين الاعتبار بالكامل فان النساء لن يتمكن من المشاركة في تلك الاصلاحات العديدة الرائعة التي نرى ضرورة ادخالها على حياتنا الاجتماعية». وتضم المجالات مواضيع تتراوح بين آليات الاحزاب السياسية الى مسائل «المواطنة الاوسع» مثل «تهريب الكحول»، و «عمل الاطفال»، و «مساواة الاجور للعمل نفسه»، و «المدارس»، و «حماية النساء المهاجرات». وقد الهمت هذه النظرة الى المواطنة المنظمات المعمرة مثل «رابطة النساء الناخبات»، والتي خلفت «الجمعية الوطنية الاميركية للدفاع عن حق المرأة في الانتخاب»(١٢).

وواصلت المنظمات العرقية والسياسية حضورها القوي في العديد من المدن الكبرى وحتى عقد الخمسينات أو الستينات. ووصف مايك رويكو في شيكاغو كيف أوجد كباتن الدوائر الانتخابية، وزعماء المناطق الانتخابية الصلات بين المهاجرين والمجتمع الأكبر:

كانت الاسرة المهاجرة تنظر الى [الكابتن] على انه اكثر من صلة وصل مع حكومة غريبة : فقد كان هو الحكومة. فهو القادر على اخبارهم كيف يعبئون الاوراق، وكيف يدفعون ما عليهم من ضرائب، وكيف يحصلون على رخصة. وهو وكالة الرفاه الاجتماعي، يحمل اليهم بعض الطعام وبعض الفحم حين تسوء الامور، ومدخل الى المستشفيات الخيرية المزدحمة. وفي وسعه الاعتناء بالأمر اذا تورط أحد الاولاد بمشكلة مع الشرطة (١٣).

الا ان ما تقدم لم يكن رومانسية خالصة؛ فقد كان له ابعاد شخصية وضيقة. فمنظمات الدفاع عن حق الانتخاب من الطبقة المتوسطة التي دعت الى «نوع جديد من المواطنة»، كان فيها ملامح عنصرية واقليمية. فبرروا الدعوة الى اعطاء النساء حق الانتخاب بالقول انه قد يقلل من النفوذ غير المرغوب فيه للاجانب والسود. واوجد الزعماء السياسيين العرقيين منظمات اشبه بالمعاقل الاقطاعية. وكانت الاحياء السكنية مثل حي بريدجبورت، الجيب الايرلندي الذي افرز ريتشارد ديلي واثنين من محافظي شيكاغو السابقين بمثابة مدينة صغيرة معزولة داخل المدينة، تقف متحفزة لتهديد اي اسود يصل الى منطقتهم كما هو الحال في شواطيء هوارد في ايامنا هذه. وقد وجدت لجنة من شيكاغو ان نادي طفولة دايلي المعروف باسم «ذي هامبورجز» لعب دوراً رئيسياً في اثارة الاضطرابات العرقية عام ١٩١٩ والتي قتل فيها ١٥ شخصاً من البيض و ٢٣ اسوداً، بعد ان قام شاب اسود بعبور الخط الفاصل بين الشارع الساحلي رقم ٢٧ والشارع الساحلي رقم ٢٩ .

الا ان المؤسسات السياسية، مثل منظمات الدفاع عن حق الانتخاب والآليات الحزبية المدنية، ورغم كل محدودياتها، قد أوجدت دعامات عامة يومية للسياسة، وكانت أشبه برأسمال مدني، يمكن للأمة ان تلجأ اليه في اوقات التحديات والأزمات. فتحت مظلة الآلات المدنية، مثلاً، شارك المهاجرون في تشكيلة من المبادرات المدنية. من بناء الكنائس والمعابد، واصدار الصحف بلغاتهم الاصلية، واقامة المنظمات العرقية لاطلاق جهود الاصلاح. يمكن اعتبار كل هذه الامور شكلاً من السياسة اليومية التي ساعدت على توسيع تحديد هوية الناس لتشمل فهماً اوسع لدورهم وحصتهم في الدولة. ولم تكن الحدود بين المؤسسات الرسمية مثل المدارس المحلية والاتحاد جلية بالقدر الذي صارت اليه.

اما الساحات الخلفية، المجتمع المحلي الاوسع بالنسبة لبريدجبورت دايلي، فقد كانت ميداناً رئيسياً لتنظيم نقابات العمال التي ساعدت على تغذية « البرنامج الجديد » (New Deal). وخلال الحرب العالمية الثانية كان لكل حي في شيكاغو كابتن لكل عمارة سكنية، ومراقباً للغارات الجوية ووفر الناس شحم الخنزير ودهن الدجاج واستخدموا البطاقات التموينية بنزاهة.

كانت حركة الحقوق المدنية في اواخر الخمسينات واوائل الستينات امتداداً قوياً لتقاليد السياسات التي محورها المواطن. وحين شدد مارتن لوثر كينغ على الحاجة الى «تحقيق وعد الديمقراطية» و «اعادة امتنا الى ابار الديمقراطية العظيمة التي حفرها الاباء المؤسسون عميقاً» كان يعني بذلك اكثر من مجرد تحقيق مكاسب للسود وانهاء الفصل العنصري او حق التصويت في الانتخابات. فقد كان يعني ايضاً استعادة الفهم والممارسة القوية للمواطنة والسياسات الديمقراطية.

اصبح موضوع المشاركة العامة الفكرة الرئيسية في الحركة. الحقيقة انها شكلت محور الجهود في مؤسسات مثل «مدارس المواطنة لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية»، و «مدارس الحرية للجنة تنسيق اللاعنف الطلابية»، التي أخذت بعد تعديلها عن «مدرسة هاي لاندر فولك». وفي حين قامت هذه المدارس بتسجيل الناخبين، فقد علمت الآلاف من القادة المحليين مناهج جديدة في حل مشاكل المواطنين داخل اللجان. ولم تركز على شرور الفصل العنصري وحسب بل على المشاكل العملية للحياة في المجتمع المحلي. كان «المدرسون» و «الطلبة» انداداً. وكانت الطرق ترسم مباشرة وفق قصص وتجارب المشاركين. وكانت العملية السياسية الرسمية ترتبط مباشرة بقضايا لها علاقة بحياة الناس اليومية. وكان في وسع مثل هذه التجربة ان تخلق جسراً انتقالياً في الحياة العامة. وتصف يونيتا بلاكويل، المنتسبة الى حزب المسيسيبي الحر الديمقراطي تجربتها : «لقد وجدنا انفسنا متورطين في العمل السياسي، دون ان يكون لنا تصور كامل عنه، لكنه كان امراً رائعاً» (١٤).

الا انه رغم الحقوق المدنية، بدأت عاصمتنا المدنية تتآكل بشكل كبير مع بداية الحرب

العالمية الثانية. فقد انتشرت صورة الاختصاصي المهني، والمدير، والخبير بوصفه «حلال المشاكل» المهم في السياسات الاوروبية والاميركية على حدّ سواء. وخلال عقد الخمسينات، كان في وسع عالم الاجتماع السويدي جونار مايردال ان يقول « ثمة زيادة في الانسجام السياسي ... [اخذة في الظهور] بين جميع المواطنين في دولة الرفاه المتقدمة. فالحوار السياسي الداخلي في تلك الدول يتحول الى حوار تقني في طبيعته». وكانت السياسة الاجتماعية في دول مثل السويد – التي كانت نموذجاً يحتذي بالنسبة للاميركيين ذوي الميول التقدمية – تتقدم اكثر في اتجاه التخصص المهني(١٥).

في اميركا، ساهمت المكارثية واجواء الحرب الباردة في قيام بيئة عامة غير مسيسة يسيطر عليها الاختصاصيون . واعيد تشكيل المواطن وفق التعبير المتناقض، «مواطن خاص» (private citizen). ونظر الناشطون في مجال المجتمع المحلي من امثال ماري فوليت في بدايات القرن العشرين، الى ان ملكية المنزل بوصفها نظير للملكيات المطلقة الصغيرة التي تحدث عنها جيفرسون، كأساس للمشاركة العامة في المجتمع المحلي، قد تغير معناها. فقد كان المنزل «حصناً»، قلعة بعيدة عن العالم. واصبح التصور المثالي أسر معزولة تعيش في الضواحي تربطها ببعضها ثقافة المستهلك.

وساهم التلفاز وطبيعة الحملات الانتخابية التي تركز على وسائل الاعلام في زيادة ابتعاد المواطنين عن السياسة. وساعدت لوائح المرشحين على تحويل الرابطة ما بين المواطنين والمرشحين الى علاقة بين مشاهدين وعرض مسرحي، مع فترات زمنية من جذب انتباه الناخبين عند اختيار افضل مجموعة. وفي الوقت نفسه، حول نمو الخدمات المختصة في جميع المجالات – من التعليم الى نقابات العمال والمنظمات التطوعية مثل الصليب الاحمر وجمعية الشابات المسيحيات – المواطنين الى مجرد عملاء، وليس حلالي مشاكل، كما فصلت المعارف المهنية التخصصة عن أي معنى او مضمون مدني أوسع. وتحولت النقابات من مراكز الحياة المدنية الى منظمات خدمات تقدم رزمة من المنافع للاعضاء. واكتفت المدارس بالثرثرة المتخصصة التي جعلتها تبدو للكثير من الاهل وكأنها منطقة غريبة. ولم تعد منظمات مثل جمعية الشابات المسيحيات تركز على المواطنة بل شددت على مرافق الرياضة وبرامج تحسين احترام الذات. ومن كل ما تقدم، لم يعد الناس ينظرون الى الحكومة على انها اداتهم – «من الشعب والى الشعب» – بل مجرد مقدم خدمات .

أوجد تحويل المؤسسات السياسية الوسيطة الى هيئات متخصصة وانتشار نمط الاختصاصي - الزبون في كل مكان، فراغاً كانت له عواقب مدمرة على شاغلي المناصب الحكومية والمواطنين عامة. وقد سدّ هذا الفراغ خلال الجيل الماضي بنشوء سياسات متخصصة معزولة غالباً ما تكون مصحوبة بلغة لطيفة من الرعاية والاهتمام، هذا من جهة. وتكون من جهة اخرى، مليئة بجملة من الانشطة المثالية، والشخصية، وذات الصبغة الاخلاقية.

في عملية عبر عنها روبرت رايخ بشكل جيد، تناولت التغيرات الاقتصادية العالمية في الجيل الماضي والتي تشابكت مع تململ الطبقة المتوسطة - وهو ما يمكن ان نطلق عليه الطوباوية الجديدة - التي غذت عملية مستمرة من الانتقال وظيفياً ونفسياً وجغرافياً الى الضواحي. حيث بدأت تختفي طبقة من اصحاب المفاهيم وحلالي المشاكل من حياة معظم الاميركيين ومن مشاكلهم الاجتماعية. ويوجد اليوم اعداد من قوى الامن الخاصة اكبر مما لدينا من رجال الشرطة الرسميين.

لقد ألهم الفهم النشط للسياسة الذي ظهر في حركة الحقوق المدنية جيلاً من الراديكاليين الشباب في حرم الجامعات وساعد على اطلاق حركات اجتماعية مثل الحركة النسائية المعاصرة. وكان الخطاب اليساري الجديد، في جوهره، قائم على تبيان آمال عريضة بان الديمقراطية يمكن ان تكون اكثر غنى، وديناميكية، واكثر شداً لطاقات الناس ومشاعرهم، مما كان مفهوماً وفق التعابير التقليدية. فقد جاء في «بيان بورت هورن» للعام ١٩٦٣، والذي اصدرته جماعة «طلاب من اجل الديمقراطية» ووضع توم هايدن الجزء الاكبر من مسودته التي اصبحت المحك لحركات عقد الستينات الاجتماعية في اليسار»، ان عزل الفرد - عن السلطة والمجتمع والقدرة على الطموح - يعني نشوء ديمقراطية من دون جمهور». ورغم اللغة التي تميزت بالجنسوية في اوائل الستينات، فقد عبر البيان، مع ذلك، عن الرغبة الديمقراطية في التحرك الى ما هو أبعد من النظرة السياسية التقليدية، واليومية المفروضة، الى امكانية أوسع أحيت تشكيلة واسعة من الاعتراضات بدءاً من تحرير المرأة الى الحركات العرقية، والجنسية، والعنصرية:

قد نستبدل السلطة القائمة على الملكية، والامتيازات او الظروف بالسلطة والتفرد اللذان يستمدان جذورهما من الحب، والتأمل، والابداع. وكنظام اجتماعي، فاننا نسعى لاقامة ديمقراطية من المشاركة الفردية يحكمها هدفان محددان : ان يشارك الفرد في القرارات التي تحدد نوعية حياته واتجاهاتها؛ وان يُنظم المجتمع بحيث يشجع الاستقلال في الناس وان يوفر الوسيلة لمشاركتهم الجماعية (١٦).

ومع ذلك، ورغم كل نواحيه الشعرية فقد نصب اليسار الجديد نفسه ايضاً كناقد لمظاهر الثقافة والحياة المؤسساتية الاميركية. وكان ذلك يتعارض تماماً مع حركة الحقوق المدنية الجنوبية . اما مدارس المواطنة التابعة لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (SCLC) فكانت تهدف الى مساعدة السود على ان يصيروا «مواطنين من الدرجة الأولى». ووضعت رسالة مارتن لوثر كينغ التي ارسلها من سجن بيرمنغهام اطار كفاح السود في سبيل الحرية بوصفه يجسد التقاليد المتعددة والتطلعات المؤسساتية الاميركية، ويثير تشكيلة غنية من الصور القومية، والوطنية، والدينية . وبعكس ذلك، يتضمن «بيان بورت هورون» هجوماً لا يلين على جميع المؤسسات الاميركية.

ورغم الطاقة الديمقراطية، فقد ولدت اعتراضات الشباب سياسات شخصية، واخلاقية، ومثالية كانت تدافع عن المطرودين والضعفاء حتى حين كان الناشطون يسعون الى تجاوز شبهات وغموض الحياة المؤسساتية والمجتمعية القائمة. وكانت هذه الراديكالية تتناقض بشكل أساسي مع المبادئ الشعبية التي تبيّن فهماً للحياة العامة يقوم على التعقيدات المشوشة والساخرة وحتى المأساوية للعامية. وقد وازن هذا التوتر ما بين تذبذب الحياة العامة التي طالب فيها الناس العاديون وطوروا صلاحياتهم، وسلطتهم، وابداعهم، من جهة، وبين التجذر الضروري للحياة العامة في الشؤون اليومية، والمنزلية، والخاصة، من جهة أخرى، وهذا هو جوهر اي مبادئ شعبية جادة.

ونتيجة لذلك، فان الثقافة اليسارية المضادة الجديدة كانت تكذب تطلعاتها الديمقراطية. ووجد هذا الوضع ترتيباً مريحاً للغاية له في انماط العلاقة التي تربط الخبير بالزبون، حيث يقدم المختصون انفسهم كأشخاص خارجيين حسني النية ينقذون التعساء من اوضاع

الحرمان التي يعيشونها. مع شبه مخيف بالافكار اللينينية عن الطليعيين، وانزلق الراديكاليون من خريجي الجامعات الى الطبقة المتنامية من الاختصاصين التي اعتبرت نفسها مصدر الاصلاح الاجتماعي.

جسدت السياسات الرسمية هذا النمط. وظهر جيل جديد من السياسيين والمسؤولين من كافة المستويات وبلغ سن الرشد مدفوعاً بمثاليات عقد الستينات. ونظراً لاهتمامهم بقضايا مثل الحقوق المدنية، والحركة النسائية، او الانشطة البيئة، فقد استخدموا بنى السلطة المحلية والمناورات الجانبية في مختلف انحاء البلاد، وبنجاح مذهل، في بعض الاحيان. ومع ذلك واجهوا معضلة تنامي انعزالهم عن قواعدهم الانتخابية وزحمة في اتخاذ القرارات بعد تفكيك الروابط ما بين المسؤولين والجمهور بشكل عام، الذي نظر اليهم على انهم فاسدين. وكتب ألن ايرنهالت يقول، اليوم «اصبح النظام السياسي مهنياً وبدوام كامل» بطريقة لم يسبق لها مثيل. وهو مليء بالقادة السياسيين من امثال ريك نوب، الليبرالي المتمرد الذي حقق نصراً على مؤسسة «سيوكس فولز» المتمرسة في داكوتا الجنوبية عام ١٩٨٣، ليكتشف انه «كان يحمل المدينة كلها على ظهره، وانه كان جزيرة معزولة حتى بالنسبة الى نفسه» (١٧).

انماط الدفاع المتخصص المربوط بتقديم الخدمة منتشرة على نطاق واسع اليوم، ليس في الحكومة وحسب، بل في تشكيلة واسعة من حقول الخدمة الانسانية. وتتناول انظمة الخدمة مشاكل تتعلق بعجز الفرد وحاجاته، مستخدمة لغة محرفة مثل المعرضين للخطر، أو المحرومين ثقافياً، أو الأقل حظاً من الناحية الثقافية. ولدى المهنيون دوائر مختصة لكن عملهم محدد بشكل ضيق بحيث ان تعاملاتهم تسير في اتجاه واحدٍ يتمعتون فيه بسلطة مفردة. ولا يقدم الخبراء انفهسم على انهم عاملون مدنيون لديهم سلطات ومصالح خاصة محددة، بل مجرد اختصاصيين موضوعيين ومحبين للغير مصلحتهم الوحيدة هي خدمة الناس. فقد طرح روس بيروت نفسه، مثلاً، كحلال لمشاكل الأمة منزه عن المصالح الشخصية الانانية، وفي ذلك تجسيد واضح لسياسات خدمة المجتمع.

في بداية عقد الستينات، ساعدت ندوات نهاية الاسبوع العلاجية والاحاديث

التلفزيونية، «ومجموعات مساعدة الذات»، «وحركة ادارة الجودة الكاملة»، ولغة احترام الذات والتطوير الشخصي من خلال التعليم الابتدائي والثانوي «ومنوعات العصر الجديد»، على توليد ثقافة شخصية راديكالية من مواجهة الجمهور والتي وفرت الخلفية اللازمة للايديولوجيا السياسية الجديدة الخاصة بالاهتمام بالناس في عقد التسعينات. ونشرت هذه التفاعلات العلنية لغة من التجارب الخاصة والضعف المشترك في التقاليد الشخصية الطوباوية بشكل عام . وكان المنطق النهائي لسياسة الألفة هو اعادة تشكيل الأمة وجعلها مجموعة مواجهة غير محدودة ينتظر ان يشارك كل فرد فيها في كل الامور التي من النادر ان يناقشوها في مجالسهم الخاصة او في منازلهم .

اليوم تشكل السياسات المتخصصة وبنى الرعاية الحميمة قطاعات ضخمة من الاقتصاد، وتقدم في الوقت نفسه كحل للتفكك الاميركي وعدم المشاركة المدنية. ففي مجال الرعاية الصحية، مثلاً، ادى التركيز المكثف على الرعاية الفردية الى جعل حل المشاكل العامة التي تتعارض مع الانضباط امراً صعباً، حسب قول «لجنة.بو للمهن الصحية». وفي مجال السياسة العامة، ادت لغة الرعاية الصحية التي تركز على الشخص والفرد الى اضعاف القدرة العامة على القيام بخيارات صعبة في قضايا مثل الاختيار ما بين التكنولوجيا المكلفة والرعاية الأولية.

وفي مثال اخر، طغت لغة الرعاية على حركة خدمة المجتمع. وقدم المعلمون والسياسيون خدمة المجتمع على انها افضل طريقة لاعادة ربط جيل الشباب بالواجبات، والقيم، وممارسة المواطنة، وفي حين ان استخدام منهج التطوير الشخصي في خدمة المجتمع كان كثيراً ما يحول البرامج الى تدريب على تقديم خدمة مختصة، وليس بيئة يتعلم فيها الشباب المهارات السياسيات والمدنية للقيادة الشعبية.

وقد وجدت دراسة حديثة لبرامج خدمة المجتمع في المدارس الثانوية ان الاهداف التعليمية تتضمن عادة اهدافاً مثل «تعليم الاهتمام بالآخرين»، و «تطوير احترام الذات»، و «الشعور بالقيمة الشخصية»، و «فهم الذات»، و «القدرة على الاستمرار في المهمات الصعبة». وكان تعليم «السياسة» من خلال مواضيع سياسية مثل المصلحة، والسلطة،

والتفكير الاستراتيجي غير موجود. وفي مواقف كهذه، قد يصبح الطلاب «مسيسين» في المشاكل الاجتماعية الكبرى وسياسة القضايا التي يواجهونها على صعيد فردي، لكن طبيعة نشاطهم الناتج عن هذا التعليم سيكون اخلاقياً، وشخصياً، ومناهض للمؤسسات، ولا يحفل بأي فهم عميق للمشاكل. اضف الى ذلك ان نظرتهم الى الناس الذين «يساعدونهم» تؤكد هذه النواقص كما تؤكد قلة اهتمامهم بامكانات ومصادر المجتمع المحلي الغنية، والتي يمكن ان توجد حتى في أفقر المجتمعات . وفي هذه الحالة تعيد الخدمة انتاج انماط القلق الذي تشعر به الطبقة المتوسطة تجاه الفقراء والأقل حظاً والتي تضعف قدرة المواطنين باسم التغيير(١٨).

النتيجة التي تتمخض عنها انشطة المواطن الاخلاقية، والحميمة، والعاطفية في كافة المجالات السياسية هي ان الناس سينظروا الى انفسهم على انهم فئة خارجية مغبونة، ومستقيمة، اسيء فهمها . وثمة تغيرات لا تحصى على موضوع «ابعث لهم برسالة»، والتي اصبحت، نتيجة لذلك، الطريقة الوحيدة لربط الكثيرين بالعالم الواسع. الناس يطلبون اسماع صوتهم في السياسة وتلقي اشياء من الحكومة. لكنهم نادراً ما يتصورون انفسهم واضعين او منتجين للسياسة. وكما قال جون براندل، وهو استاذ اقتصاد خدم في دورات عدة في مجلس نواب مينسوتا، تعني الحكومة هذه الايام، والى حدّ كبير، تقديم منافع الى المتنين، يدفع ثمنها الغافلون.

المواطنة كعمل عام وحرية عامة

ان لغة المجتمع المحلي هي ببساطة غير كافية للانتقال الى ما هو أبعد من الاهداف المشتتة والنشاط السياسي القائم على الحقوق. فالاختلاف في المنظور الاخلاقي لا يمكن فهمه وتفسيره بنجاح أو فشل مؤسسات المجتمع المحلي في غرس الفضيلة. فغالباً ما يشتمل الأمر على قوى دينامية هائلة: فليس «التحفظ الاخلاقي» مناسباً أو فعالاً في بناء العلاقة بين شاب المدينة الداخلية ورجال اعمال الضواحي. اضف الى ذلك، ان دينامية بعض الاحداث الماضية المعينة مهمة للغاية، حتى في اوساط بعض الجماعات ذات القوة والمكانة المماثلة.

المشكلة في اميركا ليست غالباً «الافتقار» الى الخطاب او المداولة الاخلاقية بقدر ما هي الاخلاقيات «المتعارضة». فالسود في جنوب شيكاغو والبيض في سيسرو، على سبيل المثال، لديهم، وجهات نظر مختلفة حول العدالة العرقية، مستمدة من تجارب مختلفة. ومحاولة ايجاد اجماع اخلاقي قد يؤدي الى تعميق الانقسام، دون ايجاد طريق لتجسير الهوة.

لسياسة العمل في المشاكل العامة بعداً معيارياً على الدوام.. فهي تثير مسألة «ما الذي يجب علينا عمله؟» علاوة على ذلك، قد تصبح القضايا، في بعض الاحيان، مناسبة لحملة اخلاقية تعيد تشكيل الساحة السياسية والاجتماعية. كما حدث مع حركة الحقوق المدنية للسود خلال عقد الستينات، مثلاً، ومع التأكيد المعاصر للحركة النسائية حول حق المرأة في المساواة في المناصب العامة.

لكن السياسة لا تدور ببساطة حول مسائل العدالة. فللحياة العامة ابعاداً برغماتية قوية لحل المشاكل تجمع بين أناس لديهم مفاهيم مختلفة حول ماهو عادل وصحيح. وبالتالي، فان السياسة مختلفة عن الأخلاق. وكان لدى ارسطو اسباباً وجيهة لوضع عدة كتب حول هذا الموضوع. ففي اكثر القضايا العامة الحاحاً لا تعطى القيم بشكل مسبق؛ بل توجد بالممارسة من خلال العمل المستمر متعدد الابعاد، لاناس لديهم مصالح ووجهات نظر مختلفة يعالجون مشاكل يرون انها مشتركة بينهم.

فهم الشؤون والسياسة العامة على انها عمل مشترك هي من الابداعات التي اختصت بها الثقافة السياسية الاميركية التي انبثقت عن الحقبة الثورية. وحين بدأت ثقافة جديدة في التأكيد على ان الثورة الاميركية ليست تركيزاً ليبراليباً على الحقوق او اهتماماً جمهورياً كلاسيكياً بالفضائل المدنية . بل ان الثورة الاميركية انتجت ثقافة سياسية عملية، تركز على العمل بشكل مطلق، ونشطة. وكما قال غوردون وود في كتابه الأخير «راديكالية الثورة الاميركية»، «حين يثبت ان المُثل الكلاسيكية للفضائل المدنية النزيهة هي مثالية للغاية وخيالية، يوجد الاميركيون لحمة ديمقراطية جديدة في السلوك الفعلي للناس العاديين البسطاء» (١٩).

وبالتالي، كان التعليم بالنسبة لمؤسسي اميركا موجهاً نحو المواطنة العملية، التي تركز على تطوير قدرات الناس للعمل معاً من خلال حل المشاكل مدنياً. ونظر الى هذا النوع من التعليم على انه اساس الديمقراطية وقد اوضح توماس جيفرسون هذه المسألة بقوله:

لا اعرف عن وجود مستودع أمن لسلطات المجتمع الجوهرية سوى الناس انفسهم؛ واذا اعتقدنا انهم غيرمستنيرين بقدر كافٍ لممارسة الحكم بتعقل وحكمة، فان العلاج ليس انتزاعه منهم، بل تعزيز حكمتهم بالتعليم (٢٠).

ويستتبع تعليم المواطنة تدريباً عملياً خاصاً شاملاً. وقد جادل بنجامين فرانكلين انه قد يتوجب على اي شخص القيام باي شيء في مجتمع مرن مفتوح؛ وكان الهدف من مدرسته النموذجية، وهي اكاديمية فيلادلفيا، تدريب الاطفال الذكور على التعامل مع الاوضاع غير المتوقعة. وكان من المقرر ان تصبح مدرسة يخرج منها الاولاد «مؤهلين لتعليم اي عمل، او حرفة، او مهنة» (٢١).

اضف الى ذلك، ان ايمان جيفرسون الشعبي في «الناس انفسهم» بوصفهم مستودع سلطات المجتمع قد جمع الممارسة العملية مع رؤية قوية للحرية العامة. مرة أخرى نقول، ان حركة الحقوق المدنية في تاريخنا الحديث هي التي بينت هذا الوعي بقوة.

في حركة الحقوق المدنية، تنقل الحرية المعنى العام للتحرر من الاوضاع القمعية: أي تحررها من انحطاط الفصل العنصري (بتعبير تقليدي، تواصل الحرية اليوم، بشكل رئيسي، اعطاء هذا المعنى السلبي، التحرر من السيطرة المفرطة).

الا أن اعظم صدى للحرية يأتينا من الابعاد «العامة» الايجابية للحركة . فالحرية تشير الى حرية المشاركة، كمواطنين كاملين ومستقلين واقوياء، في الشؤون العامة وبشكل مستمر. وقد ولدت هذه المشاركة العامة تحديداً الحركة – في مهرجاناتها العامة، واعتصاماتها، وتظاهراتها، والمساعدة في تسجيل الناخبين، ومدارس الحرية، والممارسات العملية اليومية في حل مشاكل المجتمع المحلي – رغم المعارضة القوية والاوضاع شديدة الخطورة. واستتبعت لغة الحرية هنا احساساً جديداً «بالمواطنة» أكثر قوة، جرب الناس من خلاله دورهم كمشاركين في الحكم.

ولهذه النظرة الى الحرية جذور قديمة في التقاليد الافريقية الاميركية. وقد وصف

شارلز غوميليون الجهود المبكرة لتحقيق المساواة السياسية في توسكاجي، مثلاً، بوصفها «ديمقراطية مدنية ... وطريقة حياة يحظى جميع المواطنين فيها بفرصة المشاركة في الشؤون الاجتماعية». وفي رواية رالف اليسون العظيمة حول تجربة السود، «الرجل الخفي»، يكون للبطل خبرة غير عادية بعد تخلصه من افكار الحزب الشيوعي وتحدثه عن تجربته الى جمع من المستمعين في هارلم، قال:

فجأة شعرت انني قد اصبحت أكثر انسانية . هل تفهمون ؟... ليس انني اصبحت رجلاً، لاني ولدت رجلاً. بل اني اكثر انسانية. اشعر اني قوي. واشعر اني قادر على انجاز اشياء! واشعر اني قادر على الرؤية بوضوح بعيداً في زوايا التاريخ المعتمة... اشعر اني، وبعد رحلة طويلة ويائسة وعمياء بشكل غير عادي، قد عدت الى منزلي ... انا مواطن جديد في البلد الذي تخيلتموه... اشعر هنا في هذه الليلة، وعلى هذا المسرح القديم، ان الجديد قد ولد، وان القديم الحيوي قد عاد للحياة. في كل واحد منكم، وفيّ، وفينا جميعاً، اخوات! واخوة! نحن الوطنيون الحقيقيون! مواطنو عالم الغد! ولن نضيع مرة اخرى! (٢٢).

رغم المزاج التكنوقراطي، والعلاجي، والاخلاقي لعصرنا الحالي، فقد تجدد الاحترام لحس المواطنة الذي يجمع بين الممارسة العملية وحل المشاكل مع رؤية أوسع للحرية العامة.

لقد اتضحت اليوم عدم قدرة النهج الضيق للخبراء والمختصين على حل أية مشكلة عامة حقيقية. ورداً على ذلك، بدأت تظهر، وعلى نطاق واسع، سياسة شعبية عملية، خاصة في منظمات المجتمع المحلي الحديثة. فعلى سبيل المثال، الدرس المستفاد من كثير اعمال تنظيم المجتمع المحلي خلال العقدين الماضيين هو انه حين تجد جماعات لديها وجهات نظر مختلفة حول قضايا مثل العمل التوكيدي، او حقوق الشاذين جنسياً، او الاجهاض، طرقاً للعمل معاً في قضايا مثل الاسكان او حمل المراهقات، فان هذه التجربة قد تحسن العلاقة وتخفف من الاستقطاب الاخلاقي.

علاوة على ذلك، اضافت اكثر شبكات تنظيم المجتمع المحلي فعالية، ومنذ عقد الستينات، طريقة عملية لحل المشاكل يقودها المواطنين من خلال تطوير وتوسيع مفهوم «الساحة العامة» التي تحمل اصداء الحرية الايجابية. الساحة العامة وفق ذلك المفهوم هو ساحة للتباين والتحدي يمكن للمواطنين فيها ان يطالبوا باستعادة تحمل المسؤولية وتطوير

قدراتهم وتعلم المهارات والمعارف اللازمة لمعالجة القضايا العامة وان يصبحوا «مساعدين في صنع التاريخ». وحسب كلمات ارنستو كورتيس أحد مهندسي هذا النهج الرئيسيين، فان هذه المجموعات تطلق على نفسها اسم «جامعات للحياة العامة، حيث يتعلم الناس فن المناقشات والاعمال العامة». ووصف اد شامبرز، مدير شبكة «مؤسسة المناطق الصناعية»، التحول في اتجاه التعليم السياسي على انه التطور الأكبر في تاريخ الشبكة الذي يمتد لأكثر من ٥٠ عاماً. وقالت ماريبث لاركن، من منظمة الاحياء المتحدة في لوس انجيلس، التابعة لمؤسسة المناطق الصناعية، «لقد بدأنا نرى في كل عمل فرصة للتعلم والتدريب»[٢٣].

يتمخض عن التعليم المدني في هذا المجال اداء برغماتياً لموضوع الصالح العام. لكن تنظيم المجتمع المحلي يعارض عادة اي حديث عن الصالح العام. ومع ذلك، فان مجموعات مؤسسة المناطق الصناعية وغيرها، اعادت تعريف الصالح العام بتحويل الفكرة الجامدة للصالح العام الى فكرة عملية ديناميكية. وحسب تعبيرات مؤسسة المناطق الصناعية، فان الاشياء المشتركة او الصالح العام الاساسي لا يمكن له ان يوجد خارج السياسة. وهي تلك الاشياء، مثل المدارس، والطرق، والمتنزهات، والاقتصاد المحلي، وما الى ذلك، والتي ترى السياسة انها مناسبات لتعاون مدني برغماتي. ويعني تطوير مثل هذا التعاون الانتقال من «الاعتراض الى المشاركة في الحكم»، حسب تعبير جيرالد تايلور، من موظفي مؤسسة المناطق الصناعية على المستوى القومي[٢٤].

بناء على مثل هذه الدروس، فان التحدي الذي تواجهه السياسة ليس ايجاد عدد أكبر من الخبراء، أو اجماع اخلاقي، او تطوير قدرات حب الظهور، بقدر ما هو ترجمة السياسات العملية العامة التي محورها المواطن والتي تطورت في مجموعات المجتمع المحلي لتصبح منهجاً لحل المشاكل وتوضيحاً للحياة العامة القادرة على احياء روح اميركا المدنية.

ويعني ذلك زرع المهارات والقدرات السياسية التي تمكن الناس – سواء منهم المختصون المهنيون أو الزبائن– من العمل بشكل منتج مع الآخرين، سواء اتفقوا معهم ام لا او احبوا ذلك ام لم يحبوه. كما تعني حصر حل المشاكل ضمن اطار المواطنة التي توجه الانتباه نحو اهمية الجهود المحلية والخاصة.

تعني المواطنة النشطة فهم العمل العام بوصفة وظيفة يومية متطلبة لمعالجة مشاكل وجودنا المشترك. وهذا يعني الاعتراف بالاختلاف في المصلحة والسلطة (أن لم نتقبلها على انها ثابتة أو مطلقة)، والعمل غالباً الى جانب أناس قد لا نتفق مع طروحاتهم الاخلاقية والذين قد لا نرغب في العيش معهم ضمن مجتمع محلي، وذلك من أجل أهداف أكبر.

وقد وجود «برنامج الحياة العامة» وهو برنامج للتربية المدنية للناس العاديين ومبادرة عمل لمركز الديمقراطية والمواطنة في معهد همفري في جامعة مينيسوتا، ان من الممكن تطوير بعض الدروس من الجهود المجتمعية الناجحة للناس العاديين في العديد من البيئات الأساسية، من المدارس والجماعات متدنية الدخل المتفرعة عن نوادي H - 4، ودور الحضانة، والمستشفيات، والمكاتب الادارية الضخمة مثل «خدمات مينيسوتا الموسعة». وقد اكتشفا أن تعليم المفاهيم المدنية يمكن ان يساعد الى حدّ كبير في جعل الممارسة المهنية المختصة جزءاً لا يتجزأ من الحياة العامة، مما ينجم عنه التحول من نموذج تقديم الخدمة في حل المشاكل الى نهج افقي وتفاعلي أكثر يقود الى عمل تعاوني في حل المشاكل بين مصالح عدة. وجدنا ايضاً ان السياسة التي محورها المواطن تحظى بقبول عام واسع.

مثال ذلك، «الجمعيات المعبأة للتغيير بالنسبة للكحول»، وهو مشروع مشترك يهتم بتعاطي المراهقين للكحول في سبع مقاطعات في مينيسوتا وويسكنسون، بالتعاون مع قسم علم الاوبئة في جامعة مينيسوتا، ويختلف هذا المشروع عن الانماط العادية من الحملات التي تشن ضدمثل هذا النوع من القضايا والتي تستهدف عادة الافراد «لتثقيفهم» بالعواقب الوخيمة لتعاطي المسكرات. كما يختلف ايضاً عن نهج أحدث في الصحة العامة، يسعى لحشد الناس حول تغييرات سياسية يقول المختصون انها تعطي نتائج مفيدة. في «المجتمعات المعبأة للتغيير» تمثل الفرق الاستراتيجية تشكيلة واسعة من مصالح المجتمع، بما في ذلك الشبان الصغار، الذين يقضون وقتاً لا بأس به في تعريف ما تعنيه «مشكلة» تعاطي غير البالغين للمسكرات في مجتمعهم الخاص. كما وجدت هذه الجمعيات ان المواطنين تواقين لمواجهة التحدي لرؤية ادوارهم بطرق عريضة متعددة الابعاد. وقد الحت ماري كلنجاجن، وهي احدى منظمات «الجمعيات المعبأة للتغيير» في هوتشنيسون،

مينيسوتا ان «الناس يشعرون اليوم انهم مبعدون عن الحكومة وعن حل المشاكل العامة. ورغم انه قد يكون لديهم اجابات وافكار عميقة، الا ان احداً لا يسألهم. لذلك يكون الحديث المعتاد في المقاهي هو عن غباء الحكومة، والمدارس، والشرطة، والمحاكم، وما الى ذلك». اما النهج الذي يتمحور على المواطن في السياسة، حسب قول كلنجاجن، فهو لا يسمح للناس القيام بشيء عملي في السياسة وحسب، بل يعيديهم ليصبحوا جزءاً من المعادلة. «السياسات التي تركز على المواطن تعارض تراخيهم، لانها توفر لهم طريقة للقيام بشيء ما ومساعدتهم على تقدير أهمية وجود خبراء يستشيرونهم بدل السخرية منهم»[٢٥].

ان لغة من «العمومية» تعطي الناس طريقة للنظر الى انفسهم على انهم ناشطون عامون جادون، وفي الوقت نفسه، تجذب الانتباه الى مشاريع مدنية مشتركة. والمواطنة كعمل عام تعترف بالادوار المناسبة للمختصين دون التهويل بخبرتهم، وحسب عبارة احد منظمي الجمعيات فانها تضع الخبراء «في متناول من يحتاجونهم وليس على رأسهم». المجالات العامة مفتوحة، ويمكن دخولها، ويشارك فيها خليط من مختلف الناس والجماعات. وغالباً ما تدفع المصالح الخاصة والشخصية الناس الى الساحات العامة (مثل الحركة النسائية المعاصرة التي تم التعبير عنها وفق مفهوم ديناميكي من المصلحة الذاتية). لكن مباديء العمل في الساحة العامة مختلفة. وهدف السياسة هو العمل في مشاكل مهمة – وليس ايجاد تلاحم، او علاقات وثيقة او اجماع داخل المجتمع. وهذا يعني ان يكون الناس قادرين على العمل مع تشكيلة من الآخرين، سواء احبوهم ام لم يحبوهم. على المستوى الخاص، نحتاج الى الحب والولاء. اما على المستوى العام، فان مبادئ مثل التميز، والاحترام، والمحاسبة هي قواعد مناسبة للعمل.

يطور العمل العام احساس الناس بانفسهم بوصفهم مساهمون في مجال اوسع، وانهم قادرون على توليد ثقة جديدة وقدرة استراتيجية.

وهكذا تطلق خدمة المجتمع مشاريع ينظر اليها على انها تعليم للقيادة العامة – سبل للشباب كي يتعلموا المهارات السياسية الاستراتيجية ومفاهيم المشاركة المدنية – وتجهيز الشباب لمعالجة «الفوضى»، التي يعتقدون انهم ورثوها عن الاجيال السابقة، بشكل خلاق.

وقد ساعد «مشروع الحياة العامة» خلال السنوات القليلة الماضية مشروع «فخر المجتمع» الضخم للخدمة في مينيسوتا H - 4 الذي يشارك فيه اكثر من ٢٠ الف شاب سنوياً، على ادخال مفاهيم سياسية ومدنية الى تدريبهم. ونتيجة لذلك حدثت تغيرات كثيرة في العديد من مشاريع الشباب، مع عمق وجدية جديدين في عملها في مختلف انحاء الولاية. وانتقل المراهقون من مشاريع مثل ارسال بطاقات المعايدة بمناسبة «يوم العشاق» للعمل كمشرفين في دور الحضانة الى بذل الجهود لربط السكان المقيمين بحياة المجتمع المحلي. لقد انتقلوا من ايام التنظيف الى حملات انقاذ الاراضي الرطبة واقامة خطوط من الاشجار المزروعة لمنع انجراف التربة[٢٦].

لا يتطلب تجديد السياسات العامة والديمقراطية نشر الثقافة المدنية وأمثلة على حلّ المواطنين للمشاكل وحسب، بل يعني ايضاً وجود قيادة سياسية مستعدة للاعتراف بانه ليس في وسع الحكومة وحدها حل مشاكل الأمة. وسوف يحتاج الجيل الجديد من القيادات العامة الديمقراطية – سواء كانت في السلطة أم لا – للتمسك بهويتهم كمواطنين بدلاً من طرح انفسهم كمنقذين او مصدراً للحكمة. ويعني الاعتراف بالهوية المدنية المشتركة ايضاً تحدياً لجميع الاميركيين بأن يشاركوا في حل المشاكل المدنية. أخيراً، يحتاج استطلاعنا لمستقبلنا السياسي أن ننأى بأنفسنا عن المساعي الخاصة التي نتابعها بشكل فردي وان نعود الى حرية الحياة العامة. ولا نصبح احراراً، حسب المفهوم الواسع للكلمة، الا اذا عملنا معاً على بناء المجتمع الذي نتشارك العيش فيه.

ENDNOTES

1. Amitai Etzioni, *The Spirit of Community* (New York: Crown Publishers, 1993), 3.

2. Robert Reich, *The Work of Nations* (New York: Vintage, 1992).

3. Michel Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

3. Michel Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

4. See for instance, Robert Bellah et al., *Habits of the Heart* (Berkeley, CA: University of California, 1985); Christopher Lasch, *Culture of Narcissism (New York: W. W. Norton, 1979);* National Conference of Catholic Bishops, *Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy* (Washington, D.C.: National Conference, 1985); Congressional Populist Caucus, "Statement of Principles" (including members such as Lane Evans (D-IL), Barbara Boxer (D-CA), John Bryant (D-TX), Tom Daschle (D-SD), Sen. Tom Harkin (D-IA), Sen. Barbara Milkulski (D-MD), and Sen. Albert Gore (D-TN); quoted in Harry C. Boyte, *Citizen Action and the New American Populism* (Philadelphia: Temple University Press, 1986).

5. William Galston, "Liberal Virtues," *American Political Science Review* 82, (1988): 1279.

6. *Christian Science Monitor* poll, 23 December 1977; see also Renee Berger, *Against All Odds: The Achievements of Community-Based Development Organizations* (Washington: NCCED, 1989).

7. For a rich description of the difference in language, see William Schambra, *The Quest for Community and the Quest for a New Public Philosophy* (Washington: American Enterprise Institute, 1983), 30.

8. David Kusnet, *Speaking American: How the Democrats Can Win in the Nineties* (New York: Thunders Mouth Press, 1992), 7.

9. Hannah Arendt, quoted from Michel Sandel, ed. Introduction to *Liberalism and its Critics* (New York: New York University Press, 1984), 7.

10. Herbert Croly, *The Promise of American Life* (New York: Macmillan,

11. Walter Lippmann, quoted in Schambra, *The Quest for Community and the Quest for a New Public Philosophy*, 5.

12. Harry C. Boyte, "Reinventing Citizenship," *Kettering Review* (Winter 1994): 78-87. See also Sara M. Evans, *Born for Liberty: A History of Women in America* (New York: Free Press, 1989), Chapter 7.

13. Mike Royko, *Boss* (New York: Penguine, 1971), 68.

14. Unita Blackwell, quoted in Richard King, "Citizenship and Self-Respect: The Experience of Politics in the Civil Rights Movement," *Journal of American Studies* 22 (1988): 22.

15. Gunnar Myrdal, quoted in Jeffrey Galper, *The Politics of Social Services* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1975), 113.

16. *Port Huron Statement*, quoted from James Miller, *Democracy Is in the Streets* (New York: Simon & Schuster), 330, 333, 336.

17. Alan Ehrenhalt, *The United States of Ambition: Politicians, Power and the Pursuit of Office* (New York: Times Books, 1991), 40, 37.

18. Dan Conrad, "Learner Outcomes for Community Service," *The Generator* (January 1988): 1-2.

19. Gordon S. Wood, *The Radicalism of the American Revolution* (New York: Vintage, 1991), ix.

20. Paul Leichester Ford, ed., Thomas Jefferson, *The Works of Thomas Jefferson* (New York: Knickerbocker Press, 1903), 278.

21. Benjamin Franklin, quoted from Colin Greer, *The Great School Legend* (New York: Basic Books, 1972), 15.

22. Charles Gomillion, quoted in Robert J. Norrell, *Reaping the Whirlwind: The Civil Rights Movement in Tuskegee* (New York: Alfred Knopf, 1985), 41; Ralph Ellison, *Invisible Man* (New York: Vintage, 1989), 346.

23. Ed Chambers, interviewed by author, Baltimore, 7 November 1987; Maribeth Larkin, interviewed by author, Los Angeles, 17 May 1977.

24. Gerald Taylor, interviewed by author, Baltimore, 11 November 1987.

25. Marie Klinghagen, memo to author, 13 January 1994.

26. Carol Shields, interviewed by author, Minneapolis, 27 February 1994.

الدور المتعاظم للوسط:
تأكيد المثل العليا الاميركية

اليزابيث بي. لوري

مقدمـــة

سطحياً، «الوسط» تعبير سياسي مجازي، غالباً ما يوصف بانه «معتدل». ويوصف تقنياً بأنه اما «يسار الوسط» أو «يمين الوسط». ويوصف في بعض الاحيان «بالمتردد» أو انه الطرف الذي لا يمتلك قناعات قوية وهو بالتالي، سهل القياد. وننظر الى الوسط بشكل عام على انه «وسيط عريض» تقرر اصواته نتيجة الانتخابات . في المناقشات الوطنية، لا نكف عن محاولة تحديد مشاعر الوسط من خلال استخدام استطلاعات الرأي العام «العلمية».

هنا، سأستخدم تعبير الوسط وفق مضمونه الأوسع، بمعنى انه «القلب» ففي مجتمع من المواطنين المفوضين الذين نظامهم الحكومي هو الديمقراطية النيابية، فان الوسط في مكان القلب، يتقدم نحو المُثل التي يطمح اليها المجتمع، بشكل عام، ويعمل على تأكيدها. وهذا هو الدور الثقافي للوسط، وهذا بدوره يعمل على صياغة الدور السياسي المساعد للوسط في الولايات المتحدة، وبسبب التباين الفريد لسكانها، فان الوسط هو مزيج غريب حقاً: فهو يتحدى الترتيب وفق الطبقة، او اللون، او الجنس، أو العمر، او العرق، او الدين، او التراث، او الانتماء السياسي. فالوسط أكبر من أي من هذه الاشياء، كما انه له طريقه الخاص. وبالتالي، فان أكثر استطالعات الرأي تعقيداً لا تعطى سوى صورة تقريبية عن الرأي العام.

المثل العليا للوسط

يعرّف الوسط، بوصفه القلب، بمثله العليا وما يطمح الى تحقيقه من خير ونفع، للفرد

والجميع. وفي بيان اعلان الاستقلال، اشار المؤسسون الى مُثل «الحياة، والحرية، والسعي للسعادة» بوصفها «حقوق مؤكدة لا يمكن التنازل عنها» تقوم على المساواة بين الناس وهي «هبة من الخالق». وفي الدستور، «نحن، الشعب»، أُشير الى مُثل أخرى كهدف له: «لتشكيل اتحاد أكثر كمالاً، واقامة العدل، وضمان الاستقرار الداخلي، والاعداد للدفاع المشترك، وتشجيع الرفاهية العامة، وضمان نعم الحرية لانفسنا ولازدهارنا». وهذه المُثل في مجتمع يتبع العلمانية بشكل رسمي هي بديل عن المؤسسة الدينية: وهي تشكل مادة العقيدة التي ارتضيناها، واهداف طموحاتنا المدنية. وتحدد مالا يجرؤ المرء على تحديه مالم يكن يريد الفرار الى حدود التطرف.

لم تتغير المُثل العليا التي حددت رؤية واهداف الحضارة الاميركية كثيراً عما كانت عليها يوم رسم خطوطها. نخوض نقاشاً حول حق الحياة، لكن النقاش في الواقع هو حول ماهية الحياة، وبالتالي، تحت اي الشروط يجب على الدولة تاكيد هذا الحق. صحيح ايضاً ان مناقشات تدور حول الحرية، لكن تلك المناقشات تركز في الحقيقة على ماهية الانعتاق (libertine). وهي لا تتعلق بالحرية، بل بالترخيص لنا بفعل ما نريد. ولدينا نقاش حول السعادة – وما اذا كانت ممنوحة لنا للتخفيف عنا، او اننا حققناها لانفسنا – وهو نقاش لا يدور حول السعادة ذاتها. وبالمثل، نحن لا نسعى لتشكيل اتحاد اقل كمالاً، أو اقامة الظلم، او ضمان الخلافات المحلية، والاعداد للاستعباد المشترك، وتشجيع شظف العيش للجميع، او ضمان ثمار القمع لانفسنا ولازدهارنا. فهذه الامور ليست من ضمن مثلنا العليا، ومن الصعب العثور على من ينادي بها، حتى في صفوف المتطرفين.

لدى الوسط مثله العليا العريضة المكتوبة. مثل مُثلنا المدنية التي استمد معظمها من المعتقدات الدينية. ومثل جميع المُثل العليا فانها تثير لدينا ولاء عميقاً شبيهاً بالايمان الديني. أحد هذه المُثل، الانصاف، مبدأ القاعدة الذهبية المعبر عنه في فكرة المساواة بين الناس أمام القانون، والذي تجسده افكارنا حول التمدن والخلق الحسن في سلوكياتنا العامة والخاصة. الانصاف يشتمل على مبدأ ان نحكم على بعضنا البعض بمحض اختيارنا، وان نحاول استبعاد اعتبارات لا يمكن تغييرها مثل لون البشرة: التطلع الى الانصاف يفرز التسامح والغفران ويعزز نظرتنا الى العدالة.

ومن هذه المُثل الفضيلة، التطلع «لفعل الصواب»، وان يكون المرء جديراً بالثقة والاعتماد عليه. ويتطلب تدعيم أسس مُثل الفضيلة افتراض المعرفة والقدرة على التفريق بين الصح والخطأ، وبالتالي، ان يكون المرء مسؤولاً عن اعماله. ويتضمن افتراض القدرة افتراض التعلم: فنحن نعلم اطفالنا مُثل الفضيلة. الوسط لا يطمح الى عدم الانصاف، والتحيز، وعدم التسامح، والادانة، وانعدام الاخلاق، والجهل، وعدم الاكتراث، وانعدام المسؤولية.

المثال الأعلى الثالث، هو في الواقع نوع من الفضيلة، الا انه يستحق ان نشير اليه بشكل مفصل، وهو ما نسميه «المحاولة». لدى الوسط الاميركي روح من الابداع، انفتاح على السعي والتجربة، والتي هي ليست أمراً غريباً على الآخرين، الا ان ثمة تأكيد فريد عليها في الولايات المتحدة. ويقول المثل القديم، «ان لم تنجح في المرة الأولى حاول مرة أخرى، وأخرى»! والذي يعبر افضل تعبير عن هذا المثل الاعلى، ويعكس ايماننا بأن في وسع الانسان تحقيق ما يريد حين يبذل الجهد المطلوب. وهو الاستعداد للاستثمار في تجربة تمكننا من اتقان مهارة ما او اكتشاف طريقة أفضل، وتعطينا فضيلة المحاولة الوصفة الخاصة للوصول الى ما هو مبتكر ومبدع، لما هو «جديد ومحسّن»، للنشاط الذي ندعو، تقدم. ان وصفنا المحاولة بانها فضيلة لا تجعلنا ننظر الى العاجزين عن المحاولة بانهم عديمي القدرة، بل ننظر اليهم على ان لديهم امكانية تطوير قدراتهم اذا ساعدناهم على المحاولة.

وتجدر الاشارة ان المبادئ العليا للوسط لا تتضمن امتلاك الأشياء باجازة قانونية، مثل الحق في ملكية. بل ان التركيز هنا هو على مُثل الاكتفاء الذاتي، الذي يتم الحصول عليه من خلال فرصة انتاج الأشياء اللازمة لخدمة الاحتياجات الضرورية اولاً، والرغبات ثانياً. ويسيطر مفهوم الملكية المكتسبة، نموذج النجاح المادي الخاص بنا، على جمع الثروة وتوزيعها، وبالنسبة لمثل الوسط العليا، فان من حق كل مواطن ممارسة الفرصة (وليس فرصة) لجمع الثروة اللازمة لاعالة نفسه واطفاله. ويفرز هذا المثل الاعلى حب الخير، والاحترام، والشفقة: حب الخير للناس الذين لا يستطيعون تحقيق النجاح بسبب عدم

القدرة؛ والاحترام للذين يطمحون لتحقيق النجاح (بغض النظر عن عدد المحاولات الصادقة وان فشلت)؛ والشفقة تجاه غير الطامحين للنجاح نسمع الكثير عن «التعاطف» هذه الأيام، لكنه ليس أحد المُثل العليا للوسط، فهو رد فعل سلوكي، خليط من حب الخير والشفقة، لذلك، من الأفضل الابقاء على مركباته منفصلة.

المثل العليا للوسط هي بالضبط مُثل عليا. ثمة توقع «لتحقيق الافضل، والمضي قدماً، وتحقيق تقدم»، لكن ليس هناك توقع لتحقيق حالات مثالية. لأن المُثل العليا هي حالات لكمال نتخيله ويطمح اليه الوسط – وليس واقعاً، ولأنه في التجربة الاميركية ينظر الاميركيون الى السعي على انه ضمن القدرة التطوعية للافراد، والتقدم هو النشاط العام للوسط في كافة المجالات. وفي حين اعتدنا على مناقشة انشطة الوسط بتعابير سياسية، فان الوسط الاميركي ليس ظاهرة سياسية على وجه التحديد او بشكل اساسي. فهو ظاهرة تجمع عريضة مختلفة بشكل واسع، همها الرئيسي ليس حكم الناس، بل المبادرة الخاصة التي تربط طيف الثقافة الاميركية كله ببعضه البعض.

الوسط لا يعمل – او يصوت – الا اذا آمن ان في وسعه تحقيق تقدم ضد بعض العوائق او الشرور التي تمنع التحرك الى الامام. ورغم ان التقدم هو نشاط، فغالباً ما يقدم كمثل أعلى – نوع من فكرة تجريدية تختصر جميع المثل العيا الأخرى. وعند استخدامه وفق هذا المعني، فانه يساء الى تعريفة لدرجة انه يفقد معناه، الا ان الدعوة للتقدم ما زالت مسموعة رغم ذلك. فخلال حملة العام ١٩٩٢ الانتخابية، على سبيل المثال، طرح الحزب الديمقراطي التقدم بوصفه تغييراً كموضوع لتوحيد الصفوف – لا معنى له . وحين يسمع المرء الدعوة للتقدم بوصفه مثلاً أعلى، فانه يسمع دعوة تخلط بين المسعى والنتيجة، وبين المحاولة والنجاح.

ان روح «القدرة على العمل» (can-do) الاميركية منتشرة على كل صعيد تقريباً لدرجة انه يستحيل على السياسيين من أي توجه ان يقوم بحملة انتخابية ناجحة دون ان يشمل برنامجه الانتخابي التقدم. وبالمثل، يصعب على أي حزب لا يلامس الوسط ان يفوز في انتخابات قومية: فسوف ينظر الى ذلك الحزب على انه عاجز عن تقديم برنامج للتقدم.

ويفسر ابتعاد الحزبين الديمقراطي والجمهوري الواضح عن الوسط السبب في خسارة الرئيس بوش رهانه لاعادة انتخابه في العام ١٩٩٥، وفوز كلينتون باغلبية ضئيلة، واطلق المرشح بيروت حرثة اعتراض مدوية من عدد لا بأس به من ناخبي الوسط الذين لم يصوتوا لأي من الحزبين.

ان عدم رضى الوسط عن اي من المذكورين اعلاه يفسر السبب في منافسة انتخابية بين ثلاثة مرشحين بارزين لم تثر (كما تنبأ الكثيرون) مستوى عالياً وغير عادي من المشاركة في التصويت. القضية هنا لا تتعلق بالناخبين، أو حتى بالاحزاب. ان فشل كل واحد من الحزبين العريقين في الحصول على الاغلبية في انتخابات ١٩٩٢ الرئاسية ليس سوى دليل واحد على ابتعاد النخبة عن الوسط. فالوسط لا يرى ان لمؤسسة الحكم أهمية كبيرة في تناول ابرز اهتماماته.

طبيعة النخبة المتغيرة

من وجهة نظر الوسط، ثمة خلل وظيفي في نخبتنا السياسية والثقافية[1]. ولا أهمية لهذه النخبة بالنسبة للوسط لانها لا تخاطب مثُله العليا؛ فهي تكتب وتتحدث كثيراً، دون ان يكون لديها شيئاً تقوله :

من المفيد في هذا الصدد ملاحظة الطبيعة غير العادية للنخبة في الولايات المتحدة. السمة الاولى الأهم فيها ان افرادها يعدون بالآف، والسبب ان تعيين النخبة حتى في النظام الرسمي - الانتخاب للمناصب العامة - يتم بشكل مؤقت. وفي حين ان هناك من حصلوا على وضع شبه دائم في صفوف النخبة من خلال طبيعة المهنة او طرق اخرى للانتساب مثل منح البعض منصباً لفترة محددة، فان اعداد فئات النخبة وافرة - خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار انفتاح باب الدخول - لأن الدخول لا يعتمد على متطلبات مثل الوراثة. بل ان الانضمام الى النخبة في اميركا يعود اصلاً الى المؤهلات التي يحصل عليها المرء، وهذه المؤهلات ليست بالضرورة (او بشكل عام) مادية في طبيعتها.

وليس نادراً ان يجري اخراج أحد الافراد من النخبة وبطريقة فظة : ونستذكر بهذا الصدد «استقالة» ريتشارد نيكسون من الرئاسة. ويحدث الكثير من مثل هذه الامور دون

ان تلحظ . وفي اثناء كتابة هذا المقال، يدور حوار عام حول مكانة الرئيس كلينتون كواحد من النخبة وبالتالي حول مكانة زوجته ايضاً، بسبب ما قاما به من اعال تتعلق بزواجهما علاوة على المسائل المتعلقة باعمالهما.

اضافة الى عدم ديمومة البقاء في صفوف النخبة، فان المصدر الثاني لكثرتها هو التشتت الجغرافي. فقد يكون رئيس غرفة تجاة محلية شخصاً من النخبة، كما قد يكون شخص يقوم بحملة لجمع النفايات، او امين عام نقابة لموظفي الدولة في أحد المجتمعات المحلية. وقد يجد هؤلاء الاشخاص الثلاثة انفسهم اعضاء في نخبة أخرى، مثل مجلس كنيسة محلية مغمورة. ومن بين الآلاف من افراد النخبة في بلادنا، فان للبعض منهم تعريفاً او صفة قومية. ويشكل اعضاء الفرق الرياضية المحترفين عادة نخبة وطنية عريضة، وكذلك اعضاء معينين في صناعة التسلية. وهناك ايضاً النخب القومية التي تشغل مكانة بارزة في المجتمع: ومن هؤلاء العاملين في مجالات الفنون التمثيلية والمرئية، والكتاب والخطباء الذين يشكلون «الانتلجنسيا»، والذين ينتخبون لشغل المناصب العامة.

ونظراً لتباين وكثرة النخبة، فثمة دليل على وجود خلل وظيفي في صفوف نخبتنا الاكثر بروزاً اليوم، تتضح في المجال الثقافي وميادين السياسة الاضيق. وما يشكل خللاً وظيفياً هو لا ينجح وما يرفضه الوسط لا ينجح. وما لا ينجح هو ما يفشل في اختبار السمو – الأمل في الافضل، وتأكيد المثل العليا للوسط. المشكلة في نخبتنا الاكثر بروزاً ان الاوضاع التي تروج لها بوصفها أفضل ما يمكن الحصول عليه واقرب ما يمكن من مثُلنا العليا بها خلل وظيفي، وهذا العيب الذي يراه الوسط يجعله يدرك عدم كفايتها. ويشكل الوسط نخبة جديدة لخدمة مثُله العليا، وتبرز عملية اعادة ترتيب القوى عدم ملائمة من لا يعاد تعيينهم. وصوتهم هو الصوت الصاخب الذي يرتفع دفاعاً عن الوضع القائم، والذي لم يعد وضعاً قائماً، رغم ان النخبة الجديدة لم تنبثق بالكامل بعد.

النخبة المصابة بالخلل الوظيفي: في الساحة الثقافية

نرى فيما يدعى انه ثقافة عالية، تتميز عما يدعى عناصر التسلية الشعبية، ابتعاداً شاملاً عملياً عن دمج الفكر مع الخيال سعياً وراء مثل أعلى[٢]. وقد توقف التقدم تقريباً –

فيما عدا بضع اصوات. وما يعلن عن انه «جديد» - لا يعتبر تقدماً. «الجديد» يعلن عنه بشكل مضلل، والوسط يعرف ذلك، ويتخيل بحدسه عدم جدواه. ما هو مفقود هنا هو التسامي الذي يلهمنا التفكير في تطلعاتنا. ففي أقصى أحد القطبين نرى، ونسمع، ونقرأ عن الفن العدمي (nihilism)، هجوماً يدنس المعتقدات المعروفة التي يتناقلها الناس، وفناً يعكس في صنعته ذاتها فرضية رفض نابع من اليأس. «المثل الأعلى» لفن النخب هذا هو أن الأمل معدوم. ولا غرابة ان يرفض الوسط هذا التعبير.

في أقصى القطب الآخر، نرى النخبة التي عزلت نفسها كلية عما هو معاصر، نخبة تدين العدميين دون ان تسعى او تغرس اي شيء في مكانهم. وفي تفجعها على الفن العظيم، يمكن القول ان هذه الجماعة تتطلع الى «المثل الأعلى» القائل ان الفن لم يعد ممكناً، وان روح الابداع هاجعة، ان لم تكن ميتة. ويستمر، بالطبع، عرض وتقديم فنون الماضي القديمة وحضورها ودعم الوسط لها بطرق أخرى. وتشجع هذه النخبة هذا الدعم بشكل غير مباشر مؤكدة انه في هذه الحقبة «المعاصرة» لم تعد الفنون العظيمة ممكنة. الا ان لهذا التشجيع أهميته، كنوع من المحافظة، وعدم تشجيع ظهور اعمال عبقرية معاصرة، لصالح تقليد الماضي الذي ينعدم فيه الالهام.

المفارقة، ان «المثُل العليا» لهاتين النخبتين لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض- ولا تؤكدان على امكانية التقدم. ويحسن الوسط في رفض كلا الفنين واعتبارهما فارغين. ولسبب واضح، فانه يعيد تعيين هاتين النخبتين في صفوف الهامشيين.

لا غرابة، انه فيما يدعى فنون التسلية الشعبية، أي الفنون الشائعة عملياً، توجد توجهات متوازية، رغم ان الوضع لا يبدو قاتماً جداً. ففي أقصى أحد القطبين، ولأن كثرة التعبيرات «الجديدة» في ثقافة النخبة هي عدمية في طبيعتها، فان الجنة الطبيعية للجماهير الشعبية الاكثر تطلباً اليوم هي الانغماس في النرجسية: افراد في التعبيرات ذات المضمون الجنسي و/أو العنفي يشكل دورة يتم خلالها اختلاس النظر الى ماهو لا اخلاقي، ويصحب ذلك عادة الترويج لما يفتقر للحس الاخلاقي ونجد هنا انعداماً للحس الدرامي - غياب التوتر المرافق للتطلع الى السمو - ويحل محله دغدغة تجذب المرء وتغريه الانغماس في احاسيس غير جميلة . ما يتم التأكيد على انه شعبي هنا ليس شيئاً متخيلاً: انه شيء

سهل، وقاس، وغير محتشم. اذا نحينا الاغراءات جانباً، فان الوسط يعرف هذه الاشياء، ولهذا السبب نسمع الكثير من الشكاوي حول الجنس والعنف اللذان لا مبرر لهما في التلفزيون والسينما.

لحسن الحظ ان الكثير مما يدعي ثقافة شعبية، ليس بالضرورة هامشياً. مثلاً، عرفت صناعة الافلام منذ زمن ان مثيرات الشبق الجنسي الصرفة سيسمح بها، الا ان الوسط لا يقرها بشكل عام. وبالتالي، يبقى هناك سوقاً نشطاً للاعمال التي تؤكد قدرة الانسان واستقامته. بتعبير أبسط، هناك اشخاص طيبون وهناك اشرار - الطيبون يفوزون! ولا اهمية لأن تهزأ النخبة المصابة بخلل من هذه العمال وتعتبرها «شعبية»، موصومة بانها تحظى بقبول واسع، او «عاطفية»، موصومة بانها تتناول افكاراً في غير مكانها حول الصح والخطأ. اما الوسط فيمضي في الطريق الخاصة به، وسيواصل الاصرار على تقديم ما يعكس مثُله العليا بطريقة او اخرى.

الوضع في التلفزيون مشجع ايضاً. رغم ان الانظمة الحكومية شجعت طيلة عقود عدة الحفاظ على احتكار الاتصالات بتقييدها استخدام الترددات الاذاعية المتوفرة، مما شجع بالتالي قيام ما يشبه الرقابة على البرامج عن طريق فرض قيود على الدخول اليها. الان تقدم انظمة البث بواسطة الاقمار الصناعية والكوابل مكن الوسط من تجاوز النخبة المصطنعة التي اوجدها امتياز منح التراخيص. وقد عززت هذه التطورات قيام رقابة طوعية سليمة : وفي مجتمع يتقبل فهمه للادب والكياسة منح الافراد فرصة الانغماس في النرجسية بوصفها من اشكال حرية الكلمة، فان من الممكن «تقييد» هذه الخيارات لصالح عشرات القنوات التي تقدم اعمال الاشخاص الذين ينادون بالمثُل العليا للوسط وتطلعاته الجوهرية.

ونظراً لقيام «ثورة الاتصالات»، فسوف تبدي الثقافة الشعبية طموحات تتزايد باستمرار. طالما أن المواطنين لا يسمحون للحكومة بتكرار الاخطاء الماضية باستخدام السياسات الرقابية، رغم السعي لتشجيعها. وهناك ايضاً جهود النخبة لتشجيع سياسات «الانصاف» (fairness) التي تستهدف الرقابة. رغم هذه العوائق فان ثورة الاتصالات ستثبت انها «وسطية» في جوهرها.

ثمة اشارتين مشجعتين أخريين، لا تجري مناقشتهما في المجال الثقافي. الاولى هي الرياضة – على كافة مستويات التنافس وفي جميع مجالات المنظور الثقافي الاميركي. فالادمان الصحي الاميركي للرياضة في جميع الفصول هو «وسطي» بشكل اساسي. فالتوجه الاميركي شبه الشامل في ملاحقة الكرة – سواء في الغولف، او كرة القدم، او السلة، او البيسبول، او التنس، او الكرة الطائرة – يعكس المجالات الواسعة لتشكيل النخب عن طريق تساوي الفرص، والمثل العليا للانصاف والانجاز او ما يعرف بالنجاح المشرف. في الرياضة لا مناص من اتباع قوانين اللعبة، وعدم الاستهتار: فاذا ارتكبت خطأ ما او اي انتهاك آخر فسوف تعاقب عليه وقد تجد نفسك خارج اللعبة. التأكيد كله هو على فعل ما هو صحيح: على تحسين مؤهلات اللاعب والحفاظ على النجاح، وعلى التعاون في المباراة واللعب وفق القواعد، وعلى السمو والوقار سواء فاز اللاعب في المباراة ام خسر، وعلى فرصة التنافس واعادة الكرّة في يوم آخر. ان الاثارة العظيمة التي تولدها المباريات الرياضية، سواء التي تخوضها الفرق الكبرى او الصغرى، ويحسها اللاعبون والمشاهدون، تنبع من صفتها الايجابية.

الرياضة تتعلق بما يمكننا فعله، وليس ما لا يمكننا فعله. وتوازي المثل العليا لالعابنا، والى درجة كبيرة، المثُل العليا لنظامنا السياسي. ولان منظماتنا الرياضية تطوعية في المقام الأول، فهي تعمل بشكل أفضل من المنظمات الحكومية، فلا غرابة اذن ان يكرس الكثيرون انتباهاً للرياضة أكثر من الحكم. وتهزأ نخبنا المصابة بالخلل، خاصة «الانتلجنسيا» من هذه الظاهرة لانها تعتقد انها تعكس الجهل وعدم الاكتراث. لكن الوسط يعرف أفضل : فلا شيء ينجح مثل النجاح نفسه. وأحد مُثلنا العليا هو محاولة تحقيقه.

الاشارة المشجعة الثانية، هي عادة اميركية أخرى – فنحن أمة من المتطوعين. ونحن نمارس التقدم في هذا المجال، ونمارسة بشكل مستمر. نشكل جميعات للمعلمين واولياء أمور الطلبة، ونصبح روتاريون (rotarians)*، ونعلم في مدارس يوم الأحد، وتقوم بحملات «الطريق الموحدة» (united way)، وننظم الالعاب الاولمبية الخاصة، ونصبح «الاخ الاكبر

---

* اعضاء في احد نوادي الروتاري وهو ناد أسس عام ١٩٠٥ في شيكاغو شعاره «الخدمة». (المترجم).

والأخت الكبرى». باختصار نحن نمثل اهتمامات المجتمع المحلي، وجعل تطلعنا للنجاح يساهم بشكل افضل في تحفيزنا للعمل وتحريك الوضع. وتهزأ نخبتنا المصابة بالخلل من هذه الانشطة ايضاً وتصفها بانها «غير مختصة» وهي بالتالي تفتقر الى الخبرة، وتافهة. وهنا ايضاً يعرف الوسط أفضل منهم، ويواصل طريقه.

قد يفيد خروج النخبة المصابة بالخلل والممتنعة عن المشاركة من صومعتها التي فرضتها على نفسها للمشاركة في التقدم. الا ان هذا امر مستبعد. فهذه النخبة تعشق التذمر، واعتقد ان الكسل الذي اصابها وصل الى حدّ عدم قيامها بأي شيء سوى التحدث مع نفسها. والنشاط العام الذي نمارسة عادة هو الشكوى من الرقم المضاد. هذه النخبة تكره المحاولة ولا تريد مشاركة الوسط الذي تعتبره فاسداً وجاهلاً، وضعيف كلية أمام الاغراءات، ويفتقد القدرة على التمييز ايضاً. لا بأس، فهذه النخبة تسير في طريق الديناصورات المنقرضة؛ فهي لا تنتج شيئاً يهم الوسط لانها أعجز من ان تزرع بستانها هي.

اما بالنسبة للنخبة العدمية من مدرسة «كل شيء يجوز لان ليس في وسع أحد ان يعرف شيئاً»(٢). فان تاثيرها يزداد تهميشاً. وما تروج له هذه النخبة به خلل واضح وبعيد عن الوسط. فمثُل عليا ثقافية تستمد جذورها من اليأس - فكرة اننا لا نستطيع ان نعرف شيئاً وبالتالي لا أمل في التحسين - هي دعوة للانغماس في «الضياع»، ونكران للمنزلة المستمدة من الأمل. ويدرك الوسط قاعدة «ان بدا لك الامر طيباً، فافعله». الذي يُلبس في اللغة عادة لباس حيادية القيم (بوصفها شيئاً جيداً) هي أمر مثبط للهمة ومدمر، وهي من عمل الحمقى. وهكذا يعتبر الوسط هذه النخبة المصابة بالخلل الوظيفي قليلة الاهمية أو هي حتى مؤذية.

النخب المصابة بالخلل الوظيفي: في الساحة السياسية

تعمل نخبنا السياسية كزمرة متفرعة عن نخبنا الثقافية، وتقسم هنا الى يمين ويسار، دون اعتبار للحزبين السياسيين القائمين. وحيث ان العضوية والقيادة في كلا الحزبين قد تضم تشكيلة متباينة الطيف من اليمين واليسار، فان التفريق يمكن ان يرسم بشكل أوضح

اذا استبعدنا الاشارة الى الحزبين. وفي هذه الساحة ايضاً نجد مجموعتين عريضتين مصابتين بخلل وظيفي، وكلتاهما لا تلامسان «الوسط»وثمة موضعان لا تفهمهما النخبة في أي من المجموعتين. اولاً، ان «الوسط» يهتم بالصح والخطأ أكثر كثيراً مما يهتم باليسار واليمين. ثانياً، يهتم «الوسط» بالصح والخطأ ضمن مجمون حرية العمل. بتعبير أدق، الهدف من الحياة عيش حياة كريمة، وتمكين اطفال المرء وتوجيههم لهذا الهدف.

يهتم «الوسط» في نشاطه الرئيسي – وهدفه التقدم – بالمسائل الثقافية أكثر من اهتمامه بالمسائل السياسية، وهو ينظر الى الحكومة باعتبارها خادم ضروري لمُثُلها العليا الا انه خادم حرون. وبالتالي، فانه يقبل مفهوم المواطنة بحذر: فان يفوض المرء امره لسلطة تجريدية تدعى الحكومة لا يعني التخلي عن جانب من الحرية وحسب بل ايضاً جانباً من المسؤولية لمنع الفوضى مما يجعل الحرية ممكنة. ومسألة قدرة مؤسسة الحكومة على نشر الحرية برعاية التطور المستمر للثقافة العامة هي موضع شك، والسبب هو انه في حين ان الحرية شيء طبيعي، فان المسؤولية أمر طوعي – والحكومة شيء قسري.

من هنا، فان العلاقة ما بين الفرد والحكومة والتي تدعى المواطنة، هي علاقة خطرة. فكرة تتضمن «التنازل عن » الحرية «بالتخلي عن» المسؤولية. من جهة، ثمة امكانية للحفاظ على النظام بشكل أفضل وتحسين مجالات خيار الفرد، اذا وضعت بعض عناصر الثقافة العامة على شكل قوانين عامة. اذا «تنازلت عن» جزء من حريتي، فلن أكون مسؤولاً عن «س» شخصياً، ويجب على جهة أخرى تولي أمر «س» عني. ومن جهة أخرى، هناك مخاطرة: اذا «تخليت عن» الكثير من المسؤولية أكون قد تنازلت عن الكثير من حريتي؛ وسأكون مقيداً بأحكام فوق قدرتي، وأخضع نفسي لاحكام قسرية. وان لم تسر الامور كما يجب، سيكون من الصعب جداً تغيير الوضع.

على ضوء ما تقدم، فان المواطنة تشتمل على أمرين سلبيين: التنازل عن الحرية والتخلي عن المسؤولية. ونقلب هنا عبارة شهيرة لرئيس مشهور، فاننا نحن المواطنون نُسأل دائماً عما يمكننا ان نفعله لبلدنا، قياساً عما يمكن لبلدنا أن تأخذ منا. وهذا هو السبب في عدم قدرة اي سياسي الفوز في الانتخابات من دون برنامج انتخابي تقدمي، برنامج يرفع

المُثُل العليا للوسط . وآلية الأمان لدينا هي انه حتى اذا تنازلنا عن الكثير وتخلينا عن الكثير، فان في وسعنا ان نطلب ممن تنازلنا لهم وتخلينا لهم ان يعيدوا ما أخذوه: بالتصويت. وضمن هذه هذا السياق يعرض الخلل الوظيفي للنخبة السياسية نفسه هذه الايام.

في الحالة الاولى، هناك يسار خبير في الترويج لفكرة ان أفضل طريقة لتحقيق التقدم هي الفصل بين عنصري المواطنة، فكرة ان «التنازل عن» الحرية و «التخلي عن» المسؤولية ليسا مترابطين بالضرورة. ويصبح في الامكان تسويق الفكرة لانها مثالية، تحديداً. وبالتالي فهي جذابة للغاية، وسهلة لمناقشتها باكثر التعابير ايجابية. وهي تعد بامكانية تحقيق مُثُلنا العليا. ليس بشكل تقريبي، بل بشكل فعلي: وهذا مجرد حلم.

التعابير التي برمجت لهذه الفكرة كثيرة ومنتشرة، لكن ابرز مثال على زيفها هو زيادة الفقر العام الطفيلي، والتكافلي، الذي لا علاقة له برغد العيش المادي. الضحايا الرئيسيون لهذا الفقر هم الطبقة الدنيا والطبقة المعالِجة، وفي اعادة تنظيم طبيعة المواطنة اقنعتنا النخبة من اليسار باعادة نظام الرق لكن من دون اعتبار للون.

تشتمل عملية اعادة تنظيم المواطنة على الايمان باسطورتين الاولى هي انك اذا تخليت عن المسؤولية فانك لا تتنازل عن حريتك. والثانية انك اذا تنازلت عن الحرية فانك لا تتخلى عن المسؤولية. وهاتان الاسطورتان منتشرتان في صفوف الطبقة الدنيا والطبقة المعالِجة. فاذا قُبلت، على سبيل المثال، او مُنحت مسكناً شعبياً، فانه يُنتظر الى هذا الأمر على انه يعطيك حرية. فقد يتحرر المرء من عائق يمنع تقدمه، او انه يعزز تلبية احدى حاجات تقدمه. ولا أهمية لكون الفرد الذي حصل على سقف يؤويه ليس حراً في الحصول على «اي» سقف، ولا أهمية لكون الفرد الذي منح ذلك المأوى غير حرّ في البحث عن اي مانح، كما هي الحال في العقود الطوعية بين المستأجر وصاحب العقار.

وبعكس ذلك، اذا قبلت او مُنحت تنازلاً عن مسكن شعبي، فانه يُنظر للأمر على انه يلقي عليك بمسؤولية، فالمرء اما انه يسعى لحماية نفسه او انه يسعى لتعزيز هذه الحماية، ولا أهمية لحقيقة ان متلقي الحماية لا يقرر ان كانت مناسبة ام لا، ولا أهمية لكون

الشخص مانح الحماية لا يضمن ملائمتها، كما هو الحال في العقود الطوعية ما بين المستأجر ومالك العقار، فاي من الطرفين في هذا التعامل لم يعمل بحرية او مسؤولية؛ فقد قبل كل واحد منهما درجة معينة من القسر توجد تبعية تكافلية. كما انها تبعية طفيلية لان رأس المال المادي والمعنوي اللازم لهذا الأمر يتم انتاجه وأخذه من الآخرين .

نتيجة لما أقيم فوق هذه الاساطير – على حساب الامكانيات الانسانية التي لا يمكن احصائها – فقد حكم على ملايين الناس بالعبودية، وان كانت من دون اغلال او صكوك ملكية. فهم يعيشون متباعدين، وقد اودعوا في المساكن الشعبية والمستعمرات المدرسية التي هي اسوأ من أي مستعمرة وجدت في هذا البلد – وهي اسوأ بكثير لانه قيل للعبيد الجدد انهم احرار. وهم يعيشون متباعدين، مرتبطين بالسيد الذي يصدر شيكات «الرفاه الاجتماعي». ونماذج المساعدة الطبية، وقسائم الطعام و «فائض» الغذاء، والذي يدير مجموعة من برامج «التدخل العلاجي التي تزعم تقديم «مهارات حية» تتراوح ما بين «الاعداد للعمل» الى «الابوة». الكثيرون من العبيد الجدد مريضون عقليا، ولا يتلقون للاسف رعاية من اي نوع كان[٤]. اسيادهم عبيد ايضاً، لكن من نوع صعب: يتغذون على العبودية، ويعتمدون على ديمومتها. وحيث ان العلاقة بين العبيد الجدد واسيادهم هي علاقة تكافلية، فمن الصعب تفكيكها، مثلها مثل العبودية القديمة. الا انها آخذة في التفكك.

معرفة العبيد الجدد بالحقيقة – بالحدس، كنوع من الادراك العام – بدأت تتضح باضطراد. فظهور دوريات المدنيين الذين يحرسون الأمن في المناطق التي تحررت من الشرطة، والحركات المنادية بالعفة لحين الزواج، والمطالبة بتفويض الاباء عدم ارسال اولادهم الى «مدارس» العنف والبذاءة التي تتستر بالتسامح، وازدياد دور البرامج المستقلة التي تديرها الكنائس، وانبثاق الالتزام بالابوة بالاشتراك مع الامومة – كل هذه الامور تدل على التحرك نحو التحرر واعادة توحيد الحرية مع المسؤولية من أجل التقدم.

خلق طبقة طفيلية متخصصة في الادارة ومعالجة الامور، سواء في مجالي العمل الاجتماعي والتعليمي، انبثق عن فكرة التقدم الاميركية القائلة «بامكانية العمل» (can-do). ففكرة ضمان الفرصة عن طريق تقديم المساعدة لمن هم أقل حظاً – بمعناها الروحي بدلاً

من اي معنى اقتصادي - هي جزء من عقيدتنا التي نجمع عليها. فبسبب «امكانية العمل». اعادت الجماعات المعالجة توجيه الخدمة التي تقدمها -.بيد اعضائها. وهاهم يتحدون تعاليم تقدير الذات التي تحتل مكان السعي لتحقيق احترام الذات حين تنفصل الحرية عن المسؤولية. ويظهرون ان الاحساس بشعور طيب، لا يشكل انجازاً، حين يتميز عن القيام بعمل طيب. ويدرك الكثيرون بُنية الفشل وقد بدأوا يبتعدون عن آلية العبودية الجديدة. بعضهم يكوّن شراكات مع الآخرين بهدف استعادة مواطنتهم .

كون هذه المساعي لم تحظ بالكثير من الانتباه دليل على عناد النخبة المصابة بالخلل الوظيفي من اليسار وانها في الطريق الى الاندثار. وقد مضى وقت كان في وسع الوسط ان يقول - وقد قال فعلاً - ان فكرة الحلم تستحق ان تحظى بفرصة. وهذه الفكرة لم تجرب في ظل قاعدة اميركية معينة - او غير عادية - عن التقدم. وليس سراً كبيراً ان الوسط قد تخلى عن الكثير واعطى الكثير. الا ان ذلك الوسط، يعيد اليوم تأكيد ذاته، وان تلك النخبة المصابة بالخلل الوظيفي من اليسار آخذة في الاضمحلال.

ماذا عن اليمين ؟ ماذا عن نخبة سياسية فشلت، بشكل عام، في العقود الأخيرة، في اعتناق المُثل العليا للوسط في مجملها ؟ انه ايضاً مختل وظيفياً . في الحالة الاولى، غازل اليمين علنا الفاشية المعادية كلية للمعتقدات الاميركية بحيث كان من المضحك الاعتقاد انها لا تهدد تلك المعتقدات. هدف اليمين ليس تطوير نظام الفرصة الاميركي، بل قلبه رأساً على عقب. هذا اليمين يروج لادخال المراتب والطبقية الموروثة وليس المكتسبة، على انها حقوق. وفي اطار بناء اريستقراطيته المقترحة، فانه يهدد بقبول أمور عرضية مثل اللون او الإرث كعناصر تحدد الدخول او المكانة. وترفض التجربة الاميركية بمجملها هذه البنية، مع ان التهديد الذي تمثله حقيقي: لقد خضنا حرباً أهلية طويلة وتبنينا أكثر من تعديل على دستورنا كي نثري مُثلنا العليا في هذا المجال. وفي حين تعتنق بعض الحركات من اليمين واليسار التحيز في منح الفرص - ونحن نمارس فعلاً نوعاً يسارياً يتمثل في مشاركتنا التمييز غير المقصود المعروف باسم العمل التوكيدي - فان المثل الأعلى للوسط هو المساواة في الفرص. الطبقية التعسفية غريبة على قلوب الاميركيين، والواقع انه ينظر اليها على انها خطأ من الناحية الاخلاقية،

في الحالة الثانية، ثمة نخبة من اليمين ترفض المشاركة في التقدم بوصفه عملية سياسية. واذا نحينا جانباً شؤون الأمن القومي، فان هذا اليمين يرفض اعطاء جواب ايجابي حول اي من المواطنين يمكنهم العمل من دون ان يتنازلوا عن الكثير او يتخلوا عن الكثير. وترد هذه النخبة على تحدي المواطنة السلبي المزدوج المذكور بتحدٍ سلبي آخر: لا تفعل شيئاً ولا تحاول أي شيء.

المروجون للشؤم من ثلاثة أنواع. البعض يدافع عن الرجعية، العودة الى الماضي الذي يوصف بانه سعيداً – وينسون العمل من شروق الشمس حتى غروبها، او ان ماكنات الغسيل لم تكن قد اخترعت بعد، وانه لم يكن في وسع كل بالغ ان ينتخب. وآخرون متخصصون في تمزيق الحاضر، دون تقديم اي بديل له. يقولون لنا ان الرفاهية شيء رهيب، ونظام الضرائب رهيب. ومشاريع الاشغال العامة رهيبة، كل شيء رهيب. حطم كل هذه الاشياء ثم – وبسحر ساحر – سترى كيف ستتحسن الحياة. وما زال هناك آخرون يشيعون الفشل، ويهملون النجاح. رسالتهم هي : اذا جربنا «س» او «ص»، فسينجم عن ذلك كارثة، لذلك لا تجرب اي شيء. هذه المجموعة من المتذمرين، والشاكين، والأنّانين ليس لديهم ما يقولونه للوسط الذي يبحث عما هو «قابل للنجاح» بحيث يمكن للنجاح ان يستمر.

في اليمين ايضاً، التغيير قائم على قدم وساق. لقد تحدثت عن نخبتين متميزتين في اليمين، لان اليمين كنخبة لم يعد كتلة احادية، النخبة التي تتمنى قلب نظام الفرص الاميركي وضعت الوسط والاغلبية من اليمين في مكانة خارج النخبة منذ زمن، ويسمع صوتها المتطرف الآن وبشكل رئيسي تحت رعاية اليسار الذي يسعى للتغطية على يسارييه الماركسيين بتشجيع متطرفي اليمين. وقد تنبه الوسط لذلك. وفي حين ما زالت اصوات المتذمرين، والشاكين، والأنّانين مسموعة، فثمة أصوات جديدة تنادي بضرورة التأكيد على المُثل العليا للوسط بوضع أجندة للتقدم. وكما هو الحال مع اليسار، فان الوسط يعيد تأكيد نفسه مع اليمين، ويعيد تشكيل النخبة فيهما.

وكما في ميدان الثقافة، فان النخبة المصابة بالخلل الوظيفي في ميدان السياسة متماثلة بشكل واضح. وينظر الوسط الى اليمين واليسار على انهما يحميان مكانة النخب

التابعة لهما، بدل حماية فرصة المرء في ان يصبح من النخبة. نحن لا اعتراض لنا على النخب على اية حال. فنحن نعرف ان القيادة ومكانة النخبة اللازمة لها من الأمور الضرورية، بل انها تساعد. وما نفضل– ونصر عليه في الواقع – هو النخب المؤقتة، القادة الذين يمكننا اعادة تعيينهم حسب مقتضيات التقدم. فاذا أمكن اختصار فشل اليسار بعبارة املاءات النخبة، عندها يمكن اختصار فشل اليمين بعبارة دعوة النخبة، وفي كلتا الحالتين، فان من يواصلون الدفاع عما هو مختل وظيفياً سيجدون انفسهم لا يتحدثون لأحد سوى انفسهم.

صوت الوسط

أحد الاسباب في ان الوسط يعيد تأكيد نفسه – وقيامه بدفع وجر النخب المختلة وظيفياً – هو ان احزابنا السياسية تعيش حالة من الفوضى الكاملة، ومن الانقسام او حتى التناقض. وليس بالامكان ابراز بنية اليمين او اليسار بالاشارة الى الاحزاب السياسية، لأن في كل حزب تشكيلة منهما. وبالنظر الى هذه البنية فان تماسك الحزب يبدو مستحيلاً، والنتيجة هي المزيد من العقبات بدل التقدم. هناك من يلوم الوسط المتقلب على هذه العقبات، وسط لا يستطيع ان يبت برأيه لكن الأغلب ان الوسط قد نظم هذه العقبات، بحيث يقل خطر قيام النخبة السياسية المختلة وظيفياً باحداث المزيد من الاضرار في اثناء قيام الوسط بعمله في اعادة التنظيم باعادة التعيين.

في بعض الاحيان، نشكل حزباً سياسياً جديداً، حين نرى ان شراً عاماً قد انتشر بحيث يصعب التقدم في مواجهته من دون احداث تغيير جذري. في الوقت الحاضر، ثمة امكانية لتشكيل حزب جديد، حيث ان العبودية الجديدة هي شكل من اشكال هذ الشر (تذكر ان الحزب الجمهوري قد تأسس عام ١٨٥٤ كحزب مناهض للرق). ومن المؤكد ان اعاد الترتيب جارية، وتتبدى، من الناحية السياسية، في التقدم الذي تحقق من ناحية فرض مدة زمنية على تولي المناصب في الولايات المتحدة. ولبيان مدى تجاهل النخب السياسية لعملية الدفع والجر التي يقوم بها الوسط، فسوف يزيدون من فرصهم كي يعاد تعيينهم في مناصب من غير مناصب النخبة. ان سرعة ردهم على عدم رضا الوسط واتجاه هذا الرد

سيقرر ما اذا كانت «ظاهرة روس بيروت» (مرشح الرئاسة الاميركية في حملة كلينتون - بوش) مجرد حدث عابر ام هي البوادر الاولى لظهور حزب جديد.

ان توجه مجتمعنا نحو التقدم واستمرار تطوير امكانيات رفاهية المواطنين، او السعي للسعادة، هو في أيدي الوسط المصمم على تأكيد مُثله العليا والسعي لتحقيقها، وسوف يواصل الوسط، في هذا المشروع، تشكيل مواطنة عامة أفضل واوضح تتضمن المطالبة بالحرية والمسؤولية لحكم الذات بدلاً من التنازل عن الحرية والتخلي عن المسؤولية في الحكم القسري.

اتباع اليسار السياسي ينتقدون هذه الحركة ويعتبرون انها تحول نحو اليمين السياسي؛ ويعبرون عن مخاوف كثيرة، مثل احياء حركة انجيلية مسيحية تنشط سياسياً. وليس نادراً ان نسمع الشجب الهستيري «ليمين ديني» مصمم على «فرض قيمه» على المجتمع ككل. في بعض دوائر اليمين ايضاً، تؤخذ هذه الحركة على انها علامة على «نصر» سياسي. ولا يفهم اليمين او اليسار تماماً ان هذا التحول هو أولاً احدى ظواهر الوسط، وانه ثانياً ظاهرة ثقافية اكثر مما هو ظاهرة سياسية. ويمكن فهم ما يحدث بطريقة أسهل اذا ما وضعنا الوسط في مكانة القلب.

لا شك ان لمشروع الوسط في اعادة ترتيب الامور عواقب سياسية. فقسط كبير مما تم تناوله يشتمل على اعادة بناء دور الحكم في الثقافة، وتحرير الثقافة من نفوذ القوانين القسرية الدخيلة التي اثبتت انها عائق في طريق التقدم، لانها تحدّ من حرية المواطن وتجربته لتغيير المسار حين يثبت ان منهجاً معيناً لحل مشكلة ما به خلل. فالكوابح المفروضة على تعليم المبادىء الدينية تخضع، على سبيل المثال، للتدقيق من قبل اليسار المهتم بتجربة خيارات وسيطرة الأهل على مدارس اولادهم. وكون هذه الحركة ذات هدف قومي وصفة محلية ليس سوى أحد المؤشرات على اتجاه اليسار. الرفض الشامل للبرامج العامة أمر مستبعد للغاية، لكن التحرك نحو فرص سيطرة واشراف محلي على هذه البرامج واضح تماماً.

التوجه هو نحو التبسيط، نحو جعل مثل هذه الانشطة وكأنما عهد بها لنطاق عام من

حيث امكانية المشاركة فيها وفهمها. فالتوجه في مجال «الأمن والنظام» مثلاً، هو لطلب فهم العقوبات المفروضة على الجرائم البشعة بوضوح. والاستشهاد الواسع النطاق بذلك القول الرياضي، «ثلاث ضربات وتخرج» هو أحد انعكاسات تبسيط هذا التوجه.

ربما كان أبرز ملامح العزم الجديد للوسط هو اصراره على دور أكبر وأكثر عمومية للأسر العملية، الأسر التي تضم أبوين يرعيان اطفالهما. وثمة احتمال، في هذا المجال، بان نرى توجهاً يبتعد عن السياسات التي تحبط تكوين أسر كاملة لصالح سياسات تشجع الابوة عن طريق عدم تشجيع الطلاق والانجاب خارج رباط الزوجية (دون منع ذلك). الواقع ان أحدالعوامل المؤثرة في توجه اختيار المدرسة، هو انفتاح الطفولة على الجنس الناجم عن الجهود التعليمية التي ثبت انها تشجع الولادات غير الشرعية. ومع تطور هذا التوجه، فمن المحتمل اعادة النظر في قانون الضرائب بحيث يعطي المزيد من الحرية والمسؤولية في حكم الذات للأسرة، سواء منها الأسر الكاملة، او التي يقوم عليها أحد الوالدين.

في جميع هذه الحالات، يتناول الوسط مجالات الثقافة التي عهد اليها بقسط من الحكم العام والتي ينظر اليها الآن على انها مصابة بالخلل الوظيفي من حيث انها حرونة، وغير مرنة، وقسرية، وصعبة التغيير، ولا تخدم المُثل العليا للوسط. وبالتالي، فان العواقب العريضة لاعادة تنظيم الوسط ستكون تنقيح، وفي بعض الاحيان، تضييق الدور الذي تلعبه السياسة والسياسة العامة في الثقافة. ويتوافق مع ذلك توسيع ادوار حكم الذات والعمل التطوعي لادارة هذه الانشطة بعد سحبها من الحكم العام. وبذلك يمكننا ان نأمل في ظهور نخبة ناشئة واضحة من الوسط تشجع مواطنة موسعة يشتمل مدى نشاطها على أمور اكثر من مجرد التصويت. ويكون توجه هذه المواطنة نحو حكم المجتمعات المحلية لذاتها من خلال المشاركة المحلية، والتجربة والاشراف وتكون نخبتها عريضة بالفعل. وظهور هذه النخبة دليل على ان الحضارة الاميركية تقترب من النضج، بعدان مرت بفترة مراهقة طويلة مضطربة .

ENDNOTES

1. I am indebted to Paul M. Weyrich of the Free Congress Foundation for introducing me to the concept of "defective" elites.

2. I accept the notion that an appreciation of "high" culture requires at least autodidactic cultivation. I reject the idea that "popular" culture neither invites nor encourages such discerning endeavors. The distinction between the "high" and the "popular" is increasingly irrelevant in this era of universal audience self-selection.

3. I am grateful to sculptor H. Reed Armstrong for many discussions exploring the nature of nihilist influences in American culture.

4. Myron Magnet masterfully documents the plight of the homeless mentally ill in *The Dream and the Nightmare: The Sixties Legacy to the Underclass* (New York: William Morrow, 1992).

5. Notable accomplishments are reflected in the work of the Institute for American Values (New York, NY), the National Fatherhood Initiative (Lancaster, PA), the National Center for Neighborhood Enterprise (Washington, DC), and *Project 21* at the National Center for Public Policy Research (Washington, DC). New publications have also emerged; examples include *Urban Family, Diversity and Division*, and *Destiny Magazine*.

المحـــرر

دون ئي. ايبرلي، هو رئيس «مؤسســة الكومنويلث» في هاريسبـرغ، بنسلفانيـا، ومشارك في تأسيسها، وهي معهد ملتزم بالتجديد الاقتصادي، والديمقراطي، والمدني. وهو أيضاً مؤسس «مبادرة الابوة الوطنية». وهي جماعة وطنية مدنية جديدة تسعى لاعادة الابوة الى الثقافة. وقد شغل السيد ايبرلي مناصب رئيسية في الكونجرس الاميركي، والبيت الابيض. وله كتابات كثيرة في قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصاد. وهو مؤلف كتاب «استعادة المجتمع الصالح : نظرة جديدة في السياسة والثقافة (كتب بيكر، ١٩٩٤). كما انه حاصل على شهادة الماجستير من جامعة جورج واشنطن. وماجستير في الادارة العامة من جنامعة هارفرد. اضافة الى قيامه باجراء دراسات للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة ولاية بنسلفانيا.

المشـــاركون

دوغ باندو، زميل بارز في معهد كاتو في واشنطن العاصمة، وهو كاتب عمود على مستوى قومي ويعمل مع «خدمات كوبلي للانباء» ومحرر سابق في مجلة «انكويري». وقد الف السيد باندو وحرر العديد من الكتب من ضمنها «سياسات الحسد : الدولانية كنظام لاهوتي» (ترانساكشن)، و «ادامة الفقر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول النامية» (معهدكاتو)، و «سياسات النهب: سوء الحكم في واشنطن (ترانساكشن). وقد حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة ولاية فلوريدا، وشهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة ستانفورد .

دافيد جي. بلانكنهورن، هو مؤسس ورئيس «معهدالقيم الاميركية» في مدينة نيويورك. وهو معهد خاص، ومنظمة محايدة مكرسة للبحوث والنشر، والتعليم العام حول القضايا الرئيسية الخاصة برفاهية الأسرة، وسياسة الأسرة، والقيم المدنية . وفي عام ١٩٩٢ عين الرئيس الاميركي السيد بلانكنهورن للخدمة في اللجنة القومية للأسرة الاميركية المدنية. وهو حاصل على شهادة الماجستير من جامعة وارويك في كوفنتري، انجلترا، وشهادة البكالوريوس من جامعة هارفرد.

تي. وليم بوكس، مدير مؤسسة فيليب م. ماكينا في لاتروب، بنسلفانيا. وتركز هذه المؤسسة على السياسة العامة والتعليم. وهو زميل في مجال الثقافة والسياسة مع مركز الاقتصاد والتثقيف السياسي في كلية سانت فنسنت في لاهور. ومحرر مساعد للكتاب «المضمون الثقافي للاقتصاد والسياسة»، والذي نشرته مطبعة جامعة اميركا ومركز الاقتصاد والتثقيف السياسي في كلية سانت فنسنت. وحصل على شهادة الماجستير في اللاهوت من كلية سانت فنسنت في لاتروب، وشهادة البكالوريوس من جامعة ولاية اركنساس. كما ان السيد بوكس مرشح للحصول على الدكتوراه في اللاهوت من جامعة ديكيوسن في بيترسبرغ.

هاري سي. بويت، مؤسس ومساعد مدير «مشروع الحياة العامة»، وهو مبادرة للثقافة المدنية القومية مركزها معهد هيوبرت هـ. همفري للشؤون العامة. كما انه مساعد مدير مركز الديمقراطية والمواطنة في جامعة مينيسوتا، وزميل رفيع في معهد همفري، وعضو خريجي كلية الدراسات الاكاديمية في جامعة مينيسوتا. وله كتابات كثيرة حول تنظيم المجتمع، وعمل المواطن والمواطنة، من ضمنها «الرفاه العام: عودة الى سياسات المواطن»، وحصل الدكتور بويت على درجة الدكتوراه من «معهد الاتحاد».

آلن سي. كارلسون، هو مدير معهد روكفور في ايلينوين. وقد الف عدة كتب حول الأسرة في اميركا، من ضمنها كتاب «من الكوخ الى محطة العمل: بحث الأسرة عن الانسجام الاجتماعي في العصر الصناعي» (اغناتيوس، ١٩٩٣). وقد عينه الرئيس ريغان عضواً في اللجنة الوطنية للاطفال خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٣. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة اوهايو.

أ. لورانس شيكرنغ، هو مؤسس ومدير مساعد في المركز الدولي للنمو الاقتصادي. كما ساعد في تأسيس معهد الدراسات المعاصرة. ويعمل ايضاً كمشارك في مجلة «ناشيونال ريفيو»، وكاتب عمود منتظم لصحيفة «سان فرانسيسكو كرونيكال». كما خدم شيكرنغ في المجلس الوطني للانسانيات من العام ١٩٨١ الى ١٩٨٧. وحصل على درجات جامعية من جامعة ستانفورد وكلية الحقوق في جامعة يال.

روجر ال. كونر، محام ومؤسس لمنظمات وطنية لا تبغي الربح، تعمل في مجال اصلاحات الهجرة والحريات المدنية. ويعمل الآن مديراً تنفيذياً للتحالف الاميركي من اجل الحقوق والمسؤوليات في واشنطن العاصمة. ويقوم السيد كونر بالتعليق على سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمخدرات، بين الحين والآخر، وهو استاذ سابق مقيم في معهد بروكنغز. وهو خريج كلية اوبرلين في اوهايو وكلية الحقوق في جامعة ميتشيغان.

جون دبليو. كوبر، هو الرئيس الاسبق لمعهد جيمس ماديسون لدراسات السياسة العامة، في فلوريدا. وقد خدم الدكتور كوبر كزميل باحث في مركز الاخلاقيات والسياسة العامة ومعهد الاميركان انتربرايز، وكلاهما في واشنطن العاصمة. وله كتابات كثيرة حول الدين والسياسة . وحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة ولاية فلوريدا، وشهادة الدكتوراه من جامعة سيراكوز.

دنيس دينبرغ، وهو خريج بمستوى بروفيسور ومدير برنامج التعليم في جامعة ميليرسفيل في بنسلفانيا، وهو كاتب، ومحاضر، ومدرس في مجال التجديد في المناهج. حصل الدكتور دينبرغ على شهادتي الدكتوراه والماجستير من جامعة ولاية بنسلفانيا والبكالوريوس من كلية وليم اند ماري.

دنيس بي. دويل، زميل بارز في معهد هدسون . وهو المدير السابق لدراسات السياسة التعليمية، ودراسات رأس المال البشري في معهد الاميركان انتربرايز، وزميل سابق في معهد بروكنغز، ومدير سابق للمعهد الوطني للتعليم. وعمل السيد دويل كمستشار، ومحلل للسياسات، وكاتب في قضايا التعليم. حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

ايريك ار. ايبلنغ، استاذمساعد في كلية الثقافة في جامعة تكساس التكنولوجية حيث يعطي دروساً في التاريخ وفلسفة التعليم. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميريلاند، في كولدج بارك. وتشمل اهتماماته البحثية دور الأسرة والمجتمع المحلي في التعليم، واصلاح المدارس، وتاريخ ومستقبل التعليم الاميركي.

جيفري أ. ايزيناش، مدير مؤسسة التقدم والحرية في واشنطن العاصمة. وهو باحث مشارك في معهد الاميركان انتربرايز، وزميل زائر سابق في مؤسسة هيريتاج، وعالم بارز سابق في معهد هدسون. خدم خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٦ في البيت الابيض كرئيس للموظفين لمدير مكتب الادارة والميزانية. وشغل مناصب تعليمية في جامعة فيرجينيا، وجامعة جورج ماسون، ومعهد فرجينيا للبوليتكنيك. حصل على شهادة البكالوريوس من كلية كلارمونت ماك كينا، والدكتوراه من جامعة فيرجينيا.

اوس جينيز، مؤلف ومحدّث انجليزي يعيش في مقاطعة فيرفاكس، فيرجينيا، كان زميلاً زائراً في معهد بروكنغز وهو حالياً المدير التنفيذي «لمنبر ترينيتي». في بيرك، فيرجينيا. ألف العديد من الكتب، من ضمنها «الساعة الاميركية» (فري برس، ١٩٩٣). حصل جينيز على دكتوراه الفلسفة من جامعة اوكسفورد.

ايغوين هيكوك الابن، استاذ مشارك في العلوم السياسية في كلية ديكنسون، واستاذ مساعد في القانون في كلية ديكنسون للحقوق. وهو ايضاً مدير مركز كلارك للقضايا المعاصرة في كلية ديكنسون. ألف العديد من الكتب والمقالات حول السياسة الاميركية، والقانون، والدستور، كان أخرها كتاب «العدالة مقابل القانون: المحاكم والسياسة في المجتمع الاميركي» (ذي فري برس، ١٩٩٣، مع غاري ماك دويل). حصل على الدكتوراه من جامعة فيرجينيا.

هيذر ريتشاردسون هيجنز، المديرة التنفيذية لمجلس الثقافة والمجتمع المحلي في مدينة نيويورك. وتركز هذه المنظمة على الامتحانات وتشجيع المواقف والقيم الضرورية للرأسمالية الديمقراطية والحضارة الاميركية. وهي زميل بارز ايضاً في مؤسسة التقدم والحرية. وقد عملت السيدة هيجنز ككاتبة محررة في صحيفة «وول ستريت جورنال». وتشارك في استضافة «تقرير التقدم»، وهو برنامج اسبوعي مدته ساعة يذاع على الهواء مباشرة ويناقش قضايا السياسة العامة. حصلت على البكالوريوس من جامعة ويلزلي، والماجستير من جامعة نيويورك.

نيل هوي، كاتب، ومؤرخ، واقتصادي، وديموغرافي. يعمل حالياً مستشاراً لمجموعة

بلاكستون حول السياسة العامة، وهو كبير الاقتصاديين في معهد السياسة التنافسية. كتب الكثير حول سياسة الموازنة والشيخوخة، والمواقف تجاه النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والصفات الجماعية للاجيال، وكيف تنجح الاجيال المختلفة او تفشل في ايجاد دخل ثابت لورثتها. حصل على البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا في بيركلي والماجستير في الاقتصاد والدكتوراه في التاريخ من جامعة يال.

مايكل اس. جويس، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة برادلي في ميلواكي. وكان قبل ذلك مديراً تنفيذياً وقيّماً على مؤسسة جون ام. اولن، ومديراً تنفيذياً لمؤسسة غولدسيكر، وباحثاً مشاركاً لمجلس البحوث التعليمية الاميركي. كما كان مدرساً للتاريخ والعلوم السياسية على مستوى المدارس الثانوية والكليات. وعمل مستشاراً لاثنين من رؤساء الولايات المتحدة. وعضواً في «فريق نقل الرئاسة» عام ١٩٨٠ وخدم في لجنتين رئاسيتين. حصل على البكالوريوس من جامعة ولاية كليفلاند، والدكتوراه من جامعة والدن.

غلن سي. لوري، استاذ الاقتصاد في جامعة بوسطن. درّس الاقتصاد والسياسة العامة في هارفرد، ونورثوسترن، وجامعة ميتشيغان. وله كتابات كثيرة في مجال نظرية الاقتصاد الجزئي، والتنظيم الصناعي، واقتصاديات الموارد الطبيعية، واقتصاديات توزيع الدخل. كان مستشاراً لعدد من وكالات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، ومنظمات القطاع الخاص في مجال اختصاصه. حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة نورثوسترن، والدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

اليزابيث بي. لوري، رئيسة ومديرة مؤسسة دبليو. اتش. برادي في ماجي فالي، كارولينا الشمالية. أسست في العام ١٩٥٦ مؤسسة برادي التي تركز حالياً على تحسين القواعد المؤسساتية للمجتمع الحر: الاخلاق والحياة العامة، الأسرة والمجتمع المحلي، والهياكل التعليمية المتنافسة التي تؤثر في الحفاظ على استمرار تطور الحضارة الغربية. وهي سيدة اعمال ناجحة في ماجي فالي، حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية وليم اند ماري.

ادوارد أ. شوارتز، رئيس معهد دراسة القيم المدنية في فيلادلفيا. الذي اسس عام ١٩٧٣ لتطوير التعليم، والبحث، وبرامج العمل التي تربط القضايا المعاصرة بالمثل العليا

التاريخية لاميركا. خدم الدكتور شوارتز في مجلس فيلادلفيا البلدي وكان مديراً لمكتب الاسكان وتنمية المجتمع المحلي في فيلادلفيا خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩١. وهو محاضر زائر في دائرة الدراسات الدنية في جامعة بنسلفانيا، درّس في جامعة هارفرد، وجامعة تيمبل. حصل على البكالوريوس من كلية اوبرلين والدكتوراه من جامعة روتجرز.

كولين شيهان، من كلية العلوم السياسية في جامعة فيلانوفا، وتقوم حالياً باعداد مجلد يضم مقالات عدة حول الحكمة العملية لجين اوستن. ولها مقالات حول النشأة الاميركية في صحف مثل «انتربريتشن: صحيفة الفلسفة السياسية»، ومجلة «وليم اند ماري الفصلية». حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية ايزنهاور والماجستير والدكتوراه من كلية كليرمونت العليا.

وليم أ. شتراوس، كاتب ومؤرخ، ومدير مسرح، وممثل ركزت بحوثه وكتاباته على تاريخ الاجيال الاميركية، بما في ذلك تاريخ كامل لاميركا روي من منظور جيلي. شغل مناصب عدة في كونجرس الولايات المتحدة. شارك شتراوس في تإسيس «درجات الكابيتول»، وهي فرقة ساخرة من المحترفين. ويحمل شهادات جامعية في الاقتصاد، والقانون، والسياسة العامة من جامعة هارفرد.

باربرا دي. وايتهد، مؤرخة اجتماعية وباحثة مساعدة في معهد القيم الاميركية في مدينة نيويورك. تدير مشروع المعهد المذكور الذي يبحث دور الأسرة في الثقافة الاميركية، وهو برنامج بحث علمي وميداني حول الأسرة بوصفها احدى مؤسسات المجتمع المدني. وتعمل الدكتورة وايتهد ايضاً كمديرة مساعدة للمجلس الخاص بالأسر في اميركا الذي شكل حديثاً. وتحمل شهادة الدكتوراه والماجستير من جامعة شيكاغو، والبكالوريوس من جامعة ويسكنسون.

وليم فان دوسن ويشهارد، رئيس «بحوث التوجهات العالمية» في ريستون، فيرجينيا. حلل التوجهات العالمية طيلة اكثر من ثلاثة عقود، ويشمل ذلك حلقات تلفزيونية موجهة الى اعضاء الكونجرس، تبرز انماط التغير في العالم. خدم في حكومات اربع ادارات اميركية. خلال فترة حياته العملية، عمل السيد فان ويشهارد في اكثر من ٣٠ دولة في مجال البرامج التعليمية والمعلومات العامة.

بناء مجتمع من المواطنين

Building A Community OF Citizens

CIVIL SOCIETY IN THE 21st CENTURY

Don E. Eberly
Editor



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان - وسط البلد